جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية

تحت عنوان

الاستقرار السياسي وإشكالية الأقليات في المنطقة العربية

–الجزائر نموذجا–

من اعدادالطالبة :

جمعي أسماء

تحت اشراف:

أ: عطار عبد المجيد

لجنة المناقشة

عياد محمد سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
عطار عبد المجيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
أبورحمة منير	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
هاملي محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مغنية	ممتحنا
رحالي محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023–2024م/

كلمة شكر وعرفان

قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم **"فبأي آلاء ربكما تكذبان"**

الشكر ترجمان النية، ولسان الطوية وشاهد الإخلاص وعنوان الاختصاص.

الشكر قيد النعمة وثمن الجنة، شكر المولى هو الأولى فالحمد لله على نعمة العلم حمدا كثيرا طيبا مباركا

مصدقا لقوله صلى الله عليه وسلم **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**

ليى القلم في مثل هذه اللحظات أن يخط حروفا يجمع فيها كلمات تحوي أسمى معاني الشكر والتقدير إلى من أشعل شمعة في دربي عملي الاشتاذ المشرف على هذه الأطروحة "**عطار عبد المجيد**" الذي منحني الكثير من وقته وجهده وإرشاداته وآراءه القيمة ومد يد العون لي دون ضجر للسير قدما بالدراسة نحو الأفضل سائلة المولى أن يجازيه خير الجزاء ويثبته الأجر إن شاء الله

كما يسرني ويشرفني أن اسطر كل عرفان بالجميل إلى الأساتذة الموقرين في لجنة المناقشة لتفضلهم على قبول مناقشة هذا العمل، فهم أهل لسد خللها وتقويم معوجها والإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلة الله الكريم أن يأتيهم عني خيرا.

* الإهداء *

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اهدي هذا العمل إلى:

من حفر اسمه على جدار قلبي وعلمني معاني الأبوة إلى من أعطاني و لم يزل يعطيني بلا حدود، إلى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به *والدي العزيز*.

من حملتني وهنا على وهن، التي طالما نظرت لعينيها لأستمد منها قوتي لإكمال مسيرتي العلمية، من سهرت الليالي من أجل راحتي، من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي، من طالما حلمت أن تبصر نجاحي وتفوقي الدائم *والدتي الغالية*.

إلى سندي في شدتي وبهم أقوى على دنيتي، إلى من قاسموني الآهات من بهم يشد ساعدي وتعلى هامتي

أخواتي وإخوتي ... وزوجاتهم

إلى القلوب الطاهرة والعزيزة، إلى رياحين حياتي الذين ادخلوا الفرحة إلى عائلتي* صغار العائلة*

إلى خالتي وصديقتي .

إلى كل من يحمل اسم عائلتي *جمعي

إلى من حفروا بصورهم الرقيقة على جدار قلبي ذكرى لم يمحوها غبار، الى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء * زميلاتي وزملائي*.

إلى كل من ساندني في مسيرتي الدراسية من بعيد أو قريب.

مقدمة

مقدمة:

من حقيقة أن البشرية واحدة في الأصل والمصير رغم أنها منقسمة مختلفة متنوعة متصارعة، لكنها تنشد تحقيق أمل ومشروع الوحدة والتكامل فالمجتمع حسب اوغست كونت هو ذلك التالف اللامؤتلف،[1] ومن حقيقة أن الخريطة الدولية هي خليط من الأمم والشعوب والقبائل والعروش والمجتمعات الأصلية(الأغلبية)والأقليات ومن معقولية التنوع والاختلاف ومن ضرورة حسن إدارة التنوع في كل مجتمع بشري مدينة، منظمة، شركة، دولة، نظام دولي، يتفق الجميع على سمة التعدد والتنوع البشري التي تعيشها الشعوب والمجتمعات.

تناولنا في السنوات الماضية من خلال دراستنا لمقاييس تحليل النزاعات الدولية ونظريات التكامل والاندماج الدولي موضوع الوحدة والانقسام، التكامل والصراع في العلاقات الدولية وقد سجلنا مجموعة من الوقائع الدالة على طبيعة العلاقات الدولية الحديثة والمعاصرة منها ظهور فواعل دولية جديدة إلى جانب الدول الوطنية والتي تؤثر على علاقات القوة والسلطة والنفوذ في النظام الدولي المعولم منها الجماعات ما تحت الوطنية كالأقليات، هته الأخيرة هي محل دراستنا.

لو قمنا برحلة عكسية من عالم اليوم إلى عالم الأمس لنرى كيف يصعد إلى سطح النسق الأممي أو الدولي موضوع الأقليات وكيف أصبح يظهر في كل مرة وكأنه لم يكن شيئا مذكورا من قبل.

منذ نهاية الحرب الباردة أي في الربع الأخير من تاريخ العلاقات الدولية صعد موضوع الأقليات والمجتمعات الأصلية إلى سطح الوقائع الدولية وبرز بين المواضيع العلمية المبحوثة، أي مع تفكك الثنائية القطبية، كما أنه صعد في سياقات نسقيه دولية سابقة خلال تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية خاصة البريطانية والفرنسية التي انتهت باندلاع الحرب العالمية الثانية، وقبلها خلال صعود وتفكك الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية التي انتهت بقيام الحرب العالمية الأولى، وقبل هذا صعد الموضوع إلى السطح بعد نهاية الحروب النابليونية، وهكذا خلال القرون الوسطى عند صعود وتفكك الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية العربية الإسلامية (عهد خلافة عمر رضي الله عنه) وقبلها خلال العصور القديمة مع صعود وتفكك المماليك والإمبراطوريات أو الحضارات الإغريقية والفرعونية والإفريقية والصينية والفارسية ...

فعلى مر تاريخ البشرية لم نجد معضلة اشد باسا من تلك التي تعرف في عالمنا اليوم بمشكلة الأقليات بشتى أجناسها وأدياها وألوانها والمنتشرة في جميع بقاع الأرض حيث أنه هناك في العديد من دول ومناطق العالم جماعات بشرية مختلفة فيما بينها كل منها تحاول إثبات وجودها عن طريق الحفاظ على موروثها التاريخي والعقائدي، كما تسعى محاولة لإثبات تمايزها عبر باقي المجتمع، يصطلح على هذه الجماعات البشرية "بالأقليات".

[1]- قاسم حجاج، الأقليات والأمن الدولي، محاضرات (غير منشورة)، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2016- 2017.

يعد موضوع الأقليات من الموضوعات الهامة القديمة المتجددة مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في الحقب التاريخية المختلفة.

يقع موضوع الأقليات في ملتقى عدة طرق أي تداخل تخصصات علمية عديدة: كالانتروبولوجيا، علم الاجتماع تحديدا(علم الاجتماع الثقافي، علم الاجتماع السياسي وعلم السياسة والعلاقات الدولية) البيولوجيا (علم السلالات والوراثة)، علم الأفكار السياسة (الايدولوجيا)، علم التاريخ تحديدا (علم الآثار)، علم الحضارات(علم الأديان)*العلوم القانونية والدستورية...، وفي العلوم السياسة الميدان الذي تشتغل عليه الباحثة يطرح موضوع الأقليات ضمن الدراسات المتعلقة ب:

* دراسات ظواهر الانتخابات والتنافس السياسي والديمقراطية والتنمية السياسية والشرعية والانتقال والسلطة.

*دراسات نظم الحكم والنظم السياسية والحزبية المقارنة: نظام حكم الأغلبية = الديمقراطية، نظام حكم الأقلية = الأوليغارشية، نظام حكم الفرد = الأوتوقراطية...

*دراسات ظواهر: العنف، الحرب، التفاوض(داخليا وخارجيا)

*دراسات ظواهر التكامل والصراع في العلاقات الدولية.

*دراسات العولمة الاجتماعية والديمغرافية(الهجرة – اللجوء – النمو السكاني ..الخ)

موضوع الأقليات ليس بالموضوع الجديد، بل هو موضوع قديم تمتد جذوره من التاريخ الغابر إلا أن دراسة هذا الموضوع بأبعاده السياسية والثقافية والاجتماعية لم تجد لها ذلك الحضور إلا في النصف الثاني من القرن الماضي، وذلك بعد التطور الذي شهدته البشرية على صعيد العلاقات الدولية.

انحصر الاهتمام الإنساني بعد الحرب العالمية الأولى في نطاق حماية وضمان حقوق الأقليات، لكن في ظل موجات المشاعر القومية والتحررية ومبدأ حق تقرير المصير، ساعدت على ظهور مشكلة الأقليات بصفة اتسمت بالجدية.

أصبحت ظاهرة الأقليات اليوم تعبر عن ملمح من ملامح الدولة الحديثة، بل وملمح هام من ملامح الاستقرار، إذ تكاد تكون مشكلة الأقليات هي السبب المباشر وراء اندلاع العديد من الصراعات الداخلية إلى حد تم إحصاء نهاية الثمانينيات وحتى سنة 1991اجمالي 111صراع داخلي على المستوى العالم.[1] استأثرت الأقليات ب 36صراع منها، يكاد مردها إلى التباينات العرقية والمذهبية التي تلون العالم حيث توجد حوالي 8000اقلية و6700 لغة[2].

[1] www. Annabaa.org

[2]- محمد محفوظ، « الأقليات وجدليات الوحدة والحرية » ، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.arabrenrwl.net تم التصفح يوم 7 نوفمبر2022، على الساعة 14:45

نجد في المجتمع الواحد تنوعا واختلافا في الأفكار والمذاهب والعقائد والأعراق فالاختلاف والتنوع بين البشر ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ القدم، إن التنوع والاختلاف يعتبر ظاهرة صحية في حد ذاتها لا تمثل مشكلة ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى أثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره.

تظم معظم دول العالم أقليات كثيرة ومتنوعة بأصولها أو ثقافتها أو دياناتها، إذ نادرا ما نجد في دولة مجتمعا أحادي الدين واللغة.

يؤدي وجود أقليات دينية وعرقية أو مذهبية إلى قيام معضلة سياسية أو إلى حرب أهلية من خلال الاحتكاك المباشر وغير المباشر ببعضها، هذه الثورات قد تجر المجتمع والدول إلى حروب لا نهاية لها، وتجبر الحكومات لاتخاذ التدابير اللازمة لحلها سواء عن طريق التدخل السلمي بإجراء مفاوضات واتفاقات فيما بينها، أو تلجأ إلى العنف كحل مضاد للمشاحنات التي قد تؤدي إلى انقسامات خطيرة في المجتمع وتهدد بتقسيم الدولة ووحدتها وانتهاك استقلالها وسيادتها.. وقد تتورط في ذلك دول مجاورة...حينها تبرز مشكلة الأقليات بكل تداعياتها المختلفة وتأثيراتها الداخلية والخارجية.

تعد حركات الأقليات ظاهرة معقدة، فهناك جماعات تعتمد على إمكانياتها الذاتية لتحقيق مصالحها وهناك جماعات أخرى تعتمد بصفة أساسية على الدعم الخارجي.

في خضم هذه الازدواجية تأثرت دول المنطقة العربية كغيرها من دول العالم، بالصراع بين الأقليات ومختلف الطوائف الموجودة داخلها كالأقلية الكردية في العراق وسوريا وتهديدها للأمن القومي لكل منهما على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والعسكرية ...وكذا ازدياد الشعور بالرفض لدي الأقلية القبطية في مصر ...وغيرها من الأقليات الموجودة في المنطقة العربية، كما أن المشكلة تخفي بداخلها صراعات حقيقية أخرى مثل الصراعات الطبقية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة والتي تظهر كصراعات عرقية لذلك يعتبر إثارة منطق الأقليات من اخطر الأمور على استقرار المنطقة ومن المداخل الهامة التي تتدخل فيها القوى الاستعمارية لتحقيق استراتيجياتها ومصالحها من خلال توظيف الأقليات كورقة ضغط.

مشكلة الأقليات وما ينتج عنها من أعمال عنف ونزاعات داخلية في بعض أقطار المنطقة العربية ليست الظاهرة السلبية الوحيدة في المنطقة العربية بقدر ما هي جزء من مشكلات عدة يعانيها الأمن والاستقرار العربيين، إلا أنه تبقى لمشكلة الأقليات خصوصياتها المميزة وحضورها الفعال من بين أكثر القضايا التي تعانيها المنطقة العربية في الوقت الراهن، نظرا لارتباطها بطبيعة العلاقة البنيوية السائدة في المنطقة العربية، وفشل الكثير من النظم العربية في إدارة التنوعات الاجتماعية، ولا شك أن الأمر يزداد خطورة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار دور المتغير الخارجي في تكريس مشكلة الأقليات في الواقع العربي في سياق ما تقدم ولأهمية موضوع الأقليات وحساسية إلا انه في المنطقة العربية لم يحظي بالإقبال الواسع في الكتابة والبحث على اعتبار أن هذه القضية تثير الشك وتذهب الظنون خاصة إذا كانت

الأجواء السياسية غير عادية رغم أن المنطقة العربية شهدت حروب طائفية استمر خلالها الاقتتال لسنوات طويلة على سبيل المثال ما حدث في لبنان وهي أمثلة لصراع ظاهرة وعنيف ولكن كثير من الدول العربية يدور داخلها صراع أقليات كامن وناعم لم ينفجر بعد كحال الجزائر.

الجزائر شأنها شأن باقي البلدان العربية عرف تاريخها حضور مجموعات بشرية تجسدت في جماعات عرقية ودينية في علاقاتها بالأغلبية وبكل العناصر المكونة للمجتمع.

1-أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة التي تناولناها بالتحليل العلمي والموضوعي من خلال الترابط الذي ينبثق بين الاستقرار السياسي ومشكلة الأقليات، والدور الذي تلعبه هذه الأخيرة على مستويات وأصعدة مختلفة في المنطقة العربية، حيث تعتبر مشكلة الأقليات من أهم مصادر القلق لأغلب دول العالم عامة ودول المنطقة العربية على وجه الخصوص حيث تلعب دورا في عدم استقرار الدول المتواجدة بها.

من جهة أخرى تكمن هذه الدراسة في أن هذا الموضوع يلقي التمحيص المفصل والواسع وهذا راجع لسمة التعقيد التي يتميز بها الموضوع يسما أنه من المشكلات التي أرقت البشرية وتسببت في حدوث حروب ونزاعات في أنحاء عديدة، بحكم الظروف التاريخية والسياسية التي جعلت الأقليات تعيش حالة من القلق والخوف على مصيرها ومستقبلها لذا فهي في حالة توتر دائم تزداد مع القمع والبطش في ظل بعض الأنظمة الاستبدادية التي تضرب بعرض الحائط مبادئ وقيم حقوق الإنسان والأشد خطرا عندما يحاول النظام الاستبدادي توظيف الأقلية بمفهومها الاثني والطائفي والقومي ...بمواجهة الأغلبية والتي تنجح بسبب النظرة التميزية الضيقة من مجتمع الأغلبية والتي تغلب عليها نظرة تقوم على أساس مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة.

ترتبط مشكلة الأقليات بعدد من الدول العربية مما جعلها مسألة حساسة عند التطرق لها، فدراسة هذا الموضوع تكمن من معرفة طبيعة النتائج والانعكاسات التي تحدثها الأقليات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي خاصة في المنطقة العربية بما فيها الجزائر، وبالتالي فإن أهمية الدراسة إضافة إلى ما سبق ذكره تنبع من ضرورة إيجاد الصيغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى صناع القرار من اجل استيعاب وفهم ما يصدر من هذه الأقليات بهدف إبقاء الدول التي تنتمي للمنطقة العربية موحدة وقطع الطريق على كل جهة خارجية تعبث بأمن واستقرار المنطقة.

2- أهداف الدراسة:

تسعا دراستنا إلى إدراك مجموعة من الأهداف من خلال تسليط الضوء على العديد من القضايا التي يثيرها منها:

* محاولة إعطاء تعريف للاستقرار السياسي والأقليات وتحديد المعايير التي يستند عليها المفهومين في التعريف.
* محاولة رصد أنواع الأقليات من مختلف أصنافها.
* تمييز مفهوم الاستقرار السياسي والأقليات في المنطقة العربية.
* بيان الأبعاد السياسية و الجيواستراتيجية للأقليات في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة.

* أهم المقاربات المتعلقة بموضوع الاستقرار السياسي والأقليات.

* تحديد تأثير الأقليات على الاستقرار على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي لدى المنطقة العربية والجزائر بوجه الخصوص.

* الكشف عن بعض الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها الأقليات سواء على صعيد المنطقة العربية ككل أو على صعيد الجزائر.

* تبيان طبيعة العلاقة التي تجمع الأقليات بالنظم السياسية العربية بالإضافة إلى وضعيتها الاجتماعية داخل المنطقة العربية، وتداعيات هذه العلاقة على الاستقرار السياسي للمنطقة.

* تسليط الضوء حول العوامل الإقليمية والدولية المهددة للاستقرار السياسي في المنطقة انطلاقا من التدخل في مشكلة الأقليات بدول المنطقة العربية.

* بيان دور العوامل الدولية والإقليمية في إثارة منطق الأقليات في المنطقة العربية وتداعيات هذا التدخل على استقرار المنطقة.

* رسم رؤية مستقبلية للأقليات في المنطقة العربية بما فيها الجزائر مع محاولة تقديم مقترحات للحد من مشكلة الأقليات في المنطقة.

* تأتي الدراسة كمحاولة لإيجاد الخطوات الكفيلة للوصول إلى منطقة عربية آمنة ومستقرة، وللوصول لهذه الأهداف جاءت فكرة البحث مرتكزة على مسألتين أساسيتين تتعلق الأولى ب: ضبط مفهوم الأقليات، أما الثانية فتتعلق بالممارسة السياسية لدول المنطقة العربية تجاه مشكلة الأقليات ومدى انعكاس ذلك على وضعيتهم القانونية والاجتماعية والسياسية من ناحية وعلى استقرار المنطقة من ناحية أخرى.

3- أسباب اختيار الدراسة:

من المتفق عليه أن كل بحث علمي هو عملية البحث عن المجهول، و الأسباب الذاتية والموضوعية هي التي تدفع الباحث لخوض معركة البحث العلمي وتجعله يتساءل عن الشيء الذي يبحث عنه ويريد دراسته.

3-1 الأسباب الذاتية: الانتماء للمنطقة العربية والجزائر خاصة هو الدافع الذي حتم علينا البحث في هذا الموضوع دون غيره، رغبة في التقرب من موضوع الأقليات بفضل الأهمية البالغة التي يحظى بها نظرا لبعده الدولي، فلطالما شكل متغير الأقليات في علاقته بالاستقرار السياسي للمنطقة العربية هامشا لدى الباحثين مقارنة ببعض الموضوعات الأخرى ذات الطابع السياسي، هذا التهميش دفعنا لمحاولة إعطاء صورة أوضح وأشمل للأقليات نظرا لارتباطها بالجانب السياسي سعيا لفهمه وكشف مختلف أبعاده.

بالرغم من إدراكنا لصعوبة اختيار هذا الموضوع لاسيما وأننا ربطناه بالمنطقة العربية إلا أننا اخترناه بفعل وجود مشكل كهذا في الجزائر، باعتبار انتمائنا للمجتمع الجزائري ونتفاعل مع القضايا المصيرية لبلدنا كان دافعا للبحث في

مثل هذا الموضوع كنموذج لدراسة، كوننا على قناعة تامة بأن هذا الموضوع يشوبه نوع من الغموض الذي يهدد أمن واستقرار الجزائر، فمشكل الهوية والأقليات لم يفهم و لم يطرح بشكله السليم والموضوعي في الجزائر، هذا ما ولد لدينا الفضول ودفعنا من خلال هذه الأطروحة إلى البحث لمعرفة حيثيات أكثر واكبر عن مشكلة الأقليات في الجزائر خاصة والمنطقة العربية بشكل عام.

لاعتبارات إنسانية بغض النظر عن الانتماء للمنطقة العربية تتمثل في التطرق إلى قضايا جماعات الأقليات على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية ...

عدم وجود دراسات وبحوث أكاديمية كثيرة حول هذه المشكلة على الأقل حسب اطلاعنا على اعتبار أن الخوض في موضوع الأقليات في الجزائر كان من المواضيع المحظورة، كان هذا دافعا مهما في محاولتنا لتعرض للمشكلة بالدراسة والتحليل لمحاولة إضافة لبنة جديدة على الموضوع من اجل إثراء الجامعة الجزائرية خاصة مكتبة العلوم السياسية بمثل هذه الموضوعات أي مواضيع جماعات الأقليات باعتبارها باتت من أهم المواضيع التي تطرح في هذا التخصص، ولو بمساهمة بسيطة إيمانا منا بأن تكون هذه الأطروحة محاولة لحسيس من لهم اهتمام بموضوع حقوق الإنسان أن مشكلة الأقليات لا يجوز أن تدرس بحضور المبادئ(النصوص)وغياب الثوابت أي (تطبيق هذه النصوص)ومن تم يستوجب النظر لها بصفة إنسانية قبل أي نظرة سياسية أو قانونية، وبأن تكون أطروحتنا بمثابة ورقة تقيميه لواقع الأقليات في منطقتنا العربية وبلدنا الجزائر خاصة، ومن تم رصد مدى اهتمام صناع القرار في هذه الدول بهذا الموضوع، واستخراج نقاط الفشل والنجاح التي رافقت هذا الاهتمام.

2-3 الأسباب الموضوعية: تكمن في

*أهمية الموضوع من جهة وحساسية طرح مشاكل الأقليات في المنطقة العربية .

*محاولة فهم القيم والمرتكزات و الأسس و المطالب المتعلقة بالأقليات وذلك لتفادي النزاعات الداخلية وما يترتب عنها من نتائج.

*تنامي النقاش على المستوى الوطني وحتى الدولي حول مشكلة الأقليات واتساع دائرتها وتشابك حلقاتها وترابط آلياتها بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل بعد أن كانت محظورة الذكر ...،أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بان مشكلة الأقليات لم تعد مسألة داخلية محظورة ضمن حدود الدول التي تعاني منها بل أصبح علة تخترق تلك الحدود وتؤثر في الاستقرار السياسي للدول وبالتالي فان معالجة المشكلة مسؤولية جميع الدول من خلال تبني منهجية شاملة ومتعددة الأساليب للنجاح بصورة فعالة.

*معرفة طبيعة الانعكاسات التي تحدثها مشكلة الأقليات على الأمن الداخلي والأمن الإقليمي لدول الجوار.

*محاولة التعرف على التأثيرات التي تنمي من مشكلة الأقليات في المنطقة العربية والجزائر خاصة وكذا فهم التركيبة الثقافية والمجتمعية في الجزائر.

*التعرف على ما إذا كانت مشكلة الأقليات في المنطقة العربية وبالأخص في الجزائر قدتم الحد منها واحتواءها أم انه لم يتم ذلك بعد.

* التعرف على مواقف الدول المعنية بالأقليات وطرق التعامل معها.

4- منهج الدراسة: إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها[1].

نظرا لأهمية هذا الموضوع قد احتاج من وجهة نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج لمحاولة الاقتراب من الإشكالية محل البحث، ودراسة الموضوع دراسة علمية تتماشى وطبيعة ومعالجة كل الجوانب المتعلقة به وذلك لتوضيح الصورة جيدا، لهذا فقد كانت الحاجة إلى:

4-1 المنهج التاريخي: يقوم على فهم الحاضر بدراسة خلفيته التاريخية، والدور الذي لعبته الأحداث في الماضي، ويحاول إيجاد العلاقة بين أحداث الماضي ووقائع الحاضر المشابهة لهن وذلك بهدف الوصول إلى تعميمات تفسر أحداث الماضي مما يعني أنه طريقة لتناول وتأويل حادثة وقعت في الماضي وفق أجراء البحث والفحص الخاص بالوثائق[2]. أي أنه يمد الباحث ويطلعه على التغيرات على الاجتماعية الحاصلة في الظاهرة المراد دراستها وهو الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلومات وبيانات علمية في دراسة الموضوع وهو الأكثر المناهج لتقليدية شيوعا فهو لا يكتفي بسرد الوقائع ولكن يقدم تصوره للظروف المحيطة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال سرد الوقائع والأحداث التاريخية التي مرت بها المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة منذ النشأة إلى اليوم وكذلك التسلسل التاريخي لتطور مشكلة الأقليات في المنطقة، مراعيا في ذلك التسلسل الزمني حتى يمكن فهم أهم المراحل التي مرت بها مشكلة الأقليات في المنطقة وكيف أصبحت في هذه المرحلة؟ وما هي العوامل التي أدت إلى ذلك؟ بحيث لا يمكن فهم الظاهرة بمعزل عن ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

4-2 المنهج الوصفي التحليلي: يعتبر منهج مرتبط منذ نشأته بتحليل الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر وحتى المستقبل حيث أن هذا النوع من المناهج يفيد في تحديد وتفسير عوامل التغير الاجتماعي.

يعرف بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الظاهرة، أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية".[3] ففي البحوث الوصفية يكون هم الباحث الإجابة عن ماذا؟ وكيف؟ كانت الظاهرة في الماضي البعيد و القريب أو في

[1]- محمد عبد العال النعيمي، عبد الجبار توفيق البياني، وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، الأردن: مؤسسة الوراق،2009،ص - ص 3-4.
[2]- موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي، دار القصبة للنشر،: الجزائر، ط2، 2006ن ص105.

[3]- محمد عبيرات/ محمد أبو نصار، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر: الأردن ط 2، 1999، ص46.

الحاضر. يتضح من ذلك أن الاتجاه الوصفي يمكن اتخاذه بالنسبة لكل من البحوث الاجتماعية التي تهتم بالماضي والبحوث الاجتماعية التي تعتني بالحاضر وتلك التركز على المستقبل.[1]

فعند دراسة أي ظاهرة معينة فإنه لابد من وصف وتحليل هذه الظاهرة محل الدراسة وصفا وتحليلا دقيقا من اجل شرحها ولهذا تم الاعتماد على المنهج لوصف وتفسير واقع الأقليات في المنطقة العربية والجزائر خاصة إضافة إلى توصيف طبيعة العلاقة بين الأقليات والأغلبية.

كذلك توصيف وضع الأقليات في دول عربية مختلفة منها الجزائر، وطبيعة الممارسة المتبعة حيالهم من قبل الأنظمة السياسية.

كما تم التطرق إلى العرض الوصفي للمخاطر والآثار المترتبة عن ظاهرة الأقليات على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية والجزائر خاصة من تم نلخص إلى النتائج المقترحة للدراسة لتجلي سلبيات الموضوع، حيث لا يقف البحث عند رصد الظاهرة وتحليلها دون أن يكون معنيا بالدخول فيها وذلك للخروج بمجموعة من السيناريوهات والاستنتاجات.

3-4 منهج دراسة الحالة: نعني بكلمة حالة في اللغة العربية: حال الشيء سواء كان شخصا أو تنظيما ...الخ، هذا يعني: أنها تفيد في تحديد وضع الشيء من حيث تكوينه الخاص في إطار المحيط المتفاعل معه، ما يميز منهج دراسة الحالة عن المناهج العلمية الأخرى كونه يهدف إلى التعرف على وضعية فريدة ومعينة دون غيرها من الوحدات المشابهة ويتم ذلك بطريقة تفصيلية ودقيقة والتي لا يمكن تعميم نتائجها على بقية الحالات المشابهة ويتم ذلك إلا بقدر تعلق الأمر بمدى مطابقة وتماثيل هذه الحالة على الحالات الأخرى.[2]

تكن أهمية هذا المنهج في الجانب التطبيقي فهو يمثل أداة لإقامة ربط وظيفي بين النظرية والتطبيق، ولقد استخدمنا في الفصل الرابع منهج دراسة حالة من خلال إسقاط هذا المنهج على أنموذج دراسة حالة الأقليات في الجزائر، بما يخدم طبيعة الموضوع على اعتبار أن الجزائر عانت من أزمة الهوية من قبل الاستعمار.

[1]- حسن الساعاتي، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية: بيروت، ط4، 2003، ص153

[2]- أحمد حسن الرفاعي، مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، 1999، ص 128.

5- **صعوبات الدراسة:** إن الدراسات المتعلقة بظاهرة الاستقرار السياسي وعلاقتها بمشكلة الأقليات في دول المنطقة العربية تعد من الموضوعات التي تتسم بالتعقيد والتشعب والحساسية، بحيث يصعب على أي دارس متابعتها بدقة خاصة إذا كانت هذه الدراسات لا تهدف إلى مجرد الحصر والوصف وإنما تسعي إلى التحليل والتأصيل

إضافة التضارب الذي قد يصل إلى حد التناقض أحيانا خاصة في موضوع الإحصائيات المتعلقة بعدد أفراد جماعات الأقليات الموجودة في الدول العربية والجزائر خاصة.

اشتمال الموضوع على أبعاد متعددة الاستقرار السياسي، الأقليات، المنطقة العربية... وكلا منها تصلح لأن تكون بحثا قائما بذاته، ولكن حاولنا قدر المستطاع الوصول إلى بحث علمي موضوعي ومنطقي في التحليل يليق بحقل العلوم السياسية.

أضف إلى ذلك صعوبة دراسة الأقليات في الجزائر لاعتبارها من الموضوعات المسكوت عنها.

6- الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات السابقة* التي تطرقت لموضوع الأقليات وعلاقتها بالاستقرار السياسي وتناولته من زوايا مختلفة، وقد تنوعت هذه الدراسات بين العربية والأجنبية، كذلك تنوعها الزماني والمكاني، وسوف تستعرض هذه الدراسة جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى ملامحها وتقديم تعليقا عليها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف وبيان الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية.

1- أطروحة الدكتوراه: بعنوان الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، للباحثة زينب خذير، سنة2017/2016،[1] عالجت الدراسة التأصيل النظري للأقليات والعوامل التي تساعد على تكوينها في سياق تاريخي وطبيعة علاقة الأقليات بالمجتمعات والنظم السياسية في العالم العربي، وتأثير هذه العلاقة على ظاهرة الاستقرار السياسي في الدول العربية، وقد ركزت الدراسة على أزمات الدولة العربية وانعكاسها على وضعية الأقليات ومن ذلك أزمة الإدماج والتكامل الوطني وأزمة بناء الدولة الحديثة إضافة إلى تسليط الضوء على البعد الإقليمي لمشكلة الأقليات في الدول العربية، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار السياسي في الدول العربية يتطلب أن تكفل هذه الدول تمتع أبناء الأقليات بحقوقهم وإشاعة أجواء الديمقراطية والإقرار بالتعددية السياسية والتوزيع العادل للثروات مما يساهم في تجميد الصراعات السلبية الكامنة والمحتملة في المجتمع والتي عادة ما يغذيها غياب المناخ الديمقراطي.

2-دراسة كتاب: الموسوم بالأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي للباحثة نفين عبد المنعم مسعد، سنة 1988.[2]

[1]- زينب خذير، الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية،أطروحة دكتوراه في الحقوق(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية: بسكرة، 2017/2016.

[2]- نفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة- مصر، 1988.

ربطت دراستها بظهور مبدأ حق تقرير المصير واختفاء القيادات الكاريزمية وافترضت الدراسة أن التعددية يمكن اعتبارها مدخل لدراسة الاستقرار السياسي وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي وذلك من خلال استقراء الحوادث التاريخية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة، وقد أظهرت الدراسة أن الأقليات في الوطن العربي هي انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات، وفي الخاتمة أوصلت الدراسة أن يكون هناك بحث مستفيض عن الأقليات التي يعاني منها الوطن العربي.

3- دراسة كتاب بعنوان: الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي اختارت الجزائر نموذجا، للباحثة فضيلة شبابحة، صادر سنة 2018بالأردن[1]، حيث حاولت من خلال ربط العلاقة بين الحراك الأمازيغي في الجزائر وعلاقته بالثورات التي اصطلح عليها الربيع العربي، وتوصلت من خلال دراستها إلى أن الحراك الأمازيغي في الجزائر يتفاعل في إطار توظيف سلطوي على البيئتين الداخلية المتعلقة(بالنظام السياسي) وبيئة خارجية متمثلة في(دول أجنبية تسعى إلى تحقيق مصالحها وتعزيز تواجدها).

4- دراسة كتاب بعنوان الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي لدكتور محمد دهام العزواي، سنة 2003 بالأردن.[2] تطرق فيه إلى تأثير الأقليات على الأمن القومي العربي معتمدة في ذلك على رؤية مفادها أن مشكلة الأقليات في الوطن العربي هي مشكلة متعددة الأبعاد والجوانب، أما اتجاه الدراسة فهو اتجاه قومي/ عروبي / توحيدي ذو رؤية قومية يستبعد الاتجاه الغربي التفتيتي إزاء الأقليات فالدراسة تنطلق من كون الأقليات ظاهرة صحية في الجسد العربي، فهي أقليات أصلية ترتبط ارتباطا وثيق بالنسيج الاجتماعي العربي أما فيما يتعلق بمنهج الدراسة فقد تبني الكاتب المنهج الوظيفي المقارن بكونه حسب رأيه أسلوبا تحليليا يستدعي وجود ظاهرة معينة بحاجة إلى شرح... كما انه لم يتجاهل بعض المناهج الأخرى كالمنهج التاريخي والمنهج السوسيولوجي.

وقد قسم الدراسة إلى بابين: الباب الأول يمثل إطار نظري للدراسة تتخلله ثلاثة فصول حاول فيها الباحث التصدي لتعريف الأمن القومي العربي وكذا البعد الإقليمي الذي تمارسه بعض دول الجوار الجغرافي في استخدام مسألة الأقليات لتأثير في الأمن القومي العربي كما تطرق إلى اثر المتغير الخارجي في تأجيج مشكلة الأقليات في الواقع العربي.

أما الباب الثاني فقد مثل دراسة تطبيقية تضمن هو الآخر فصولا تناولت حالات دراسية مقتبسة من الواقع العربي المعاصر فقد تناول دراسة كل من المسألة الكردية في العراق ومسألة القبائل النيلية في جنوبي السودان حيث اعتبارهما الدكتور محمد العزاوي من أكثر الحالات دلالة على تفجير مسألة الأقليات في الواقع العربي وأوضحها دلالة على تداخل العوامل الداخلية والخارجية في بلورتها وإثارتها، كما تطرق إلى تقديم روية مستقبلية لمشكلة الأقليات وعلاقاتها بالأمن القومي العربي عموما والأمن الوطني خصوصا، كما انه قدم بعض المقترحات التي يمكن لها إن تسهل لبعض

[1]- فضيلة شبابحة، الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي (الجزائر نموذجا)، دار الجندي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2018.
[2]- دهاهم محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، 2003..

النظم السياسية العربية الفرصة لترصين جبهتها الداخلية كخطوة مهمة لحماية الأمن القومي العربي من الاختراق الخارجي عبر ورقة الأقليات ومشاكلها المتصاعدة هدفت الدراسة إلى التعريف بأبعاد مشكلة الأقليات وما أفضت إليه من ممارسات داخلية انعكست بآثارها السلبية في انكشاف مقومات الأمن القومي العربي أمام محاولات الاختراق الخارجي

5- دراسة كتاب بعنوان: المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب وإشكالية التعددية اللغوية، للباحث عز الدين مناصرة سنة 1999،[1] حاول من خلاله إبراز هوية الأمازيغ والصفات المشتركة بين أمازيغ المغرب العربي، واستخلص من خلال دراسته أن الأحداث التي مرت بها الجزائر الربيع الأمازيغي 1980، أحداث قسنطينة1986، أحداث أكتوبر 1988، والتي سماها بعودة المكبوت تعتبر نتاج غياب الديمقراطية في الجزائر و تمركز السلطات، كما ربط شرعية المطلب الأمازيغي بالتعددية العرقية واللغوية في الجزائر.

لا يزال يشكل موضوع الأقليات والاستقرار السياسي اهتماما كبيرا في مجال العلوم الاجتماعية وصار يمثل أحد الجوانب الأساسية في التحليل السياسي للظواهر التي تعرفها العديد من الدول لا سيما الدول العربية فالموضوع يعد مفتاحا لفهم فشل عمليات الانتقال الديمقراطي وضرب الاستقرار.

وبإلقاء نظرة حول مشكلة الأقليات وأثرها على الاستقرار السياسي في الجزائر تظهر محدودية الدراسات التي تطرقت لظاهرة الأقليات وعلاقته بالاستقرار في الجزائر، هذا رغم الإجماع القائم لدى النخب والرأي العام حول أهمية الظاهرة وضرورة إخراج الموضوع من دائرة الممنوعات إلى دائرة البحث العلمي العلني.

فقد كان من الصعب الحصول على المصادر عبر الأدبيات العربية التي تتطرق لمشكلة الأقليات في الجزائر، وحتى وإن توفرت بعضها، فقد كانت تأتي على ذكر البربر وبشكل مقتضب وبدون خصوصية، كما أن غالبية الأدبيات التي تتطرق للأزمة السياسية التي تعيشها الجزائر بشكل عام وهي كثيرة فلم تتطرق للتناقض الذي يعيشه البربر في الجزائر مع الدولة على الرغم من أن ذلك هو الأقدم بالبربر والذي عبر عنه البربر بالتظاهرات الشعبية إلا أن غالبية الأدبيات وحتى الروائية تجاهلت التطرق إليه، ونفس الأمر بالنسبة لبقية الجماعات العرقية والدينية بالجزائر.

لهذا فقد اعتمدنا الانترنيت كواحدة من المصادر الأساسية كمصدر للمعلومات الخاصة بتاريخ وواقع جماعات الأقليات في الجزائر بالإضافة إلى الاستعانة بأشخاص عايشوا الواقع الجزائري عبر الانترنيت والتلفاز ...كما قمنا بتوثيق تلك المعلومات من خلال الحصول عليها من الصحف الجزائرية وغيرها.

مما لاشك فيه أن الدراسة الحالية استفادت كثيرا مما سبقها من دراسات، حيث حاولت أن توظف الكثير من الجهود السابقة للوصول إلى تشخيص دقيق للمشكلة ومعالجتها بشكل شمولي ومن جوانب الاستفادة العلمية للداسات السابقة ما يلي:

[1]- عز الدين مناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب وإشكالية التعددية اللغوية، دار النشر و التوزيع: د ب ن، ط1، 1999.

استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى صياغة دقيقة للعنوان البحثي الموسوم ب الاستقرار السياسي ومشكلة الأقليات في المنطقة العربية الجزائر نموذجا، وصياغة التصور المقترح.

استفادت الدراسة الحالية من جميع الدراسات السابقة في الوصول إلى المنهج الملائم لهذه الدراسة.

استفادت الدراسة الحالية من دراسة نفين عبد المنعم ودراسة زينب خذير في إثراء الإطار النظري.

*** التعليق على الدراسات السابقة:**

تميزت هذه الدراسات إما بتناولها لمشكلة الأقليات من ناحية كونها من ضمن موضوعات حقوق الإنسان وارتباطها أكثر بالشق القانوني المتعلق بالتنظيم القانوني الدولي لها أو كيفية حمايتها قانونيا، أو من خلال دراستها واختزالها ضمن نموذج معين، أو من خلال تناولها بعمومياتها، لا نعني من ذلك التقليل من أهمية تلك المصادر والدراسات وإنما تسليط الضوء حول غياب البحوث والدراسات العلمية التي تتناول بشمولية موضوع الأقليات وارتباطه بمفهوم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية والجزائر خاصة، والذي هو مطلب وغاية ثابتين لكافة الشعوب العربية وما قد يشكله ذلك من تحدي أمام الباحثين في تتبع الظاهرة والربط بين مختلف العناصر والعوامل المؤثرة فيها.

ما يميز الدراسة الحالية أنها حاولت إلقاء الضوء على مفهوم الأقليات بشكل خاص وذلك بالتعرف على علاقتها بالاستقرار السياسي، وعلى أهم التحديات التي تواجهه في المنطقة العربية والجزائر باعتبارها دراسة حالة، كما تسعى إلى التعريف على أهم استراتيجيات الجزائر لتعامل مع هذه المشكلة وتحقيق الاستقرار.

هذه الدراسة وبحكم تناولها لأحد الظواهر الاجتماعية التي تتسم بخصوصياتها وتشابك وتداخل العوامل المؤثرة فيها ما بين الذاتي والموضوعي، الداخلي والخارجي، فإنها لا تدعي إحاطتها ومقاربتها لكافة ما تثير هذه الظاهرة من تساؤلات وإشكاليات، لكنها تسعى إلى أن تشكل مساهمة متواضعة في مجال البحث العلمي والأكاديمي.

7- إشكالية الدراسة: إن الهدف من العلم عموما هو البحث عن الحقيقة وللوصول إليها لابد من طرح إشكاليات

الأقليات مشكلة عرفتها كافة المجتمعات في كل الأزمنة والعصور، فهو موضوع متشعب ومهم وانعكاساته متنوعة ومتفاوتة، لذلك يمكن القول أن الأقليات ظاهرة عالمية و مستمرة لأنها لا تخص مجتمعا بذاته أو مرحلة تاريخية بعينها.

بروز الأقليات في المنطقة العربية، والجزائر خاصة - مجتمعا و دولة - يطرح عدة تساؤلات بخصوص العوامل التفسيرية لظاهرة الأقليات والآثار الناجمة عنها من تغيرات وأوضاع جديدة، مما يترتب عن ذلك إعادة النظر في المقاربات والمقولات الخاصة باستقرار مجتمعات ودول المنطقة العربية بما فيها الجزائر.

فمن الطبيعي أن تأثر مشكلة الأقليات على طبيعة استقرار الدول في المنطقة العربية، مما يستدعي بناء مقاربة تأخذ في الحسبان التأثير القوي للأقليات على الاستقرار السياسي، على الرغم من أن هناك بعض تشابه في صور الظاهرة ومظاهرها في كثير من الدول العربية غير أن هناك تفاوتا وتنوعا في الجزئيات والدرجة وطرق العلاج الأمر الذي جعل

دراسة حالة الأقليات في الجزائر منهجا سليما ومجديا حسب اعتقادنا لأنه ينقلنا من العموميات إلى الجزئيات والتفاصيل الأمر الذي يعمق من فهمنا لهذه الظاهرة ويرفع من قدرتنا على وضع العلاج لها.

انطلاقا من هذه القناعة سنحاول تسليط الضوء على مشكلة الأقليات وأثرها على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة.

ومن تم فإن الإشكالية التي حركت المعالم الأساسية لموضوعنا ترتبط بمدى ما تلعبه الأقليات في استقرار دول المنطقة العربية، بوصف الأقليات تلعب دور في جدلية الاستقرار وعدم الاستقرار داخل الدول، هذا الأمر أثار تساؤل عام لدينا مفاده:

إلى أي حد يمكن للأقليات أن تشكل تهديدا للاستقرار السياسي في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة؟

تثير هذه الإشكالية بدورها العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

* ما هي أهم الاتجاهات والمقاربات النظرية المساهمة في تحديد وتفسير مشكلة الأقليات وظاهرة الاستقرار السياسي؟

*ما هي حدود تأثير بنية الأقليات على الاستقرار السياسي في المنطقة العربية؟ والى أي حد تشكل عامل عدم استقرار في الجزائر؟

*هل يمكن للأقليات أن تشكل شرخا في جدار الوحدة العربية؟

* ما هي الآليات العربية المعتمدة التي يمكن أن تساعد في احتواء مشكلة الأقليات؟ وما مدى نجاعتها العملية في تحقيق الاستقرار السياسي؟ وكيف يتم الإعداد لمحاربة هذه المشكلة في بلد كالجزائر؟

8- فرضيات الدراسة: تتناول الدراسة مدى تأثير إشكالية الأقليات في دول المنطقة العربية على الاستقرار السياسي لهاته الدول منها الجزائر على وجه الخصوص.

وللإجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

* يرتبط تأثير الأقليات بمدى استجابة صناع القرار لمطالبها وأهدافها و منه تتحدد طبيعة تأثيرها وفقا لطبيعة مخرجات النظام السياسي والتدخلات الخارجية، فإن استقرار أو لا استقرار الأنظمة السياسية لا يمكن تصوره بمعزل عن الأقليات.

* كلما اعتمد الإكراه في احتواء الأقليات وكان توزيعها الجغرافي غير منسجم كلما زادت حدة النزاعات ومن تم حالة اللااستقرار السياسي في دول المنطقة العربية بما فيها الجزائر.

* غياب كلا من الديمقراطية وأنظمة الحكم الوطنية والشرعية عامل مهم في تفجير مشكلة الأقليات في الدول العربية.

* مواجهة إشكالية الأقليات والحد منها يقتضي تضافر الجهود العربية والدولية كما يشترط توفر الإرادة السياسية والشعبية الواعية.

9- **تقسيم الدراسة:** للإجابة عن الإشكالية المطروحة ومناقشة مختلفة متغيراتها ارتئينا تقسيم أطروحتنا إلى أربع فصول.

فالفصل الأول تناولنا فيه مسألة الاستقرار السياسي على المستوى المفاهيمي والنظري وقد تخلله مبحثين فالمبحث الأول وسمناه ب مفهوم الاستقرار السياس، تخلله ثلاث مطالب فالمطلب الأول عنوناه ب تعريف الاستقرار السياسي والمطلب الثاني كان عنوانه المفاهيم ذات الصلة بالاساقرار السياسي والمطلب الثالث كان عنوانه أبعاد ومؤشرات الاستقرار السياسي، أما المبحث الثاني فوسمناه ب الاستقرار السياسي التحديات والمقاربات وتخلله ثلاث مطالب فالمطلب الأول عنوناه ب متطلبات الاستقرار السياسي و الثاني كان عنوانه معيقات الاستقرار السياسي والمطلب الثالث كان عنوانه المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي.

أما الفصل الثاني فعنوناه ب يدرس مشكلة الأقليات مفاهيميا ونظريا، من خلال تقديم بعض التعريفات لمصطلح الأقليات، وبعض المصطلحات المرتبطة بها كما نسلط الضوء على العوامل المؤثرة في نشأة الأقليات ومحدداتها والياتها من وسائل وأهداف، التي تسعى من خلالها إلى التأثير دلخيا وخارجيا بما يهدد استقرار الدول ويحافظ على مصالحها، والذي يضفي على المسألة بعدا دوليا هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسيدرس الأقليات من الناحية النظرية من خلل توظيف المقاربة الواقعية في تفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية والمقاربة البنائية الاجتماعية والمقاربة النظمية في تحليل حركة الأقليات وتفاعلاتها في إطار النظام السياسي القائم.

أما الفصل الثالث فيتناول بشكل خاص تحليل بنيو الأقليا في المنطقة العربية ورصد الأبعاد الجيو استراتيجية لهذه المشكلة وأثرها على استقرار الأنظمة في المنطقة من خلال حقوق الأقليات، وجملة المطالب المختلفة بحسب وضع الأقلية وحدود استجابة النظام السياسي لهذه المطالب من جهة، ومدى تأثير العوامل الخارجية في هذه المعادلة من جهة أخرى ومن تم على الاستقرار السياسي المحلي والإقليمي على حد سواء.

أما الفصل الرابع قمنا بدراسة الاستقرار السياسي والأقليات في الجزائر كدراسة حالة تناولنا في المبحث الأول دراسة جيوبوليتيكية للجزائر ، أما المبحث الثاني نحاول فيه تسليط الضوء عن الأقليات في الجزائر إن كانت بناء أم تكوين مجتمعي؟ ! مع تقديم بعض الاستراتيجيات والمقترحات للتعامل مع هذه الأقليات.

وختمنا دراستنا بخاتمة عامة استعرضنا فيها أبرز النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى جملة من الاقتراحات والتوصيات.

الفصل الأول

الاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والغايات

تمهيد:

عرف موضوع الاستقرار السياسي حضورا مميزا في خارطة العقل السياسي إذ أولاه المختصون في علم السياسة حيزا مهما ضمن أبحاثهم الأكاديمية منذ البداية الحقيقية للفكر السياسي، ويعد من أهم المفاهيم السياسية تعقدا وغموضا.

تكمن أهمية الاستقرار السياسي في كونه مطلبا جماعيا تسعى إلى تحقيقه الأمم والشعوب لأنه يوفر لها بيئة آمنة كما يحقق لهم التنمية والازدهار.

يختلف مفهوم الاستقرار السياسي بين الباحثين والدارسين للدراسات المجتمعية من بينها الدراسات السياسية فلا يكاد يخلو مجتمع من هذه الظاهرة، كونه مفهوم نسبي ومعياري فما قد يتسبب في استقرار دولة ما قد يتسبب في الوقت ذاته في عدم استقرار دولة أخرى.

المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي

من أبرز أنواع الاستقرار بالنسبة للمجتمعات، الاستقرار السياسي، حظي موضوع الاستقرار السياسي باهتمام العديد من السياسيين إذ يعتبر أحد أبرز الظواهر السياسية ذات الأبعاد المتميزة والمتعددة التي تتغير بتغير الزمان والمكان، ومن بين أكثر المفاهيم السياسية غموضا نظرا للجدل الذي تشهده من أجل الوصول إلى معنى محدد ودقيق بحيث يعد هذا من أبرز الصعوبات التي يواجهها هذا المفهوم.

فبالرغم من أهمية وحيوية الاستقرار السياسي إلا أن الأكاديميين وهم بصدد ضبط مفهوم إجرائي واضح للمصطلح "الاستقرار السياسي" اختلفوا في ذلك، فلم يتوصلوا إلى إيجاد تعريف منهجي إجرائي نموذجي للاستقرار السياسي بيد أنه يمكن الاعتماد على تعاريف عامة أو بسيطة أو على تعاريف مركبة.

وهذا ما سنتناوله في المطالب التالية.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

مصطلح الاستقرار السياسي يتشكل من شقين: كلمة الاستقرار وصفته السياسي.

أولا: تعريف الاستقرار

الاستقرار في اللغة العربية، من استقر، يستقر، استقر، استقرارا: الرجل بالمكان ثبت فيه وتمكن[1] وقد اشتق مصطلح الاستقرار من القر: حيث يعرف لسان العرب القر بأنه القرار في المكان أي قرار وثبوت[2] فالاستقرار لغة من القرار أي الثبات [3] يقول سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: {ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق الأرض ما لها من قرار} أي ما لها من ثبات.

كما يعرفه الزمخشري: القر بقوله إن فلان رجل قراري أي أنه لا يبارح مكانه[4]، الاستقرار كلمة لها معنى عميق ومهم في تحديد المصير، إذ أن جميع شؤون الحياة مرهونة به وجودا وعدما فلا يمكن أن تستقيم الحياة دونه فهو مطلب متشدد وحاجة ملحة وغاية لا يمكن الاستغناء عنها فهو نعمة كبرى من الله بها على العباد في حين أن فقد إنه بلاء وامتحان.[5]

---

[1]– علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي ألفبائي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991، ص 47.

[2]– ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، الجزء 41، 1981، ص – ص: 3579-1980.

[3]– طه العلواني،« الجميل والخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي » ، مأخوذ من الموقع: Palshslars.com/01/pdf ?type يوم التصفح: 2017/05/25، على الساعة: 14:20.

[4]– الزمخشري، أساس البلاغة، القاهرة: دار الشعب، 1960، ص: 756.

[5]– آل غالب، الاستقرار مفهوم نحتاجه، جريدة المدينة: السعودية، مأخوذة من الموقع: www.almadina.com، يوم التصفح: 25 ماي على الساعة: 15:00.

وعن حديث ابن مسعود رضي الله عنه: قارو الصلاة بمعنى القرار لا الوقار أي اسكنوا فيها ولا تتحركوا ولا تعبثوا.[1]

وقال ابن كثير بعد ذكر الآية: {أي جعلها مستقرا بساطا مهادا تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وأرساها بالجبال لئلا تميد بكم}.[2]

ورد لفظ الاستقرار في القرآن الكريم في أكثر من موقع حيث قال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {يا قوم إنما هذه الحياة الدنيا متاع وإن الآخرة هي دار القرار}[3]؛ بمعنى أن الآخرة هي محل الإقامة ومنزلة السكون والاستقرار.

ويقول أيضا: {الله الذي جعل لكم الأرض قرارا والسماء بناء}[4] أي أن الأرض ساكنة مهيأة لكل مصالح البشر يستقرون فيها ويتمكنون من حرثها وغرسها والبناء فوقها والإقامة فيها وهذا ما أكده ابن كثير.

كما وردت في مواضع أخرى بمعنى السكون والثبات في قوله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {ولكم في الأرض متاع ومستقر إلى حين}[5] أي مسكن وقرار، وقال تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {أمن جعل الأرض قرارا وجعل خلالها أنهارا}[6] بمعنى المستقر أي دحاها وسواها بحيث يمكن الاستقرار عليها وقال أيضا في سورة الأعراف بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {.... ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراني}[7] بمعنى إذا استقر مكان الجبل ولم يتزلزل، وقوله كذلك في سورة الفرقان بعد بسم الله الرحمن الرحيم: {أصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا}[8] أي مستقرهم في الجنة.

وقوله تعالى في سورة هود: {وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها كل في كتاب مبين}[9] أي أن العلي القدير يعلم مستقر هذه الدواب وهو المكان الذي تقيم وتستقر فيه وتأوي إليه.

معنى الاستقرار في القرآن الكريم أو في قواميس اللغة العربية والمفكرون العرب الذي يفيد الثبات والسكون لا يختلف كثيرا عن المعنى الذي جاءت وفسرت به القواميس الأجنبية لمعنى الاستقرار بحيث تعرفه

---

[1]– ابن منظور، مرجع سبق ذكره، ص: 3580.

[2]– عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2003، ص-ص: 704-708.

[3]– القرآن الكريم، سورة غافر، الآية: 39.

[4]– القرآن الكريم، سورة غافر، الآية: 64.

[5]– القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: 35.

[6]– القرآن الكريم، سورة النمل، الآية: 63.

[7]– القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية: 143.

[8]– القرآن الكريم، سورة الفرقان، الآية: 24.

[9]– القرآن الكريم، سورة هود، الآية: 06.

الموسوعة البريطانية Encyclopedia Britanica "بأنه الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي".[1]

أما القاموس الفرنسي Larousse يرى أن صفة الاستقرار السياسي تعني بقاء الحالة أو الوضعية على حالها أي على ما هي عليه بمعنى وجود حالة من التوازن المستمر.[2]

حالة التوازن المستمر قد تكون إلى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الاستقرار السياسي.

ثانيا: تعريف الاستقرار السياسي

بالرغم من عدم وجود تعريف جامع مانع للاستقرار السياسي إلا أن ثمة اتفاق عام بين الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة مفاده أن الاستقرار السياسي وفق الشروط والضوابط المحددة يعد مصطلحا اجتماعيا يبتغيه الحكام والشعوب في كافة الدول مهما كانت طبيعة النظام السياسي السائدة في تلك الدولة[3]، يبقى الاستقرار السياسي هو المبتغى، بحيث يستطيع النظام الاستقرار ويتسم المفهوم بالمرونة والنسبية، فما يتسبب في استقرار جماعة معينة في فترة من الزمن قد تكون سببا في عدم استقرار جماعة أخرى في نفس الوقت.[4]

كان لغموض المفهوم أكبر الأثر في تشجيع الباحثين على ابتكار تعريفات إجرائية للمفهوم.

يعرف سعد الدين العثماني الاستقرار السياسي بأنه يتمثل في قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وقدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل لا يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من القيام بما يلزمه من تغيرات للاستجابة للحد الأدنى من توقعات وحاجات المواطنين.[5]

فكلما كان النظام السياسي قريب من جميع الفئات داخل المجتمع إضافة إلى امتلاكه خبرة كبيرة في التعامل السلمي مع الأحداث سواء بين النظام والمجتمع أو بين أفراد المجتمع وحدهم، كلما يسمح ذلك للنظام السياسي بالحفاظ على بقائه وقدرته على تمكين وضمان الأمن الاجتماعي داخل الدولة.

---

[1] - Benton Helen, 1999, ENCYCLOPEDIA BRITANICA, London, p : 727.

[2] - Dictionnaire Larousse, Paris, Larousse, 1982, p : 389.

[3] – شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف1، 2015، ص: 48.

[4] – المكان نفسه.

[5] – سعد الدين العثماني،« دور الوسطية في تحقيق الاستقرار السياسي » ، جريدة الوسط البحرينية، العدد 1982، الصادر بتاريخ 05 نوفمبر 2010، ص: 01.

ارتبط مفهوم الاستقرار السياسي بمفهوم الشرعية إذ عرفه ألان بال في قوله: "بأنه حالة من الاستقرار والاتفاق العام في الرأي بين النخبة والجماهير حول القواعد التي يعمل بها النظام السياسي وارتباطه بمفهوم الشرعية السياسية".[1]

ويعرف حسن موسى الصفار الاستقرار السياسي بأنه: "يعني وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها ويقابل ذلك حالة الاضطراب حيث تختل علاقة الأطراف مع بعضها البعض فيقع بينها العداء والنزاع، وتندلع بالتالي الحرب"[2]، يركز هذا التعريف على متغير رئيسي لابد من توفره لتحقيق الاستقرار السياسي ألا وهو **مفهوم الشرعية** فعندما يستمد النظام السياسي سلطته من الشعب يتحقق الاستقرار وحينما تختل هذه العلاقة، تحدث حالة من الاضطرابات وعدم الاستقرار والتي تؤدي حتما إلى مواجهات وصدام بين أفراد المجتمع.

وترى كارولينا كورفال: "أن الاستقرار السياسي لا يعني الجمود أو عدم التغيير بل يتمثل في كونه ميزة للنظام المؤسس القادر على معالجة المشاكل والنزاعات بطرق سليمة مع قوة الردع ضد من ينتهك النظام العام ويخل به، إضافة إلى قدرة المؤسسات السياسية عل الاكتفاء الذاتي بحيث تستطيع الاستمرار والعمل بشكل طبيعي في أقسى الظروف".[3]

فالاستقرار السياسي حسب هذا التعريف مرتبط بطبيعة وشكل النظام السياسي فكلما كان للنظام الدراية الكاملة بطريقة التعامل مع الأزمات حيث يستغل القوة ويستعمل الحل السلمي في الوقت المناسب استطعنا القول أن النظام العام يشهد حالة من الاستقرار داخل الدولة.

ويرى مارتن بالدام: أن الاستقرار السياسي "مفهوم ليس واضح المعالم ولكنه يتحدد من خلال أربعة أبعاد أساسية وهي حكومة مستقرة، القانون الداخلي، الاستقرار الخارجي".[4]

أما لبست فإنه يؤكد على أن "الاستقرار السياسي هو نتيجة أو محصلة أداء النظام السياسي عندما يعمل بكفاءة وفعالية في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والشرعية السياسية والفعالية"[5] يعني أن عملية الاستقرار تعتمد على فعالية النظام السياسي والتطور الاقتصادي.

---

[1]– المرجع السابق، ص: 02.

[2]– حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005، ص: 15.

[3] - Carolina Curvale, Does political participation affect political, Stability, Departement of politics, New York, University, p : 03.

[4]– محمد الصالح بوعافية،« الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات » ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر (15)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 30 جوان 2016، ص: 21.

[5]– المرجع نفسه، ص: 25.

أما ليجفارت[1] "يحصر الاستقرار السياسي في أربعة عناصر وهي:

- الإبقاء على النظام.
- النظام المدني.
- المشروعية.
- الفاعلية.

وما يميز هذا التعريف أنه يطرح إشكالية أساسية: هل تتوقف خاصية الاستقرار على النظام أم على الديمقراطية فحسب البعض فإن النظام السياسي المستقر هو الذي يكون ديمقراطية مستقرة، فعبارة نظام ديمقراطي مستقرة يمكن أن تفهم بأن النظام السياسي مستقر فإنه ديمقراطي ي نفس الوقت ومن جهة أخرى فعبارة نظام ديمقراطي غير مستقر، يمكن أن تفهم بوجود نخب سياسية تتميز بفساد أفكارها وهذا يدفع إلى ضرورة التمييز بين حالة الاستقرار وحالة الديمقراطية، فإن إمكانية تزامن الحالة فقد تكون واردة باعتبار أن الاستقرار يشكل خصوصية الديمقراطية والنظام السياسي لكن ذلك لا يعني بوجود علاقة حتمية بين الاثنين.[2]

هناك اتجاه من العلماء والباحثين يعرفون الاستقرار السياسي مركزا على استقرار النظام السياسي ككل وذلك باعتباره الدرجة التي تتطابق فيها الأدوار والهياكل الرسمية مع الأدوار والهياكل غير الرسمية داخل النظام السياسي.

وكلما اتسعت الفجوة بين الشقين الرسمي وغير الرسمي للنظام زاد عدم الاستقرار السياسي وبناء على هذا يصبح الاستقرار السياسي مقترنا بالتزام النظام بالأسس الدستورية التي تضمن لكافة الأفراد والجماعات حقوقها وحرياتها السياسية دون ضغط.[3]

ويشير ريتشارد هيفوت إلى وجود ثلاث اتجاهات في تعريف مفهوم الاستقرار السياسي:

الأول: يتعلق بالتغيير في الأنظمة السياسية، فالنظام السياسي الذي لا يتغير يمكن اعتباره نظام مستقر.

الثاني: فيعني غياب التغيير المتكرر في الحكومة يعتبر نظام غير مستقر.

الثالث: ينظر للاستقرار من زاوية غياب العنف بكافة أشكاله ومستوياته.[4]

---

[1]– الطيب البكوش، هل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995، ص: 109.

[2]– المرجع نفسه، ص: 110.

[3] - J. Eli Margolis : Under standing political stability and instability civil wars (London : Taylor and Francis, Vol 12, N° 03, September 2010), p : 326.

[4]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

وكتعليق على هذه الاتجاهات يمكن القول أن الاستقرار السياسي لا يرتبط بالضرورة بغياب التغيير السياسي بل يرتبط بمضمون هذا التعبير ووجهته إذ أن الكثير من أنواع التغيير تؤدي إلى زيادة شرعية النظام وفاعليته، أما عن كون الاستقرار السياسي لا يقترن بالضرورة بغياب العنف السياسي فإن كثرة اللجوء إلى العنف السياسي تصور إفلاس في وسائل التغيير فهناك اتجاه يرى أن الاستقرار السياسي يقوم "على الجدارة المؤسسية بحيث تكون مؤسسات النظام قادرة على استيعاب وتسوية النزاعات بالطرق السلمية دون انهيار مؤسسات النظام"[1] نستنتج من هنا بأن العنصر الأساسي للاستقرار هو **القدرة على التنبؤ** بمعنى قدرة مؤسسات النظام السياسي على التنبؤ بالنزاعات المحتمل حدودها والعمل على حلها بطريقة سلمية وفق لأنصار هذا الاتجاه فإن تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب قدرا من التسامح مع المعارضة، كما يتطلب قبول التنافس السياسي وفقا لقواعد اللعبة المتفق عليها مسبقا وعلى العكس من ذلك فإن المؤسسات التي لا تتسامح مع المعارضة عادة لا يكون لديها القدرة على التنبؤ بالنزاعات وتسويتها سلميا.[2]

وانطلاقا مما سبق يعرف أنصار هذا الاتجاه الاستقرار السياسي على أنه خضوع السلوك السياسي لمجموعة من القواعد المعدة سابقا والتي تكفل للنظام السياسي القدرة على التنبؤ بالنزاعات التي قد تحدث داخله وتمكنه من معالجتها في سياق هذه القواعد، شريطة أن يكون هناك اعتراف من قبل مؤسسات النظام ولو بقدر أدنى من المعارضة.[3]

من ناحية اخرى و على نفس السياق يعرف كلود أكيه الاستقرار السياسي على أنه: "انتظام تدفق التبادلات السياسية"[4] وفقا لهذا التعريف نستنتج أنه يمكن الحكم على مدى تحقق الاستقرار السياسي من عدمه في أي نظام كان من مجموعة من المؤشرات مثل: العنف السياسي أو الاضطراب المجتمعي.

وبالنسبة صامويل هانتجتون فإن الاستقرار السياسي لا يعد كونه مجرد معادلة إحصائية لها متغيرين المؤسسة والمشاركة، بحيث كلما زادت المشاركة السياسية داخل إطار مؤسسي متطور تزداد قدرة الأفراد والجماعات داخل الدولة على التكيف والتجانس والاعتماد المتبادل وهو ما يزيد من احتمالات الاستقرار السياسي في المجتمع.[5]

---

[1]– شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا....، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

[2]– المكان نفسه.

[3]– المرجع نفسه، ص: 49.

[4]– المرجع نفسه، ص: 50.

[5]– صامويل هنتجتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة: فلود عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1993، ص: 70.

إن تعريف هنتجتون يقودنا إلى الانتقال إلى مفهوم آخر يتناقض تماما مع مفهوم الاستقرار السياسي آلا وهو مفهوم عدم الاستقرار السياسي باعتباره الوجه الاخر للاستقرار السياسي بحيث حظي هو الآخر (عدم الاستقرار السياسي)باهتمام كبير من جانب العديد من الباحثين لاسيما منذ ستينات القرن الماضي وتحديدا في سياق الصراع الإيديولوجي بين القوتين العظيمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة.

يشير عدم الاستقرار السياسي في إحدى الدراسات إلى "عجز النظام السياسي بسبب ضعف مؤسساته عن إجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير وتوجيهاتهم مما يؤدي للعنف المتبادل وتوسيع دائرة الصراع وتفويض شرعية النظام وفعاليته".[1]

ويمكن تعريف الاستقرار السياسي بحالة "من عدم الاستقرار أو حالة التغيير السريع غير المحكوم وغير المنضبط والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من أجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية وانخفاض في قدرات وأداء النظام وعليه فإن أنظمة الاستقرار السياسي هي الأنظمة التي تنتقل من حال لآخر في الحكم والإدارة في السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة".[2]

كما يمكن تعريف عدم الاستقرار السياسي باعتباره حالة من انهيار الأنماط المؤسسية للسلطة في النظام السياسي على إثر أعمال عنف تهدف إلى تغيير الجهاز السياسي أو السيادة على السلطات السياسية في الدولة".[3]

اختلف الباحثون في تحديد مفهوم عدم الاستقرار السياسي ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة كونه مفهوما نسبيا تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر الدول المتقدمة.

ومن أهم التعاريف التي قدمت من قبل الباحثين لتعريف عدم الاستقرار السياسي هو المفهوم الذي قدمه حمدي عبد الرحمن حسن والذي يرى فيه أن "عدم الاستقرار هو عدم قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وعدم قدرته على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها ويصاحبه استخدام العنف السياسي من جهة وتناقض شرعيته وكفاءته من جهة أخرى".[4]

---

[1]– شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

[2]– مليكة بوضياف،« الحكم الراشد والاستقرار السياسي » ، مداخلة ألقيت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي: جامعة شلف، 2006، ص: 07.

[3]– المرجع نفسه، ص: 09.

[4]– حمدي عبد الرحمان حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص: 124.

هذا التعريف يدرك وجود التناقض في المجتمع مع استطاعة السلطة القائمة التحكم فيه سيؤدي إلى الاستقرار، لكن إذا ما فشلت السلطة في التحكم فيه أمر تغييره مقبولا من قبل بضعة مؤشرات داخل المجتمع، حتى وإن كانت هذه المؤثرات ليست سوى مؤثرات ناتجة عن إحدى الأقليات الموجودة في المجتمع.

ويورد عبد الرحمن حسن تعريف آخر لذلك المفهوم وهو عدم مقدرة النظام على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات في داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف[1]، فالعنف حسب هذا التعريف إحدى ظواهر عدم الاستقرار مهما كانت مظاهره.

لكن نيفين مسعد ترى عكس ذلك فترى أن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لأن اللجوء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها، كما لا يرتبط بغياب التعبير السياسي أو بتدرجه وإنما يرتبط بمضمون هذا التغيير واتجاهه لأن هذا التغيير يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وإن اقترن بالعنف السياسي وإن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته حتى وإن اقترن بالعنف السياسي وإن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته وعليه يكون العنف السياسي الذي يقود إلى عدم الاستقرار السياسي بجميع مستوياته من عنف رسمي أو شعبي أو غير ذلك بدء من وسائل قمع المعارضة مرورا بالانقلابات العسكرية وانتهاء بالعصيان السياسي أو العسكري يخضع للدراسات الأمريقية المعتمدة على عدة مؤشرات منها أثر التعددية الثقافية على الاستقرار السياسي ومنها أثر الحالة الاقتصادية وغيرها من المداخلات والتناقضات في بنية المجتمع[2]، من خلال هذا الرأي ترى نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمحاربة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته.[3]

عدم الاستقرار السياسي حسب رأي ابن خلدون هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصابياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.[4]

لكن هذا الرأي لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تحالف هذا الرأي فمثلا دولة المدينة التي ذكرها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب

---

[1]– المرجع السابق، ص: 16.

[2]– نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1988، ص: 05.

[3]– المرجع نفس، ص: 06.

[4]– عبد الرحمن حليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص: 211.

الديمقراطية التي حققت العدالة فيها، أيضا دولة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم التي حققت العدالة بكل معانيها إضافة إلى الدولة التي أسسها النبي داوود عليه السلام ومن ثم ابنه النبي سليمان عليه السلام، أيضا المملكة المتحدة بعد ثورتها 1664 بفعل ما أنجزته هذه الثورة من تحجيم لدول الملك من خلال البرلمان الذي انتخب من قبل الشعب ودولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراق والأديان لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوع من الاستقرار السياسي مع استمرار إستراتيجية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية التي هيمنت عليها الحضارة الأوربية والعرق الأوربي الأبيض.[1]

ويرى محمد بشير الصيد أن عدم الاستقرار السياسي هو ظاهرة تتميز بها الأنظمة البرلمانية التي لا يتمكن فيها الناخبون من إيصال أكثرية واضحة تنتمي إلى حزب أو تيار واحد إلى البرلمان وهذا يمكن الأحزاب الصغيرة من التحكم في تشكيل الحكومات وفي إسقاطها نتيجة عدم التفاهم في تشكيل الحكومة[2]، لكن مما يؤخذ على هذا التعريف عدم انطباقه مع معظم دول العالم سواء كانت ديمقراطية أو ديكتاتورية فعلى سبيل المثال عدم وجود الاستقرار السياسي في الأنظمة الرئاسية التي تتبعها العديد من الدول كان أكثر بكثير من الدول ذات النظام السياسي البرلماني بسبب عدم الانقلابات فيها كما أن الدول التي تتبع نظام الحزب الواحد أو القائد المهيمن سواء كانت شيوعية أو فاشية أو غير ذلك توجد فيها طاقات كامنة كبيرة جدا لإحداث عدم الاستقرار السياسي مثلا: "سقوط نظام البعث في العراق عقب احتلال العراق عام 2003 قد أدى إلى انقسامات طائفية وعرقية داخلية مما يهدد وحدة وكيان الدولة"[3]، وحتى في دول نظام الحزب المهيمن مثل تونس ومصر توجد فيها تناقضات داخلية قد تخلق عدم استقرار سياسي على المدى البعيد رغم أن طبيعة الشعبين غير قابلتين للعنف بشكل كبير.[4]

وحول عدم الاستقرار السياسي على مستوى الوطن العربي يرى محمد عابد الجابري أن هذه الظاهرة "نشأت بسبب عدم مقدرة الحاكم في كل دولة من هذه الدول للمحافظة على الوحدة والانسجام داخل قبيلته من جهة وعدم تمكنه من المحافظة على ولاء القبائل الأخرى المتحالفة معه والخاضعة له من جهة ثانية لأن الاستقرار في الوطن العربي تحكمه القبيلة أو الطائفة بالدرجة الأولى وهو يترع إلى الولاء العصبوي، فالملك أو الرئيس يخضع لعصبية قبيلته وإن ضعف القبيلة نتيجة الاختلاف بالرأي داخلها سيضعفها ويضعف الحاكم

---

[1] – المرجع السابق، ص: 212.

[2] – عمرو محمد عبد القادر ناجي،« مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدول » ، مجلة الحوار المتمدن، تاريخ النشر 2008/02/12، يوم التصفح: 29 ماي 2008، على الساعة: 18:26، مأخوذ من الموقع: www.alhewar.org .

[3] – المرجع نفسه.

[4] – المرجع نفسه.

الذي ينتمي إليها فإذا ما فقد ولاء القبائل الأخرى الخاضعة له أو المتحالفة معه سيؤدي ذلك إلى سقوط نظامه على المدى البعيد أو القريب أي عدم الاستقرار السياسي".[1]

بالنظر إلى الاجتهادات السالفة الذكر بشأن محاولة تعريف الاستقرار السياسي للتعريف على ماهية المفهوم وتحديد عناصره والتفرقة بينه وبين عدم الاستقرار السياسي، يلاحظ أن كل هذه المحاولات عالجت جانب من جوانب المفهوم أو الظاهرة، فهناك فريق ذهب إلى أن الاستقرار السياسي يقصد به عدم تغيير النظام بشكل كامل وبصورة مستمرة، وهناك فريق آخر اكتفى باعتبار الاستقرار السياسي مرادفا للاستقرار الحكومي بحيث تكون الدولة المستقرة سياسيا هي التي لا تشهد تغييرات وزارية متعددة إلى جانب هذين الفريقين، يبرز فريق ثالث يركز على بنية مؤسسية قوية تضمن عدم تعرضه لأعمال عنف أو شغب أو اضطرابات يصعب السيطرة عليها، في هذا الإطار يصعب الاعتماد على تعريف واحد واستبعاد البقية.

استنادا إلى ما تقدم يمكن القول أن الاستقرار السياسي هو قدرة النظام السياسي بشقيه الرسمي وغير الرسمي على القيام بوظائفه والاستجابة لمطالب الجماهير والتكيف مع تغيرات البيئة الداخلية والخارجية المحيطة به على نحو يكسبه الشرعية السياسية اللازمة لاستمراره ويحول دون تعرضه لأي أعمال عنف أو صراعات يصعب السيطرة عليها بالطرق السلمية وفي إطار الالتزام بالقواعد الدستورية.[2]

فالاستقرار السياسي هو غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاثف جهود النظام السياسي* وأفراد المجتمع على حد سواء فعندما يحظى النظام بقبول شعبي نتيجة لسياساته المشجعة التي تتضمن نتائج ملموسة فإن المواطن يعتبر بأن هذا النظام يمثله وينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة وعلى النظام الاجتماعي العام وهنا وفي هذه الحالة وفي ظل هذه الوظائف يمكن الحديث عن حالة الاستقرار.

كما اختلفت النظرة لمفهوم الاستقرار السياسي في الفكر الغربي والفكر العربي الإسلامي هذا ما سنحاول إنجازه فيما يلي:

أ. مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي الغربي:

ارتبط مفهوم الاستقرار في الفكر السياسي بصفة عامة والفكر السياسي الغربي بصفة خاصة ببعض القضايا الاجتماعية والسياسية مثل التمايز الطبقي أو التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وتوزيع الثروة داخل

[1]– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص: 26.

[2]– حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

*– النظام السياسي

المجتمع وقضية الشرعية....[1] وغيرها تعرض بعض الباحثين في ظاهرة الاستقرار لقضية الصراع الاجتماعي وكيف يمكن أن يؤدي إلى حدوث تناحرات داخل المجتمع سواء على الصعيد الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، أو على المستوى العنصري حيث صراع الأعراق والقوميات المختلفة أو على مستوى الأديان والعقيدة بين أهل الطوائف والمذاهب الدينية المختلفة وهذا ما قد يعجز الدولة وسلطتها السياسية عن تحقيق التوازن بين المصالح والفئات المتصارعة ومن ثم فشلها في الحفاظ على وحدة وتماسك المجتمع واستقراره وهو ما يشكل تهديدا مباشرا لشرعية النظام والحكم واستمراره.[2]

فمن المؤكد أن المفكرين الغربيين لم يتفقوا على وضع تعريف واحد وشامل ومانع لظاهرة الاستقرار السياسي، فالفكر الغربي الإغريقي اعتمد في هذا المجال على نظريتين.

الأولى: تقوم على فكرة الفيلسوف أفلاطون الذي ربط الاستقرار السياسي بالقدرة الإشباعية للنظام حيث انطلق من نشأة الدولة وحاجة الأفراد إلى التعاون وإقامة علاقات متبادلة فيما بينهم وهو ما ينشأ علاقات اجتماعية تستوجب ظهور سلطة سياسية تعمل على تنظيم هذه العلاقات[3] وأكد على أن وجود الاستقرار يعكس وجود دولة قوية قادرة على إتمام مهامها الأساسية، لذا وجب على الدولة الحرص على تحقيق الوحدة واجتناب الانقسامات الطبقية داخل المجتمع لأنها تعود عليها سلبا كما ربط بين الاستقرار والمجتمع وبين تحقيق الأمن والرفاهية للمواطنين[4] حيث أكد على أن وجودها في المجتمع يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي والعكس صحيح وتوصل إلى فكرة أهمية الاستقرار في المناخ الملائم لزيادة القدرة الإشباعية للنظام السياسي لأنه إذا لم يتوافر الاستقرار السياسي فإن ذلك يؤدي إلى إضعاف الدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالمهام الأساسية المبررة لنشأتها.[5]

أما أرسطو فقد ركز على مدى تأثير التفاوت في توزيع الثروة داخل المجتمع على الاستقرار السياسي إذ ذهب إلى أن تفشي اللامساواة الاقتصادية وعدم التوزيع العادل للثروة يغير من أهم أسباب عدم الاستقرار وبناء على ذلك ذهب إلى أن أفضل نظام حكم هو ذلك النظام الذي يتسم بوجود طبقي، وسطي مؤثرة، مما

---

[1]– عبد القادر بدر الدين إكرام، « ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر » ، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1991، ص: 13.

[2]– المرجع السابق، ص: 15.

[3]– محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مرجع سبق ذكره.

[4]– المرجع نفسه.

[5]– المرجع نفسه.

يضفي التوازن والاستقرار لأن الطبقة الوسطى ستقوم بإيجاد التوازن بين الأغنياء والفقراء وتجعلهم لا يقفون موقف العداء وتجنب أخطار عدم الاستقرار السياسي.[1]

تتشابه أفكار أرسطو مع فكرة كارل ماركس الذي أكد على علاقة الاستقرار بقدرة الدولة على حماية المصالح الاقتصادية إذ يرى بأن صراع الطبقات يؤدي إلى حالة عدم الاستقرار في المجتمع، كما أشار إلى قضية هامة وثيقة الصلة بالاستقرار السياسي وهي مسؤولية الدولة عن وجود حالة عدم الاستقرار[2]، فالهدف الأساسي لجميع التنظيمات السياسية والاقتصادية والدينية حسب رأيه هو حماية المصالح الاقتصادية وأن أي نظام حكم يهدف إلى حماية مصالح طبقة معينة مرتبطة به، ففي كل مرحلة من مراحل التطور الاقتصادي توجد طبقة حاكمة تحتكر مصادر الثروة في المجتمع مما يمكنها من السيطرة على المجتمع بأكمله ولكن هذه الطبقة الحاكمة تتسم بعدم الاستقرار فبمرور الوقت تكتشف مصادر أخرى للثروة والسيطرة عليها طبقة جديدة تقف موقف المنافسة للطبقة الحاكمة وتتحداها لتصبح هي الطبقة الحاكمة الجديدة، وهكذا تستمر العملية حتى تنتهي كل التناقضات الطبقية المستندة على التفاوت الاقتصادي وبتحقيق الاستقرار السياسي.[3]

أما ميكيافيلي فقد ميز بين الاستقرار السياسي والسلطوي، بحيث تدور فكرته عن مفهوم الاستقرار السياسي حول الأسلوب المتبع من قبل السلطة السياسية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع.[4]

بمعنى أنه يمكن أن ينشأ ويتحقق نتيجة لأحداث توازن بين المصالح المتعارضة داخل المجتمع كما يمكن أن يكون ناتجا عن سياسة العنف والقهر التي تلجأ إليها السلطة السياسية لتحقيق هدف الاستقرار من جهة أخرى حذر من اللجوء إلى العنف السياسي أو الحكومي والاضطهاد والاستبداد كأسلوب لتحقيق الاستقرار وأشار إلى استخدامه لكن عندما تستدعي الحاجة إليه ودون مبالغة.[5]

من خلال ما سبق يمكن استخلاص عدة نقاط وهي كالآتي:

- وجود علاقات وثيقة بين الاستقرار السياسي والسياسات الاقتصادية (سياسات إشباع النظام).
- الربط بين الاستقرار السياسي وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع والتفاوت في التوزيع الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار.

[1]– محمود محفوظ،« في معنى الاستقرار السياسي » ، صحيفة الرياض، العدد 1819، 25 أبريل 2006.

[2]– المحمود محفوظ، في معنى الاستقرار السياسي، لمرجع السابق

[3]– المرجع نفسه.

[4]– عبد القادر بدر الدين إكرام، مرجع سبق ذكره، ص 14.

[5]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

- يؤدي التفاوت الاقتصادي الحاد داخل المجتمع إلى إثارة مشاعر عدم الرضا ومن شأنه أن يمهد الطريق نحو عدم الاستقرار السياسي.
- وجود نوع من التوازن بين المصالح المتعارضة في المجتمع من شأنه أن يؤدي إلى وجود استقرار طبيعي بينما في حالة غياب التوازن فإن الخلافات والانقسامات سوف تتفاقم وهذا مؤشر على وجود حالة من عدم الاستقرار.
- يمكن أن يكون الاستقرار طبيعيا كما يمكن أن يكون مصطنعا أو سلطويا.

يتضح مما سبق أن الاستقرار السياسي لا يعني قدرة النظام على المحافظة على استمرارية الأوضاع القائمة فحسب وإنما يعني قدرته على إدارة العملية الاجتماعية ككل بطريقة إيجابية تكفل دعم العلاقات الاجتماعية والتلاحم الاجتماعي سواء على مستوى النخبة أو على مستوى الشعب.

ب. مفهوم الاستقرار السياسي في الفكر السياسي العربي:

من أشهر الفلاسفة العرب الذين بحثوا في ظاهرة الاستقرار السياسي نجد الفيلسوف ابن سينا الذي انطلق في تحديد المفهوم من "الفكرة المستمدة من حكمة الله عز وجل في خلقه إذ خلق المولى الناس درجات يختلفون في الصفات والقدرات والأرزاق بل وإن هذا الاختلاف هو سبب استمرارية البشرية وبالتالي يعتبره ابن سينا مقوما من مقومات الاستقرار في المجتمع، ويقدم تفسيرا لذلك فإن الناس لو كانوا كلهم أقوياء أو أغنياء لتنازعوا عن الحكم والسلطان إلى درجة الفناء، كما أنهم لو تساووا في الفقر والتواضع لما استطاع أحد منهم أن يساعد الآخر على البقاء، ويكون مصيرهم أيضا الزوال"[1]، ويؤكد ابن سينا من ناحية أخرى على "أن الله عز وجل قد خلق الناس متساوين في الحقوق والواجبات رغم اختلاف قدراتهم وإمكانياتهم المادية، كما يؤكد على أهمية وجود القائد العادل في المجتمع المستقر إلى جانب الصفات الأخرى التي يجب أن يتمتع بها كالشجاعة والعمل بأحكام الشريعة الإسلامية، وهو في ذلك يتفق مع الفرابي وإن كان هذا الأخير يضع شروطا للإمامة هي أقرب منها للفضيلة منها إلى صفات البشر".[2]

أما الإمام الغزالي فقد ربط بين "استقرار المجتمع وقوة الحاكم، وهو في ذلك يتفق مع بعض الفلاسفة الغربيين لكنه يختلف معهم في حصره لقوة الحاكم في أهليته وشرعيته الدينية كإمام وليس في امتلاك أدوات القهر والاعتماد عليها في حفظ وأمن واستقرار المجتمع".[3]

---

[1]– ياسين نوال طه،« السياسة عند ابن سينا » ، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة: العراق، المجلد 4، 2008، ص: 250.

[2]– المرجع نفسه، ص: 252

[3]– محمد الغزالي، الفساد السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية، الجزائر: دار المعرفة، 2004، ص: 58.

بينما عبد الرحمن ابن خلدون فقد تناول مفهوم الاستقرار السياسي من خلال فكرة العصبية "التي تقوم عليها معظم نظرياته عن المجتمع والحكم وذلك باعتباره أن السلطة السياسية يجب أن تتوفر على ركنين أساسيين وهما الكيان السياسي والحاكم".[1]

وأن العصبية هي الأساس في اختيار الحاكم للسلطة السياسية لأنها عبارة عن مجموعة من الناس تجمع بينهم روابط الدم والقرابة تختار من بينها القائد القوي لترشحه للحكم وتمنحه رضاها وتأييدها وهو ما يحمل في مضمونه استقامة المجتمع واستقراره.[2]

لكنه من جهة أخرى يرى بأنه "رغم أهمية قوة العصبية في التعبير عن قوة ووحدة المجتمع إلا أنها قد تتسبب في حدوث صراعات داخل المجتمع نتيجة تنافس العصبيات فيما بينها الوصول إلى السلطة التي تتمثل لهم القوة والنفوذ وهذا يؤدي حتما إلى حالة من عدم الاستقرار".[3]

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالاستقرار السياسي

لو تأملنا أبرز ما قدم في الأدبيات ذات الصلة بالاستقرار السياسي نلاحظ أن ثمة خلط بين المفهوم وعدة مفاهيم التي تستعمل عند التطرق إليه كما تتقاطع معه في كثير من الأحيان من أبرز هذه المفاهيم نجد مفهوم العنف السياسي وكذا مفهوم الصراع السياسي والبعض يضيف مفهوم الإرهاب السياسي.

وفي هذا المطلب سنحاول التمييز بين هذه المفاهيم وبين مفهوم الاستقرار السياسي.

أ. العنف السياسي:

تعددت التعريفات التي قدمت لمفهوم العنف السياسي، لكن رغم ذلك التنوع فهناك شبه اتفاق بين غالبية الدارسين بظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه سياسية.

يعرف تيد هندريش، "العنف السياسي بأنه "اللجوء إلى القوة ضد الأفراد أو الجماعات لأحداث تغيير في سياسات النظام أو أشخاصه".[4]

وعرفه لينبورج "باعتباره كل عمل من أعمال الخروج عن النظام أو التدمير أو الإصابة بحيث تكون آثاره وأهدافه ذات مدلول سياسي يرمي إلى سلوك الآخرين".[5]

---

[1]– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة، مرجع سبق ذكره، ص: 123

[2]– **محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، المرجع السابق، ص:134**

[3]– المرجع نفسه، ص:135.

[4]– تيد هندريش، العنف السياسي: فلسفته، أصوله، أبعاده، ترجمة: عيسى طنوش وآخرون، ط1، بيروت: دار المسيرة، 1986، ص: 32.

[5]– المعركة شبكة انتفاضة فلسطين،« العنف السياسي أسبابه وآثاره، أهدافه وسبل مكافحته » ، تاريخ النشر: 11 سبتمبر 2013، مأخوذ من الموقع:
http://alma3raka.net/splp/php?page=art/cleid-article:78

ويذهب أحد الباحثين الأفارقة إلى تعريف العنف السياسي باعتباره "السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني المنظم أو غير المنظم.[1]

ويذهب **مصطفى التيتر** إلى القول: بأن العنف السياسي هو ذلك "العنف الموظف لغرض وضع معين أو الحصول على مكاسب بما في ذلك تعبير حكم قائم أو قلبه".[2]

وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين المعنيين بدراسية العنف السياسي في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به، فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية".[3]

وعلى ضوء هذه التعريفات سالفة الذكر، يمكن أن نعرف العنف السياسي بأنه "استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف محددة مسبقا من جانب القائمين على السلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم" وبهذا المعنى هناك نوعين من العنف السياسي من حيث المصدر، فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة، فقد يتم ممارسة العنف من جانب النظام ضد المواطنين أو ضد قطاع، أو فئة معينة بهدف الاستمرار في السلطة وتقليص دور القوى المناوئة والمعارضة وهو ما يشار إليه بالعنف الرسمي، وقد يمارس العنف من جانب المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وما يعرف بالعنف الشعبي.[4]

وغالبا ما يهدف إلى ممارسة ضغوط على النظام السياسي لتحقيق مطالب خاصة بالفئات الممارسة للعنف كالعدالة في توزيع الثروة أو المشاركة في صنع واتخاذ القرارات التي تمس حياة المواطنين أو إجبار النظام على العدول عن قرارات أو سياسات اتخذها أو يزعم اتخاذها، ولعل أبرز أشكال العنف السياسي الاغتيالات السياسية، والتمرد، أعمال الشغب، عمليات الاغتيال السياسي، توظيف أجهزة الأمن لقمع الجماهير، الأحكام ذات الصلة بالقضايا السياسية وغيرها.[5]

---

[1]– حسن توفيق إبراهيم، العنف السياسي في النظم العربية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999، ص: 42.

[2]– بوشنافة شمسة ود: آدم فبي « إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000 » ، مجلة الباحث، العدد 2004/03، ص: 128.

[3]– حرب أسامة الغزالي، العنف والسياسية في الوطن العربي، عمان: منتدى الفكر العربي، 1987، ص: 66.

[4]– عبد الإله بلقزيز،« في أنواع العنف السياسي ومراتبه » ، موسوعة العراق: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 08 جويلية 2015 مأخوذ من الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/7951

[5]– حرب أسامة الغزالي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

وتركز بعض الدراسات الكمية التي تناولت موضوع العنف السياسي على الخلط بين العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي فتطرح مؤشرات العنف السياسي باعتبارها مؤشرات لعدم الاستقرار السياسي، وبذلك أضحى المفهومان مترادفان وهذا غير صحيح، فالعنف السياسي، يعد مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الاستقرار فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويعد قرينة واضحة على انعدام الاستقرار السياسي، ومع ذلك فإنه ليس مرادفا له، ذلك أن عدم الاستقرار السياسي مفهوم أوسع وأشمل من العنف السياسي.[1]

ب. الصراع السياسي:

يعرف الصراع السياسي بشكل عام على أنه "علاقة اجتماعية تنطوي على تعارض في المصالح أو القيم بين اثنين أو أكثر من العناصر الفاعلة في النظام السياسي وهو ما يرتبط بالعلاقة التنافسية بين الجماعات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية أكثر من ارتباطه بمجرد وجود تعددية في النظام السياسي".[2]

وعرفه جور باعتباره "جميع أنواع التفاعلات، العلنية و القسرية بين الجماعات التنافسية، والتي تنطوي على تهديد قوي وعنيف بين مستويات مختلفة من الجماعات أو الطوائف".[3]

فالصراعات الاثنية* على سبيل المثال تنبع من رغبة جماعة اثنية في الهيمنة سياسيا على الجماعات الأخرى والسيطرة على النفوذ والموارد داخل الدولة، وهو ما يدفع الجماعات الأخرى للصراع – عادة باستخدام العنف، حتى تتمكن من تمثيل مصالحها في النظام السياسي، وتميز العديد من الدراسات بين الصراعات ذات الصلة بتعارض المصالح، والصراعات ذات الصلة بالقيم، وعادة ما تكون الأولى أيسر في تسويتها من الثانية، ذلك أن الثانية تعد أكثر خطورة وأكبر تكلفة نظرا لصعوبة السيطرة عليها، وفي هذا السياق تعتبر الصراعات الاثنية والقومية والثقافية من الصراعات ذات الصلة بالقيم ولذا فإن الفشل في تغيير شعور جماعة اثنية بالظلم أو الاضطهاد من خلال التفاوض والتسوية السياسية وإعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية عادة ما يدفع ممثلي هذه الجماعة للجوء إلى العنف السياسي في التعبير عن مطالبها.[4]

---

[1]– شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2]–شيماء محي الدين، المرجع السابق، ص55

[3]– المرجع نفسه.ص،56

*– الصراعات الاثنية: الصراع الاجتماعي السياسي بين الأقليات هو موضوع قديم وحديد في نفس الوقت، قديم لأنه ظهر منذ وجود البشرية، وحديد لأنه اكتسب صفة الدوام والاستقرار، ظهر بشكل أوضح بعد الحروب الصليبية وظهور الصراع السني الشيعي، كما أنه يعد من مظاهر الطائفية فإن الصراع على السلطة وإدارة السيطرة على الدول هي التي **** الطائفية وأعادها، كما أنه من المظاهر التي تهدد كيان الدولة واستقرارها الداخلي فالأقليات والطوائف التي تسعى للانفصال بحجة الحفاظ على هويتها العرقية أو اللغوية هو الأمر الذي يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية (انظر رند عتوم، ما هو الصراع السياسي؟).

[4]– سامر إسماعيل،« الديمقراطية والاستقرار السياسي » ، صحيفة سفير برس، سوريا، 2019/10/05، من الموقع يوم: 2019/10/10، على الساعة: 18:30، http://www.safirpress.net

بناء على ما تقدم يلاحظ أنه ثمة اختلاف واضح بين الصراع السياسي بهذا المعنى وعدم الاستقرار السياسي على النحو السالف بيانه ذلك أن عدم الاستقرار قد يتطور من مرحلة من مراحله ليصل إلى مرحلة الصراع ضد النظام أو ضد جماعة من الجماعات التي تستأثر بالسلطة أو الثروة أو كلاهما داخل النظام السياسي ولكن ليس بالضرورة أن تنطوي حالة عدم الاستقرار على صراع بين الأفراد والجماعات المشكلة لشعب الدولة وبعضها البعض، أو بين الجامعات والنظام أو النخبة الحاكمة في النظام، ورغم ذلك مرده إلى كون الصراع بذاته تعبيرا عن عجز النظام عن احتواء الصراعات بداخله وعدم تمتعه بالشرعية السياسية اللازمة لحفظ الاستقرار السياسي لأية دولة.[1]

ج: الإرهاب السياسي:

تعددت التعاريف المقدمة لمفهوم الإرهاب، فهناك تعريفات متعددة ومتداخلة، فما يراه البعض إرهابا يعتقده البعض الآخر عمل مشروع. فجوهر الخلاف يرتبط دائما بالرؤى المتباينة حول ما يعتبر نشاطا يستوجب الإدانة وما يعتبر كفاحا مشروعا يستحق الدعم، وأضحت كلمة إرهاب من هذه الزاوية، محاطة بكم هائل من التشويش.

ولقد عرف توماس ثوزتون الإرهاب السياسي على أنه "فعل رمزي يتم لإحداث تأثير سياسي بوسائل غير معتادة مستلزما استعمال العنف والتهديد به".[2]

ومن هنا نستطيع أن نعرف الإرهاب، بأنه "الصورة الوحيدة من صور العنف السياسي التي يحرص في إطارها الفاعلون من خلال قيامهم بالعمل العنيف على تجاوز نطاق وحدود الهدف المباشر للعمل العنيف ليصل تأثيره إلى أفراد أو طوائف أخرى مستهدفة بالعمل الإرهابي وذلك عبر رسالة أو إيحاء ما ينطوي عليه الفعل الإرهابي".[3]

فالعمل الإرهابي* عادة ما يركز على التأثير على عقل وقلب الجماهير وهذا يؤثر بدوره على سلوكهم، وهذا الأمر ليس قائما بصورة مطلقة في عدم الاستقرار السياسي، كما أنه في كثير من الأحيان يأخذ العمل الإرهابي بعدا دوليا بصورة أو بأخرى بينما صور عدم الاستقرار السياسي قليلا ما تأخذ ذلك الطابع وعادة مما تأخذ طابعا داخليا.[4]

---

[1]– شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[2]– العكزة أدونيس، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت: دار الطليعة، 1993، ص: 88.

[3]– رشيد مقتدر،« الإرهاب والعنف السياسي، مقاربة مفاهيمية ونظرية » ، من الموقع: http://www.aljabribed.net

[4]– عز الدين أحمد جلال، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية، 1986، ص 98.

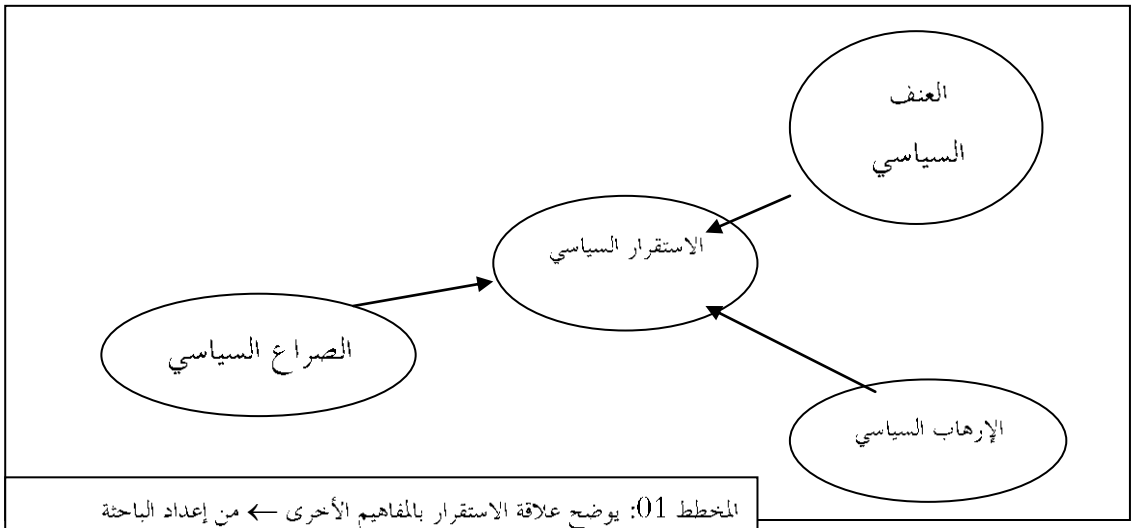

المخطط 01: يوضح علاقة الاستقرار بالمفاهيم الأخرى ← من إعداد الباحثة

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الاستقرار السياسي

أولا: أبعاد الاستقرار السياسي

نلاحظها في ثلاث أبعاد وهي كالآتي:

1. بعد السلوك السياسي:

يرتبط بظاهرة العنف من جهة وبالالتزام بالقواعد والقوانين من جهة أخرى ويكون هذا الالتزام سواء من طرف الجماهير أو من قبل الحكومة[1]: بناء على ذلك فإن هذا البعد يتمثل فيما يلي:

1/1- عدم اللجوء إلى العنف السياسي أو غياب ظاهرة العنف الحكومي والشعبي:

الدولة الحديثة من المتعارف عليها بأنها هي الوحيدة التي يحق لها احتكار وسائل العنف بهدف استعمالها لحماية كيانها والمحافظة على بقائها، كما أن الدولة لا تسمح بتواجد أي قوات أو جيوش مسلحة داخل إقليميا كما أنها تسيطر على الجيش وقوات الأمن باعتبارها الأداة الأساسية لتطبيق القانون وحفظ الأمن والاستقرار والهدف من ذلك هو الحيلولة دون تفاقمهما في حالة ظهورها لأن ذلك سيؤدي حتما إلى تفشي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي.[2]

فغياب العنف السياسي لا يتحقق فقط باستخدام القوة أو التهديد باستخدامها من قبل الحكومة وإنما لابد من الاعتماد على أساليب أخرى تؤدي إلى إيجاد التقبل للنظام والرضا عنه أي يتمتع النظام بالشرعية لأن

[1]- محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مرجع سبق ذكره.

[2]- برنو فليب، المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي، دمشق: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط2، 1982، ص 140.

الممارسات العنيفة تؤثر على شرعية السلطة السياسية بدرجة كبيرة الأمر الذي يحتم على القيادة السياسية، اللجوء إلى أساليب الحوار والاحتواء إلى جانب أسلوب العنف.[1]

بناء على ما سبق نستنتج أن غياب العنف على مستوى الحكومة أو الشعب يعد أحد أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي في المجتمع.

1/2 احترام القوانين والقواعد الدستورية والالتزام بها: في هذا البعد، يمكن التمييز بين مستويين.

أولهما: عدم انتهاك أحكام وقواعد الدستور سواء من قبل الحكام أو المحكوم مثال على ذلك "تحويل استثنائية لرئيس الجمهورية أو لرئيس الحكومة خلافا لما ينص عليه الدستور، أو مثلا لجوء الحكومة إلى الاعتقالات بدون محاكمة عادلة، لجوء الجماهير إلى أساليب العنف السياسي للتعبير عن مطالبها متجاوزة بذلك القنوات الدستورية"[2].

نستنتج مما سبق من المتوقع حدوث انتهاكات لأحكام الدستور من قبل النخبة السياسية من خلال ما تتخذه من إجراءات ضد الجماهير، كما أنها تنتهك من قبل الجماهير فيما تلجأ إليه من أعمال العنف للضغط على الحكومة، فعادة ما يكون احترام قواعد الدستور سواء من جانب الحكومة أو الشعب مؤشرا هاما للاستقرار السياسي.

ثانيهما: يتضمن التعديلات الدستورية، فمن المتوقع أن تحدث بعض التعديلات الجزئية على الدستور بمعنى تغير بعض المواد أو التعديل الكلي للمواد أي إحلال دستور جديد محل القديم، فكلما كان هناك ثبات أو انسجام أو استمرارية في الدستور ومواده، كان ذلك مؤشرا على الاستقرار السياسي والعكس صحيح.[3]

2. بعد أداء المؤسسات "التوازن بين مدخلات النظام ومخرجاته:

المقصود هنا قدرة النظام السياسي على خلق التوازن بين المدخلات والمخرجات كأساس للعملية السياسية.

يرى دافيد استون: في هذا الإطار أن أي نظام سياسي يتكون من مجموعة من المدخلات تتمثل أساسا في التأييد الذي يلقاه النظام في المطالب المقدمة إليه سواء مادية أو معنوية أما المخرجات فهي التي تعبر عن مدى استجابة النظام للمطالب المقدمة إليه، تؤثر هذه المخرجات على المطالب المقدمة إلى النظام وعلى مدى ما يلقاه

[1]– حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف الداخلي في الدول العربية، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد 21، ماي 1999، ص 39.

[2]– عبد المنعم مسعد نيفين،« ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن » ، مداخلة ألقيت في أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة بالقاهرة، يومي 19-1993/11/21.

[3]– المرجع نفسه.

من تأييد خلال العملية المعروفة بالخبرة المعادة أو التغذية العكسية أو عملية التغذية الاسترجاعية Back feed وتستمر الدورة.[1]

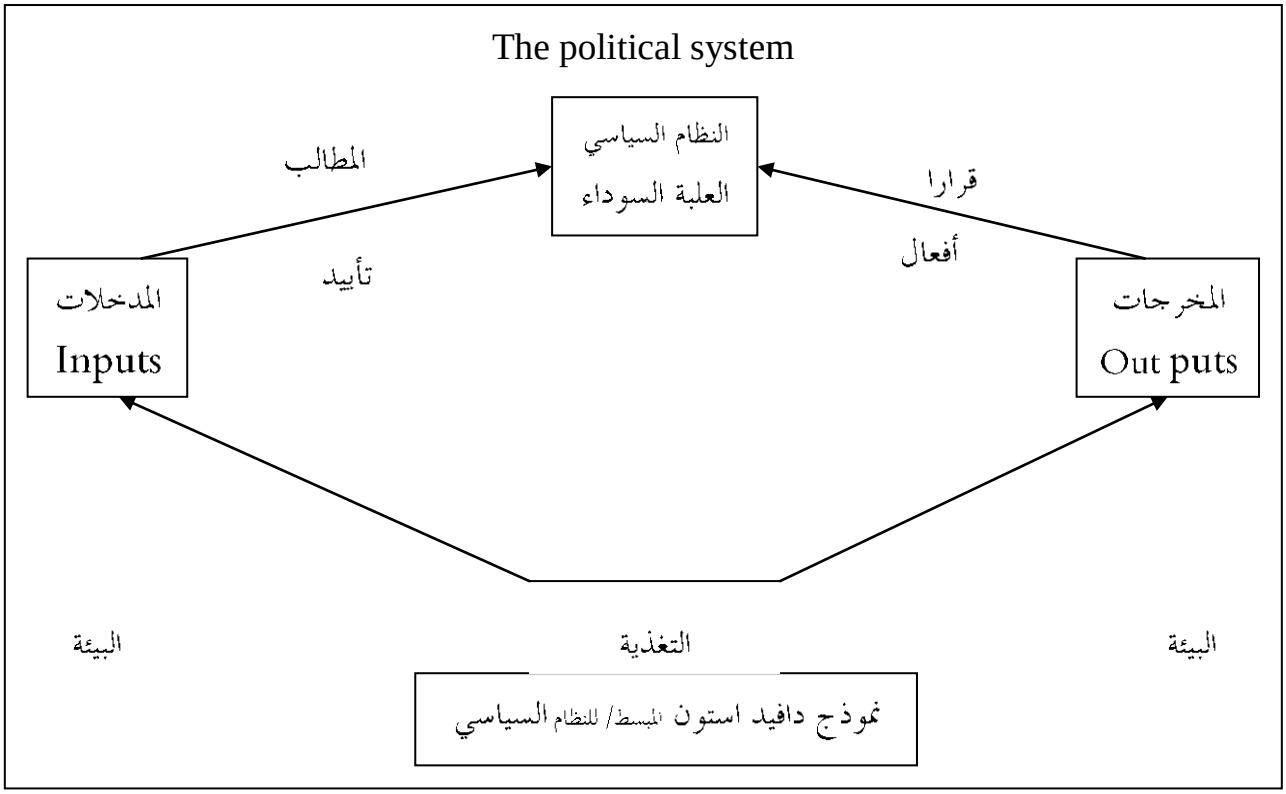

المصدر: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، http://www.politics.dz.com

ففي بعض الأحيان لا يكون هناك توازن بين مدخلات النظام ومخرجاته وهو ما يعرف بقصور المخرجات، يحدث ذلك نتيجة توفر مجموعة من الأسباب تؤدي إلى ذلك.

لعل أبرزها وجود فجوة بين ما يرغب فيه الأفراد وبين ما تستطيع السلطة أن تحققه أو بصيغة أخرى ما ترغب هي فيه أو عندما تتخذ السلطة إجراءات معينة ذات طبيعة هامة وتعتقد أن في تلك الإجراءات استجابة لمطالبهم ولا تحقق مصالحهم كما قد يحدث قصور في المخرجات نتيجة لحادث طارئ مما يجعل الأفراد يحملون السلطة مسؤولية هذا الحدث ويتهموها بنقص الحكمة والرشادة وبعدم القدرة على التنبؤ بالحدث قبل وقوعه، فإن عدم الاتساق بين مخرجات النظام ومن خلاله يؤدي إلى انخفاض في التأييد الذي يلقاه النظام وفي كثير من الأحوال يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي.[2]

[1]– محمد نويري،« تحليل النظام السياسي عند دافيد استون » ، مجلة الحوار المتمدن، 2009، من الموقع: http://www.alhewar.org يوم 22 جوان 2018، على الساعة: 18:00.

[2]– طه محمد، تحليل النظم عند دافيد استون (نموذج المدخلات والمخرجات، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية 2290)، يوم التصفح: 2018/10/20 على الساعة 22:00 مأخوذ من الموقع: http://www.politics.dz

من خلال ما سبق ذكره، يمكن القول أنه، كلما كانت مخرجات النظام أكثر اتساقا مع مدخلاته كلما اقترب النظام من الاستقرار، وعلى العكس من ذلك فكلما كان هناك تنافر وتباعد بين مدخلات النظام كلما مال النظام السياسي إلى عدم الاستقرار.

3ـــ. البعد النفسي: البعد الخاص بشرعية النظام السياسي:

يشمل هذا البعد مقومين هما تمتع أبنية النظام ومؤسساته بالشرعية، ورضا الشعب عن الوضع القائم ففيما يتعلق بالشرعية فهي تعني حسب ليبست "قدرة النظام على توليد وترسيخ والحفاظ على الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية هي أكثر المؤسسات ملائمة للمجتمع".[1]

كما تعني أيضا "أن تولي الحكومة صانعي قرار السلطة ويمارسونها بناء على قواعد دستورية وافق عليها الشعب طبقا للإجراءات والتقاليد السياسية السارية ومن حيث المصالح التي تتوجه إلى خدمتها، فالعدالة تعني تحقيق التكافؤ في توزيع الموارد الوطنية والمساواة في الحقوق والواجبات، وكلما قلت مظاهر الشرعية والعدالة كلما كان المجتمع أكثر عرضة لمظاهر العنف والخطر الذي يهدد الاستقرار الداخلي".[2]

كما يرى ليبست "أن الاستقرار السياسي لأي نظام أو لأي دولة يعتمد بالدرجة الأولى على عامل الشرعية أكثر مما يعتمد على مدى كفاءة النظام في إشباع حاجات الأفراد".[3]

وما يجب الإشارة إليه هو أنه إذا كانت الشرعية عنصرا أساسيا لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار السياسي فإن ذلك يجب أن لا يقلل من أهمية المقدرة الإشباعية للنظام، لأنه لكي يحقق النظام السياسي شرعيته يجب أن يتمكن أولا من الوفاء لحد أدنى من مطالب الجماهير، أما النظام الذي لا يتمكن من تحقيق هذا الهدف عبر فترة من الزمن فإن ذلك سيؤدي إلى اهتزاز شرعيته.[4]

وبصفة عامة فإن الاستقرار السياسي ينبع من عاملين أساسيين هما:

- قبول الجماهير للنظام السياسي.
- قوة النظام نفسه بعني مدى فاعلية أدائه أو مدى فعاليته في إشباع الحاجات.

أما فيما يتعلق بالرضا عن الوضع القائم فإنه يتصل اتصالا وثيقا بمفهوم الشرعية وهنا يلاحظ أن الحصول على رضا كافة المواطنين وتأييدهم للوضع القائم لا يتم تلقائيا ولا يحدث ببساطة بل يتطلب ذلك

---

[1]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– ساهر إسماعيل الشاهير، « الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته » ، مؤسسة دام برس الإعلامية، تاريخ النشر: 2016/08/31 مأخوذ من الموقع: http://www.admpress.net يوم التصفح: 2018/11/20، على الساعة:12:30

[4]– المرجع نفسه.

تضافر جهود العديد من المؤسسات ومدى قدرتها على تلبية متطلبات أفراد المجتمع وعليه لابد من أن يبذل الكثير من الأنشطة والعمليات التي تستهدف إيجاد مثل هذا الرضا والتأييد.[1]

وتأسيسا على ما سبق ذكره نلاحظ نوع من التداخل والتشابك بين الأبعاد المختلفة للاستقرار السياسي بمعنى أن كل منها يؤثر ويتأثر بالآخر، فغياب العنف السياسي يؤدي إلى حالة من الاستقرار السياسي والذي ينعكس على الالتزام بالقواعد القانونية، كما أن التوازن بين المدخلات والمخرجات يؤدي إلى استمرارية النظام وقوته وهذا الانسجام يؤدي إلى الاستقرار إضافة إلى أن إضافة الشرعية على النظام تولد نوع من التقبل والرضا على الوضع القائم وهذا الرضا يؤدي إلى تقليل العنف السياسي ويضفي بالتالي شرعية على النظام السياسي وبذلك يكون الفصل بين هذه الأبعاد نوعا من الفصل التحليلي لتسهيل الدراسة.

ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي

تمت الإشارة سابقا إلى أن الاستقرار السياسي يعد من المفاهيم التي تتسم بالتعقيد والغموض كما يعتبر من الظواهر النسبية التي لا تخضع للحكم المطلق، ويظهر ذلك في تنوع المقومات التي تحدثها والمؤشرات المصاحبة لها فضلا عن البيئة الخاصة بكل مجتمع وتركيبته الثقافية والسياسية والاجتماعية.[2]

لقد تعددت المؤشرات التي تقيس هذه الظاهرة بحيث تشير الأدبيات المعنية بدراسة الاستقرار السياسي إلى أن ثمة مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة الاستقرار السياسي في هذه الدولة أو تلك وكذا مدى توافر الاستقرار من عدمه في هذا النظام أو ذلك.

هناك من الباحثين من ينطلق في تحديده لمؤشرات الاستقرار السياسي من المفهوم المخالف له أي عن طريق دراسة ظاهرة الاستقرار السياسي نتيجة لكثرة ظواهر عدم الاستقرار في العديد من الدول على سبيل المثال "تدهور المؤسسات ونقص السيادة بسبب التدخل الخارجي، عدم القدرة على معالجة وحل النزاعات الداخلية إضافة إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.... وغيرها من الظواهر التي توحي بعدم استقرار الدولة، هذا ما يدفع الباحث لتحليل أسباب عدم الاستقرار السياسي أكثر مما يعطي تفسير لطبيعة الاستقرار السياسي".[3]

وهناك صنف ثاني من الباحثين الذين يبحثون في الظاهرة وذلك من خلال حصرها في إطار بحثي معين من خلال تجربة معينة في دولة ما وهذا طرح العديد من الاختلافات بين الباحثين حول تحديد مؤشرات

[1] – محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

[2] – ساهر إسماعيل الشاهير، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته، مرجع سبق ذكره.

[3] – المرجع نفسه.

الاستقرار السياسي حتى لا يكون الاستقرار السياسي موضوعا للجدل والمزايدات السياسية سعى العلماء إلى وضع مجموعة من المؤشرات للاستقرار السياسي، لا يختلف عليها اثنين يمكن لنا إجمالها كالتالي:

1. نمط انتقال السلطة في الدولة:

تعتبر عملية انتقال السلطة في النظام السياسي مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي بحيث تعكس مدى ما يتمتع به النظام السياسي من ثبات ورسوخ في ضوء ما يصاحبها من تغيير في الشخص الحاكم أو التنظيمات السياسية أو في الاثنين معا المقصود بانتقال السلطة هو تغيير شخص رئيس الدولة وهي عملية تختلف طبقا لنوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة أو طبقا للأسلوب الذي يتم التغيير من خلاله.[1]

فإذا تمت عملية الانتقال طبقا لما هو متعارف عليه دستوريا فإن ذلك يعد مؤشرا حقيقيا لظاهرة الاستقرار السياسي أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا مؤشر على عدم الاستقرار السياسي مثال على ذلك عانت الدول النامية من ظاهرة الانقلابات العسكرية ففي الفترة الممتدة من عام 1958 إلى غاية 1977 رصد 151 انقلابا أي بمعدل 8 انقلابات سنويا.[2]

كما يرى بعض الباحثين أن النظم الوراثية التي تنتقل فيها السلطة على أساس القرابة تتمتع بدرجة من الاستقرار السياسي مقارنة ببعض الأنظمة الأخرى التي تشهد ظاهرة الصراع على السلطة والحكم، الأمر الذي ينعكس بدوره على وضع الدولة.[3]

2. شرعية النظام السياسي:

تعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي لأي نظام، ويعد الاستقرار السياسي بدوره من دلائل الشرعية السياسية وهذا ما يستدعينا بالضرورة إلى التعريف بالشرعية السياسية كمؤشر رئيسي للحكم على الاستقرار السياسي لهذا النظام أو ذاك هناك عدة اتجاهات في تعريف الشرعية السياسية قانوني، اجتماعي، سياسي وديني في تعريفنا لمفهوم الشرعية يعرفها عبد الرحمن ابن خلدون بقوله "أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من أمر وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا يديهم في يده تأكيدا للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري".[4]

---

[1]– رائد نايف حاج سليمان،« الاستقرار السياسي ومؤشراته » ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2592 يوم النشر 2009/03/21، يوم التصفح 27 أوت 2018، على الساعة: 18:33.

[2]– فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، بيروت: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، 2008، ص: 24.

[3]– المرجع نفسه، ص: 25.

[4]– محمد الصالح بوعافية، الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات، مرجع سبق ذكره.

ويذهب الأستاذ ماكس فيبر "إلى أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر معه مواطنه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة".[1]

وتحقيق الشرعية كما يرى الأستاذ روبرت ماك إيفر "حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك الجماهير لها متطابقين وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحفظ للمجتمع تماسكه".[2]

من هذا فقد اقترح ماكس فيبر أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصدر يعني المعتقدات والعادات والأعراف المتوارثة التي تحدد الأحقية بالسلطة، والمصدر الثاني الزعامة الملهمة وهي الولاء والطاعة من المحكومين للزعيم وهي التي تجعله مصدر جذب واحترام، أما المصدر الثالث للشرعية هو العقلانية القانونية التي تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستها ويوازي ذلك كله قواعد مقنعة تحدد واجبات وحقوق المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية.[3]

يرى أنصار البعد القانوني أن الشرعية لا تعدو كونها تعبيرا عن سيادة القانون، أما أنصار البعد الديني ينظر إلى الشرعية باعتبارها تشير إلى تنفيذ أحكام الدين، أما الاتجاه الذي يهمنا هو الاتجاه السياسي الذي يعرف الشرعية السياسية تبرير الحاكمة من منطق الإرادة الجماعية بمعنى أن النظام السياسي يكتسب شرعيته من خلال تحقيق مصالح الشعب وصيانة استقلال البلاد وحماية الحقوق وتظهر هذه الشرعية من خلال تقبل أفراد الشعب للنظام وخضوعهم له طواعية باختصار تعني:[4]

***الطاعة السياسية:**

تقوم الشرعية السياسية في أية دولة عل فكرة الحق في الحكم وهي فكرة مؤداها أن يحظى النظام الحاكم بالرضا والتأييد من جانب الجماهير باعتباره صاحب الحق في الحكم وفي هذا الإطار تعددت الاتجاهات التي قدمها الباحثون بشأن مفهوم الشرعية السياسية حيث يذهب البعض في تعريفه للشرعية السياسية للقول بأنها "قبول المجتمع للنظام السياسي واعتقاد المواطنين بأن النمط القائم في توزيع الأدوار السياسية هو النمط الذي يستحق الولاء".[5]

---

[1]– شامر إسماعيل الشامر،« التفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول) » ، مجلة روافد، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019، ص: 143.

[2]– المرجع السابق، ص: 143.

[3]– المرجع نفسه، ص: 144.

[4]– رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، مرجع سبق ذكره.

[5]– فاليان بيتر،«حول الشرعية السياسية في تبرير السلطة السياسية وإنشائها ومصادر الشرعية وارتباطها بالآليات الديمقراطية والقومية » ، ترجمة علي الرواحي، مراجعة سيرين الحاج حسين، مجلة حكمة، 2019/918، http://hekma.org

انطلاقا مما سبق يلاحظ أن جوهر الشرعية السياسية يتلخص في القبول الاجتماعي ببنية السلطة أي القبول والرضا والطاعة والولاء من جانب المحكومين للنظام الحاكم في دولة ما اعتقادا منهم بأن هذا النظام يعد مناسبا وجديرا بالحكم وذلك استنادا لسياسته وممارساته وأدائه لوظائفه وبهذا المعنى تعتبر الشرعية السياسية للنظام من المؤشرات الأساسية للاستقرار السياسي.

3. قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة:

تعتبر قوة النظام السياسي من المؤشرات الهامة لظاهرة الاستقرار السياسي فالنظام السياسي لأي دولة يقع على عاتقه مجموعة من المسؤوليات ولا يمكنه تحقيقها دون امتلاك عناصر القوة كالدفاع عن البلد في حال تعرضه لاعتداء خارجي وكذلك حماية أمن المجتمع وفي حال كان النظام السياسي ضعيفا لا يستطيع حماية سيادته وتحقيق أمنه الداخلي وبالتالي يخضع لتبعية النظم القوية.[1]

4. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

يقصد هنا بالقيادات السياسية للسلطة التنفيذية فبقاء القادة السياسيين على رأس النظام السياسي لفترة طويلة هذا يعد مؤشرا للاستقرار السياسي، لكن يجب أن يكون ذلك مقترنا برضا الشعب وعلى العكس من ذلك يعد التغيير المتعاقب في المناصب القيادية أحد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي.[2]

5. الاستقرار البرلماني:

يعد البرلمان ممثلا للشعب في كل الأنظمة على اختلاف أنماطها رئاسي، برلماني، مختلط، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رئيس الدولة حل البرلمان على اعتبار أن شرعية البرلمان تأخذ من الشعب وفق عملية الانتخابات لكن في بعض الأحيان تظهر صور لعدم الاستقرار بالنسبة للبرلمان تتمثل في:

أ. استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

ب. حل البرلمان قبل استيفاء مدته القانونية.[3]

6. قدرة النظام على إدارة الصراع في المجتمع:

يرتبط الاستقرار السياسي لأي نظام ارتباطا مباشرا بقدرته على إدارة واحتواء الصراع في المجتمع سواء كان داخل الهيكل الاجتماعي للدولة أو داخل هيكل النخب الحاكمة[4]، الأمر الذي قد يؤدي إلى انتشار

---

[1]– مصطفى عبد الجواد محمود، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 1996، ص: 88.

[2]– رائد نايف حاج سليمان، مرجع سبق ذكره.

[3]– سهيلة هادي، «« لاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق » ، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة بسكرة، مجلد 10، العدد 3 سبتمبر 2018، ص: 131.

[4]– شيماء محي الدين محمود، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا.... مرجع سبق ذكره، ص: 59.

العنف السياسي سواء من الجانب الموجه ضد المواطنين أو ضد جماعات أو تنظيمات أو عناصر معينة وهو ما يعرف بالعنف الرسمي أو من جانب الجماهير ويكون موجها ضد النظام وبعض رموزه وهذا ما يسمى بالعنف غير الرسمي، ولذا فإن استقرار أي نظام سياسي قد بات مرهونا بقدرته على التنبؤ بالصراعات قبل حدوثها واستيعاب مصادر الصراع يرتبط هذا المؤشر بأداء المؤسسات السياسية للنظام وذلك أن كفاءة واستقرار أي نظام سياسي مرتبط بقدرته على تطوير مؤسسات سياسية تسمح بتوزيع نطاق المشاركة السياسية واستيعاب عوامل الصراع سواء داخل النخبة أو بين النخبة والجماهير.[1]

7. الديمقراطية وتدعم المشاركة الشعبية:

تعتبر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم وهي حالة توفر للأفراد القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار النواب والممثلين في المجالس النيابية والمحلية بذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار الداخلي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن قدرة المؤسسات السياسية على تحقيق الاستقرار للنظام تظل مرهونة بوجود قنوات مشروعة للمشاركة السياسية من جهة واستعداد الأفراد والجماعات للمشاركة السياسية من جهة ثانية أو احترام نتائج هذه المشاركة من جهة ثالثة عندئذ تستطيع مؤسسات النظام إدارة أية صراعات بشكل سلمي وعلى النحو الذي يحقق الاستقرار السياسي من ناحية أخرى فإن ضعف المؤسسات السياسية للنظام وما يخلقه هذا الضعف من وجود فجوة بين مدخلات النظام ومخرجاته يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على النهوض بالمتطلبات التي تفرضها البيئة الداخلية والخارجية إذ تواكب هذا مع عدم وجود قنوات للمشاركة وغير شرعية على نحو يخلق حالة من الصراع تؤدي إلى أسباب عدم الاستقرار السياسي.[3]

---

[1]– المرجع السابق، ص: 60.

[2]– شامر إسماعيل الشامر، التفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول)، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

[3]– المرجع نفسه، ص: 60.

8. قلة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية:

يرجع سبب الهجرة* بشقيها الداخلي والخارجي إلى الوضع الأمني والاقتصادي وكلا السببين بدورهما يؤشران إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، فكلما كانت معدلات الهجرة قليلة أو معتدلة دل ذلك على وجود الاستقرار السياسي كما قد تكون العمالة الوافدة سببا من أسباب عدم الاستقرار السياسي في الدول المضيفة.[1]

9. نجاح السياسات الاقتصادية للنظام:

ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات.

فعندما يكون النظام السياسي مستقرا فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية وهذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد تخلق نوعا من الطمأنينة والرضا الشعبي اتجاه النظام السياسي.[2]

تعتبر التنمية الاقتصادية بحد ذاتها عملية مستمرة للتخطيط الاقتصادي بهدف تحقيق أغراض معينة في المجال الاقتصادي، ولعل من أهمها زيادة الدخل القومي بما ينعكس على دخل الأفراد في المجتمع، وبصفة عامة يمكن القول بوجود مشكلة تنمية اقتصادية في أية دولة في حالة نقص رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية، وكذا نقص العمالة المدربة والكوادر الفنية اللازمة لتحقيق مستوى معين من الأداء الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل مما يجعل جانبا من الطلب لا يستوعب جانب العرض وتواجه العملية التنموية لحالة من الركود.[3]

ولقد تفاوتت الرؤى والكتابات بشأن العامل الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي في أية دولة وانقسم الباحثين في هذا المقام إلى ثلاثة فرق من بينها، فريق يرى أن ثمة علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي ويستدل أنصار هذا الفريق على وجهة نظرهم من خلال الاسترشاد بحالات كان فيها الفقر وشح الموارد وتراجع الأداء الاقتصادي للنظام وصراع النخب والجماعات على الموارد من أبرز مسببات عدم الاستقرار السياسي، ومن ذلك حالتي الكنغو الديمقراطية والسيراليون ذلك أن عدم التقارب في توزيع

---

* – الهجرة هي: الانتقال بشكل فردي أو جماعي من موقع إلى آخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا، اقتصاديا، دينيا أم سياسيا، انظر (عبد القادر رزيق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 2012، ص: 15.

[1] – سهيلة هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

[2] – شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[3] – المرجع نفسه، ص: 62.

الدخول وما ينتج عنه من هيمنة جماعة واحتكارها للثروة على حساب غيرها من الجماعات عادة ما يؤدي إلى كثرة الاضطرابات وزعزعة الاستقرار السياسي للدولة.[1]

بالإضافة إلى فريق ثاني من الباحثين يرى عدم وجود علاقة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي* مستدلا على وجهة نظره ببعض الدول التي تتميز بالاستقرار السياسي بالرغم من كونها دولا فقيرة اقتصاديا، وفي نفس الوقت يشير الواقع إلى وجود دول غير مستقرة سياسيا بالرغم من أنها تحقق نمو اقتصادي جيد.[2]

10. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية:

المجتمعات التي لا تعترف بظاهرة التعديد سواء على المستوى العرقي أو الديني أو اللغوي أو الطائفي غالبا ما تكون أقرب إلى الاستقرار السياسي من ذلك التي تعرف التعددية.[3]

فالعيب ليس في التعددية الاجتماعية وإنما في إستراتيجيات النخب الحاكمة في التعامل مع هذه التعددية هنا نميز بين نوعين مختلفين من الإستراتيجيات.

أحدهما يتعامل مع الأقلية من منطق الاستيعاب بالقوة وهذا النموذج من التعامل غالبا ما ينتج عنه بروز الولاءات غير الوطنية أو ما يدعى بالولاءات التحتية وبالتالي المطالبة بالاستقلال أو الحكم الذاتي.[4]

والثاني يتعامل مع الأقلية من منطق المساواة في الحقوق والواجبات فهذه الإستراتيجية تؤدي إلى تقوية الرابطة الوطنية وإعلاء الهوية الوطنية على الهويات دون الوطنية.[5]

---

[1]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

*– العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي: عندما تتجسد حالة الاستقرار السياسي فإن ذلك بمثابة المناخ الملائم لتوجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق أهداف التنمية ما يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي هذا ما ينتج عنه زيادة الرضا الشعبي تجاه أداء النظام السياسي فالاستقرار السياسي له دور في نجاح السياسات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى للتنمية الاقتصادية آثار إيجابية تعزز الاستقرار السياسي من خلال:

- زيادة الدخل الحقيقي وتحسين المستوى المعيشي.
- توفير فرص العمل.
- تقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع

[2]– رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي ومؤشراته، مرجع سبق ذكره.

[3]– شامر إسماعيل الشامر، الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته، مرجع سبق ذكره.

[4]– نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 119

[5]– المرجع نفسه، ص:120

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي: التحديات والمقاربات.

نتيجة للصعوبة التي واجهها الباحثين في إيجاد تعريف متفق عليه لمفهوم الاستقرار السياسي لذلك معظم المفكرين السياسيين الذين بحثوا في هذه الظاهرة قد اكتفوا بتحديد كل مؤشراتها الإيجابية والسلبية بمعنى آخر الدوافع الكامنة وراء استقرار أو عدم استقرار المجتمع وأن هذه المؤشرات أو المعيقات قد تختلف من بين مجتمعية لأخرى، وقد تزايد الاهتمام بالظاهرة فقد ظهرت العديد من المدارس النظرية ذات الرؤى المختلفة لدراستها وتفسيرها.

وبالتالي اتسع المجال لدراسة الاستقرار السياسي اتساعا كبيرا ليغطي أغلب القضايا المثارة في الساحة الدولية وهذا ما سنعالجه في المطالب التالية.

المطلب الأول: متطلبات الاستقرار السياسي

يقوم الاستقرار السياسي على مجموعة من العوامل أو المتطلبات التي تمثل ركيزته الضرورية.

1. المتطلبات السياسية:

من متطلبات استقرار أي نظام سياسي امتلاكه أبنية سياسية متمايزة أي أنها تكون متخصصة مثل: وجود أنظمة مختصة بالاتصال والمحافظة على الأمن والنظام العام.... أو أنظمة لجمع الضرائب... إلخ.

بمعنى أن يكون هناك أنظمة متخصصة في مجال معين بالإضافة إلى امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة تحتوي على تنظيمات متعددة: اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...[1]

كما يستلزم الاستقرار السياسي حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية التي سبق وأن أشرنا لها على أنها تعد من أهم مؤشرات الاستقرار السياسي، فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها كما أن النظام السياسي الشرعي هو الذي يمتلك القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والإكراه والقسوة وبناء على هذا تستعمل الشرعية كبديل إنساني لوسائل الإكراه والقمع أو الإجبار بنوعين المادي والمعنوي إلى استخدامها لتسيير عملية الحكم، فالشرعية هي الأساس الذي يبنى عليه كل حكم مستقر[2] وهذا ما عبر عنه الأستاذ ماكس فيبر "Max Veber" في قوله "بأنه يصعب على أي حكم

[1]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

[2]– جميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003، ص–ص: 22–28.

أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي تستقر لفترة طويلة" بمعنى الاستمرارية واستقرار أي نظام سياسي لابد من توفر عنصر يتميز بالشرعية السياسية.[1]

كما يتطلب تحقيق أي استقرار سياسي وجود مشاركة سياسية في عملية صنع القرار السياسي بمعنى إدراج المواطن في عملية التعبير يعرفها صموال هنتيكتون بأنها ذلك "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان نشاطا فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، سليما أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعال أو غير فعال".[2]

بناء على هذا تتجلى أهمية المشاركة السياسية بكونها تشكل إطارا للعملية السياسية أو أداة للمحافظة على الاستقرار السياسي فإن هنتكتون يربط بين المشاركة السياسية والاستقرار السياسي ويرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي يتطلب بناء مؤسسات سياسية التي تنظم المشاركة السياسية وتعمل على حفظ الاستقرار.[3]

فالاستقرار السياسي يتطلب بناء وفق نظرية النظم يشير إلى قدرة النظام السياسي على الاحتفاظ بذاته عبر الزمن أي أنه يبقى في حالة تكامل ويتم هذا من خلال قيام أبنية مختلفة بوظائفها على أكمل وجه من بين هذه الوظائف التنشئة السياسية، ويتم هذا من خلال تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة واحترام النظام العام للأفراد وزيادة حماسهم للمشاركة في العملية السياسية وهذا ما يدعم الاستقرار السياسي في المجتمع.[4]

2. المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية:

يتم تحديد المتطلبات الاقتصادية للاستقرار السياسي من خلال التركيز على نقطتين أساسيتين والجمع بينهما وهما كالآتي:

2/1 القدرة الاستخراجية: والتي تشير إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين المحلية **"الداخلية"** أو الدولية، تحظى هذه القدرة بأهمية بالغة في النظام السياسي بكونها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.[5]

---

[1]– ناجي عبد النور، مدخل إلى علم السياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص 131.

[2]– ثامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص 181.

[3]– صامويل هنتغتون، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[4]– ثامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

[5]– حسن موسى الصفار، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

2/2 القدرة التوزيعية: تعني مقدرة النظام على توزيع المنافع بين الأفراد والجماعات في المجتمع تتمثل هذه المنافع في مختلف السلع والخدمات وتكافئ الفرص.[1]

بناء على هذين المقدرتين نعنى بالمتطلبات الاقتصادية زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي العمل على وضع قواعد وإجراءات فعالة تعمل على كبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد وخلق أجواء تنافسية بين مؤسسات الدولة من خلال توفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين من أجل تحسين الأداء هذا ما يجعل الدولة أكثر استجابة لحاجيات الأفراد[2]، فكلما أدى النظام هاتين الوظيفتين بكفاءة كلما كان أكثر استقرار والعكس صحيح.

هذا ما يتعلق بالمتطلبات الاقتصادية، أما المتطلبات الاجتماعية ونعني بها مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة له بالإضافة إلى مقدرته على التغلغل في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها.

3. المتطلبات الفكرية الثقافية:

يعد التجانس الفكري والثقافي الإيديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل النظام الحاكم من دعائم الاستقرار السياسي بحيث يسمح هذا التجانس بفتح المجال للحوار وتبادل الأفكار بطريقة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق الترابط المجتمعي وهذا ما يجسد فكرة الاستقرار.[3]

وهذا ما أكد عليه ألموند حين ربط بين استقرار النظام وتكيفه وإتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الأنجلو ساكسونية وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافة سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة.[4]

وعلى العكس من ذلك يرى ابن خلدون: أن عدم الاستقرار راجع لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة اختلاف الآراء والأهواء[5] إلا أنه لا يمكن قياس الاستقرار من عدمه حسب هذا الموقف لأن هذا يبقى من وجهة نظر الباحث فهناك أمثلة من التاريخ تثبت عكس هذا الرأي فمثلا دولة المدينة التي تحدث عنها أفلاطون تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها.

---

[1]– المرجع نفسه، ص: 21.

[2]– مليكة بوضياف، الحكم الراشد والاستقرار السياسي، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[3]– مالك عبيد أبو شهيوة، محمود محمد حلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا: دار الجماهير للنشر والتوزيع، 1993، ص: 75.

[4]– محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 01، ص: 249.

[5]– محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008، ص: 185.

نستنتج من هذا أنه هناك اتجاهين:

الأول: يرى أن التعاون بين نخب مختلفة الجماعات الثقافية وتمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار السياسي يؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم تسويات بين هذه الجماعات مما يؤدي إلى عدم الاستقرار.[1]

أما الاتجاه الثاني: يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا كونها تتكون من أربع مجموعات ثقافية ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا سياسيا كما هو الحال في كل من كندا، استراليا، بريطانيا وإن كانت بنسبة أقل مقارنة بسويسرا فارتفاع الوعي الثقافي في هذه الدول كان له الدور الأساسي في استقرارها.[2]

وإن كان استقرار أي نظام سياسي يتم من خلال توفر هذه المؤشرات والمتطلبات* التي يتم التطرق إليها إلى أن يحول دون وجود نواقص وعراقيل تعترض سبل تحقيق الاستقرار السياسي وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

المطلب الثاني: معيقات الاستقرار السياسي "العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار"

أصبح الاستقرار السياسي هدف ومطلب ضروري في عالمنا المعاصر بحيث أضحى هدف قومي ودولي على حد سواء نظرا لارتباطه بالأمن القومي الدولي[3] إلا أنه تعددت العوامل والأسباب التي تؤثر سلبا على ظاهرة الاستقرار السياسي والتي يؤدي ظهورها إلى انتشار حالة اللااستقرار، فعند حديثنا عن معيقات الاستقرار السياسي سيقودنا الأمر بالضرورة لنتحدث عن دم الاستقرار السياسي الذي يشير إلى تغيرات جذرية ومفاجئة تقضي على النظام القائم وتمكن السبيل لإيجاد نظام جديد في تفاعلاته وقيمه ورموزه ومؤسساته[4] إلا أن هذه المتغيرات قد تكون في بعض الأوضاع والظروف عوامل تدعيم الاستقرار والحفاظ عليه، كما أنها قد تكون في ظروف أخرى عامل من عوامل عدم الاستقرار السياسي.

---

[1]– نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

[2]– المكان نفسه.

*– الاستقرار السياسي: لا تركز على القوة العسكرية والأمنية بقدر ما تركز على جملة من التدابير السياسية للتحديات، سواء كانت مفروضة عليه من البنية الداخلية أو الخارجية فالنظام الذي يستطيع أن يواجه هذه التحديات ويتأقلم معها هو نظام مستقر، فالاستقرار السياسي يتحقق في أي مجتمع نتيجة وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية (للاطلاع أكثر انظر: أسامة حرب الغزالي، العنف والسياسة في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: 66).

[3]– هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، ملحق خاص، بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009، ص: 19.

[4]– كريمة عبد الرحيم حسن، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث مشكلات وتجارب التنمية، بغداد: دار الحكمة، 1990، ص–ص: 68-69.

تندرج هذه العوامل تحت لواء العوامل الداخلية والتي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي وعوامل خارجية التي تتعلق بالبيئة الخارجية للنظام السياسي والتي قد تؤثر عليه بشكل مباشر أو غير مباشر.

أولا: العوامل الداخلية

هي العوامل التي تنبع من البيئة الداخلية للنظام السياسي أي من داخل بيئة جغرافية واجتماعية واقتصادية، ثقافية لها حدود تفصلها عن البيئة الخارجية مع التسليم بوجود علاقة تداخل أي علاقة تأثير وتأثر تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

➢ **ضعف المؤسسات السياسية:** بسبب الصراع الشخصي على السلطة وهذا ناتج عن الافتقار إلى قاعدة مؤسساتية قوية وإلى وجود سكان فاعلين سياسيا وهنا تبرز أهمية البناء الدستوري والمؤسسات الدستورية من أجل تحقيق الاستقرار وكبح النزاعات التسلطية واكتساب المؤسسات السياسية الثبات والاستمرارية.[1]

➢ **الانحطاط المؤسسي:** الذي يجعل مؤسسات الدولة أبنية ضعيفة تفتقد الشرعية وغير قادرة على التكيف مع المستجدات، وهو ما يقود إلى تدخل العسكريين في الحياة السياسية بحكم أنهم يمثلون قوة منظمة وفعالة وقادرة على ملء الفراغ السياسي كما يقود ذلك إلى الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية لتغيير الأشخاص الحاكمين والوصول إلى السلطة مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي في الدولة.[2]

➢ **التضخم الدستوري:** لا تعاقب الدساتير وتغييرها السريع هو تغيير عن حالة اللااستقرار وهو ما يتعارض مع هدف الدستور في ضمان الثبات والاستمرارية كما قد يكون سبب في تغيير طبيعة النظام السياسي القائم إضافة إلى أن غموض النصوص الدستورية ومرونتها من شأنه أن يمنح لرئيس الدولة وأفراد النخبة الحق في تحليل وتفسير الدستور بطريقة تخدم سياستهم ومصالحهم.[3]

➢ **الإحساس بالحرمان:** الذي يمثل مصدر للإحباط وعدم الرضا والغضب فهو من شأنه أن يشكل فرض للعنف الجماعي حيث أن الجماهير قد تلجأ إلى العنف إذا وجدت ما يبرره وقد ربط الباحث العربي فاروق يوسف بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي داخل المجتمع، يعني بالحرمان الاقتصادي عدم حصول جماعة أو جماعات معينة من أفراد المجتمع على المنافع والموارد الاقتصادية في الوقت الذي يمنح فيه ذلك لغيرها من الجماعات وهذا ما يجعل أفراد المجتمع يشعرون بالحرمان الاقتصادي سواء أن المواد المتاحة لهم غير

---

[1]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

[2]– بن يامينة شايب الذراع، « المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية » ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، جانفي 2019، ص: 122.

[3]– سهيلة هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 134.

كافية أو أن ما يتاح لغيرهم لا يتاح لهم، فإن غياب العدالة التوزيعية للموارد قد يكون سببا في تهديد الاستقرار السياسي داخل المجتمع.[1]

➢ **الفساد السياسي**: الذي يكون على مستوى القيادة الحاكمة التي لا تهتم إلا بمصلحتها وبكيفية الحفاظ على مكانتها في السلطة المعتمدة في ذلك على استخدام وسائل القهر والقمع والدعم الخارجي مما يدفع العسكريين إلى التدخل في الحياة السياسية والاستيلاء بالتالي على الحكم، وهو ما يفجر الأزمات ويخلق مشاكل عديدة في المجتمع من شأنها أن تؤدي إلى الفوضى وإلى اللااستقرار.[2]

➢ **الصراع بين القوى التقليدية القديمة**: التي من مصلحتها الحفاظ على الوضع الراهن وبين القوى الجديدة التي تسعى إلى التغيير والتجديد، وهذا عادة ما يصاحبه انقسام في المجتمع لصالح القوتين مما يؤدي إلى نشوب الثورات والأزمات العنيفة ويشير عبد الرحمن خليفة في كتابه إيديولوجية الصراع السياسي إلى أهم مؤشرات قياس الصراع الداخلي للدولة والتي تساهم في عدم استقرارها وهي كالآتي:[3]

- عدد الاغتيالات السياسية الداخلية ضد رجال الدولة.
- عدد الاضطرابات العامة التي تقوم بها مختلف القطاعات.
- عدد الأزمات الحكومية داخل البناء المؤسسي.
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة.
- عدد أعمال الشغب التي قامت داخل نظام الدولة.
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة.
- عدد المظاهرات المعادية للحكومة.
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي.

هذه كلها عوامل ومؤشرات تدل إلى وجود أشكال مختلفة للصراع الداخلي طالما أنها لا تتعدى حدود الكيان السياسي للدولة.

وإلى جانب هذه المؤشرات هناك عوامل أخرى نقيس من خلالها الصراع الداخلي والتي تساهم بدورها في عدم استقرار الدولة نلخصها في النقاط التالية:[4]

---

[1]- أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003، ص-ص: 64-65.

[2]- زينب طالب سلمان، « الفساد كأحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق » ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 17، 2019، ص: 08.

[3]- عبد الرحمن خليفة، إيديولوجية الصراع السياسي، دراسة في نظرية القوة، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 210-211.

[4]- المرجع السابق، ص: 211.

- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة.
- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية.
- عدد الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.
- عدد مرات الاحتجاج ضد سياسة الدولة خارجيا.
- عدد المرات التي يتم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الأجانب فيها أو طرد موظفين دبلوماسيين بمراتب أقل من السفراء.
- عدد المرات التي صدرت فيها تهديدات ضد الدولة.
- عدد المرات التي تم فيها اللجوء إلى العمل العسكري كحل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا.
- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة.
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة.
- عدد القتلى في الصراعات الخارجية.
- عدد المرات التي تم فيها تحريك القوات العسكرية وأن تصل إلى حالة نشوب الحرب.[1]

من خلال هذه المؤشرات يرى عبد الرحمن خليفة أنها تقود إلى نتيجتين تعد مؤشرين أساسيين لحالة اللاستقرار وهما:

- التغيرات الوزارية المتوالية والشريعة.
- التغيرات في النظام نفسه بسبب الانقلابات العسكرية.[2]

➢ **سوء فساد الجهاز الإداري:** ومشاكله على الصعيد السلطة التنفيذية وعدم قدرته على القيام بدوره في مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما يؤدي إلى تفشي الأزمات وإلى تردي الأوضاع في الحياة العامة وهو ما من شأنه أن ينعكس بشكل سلبي على فرص التنمية وعلى سلوك الأفراد والمجتمع بشكل عام فتظهر حالة عدم الاستقرار الناتجة عن هذا الضعف في الجهاز التنفيذي.[3]

➢ **عدم التجانس الثقافي:** الذي يؤدي إلى تفشي عدم الاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الاتجاهات وعدم الاتفاق الوطني لاسيما إذا اقترن هذا التعديد وعدم التجانس هذا بالعزل لجماعات وطوائف

[1]– المرجع نفسه، ص: 212.

[2]– المكان نفسه.

[3]– بلال أمن زين الدين، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مصر: دار الفكر الجامعي، ط1، 2009، ص: 64.

بأكملها وهو ما يشار إليه **بمشكل الأقليات** داخل المجتمعات سواء الأوربية مثل الهنود الحمر في عدة دول أمريكية أو الآبوريجيتز في أستراليا أو الدول العربية مثل الأكراد في سوريا والعراق.[1]

فالاستقرار السياسي يزداد نسبيا في المجتمعات الأكثر تجانسا وعلى خلاف ذلك فإن الدول التي تكثر فيها القبائل والأعراق لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والاتجاهات والمعتقدات وذلك بسبب عجزها عن احتواء الوضع واستيعاب الجماعات التنافسية وتسوية الصراعات إلى الحركات التمردية والانفصالية وإلى اندلاع الحروب الأهلية إلا أنه لا يمكن تعميم ذلك على كافة الدول فمثلا: الولايات المتحدة الأمريكية، البرازيل كندا، فرنسا تكثر فيها الانقسامات الدينية والتنوع العرقي والاثني والثقافي ولكنها مستقرة إلى حد بعيد سياسيا واجتماعيا.[2]

- **الهزيمة العسكرية:** والتي يمكن اعتبارها من العوامل التي تؤدي إلى عدم الاستقرار لأنها تسبب جرح عميق في الذات الوطنية من جهة وإلى تزعزع في الشرعية التي يرتكز إليها النظام السياسي الحاكم من ناحية أخرى.[3]
- **التعبئة الاجتماعية:** التي يرى صامويل هانتجتون أنها قد تزعزع الاستقرار أكثر ن النمو الاقتصادي لأنها تولد وتعزز المتطلبات بشكل أكبر من الإشاعات التي يجلبها توسع الإنتاج كما أكد بأن عمليات التعبئة الاجتماعية السريعة تلعب دورا في زيادة العنف وعدم الاستقرار وقد وضح ذلك من خلال تحليل طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتعبئة الاجتماعية فحسب رأيه "إذا كانت التعبئة الاجتماعية أسرع من معدل التنمية الاقتصادية فإن ذلك يعني وجود زيادة في المشاركة السياسية في مواجهة تلك التغيرات مما يخلق شعور بالإحباط الاجتماعي الذي يتولد عنه أعمال عنف وعدم الاستقرار".[4]
- **الأزمات الاقتصادية:** بحيث لها أثر كبير على الاستقرار السياسي وهي تشمل ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور وعجز الدولة عن تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين كفرص التعليم والعمل والصحة والإسكان واحتكار بعض الأفراد للسلطة وللفعاليات الاقتصادية ناهيك عن مشكلة البطالة التي تعتبر من أبرز المشكلات والتحديات التي تواجهها العديد من الدول لاسيما السائرة في طريق النمو.[5]

---

[1]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– سهيلة هادي، مرجع سبق ذكره، ص: 136.

[4]– صامويل هانتجتون، مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[5]– بن يامينة شايب الذراع، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

وضمن المعالجات الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي تأتي دراسة **آلان ريتشاردز** بعنوان (الجذور الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط).

وهي تعكس الوثيقة بين مجالي الاقتصاد والسياسة في تحليل الظواهر الاجتماعية "فهو يقول بأن عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة ليس حدثا عريضا وإنما هو ظاهرة مزمنة بمعنى أنها استمرت بشكل مطرد وإن اختلفت أشكالها عبر فترة ممتدة من الزمان مما يدفع البحث في عوامل الهيكلة أو البنائية التي تساعد على تفسير هذه الظاهرة بعبارة أخرى فإن اطراد ظاهرة ما يجعل من الضروري تجاوز الأسباب أو العوامل المتعلقة بالبناء الاجتماعي والمتصلة بتلك الظواهر.[1]

من خلال ما سبق ذكره يركز ريتشاردز في دراسته على ثلاث جذور وهي: البطالة، غياب الأمن الغذائي، نقص الأمور المتاحة للاستثمار وهذه الجذور كلها تصب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادية وما يرتبط به من تدهور لمتوسط دخل الفرد.[2]

ثانيا: العوامل الخارجية

من جهة وحسب رأي البعض هناك عوامل خارجية تسبب عدم الاستقرار السياسي فهي عديدة وتأخذ صورا متنوعة فمنها ما له تأثير اقتصادي ومنها ما له تأثير سياسي واجتماعي وثقافي ولعل أبرز هذه العوامل هي:

1/ التدخلات الدولية والأجنبية المباشرة وغير المباشرة في شؤون بعض الدول: حيث تلعب القوى المتداخلة دورا بارزا في تدبير المكائد السياسية التي قد تطيح ببعض الحكومات والأنظمة السياسية، كما تساهم في دعم حركات التمرد وفي الانقلابات العسكرية وفي إيجاد الانقسامات القبلية أو تعميقها وهو ما ينعكس سلبا على الاستقرار السياسي في هذه الدول[3] فعلى سبيل المثال بعض الدول تعمل على تمكين ال**أقليات*** في دولة أخرى على تهديد الاستقرار السياسي فيها من خلال إحدى أشكال العنف فوجود تدخلات خارجية مع توفر تناقضات داخلية سيحدث عنف يؤدي بدوره إلى عدم الاستقرار السياسي، كما أن تغيرات البنية الدولية

---

[1]– ثناء فؤاد عبد الله، الدولة الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001، ص: 353.

[2]– المرجع نفسه، ص: 354.

[3]– بن يامينة شايب الذراع، مرجع سبق ذكره، ص: 117.

*– تشير هنا إلى دور الفكر الاستشراقي والتبشيري في الوطن العربي الذين عملا في أحيان كثيرة على خلق عزلة عدائية ثقافية ودينية ما بين الأقليات ومجتمع الأغلبية، كما عملا على صناعة نخب ثقافية وسياسية متجانسة معها لقيادة الدول العربية وتوجيه مجتمعاتها عبر هذه الأقليات الفكرية والدينية إضافة إلى الاستعمار في المنطقة العربية وما أدى إليه من تأثير سلبي ما زال قائما إلى يومنا هذا وذلك من خلال تغذية الصراعات الطائفية والمذهبية بخلق المعالطات التاريخية والثقافية بين طوائف المجتمع الواحد وكذا خلق المكائد السياسية والأحقاد بين فئات المجتمع (سياسة فرق تسد) ليحافظ على بؤر الصراعات داخل المنطقة وبين دولها (انظر: سامي الخزنداري أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية، الجزيرة نت، بتاريخ 2004/10/03، ص: 09).

مثل السباق نحو التسلح: يساهم في عدم استقرار النظم المعتدلة فتأخذ المستويات الاجتماعية والاقتصادية للشعوب ففي الانهيار بسبب ذلك.[1]

2/ الحروب والنزاعات بين الدول:

تعتبر من أخطر وأشد العوامل الخارجية التي تهدد الاستقرار السياسي والأمن الداخلي للدول.

3/ محاكاة الحدث وعولمته:

بحيث تلعب دورا بالغ الأهمية في زعزعة الاستقرار السياسي في معظم الدول تعني بذلك التأثر بالأحداث التي تحدث في البلدان الأخرى مثال على ذلك ما حدث في بداية سنة 2011 بتونس التي اشتعلت فيها أحداث ما سمي بالربيع العربي لتتبعها بعد ذلك كل من مصر، ليبيا، سوريا، اليمن.

4/ العامل الاقتصادي الدولي:

المتمثل في النظام الدولي الاقتصادي الذي كان كثيرا ما يكون له تأثير سلبي على الأوضاع السياسية في العديد من الدول لاسيما النامية منها بشكل غير مباشر فالنظام الرأسمالي مثلا يؤدي إلى بروز مركز يعيش مستوى عالي من التطور التكنولوجي ودول أطراف مهمتها توفير المواد الأولية والزراعة والعمالة الرخيصة بحيث يحدث التبادل التجاري الاقتصادي بين المنطقتين بشكل غير عادل ومتساوي "**التوزيع غير العادل للثروة**" مما يؤدي إلى حدوث خلل الذي يسبب البؤس والحرمان والتخلف لمناطق الأطراف فينتشر بالتالي: الفقر وسوء التغذية، وتظهر المجاعات وتتدهور الأوضاع الصحية للسكان ما يدفعهم للقيام بأعمال العنف من أجل المطالبة بتحسين الأوضاع وما يؤدي حتما إلى غياب الأمن وانتشار ظاهرة عدم الاستقرار بكافة أنواعه.[2]

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي

تشير الدراسات المتعلقة بالاستقرار السياسي إلى أنه هناك ما لا يقل عن خمسة اقترابات لتفسير الاستقرار السياسي لأي دولة كل اقتراب يتبنى مدخلا معينا في تفسيره لهذه الظاهرة وهي كالآتي:*

---

[1]- المرجع نفسه، ص: 118.

[2]- محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

***- المدرسة السلوكية**: نشأت في عقد الخمسينات، تركز على دراسة السلوك السياسي للفرد والجماعة في إطار السلوك الإنساني العام، معتبرة سلوك البشر جوهر العلاقات السياسية يتفاعل مع علوم أخرى على غرار علم السياسة كالاقتصاد وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا.... تربط بين الظواهر السياسية والظواهر الاجتماعية تجد أن السلوك السياسي جزء من السلوك الاجتماعي من بين أساتذتها دافيد استون (انظر: عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، ص: 67-68).

أ. **الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يرى أنصار المدرسة السلوكية* أن الاستقرار السياسي يعني غياب العنف السياسي فرغم بساطة هذا المدخل لتحليل الاستقرار السياسي إلا أنه يفتقر إلى الوضوح اللازم لتحليل الظواهر السياسية.[1]

ولعل من أبرز الانتقادات الموجهة لهذا الاقتراب أنه يعتمد في تعريف الاستقرار السياسي على عامل سلبي بحيث ينظر إليه على أنه مرادف للعنف دون تقديم أي تفسير واضح لمفهوم الاستقرار السياسي كما ركزوا على أحد جوانب الظاهرة بدون معالجة كافة أبعادها مكتفين بالتركيز على أحد مظاهر عدم الاستقرار السياسي وهو العنف السياسي من خلال الحكم على مدى تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه وهذا ما يدل على التركيز على بعد واحد فقط للاستقرار السياسي والمتعلق بالسلوك السياسي سواء للنخبة أو الجماهير دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى التي لا تقل أهمية عن السلوك السياسي، كالأبعاد التي تتصل بدور الأبنية والمؤسسات السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي.[2]

فعلى العكس من ذلك ترى الباحثة مسعد نيفين بأن الاستقرار السياسي لا يقترن بغياب العنف السياسي لأن الالتجاء إليه يعكس إفلاس النظام في وسائل التعبير الأخرى أو قناعة بعدم جدواها كما لا يرتبط بغياب التغيير السياسي أو بتدرجه إنما يرتبط بمضمون هذا التعبير واتجاهه لأن منه ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وإن اقترن بالعنف السياسي[3]، ذلك أن وجوده يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته وبذلك فالاستقرار السياسي حسب مسعد نيفين دائما هو ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجابهة توقعات الجماهير واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعما لشرعيته وفعاليته.[4]

فالاستقرار السياسي حسب المدرسة السلوكية يرادف غياب العنف السياسي والنظام السياسي المستقر هو ذلك النظام الذي يسوده السلم وطاعة القانون والذي تحدث فيه التغيرات السياسية والاجتماعية وتتم عملية اتخاذ القرار وفقا لإجراءات مؤسسته وليس نتيجة للعنف.[5]

---

[1]– شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 63.

[2]– مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية، الخوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008، ص: 158.

[3]– نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص: ه

[4]– المرجع نفسه، ص: 05.

[5]– حسن كريم،« مفهوم الحكم الصالح » ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004، ص–ص: 50–51.

ومن هذا المفهوم المحدد للاستقرار السياسي نجد أنه لا يصلح استخدام العنف داخل كيان المجتمع مهما كانت الأحوال بغية تحقيق أهداف سياسية وأن الإصلاح في هذه الحالة لا يتم السعي إليه إلا بأساليب سياسية مدنية.[1]

ب. الاستقرار السياسي وبقاء النظام – المدرسة التنظيمية: تنطلق هذه المدرسة من منهج التحليل النسقي أو التحليل النظمي يذهب أنصار هذا الاقتراب إلى القول بأن الاستقرار السياسي هو غياب التغيير الهيكلي داخل النظام ومن ثم يكون الاستقرار السياسي مرادف لحفظ النظام وبقائه[2] ولذا فإن أي تغيير يحدث في هيكل النظام السياسي يعد تهديدا للنظام ومؤشرا على عدم الاستقرار السياسي[3] كما أنه يعني القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات الجديدة، فالاستقرار السياسي هنا يشير إلى موضوعية المؤسسات والهياكل في المجتمع كما يعني حياة مؤسسة الخدمة والإنتاج عن تقلبات السلطة وفصل هذه المؤسسات عن اللعبة السياسية في الداخل والخارج وعدم استغلالها لكسب مواقف ذاتية تجعل من هذه المؤسسات أدوات غير مستقلة[4]، وفي محاولة لتطوير هذا الاقتراب أكد دفيد استون على أن الاستقرار السياسي لا يعني مجرد غياب التغيرات الهيكلية في النظام فحسب وإنما يمتد لضرورة قدرة هياكل النظام على التكيف مع الظروف المتغيرة[5] إذا فالمدرسة النظمية أو النسقية في تعريفها للاستقرار السياسي ركزت على النظام ككل حيث نظرت إلى الاستقرار من زاوية قدرة مؤسسات النظام على البقاء والاستمرارية وقدرتها على مواجهة التحديات المختلفة من أجل الحفاظ على استقرارها لكن ما يعاب على هذا الاقتراب أنه يصنف النظم المستقرة هيكليا في مصاف الدول المستقرة سياسيا متجاهلا أية اختلافات قد تكون بين النظم التي تشهد تغيرات هيكلية، البعض بل أنه يتعامل مع كافة هذه النظم على حد سواء على اختلافها ومن ناحية أخرى فإن هذا الاقتراب قد تجاهل تأثير بقية العوامل المسببة للاستقرار السياسي خلاف التغيير في هياكل النظام، الأمر الذي يجعله عاجزا عن تفسير ظاهرة بحجم الاستقرار السياسي، نظرا لتركيزه على أحد أبعاد الاستقرار السياسي والمتعلقة بأبنية النظام ومؤسساته متجاهلا تأثير العوامل الأخرى.[6]

---

[1] – سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2002، ص: 117.

[2] – شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[3] – المرجع نفسه، ص: 64.

[4] – خالد حنفي علي،« الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا » ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 153، 2003، ص: 29.

[5] – شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[6] – المرجع نفسه، ص: 64.

جـــ. الاستقرار السياسي وسيادة القانون:

يرى أنصار هذا الاقتراب أن غياب الاستقرار السياسي في أي دولة راجع إلى غياب حكم القانون فالدولة التي لا تملك القدرة المادية على تنفيذ قوانينها لا تتمتع بالاستقرار السياسي الذي تنشده ويقصد بسيادة القانون وجود مجموعة من القواعد التي تنظم علاقات الأفراد داخل المجتمع في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتكون ملزمة بجميع حكام ومحكومين ويلاحظ من هذا التعريف أن مبدأ سيادة القانون يتضمن عنصرين أساسيين هما كالتالي:

الأول: يتمثل في وجود إطار قانوني.

الثاني: فيتمثل في نفاذ هذا الإطار القانوني في حق كل من الحاكم والمحكومين على قدم المساواة.[1]

كل هذا يتطلب وجود دستور يوفر آليات محددة لحماية الحريات وصنع القرارات وكذا آليات المساءلة السياسية للحكام ولعل في احترام مبدأ سيادة القانون ما يشكل ضمان لحماية حقوق وحريات الأفراد من أي ممارسات للحكام واستغلالها والتعدي على حقوق المحكومين.

هذا الاقتراب من الاقترابات لم يسلم من الانتقادات من قبل الباحثين المهتمين بظاهرة الاستقرار السياسي، ذلك أنه يعلي من شأن القوانين الوضعية باعتبارها العنصر الرئيسي المتحكم في تحقيق الاستقرار السياسي، متناسبا أن هناك أعراف وعادات وتقاليد لدى الكثير من الجماعات وبما تفوق القانون الوضعي، من حيث تأثيرها وأهميتها في تحقيق الاستقرار السياسي وهذا ما يبدو واضحا في العديد من الدول الإفريقية، حيث تعتبر الروابط التقليدية وما تفرضه من أعراف وتقاليد أهم لدى الجماعات من الدساتير والقوانين الوضعية.*[2]

د. الاستقرار السياسي وأداء الدولة، (المدرسة البنائية الوظيفية):

يذهب دعاة البنائية الوظيفية لتفسير الاستقرار السياسي خلال ربطه بأداء الدولة ومؤسساتها فهي تركز على الأبنية الحكومية وعلى قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات وكذا التعاطي مع الفرص والتحديات[3] التي تفرضها البنية المحيطة، سواء البنية الداخلية أو الخارجية للنظام، ويستند دعاة هذا الاقتراب لتأكيد موقفهم على الدولة في الغرب باعتبارها نموذجا يحتذى به حيث أداء الدولة لوظائفها بل

---

[1]– المرجع السابق، ص: 65.

*– القوانين الوضعية:

[2]– المرجع نفسه، ص: 65.

[3]– سالم القمودي، مرجع سبق ذكره، ص: 119.

ومقياسا يقارن به أية حالة خارج السياق الغربي للحكم على مدى فعالية أداء الدولة لوظائفها ومن ثم تقييم مدى تحقق الاستقرار فيها من عدمه.[1]

نظروا للدولة في الغرب باعتبارها نموذجا لما ينبغي أن يكون عليه أداء أي دولة تريد أن تحمي نفسها من دائرة اللااستقرار وهذا ما يشير إلى التحيز للنموذج الغربي على اعتقاد أنه النموذج الأكثر استقرار وكأن هذا النموذج صالح للتطبيق على كافة الحالات وفي كل الدول وأن تطبيقه يسفر عن نتائج مماثلة لتلك النتائج السائدة في الغرب بصرف النظر عن اختلاف ظروف البنية في الدول الإفريقية على خلاف ما تعرفه دول الغرب، وما قد يخلفه ذلك من تداعيات وانعكاسات على الاستقرار السياسي في هذه الدول في حال محاكاتها للنموذج الغربي[2] وقد تناول غبريال ألموند مفهوم الاستقرار السياسي بناء على المسلك الوظيفي حيث أن هذا الأخير يرى نموذجه في كائن حي يترع إلى التكيف والتوازن والاستقرار، وأن الخلل يعد حالة طارئة ينبغي تصحيحها، والتكيف كائن وتوازنه واستقراره علامات على حيويته وكذلك النظام السياسي.[3]

وقد ذهب أحد الكتاب إلى أن الرأي الأكثر سدادا حسب وجهة نظره، هو ذلك الذي يربط بين الاستقرار السياسي والاستقرار المؤسسي أو ما يسمى بالمؤسسة وهذه الأخيرة لا تعني بصفة عامة عدم استقرار السلطات العامة، في دورتها الزمنية التي يحددها الدستور بل يتعدى ذلك ليصف ثبات الوظائف التي تؤديها الدولة بشكل ديناميكي منتظم ضمن أطر قانونية وإدارية محددة بغض النظر عن تغيير الأشخاص أو التنافس والخصام السياسي الذي يحصل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.[4]

٥ – اقتراب الربط بين الاستقرار السياسي ومؤشراته:

يتم هذا الاقتراب بتحديد العوامل المؤدية إلى الاستقرار السياسي أكثر من حرصه على تفسير مفهوم الاستقرار السياسي، وعناصره، ويرى دعاة هذا الاقتراب أنه إذا كان الوصول إلى تعريف مستقر عليه يحظى بالتأييد من قبل الباحثين بشأن الاستقرار السياسي أمرا من الصعوبة، بحيث أنه ثمة إمكانية بشأن الاستقرار السياسي غير مظاهره ومؤشراته، وبذلك يكون أنصار هذا التوجه قد خرجوا من أزمة المفهوم محاولين تفسير الظاهرة عبر أمثلة قد تكون أكثر دلالة على مدى تحقق الاستقرار السياسي من عدمه في هذه الدولة أو تلك

[1] – محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره

[2] – شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 66.

[3] – محمد شلبي، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند دراسة مقارنة، مرجع سبق ذكره.

[4] – المرجع نفسه.

ولعل من أبرز مظاهر عدم الاستقرار السياسي التي قدمها دعاة هذا الاقتراب، الثورات، الصراعات الاثنية، الإبادة الجماعية، المظاهرات.[1]

وردا على هذا الاقتراب، تعرض لعدة انتقادات من أبرزها أن دعاته لم يبذلوا جهدا في محاولة تفسير الاستقرار السياسي كمفهوم مكتفين في ذلك بالأمثلة التي تبرهن على وجود حالة من الاستقرار السياسي معتبرين أن الاستقرار السياسي قد تساعد في تفسير هذه المظاهر لعدم الاستقرار السياسي أو بعضها، من جهة أخرى يفترض أنصار هذا الاقتراب أن كل مظاهر الاستقرار السياسي قابلة للقياس، وهو أمر تعترضه الكثير من الصعوبات التي تحول دون الوصول إلى نتائج دقيقة في هذا الشأن.[2]

غير أن هذه الاقترابات النظرية على اختلافها لم تستطع الخروج بتعريف واحد، جامع وشامل لمفهوم الاستقرار السياسي وتقديم تفسير شافي للظاهرة.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن كل هذه الاقترابات السالفة الذكر قد ركزت على أحد أبعاد ظاهرة الاستقرار السياسي متناسية بقية الأبعاد من أهمية وبالإضافة إلى ذلك فقد ركزت غالبيتها على البعد الرسمي للنظام السياسي في تحقيق الاستقرار السياسي ومواجهة مصادر عدم الاستقرار دون مراعاة للبعد غير الرسمي الذي يقوم بدور لا يمكن إغفاله سواء في تحقيق الاستقرار السياسي من عدمه أو في التفاعل مع مظاهر ومسببات عدم الاستقرار، الأمر الذي دفع الكثير من الباحثين لمحاولة تطوير هذه الاقترابات لمعالجة ما يحوبها من قصور أو تحيز وكذا لمحاولة تطوير اقترابات لعلها تكون أكثر قدرة على تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي بأكبر قدر من الوضوح والموضوعية.

[1]– شيماء محي الدين محمود، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[2]– محمد الصالح بوعافية، مرجع سبق ذكره.

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال ما سبق ذكره من خلال الدراسات النظرية والتأصيل المفاهيمي لمختلف جوانب موضوع الاستقرار السياسي أو الجدل والخلاف حول مفهوم الاستقرار السياسي لا يزال قائما نتيجة لتعدد وتداخل وتعارض المداخيل النظرية التي تناولت الظاهرة محل الدراسة هذا الجدل طرح العديد من الإشكالات النظرية التي صعبت من ضبط، وتعدى ذلك إلى وجود خلاف حول معيقات ومؤشرات الاستقرار السياسي ومع ذلك تبقى إرادة الباحثين متواصلة للوصول إلى درجة معتبرة من التوافق حول هذه الظاهرة المهمة، لما لها من آثار بالغة في رسم سياسات محلية وإقليمية وعالمية كفيلة بتحقيق قدر من الاستقرار السياسي المطلوب، تجنبا لحالة عدم الاستقرار التي عادت على البشرية بالمآسي والآلام.

فالاستقرار السياسي يبقى ظاهرة نسبية في المعنى والتطبيق فلا يوجد دولة تتمتع بالاستقرار الكامل، فقد تفاوت درجاته وفقا لعملية التفاعل بين المطالب واستجابة النظام لها.

الاستقرار عملية وليس مرحلة، يصل إليها المجتمع ويقف عندها كما يعد هدفا وليس واقعا فهو ليس مجرد وصف لوضع قائم بل يتطلب مجموعة من الظروف التي تساعد على تحقيقه.

يعد من المهام الرئيسية للدولة لاعتبارها الجهاز المخول بتحقيقه، يعتبر تحقيقه عملية إيجابية تحمل معنى الضبط وتتضمن معاني التحكم في مختلف النشاطات.

الفصل الثاني:

مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات

تمهيد:

يعتبر موضوع الأقليات من المواضيع المتعددة الأوجه اجتماعية قانونية، كما يندرج ضمن دراسات العلاقات الدولية كونه يتعلق بحدث ذي طبيعة سياسية.

تعتر مسألة تحديد مفهوم الأقليات من المسائل التي تناولها الفقه بشكل واسع، كما انه لم يستقر على مفهوم ثابت لمصطلح الأقليات وبذلك شمل جميع المفاهيم المختلفة التي تضمنها هذا المفهوم الواسع.

تعد الدراسات التأصيلية من أصعب أنواع الدراسات في العلوم الإنسانية عامة والسياسية خاصة، لذا سنحاول في هذا الفصل بتفرعاته الجزئية قدر الإمكان الإلمام بالأطر المفاهيمية والنظرية المفسرة للموضوع قي الدراسة، بداية بتحديد المفاهيم باعتبارها خطوة أساسية لفهم مصطلح الأقليات وما قد يرتبط به من مفاهيم مشابهة له، وتحديد المعايير المختلفة التي تساعد على تصنيف الأقليات ومعرفة أهم الوسائل والإمكانيات التي تستعملها لتحقيق الأهداف التي تصبوا إليها.

وثاني نقطة سنعرج لها: تحديد الدراسات النظرية التي عالجت موضوع الأقليات، فقد تعددت اتجاهات ومدارس تفسيرها سنحاول التطرق إلى أهم ثلاث نظريات أساسية وهي: نظرية الجماعة، النظرية الواقعية الاثنية، المقاربة النظمية.

المبحث الأول: مفهوم الأقليات

تعد الأقليات من بين الظواهر التي لها علاقة مباشرة بتفكك العديد من الدول، ولا تزال العديد من البلدان تعاني منها وتسعى جاهدة لإيجاد الأساليب والطرق لإدارة تنوعها.

يعتبر موضوع الأقليات من المواضيع العامة التي لاقت جدلا واسعا لدى العديد من الباحثين في إطار علم الاجتماع والسياسة والقانون، كما أن طبيعة تطورها تختلف من أقلية إلى أخرى، إلى جانب تحديد معايير تصنيفها اختلفت حسب أنصار كل اتجاه هناك من صنفها حسب الاتجاه الوصفي الهيكلي وآخر حسب التصنيف التحليلي وآخر وفق التصنيف الحركي، لهذا فقد تعددت التعاريف التي وضعها الباحثون لمفهوم الأقلية بحيث أن هذه الأخيرة تتقاطع مع العديد من المصطلحات والتي تكاد أن تكون مطابقة لها.

هذا ما سنتناوله بالشرح والتفصيل فيما يلي:

المطلب الأول: تعريف الأقليات

موضوع الأقليات كغيره من المواضيع لم يخلوا من مضاربات أيديولوجية سياسية اجتماعية، بل وحتى لغوية فتعددت التعريفات بحسب وجهة نظر كل باحث، كما تختلف حسب بؤرة الاهتمام التي ينطلق منها التعريف فقد ورد عن مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان، وليست الوحيدة التي ترى ذلك أنه من الصعب الوصول إلى تعريف مقبول عالميا.

حول مجرد تحديد مفهوم الأقليات فقد وردت العديد من البحوث والدراسات الخاصة على المستوى الدولي.

اجتهدنا قدر الإمكان في الحصول على مجموعة من التعريفات سواء الصادرة على مستوى رسمي أم الواردة عن أهل الاختصاص.

أولا/ التعريف اللغوي للأقلية:

كلمة الأقلية بصيغة النسبة حديثة الاستعمال ولا وجود لأصل اسمي لها في اللغة العربية إلا بعد أن تحثث في الدراسات المتخصصة، حيث نحثث قل وقيل وبالتالي فإن وجودها في القواميس والمعاجم والموسوعات العربية قليل جدا بصيغة الأقليات.[1]

وقد يرجع هذا إلى حداثة الاستخدام الواسع للكلمة في اللغات الأجنبية فالكلمة غربية الأصل « minorités » وقد شاع تداولها عند الغرب ومن تم جرت في العرف الدولي، أو يعود ذلك إلى ضعف القواميس والموسوعات العربية فمثلا لم نجد في الموسوعة العربية العالمية[2] وفي المنجد الأبجدي تعريفا لكلمة

[1] "الموسوعة العربية العالمية": مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1999، ج2، ص.435.

[2] المكان نفسه.

الأقلية لا كاسم أو صفة أو نظرية إلا تعريفات خاصة بمؤسسات دولية متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة أو منظمات حقوق الإنسان.[1]

اشتقاق كلمة الأقليات فهي مشتقة من مادة "قلة" قليل من قليل يقول الشاعر:[2]

قليل منك يكفيني لكن .... قليلك لا يقول له قليل

جاء في **معجم لسان العرب**: قلل، القلة وفي خلاف الكثرة،[3] عن ابن جني: وقلله وأقله أي: جعله قليلا، وفي حديث أنس رضي الله عنه: أن نقرأ سألوه عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها أي استقلوها وهو تفاعل عن القلة وفي الحديث أنه كان يقل اللغو، أي: لا يغلو أصلا، قال ابن الأثير: وهذا اللفظ يستعمل في نفس أصل الشيء كقوله تعالى: "فقليلا ما يؤمنون" وقال أبو عبيد وأنشد قول لبيد. كل أبيّ حرة مصيرهم .... قل وإن أكثرت من العدد

قال **سيبويه**: وقالوا: قل رجل يقول ذلك إلا زيد وقدم علينا قلل من الناس إذا كانوا من قبائل شتى متفرقين، فإذا اجتمعوا جمعا فهم قلل.[4]

ثانيا/ التعريف الاصطلاحي للأقلية:

أثارت قضية مصطلح الأقليات آراء وتصورات كثيرة بين العلماء وذلك حسب تنوع نزعاتهم واختلاف المعايير التي يهتمون بها في تحديد الأقليات ...من هنا كان لدينا عدد من المفاهيم لا حصر لها، بل الواقع أنه يكاد يكن لكل باحث عن الأقليات تعريف وتصور عن الموضوع يختلفان عما لسواه.

1- التعريفات غير الرسمية: يقصد بها التعريفات التي قام بإعدادها أهل الخبرة والاختصاص من الباحثين الدوليين المهتمين بميدان حماية الأقليات أو المكلفين بدراسات مختصة حول هذا الموضوع والتي قد نصطلح عليها بتعريفات فقهية.

أ * **تعاريف بعض المفكرين**: تعددت التعاريف التي اقترحها الباحثين المهتمين بموضوع الأقليات، نذكر منها بعض النماذج لاحقا:

يطرح **صابر طعمية** تعريفا سياسيا للأقليات حيث يقول أن الأقلية مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي يقصد به مجموعة أو فئات من رعايا دولة من الدول، تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير مات تنتمي إليه أغلبية رعاياها.[5]

---

[1] **المنجد الأبجدي**، دار المشرق: بيروت، لبنان، ط1، 1967، مادة أقلية.

[2] يوسف البديعي، **الطرح المبني عن حقيقة المتني الموسوعة الشاملة**: موقع الوراق، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.islampont.com يوم التصفح: 2018/04/22، على الساعة 18:30.

[3] محمد السماك، **الأقليات بين العروبة والإسلام**، دار العلم للملايين: بيروت، ط1، 1990، ص.08.

[4] يوسف حسن يوسف، **حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**، المكتب الجامعي الحديث،د ب ن، 2013، ص.ص.13-14.

[5] حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، ط1، 2015، ص.41.

نفس التعريف حدده **طه جابر العلواني** للأقليات، كما انه يذكر مطالب الأقليات التي تشمل عادة المساواة مع الأغلبية في الحقوق المدنية والسياسة، مع الاعتراف بحق الاختلاف والتمييز في مجال الاعتقاد والقيم وتأكيدا على العنصر الذاتي الأقليات.[1] يضيف طه جابر العلواني أنه تتأسس قيادات الأقليات في كثير من الأحيان تحاول التعبير عن الأقلية من خلال الأمور التالية:[2]

- إعطاء تفسير للأقلية التي تنتمي إليها عن جذورها التاريخية ومزاياها ومبررات وجودها لتساعد الأقليات على الإجابة على سؤال: من نحن؟ وضمنا عن سؤال ماذا نريد؟
- تجميع عناصر الأقلية وإقامة روابط بينهما.
- تبني الرموز الثقافية المعبرة عن خصوصية الأقلية.

كما يعرفها **إسماعيل صبري مقلد** على أنها ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية السكان.[3]

ويعرف الباحث **صلاح سعد** الأقلية بأنها جماعة من الناس تشكل عدد أقلية بالمقارنة مع جماعة أخرى تعيش معها في وطن مشترك تشكل الأغلبية.[4]

ويعرفها **عبد الوهاب الكيالي**: بأنها مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تختلف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسيا متميزا.

وعرف الدكتور **وائل عزام** الأقلية بأنها جماعة غير مسيطرة من مواطني دولة أقل عددا من بقية السكان يرتبط أفرادها ببعضهم.[5] عن طريق روابط عرقية أو دينية أو لغوية أو ثقافية تميزهم بجلاء عن بقية السكان ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها وهي في العرف الدولي مئات من رعايا دولة تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما ينتمي رعاياها.[6]

وفي كتاب "الملل والنحل والأعراف" يستخدم المؤلف مفهوما للأقليات إلى أن المقصود بهذا المصطلح هو أنه مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، اللغة، الثقافة، السلالة.[7]

تعريف **CAPOTORTI**: لقد ورد سنة 1979 اقتراح تعريف للأقليات في التقرير النهائي للأستاذ Francesco CAPOTORTI وهو كالتالي: الأقليات هي مجموعة أقل عددا من باقي سكان دولة

---

[1] طه جابر العلواني، **مفهوم الأقليات**، إسلام أون لاين نت، www.islameonline.net

[2] المرجع نفسه.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنظريات**، منشورات السلاسل: الكويت، 1985، ص.106.

[4] أبو بكر محمد، **في مفهوم الأقليات**، رؤية ترشيد وتجديد، تاريخ النشر: الاثنين 23 نوفمبر 2015، يوم التصفح: 2018/04/22، على الساعة: 20:34، من الموقع الالكتروني: http://roayamagazine.biogspot.com

[5] عبد الوهاب الكيالي، **(الموسوعة السياسي)**، ج الأول، المؤسسة العربية للدراسات للنشر: بيروت، 1990، ص.244.

[6] أبو بكر محمد، **في مفهوم الأقليات**، مرجع سبق ذكره.

[7] **المرجع نفسه.**

في وضعية غير ساندة، والتي يملك أعضاؤها المنتمون للدولة مميزات من الناحية العرقية، الدينية أو اللغوية تختلف عن خصوصيات باقي السكان ويظهرون حتى ولو بطريقة ضمنية شعور بالتضامن من أجل المحافظة على ثقافتهم عاداتهم، دينهم أو لغتهم.[1]

أما **سعد الدين إبراهيم** فيعرف الأقلية بأنها مجموعة تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة، وذلك على اعتبار أن أي من هذه المتغيرات يضفي على هذه لمجموعة البشرية قسمات اجتماعية اقتصادية حضارية تلون سلوكها ومواقعها السياسية في مسائل مجتمعية رئيسية.[2]

وتعرف **نفين مسعد** الأقلية بأنها هي جماعة تشترك في واجد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التميز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم...[3]

بعد عرضنا لهذه العينات من آراء الباحثين حول مفهوم الأقليات يمكن القول أن مصطلح الأقليات يثير عدة إشكالات لعدة أسباب منها:

- اختلاف مفهوم مصطلح الأقليات باختلاف وجهات نظر الباحثين والدارسين للأقليات.
- عناك اعتبارات متعددة تلعب دورا هاما في تعريف مصطلح الأقليات.

ب/ تعريف القانون الدولي للاقليات

ولقد جاء تعريف الأقليات حسب القانون الدولي جامعا لكل وجهات النظر التي صاحبت تعريف الأقليات وكان تعريفه على النحو التالي: "الأقلية هي الجماعة الأقل عدد من بقية مواطني الدولة الواحدة ذات السيادة وغير المهيمنة يعاني أفرادها بسبب خصائصهم العرقية أو القومية أو الدينية أو اللغوية المميزة لهم عن باقي مواطني الدولة، مع تولد شعور لديهم بالانتماء لهذه المجموعة وتضامنهم فيما بينهم للحفاظ على ذات الخصائص وتوريثها للأجيال القادمة، مما يترتب عليه حماية هذه الجماعة وأفرادها".[4]

---

[1] بومنجل فاتح الدين، **مشكلة تحديد مفهوم الأقليات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ص136

Capotorti* ، كابوتورتي: أستاذ القانون الدولي بجامعة روما بإيطاليا وعضو سابق باللجنة الفرعية لمحاربة الإجراءات التمييزية و لحماية الأقليات للأمم المتحدة: منقول عن أبو منجل فاتح الدين، مشكلة تحديد مفهوم الأقليات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ص.137.

[2] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، دار سعاد الصباح: الكويت، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: القاهرة، 1992، ص.18.

[3] نيفين سعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، مكتبة النهضة المصرية: القاهرة، مصر 1988، ص.05.

[4] يوسف حسن يوسف، حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص.15.

وفي تعريف آخر يرى بأنها: "مجموعة من السكان الأصليين أو المهاجرين المستوطنين ممن يختلفون عن الأغلبية أما من ناحية العرق أو الدين أو اللغة لكنهم يتمتعون بحقوق المواطنة كافة من دون تميز وتتولى الدولة حماية حقوقهم وحرياتهم مع الاعتراف بولايتها الكاملة عليهم".[1]

- **حسب الموسوعات واللجان:**

أولا:الموسوعات

أما **الموسوعة الأمريكية** فمصطلح الأقلية في نظرها تشمل كل مجموعة تستصغر إحساسها بالتدني وسوء المعاملة والتميز اتجاهها من قبل أعضاء المجتمع.[2]

أما عن تعريف **الموسوعة البريطانية** "فالأقلية هي مجموعة متمايزة ثقافيا أو اثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف مثل هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية".[3]

وفي تعريف آخر اعتبرت الأقلية "جماعة اجتماعية يتم فرزها عن غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها: جسمية وثقافية، تحمل معاملتها معاملة غير متساوية فتعتبر نفسها محمل تمييز جمعي، كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع".[4]

وعرفت **الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية** الأقلية بأنها جماعة من الأفراد الذين يتميزون عن بقية الأفراد عرقيا، قوميا أو دينيا ولغويا، وهم يعانون من نقص نسبي في القوة، ومن ثمة يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التميزية.[5]

وتعرف **الموسوعة الفرنسية لاروس La rousse** الأقليات بأنها "تلك التي تكون أقل هيمنة من الناحية العددية بحيث لا يكون لها إلا القليل من الأصوات.

وتعرف **موسوعة العصر الجديد New Age** الأقليات بأنها "جماعات من الأشخاص الذين يتمايزون ثقافيا أو جسمانيا عن الجماعة الأصلية المستوطنة وعادة ما تشير الأقليات إلى أنها تعامل اجتماعيا وسياسيا بغير مساواة مع الأغلبية".[6]

---

[1] أحمد صالح عيوش، عمر مهدي الحيالي، **تاريخ القضايا والأقليات الإسلامية المعاصرة**، دار الفكر: عمان، ط1، 2015، ص.19.

[2] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، ط1، 1993، ص.77.

[3] إبراهيم حيدر، وميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، دار الفكر: دمشق، 2002، ص.17.

[4] يوسف أبو يوسف، **الأقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987، ص25.

[5] المرجع نفسه، ص26

[6] أبو بكر محمد، **في مفهوم الأقلية**، **مرجع سبق ذكره**.

كذلك الحال بالنسبة إلى الموسوعة السياسية التي ترى في الأقلية مجموعة من السكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفا سياسيا وطبقيا مميزا".[1]

ثانيا: اللجان

- **تعريف اللجنة الفرعية لإلغاء وحماية الأقليات التابعة للأمم المتحدة:**

"الأقليات هي جماعات تابعة داخل شعب ما، تتمتع بتقاليد وخصائص إثنية أو دينية أو لغوية معينة تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان وترغب في دوام المحافظة عليها".[2]

- **تعريف اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان:**

الأقلية هي "جماعات عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة ويتميز أبناؤها عرقيا أو لغويا أو دينيا عن بقية أعضاء المجتمع ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم".[3]

ثالثا: المعاجم

- تعريف معجم الدبلوماسية:

هي مجموعة من رعايا دولة ما تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية السكان".[4]

- المعجم النقدي لعلم الاجتماع:

يرى بأن الأقليات هي عبارة تذكر أولا بتجزئة مجموعة إلى مجموعتين داخليتين على الأقل تكون إحداهما أكثر عددا من الأخرى أو إذا كان ثمة أكثر من مجموعتين داخليتين، أكثر عددا منها كلها.[5]

في بداية الحديث عن تعريف مصطلح الأقلية يبدو منذ الوهلة الأولى أن المصطلح سهلا ولا مشكل في معالجته غير أن هذا الرأي يختلف عندما نغوص في متابعات هذا المصطلح فمحاولة إيجاد تعريف للأقليات يأخذ نواحي متعددة وعميقة لذا فإيجاد تعريف متفق عليه ليس بالأمر السهل وفي الحقيقة فإن الأمر الذي يتفق عليه معظم الذين تصدوا مسألة إيجاد تعريف عالمي وجامع لمصطلح الأقلية هو التأكيد على صعوبة الاجتماع على تعريف ثابت ومحدد للأقلية وهذه الصعوبة مردها إلى تداخل أسباب عديدة التي حالت دون إيجاد تعريف شامل للأقليات.

---

[1] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط1، **مرجع سبق ذكره**، ص.81.

[2] سميرة بحر، **المدخل لدراسة الأقليات**، مكتبة لأنجلو المصرية: مصر، 1982، ص.11.

[3] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية**، مؤسسة شباب الجامعة: مصر، 2011، ص.169.

[4] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سبق ذكره**، ص.81.

[5] حيدر إبراهيم ، ميلاد حنا، **أزمة الأقليات في الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص.18.

يرى بعض المختصين أن مسألة تعريف الأقليات تقف كصخرة تفشل كل مساعي الباحثين والفقهاء في الوصول إلى تعريف هذا المصطلح "حيث أنه إلى يومنا هذا كل الجهود في إيجاد تعريف عالمي يتفق عليه الجميع باءت بالفشل، أصبح من عادة الباحثين مجرد انتقاد كل تعريف مقترح".

فيما يلي نحاول أن نوجز أهم الأسباب التي حالت دون إيجاد تعريف جامع وشامل يتفق عليه الجميع حول مفهوم الأقلية في النقاط التالية:

- عدم سهولة تحديد معنى الأقلية إذ أنه في كل دولة هناك أقلية
- وأغلبية إضافة إلى تعدد الزوايا التي يمكن النظر من خلالها للمصطلح.
- تباين المعايير المعتمدة في تعريف الأقلية.
- الاستعمال المتباين لهذا المصطلح إذ أصبح من المتعارف عليه أن بعض الفئات الاجتماعي كالنساء... المعوقين، تطلق على نفسها أقليات بغية تحصيل دعم سياسي وأيديولوجي.
- عدم استقرار وضع الأقليات تاريخيا وقانونيا واجتماعيا.[1]

بناءا على هذه التعريفات نلاحظ تعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها مصطلح الأقلية حيث أنه يمكن دراسة هذا المفهوم من وجهة نظر السياسية والاجتماعية والقانونية، وعلى هذا الأساس نشأت مشكلة الأقليات كمشكلة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والقانونية وتجدر الإشارة إلى جرد مختلف التعاريف للمصطلح والتي سجلت حولها الملاحظات التالية:

- ✓ حل التعريفات متشابهة إلى حد كبير وتتسم بالعمومية والخوض من خلال تركيزها على متغير واحد هو العدد وإهمال بقية المتغيرات.
- ✓ طغيان الطابع القانوني على هذه التعريفات من خلال:[2]

أ. نفي صفة الشعب عن الأقلية واعتبارها فقط جزء من السكان، مجموعة أفراد، رعايا مهما بلغ مستواها كمًّا وكيفا.

ب. حصر متطلبات الأقلية في البحث عن الحماية أو الحصول على مستوى معين من الحقوق والحريات في إطار الدولة، وهذه النتيجة هي تحصيل لما حصل لنفي صفة الشعب عنها لأن منحها هذه الصفة يعني من الناحية القانونية حصولها على نوع من الشرعية والعدالة كقضيتها وبالتالي يصبح مطلبها في الاستقلال شرعيا والعدالة أقصتها مع النصوص والمواثيق الدولية.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص.20.

[2] حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص.44.

[3] المرجع نفسه، ص.45.

وفي مجمل القول تعرف الأقلية بأنها جماعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين، اللغة، الثقافة، السلالة، وبمعنى آخر هي مجموعة من الأفراد تربطهم خصائص قومية أو دينية أو لغوية تختلف عن خصائص غالبية سكان الدولة المعنية.

كما سبق القول أن تعريف الأقليات قد أثار جدلا واسعا بسبب عدم اتفاق على تعريف محدد وعلى معيار ثابت لإعطاء تعريف جامع لمفهوم الأقلية لذلك سنحاول تسليط الضوء على أهم المعايير التي يستقر عليها الفقه الدولي شيء من التفصيل لأجل أن يتسنى لنا إعطاء تعريف لمصطلح الأقلية والتي يحددها الفقه الدولي في ثلاث معايير وهي:

المعيار العددي، المعيار الموضوعي، المعيار الشخصي.

أ. المعيار العددي:

يقوم هذا المعيار أصلا على المقارنة بين نسبة عدد أبناء الأقلية مع نسبة أبناء الأغلبية فمن خلال مفهوم هذا المعيار تعتبر الأقلية مجموعة من السكان تكون أصغر عددا إذا ما قورنت بعدد الأغلبية العامة من السكان كما أنهم يختلفون عن تلك الأغلبية من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة.[1]

فأنصار هذا المعيار يرون أن مفهوم الأقلية مرتبط بعدد الأفراد المنتمين إليها والذين تجمعهم روابط مشتركة تميزهم عن غيرهم داخل المجتمع المشكل للدولة الواحدة.[2]

فهم يحددون الأقلية على أساس الناحية الكمية للمجموعة، لذا يدعي أنصار هذا الاتجاه بدعاة المعيار الكمي وهم يرون أن عبارة الأقليات تذكر أولا بتجزئة مجموعتين داخليتين على الأقل تكون إحداهما أكثر عددا من الأخرى، فالتعاريف التي تبنت على هذا الأساس تقتصر على المعيار العددي وتستبعد الأقلية التي تكون في وضع مسيطر في الدولة.[3] وهم يرون أن الأقليات يجب أن تقل عدد عن بقية السكان الذين يمثلون الأغلبية.

لكن يوجد حالات بعض الدول لا تمثل فيها أي جماعة أغلبية وتكون فيها الأقليات من أعداد متقاربة أو حجم الأقلية من الكثرة التي تسمح لها بتكوين خصائصها المميزة وفي غنى عن هذا القول أنه لا يجوز وفقا لقوانين المجتمع الدولي التي تجسدت في ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان أنه لا يجوز أن تتعرض أي أقلية مهما كان عددها لأي شكل من أشكال الاضطهاد أو سوء المعاملة وأن جميع أفرادها يجب أن يتمتعوا بالأحكام العامة لحقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون.[4]

---

[1] طالب عبد الله فهد العلواني، **حقوق الأقليات في القانون الدولي العام دراسة مقارنة**، دراسة الفكر الجامعي: الإسكندرية، ط1، 2014، ص.30.

[2] بشير شايب،« **مفهوم الأقليات وعوامل نشوئها** » ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.maspolitiques.com يوم التصفح: 2018/04/25، على الساعة: 20:30.

[3] صلاح عبد العاطي،« **الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي** » ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1590، نشر يوم 2006/06/23 على الموقع الالكتروني: www.m.ohewar.org يوم التصفح: 2018/04/25 على الساعة 21:22.

[4] مصلح حضر الجبوري، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط**، الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان، ط1، 2014، ص.ص 09.10.

فبالرغم من عدم الاتفاق حول العدد المحدد لمنح صفة الأقليات فقد اعتبر بعض الباحثين كعيار العدد هو الأساس في تحديد وضع الجماعة داخل إطار الدولة وإن كان هناك تضليل كبير حول إمكانية الوصول على العدد الحقيقي لأقلية ما، فمنذ زمن طويل والباحثون يتصورون أن مفهوم الأقلية ينصرف أساسا إلى كونه جماعة متناهية في الصغر أو قليلة العدد تعيش وسط أغلبية تكون السلطة والسيادة من شأنها دون غيرها،[1] أي أن الأقلية تكون في وضع اجتماعي وسياسي متدني مقارنة بوضع الأغلبية.

كما اعتبر البعض أن هذا المعيار هو الفصل الحاسم في مدى قوة وضعف الصراع القائم بين الأغلبية، كما اعتبر أساسا معالجة بعض الأقليات المتواجدة في دول أخرى كما هو حال الأقليات الإفريقية الأسيوية في أوربا وأمريكا.

في هذا السياق نجد أن عدد كبير من الكتاب اخذ بهذا المعيار كما تم الاستناد عليه من طرف المحكمة العليا في الهند في قضية AM. Potroni –ves– kenomon فاعتبرت انه في حالة عدم وجود تعريف خاص للأقليات يجب الأخذ بالاعتبار العددي ومفاد رأيها أن أي جماعة دينية أو لغوية تكون بعددها أقل من 50% من مجموع شعب الدولة يجب أن تضمن لها حقوقها الأساسية بواسطة الدستور.[2]

تعرف الأقلية حسب المعيار العددي على أنها:

أولا: الأقلية هي مجموعة من الناس يتمتعون بجنسية الدولة التي يعيشون فيها بذاتهم، ويختلفون عن غالبية مواطنيها في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والعادات والتقاليد... إلا أن هذا التعريف متطرف إلى حد ما نظرا لاستحالة إيجاد أقلية تختلف عن باقي سكان الدولة ما في كل الخصائص الدينية، الجنسية، اللغوية، التاريخ ... .

ويرى منتقدوه أن توفر عنصر من العناصر السابقة الذكر كاف للوصول إلى وضع الأقلية.[3]

ثانيا: الأقلية هي مجموعة من الناس قليلة العدد بالنسبة لباقي سكان دولة ما والذي يمتلك خصائص مشتركة بين أفرادها تختلف عن بقية خصائص مجموعات سكان الدولة ومتميزة بتلك الخصائص: اثنية، دينية، لغوية، ولها الإرادة والرغبة في المحافظة على كل أشكال تميزها عن الآخرين.[4]

ثالثا: الأقلية هي كل جماعة يتقاسم أفرادها روابط الأصل أو اللغة أو الدين كما يجب أن يشعر هؤلاء عن وعي تام بوضعهم ويتصرفون على أساسه.[5]

أنصار هذا الاتجاه من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والدراسات القانونية إلا أن هذا الاتجاه يصطدم بحقيقة تواجد مجموعات مختلفة داخل دولة ما مع عدم تمتع أي منها بصفة الأغلبية، وهذا يفقد المعيار العددي

---

[1] حسان بن نوى، **تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص.55.

[2] مصلح خضر الجبوري، **مرجع سبق ذكره**، ص.10.

[3] بشير شايب، مرجع سبق ذكره.

[4] Nicolasschmitt; Protection : tout étatbe, institut de fédéralisme et, démocratie de fridourg (suisse), conférence su.

[5] أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، 2011، ص.99.

مصداقيته متجاهلا العلاقة بين الأقلية والجماعة المسيطرة مثلما كان الوضع في جنوب إفريقيا، سيطرة الأقلية البيضاء على الأغلبية السوداء.[1]

كما يخذ أيضا على هذا الاتجاه عدم إشارة أنصار هذا الاتجاه إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأقليات.[2]

ومن هذا المنطلق فإن الأخذ بالمعيار العددي دون الانتباه إلى وضع الأقلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا يعطي للموضوع مصداقيته المطلوبة ويبقى الحديث عن الأقلية ينقل سيطرتها السياسية تجاوزا للواقع وتفريغا للحقيقة من محتواها.

وعليه فإن قاعدة العدد تعد نسبة وليست لها صفة الثبات.

ب. المعيار الموضوعي:

يقوم هذا المعيار في تعريف الأقلية على أساس مفاده التمايز الذي يختلف به أبناء أقلية في خصائصهم عن باقي أبناء المكان حيث أن هذه الخصائص هي ذاتها المتميزة لأبناء الأقلية عن بقية المكان وهذه الخصائص هي إما اللغة أو الدين أو العرق أو الجنس... إلخ لذا فإن الفقهاء عندما اعتمدوا على هذه العناصر لتميز الأقلية عن غيرها من أبناء السكان.[3]

أدى إلى ظهور عدة تعاريف معتمدة في مضمونها على العناصر السابقة فقد عرفت الأقلية وفق هذا المعيار بأنها مجموعة من الأفراد داخل الدولة تختلف عن الأغلبية من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة اختلافا تاما لذا فإصلاح الأقلية حسب أنصار هذا الرأي على وجه العموم ينصرف إلى أي طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة بعينها متى تميزوا عن أغلبية المواطنين المكونين لعنصر السكان في الدولة المعنية من حيث العنصر أو اللغة أو الدين.[4]

ومحاولة من أنصار هذا الاتجاه تدعيم رأيهم أضافوا فكرة السيطرة والهيمنة إذ أكدوا أن الأقلية تعد كذلك إذ كانت غير مسيطرة أو غير مهيمنة وتكون معرضة للاضطهاد وسوء المعاملة لكي تنشأ مشكلة أقليات تكون جديرة بالحماية.[5]

يبدو أن جانب من الفقه قد وسع من سير هذا المعنى وحمله أكثر مما يتحمله فقد قسم جانب منهم الأقليات من حيث انتمائها إلى الدولة إلى قسمين:

---

[1] أسماء أبو يوسف، **حقوق الأقليات المسلمة في أساس المواثيق الدولية ومعطيات الواقع**، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، ط1، 2010، ص.127.

[2] **المرجع نفسه**، ص.128.

[3] طالب عبد الله فهد العلواني، **حقوق الأقليات في القانون الدولي العام دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص.32.

[4] محمد سامي عبد الحميد، **أصول القانون الدولي العام**، الدار الجامعية: الإسكندرية، الجزء الأول، 1985، ص.3.

[5] **المرجع نفسه**، ص.46.

- **القسم الأول:** الأقليات المحلية

هذه الأقليات تعين ضمن إطار البلد الذي تنتمي إليه وتكون خاضعة له من خلال الجنسية... وبقية الانتماءات.

- **القسم الثاني:** الأقليات الأجنبية

وهم الأجانب الذين دخلوا دولة أخرى بأي طريقة إما مهاجرين أو الجالية التابعة لبلد أجنبي، والذين لهم حقوق وفقا للمفاهيم الدبلوماسية، أي أنهم مهاجرون إلى بلد آخر لا ينتمون له من حيث الجنسية ولا يتساوون في الحقوق والواجبات مع أبناء الدولة من السكان الأصليين ولكن لهم حقوق عامة غالبا ما تتعلق بالجانب الإنساني وفقا للأعراف الدولية.[1]

الجدير بالذكر أن جانب من الفقه قد تبنى هذا المعيار عندما حاول إعطاء تعريف للأقليات كالفقيه جورج ميل، والفقيه فان ديك حيث تبنوا أن الأقلية تختلف عن الأغلبية من خلال تمايزها عن الأغلبية عن طريق العنصر الموضوعي، والمتمثل بالاختلاف الجوهري إما عن طريق اللغة، الجنس، الديانة، العرق، وعليه فلو فرضنا جدلا أن وجود أقلية معينة يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف المبني على أساس عرقي أو ديني أو لغوي فهذا يعني أنه إذا تخلى أبناء تلك الأقلية عن الخصائص المميزة لهم عن أبناء الأغلبية، فقد يؤدي إلى انصهار أبناء تلك الأقلية أو الذوبان مع الأغلبية السكانية مما يؤدي بالنتيجة إلى انقراض تلك الأقلية.[2]

وهذا الاتجاه بذاته لم يسلم من الانتقاد رغم تدعيمه بعدة معايير، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليه هو:

- اقتصار اعتماده على الدين أو الجنس أو اللغة وإهمال الأسس الأخرى كالعدد مثلا واعتبارات أخرى.[3]

بل أن أغلب الانتقادات التي وجهت له كانت عبارة عن أسئلة لم تجد لها حلا لأن الإجابة فمثلا إن كان معيار اللغة أساسا لوصف جماعة معينة بالأقلية فهل يجب أن تكون اللغة مكتوبة أو محبكة فقط، وهل يجوز وصف اللهجة بأنها لغة.[4]

نفس الانتقاد وجه لأساس الدين، فهل مجرد طقوس وشعائر متوارثة يقوم بها عدد معين من الأفراد تكفي لاعتبارهم أقلية، وهل إذا وجدت جماعة لا تؤمن بأي دين في الدولة يعتنق أغلبية سكانها دينا معينا فهل يمكن النظر إلى تلك الجماعة على أنها أقلية دينية رغم أنه لا دين لها؟ وعموما هل يقتصر مفهوم الدين في الاستناد إلى كتاب سماوي أم يمتد ليشمل أديان أخرى؟ وهل إذ كان هناك مذهب يندرج تحت دين واحد ومعتقد واحد فهل يطلق على هذه المذاهب مصطلح أقليات.[5]

---

[1] طالب عبد الله فهد العلواني، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 33. 34.

[2] المرجع السابق، ص.ص 34. 35.

[3] محمد سامي عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص.46.

[4] Francexa capotorti, **Etude des droits des personnes appartenant oux minorités ethnique** , religieuses et linguistiques, Nations Unies, New York , 1991, p.79.

[5] Ibid, p.80.

يبقى المعيار غير كافي لتحديد مفهوم الأقلية، وإعطائها تعريف محدد.

ت. المعيار الذاتي: (الشخصي)

مفاد هذا الاتجاه أن نشأة الأقليات يحدث عندما توجد الرغبة من أحفائها في صياغة معتقداتها الشخصية التي يتميزون بها عن باقي المجموع فضلا عن ولائها لهذه المجموعة.[1]

من أهم مميزات هذا المعيار هو أن أصحابه قد اعتمدوا عليه لتعريف الأقلية من خلال أساس داخلي نفسي يتجلى من خلال شعور أبناء أقلية معينة بضرورة تقاربهم والشعور بضرورة ذلك التقارب، لذا فقد عرف بعض الفقه الأقلية بأنها كيان بشري يشعر أفراده بوحدة الانتماء لاشتراكهم الجماعي في امتلاك خاصية أو خصائص نوعية لا تشترك معهم فيها الجماعات الأخرى في المجتمع.[2]

وهم بذلك يشبهون الأقلية بالعملة ذات الوجهين أحدهما الشعور بالانتماء وآخر الوجه الثاني الشعور بالتمايز.

فالأقليات حسب هذا الاتجاه غالبا ما تكون واعية بتلك المقومات المشتركة التي تحقق لها التضامن الداخلي والتمايز في التفاعل الخارجي، لذلك يعتبرون أن الأقليات هي نتاج عمليتين متكاملتين الأولى هي استقطاب كل من يشترك معها في تلك المقومات، والثانية هي استبعاد كل من يختلف معها فيها.[3]

رغم تأكيد بعض الفقهاء على أهمية العنصر الذاتي كعنصر لوجود الأقليات لم يمنع بعض الدول من إثارة الشك حول جدوى التمسك به كعنصر مهم لوجود الأقليات فقد ذكرت يوغسلافيا في إطار الرد على طروحات المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات، إن العنصر الذاتي فر حقيقته إنما يعتمد على أساس ما يتوفر داخل البلد من مناخ سياسي وثقافي واجتماعي، فقد تكون الأقليات مستبدة من أبناء الأغلبية وتفرض عليهم أن يظهروا عدم اللامبالاة لثقافتهم أو مميزاتهم الخاصة مما يؤدي ذلك إلى تذوبيهم في إطار المجتمع والمتمثلة بالأغلبية،[4]

وهذا ما اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في إحدى تقاريرها بضرورة حماية الأقليات إذا رأت فيهم أنها مجموعات مستضعفة ترغب في المساواة في المعاملة مع الأكثرية وذلك حتى تحافظ على خصائصها التي تملكها.[5]

من هنا نقول بأن ظهور هذا المعيار يكون غالبا في وقت الأزمات أو في حالة شعور الأقليات بحصول تهديد يعرضها أو يعرض وجودها للخطر.

من خلال ما تقدم فهذا المعيار هو الآخر لم يسلم من النقد رغم أن أنصاره يرون بأنه يتسم بالقوة كونه يرتبط بالمشاعر والإرادة والتي تكسب أفراده قناعات كافية بضرورة التضامن والتحالف.

---

[1] محمد أحمد عبد الغفار، **المائدة المستديرة لحل مشكل جنوب السودان والأقليات في القانون الدولي العام**، دار هومة: الجزائر، 2001، ص.44.

[2] سعد الدين إبراهيم،« **نحو دراسة سوسيولوجية لوحدة الأقليات في الوطن العربي** » ، مجلة قضايا عربية، السنة 3، العدد 6، 1976، ص.6.

[3] الموقع الالكتروني: www.annabas.org ، يوم التصفح 2018/05/20، على الساعة: 18:54.

[4] طالب عبد الله فهد العلواني، **مرجع سبق ذكره**، ص.26.

[5] أبو بكر محمد باقدر، **الأقليات وحقوق الإنسان**، "مجلة العلوم القانونية والاقتصادية" ، جامعة الجزائر، العدد 3 ديسمبر 1982، ص.339.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذا المعيار:

- إن الاعتماد على المشاعر والإرادات لا يعكس حقيقة الأمر فمثل هذه المسائل تبقى مسائل نوايا وليست مسائل قانونية كما معلوم أن القاعدة القانونية في أي مجال من القانون لا تعول على الأفكار التي تجوب في نفس الشخص إذ لم تقترن بشيء مادي سواء بالقول أو بالفعل، لذا وبكل بساطة إن مكامن النفوس لا يمكن اعتبارها معيار قانوني يمكن أن يتبناه القانون ويعول عليه في تمييز أقلية معينة في مجتمع ما.[1]
- حالة الانصهار والاندماج التي تشهدها الأقليات في مجتمعاتها ينقص من حدة الولاء والانتماء للأقلية ويقلل من فكرة التميز عن الأكثرية كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، والبرازيل وماليزيا.[2]

بناء على ما سبق ورغم كل المحاولات التي قبلت من اجل إعطاء تعريف جامع مانع للأقليات إلا أنها تبقى ناقصة وقد تعرضت للانتقادات بسبب الخلافات الفقهية ورؤية وجهة نظر كل فقيه. فإن أي مفهوم للأقلية يستند على معيار واحد من المعايير السابقة لن يكون مفهوما شاملا وكاملا وبالتالي فالحل يكمن في ضرورة اعتماد مفهوم تقوم على أساس المعايير 3 مجتمعة.

وهو ما حاول بعض الباحثين القيام به من خلال تقديم مقترح لتعريف الأقلية حيث يشمل هذا التعريف كل المعايير السابقة وجاء فيه: "الأقلية هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعاتها والتي تتمايز عن غيرها من السكان من حيث السلالة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو من الثقافة ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم ساعين على الدوام في الحفاظ عليها وغالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع كما يعاني كثير منها بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد والاستعباد في شتى قطاعات المجتمع السياسي والاجتماعي والاقتصادي.[3]

كما نقدم تعريف معتمدين على آراء الفقهاء وقرارات المحكمة الدولية حيث يمكن القول أن الأقلية هي: "عبارة عن مجموعة فرعية من السكان تعيش في بلد معين وتنطوي تحت مفاهيم أو مميزات مشتركة بين أبنائها كاللغة أو الدين أو العرق مع الشعور بضرورة المحافظة على تلك المميزات فيما بين أبناء تلك المجموعة".[4] هذا التعريف الأخير يعتمد على ازدواج المعيار الذاتي والموضوعي من خلال تركيزه على الخصائص المشتركة بين أبناء الأقلية ومحاولتهم التمسك بها كما أن توفير الرغبة لدى هؤلاء الأفراد بالحفاظ على تلك الخصائص بإرادتهم تعتمد على هذا المعيار.

---

[1] طالب عبد الله فهد العلواني، **مرجع سبق ذكره**، ص.26.

[2] أحمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص.89.

[3] **المرجع نفسه**، ص.89.

[4] طالب عبد الله فهد العلواني، **مرجع سبق ذكره**، ص.28.

أما فيما يتعلق بالمعيار العددي فإنه من الناحية العلمية بعيد عن الواقع بعض الشيء وذلك نتيجة لصعوبة تحديد فئة معينة من الناحية العملية ومن ثم تصنيفها على أنها أقلية حيث أن ذلك يعد أمر غير دقيق لأن تحديد النسبة العددية يبقى فيه خلاف كبير وواسع.

تطور مفهوم الأقلية:

قبل الخوض في تعريف الأقليات نحاول تسليط الضوء على أهم الأسباب التي هيئة لنشوء هذا المفهوم.

وجدت الأقليات في مجتمعات بلدان الحضارات الأولى واستمر وجودها حتى اليوم نتيجة عدم استقرار الجماعات السكانية ومن جراء تشابك العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وتلاقي الحضارات وتكون فوارق البنى الاجتماعية والبشرية في فئات جغرافية متباينة واختلاف في توزيع الثروات والموارد وبالتالي ظهور مستغيل ومستغل فنشأت أقليات محكومة ومضطهدة من قبل أكثريات في ممالك التاريخ جزاء الغزو والاحتلال والهجرة والتهجير وسوق المغلوبين لخدمة الغالبين، وقد كانت مسألة الأغلبية والأقلية محور معظم الصراعات على السلطة والنفوذ والتملك والسيطرة على الثروات والموارد منذ أقدم العصور حتى اليوم.[1]

تنشأ الأقليات عادة نتيجة عمليتين أساسيتين هما:

- **الهجرة أو التهجير:** أي تحرك مجموعة بشرية من مواطنها الأصلية إلى مكان آخر تعيش فيه مجموعة بشرية تشكل الأكثرية طوعا بدافع اقتصادي أو اجتماعي .... مثل هجرة أبناء مستعمرات آسيوية وإفريقية سابقة إلى بلدان الاستعمار السابقة كهجرة الجزائريين إلى فرنسا.

أما التهجير فهو حركة قسرية يطرد فيها السكان من ديارهم بالقوة إلى أماكن أخرى يصبحون منها أقلية مثل تهجير المسلمين من شعب الروهينغا وطردهم إلى بنغلادش من قبل السلطة البوذية الحاكمة في مينمار (بورما).[2] والأمثلة على هذا النمط من نشوء الأقليات كثيرة في التاريخ القديم والمعاصر في أنحاء شتى من العالم ولاسيما في بلدان العالم الثالث.

- **الغزو والاحتلال والاستعمار والاستيطاني:** من قبل أكثرية لإقليم أو بلد تفرض السيطرة على سكانه وتضم أراضيهم إلى أراضيها بالقوة مع إغراق الإقليم المحتل بمستوطنين من الأغلبية بهدف الدمج النهائي أو القضاء النهائي على السكان الأصليين كما هو الحال في الغزو الاستيطاني الصهيوني لفلسطين نموذج حديث على هذا النوع من نشوء الأقليات إذ كان اليهود أقلية بين العرب الذين تحولوا بعد قيام الكيان الصهيوني إلى أقلية في بحر المستوطنين الصهاينة يقدر عدد السكان الذين غزت بلادهم هجرات استيطانية

[1] عادل عبد السلام، أمال بازجي، **الأقليات**، الموسوعة العربية، المجلد 3، ص.87، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.arab.ency.com يوم التصفح: 2018/04/28، على الساعة: 21:00.

[2] **المكان نفسه.**

وتحولوا إلى أقليات محلية لا يزيد على 5-16% من عدد السكان ما يعادل 300 مليون نسمة من سكان العامة عام 1996 في أكثر من 70 بلدا.[1]

تختلف طبيعة نشأة الأقليات من أقلية إلى أخرى ومن العوامل الرئيسية التي ساعدت على تطورها نجد:

- ✓ **العوامل السياسية والأمنية:** يعود بروز الأقليات أساسا إلى الاستعمار الذي حمل معه مجموعات بشرية إلى الدول التي احتلها بهدف تغيير البنية السكانية حيث نتج عن الحروب تقسيم أراضي الدول المنهزمة كما غيرت خريطة الحدود الشيء الذي نتج عنه نتقل الجماعات السكانية عبر الحدود مما مكنها من تكوين جماعة أقلية فهناك العديد من الحالات المتعلقة بالأقليات التي عانت من الاضطهاد السياسي أو الديني في مواطنها الأصلية الأمر الذي أدى بها إلى الفرار والتوزع في أماكن أخرى مثل الفلسطينيين الموزعين على العديد من الدول.[2]

أو مثل الأكراد الذين هجروا من شرق ووسط آسيا وسكنوا العراق وسوريا وإيران وتركيا، وهناك الأكراد الذين خرجوا من بلادهم خشية التسلط العثماني الذي كان قائما عقب الدولة العثمانية وهجر منهم إلى سوريا ولبنان والعراق.[3]

- ✓ **العوامل الاقتصادية والاجتماعية:** منذ بداية 30 ظهرت عوامل ساعدت على ظهور الأقليات منها عوامل الهجرة الناتجة عن سوء الأوضاع الاقتصادية كما ذكرنا سالفا تعرف بالهجرة الاقتصادية والتي تعود إلى ضعف التنمية التكنولوجية والاقتصادية في دول الجنوب حيث تنقلت بعض الجماعات إلى خارج دولهم بحثا عن الرزق ومع مرور الوقت أصبحت هذه الجماعات تشكل جماعات أقلية خير مثال على ذلك الجزائريين الذين يعيشون في فرنسا-والأتراك في ألمانيا، ومع استفادة العمال من حق التجمعات الاجتماعية كثر عدد أفراد هذه الأقليات بسبب تنقل أسرهم إلى هذه الدول الصناعية وبالتالي مع هذا التنقل ظهر نوع جديد من الأقليات يعمل للمحافظة على عاداته ومعتقداته.[4] وعليه يمكن القول أن المهاجرين الذين قدموا في فترة من أجل كسب الأموال وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول أصبحوا مواطنين يعملون على حماية مكتسباتهم الذاتية اللغوية والثقافية في الدول التي احتضنتهم.

بناء على هذا نحاول تسليط الضوء على التطور التاريخي الذي مرت به الأقليات عبر العصور.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.87.

[2] برهان غليون، **الاثنية والقبلية ومستقبل الشعوب الذاتية**، مجلة التسامح، العدد 22، أفريل 2003، ص.1.

[3] عز الدين عبد الله أبو شهداته، **الأقليات والأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي**، جامعة الأزهر، غزة، الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، 2010.

[4] برهان غليون، **مرجع سبق ذكره**، ص.2.

- **واقع الأقليات في العصور القديمة:** تعد مشكلة الأقليات مشكلة إنسانية ظهرت مع قيام المجتمعات الإنسانية ولا جدال في ذلك فهي مشكلة عرفتها المجتمعات القديمة والوسيطة وحتى المجتمعات الحديثة، مشكلة الأقليات في المجتمعات القديمة لا تكاد تظهر في المجتمع بوصفها مشكلة إنسانية إذ كان الغالب أن تقهر الأقلية أيا كانت طبيعتها وأن تتحمل القهر الذي كتب عليها شاءت أن أبت وهكذا واجهت الأقليات العرقية والدينية حياتها دون أن تحضى باهتمام محلي أو دولي، من جانب آخر فالأقليات العرقية والدينية في المجتمعات القديمة لم تمنع من حقها في الحياة دون أن ينتهك كيانها الديني والعرقي أو هويتها الثقافية والاجتماعية التي تستمد من كيانها، وإذا كانت مشكلة الأقليات قد نالت اهتماما ملحوظا في هذا العصر فإن ذلك يرجع إلى أمرين مهمين "الأول: أن هذه المشكلة في بلد من بلد من البلاد تؤثر في استقراره الداخلي وقدرته على التقدم والنمو، كما تؤثر أيضا على علاقاته الدولية، فالأقلية الدينية أو العرقية في أية دولة ليست منقطعة الصلة بالعالم وليست كيانا منفردا في المجتمع العالمي بل أنها تنتمي إلى عرق ودين وقد تكون له الأغلبية في بلد آخر، وهذا دون شك سيفتح أبواب التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تحتضن تلك الأقلية وليس غريبا أن يكون هذا التدخل مفتاحا للاحتلال والاستعمار". [1]

أما الأمر الثاني فيتمثل في: أنه مع تقدم المجتمع الدولي في الأخذ بمبادئ حقوق الإنسان لا يمكن إهمال مشكلة الأقليات وهي تمثل جانبا هاما من المشكلات السياسية التي تتبناها الدول والمنظمات الدولية الإنسانية في العصر الحديث

العالم القديم كانت تغلب عليه الأنظمة السياسية ذات الطابع الإمبراطوري التي تضم أقاليم عديدة شاسعة تحكم بواسطة ملك أو إمبراطور يقيم في عاصمة الإمبراطورية، كان يجري حكم هذه الأقاليم التي تختلف في العرق والدين واللغة والهوية .... مع الدولة الأم بالقوة والسيطرة ورغم وجود التفرقة الظاهرة بين شعوب هذه الأقاليم وشعوب الدولة الأم في النظم والحقوق والواجبات، و لم تكن فكرة المواطنة واردة بالنسبة للشعوب المغلوب على أمرها. [2]

- **واقع الأقليات في العصور الوسطى:** تطور الأحداث في أوربا وظهور مسألة الأقليات دفع بها إلى ارتكاب أبشع المجازر حول تلك الأقليات من خلال إتباع عدة سياسات من أجل التخلص منها لأنها باتت تهدد عروش الملوك ورهبان الكنائس ومن بين تلك السياسات المتبعة ضد الأقليات ما يلي:

[1] أحمد صالح عيوش، عمر مهدي الحيالي، **تاريخ القضايا والأقليات الإسلامية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 21.22.

[2] **المرجع نفسه**، ص.22.

- ✓ الإبادة والتصفية الجماعية: القضاء على فئة معينة من البشر لأي سبب كان وأي طريقة. ولو تتبعنا التاريخ خاصة الأوروبي المتوسط أو الحديث نسبيا لوجدنا أنه زخر باضطهاد الأقليات التي عاشت تلك الفترة كما أن عهد الإصلاح الديني في أوروبا هو الآخر كان زاخرا في تركيزه على إبادة الأقليات خاصة الدينية منها من هنا بدأت أوروبا مرحلة عصيبة من الاضطهاد الديني والإبادة الجماعية لأبناء الأقليات الدينية.[1]
- ✓ سياسة نقل أو تبادل السكان: استخدمت بعض الدول هذا النوع من السياسات كحل جديد لمشكلة الأقليات، ساد هذا الحل في أوروبا في العصور الوسطى، إذ قامت بعض الدول بهذا النوع من التبادل لبعض المجاميع السكانية التي تمثل أقلية في البلدان التي تعيش فيها مع بلادها الأصلية، فقد شهدت أوروبا العديد من التبادلات للموجودين على أراضيها مع دول الجوار كانت تلك التبادلات تتم بإحدى الشكلين هما:

أ. الطرد القسري للسكان: بمعنى أن التبادل يحمل الطابع الإجباري.

ب. صور التبادل الاختياري: يتم التبادل بشكل اختياري وتلبية لرغبات أبناء الأقليات من أجل إيجاد حل للواقع الاجتماعي والسياسي يكون موحد لأبنائها.[2]

- **واقع الأقليات في العصر الحديث:** طفت مشكلة الأقليات في العصر الحديث على نطاق دولي بوصفها مشكلة بحاجة إلى علاج عندما ظهرت قواعد لحماية الأقليات حيث تم ترسيم حدود الدول الأوروبية.

في وقتنا الراهن تواجه الأقليات تحديات عظيمة فقوى الهيمنة العربية تسعى جاهدة إلى جعل هذه الأقليات أوراق ضغط، وثغرات للاختراق والتدخل لإعاقة تقدم الأمة العربية والإسلامية ونهوضها وانبعاثها الحضاري.

فمنذ بدايات الغزو الاستعماري الحديث للوطن العربي المتمثلة بحملة نابليون بونابرت 1769-1821 على مصر 1798 كان الإعلان عن مخطط العمل لاستخدام الأقليات في مشروع الهيمنة الاستعمارية.[3]

وفرنسا نفسها لم تخرج من الساحة فقد تولت تحويل الأقلية المارونية في لبنان عن طريق التغريب الثقافي ومدارس الإرساليات التبشيرية إلى ثغرات اختراق لتحويل اتجاه هذه الأقلية وغيرها إلى الغرب بدلا من الشرق والعروبة والحضارة الإسلامية وذلك وصولا إلى جعل البربرية العربية كما يزعم العرب تنحني لا إراديا أما الحضارة المسيحية الأوروبية.

---

[1] طالب عبد الله فهد العلواني، **حقوق الأقليات في القانون الدولي العام دراسة مقارنة**، مرجع سبق ذكره، ص.ص.17-19.

[2] **المرجع السابق** ص.ص.20.21.

[3] أحمد صالح عيوش، عمر مهدي الحيالي، **تاريخ القضايا والأقليات الإسلامية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص.ص 22.24.

وتولت فرنسا في بلاد المغرب العربي اللعب بورقة الأقلية الأمازيغية لإلحاق عاداتها وأعرافها بالقانون الوضعي الفرنسي بدلا من الشريعة الإسلامية وإلحاقها لغويا وثقافيا بالفرنسية بدلا من هويتها الحضارية الإسلامية العربية.[1]

قد كتب الصهيوني **موش شاربت** 1894-1965 في مذكراته عن المقاصد من وراء اللعب بأوراق الأقليات في البلاد العربية والإسلامية يقول: "أولا: تثبيت وتقوية الميول الانعزالية للأقليات في العالم العربي، ثانيا: إذ كانت النار في مشاعر الأقليات المسيحية في المنطقة وتوجيهها صوب المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاضطهاد الإسلامي فمجرد تحريك الأقليات هو عمل إيجابي بالنسبة للمستعمرين لمن قد ينتج عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر.[2]

الأقليات وأسباب نشوئها في العالم أكثر من أن تحصى نشأت في السابق والماضي البعيد وتنشأ في الحاضر وستنشأ في المستقبل كما أن النزاعات الاثنية سواء حددت هويتها باللغة أو العرق أو المنشأ الاثني أو الطائفية أو الدين أو الطبقة .... لن تزول نتيجة الولاءات المتجذرة في المجموعات نفسها والسياسات الحكومية التي تميز الناس بعضهم البعض.

"فمن أصل أكثر من 31 نزاعا مسلحا كثيرا في عهد التسعينات من القرن العشرين كانت نسبة كبيرة منها ناشئة عن جذور أثنية أو شبيهة بها مثل الأقليات في البوسنة والهرسك والمسألة الكردية في العراق وإيران .... وغير ذلك".[3]

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات وعلاقتها ببعض المصطلحات المرتبطة بها

أولا: تصنيف الأقليات

نتيجة لتنوع الأسباب المنشئة للأقليات نشأ ما يسمى بأنواع الأقليات والتي تتعدى صورها وفقا لاختلاف السمات والخصائص التي تميزها، بحيث تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض وذلك من خلال العديد من الخصائص منها الذاتية كالعرق والدين واللغة وأخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي والسياسي لهذه الجماعات من هنا فإنه لا يمكن تصنيف الأقليات وفق معيار واحد فقد نجد أقليات تجمع بين خاصيتين أو أكثر كأن تكون أقلية لغوية مثلا وإثنية لغوية أو أثنية ودينية و.... "ا وهذا ما يسميه بعض الباحثين بمعيار المقومات الذاتية

---

[1] **المرجع نفسه**، ص24.

[2] **المكان نفسه**.

استخدام الأقليات كورقة سياسية.

[3] عادل عبد السلام، أمال بارجي، **الأقليات**، **مرجع سبق ذكره**، ص.87.

للأقلية، كما باحثون آخرون هذا المعيار في المعيار الثقافي وأكد البعض منهم على أن المحتوى الثقافي هو أحد المداخل المتاحة لتصنيف الأقليات".[1]

تعددت اتجاهات وطرق تصنيف الأقليات استنادا إلى الأسس والمتغيرات التي يركز عليها أنصار كل اتجاه وأبرز هذه الاتجاهات:

الاتجاه الأول: التصنيف الوصفي الهيكلي

تنقسم الأقليات لدى أنصار هذا الاتجاه إلى:

أ. **الأقلية السلالية:** وهي الأقلية التي يجمع بين أفرادها رابطة الأصل المشترك مثل لون البشرة، الشكل، ولون العينين وكثافة وتجعيد الشعر أو غيرها من السمات البيولوجية على اعتبار أن هذه الرابطة تمثل المقوم الأصيل لتميز هذه الأقلية عن غيرها من الجماعات المشتركة معها في المجتمع.[2]

ب الأقلية اللغوية: وهي الأقلية التي يربط بين أفرادها وحدة اللغة تجدر الإشارة إلى أن التباين اللغوي فيما بين الجماعات المشكلة للمجتمع ينتج عنه تباين ثقافي مثل ذلك الأقلية البربرية في الجزائر التي تتحدث اللغة الأمازيغيه في حين يتحدث الأغلبية العربية[3] وبمعنى آخر هي كل جماعة يتحدث أفرادها لغة تختلف عن لغة الأقليات الأخرى في المجتمع.

ج الأقلية الدينية: هي جماعة سكانية ترتكز هويتها على أساس استخدامها لديانتها الأصلية والتي تختلف عن دين الأغلبية أو تختلف عن الدين الرسمي للدولة،[4] أي تتميز بعنصر الدين، يوجد اليوم في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات أو المذهب الديني ومن هذه المجتمعات على سبيل المثال: لبنان، مصر، السودان، بورما.[5] بالمقابل نجد أن المجتمعات الأوروبية لم يعد تصنيف الأقليات عندما وفق معيار الدين رغم وجود جماعات دينية فيها وذلك لتبنيها خيار العلمانية التي يرفض كل تميز ديني أو عقائدي.[6]

الاتجاه الثاني: الاتجاه التحليلي

والذي يصنف الأقليات حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والثقافية وتنقسم إلى:

---

[1] نيفين سعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره**، ص.66.

[2] أسماء أبو يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 130.131.

[3] عماد جاد، **المتغيرات السكانية والصراعات السياسية**، "مجلة السياسة الدولية"، مركز دراسات الإستراتيجية: الأهرام، مصر، العدد 119، جانفي 1995، ص62.

[4] وائل أحمد علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، 1994، ص.26.

[5] أحمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص.97.

[6] **المكان نفسه.**

أ. **الأقليات المسيطرة:** هي الأقلية التي تهيمن على تقاليد السلطة في مجتمعها والتي قد تتربع على قمة الهرم الاجتماعي من حيث القوة أو الثروة أو الهيمنة وقد تعد هذه الهيمنة أو السيطرة بمثابة السمة المتميزة لها.[1]

ب. **الأقليات غير المسيطرة:** والتي تكون بمنأى عن السلطة كما قد تشكل أغلب أفرادها الفئة الأقل ثراءا في المجتمع وهم حال أغلب الأقليات في العالم.[2]

الاتجاه الثالث: تصنيف الأقليات من حيث موقعها الجغرافي

يعتبر التوزيع الجغرافي كأحد مقومات تحديد جماعة أقلية وهنا نقول أن التواجد الجغرافي للأقلية يرتبط ارتباطا وثيقا بأعضائها كحالة ارتباط الأقليات بمعتقداتهم، والتوزيع الجغرافي للأقلية قد يختلف من أقلية إلى أخرى فهناك تقسيم للأقليات من حيث وجودها في دولة واحدة أو أكثر وتقسيم آخر من حيث وجودها داخل الدولة الواحدة.

فالتقسيم الأول يندرج ضمنه وجود أقليات تدخل بالكامل في الاختصاص الإقليمي لدولة ما ومن ثم ينقسم فليس لهذه الأقلية أي امتداد بشري في أي دولة أخرى وأقليات تتوزع على عدة دول وهي ثلاث أنواع:

1. أقلية تتوزع على دولتين متجاورتين أو أكثر مثلما هو الحال الأكراد الموجودين بالعراق وتركيا وإيران.
2. أقلية تتوزع على دولتين غير متجاورتين أو أكثر.
3. أقلية تتوزع على عدة دول بعضها متجاورا أو بعضها الأخير غير متجاور [3]

أما التقسيم الثاني فإن الوجود الجغرافي للأقليات في الدولة الواحدة يندرج من ضمن حالات خمس فهي:

- أقلية تشكل فعليا أو تقريبا الوحيدين في قسم من الدولة.
- أقلية تشكل الجزء الأكبر من سكان قطاع الدولة.
- أقلية تستوطن في قسم من الدولة تشكل جزءا صغيرا من سكان هذا القسم.
- أقلية أعضائها يعيشون جزئيا في قسم الدولة أو جزءا موزعين ضمن القسم الباقي من الدولة.
- أقلية تتوطن في أقسام مختلفة وعديدة من الدولة ولكن بنسب مختلفة في كل قسم.[4]

بناءا على ما سبق فإن أهمية التقسيم الجغرافي في تصنيف الأقليات ضمان لحقوقها مثل ما هو الحال في الأقليات الموزعة على عدة دول فيضمن لها حقها في تواصل أعضائها وإقامة علاقة بينهم وبالمقابل فبناءا على

[1] سعد الدين إبراهيم، **تأملات في مسألة الأقليات**، مرجع سبق ذكره، ص.40.
[2] أحمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص 120-122.
[3] وائل أحمد علام، مرجع سبق ذكره، ص33.
[4] المرجع نفسه، ص34.

هذا التقسيم غالبا ما تزداد مطالب هذه الأقليات المتواجدة في منطقة معينة من الدولة والتي قد تصل إلى المطالبة بالانفصال.

الاتجاه الرابع: التصنيف الحركي

يصنف هذا الاتجاه الأقليات استنادا إلى ما تحدثه من حركات اجتماعية وسياسية داخل المجتمع وتنقسم إلى:

أ- الأقلية التي تستهدف الانصهار والذوبان: وهي أقلية ترغب في الذوبان داخل الجماعة المسيطرة وهذا بناءا على رغبتها. في ذلك حيث تلاحظ هذه الأقلية أن الخاصية أو المجموعة التي تتميز بها تؤدي إلى عدم مساواتها وقبولها لدى الأغلبية وقد تكون سبب في التميز ضدها ونتيجة لذلك تبدأ بقدر الإمكان التخلص من تلك الخصائص وتتبنى خصائص الأغلبية مع محاولة إزالة العوائق التي تعترض طريقها للذوبان في الأغلبية كإلغاء التقاليد والقوانين التي تمنع التزاوج بين أفراد هذه الأقلية وغير من أفراد الأغلبية.

ب- الأقلية التي تستهدف التعددية: وهي الأقلية التي ترغب ي العيش جنبا إلى جنب مع الأغلبية أو أقليات أخرى إن وجدت هذا إن وجدت هذا مع احتفاظ كل جماعة بخصائصها التي تتميز بها مع المساواة في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهي أقلية تؤمن بالتعددية الثقافية والحضارية في إطار من الوحدة السياسية والاجتماعية لمجتمعها.

ت- الأقلية التي تستهدف الاندماج: وهي الأقلية التي تفقد فيها كل الجماعات المتفاعلة من أقلية وأغلبية لخصائصها لكسب كلتاهما خصائص جديدة تمثل خليطا من الخصائص القديمة لهما وتتم عملية الاندماج عندما تكون الجماعة الداخلة في الاندماج متقاربة في السلطة والمكانة ولا تشعر إحداها بالاستعلاء والتفوق الدافع من الاندماج هو المصالح المشتركة.[1]

ث - الأقلية التي تتوسل بحركة استعلائية: وهي أقلية تذهب إلى أبعد من الرغبة في السيطرة انطلاقا من إحساسها بالاستعلاء على الأغلبية وبقية أفراد المجتمع، فهذه الأقلية لا ترفض التعايش مع البقية وإنما تري التعايش مع عدم المساواة وتسعى دائما للوصول إلى السلطة، وأبرز مثال على ذلك العنصرية في جنوب إفريقيا.

ج- الأقلية التي تستهدف الانفصال: هي أقلية تستند الاستقلال السياسي والثقافي فهي تكرس للاستقلال التام إما استقلالا ذاتيا أو استقلالا تاما وتكوين دولة مستقلة أو الانضمام إلى دولة أخرى تشترك معها في خصائصها التي تتميز بها عن مجتمعها فأغلب الأقليات التي تطالب بالاستقلال (التام كانت في الماضي دولا أو أقاليم مستقلة، وقد دمجت قهرا وتعسفا في المجتمعات التي تختلف عنها عرقيا ومن الأمثلة، ومن الأمثلة

[1] أسماء أبو يوسف، مرجع سبق ذكره،ص- ص 132-133.

على ذلك الأقلية التركية في قبرص والتي تهدف إلى الانفصال والانضمام إلى تركيا على اعتبار أنه إقليم يعبر عن هويتها ومن أمثلة الأقليات التي تريد الانفصال وتكوين دولة مستقلة الأقلية المسلمة في جنوب تايلاند.[1]

ثانيا: علاقة الأقليات ببعض المصطلحات المرتبطة والجماعات

في حديثنا عن مفهوم الشعب يبدو لنا أنه مرتبط بالأشخاص الذين تربطهم بالدولة رابطة الجنسية فقط وبناءا على هذه الأخيرة تترب لهم حقوق والتزامات إلا أن هذه الحقوق والالتزامات قد تمنح الأشخاص آخرين فقد تربطهم بالدولة رابطة الإقامة كحال اللاجئين أو الأجانب أو المهاجرين، رغم أن الفرق واضحا من خلال تمتع الأقليات بعنصر الجنسية إلا أن ذلك لا ينفي في الخلط بين تلك الجماعات والأقليات خاصة إذا كانت تلك الجماعات تتوفر لها العناصر التي تؤهلها للاقتراب من واقع الأقلية إلا أننا ارتأينا التميز بينهما.

أ. تميز الأقليات عن الأجانب:

تعتبر الجنسية هي أساس الفصل بين الأقليات التي تنتمي إلى بلد معين والأجانب الذين قد يأتون إلى ذلك البلد علما أن هؤلاء الأجانب لهم يحملون جنسية دولة أخرى بناءا على هذا فالأجانب هم الأشخاص الذين يعيشون في إقليم معين بصفة مؤقتة ولغرض معين كالعمل، السياحة ..... بغض النظر عن مدة الإقامة طويلة أو قصيرة، على عكس الأقليات الذين يمثلون جزء من شعب دولة معينة فلهم حقوق كما عليهم واجبات، ففيما يخص الحقوق والتي يفرضها القانون الدولي والداخلي للأقليات على الدولة أن تلتزم بالسماح لأبناء الأقليات الدخول والخروج على إقليمها مثل ما أرادوا وعدم إبعادها عن أراضيها كما يجب مساواتهم مع أبناء الأغلبية والسماح لهم أن يتولوا الوظائف العامة والتمتع بكافة الحقوق الميدانية والسياسية الممنوحة لأبناء الشعب غير كالحقوق.[2]

الأمر يختلف بالنسبة للأجانب حيث يحق للدولة أن تمنعهم من دخول أراضيها وإبعادهم عنها في حالة الضرورة وهذا راجع عموما لمبدأ المعاملة بالمثل، كما انه لا يحق لهم التمتع بالحقوق المدنية والسياسية الممنوحة لأبناء الأقليات ويمكنهم شغل الوظائف إلا كان ذلك بقرار من الدولة وفق لسلطتهم التقديرية.

مسألة الاختلاف والتشابك بين المفهومين قد تطرح في أي لحظة في المجال الواقع العملي، رغم أن أغلبية الدول تحاول أن تساوي أبناء الأقلية مع أبناء الأغلبية من خلال تضمين بعض الحقوق لتلك الأقليات إلا أن المهم مدى تطبيق هذه الحقوق من الناحية العملية، فإن واقع الأقليات قد يقترب من وضع الأجانب بتجنب هذا التشابه من خلال معاملة تلك الأقليات بنوع من عدم المساواة في المعاملة كأن يفرض على أبنائها واجبات أكثر مما يفرض على أقرانهم من أبناء الأغلبية.

---

[1] المرجع نفسه، ص135.

[2] حسام أحمد محمد هنداوي، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية: مصر، 1997، ص 106.

تمتلك الأقليات خصائص موضوعية تميزها عن بقية أبناء السكان في الدولة مع توفير الرغبة في الحفاظ على تلك الخصائص، أما الأجانب فإنهم لا يظهرون اهتماما للميزات التي تمثل خصائصهم الموضوعية حيث أن كل واحد يمثل نفسه بصفة فردية خارج دولته هذا ما يظهر الفارق بين المسلمين، إلا أن الخلط يكمن عندما يتمسك الأجانب بالخصائص الموضوعية وهم خارج بلدهم مع توفير الرغبة في المحافظة عليها مما يؤدي إلى ظهور الأجانب كأنهم أقلية.[1]

ب. تميز الأقليات عن اللاجئين:

عرفت الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين والموقعة في جنيف عام 1951 مصطلح اللاجئ بأنه الشخص الذي يوجد خارج جنسيته أو خارج مقر إقامته المعتاد وذلك بسبب وقوعه ضحية لاضطهاد الأنظمة السياسية أو بسبب الظروف الأمنية الصعبة.[2]

والأمر الذي يهمنا هو الاختلاف الذي يكمن بين المفهومين من الناحية الواقعية، عندما تقوم دولة معينة بمعاملة الأشخاص المنتمين لأحد أقليتها معاملة قاسية وحرمانهم من حقوقهم وتحميلهم التزامات أكثر، في هذه الحالة تقترب تلك الأقليات من وضع اللاجئين المتواجدين على أراضيها، هذا من ناحية.

من ناحية أخرى قد تقوم دولة ما بإجبار الأشخاص المنتمين لأحد أقلياتها على الرحيل من أراضيها واللجوء إلى دولة أخرى فينتقل هؤلاء الأشخاص إلى الدولة المستقبلة محتفظين بخصائصهم التي تميزهم عن سكان الدولة وهذا ما يؤدي إلى الخلط بين اللاجئين والأقليات الموجودة في دولة الاستقبال حيث أن لكل منهما خصائصهم الخاصة التي تميزهم عن بعضهم وعن بقية سكان الدولة، أما فيما يتعلق بالفارق بين المفهومين يتمثل في رابط الجنسية حيث يتمتع أبناء الأقلية بجنسية تلك الدولة في مقابل ذلك فأن اللاجئين يفتقرون لهذه الرابطة وتقتصر علاقتهم على رابطة الإقامة.[3]

ث. تميز الأقليات عن المهاجرين:

يقصد بالمهاجرين الأشخاص الذين يتركون بلادهم إلى بلدان أخرى بنية الإقامة بصفة دائمة أو بقصد السفر أو قضاء بعض الأعمال أي الإقامة المؤقتة.[4]

ما يهمنا هو موضوع الخلط بين الأقليات والمهاجرين، فمن المتفق عليه أن المهاجر لا يفقد جنسيته لمجرد رحيله من بلده بل يبقى يتمتع بجنسية إلى أن يكتسب الجنسية الجديدة وقد تمنح الدولة المستقبلة نفس الحقوق المقررة للأجانب.

---

[1] محمد خالد برع، حقوق الأقليات وحمايتها في ظل أحكام القانون الدولي العام، منشورات الجالية الحقوقية، ط1، 2012، ص 52.

[2] المادة 02/01 من اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين لعام 1951، من الموقع الإلكتروني،

http:WWW.unhcr-arbic.org/4f44a8f

تم التصفح يوم12أوت 2021، على الساعة 22:45

[3] حسام أحمد محمد هنداوي ، مرجع سبق ذكره، ص 98.

[4] المرجع نفسه، ص-ص 104- 105.

يسعى المهاجرين دائما للحصول على جنسية البلد الجديد بغية ضمان استقرارهم وتحول وصفهم القانوني من أجانب إلى مواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات هنا تبرز مسألة الخلط بين الأقليات والمهاجرين بعد اكتساب هؤلاء المهاجرين الجنسية.

في غالبية الأحوال فإن الهجرة تتم بصفة جماعية وفي حالة حصول هذه الجماعة على جنسية بلاد الاستقبال مع بقائها محافظة على خصائصها الموضوعية لغوية أو دينية أو عرقية، هذا قد يجعل من المهاجرين يشكلون نواة الأقلية حديثة النشأة هذا ما يؤدي إلى الخلط بين المفهومين.[1]

كما يرتبط مفهوم الأقلية ببعض المصطلحات التي تستعمل عند التطرق إليه كما تستعمل في حالات أخرى لتوضيحه أكثر وسنحاول فيما يلي تسليط الضوء على تحديد العلاقة التي تربط مفهوم الأقلية بالمفاهيم الأخرى من خلال التطرق إلى المفاهيم التالية القومية، العرقية، الطائفية، الهوية، القبلية، الإثنية.

1. **القومية:** مصطلح القومية حديث النشأة لم يكن شائعا إلا في العصر الحديث، مصدرها اللغوي من القوم أي جماعة تجمع بينهم رابطة معينة تعددت الآراء حول تحديد مفهوم القومية.[2]

فالدلالة السياسية للمفهوم يرتبط بمفهوم الأمة، فالقومية هي مجموعة الصفات والمميزات والخصائص التي ألفت بين الجماعة وكونت منهم أمة كوحدة الموطن واللغة والثقافة والتاريخ وأحيانا العرق والدين والعادات والتقاليد.... هناك تلازم بين مفهوم القومية ومفهوم الأمة والشعور القومي، أي الشعور بالانتماء إلى وطن إلى أمة، وهناك من يقول بأن للقومية مفهومين أحدهما اجتماعي والآخر سياسي حيث يبرز المفهوم الاجتماعي كيان القومية باعتبارها رابطة ترتبط الفرد بكائن اجتماعي يتحدى الأفراد في اللغة والتاريخ والثقافة والمصالح المشتركة ويتمثل هذا الكائن في الأمة وهناك من يعرفها على أنها الميل والشعور بالانتماء إلى جماعة حضارية معينة ففي موسوعة السياسة تعرف القومية على أنها جماعة تجمع بينهم رابطة معينة، وهناك من يعرفها على أنها صلة اجتماعية وعاطفية تنشأ من اشتراك أفراد مجتمع معين في كل أو بعض الخصائص تتميز هذه الصلة بشعور أولائك الأفراد بأنهم يمثلون وحدة اجتماعية ويرغبون في تحقيق غايات وأهداف مشتركة تعني القومية بمفهومها العام صلة تربط بين أفراد جماعة أو مجتمع معين بحيث يكون لدى هؤلاء ميل وشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، تتميز بخصائص تدفع إلى الرغبة في التضامن والترابط من اجل تحقيق أهداف مشتركة في ضل إحساس عام بوحدة المصير.

برز توقعان حول الاعتقاد بزوال الظاهرة القومية الأول: ليبيرالي حيث يتوقع هذا الأخير أن نمو الاتصالات وشيوع القيم المدنية والثقافية داخل المجتمعات كفيل بزوال العلاقات الأولية واستبدالها بعلاقات حديثة قائمة

[1] المرجع نفسه، ص 105.

[2] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، دار الجامعة الجديدة:الإسكندرية، 1997، ص52.

على أساس الولاء للدولة ومؤسساتها، أما التوقع الثاني: ماركسي يتوقع هو الآخر زوال الانقسامات تحت تأثير النضال العمالي ضد امتيازات البرجوازية حيث ينصهر الجميع في إطار المجتمع الشيوعي الموحد.

إلا أن توقعات الاتجاهين السابقين لم يدم طويلا أمام الإنفجارات السريعة للنزعات الأقلية في كل أرباع الوطن شرق غرب جنوب شمال مما جعل أطروحة "وعاء الانصهار" مشكوك في صحتها، بناءا على ما سبق يمكن الإشارة إلى أن الأقلية القومية تعد الأكثر تمسكا بالأهداف والمطالب بما يشكل تحديا حقيقيا للوحدة الوطنية واستقرار النظام السياسي للدولة المعنية والتي تزداد خطورة كلما كانت امتدادا طبيعيا لقومية دولة مجاورة.[1]

2. **العرقية:** كلمة عرقية تشتق من الكلمة اليونانية Ethnos التي تعني شعب أو أمة أو جنس تستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في الأصل والملامح الجسمانية إضافة إلى التقاليد واللغة والدين الأمر الذي يجعل الأشخاص يتميزون عن بعضهم في صفاتهم وثقافتهم مع ذلك فإن بعض الباحثين خاصة علماء الأنتروبولوجيا يستبعدون أن تكون هناك جماعة نقية إذ أن عوامل الهجرة أدت إلى أحداث اختلاط بين الأجناس[2].

في العلاقات الدولية لمتغير العرقية دور في غاية الأهمية خاصة مع تراجع نفوذ المدرسة الواقعية ومعها مركزية الدولة حيث برز الاهتمام بفواعل جديدة غير الدول كمحركات أولى للأحداث الدولية على غرار العرقية والأقلية.

هنا يمكن القول أن الانحدار من الأصل المشترك يمثل عامل وحدة وتماسك الأقلية بحيث كلما توفر ذلك زاد أفرادها وعيا بهويتهم وسعيهم للحفاظ عليها وتكريسها، على عكس ذلك قد يتحول هذا إلى عامل قوة مدمرة لما يتحول وعي الأفراد بهويتهم إلى الشعور بالتمايز وبالتالي الهيمنة على جانب من القطاعات في المجتمع على اختلاف انتماءاتها.

من هنا فإن العرقية تعبر من بين أهم العناصر التي تميز شخصا عن آخر ويتضح بأن جماعة الأقلية يكون لديها انتماء إلى أصول مشتركة مما يجعل العرقية من العوامل التي تؤدي إلى بلورة جماعة الأقلية.

بناء على ما سبق نستنتج العلاقة بين القومية والعرقية تعتبر العلاقة القائمة بين كلمتي العرقية والقومية معقدة وعلى غرار كل نسب عرقي وعرق وكلمة أمة تاريخ طويل وقد استخدمت في معاني كثيرة في الإنجليزية تشدد القومية Nationalisme كالأيديولوجية العرقية على تشابه معتقداتها الثقافي وتضع حدودا بين الأفراد واحد اتجاه الآخر، الأمر الذي يجعل منهم دخلاء، إن العلامة التي تميز القومية هي علاقتها بالدولة وفقا لتحديدها فالقومي يتمسك بواقع أن الحدود السياسية والحدود الثقافية هي حدود مشتركة فيما لا تطالب مجموعات

[1] المرجع السابق، ص53
[2] المرجع نفسه، 54

عرقية كثيرة بالسلطة على الدولة وعلى الرغم من أن القومية قد تتجه إلى اتخاذ طابع عرقي، فقد لا تكون هذه هي الحالة بالضرورة.[1]

3. الطائفية: برزت الطائفية كمفهوم معرفي وأيديولوجي في الأحداث الأخيرة التي تمر بالعالم الإسلامي وبصورة واضحة على خريطة التغيرات العالمية، مفهوم الطائفية عند الدكتور "طه جابر علواني" مفهوم مشتق من جذور متحرك فهو مأخوذ من طاف يطوف طواف فهو طائف فالبناء اللفظي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل من دون أن ينفصل عنه بل يتحرك في إطاره وربما لمصلحته لقوله تعالى: **"لَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُواْ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓاْ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ".**[2]

فالمفهوم في حد ذاته يتضمن فكرة الأقلية العددية المتحركة في إطار الكل المشدود إليه بغض النظر عن دينها أو عرقها أو لغتها، لذلك ظل المفهوم يستخدم ليشير إلى كيانات مختلفة في خصائصها والقاسم المشترك بينها هو القلة العددية الطائفية في اللغة "الجزء ورد في لسان العرب الطائفية من الشيء: جزء منه والجماعة والفرقة وجاء في المعجم الوسيط الطائفية هي الجماعة والفرقة"[3] وقد وردت الإشارة إلى الطائفية بالمعنى اللغوي في القرآن الكريم كما في قوله تعالى: **"إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْيِۦ نِسَآءَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ"** [4]–الحجرات الآية 9–. وقوله تعالى: **" وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ"** –القصص الآية 4–.[5]

أما الطافية اصطلاحا فهي: "مذهب ديني مقصور على عشيرة أو قبلية وشعب معين أما الطائفية فهي علاقة انتماء إلى طائفية معينة".[6]

ويعرف الدكتور "تيسير عبد الجبار الألواس" في دراسته الأحزاب الطائفية للإسلام السياسي الطائفية بأنها "حالة من التجمع البشري المعبر عن مرحلة اقتصادية اجتماعية مر بها المجتمع الإنساني قبل قرون بعيدة".[7]

أما الكاتب " **إحسان محمد الحسن**" في دراسته عن الطائفية و المنشورة تحت عنوان التدخل الأجنبي أحد مصادر التهديد فيعرف الطائفية بأنها ضرب من التحيز والتعصب تجعل أبناء الطائفية الدينية الواحدة تتميز

---

[1] المرجع السابق

[2] سورة التوبة، الآية: 122.

[3] جمال بدر، **الطائفية: أسبابها وآثارها ووسائل تجاوزها**، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https:// drsabri khalil.wordpress.com يوم التصفح: 2018/05/10، على الساعة: 19:41.

[4] سورة الحجرات، الآية: 09.

[5] سورة القصص، الآية: 04.

[6] جمال بدر، مرجع سبق ذكره.

[7] محمد نبيل الشيمي، **الطائفية وآثارها التدميرية على نسيج المجتمعات عامة وكيف نعالج مسبباتها**، المركز الديمقراطي العربي، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://democratica.deRp:22853; يوم التصفح: 2018/10/06، على الساعة: 11:30.

وتتعصب لطائفتها وتعتبرها الأحسن من الطوائف الأخرى وفي الوقت ذاته تنظم أفرادها وتخوفهم وتدفعهم إلى محاربة الطوائف الأخرى بدون حق ديني أو أخلاقي أو اجتماعي لذلك".[1]

الطائفية هي استثمار للانتماء المذهبي ضمن جماعة عصبوية ينتمي لها الفرد بغض النظر عن درجة تدينه أو فهمه لهذا المذهب على الصعيد الفكري والروحي وبالتالي هي لا تختلف كثيرا عن التكوينات العشائرية والقبلية إلا في عنوانها العام الذي يتخذ من الانتماء المذهبي شعارا جامعيا لأفراد الجماعة يميزهم عن الجماعة الأخرى وإن صح التعبير الطوائف الأخرى

الطائفية إذا هي عشائرية تتلبس لباس الدين والمذهب وهي تأكيد على قيم تعصب الجاهلية التي ناد الدين بالتخلص منها هي ذلك الانتماء لطائفية دينية معينة قد تكون انفصلت عن مجموعة دينية كبرى لذلك يحدد الانتماء الفرد إلى مجموعة كبرى ثم صغرى فالصغرى وهكذا، مما يشكل ما يشبه الهرم كأن يكون الفرد مسيحيا ارتوذوكسيا قبطيا، وقد يشكل الدين متغير الأقلية الرئيسي وعليه فإن الأقلية يمكن أن تؤسس على معايير عرقية أو لغوية أو دينية أو قبلية أو كلها مجتمعة استنادا إلى تمسك أفرادها بهويتهم الفردية والجماعة إن التنوع بأشكاله المختلفة الطائفي والمذهبي والعرقي والثقافي سمة أساسية لكافة المجتمعات البشرية فالدول تتمايز طبقا لكيفية التعامل مع هذا التنوع وإدارته ومن الأسباب التي أدت إلى اندلاع الصراعات والتوترات الطائفية هي ارتباط المجتمعات سلبيا بالموروثات التاريخية على نحو يجعلها حبيسة للتاريخ ومرتهنة له فبعض الطوائف تحتكم إلى واقع حدثت من عشرات القرون في تبرير خلافاتها الاجتماعية والسياسية، كموضوع الأمانة والخلاف بين الشيعة والسنة عند المسلمين وموضوع العقل والروح بين الأرثودوكس والبروتستانت عند المسيحين.[2]

4. **القبلية:** شاع استخدام مصطلح القبلية في الأبحاث الأنتروبولوجية بالدرجة الأولى، فهي شكل من الأشكال التقليدية للتنظيم الاجتماعي على غرار الأسرة العشيرة، يتميز أفراد القبلية بعدد من الملامح والخصائص المشتركة في مقدماتها صلة القرابة أو الرابطة الدموية إضافة إلى اللغة والدين وعناصر أخرى،[3] وقد أوضح "محمد عابد الجابري" مدلولها بشكل دقيق معتمدا في ذلك على ما جاء في مقدمة ابن خلدون حيث رأى بأنها رابطة اجتماعية-سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا، تربط أفراد الجماعة ما قائمة على القرابة ربطا مستمرا يبرز هذا الارتباط عندما يكون هناك خطر يهدد أولئك الأفراد سواء كأفراد أو كجماعة، وضع القبيلة لا يتحدد بوجود الرابطة العصبية فحسب وإنما يتحدد في الوقت نفسه، بروابط اجتماعية، جغرافية وسياسية بحجة أن النسب الطاهر يضل غير مكتمل طالما تعززه عناصر الألفة والتعامل

[1] **المرجع نفسه.**

[2] المرجع السابق

[3] حسان بن نوى، **تأثر الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره**، ص.53.

وطالما يكتسب الفرد عادات وأعراف القبلية و لم بتطور لديه الوعي بوجود مصلحة عامة ومشتركة تشده إلى بقية أعضاء جماعته.[1] فالقبلية غالبا ما تتخذ موقعا أو إقليما معين لها فتشكل رابطة الإقليم عاملا إضافيا لعامل القرابة وقد يكون واحد من الأسس التي تقوم عليها العلاقة بين أفراد القبلية الواحدة.

كما يعتبر بعض الباحثين القبلية مجموعة اجتماعية حقيقية بسبب تمتعها بمركز ثابت قائم على إقليم معين،[2] هذا يعني أن رابطة القبلية تقوى بصورة كبيرة عندما يكون الانتماء إلى منطقة واحدة وقبلية واحدة وهنا تتشكل علاقة قائمة على التكامل، شكلت مسألة القبلية إحدى محددات النزاع في الكثير من دول الشرق الأوسط وإفريقيا والأمر الذي صعب الحديث عن وجود قوميات بل ما وجد هو عبارة عن تكوينات قبلية بالدرجة الأولى وعليه يمكن اعتبار القبلية متغيرا لاكتساب صفة الأقلية.[3]

5. الاثنية: استخدام المفهوم أول مرة عام 1909 تردد مضمونه بين التعبير عن جماعة أساسية أو أمة أو الجمع بين المعنيين بإعتبار أنه هناك شعوب تملك كل خصائص الأمة ومقوماتها وإن لم تكن له دولة مستقلة. لم ينتشر هذا المفهوم بشكل واسع في ظل التضارب حول تحديد مجالاته، فقد يتسع مفهوم اللاتينية ليعبر عن الاختلاف بدء بالقبيلة لينتمي الاختلاف في الأمة.[4]

تعني أيضا مجتمعا بشريا له أسلوب حياة مميزة ترتبط أفراده بروابط الانتماء القومي له إطاره الثقافي والحضاري المتمثل في الهوية الثقافية المميزة ويشعر هذا الكيان البشري بالذاتية إزاء الجماعات الأخرى وأفراد الجماعة واعون بمقومات ذاتيتهم العرقية على نحو يهيئ بخلق شعور وحدة الهوية داخل نطاق الجماعة وهو شعور ينبع من التقارب في الخصائص الفكرية وتوفر روح الجماعة بين أفرادها، الأمر الذي يؤدي إلى الولاء والانتماء، وبالتالي تماسك الجماعة ووحدتها حيث يتولد الوعي الإثني لدى أفرادها في تفاعلها مع الجماعة الاثنية الأخرى التي تتواجد معها في ذات المجتمع.[5]

ومن الناحية اللغوية فإن كلمة اثني مشتقة من أصل إغريقي وهو كلمة ésvikos وتعني الوثني أو الهمجي غير المتمدن، أطلقت بصفة خاصة على الأمم من غير بني إسرائيل أو غير يهود وغير مسيحيين وحتى 60 من القرن 20 ظل ذلك الاستخدام ساريا، لكن منذ الستينات أصبح اللفظ يستعمل للدلالة على جماعة بشرية

---

[1] الفراس، **القبيلة والدولة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي**، ط1، نقلا عن محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم النظرية الخلدونية في التاريخ الإسلامي**، ط2، دار الناشر المغربية: الدار البيضاء، 1982، ص.254.

[2] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مرجع سبق ذكره**، ص.205.

[3] حسان بن نوى، **مرجع سبق ذكره**، ص.54.

[4] أحمد أمل ومحمد إمام، **الاثنية والنظم الحزبية في إفريقيا**، دراسة مقارنة، مكتبة العرف للمعارف: القاهرة، 2010، ص18.

[5] **المرجع السابق**، ص.19.

يشترك أفرادها في العادات والتقاليد واللغة والدين وأي سمات أخرى مميزة فالأصل والملامح الفيزيقية تعيش في إطار مجتمع واحد.[1]

عرفت الموسوعة البريطانية الاثنية بأنها جماعة اجتماعية أو فئة من الأفراد في إطار مجتمع أكبر تجمعهم روابط مشتركة من العرق واللغة، القومية أو الثقافية وهي ذات المعاني والدلالات التي تعكسها القواميس المدرسية البريطانية التي تستخدم في التنشئة الاجتماعية حيث تربط تلك القواميس بين اللاتينية والعرقية والقبلية.[2]

ويعرف قاموس "ويستر" الاثنية والجماعات الاثنية بأنها تدل على التقسيمات الأولية أو الجماعات الإنسانية التي تتمايز بينها بالعادات و اللغة.

هناك اتجاه يقرن أنصاره الاثنية بالأقلية بمعنى تطابق تعريفهم للإثنية مع تعريف الأقلية من ذلك تعريف قاموس "قاموس علم الاجتماع للإثنية" حيث يذهب بأنها جماعة ذات تقاليد مشتركة تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر .... وقد يكون لهم لغة خاصة ودين خاص وأعراف مميزة وربما يكون الشعور بالوحدة كجماعة متمايزة من الناحية التقليدية أهم ما يميز هذه الجماعة بوجه عام.[3] أي كل أقلية هي اثنية لكن لا تعد وكل اثنية أقلية نظرا لتلاقي شرط العدد.

مفهوم الهوية عند الأقليات:

استخدم مفهوم الهوية في الإرث الفلسفي الأرسطي بمعنى الوجود، عرف "الفارابي" الهوية بأنها: "هوية الشيء وعينته وتشخصه وخصوصيته ووجوده المنفرد له، أي الذي لا يقع فيه اشتراك.[4]

في حين يراها "هيجل" بأنها "اكتمال التعرف على النفس يتم من خلال اعتراف الآخرين وأن هذا الاعتراف جوهري للهوية على المستوى الشخصي والجماعي،[5] يتحدد مفهوم الهوية من خلال الدلالات اللغوية والاصطلاحية والفلسفية والتاريخية والاجتماعية التي يحملها المفهوم في طياته فعلى المستوى اللغوي "تشتق من الضمير **هو** الذي يعني أن الشيء نفسه أو كما هو عليه أو الاتحاد بالذات وتشير هوية الشيء في اللغة العربية إلى حقيقته المطلقة وسماته الجوهرية التي تميزه عن الأشياء الأخرى لذا فإن فلسفة مصطلح الهوية لا تميز بين المادة والروح ولا بين الذات والموضوع حيث أن هوية الشيء تعني ماهيته وحقيقته المعبر بها، أما الهوية في المعجم الوجيز تعني الذات وهي تقابل الآخر أو الغيرية.[6]

---

[1] محمد عاشور مهدي، **التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجية التسوية**، المركز العلمي للدراسات السياسية: القاهرة، ص27.

[2] **المرجع السابق** ص.28.

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص29.28.

[4] حسين حنفي، **الهوية**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، ط1، 2012، ص.9.

[5] **المرجع نفسه**، ص.10.

[6] باسم رزق عدلي مرزوق، **الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي دراسة مقارنة**، المكتب العربي للمعارف: القاهرة، ط1، 2010، ص.14.

أما اصطلاحا يقوم مصطلح الهوية على "التشابه وعلى وحدة وديمومة واستمرار الخصائص الأساسية لشخص واحدا ومجموعة أشخاص ويرتبط هذا المصطلح بالذاتية وجميع معطيات الواقع والقانون".[1]

أما من الناحية السياسية تشير مسألة الهوية إلى الطابع القومي أو القوميين المشتقة من مفهوم الأمة إذا الهوية السياسية تعبر عن الولاء الوطني للأفراد وهو ما جعل الدول لا تعترف إلا بهوية وطنية واحدة وحتى إن فرض عليها التنوع في الهويات الفرعية أو النوعية التي بداخلها حيث تكون هوية واحدة من تلك الهويات المسيطرة،[2]

أما من الناحية الاجتماعية تعني الهوية أنها الشعور بالانتماء إلى أمة ما والاندماج في تفاصيل طابعها القومي وفي الحياة اليومية للفرد والجماعة وهي بذلك شعور عقلي ووجداني تتحقق بتحقيق الذات في الوجود الاجتماعي للأمة كلها دون انفصام أو انفصال عنه محافظة على القيم الثقافية للمجتمع وخصائصه.[3]

أما فيما يخص مفهوم الهوية عند الأقليات لا يوجد اتفاق عام لدى الأقليات في العالم على معنى محدد للهوية فهناك إشكاليات في تعريفها حيث تختلط مفاهيم أخرى مثل القومية والأمة وحتى الجنسية فنجد البعض "ينظر إليها من زاوية المقاربة مع الآخر تبنى هذه الرؤية على أساس الشك في الآخر تجسدت بشكلها العدواني في الفكر الغربي وأخذت طابعا فكريا في كتاب "صدام الحضارات" "لصمويل هانتكتون" الذي رأى أن العنف والمجابهة هما أساس بناء وبقاء الحضارات مثلا فالحضارة الغربية لم تنشأ بسبب التفوق الفكري والعلمي وإنما بسبب التفوق في استخدام العنف ضد الآخر في أنها لا يمكن أن تحافظ على بقائها دون وجود عدو منافس".[4]

ونجد مفهوم الهوية لدى البعض الآخر "يتجسد على أساس الوعي الذاتي أو الوعي بالذات الاجتماعية والثقافية، فالهوية ليست ثابتة وإنما تتغير تبعا لتغير الواقع وقد نجد داخل كل هوية رئيسية مجموعة من الهويات الفرعية يخلفها الإنسان وفق ضرورة التحول الاجتماعي والثقافي المفهوم العام للهوية يتداخل مع الانتماء العرقي أو الهوية الفرعية التي تتجسد في الانتماء العرقي وينطبق على أي جماعة تختلف عن الجماعات الأخرى في واحدة أو عدد من العادات والتقاليد والقيم"[5] فالهوية ليست شيء ساكن ولا تتكون نتيجة الرغبة بالعيش المشترك فقط وإنما تفرضها أيضا عوامل العيش في ظل وضع قائم عبر التاريخ لذلك فإن قضية حل هوية الأقليات لا يمكن تحقيقه إلا بنضال مشترك من أجل بناء دولة مدنية حرة وديمقراطية وثقافية دون تمييز".[6]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص16.

[2] **المرجع السابق**، ص.19.

[3] العربي بن داوود وباية بوزغاية، **إشكالية الهوية والعولمة الثقافية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص، الملتقى الدولي حول الهوية والمجلات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع، ص.ص. 658.659.

[4] مصلح حضر الجبوري، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص.45.

[5] **المرجع نفسه**، ص.45.

[6] **المرجع نفسه**، ص.47.

المطلب الثالث: مطالب الأقليات ووسائل تحقيقها

أولا: مطالب الأقليات

شعور الأقليات بالتمايز العرقي والديني والثقافي عن بقية المجتمع يجعلها ترى أن لها مطالب اتجاه الأكثرية، ترتبط هذه المطالب ارتباطا وثيقا بوضع الأقلية في هذه البلدة أو تلك وهي ليست بالضرورة مطالب واحدة بالنسبة لجميع الأقليات في الدول المختلفة وإن كان يغلب عليها التقارب انطلاقا من تقارب الأوضاع في الدول المختلفة كما أن هذه المطالب هي مطالب الأقلية على وجه العموم وليست مطالب أولية محددة إذ أن بعضها يتعارض مع بعض بحسب وضع الأقلية في مجتمعها بحيث تختلف أوضاع الأقليات من مشاكلها ومطالبها وكذا شكل وصنف هذه الأقليات فمثلا مطالب الأقليات الاثنية تختلف عن مطالب الأقليات القومية، فالأولى عادة ما تطالب بالاستقلال الذاتي أو الخصوصية الثقافية، أما الأقليات القومية فعادة ما ترفض الذوبان في الدول التي تطالب بها الأقليات على اختلافها:

1. **الانفصال:** يعد الانفصال تحديا للسلطة السياسية لا يهدف الانفصال إلى القضاء على سلطة الدولة أو تعديلها بشكل جذري بل يسعى إلى الحد منها.

والانفصال عادة ما يدعو إلى إعادة رسم الحدود السياسية للدولة التي يقيم فيها الانفصاليون، بمعنى المطالبة بالحصول على الأراضي، مما يمكن التمييز بين أنواع مختلفة من الانفعال منها: النوع النموذجي وهو تبني أقليات ما فكرت الانفصال والتي لا تمارسها الأقليات فقط وإنما قد تسلكه أغلبية الشعب، كما أن الانفصاليين قد لا يمثلون فقط أغلبية الشعب في الدولة المعينة ولكنهم قد يطالبون بحصة أكثر من أراضي هذه الدولة وفي النهاية إعادة ما يقال إن الحق بالانفعال تمارسه المجموعات وليست الأفراد.[1]

بعض الجماعات التي تمثل أقلية في الدولة نجد أن استمرار تعايشها مع غيرها من الجماعات الأخرى المختلفة عنها لا يلبي مطالبها ولا يحقق طموحاتها لأنها تعاني من التمييز ومحرومة من المزايا السياسية والاقتصادية والثقافية وتشكو التهميش من طرف أقلية أخرى أو من طرف الأغلبية داخل مجتمعها، وما ترتب على هذا النزعة والدعوة إلى الانفصال عن المجتمع. الانفصال يكون إما لإقامة كيان سياسي جديد مستقل مثل تيمور الشرقية التي انفصلت عن اندونيسيا وبعض الأكراد في العراق وأن يكون للانضمام إلى كيان سياسي آخر مثل إقليم أغادين الذي يطالب بالانفصال والانضمام إلى الصومال. لقد زادت الأقليات القومية والعرقية المنادية بالانفصال مع مطلع 90 من القرن الماضي أكثر من أي وقت مضى والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى تفكك الإتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغوسلافي، حيث تفككت على أسس عرقية وقومية واثنية وبشكل عام

[1] مارتن غريفيس وفيري أوكالاهان، **المفاهيم السياسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، سنة 2008، ص.94.

استخدام ورقة الأقليات للضغط على الدول والشعوب من بين العوامل التي تزيد من حجم مطالبها وهذا ما يلاحظ جليا في كل من العراق بين العرب والأكراد من جهة والسنة والشيعة من جهة أخرى.[1]

و لم يعد الانفصال مطلبا فقط للأقليات التي تعاني التهميش والاضطهاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بل هناك أقليات تتمتع بالمساواة في مجتمعاتها فضلا عن تمتعها بالحكم الذاتي لكن مجرد شعورها بالاختلاف عن البقية يجعلها تنادي بالانفصال من أمثلة ذلك الأقليات الفرنسية التي تقطن إقليم الكيبك في كندا والتي تختلف عن باقي الشعب الكندي من حيث العرقية واللغة ولمذهب الديني وتتمتع بالمساواة مع الأغلبية ولا تعاني الاضطهاد أو التمييز، لكن رغم ذلك ظهرت حركات عدة في الإقليم تنادي بالانفصال في كندا".[2]

يرى الكثير من الباحثين أن المجتمع الدولي في الوقت الحاضر يتجاهل عن عمد مشكلات الأقليات (المقصود بمشكلاتها الانفصال أو الاستقلال) وذلك لاعتبارات علمية فلو فتح الباب لاستقلال الأقليات لأصبح العالم مقسما إلى كيانات صغيرة بسبب كثرة مشاكل الأقليات في العالم المعاصر".[3]

إذا كان الانفصال يتموقع في قمة الهرم لمطالب أو أهداف الأقليات فإنه يمثل كذلك أهم المتغيرات المؤثرة في الاستقرار السياسي للدول خاصة إذا كان تواجد الأقلية يمتد طبيعيا لدول الجوار مثل: الشيعة في لبنان، الأكراد في العراق بحيث لا توجد أي ضمانة على أن الانفصال يعد الحل الأمثل لاحتواء الفروقات وعدم التجانس العرقي أو الديني أو الحضاري داخل الدولة".[4]

كما يمكن الإشارة إلى أن العامل الاقتصادي قد يكون الدافع نحو الانفصال كما هو الحال في كثير من المناطق الغنية بالثروات والمعادن مما يدفع الدولة إلى التمسك بالإقليم.[5]

هناك عدة عوامل ومبررات لانفصال الأقلية رغم تحفظ أو حتى رفض الدولة المعنية لذلك نذكر منها:

- غياب آلية استيعاب فعالة وحقيقة لتزايد حدة المشاعر الوراثية بين مختلف الأفراد.
- عجز الدولة ومؤسساتها في التعاطي مع مسألة الأقليات واعتبارها عامل ثراء فقط.
- ضغط الدول المتطورة بدوافع مصلحية من أجل الاعتراف بانفصال الأقلية.[6]

---

[1] النذير بولمعالي، **العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة**، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، أفريل 2021، ص.07.

[2] أحمد وهبان، **مرجع سبق ذكره**، ص.125.

[3] المرجع نفسه، ص126.

[4] Nicolas Sambanis, PARTITION ASA SOLUTION ETHNIC WAR : An empirical, critique of the theoretical, literature world politics world 52, N°4, July 2000, p.p 440-441.

[5] مرابط رابح، **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، علوم، في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2009، ص.26.

[6] حسان بن نوى، **مرجع سبق ذكره**، ص.ص70.69.

مهما يكن فإن الحق في تقرير المصير عن طريق الانفصال نادرا ما يكون مقبولا على المستوى الدولي هذا الحق يجد تطبيقه في حالات الاستعمار فقط أما خارج نطاق الاستعمار فإن القانون الدولي يرفض حركة الانفصال التي تقوم بها الأقليات فإن رفض تعميم مبدأ تقرير المصير للأقليات يرجع إلى الخوف من التفتيت الذي قد يصيب السياسة العالمية لكن الأكثر أهمية هو ما أثاره الفكر السياسي حول حق الأقلية في تقرير مصيرها تحت أي ظرف كان إذ أن الملاحظ أنه إذ أتيح هذا المبدأ للأقلية فماذا عن مبدأ عدم المساس بالحدود مثلا عند أغلب الدول منها العربية والإفريقية على وجه الخصوص مع العلم أن هذه الحدود هي من رسم الاستعمار الذي أقامها على اعتبارات مصلحية إستراتيجية. [1]

2. الحكم الذاتي (الاستقلال الإداري):

مصطلح الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي مشتق من الإغريقية AUTO وتعني ذاتي nomas وتعني حكم أو قانون. والحكم الذاتي هو شيء غير الاستقلال تتمتع فيه الدولة أو الإقليم بصلاحية محددة داخل الدولة الاتحادية وتحكم ذاتها، الإقليم أو الدولة عبر الحكومة ومجلس وقوانين لا تخضع للحكومة الاتحادية ويعرف

StefouSmis الحكم الذاتي على أنه "عبارة عن منطقة مستقلة عن الدولة وعادة ما تمتلك ثقافة أو اثنية متميزة عن الدولة التي تنتمي إليها". [2]

ويمكن التمييز بين نوعين من الحكم الذاتي الأول يتمثل في الاستقلال الإقليمي حيث يرتبط الإقليم المتمتع بهذا النوع من الحكم الذاتي مع دولته الأم في السياسة الخارجية والدفاع والعملة الرسمية للبلاد وينفرد في رسم السياسة الداخلية من خلال سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية محلية ومن أمثلة الاستقلال الإقليمي ما تعيشه مقاطعة كاتولونيا في اسبانيا. [3]

أما النوع الثاني فيتمثل في الاستقلال الثقافي والذي عادة ما تكون الخصوصية الثقافية من لغة ودين وعادات وتقاليد أكثر المطالب حضورا في هذا النوع من الحكم الذاتي والتي قد تمتد إلى النشيد الوطني للدولة وأسماء المدن والرموز المختلفة في الدولة. [4]

في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وفي المادتين 73و76 أشير إلى مفهوم الحكم الذاتي والتزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الذين يضطلعون بإدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا من الحكم الذاتي الكامل بمراعاة العمل على تنمية هذه الأقاليم وشمل هذا الالتزام جانبين أولهما كفالة تقدم هذه الشعوب وثانيهما إنماء الحكم الذاتي.

---

[1] **المرجع السابق** ص.70.

[2] رابح مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص.44.

[3] عبد السلام بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، **مرجع سبق ذكره**، ص.14.

[4] **المكان نفسه**.

ففي كثير من الحالات لا تطالب الأقليات بالانفصال ولكن بالاعتراف بخصوصيتها وتأكيد هويتها واحترامها بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد كأن تحصل على استقلال إداري أو حكم ذاتي ضمن فيدرالية أو لأجل الحصول على مخصصات مالية أو الاعتراف بقيمة الجماعة وتميزها في المجتمع.

بناءا على هذا يقصد بالحكم الذاتي تتمتع الأقلية بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونها في إطار فيدرالي أو كنفدرالي على أن تبقى اختصاصات السلطة المركزية في المسائل المتعلقة بالدفاع والسياسة الخارجية وتستفيد الأقلية من معاملة تسمح لها بالتحرر من رقابة السلطة المركزية في تحديد اهتماماتها ورسم أهدافها حيث اثبتت التجارب السياسية أن الحكم الذاتي بهذا المعنى هو خطوة طبيعية و أولى نحو الاستقلال التام كما يؤكد ذلك الباحث المتخصص في شؤون الأقليات جوزيف يعقوب j.yacoub بتقديمه مثالا عن ذلك بالأقلية المسلمة في اقليم كوسوفو التي وضعت إدارة ذاتية لمدة 4 سنوات يتم بعدها تقرير مصيرها بتنظيم استفتاء مباشر.

وعليه طرح منظور الفدرالية كآلية تحتوي مسألة الأقليات تضمن حدود الدولة الواحدة بنما تحدث آخرون عن الكونسوسياليونياليزم Consocialionalism من منطق كونه إحدى نظريات التكامل الذي يعتبرونه يمثل نمط وأداة لحل الخلافات ذات الطبيعة بن عرقية ومع ذلك يبقى الحكم الذاتي مطلبا ملحا لكثير من الأقليات في العالم.[1]

3. **الانصهار:** وعلى الانصهار مصطلح أطلقه مفكرون أمريكيون تعبيرا عن التجربة الفريدة كالولايات المتحدة الأم في احتواء مختلف الأقليات، فالانصهار هو نوع من الذوبان تحققه الأقلية داخل المجتمع الكلي حيث ترتب عنه تخلي أفراد الأقلية قدر الإمكان عن خصائصهم والسعي لاكتساب خصائص الجماعة، وعليه تذوب الولاءات الجزئية لصالح كيان ومؤسسات الدولة.[2]
4. **الاندماج:** يعد الاندماج كخطوة أولى للاعتراف بالأقلية ليصبح أفرادها متمتعين بالحقوق وملتزمين بالواجبات، يحصل الاندماج عندما يتفق كل الفوارق بين الغالبية والأقلية حيث يتشكل هذا الاندماج من أعضاء مختلفة الأعراق يتبادلون الخدمات وأشكال التفاعل، الأمر الذي يؤسس لظهور ثقافة جديدة واحدة.[3]

---

[1] حسان بن نوى، **مرجع سبق ذكره**، ص.68.

[2] أحمد عباس البديع، **الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي**، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية: مصر، العدد 144، أكتوبر 1993، ص.167.

[3] شعبان الطاهر الأسود، **قضايا الأقليات بين العزل والاندماج**، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، ط2، 2003، ص.ص 29.30.

ومن المنطلق كون الاندماج أحد مسارات استيعاب الأقليات بقبولها شريكا فعالا في المعادلة الوطنية فهي تساهم في بناء الدولة كغيرها من القوى المحلية، مثلا على ذلك الأقليات في لبنان ما عبر عنه عالم الإجماع الأمريكي **لويس رايت Louis Writh**"عش ودعني أعيش" « live and let me live ».[1]

ثانيا: وسائل الأقليات

تعتمد الأقليات على وسائل مختلفة لتحقيق مطالبها وأهدافها بين ما هو سلمي وما هو عنيف أو مسلح وتتحدد هذه الوسائل بناءا على اعتبارين أساسيين:

- ✓ الاعتبار الأول: العوامل البنيوية للأقليات حيث أن الأطر الفكرية والعقائدية هي التي تحدد السلوك العام للأفراد.
- ✓ الاعتبار الثاني: تأثير البيئتين الداخلية والخارجية على الواقع العام للأقلية من حيث مدى تمتع هذه الأخيرة بحرية المناورة مع النظام السياسي.[2]

الوسائل السلمية: تندرج ضمن الوسائل السلمية التي تستخدمها الأقليات لتحقيق أهافها كافة النشاطات المشروعة التي يكفلها القانون للأقلية والتي من خلالها تعمل على تحقيق مطالبها وذلك بالانطواء تحت لواء أحزاب سياسية أو جمعيات بحيث تأخذ هذه الأحزاب على عاتقها مطالب الأقليات وتعمل على افتكاك مستوى معين من الحقوق.[3]

الوسائل العنيفة: هناك أشكال عديدة تبني الأقلية لأسلوب العنف والعمل المسلح بغية التعبير عن المطالب والحقوق. تحقيق الأهداف نذكر منها:

أ. أعمال عنف عشوائية وغير منظمة تتصور لتستهدف مؤسسات ورموز الدولة من أجل الضغط على السلطة المركزية لتقديم تنازلات، في هذه الحالة لا يكون للأقليات تنظيم سياسي أو عسكري واضح وإنما تعد بمثابة إنذار وتحذير للنظام السياسي لإعادة النظر في طبيعة التعامل مع الأقلية ومطالبه.

ب. تطور ممارسات العنف العشوائي إلى عنف منظم سياسيا وعسكريا هذا ما يمكن وصفه بالتمرد أو التمركز في إقليم أو منطقة معينة لاتخاذها كحصون طبيعية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] Elika Mbakolo, **approche régionale oux conflits et la résolution des conflits dans la région de grands les documents de base**, (paris : Ecole des Hautes études en sciences sociales. 2003/p 132, http://129.194.252-80/cat files/1344 pdf.

[3] حسان بن نوى، **مرجع سبق ذكره**، ص.71.

ت. بعد وصول الأقلية إلى مستوى متقدم من التعبئة العسكرية والسياسية وتوفير الإمكانيات اللازمة ماديا ومعنويا تلجأ إلى إدخال العوامل الخارجية من خلال ممارسة العمل المسلح في وأسع مظاهره وهذا الوضع يظهر بشكل كبير في إفريقيا.[1]

بناءا على ما سبق ذكره نقول أن مطالب الأقليات تختلف من أقلية إلى أخرى وتتعدد نتيجة لعوامل ذاتية وأخرى موضوعية وعلى أساسها تتحدد الوسائل والأساليب والميكانيزمات التي بها يتم تحقيق الأهداف المرجوة.

المطلب الرابع: العوامل المحددة لمسألة الأقليات

إن عملية البحث في محددات مسألة الأقليات غاية في الصعوبة خاصة في الاتفاق على العوامل التي تتحكم في مسألة الأقليات ومع ذلك سنحاول تسليط الضوء على بعض هذه العوامل كالآتي:

1-**العامل التاريخي:** إذ اعتبرنا بأن قيم ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حقوق الشعوب والأقليات مبدأ تقرير المصير هي من حركة مشاعر الأقليات فإن الظروف التاريخية هي الأخرى لعبت دورا كبيرا في إثارة المسألة انطلاقا من اعتبارات تحددها طبيعة الثورات والمصالح الدولية. [2]

شكلت الترتيبات التي وضعتها نهاية الحرب العالمية الأولى في أوروبا مثلا كمؤتمر الصلح 1919-1920 عاملا لبروز نزاعات الأقليات انعكاسا للعملية التخطيطية لحدود الدول التي تجاوزت الانتماءات التاريخية لبعض الأقاليم التي تم نزعها من دولها الأم لصالح دول أخرى مما أدى إلى حرب عالمية تاريخية.[3]

من جهة أخرى تثار مسألة الأقليات بحدة في دول العالم الثالث الذي يتحمل الموروث الاستعماري فيها الجزء الأكبر من تبعاتها، فالحدود كما هو معلوم بتلك الدول نادرا ما كانت متوافقة مع الحدود العرقية أو اللغوية أو غير ذلك من الخصائص المميزة لأي جماعة أقلية. علاوة على عدم التجانس الذي تتسم به أغلب تلك الدول فغالبا ما نجد داخل الدولة الواحدة ما معادلة مئة مجموعة،[4] مثال على ذلك لبنان التي تشمل على حالتي الشيعة وفلسطين من حيث القومية العرقية وكلاهما تورط في الحرب الأهلية من جهة نجد يحاربون الصفوة المارونية السياسية المهيمنة ومن جهة أخرى يحاربون الفلسطينيون اللبنانيين الذين يمارسون القمع ضدهم.[5]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.72.

[2] تيد روبرت جار، **أقليات في خطر**، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مكتبة مدبولي: القاهرة، 1994، ص.250.

[3] Rufin Jean Christaph, **minorités : nationalités états politique Etrangères**, N°3, 1991, p.631.

[4] تيد روبرت جار، **مرجع سبق ذكره**، ص.247.

[5] **المرجع نفسه**، ص.248.

وعليه نرى أن السياسة الاستعمارية تعد أهم متغير تاريخي مثير لمسألة الأقليات من خلال وضع الحدود الموروثة عن الاستعمار، لكن هذا لا ينفي وجود أعباء الواقع المعيشة بظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- العامل البنيوي للأقليات: تدخل في إطار هذا العامل الخصائص الذاتية والموضوعية التي تتميز بها الأقلية والتي لها دور فعال في تحديد مدى قوتها، وعليه سنأخذ بعين الاعتبار تفاعلات مستوى النخب والموقع الجغرافي في تحليلنا لبنية الأقلية.

2-1 التفاعلات على مستوى النخب:

تعد النخبة آلية قيادة وتمثل مصالح الأقلية وأداة توجيه لها لذلك فهناك علاقة عكسية بين النخبة والأقلية، كلما كانت النخبة متميزة بالقوة والكاريزما انعكس ذلك على تماسك الأقلية وعلى وحدتها وتأثيرها والعكس صحيح.[1]

فتطرف في حالة القيادات من نشأته أن يزيد الوضع حساسية وصعوبة وقد تتعقد الأمور ليصل الوضع بالأقلية إلى طلب الدعم من القوى الخارجية من أجل تعزيز مواقفها التفاوضية مع النظام السياسي خاصة في حال ما شكلت الأقلية امتدادا جغرافي طبيعيا لبعض دول الجوار.[2]

2-2 أهمية الموقع الجغرافي:

للموقع الجغرافي الذي تشغله الأقلية تأثيرا يمكن تمثيله في صورتين:

الأولى: تمركز الأقلية على المناطق الحدودية للدولة وتسمى إقليم الحافة تسعى الأقلية في هذه الحالة للانفصال أو المطالبة بالحكم الذاتي تم ما تنفك حتى تطالب بتعديل الحدود الدولية.[3]

الثانية: التواجد في المركز هنا يكون مجال المناورة للأقلية محدود جدا لسهولة وإمكانية احتوائها من قبل السلطة المركزية. ولابد من الإشارة إلى انه لا يتوقف الأمر عند تحديد المجال الجغرافي للأقلية فحسب بل يتعداه إلى ما يزخر به من موارد وطاقات طبيعية وإستراتيجية الأمر الذي قد يكسبها بعدا اقتصاديا لا شك بأنه مؤثر على الأمن القومي للدولة.[4]

يعد الإقليم من العوامل الظاهرة الموجودة في كل مكان تقريبا في المناطق غير المتجانسة جغرافيا بوجه خاص تكون في العادة مثيرة للاضطراب، فالعنصر الجغرافي على سبيل المثال كان سببا في انفصال بنغلاديش عن الباكستان، وتموقع حزب الله في جنوب لبنان أكسبه قوة إضافة داخل الساحة السياسية اللبنانية.[5]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص.132.

[2] دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، دار وائل للنشر: عمان، 2003، ص.32.

[3] إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتيجية والسياسة الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية**، مؤسسة الأبحاث العربية: لبنان، 1985، ص.75.

[4] **المرجع السابق** ص.75.

[5] شعبان الطاهر الأسود، **قضايا الأقليات بين العزل والاندماج**، مرجع سبق ذكره، ص.50.

2-3 تأثير البيئة الداخلية: تتأثر الأقلية بالمحيط الذي تعيش فيه والذي يحدد موقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي في هرم السلطة فإن طبيعة النظام السياسي في الحكم تنعكس على مسار إدارة مطالب الأقليات، فالنظم السياسية الديمقراطية عادة ما تكون أكثر ضمانا وقبولا للأقليات، لأنها تؤمن بفكرة التنوع في المجتمع وإعطاء الجميع صفة التمثيل بما يخفف حدة التوتر، على عكس النظم الشمولية القائمة أساسا على سيطرة أقلية محددة وإقصاء بقية المجموعات الأخرى حيث أن هذه النظم لا تعرف بالتنوع مما يؤدي بإقصاء الأقليات فيها إلى التطرف وزعزعة استقرار النظام السياسي وأمن الدولة.[1]

2-4 تأثير البيئة الخارجية: تعد البيئة الخارجية من العوامل المحددة لمسألة الأقليات وما زاد من تأثير هذا العامل بعض الاعتبارات يمكن حصرها فيما يلي:

1. تراجع مركزية الدولة وتخليها عن الكثير من الوظائف لصالح فواعل أخرى فوق وطنية وتحت وطنية بفعل الاختراق السياسي والاقتصادي والثقافي مما يعطي الأقليات هامشا واسعا من الحركة لتدويل قضيتها وإثبات لمشروعيتها.
2. كما رأينا سالفا تطرف النخب الحاكمة الأمر الذي يدفع بالأقلية إلى طلب الدعم من القوى الخارجية بغية تعزيز مواقفها التفاوضية في النظام السياسي.
3. ثورة المعلومات والاتصالات وما صاحبها من تطور مكن الأطراف الخارجية من التدخل لدعم الأقليات وصار ذلك أمرا ممكنا يتحدى بعد المسافات.[2]
4. الموقع الجغرافي الذي تستغله الأقلية من حيث الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية يشكل أيضا أحد الاعتبارات الهامة في منظور دول الجوار أو غيرها.[3]

هذا من العوامل المباشرة التي تساعد البيئة الخارجية على التأثير في تحديد مسألة الأقليات إلى أنه يبقى الحافز الحقيقي للقوى الخارجية ليس تحري للعدالة أو إنصاف الأقليات مما يصيبها من اضطهاد من قبل الأكثرية التي تعيش بينها وإنما هدفها هو إعادة تقسيم المجتمعات الوطنية في العالم الثالث وإعادة بث الفتنة بينها والسيطرة عليها والاستيلاء على أجزاء منها والتعامل معها ضد أوطانها وضد مصالحها العامة.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية لدراسة وتفسير الأقليات

الحديث عن الأطر النظرية للأقليات مرتبط بمتغيرين أساسيين: الأول يتعلق بتفسير وضع الأقليات في العلاقات الدولية، والثاني متعلق بتفسير حركة هذه الأقليات داخل الدولة وفي هذا الإطار برزت العديد من

[1] حسان بن نوى، **مرجع سبق ذكره**، ص.64.
[2] **المرجع السابق**، ص.64.
[3] **المرجع نفسه**، ص.ص64.65.

المقاربات النظرية التي اهتمت بتفسير ظاهرة الأقليات والتي من خلالها يمكن إبراز حدود تأثير حركات الأقلية على مختلف النظم السياسية.

المطلب الأول: تفسير اقتراب الجماعة لمفهوم الأقلية

يعتبر اقتراب الجماعة من الإقترابات الحديثة التي ركزت الاهتمام على الهياكل المتنافسة في الدولة سواء كانت رسمية أو غير رسمية.

مع ازدياد حجم المجتمعات المعاصرة وتعقد العلاقات الاجتماعية لم يعد بإمكان الفرد أن يلعب الدور الذي كان من الممكن له أن يلعبه من قبل، و لم يعد بمقدوره الحفاظ على مكاسبه إلا من خلال الدخول في تجمعات يتفاعل أفرادها فيها بينهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

يعتبر **آرثر بنتلي** هو أول من أدخل اقتراب الجماعة إلى نطاق التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية في مطلع القرن العشرين عندما أصدر مؤلف بعنوان العمل الحكومي ركز فيه على دور الجماعات في الحياة السياسية.

إلى أن تطور الاقتراب كإطار تحليلي نظري لم يتحقق إلا مع المدرسة السلوكية، بدأ هذا التطور مع جهود كل من **أبريل الآثار شارلز هاجن، جبريال ألموند مانكور أولسن** بالإضافة إلى إسهامات كل من **جوزيف لابالومبارا ومايرون فينر فريد ريجز** وبذلك ازدادت القدرة النظرية والتحليلية للاقتراب تطورا ووضوحا.

ينطلق اقتراب الجماعة من اقتراضا رئيسيا مؤكدا أن الجماعة هي وحدة التحليل بما يعنيه ذلك أن دراسات الجماعة ترتكز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معا لتحقيق أهداف سياسة مشتركة، بعبارة أخرى انصب الاهتمام الرئيسي على دور الجماعات وليس على دور الفرد على أساس أن الجماعات أضحت أكثر تأثيرا من الأفراد في تشكل الحياة السياسية تجدر الإشارة إلى أن اقتراب الجماعة قد تطور من خلفية معرفية فلم تكن هناك أية تصنيفات سابقة للجماعة باعتبارها المفهوم المحوري في هذا الاقتراب وهنا تبرز إسهامات **جيمس كولمان** لوضع تصنيف للجماعات وفق لمعيارين رئيسين.[1]

الأول: مستوى التنظيم داخل الجماعة.

الثاني: نمط الجماعة في التعبير عن مصالح أعضائها

تركز هذه الاقتراب على دراسة الجماعة يجعله قابلا للتطبيق على كافة المجتمعات سواء الغربية المتقدمة وغير الغربية الأقل تقدما، فالجماعات مجموعة بلا شك في كافة المجتمعات وهو ما يعد أحد نقاط القوة في هذا الاقتراب.

[1] جابر سعد عوض، **النظم السياسية المقارنة والتطبيق**، -المشار إليه في الموسوعة السياسية على الرابط، https ://political.encyclopedix.org يوم التصفح: 2018/12/25، على الساعة: 22:30.

يستند هذا الاقتراب إلى بروز أهمية الجماعة في الحياة السياسية ودورها الأساسي الذي يفسر تفاعلات السياسة في حالات كثيرة بل وقد تصبح الجماعة هي مفتاح وتفسير الظواهر السياسية، وقد تكون هذه الجماعات غير رسمية التي تساهم في تفسير الحياة السياسية كجزء من شبكة العلاقات غير الرسمية كعلاقات القرابة والمصاهرة، كما يمكن تفسيره من خلال العلاقات الرسمية أو التنظيمية وتتنوع هذه الجماعات فمنها جماعات تقليدية تقوم على علاقات الدم والقرابة أو المصالح والأفكار والهدف واحد وقد تأخذ شكل جماعة المصالح.

- ✓ جماعة المصالح النظامية: وهي جماعات غالبة التنظيم ومختصة في تجميع وتمثيل مصلحة جماعة محددة ومثلتها اتحادات التجارة، منظمات رجال الأعمال.
- ✓ جماعة المصالح المؤسسية: وهي جماعات تسعى نحو تحقيق أهداف عديدة بجانب التعبير عن المصالح الخاصة بها وهذه الجماعات على عكس السابقة ترتبط بوظائف أخرى غير الدفاع عن المصالح الخاصة بها من مثلتها الأحزاب السياسية، المؤسسات التشريعية، الجيوش.
- ✓ جماعة المصالح غير المنظمة: وهي التي تحقق مصالحها بصورة غير رسمية وتملك درجة عالية من التفاعل بين الأفراد مثل: جماعات القرابة والإقليمية والعرقية،

فمن المحددات الأساسية للجماعات الانتماءات العرقية، الطبقية اللغوية الطائفية فضلا عن المهنة والعمالة.

ونتيجة لهذا تعددت تصنيفات الجماعة بتعدد رؤى المصنفين والزاوية التي ينظرون من خلالها إلى طبيعة تمثيلاتها الاجتماعية فهناك من صنفها على أساس صراع اثني قبلي وهناك من صنفها على أساس مصلحي نفعي وهناك أيضا من صنفها على أساس مناطقي جغرافي ...إلخ.

وقد قسم عالم الاجتماع الفرنسي **موريس دوفيرجين** الجماعات على أساس تماثلاتها الاجتماعية إلى نوعين رئيسين.

* **النوع الأول:** يتمثل في الجماعات التي تحدد سماتها بالترابط العضوي والاندماج والتضامن والعلاقات بين أفرادها وأول أشكال هذا المجتمع هو القبلية ثم المدينة القديمة ثم الإمارة الإقطاعية ثم الدولة ثم الأمة.

* **النوع الثاني:** جماعات الفئات الدولية والمتوسطية ويقصد بها كل الهيئات الاجتماعية والمجموعات البشرية التي تنصهر علاقاتها في معظم الأحيان ضمن مجال اجتماعي معين ثقافي أو اقتصادي أو أدبي وتتحدد الفئات تبعا للمعيار الموضوعي لها مثل المعيار الوظيفي (الفرق الرياضية، الجمعيات) المعيار المؤسسي (الجماعات المحلية، البلدية، الدائرة، الدولة). المعيار الوظيفي (الأقليات العرقية، الطبقات، الطرق الصوفية).

وقد قدمت عدة تصنيفات للجماعات كتصنيف **غابريال ألموند ودفيد ترومان** اللذان اعتمدا على محدد المصلحة والقدرات التوزيعية والتنظيمية في التقسيم وكان لهذا المحدد الدور الكبير في تحديد البنية المؤسسية والتنظيمية إلا أن هذا لا يمكن إسقاطه على كافة الجماعات التي تشترك في بنائها محددات أخرى كالمعيار

الثقافي والديني واللغوي والاثني والطائفي، لذا يمكن اعتمادنا على تصنيف **موريس ديفرجيه** في تفسير الانقسامات الجماعية الذي يتعدى الحدود التنظيمية والمؤسساتية وركز في تصنيفه للجماعات وفقا لتماثلاتها الاجتماعية والطائفية والعشائرية.

قدم اقتراب الجماعة بصفته وحدة تحليل تحولات عميقة في علم السياسة بحيث حول اهتمامه من التركيز على الأبنية والمؤسسات الرسمية للدولة إلى الاستعانة بالجماعة القبلية... الطائفية، العشيرة ... إلخ وهي أصغر وحدة مشكلة للعملية السياسية ينظر من خلالها إلى الحياة السياسية على أنها نتائج تفاعلات اجتماعية تعتبر عن انقسام المجتمع إلى طوائف وفئات وطبقات وأقليات يحكمها الصراع والتعاون.

علاقة اقتراب الجماعة بالانقسام الاجتماعي تتحدد وفقا لما يلي:

- معرفة التوجهات لبعض الجماعات ومعرفة التنشئة السياسية لأعضائها اللازمة لأداء الوظائف السياسية التي تطلبها الحياة السياسية.
- معرفة الأسس التي تقوم عليها النظم في الكثير من دول العالم الثالث تقام أنظمتها السياسية الاثنية والتي تعتبر الجماعات محور لها.
- معرفة أسس توزيع القوى في المجتمعات والأنظمة السياسية والفرعية منها وكذا معرفة أنماط ذلك التوزيع.

تقييم: يرجع الفضل لاقتراب الجماعة في كشف الغموض عن الدور السياسي للجماعات بشتى أشكالها، فقد سلط الضوء على أنماط الجماعات وعلاقاتها بالنظام السياسي والعوامل التي تتحكم في العجز لحد الآن في صياغة نظرية عامة للسياسة تنهض بمفهوم الجماعة وتعدد تعريفاته النظرية وصعوبة إيجاد تعريف إجرائي كامل وشامل.[1]

المطلب الثاني: تفسير اقتراب الواقعية لمفهوم الأقلية.

النظرية الواقعية جاءت كرد فعل على النظرية المثالية حيث تستند في جذورها على فلسفة العديد من المفكرين القدامى أمثال: **هيجل هوبز ميكافيلي.**[2]

تعددت التعاريف المحددة لمفهوم النظرية وذلك لتشعب المفاهيم فيها وكثرت الآراء والأفكار والتطورات التي طرأت عليها، فهناك من يعرفها بأنها التقليد النظري السائد طوال الحرب الباردة وهي تصور الشؤون

[1] كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في عام السياسة**، د د ن، القاهرة، 2006، ص.33.

[2] علي بن الحسين القطاني، **النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية**، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 48، جويلية 2011، ص311.

الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين الدول لا تعنيها سوى مصالحها وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية الصراعات والحروب".[1]

ويعرفها **ستيفن ولت** بأنها تصور الشؤون الدولية باعتبارها صراعا من أجل النفوذ بين دول لا يعنيها سوى مصالحها وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب".[2]

وحسب **هانس مورغنتو** فإن الواقعية السياسية تعتبر أن الحياة السياسية مثلها مثل الحياة الاجتماعية العامة تحكمها السنن الموضوعية التي نتبع من الطبيعة البشرية وأن السياسة الدولية كأية سياسة أخرى هي صراع من أجل السلطة وطالما كان هذا التطلع إلى السلطة هو السمة المميزة للسياسة الدولية كأية سياسة أخرى فإن عبارات السلطة هي التي تفضح حتما عن السياسة الدولية".[3]

ويرى **كنيث ولتز** أن الواقعية تعتبر أن مصالح الدولة توفر انبثاق الفعل والضرورة السياسية تنشأ من المنافسة غير المنضبطة للدول ومن ثم فالحساب يقوم على هذه الضرورات التي تستطيع كشف السياسات الأفضل التي تستخدمها مصالح الدول وفي كل هذا النجاح هو الاختيار الجوهري للسياسة ويعتبر هذا النجاح كواقي ومقوى للدولة.[4]

أما سميث فيقول أن الواقعيون يفرضون أن الوحدة المهمة في الحياة الاجتماعية هي الجماعة وأن في السياسة الدولية الفاعل الجمعي الحقيقي والمهم في الدولة التي لا تعرف سلطة فرق سلطتها وأن الشر ميل يتعذر استئصاله وأن امتلاك القوة والحفاظ عليها تكون بواسطة الأفراد والدول كوجود كلي لا مفر منه وأن القضايا الحقيقية في السياسات الدولية يمكن فهمها عن طريق التحليل العقلاني للمصالح المتنافسة المحددة في مفهوم القوة.[5]

تنطلق النظرية الواقعية من فرضية بأن الدول تسعى دائما لتعزيز قوتها، ومن أبرز من تحدث عن ذلك هو ما **هانز مورغنتو** والذي أكد على أن جوهر السياسة الدولية يقوم على ركنين أساسيين هما **القوة والمصلحة.**

يرى البعض أن الإنسان سواء في إطار الدولة أو كفرد ميال إلى القوة وهذا راجع إلى الطبيعة الفطرية غير الآمنة للبيئة وأن الناس مجبرون للحصول على القوة كوسيلة لتحقيق المتطلبات النفسية فهو يبحث عنها بوصفها غاية أو وسيلة، وأن سلوك الدولة هو امتداد لسلوك الإنسان.

يرى الواقعيون بأن الدول تبحث عن القوة في سبيل تحقيق غاياتها فإنها سوف تبحث عنها لأسباب تتعلق بالحفاظ على الذات، وإنه إذا لم تقدم الدولة الواحدة بذلك في الوقت ذاته تقوم به دول أخرى، وهذا ما سيحكم عليها بمعاناة الإكراه والاندثار.

---

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2006، ص.116.

[2] المرجع نفسه، ص.116.

[3] عبد الناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، دار الخلدونية، ط1، 2007، ص.133.

[4] **المرجع نفسه**، ص.144.

[5] عامر مصباح، **مرجع سبق ذكره**، ص.117.

تستمد المدرسة الواقعية فرضيتها من نظرية حالة الطبيعة **لتوماس هوبز** إذ ينطلق هذا الأخير من مقولة مفادها أن الإنسان يميل دوما إلى الصراع مع غيره من الشر مرغما في ذلك على البحث عن المنفعة أو دفاعا عن أمنه أو طمعا في السيطرة والتملك يرتبط هذا في ذهن **هوبز** بغياب السلطة المنظمة.

تسعى الواقعية للوصول إلى تعميمات حول السلوك الذاتي في الظاهرة الاجتماعية حيث يؤكد **ادوارد هاليت كار** أنها نتاج سلسلة طويلة من السببية يتكون المنظور الواقعي من أربعة اعتبارات وهي كالآتي:

1- المصلحة الوطنية معرفة في إطار القوة، بحيث تعد المصلحة والقوة وميزان القوى من أدوات تحليل المدرسة الواقعية.

2- انفصال السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية.

3- توظيف الأخلاق لأجل أهداف سياسية.

4- الدولة القومية هي وحدة التحليل الأساسية.[1]

كما يعالج المنظور الواقعي نقاط أخرى وهي كالآتي:

- اعتبار الظواهر الدولية متسعة ومتعددة الاختصاصات.
- جوهر السياسة الدولية يتمثل في الصراع من أجل القوة أو الصراع من أجل السلطة.
- أن العالم هو عالم المصالح المتناقضة، فلا يمكن تطبيق الأخلاق إلى أن الاقتراب منها يكون دائما للمصالح وهذا الأخير يكون دائما بالنزاعات.

المجتمع الذي تنطلق منه العلاقات الدولية هو مجتمع البيئة اللامركزية المقسمة إلى وحدات متميزة والذي لا يمتلك لا جماعة ولا سلطة مركزية كما هو عليه الأمر في المجتمع الوطني الطبيعة البشرية غير عقلانية وفي نفس الوقت عنيدة وأنانية وميالة للعنف،[2] كما يرى **بول فيوني ومارك كوني** أن المدخل الواقعي يقوم على افتراضات وهي.

- الدول هي الفاعل الأول أو الأكثر أهمية بحيث تمثل الدول وحدة التحليل الأساسية ودراسة العلاقات الدولية هي دراسة العلاقات بين هذه الدول، فالواقعي هو الذي يستخدم مفهوم النظام المحدد في مفهوم الارتباط بين الأفراد وعادة ما يعني ذلك النظام الدولي للدول.
- ينظر إلى الدولة كفاعل وحيد بحيث أن الواقعيين لأغراض تحليلية ينظرون إلى الدولة ككينونة معلقة بقوقعة شديدة.[3]

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**ـ ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985، ص62.

[2] ميروك غضبان، **مدخل العلاقات الدولية**، دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر، 2007، ص.ص.74.75.

[3] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ط2، 2010، ص.202.

- يفترضون الواقعيون أن سلم النظام الهرمي للقضايا الدولية عادة ما يكون الأمن القومي على رأس القائمة فالواقعة تركز على النزاع القائم أو المحمل بين الفواعل الدولية واختيار كيفية تحقيق الاستقرار الدولي وكيف يدمر، لذلك فالقوة هي المفهوم الأساسي بالنسبة للواقعيين ثم الأمن العسكري أو القضايا الإستراتيجية التي تعرف في بعض الأحيان بالسياسة العليا، بينما القضايا الاقتصادية والاجتماعية ينظر إليها على أنها أقل أهمية أو السياسة الدنيا. [1]

تعرض هذا الطرح الكلاسيكي للواقعية للنقد وظهر اتجاه آخر يطلق عليه الواقعية الجديدة أو البنائية وهي امتداد تطوري للواقعية التقليدية، أعطى الطرح الجديد للواقعية الأولوية للفعل الفردي في تحليل العلاقات الدولية على عكس الواقعية التقليدية التي أعطت الأولوية للدولة واستعبدت وحدات التحليل الأخرى، على أساس أن فعل الفرد موجود بشكل مسبق عن المؤسسات الاجتماعية.

إن الجديد الذي جاءت به المقاربة الواقعية الاثنية يتعلق بأن الدولة لم تعد كفاعل وحيد في العلاقات الدولية حيث أكد العديد من المنظرين أن الواقعية قد تكيفت بعد التحولات الجديدة أي التحول في منطق التهديدات فبالنسبة لوحدة التحليل تعد الجماعة الأقلية (الاثنية، القومية، الدينية) طائفية من منظور الواقعية الاثنية من أبرز الفواعل في العلاقات الدولية، هنا يكمن التحول المنهجي لهذه المقاربة. [2]

اعتبرت المقاربة الواقعية أن الدولة وحدة تحليل وفاعل وحيد في العلاقات الدولية وهذا لم يساهم في تفسير وضع الأقليات وتفاعلها في عالم ما بعد الحرب الباردة ولأن جماعات الأقلية تعيش وسط بيئة سياسية في العديد من دول العالم وفي ظل عجز بعض الدول عن قيام بوظيفة التوزيع العادل للموارد بين تلك الجماعات وعدم قدرتها على تحقيق الأمن لها بالإضافة إلى عنصر التنافس القائم على أساس هذه الجماعات كل ذلك يؤدي إلى حصول إرادة في تكريس هويتها التي تميزها والعمل للحفاظ على وجودها من بين جماعات أخرى في الدولة. [3]

ويرى مؤيدو هذه المقاربة أن هناك عاملين أساسيين كان لهما الفضل في بروز الجماعات الأقلية كفاعل مستقل في العلاقات الدولية وهما:

1. الخوف من التجانس بمعنى الخوف من هيمنة ثقافة الأغلبية مما ينتج عنه تآكل واندثار ثقافة الجماعة، والخوف على الحياة والبقاء أي الخوف من التمييز وهضم الحقوق. [4]

---

[1] المرجع السابق، ص.203.

[2] جيمس دوريتي، مرجع سبق ذكره، ص.62.

[3] المكان نفسه.

[4] http:// www.paisba/kans/geisergrition. Approches théoriques sur les conflits ethnique et les refugis refugies.

2. اللاأمني يرى مؤيد وهذه المقاربة أن المجموعات الأقلية بشتى أنواعها اثنية، قومية، دينية، هي التي لابد أن تكون محل اهتمام من قبل المهتمين بتحليل مفهوم الأمن حيث يعرفه **باري بوزان Bary Buzan** لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على انه عملية تحرر.[1]

المطلب الثالث: المقاربة النظمية لتفسير الأقليات

يعد اقتراب تحليل النظم من الإقترابات النظرية المهمة في حقل العلاقات الدولية والتي ظهرت خلال عقدي 50 و60 من القرن الماضي يهدف تحليل الظواهر السياسية، كانت اللبنة الأولى له مع علماء الاجتماع **كبار سرتر** و **هومانز** لكن فيما بعد تم تطوير استخداماته من قبل علماء السياسة أمثال **دافيد استون، غابريال ألموند، مورتن كابلان.**[2]

مفهوم تحليل النظم في العلوم السياسية كثيرا ما استخدم ليدل على مفهوم نظرية النظم وليصف إطارا نظريا ويحدد مناهج البحث الخاصة لهم عمل النظم السياسية، وتساعد على تقرير مدى كفاءة النظام السياسي في تحقيق التوازن ومواجهة الضغوط وقدرته على التكيف مع التغيرات التي تفرض على النظام من البيئتين الداخلية والخارجية.[3]

يطلق مفهوم النظام على صورة من صور الترتيب والتناسق بين أجزاء الظاهرة، غالبا ما يستعمل بشكل مركب وليس مستقلا.[4] مثلا نقول نظام سياسي، نظام اجتماعي، نظام اقتصادي.

تعددت التعاريف التي قدمت لمفهوم النظام.

يعرف **شارلز ماكلالند** النظام بأنه بنية لها عناصر مرتبطة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها حدود محددة تفصلها عن بيئتها أو محيطها، والنظام هو أداة تحليلية تقدم منظورا معينا للدراسة السلوكية البشرية على كافة المستويات.[5]

وهناك من يعرفه بأنه مجموعة الأجزاء المترابطة أو ترتيب الوحدات المترابطة بطريقة معينة لتشكيل وحدة أو كل مفهوم مجرد استخدام من طرف العديد من النظريات لجعل النظام يؤدي عمله.[6]

---

[1] حسان بن نوى، **مرجع سبق ذكره**، ص.82.

[2] جابر سعيد عوف، **النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق**، د د ن، د ب ن، ص.ص45.46.

[3] جيمس دورتي، **مرجع سبق ذكره**، ص.99.100.

[4] ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي: بيروت، 1985، ص.43.

[5] عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، مرجع سبق ذكره، ص.184.

[6] **المرجع نفسه**، ص.185.

يعرف **دافيد ايستون** النظام السياسي بأنه مجموعة من الظواهر التي تكون نظام فرعيا من النظام الاجتماعي والنظام الرئيسي لكن هذه الظاهرة تتعلق بالنشاط السياسي في الجماعة على اعتبار أن النظام السياسي هو جزء من حياة هذه الجماعة وهي الظواهر الخاصة بالحكم وتنظيمه والجماعة السياسية والسلوك السياسي.

يؤكد **ايستون** أن فكرة النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية تمثل منطقة البداية الحقيقية في تطوير الدراسات السياسية، هذا التحليل يراه **ايستون** على أنه عبارة عن دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي تبدأ هذه الدائرة بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات ثم تقوم بعملية التغذية الإسترجاعية للربط بين المدخلات والمخرجات.[1]

تكمن أهمية المدخلات في معرفة تأثير الأحداث التي تشهدها المحيطة بالنظام السياسي منها المطالب المختلفة التي تطرحها الأقليات حيث تكون بمثابة كل ما يحدث في البيئة، فالظهور السياسي لحركات الأقلية أصبح يشكل أداة ضغط على النظام السياسي.[2]

أما المخرجات عرفها **ايستون** بأنها مجموعة القرارات والأفعال والتصرفات التي يقوم بها النظام السياسي يتميز بصفة الإلزام وعليها يتم التوزيع السلطوي للقيم في المجتمع وهي:

- ✓ وظيفة صنع القواعد بمعنى وضع السياسات واتخاذ القرارات ويتم ذلك من خلال السلطة التشريعية.
- ✓ وظيفة تنفيذ القواعد: أي تطبيق القواعد والقرارات وتقوم بهذا السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.
- ✓ وظيفة التقاضي حول القواعد: إصدار الأحكام القضائية في حالة التنازع أو الاختلاف حول القواعد.[3]

أما التغذية الاسترجاعية يقصد بها كافة عمليات التأثير الاسترجاعي للمخرجات على المدخلات ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة سواء إيجابيا أو سلبيا في نفس الوقت يكون لها تأثير على المدخلات، بمعنى التغذية الاسترجاعية في عملية تيم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي أي أنها تقوم بعملية الربط بين المدخلات والمخرجات وتعالجها على مستوى العلبة السوداء وتخرجها على شكل استجابة من قبل النظام السياسي بالتأييد أو الرفض تعطى في الوقت نفسه الطابع الديناميكي المستمر للنظام السياسي،[4] فاستجابة النظام السياسي لبعض مطالب الأقليات تزيد من إصرار هذه الأخيرة على رفع سقف المطالب مرة أخرى نتيجة لشعورها بالثقة على إمكانية تحقيق مطالبها، يركز **ايستون** في تحليله للنظم السياسية على الجانب الشكلي بينما يركز **غابريال الموند** على التحليل الوظيفي للنظام السياسي.

---

[1] جابر سعيد عوف، **مرجع سبق ذكره**، ص.47.

[2] ناجي عبد النور، **المدخل إلى علم السياسة**، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[3] **المرجع نفسه**، ص.53.

[4] جابر سعيد عوف، **مرجع سبق ذكره**، ص.54.

يميز الموند بين نوعين من الوظائف أولهما: وظائف المدخلات ويحددها في أربعة وظائف هي كالآتي: التنشئة والتطويع الاجتماعي، تحديد المصالح، وظيفة الاتصال السياسي، وهذه الوظائف هي تمثل كلمة الوظيفة في معناها الحقيقي حيث أنه يميز بين أربعة وظائف تدور جميعها حول حركية النظام السياسي وما يتفاعل معه.[1]

أما وظائف المخرجات يحددها بوضع القاعدة القانونية الفصل في المنازعات.[2]

ذهب الفقه السياسي الحديث إلى تحديد عدة وظائف أساسية منوطة بالنظام السياسي للدولة، لكننا في هذا الصدد سنركز على ثلاث وظائف منها لما رأيناه فيها من خدمة لهدف الدراسة وهي:

أ. **الوظيفة التطويرية:** ونعني بها وظيفة النظام في أن يسعى ليجعل نظامه القانوني وإطاره التشريعي في تطور دائم ليتجنب التوتر الذي يمكن أن يحدق نتيجة لوجود أي نوع من التشقق بين الهيكل السياسي، والقوى الجديدة التي يفرضها إدخال عامل الزمان في الحياة السياسية ذلك التطور السياسي يعني عملية التفاعل الذاتي التي قد تترتب على الصدام، ولكنها دائما ترتبط بحقيقة التغيير الاجتماعي والاقتصادي وما يرتبط بذلك من تنقلات متتابعة من وضع إلى آخر.

ب. **الوظيفة التوزيعية:** يقصد بها تحقيق ما اسماه الفقه اليوناني الكلاسيكي العدالة التوزيعية التقاليد المعاصرة ترفعها فجعل منها إحدى وظائف الدولة، فالدولة اليوم لم تعد تقبل الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء مختلف مظاهر الظلم الاجتماعي، التي تترتب على سوء توزيع الملكية أو الداخل، فالوظيفة التوزيعية تصبح متداخلة مع الوظيفة التطويرية كلاهما لا يستطيع أن يؤديها سوى الدولة بأن لها تنظيم يتصف بالقوة والانسجام باسم الجماعة السياسية، إن تواجه مقتضيات التطوير مما يفرضه، هذا من سرعة وحزم وارتفاع عن مستوى المصالح الفردية أو الذاتية.

ت. **الوظيفة الجزائية:** نقصد بها تلك الوظيفة المرتبطة بتحديد ما يقع على عاتق النظام السياسي بخصوص الاختلال التي قد تحدث داخل مجتمع المنظم، والتي تضمن انتهاكا لما تصفه بالقواعد الثابتة والمستقرة في حياة الجماعة، وبهذا المعنى تعتبر الوظيفة الجزائية تابعة، أي تسعى لحماية الوظائف الأخرى الأصلية وتتحدد بها، فالوظيفة الجزائية قد تعبر عن وجودها بطرق متعددة ولكنها تدور وتتركز في الإدارة التشريعية.[3]

خلاصة الفصل الثاني:

تعدد التعريفات المرتبطة بمفهوم الأقلية، لكن رغم تعدد التعريفات وعدم وجود تعريف جامع ومانع له إلا أنه يمكن اعتبار ذلك مكسبا لجماعة الأقلية نفسها داخل إقليم دولة ما نظرا لاشتمال تلك

[1] محمد ناصر مهنا، **الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة**، دار الوفاء للطباعة والنشر: الإسكندرية، 2007، ص.ص106.107.

[2] **المرجع نفسه**، ص.107.

[3] **المرجع نفسه**، ص.ص159.160.

التعريفات بتعددها على جميع العناصر المتعلقة بالأقليات سواء من ناحية المفهوم أو من ناحية تصنيفها، إلا أن مجملها تدور حول محو أساسي يتمثل في أن الأقلية هي جماعة من الأفراد يتميزون بخصائص كالدين، اللغة، العرق وتختلف عن الأغلبية.

أما فيما يخص تطورها فقد عرفت عاملين أساسيين الأول والذي يرتبط بالاستعمار والثاني يتمثل في العامل الاقتصادي والاجتماعي من خلال الهجرة الناتجة عن سوء الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

أما في يتعلق بتصنيف الأقليات نجد العديد من التصنيفات كالأقلية اللغوية، الدينية، المسيطرة وغير المسيطرة..... الخ .

كما يمكن القول أن لدراسة مثل هذه القضايا لابد من وجود مقاربات نظرية تعنى بهذه الدراسة والتي تتمثل في المقاربة الاثنو واقعية والتي اعتبرت في فترة ما أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية لتعود وبفعل التحولات الجديدة لتقر بوجود فواعل أخرى من بينها الأقليات وصولا إلى المقاربة النظمية التي فسرت حركة وضع الأقليات من خلال مطالبهم والقدرة الاستجابة لهذه المطالب من قبل النظام السياسي والقدرة التفاعلية مع هذه المطالب.

تنوعت مطالب الأقليات بين ما هو اقتصادي واجتماعي وثقافي كاستخدام اللغة كلغة رئيسية والتوزيع العادل للموارد وذلك وفق أهداف ووسائل لتحقيقها سواء سلمية أو عنيفة من خلال إسقاط هذه المطالب في النظام السياسي وطبيعة هذه النظم السياسية وحدود الاستجابة لمطالب الأقليات.

الفصل الثالث

الأقليات والاستقرار السياسي في المنطقة العربية

تمهيد:

شكلت المنطقة العربية محور مهما في السياسة الدولية نظرا لما تكتسبه من أهمية إستراتيجية واقتصادية وبشرية ...إضافة إلى التنوع العرقي والاثني والمذهبي.

يعد هذا التنوع العامل الذي شكل أحد التحديات التي واجهت المنطقة العربية في تحقيق أمنها واستقرارها وذلك يسبب تصاعد وتيرة النزاعات ذات الطبيعة الاثنية أو العرقية.

لعبت مشكلة الأقليات في المنطقة العربية محورا مهما في مجمل الدراسات والمحاور الأمنية وذلك بسبب التأثير الذي تحدثه هذه الأقليات على المستوى الداخلي وكذا المستوى الخارجي(الإقليمي و الدولي).

إن بروز أو تجدد مشكلة الأقليات في المنطقة العربية وما نجد عنها من صراعات داخلية أخذت تهدد المستقبل السياسي للكثير من الأقطار العربية ، ظهرت شكل أساسي في تداخل بعدين أحدهما داخلي: تمثل في ارتباط المسألة بتفاوت اجتماعي، اقتصادي وتمايز سياسي، والآخر خارجي متمثل في سياسات بعض القوى الكبرى الرامية إلى تكريس حالة التجزئة العربية من خلال استغلال الوضع العربي و تغذية وتضخيمه بالشكل الذي يهيئ المجال أمام القوى الكبرى لأخذها لمسألة الأقليات كورقة ضغط وإعادة رسم الخريطة السياسية العربية على نحو جديد يضمن السيطرة على اتجاهات المستقبل العربي.

المبحث الأول : واقع الأقليات في المنطقة العربية

تنوعت العلاقة التي جمعت الأقليات بمجتمع الأغلبية في المنطقة العربية على اختلافها مما جعل المنطقة تعاني من مشكلة الأقليات التي وصلت إلى مرحلة تهدد أمن واستقرار العديد من أقطار المنطقة.

تتميز العلاقة بين الأقليات وإشكالية الاستقرار السياسي في المنطقة العربية على أنها علاقة وثيقة نظرا لما تسببه الإشكالية الناجمة عن الأقليات من تهديد للاستقرار السياسي.

فعلى الصعيد الداخلي يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الحياة المجتمعية و التكوين البشري داخل المنطقة العربية، حيث تعرف معظم بلدان المنطقة ببيئة متنوعة من مقومات و اثنيات و ديانات...

هنا نجد أنفسنا نتحدث سسيولوجيا عن مجتمع تسوده الكثير من الإشكاليات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا القانوني.

بالرغم من اعتبار ذلك أساس للتنوع الثقافي والديني إلا أنه في أحيان كثيرة يشكل تهديد لوحدة المنطقة العربية ومصدرا لتهديد استقرارها السياسي.

إلا أن طبيعة العلاقة بين الأقليات وإشكالية الاستقرار السياسي تختلف من حقبة زمنية إل أخرى ومن نظام إلى آخر وكذلك حسب طبيعة توجهات الأقليات، وتعامل الأنظمة السياسية معها، فإن معظم النظم السياسية الحاكمة لا تراعي مثل هذا التنوع بل وتعمل في الغالب على تأجيج مظاهر عدم الاستقرار، وهذا ما يكون له تداعيات على وضعية الأقليات في المنطقة العربية، الأمر الذي اكسب موضوع الأقليات الاهتمام الدولي وجعله جزء لا يتجزأ من موضوع حقوق الإنسان مما دفع إلى رفع شعارات منادية بحماية حقوق الأقليات أي وضع مشكلة الاقليات في قالب قانوني.

سنحاول جاهدين في هذا المبحث دراسة البعد الداخلي للأقليات وتأثيرها على المنطقة العربية من خلال تناول علاقة الاقليات بمنطقتها العربية وكذلك تناول دور النظم السياسية في تعاملها للاقليات المتواجدة بمجتمعاتها ومع مطالبها و ما مدى تداعيات هذه العلاقة على وضعية الأقليات في المنطقة العربية و المطالبة بحمايتها القانونية

المطلب الأول: العلاقة بين الأقليات و المجتمعات العربية

ثمة حقيقة اجتماعية يعرفها المختصون في حقل الدراسات الإثنية تأكد أن التكوين الإجتماعي المتعدد هي ليست سيمة خاصة فقط بالمجتمعات العربية بل هو شامل لسائر المجتمعات حتى تلك التي تبدو اليوم أكثر تجانس في نسيجها الداخلي فالتعددية المجتمعية الناتجة عن وجود الأقليات أصبحت اليوم تشكل حقيقة عالمية تعيشها وتشهدها المجتمعات بشقيها المتقدمة والمتخلفة.[1]

[1] دهام محمد دهام العزاوي ، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي والدولي ، عمان: دار وائل للنشر و التوزيع ، ط 1، 2003 ، ص21

حيث ارتبطت هذه التعددية تاريخا بحركة التجمعات البشرية وانتقالها من مكان إلى آخر بحثا عن الاستقرار الجغرافي والأمان السياسي فضلا عن ارتباطها من جانب آخر بالتعثرات السياسية والدولية وكذا بظاهرة الاستعمار التي كان لها الدور الأكبر في ترسيم الحدود و تقسيم الأمم والشعوب والمجتمعات بطريقة عشوائية ومن الملاحظ حروب الأقليات في مجتمعات العالم الثالث ومنها المجتمع العربي و مقاربتها بالاستقرار السياسي الذي تتمتع به المجتمعات المتعددة في العالم المتقدم.[1]

تعد مشكلة الأقليات مشكلة إنسانية ظهرت مع قيام المجتمعات الإنسانية ولا جدال في ذلك، عرفتها المجتمعات القديمة و والوسطية و حتى المجتمعات الحديثة باتت تمثل في عالمنا المعاصر مشكلة دولة.

مشكلة الأقليات في المجتمعات القديمة كانت لا تكاد تظهر على أنها مشكلة إنسانية إذ كانت الأغلبية تقهر الأقلية أيا كانت طبيعتها وعليها تحمل القهر الذي كتب عليها شاءت أم أبت هكذا واجهت الأقليات خاصة العرقية والدينية حياتها دون أن يكون لها أي اهتمام محلي أو دولي.[2] لكن في هذا العصر قد نالت مشكلة الأقليات اهتماما ملحوظا وذلك راجع إلى أمرين مهمين:

الأمر الأول : أن هذه المشكلة في بلد من البلاد تؤثر في استقراره الداخلي وقدرته على التقدم والنمو وهذا ما ينعكس أيضا على علاقاتها الدولية. فالأقليات في أية دولة ليست منقطعة الصلة بالعالم وليست كيانا منفردا في المجتمع العالمي بل هي تنتمي إل عرق ودين قد تكون له الأغلبية في بلد آخر وهذا الأمر من دون شك سيفتح أبواب التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تحتضن تلك الأقلية وقد يكون هذا التدخل بابا للاحتلال والاستعمار[3] ...

الأمر الثاني : مع تقدم المجتمع الدولي في الأخذ بمبادئ حقوق الإنسان لا يمكن إهمال مشكلة الأقليات فهي تمثل جانبا هاما من المشكلات السياسية التي تتبناها الدولة والمنضمات الدولية الإنسانية، في العصر الحديث. [4]تمت في الوطن العربي كما في معظم دول العالم تعدد وتنوع . تعتبر ظاهرة الأقليات من أبرز الظواهر التي تتميز بها المنطقة العربية حيث لا يكاد يخلو إقليما منها، و التي أصبحت ظاهرة كاملة بشمولها معظم القطر العربي.

ما إن ظهر الإسلام في جزيرة العرب على يد رسول الله صلى الله عليه وسلم و انتشرت دعوته حتى أخذ العرب المسلمون الأوائل على عاتقهم نشر الدعوة الإسلامية إلى الأقوام الأخرى و لم تمضي حقبة طويلة حتى أخذ الإسلام ينتشر بين ربوع الجزيرة والإقليم المجاور لها [5].

---

[1] المرجع السابق ، ص22 21

[2] أحمد صالح عبوش ، عمر مهدي الحيالي ، القضايا الإسلامية المعاصرة ، الأردن: دار الفكر ، ط 1، 2015 ، ص22 21

[3] جمال الدين محمد محمود ، الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة ، القاهرة– بيروت: دار الكتاب المصري واللبناني، 1992 ، ص382

[4] المرجع نفسه ، ص383

[5] دهام محمد دهام العزاوي ،الأقليات و الأمن القومي العربي ، مرجع سبق ذكره ،ص51

اتسم عصر النبي علية الصلاة والسلام بالتراجع الفكري وكانت معظم المجتمعات في العالم المتحضر أو البدائي يموجها سأما وسخطا على الأحوال والنظم التي كانت تسود المجتمعات في ذلك الوقت. كان السواد من البشر يطمحون إلى إقامة نظم اجتماعية أرقى، كانت بوادر هذه الريح تهب على بلاد العرب حيث كانوا يشعرون بحاجتهم إلى دين آمننا في نظمه وأنقى في تعاليمه من الوثنية المضطربة فكانت شعوب فارس، الشام، مصر، تشعر بمثل هذه الحاجة إلى تعاليم جديدة ترضى مشاعرها الدينية، بأكثر مما كانت ترضيها تعاليم النصرانية أو اليهودية ...فلما ظهر النبي العربي عليه الصلاة والسلام ألفى أمة بأسرها،[1] وهذا ما يفسر انتشار الدعوة الإسلامية و الاستعداد اليقيني الذي قوبل به العرب الفاتحون من قبل سكان البلاد المفتوحة، فحكومات تلك البلدان كانت في تلك العصور اشتد تعسفها فنجد أن أهل الشام و مصر، والعراق رحبت بشريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا ما عبر عنه أقباط مصر بتعاونهم مع المسلمين عل هزيمة الروم إضافة إلى قتال البربر مع المسلمين لفتح أفريقيا حيث رأى في هذا الحكم أنه يتسم بالمسامحة و العدالة كما أنه يقبل بالتعددية الدينية[2].

وهذا معبر عنه د أدمون رباط بقوله " لأول مرة في التاريخ انطلقت دولة هي دينية في مبادئها ودينية في سبب وجودها ودينية في هدفها ألا و هو نشر الإسلام عن طريق الجهاد بأشكاله المختلفة من عسكرية ... فالإسلام لم يدخل بقوة السيف لتغيير العقائد ونشر الدين وإنما دخل بالمجادلة والحكمة والموعظة الحسنة " مدعما رأيه بقوله تعالى " ادْعُ إِلِي سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ[3]"

فالإسلام طرح أحد الخيارين

I. إما الإسلام لوجه الله تعالى فيكونون في زمرة اتباع الدين الجديد لهم ما لهم وعليهم ما عليهم.
II. إما الاحتفاظ بدياناتهم ليصبروا بذلك بعد أداء واجباتهم في ذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

من هنا طرح مفهوم أهل الذمة كأحد البدائل المتاحة للإشارة إلى غير المسلمون في المجتمع العربي[4] .

تقرر أعقاب هذا الإسلام لشعوب الدولة الجديدة حرية الاعتقاد الديني ، وبقيت على حد لسان د :محمد عمارة" بالرغم من التجاوزات التي قامت بها السلطة أو الدولة في مراحل عدة لنهج الإسلام وموقفه المبدئي من تقديس حرية الإسلام حتى توحد الناس قوميا دون أن يتوحدوا دينيا[5] "

أسفرت السياسة الإسلامية المستخلصة من القرآن و السنة النبوية عن نتيجتان حسميتان وهما كالتالي:

---

[1] المرجع السابق ، ص53

[2] المكان نفسه

[3] المرجع نفسه ،ص 54

[4] نيفين عبد المنعم مسعد ، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق ذكره ، ص35

[5] محمد عمارة ، « الطائفية الدينية و الوحدة القومية » ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 3 ، حويلية 1988 ، ص 99

الأولى : هي دخول سكان البلاد التي فتحها العرب فرس، أتراك، أكراد ،بربر ، قبط ، زنوج في دين الإسلام .

الثانية : قيام الطوائف والأقليات المسيحية.

فتلك الجماهير التي كانت تشكل أغلبية أهالي سوريا، مصر، العراق كانت تدين بالمسيحية وبعضها وثني قد اعتنقت الإسلام بأفواج متلاحقة منذ القرن الأول للهجرة[1].

الإسلام كان متسامح مع غير المسلمين ونبع ذلك في التصور العام الذي أحاطه بحقوق الإنسان المنطلق من المساواة بين البشر في الحقوق والواجبات دون تمييز بينهم سواء في العرق أو الجنس أو اللون أو النسب أو الدين ...في قوله تعالى " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ[2]"

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم في أحدى خطبته بمنى " يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد و إن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على عربي ولا أسود على أبيض ولا أبيض على أسود إلا بالتقوى[3] . "

حققت المجتمعات العربية الإسلامية نوعا من الاندماج بين المواطنين على اختلاف دياناتهم وقومياتهم وقيام الدولة على أساس المواطنة وهذا الأمر الذي ينفي استمرار الحاجة إلى مفهوم **أهل الذمة** فتطور المجتمعات الإسلامية وقيام مفهوم المجتمع المدني بمؤسساته وآلياته أدى إلى تطور الحياة السياسية و الاجتماعية والاقتصادية مما افتقد مفهوم أهل الذمة أو أهل الكتاب معناه الديني والسياسي والاجتماعي فأصبح من حق المواطن غير المسلم أن يشغل المنصب الذي يتناسب مع كفاءته دون قيد ديني أو عقيدي فتاريخ الإسلام ليس بالضرورة تاريخ المسلمين بل تاريخ الإسلام وهذا ما يدليه سجل التاريخ علاقة المسلمين بسائر الطوائف و الملل.

ما قيل عن الأقليات غير المسلمة يمكن أن يقال عن الجماعات غير العربية التي اعتنقت الإسلام و أصبحت أقليات في المنظور القومي ذات صلة بالتاريخ العربي الإسلامي.

عاشت هذه الأقليات هي الأخرى في تلاحم مع الحضارة الإسلامية وأصبحت بحكم التفاعلات البشرية التي تشهدها المنطقة منذ فجر التاريخ جزءا من النسيج الاجتماعي العربي الإسلامي و إحدى مكوناته.[4]

فأصالة العرب على حد تعبير عوني فرسخ " لم تأتي بحكم انتسابهم إلى الجزيرة العربية وإنما بسبب انصهار الغالبية المطلقة من أبناء الشعوب الأخرى في بوتقة الأمة العربية ولو بمقدار، و الإرث الذي تعتز به إنما هو جزء

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي ،مرجع سبق ذكره ، ص55

[2] القرآن الكريم ، سورة الحجرات ، الآية13

[3] انظر نص الحديث في إلى عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، جامع أحكام القرآن ، المجلد ،بيروت: دار الكتب العلمية، 1988 ، ص223

[4] دهام محمد دهام العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص61

كبير من موروث الأمة العربية الإسلامية بناء على ما سبق فحقائق التاريخ تؤكد أن الأقليات الأثنية الأكراد، التركمان البربر و كثير من الزنوج و النوباويين لها صلة بالأمة العربية[1].

أكثر مما يميزها قوميا وذا راجع إلى الحقائق التالية:

1. ارتباطها بالنسيج الاجتماعي والفكري للدين الإسلامي فهذه الأقليات التي عاشت في الأرض العربية عبر التاريخ كانت سابقة إلى الإيمان بالإسلام ومن تم المساهمة في نشره إلى مختلف بقاع الأرض والعمل على قيام مجتمع موحد قائم على مبدأ العقيدة، مجتمع ظهر فيه بلال الحبشي مع صهيب الرومي وسلمان الفارسي هذا دليل ثابت على انصهار القوميات والأجناس تحت لواء وقانون واحد هو الإسلام[2] .

2. رغم احتفاظ هذه الأقليات بلغتها المحلية التي تشكل جزء من الخصوصية القومية بقيت اللغة العربية أداة التعبير الأساسية في الإطار العام في حين حصرت اللغة المحلية في النطاق الجغرافي الذي تواجدت فيه هذه الأقليات. فالعربية هي لغة الدين الإسلامي التي ترتبط به معظم هذه الأقليات.

3. بروز دور نخب الأقليات القومية في الحياة العربية فأغلب أبناء هذه الأقليات كانوا أجزاء حية من الدولة العربية الإسلامية واحتلوا فيها مراكز مهمة في السلطة العليا والجيش ...الثقافة والمراكز الدينية مثل عبد الحميد بن باديس، طارق بن زياد، صلاح الدين الأيوبي...الذين ناضلوا في سبيل إعلاء شأن الأمة العربية.[3]

تشير الحقائق السالفة الذكر إلى أن وجود الأقليات الدينية والقومية في المنطقة العربية راجع إلى وجودها التاريخي الثابت فهوياتهم تفاعلت على مر القرون مع الهوية العربية و أصبحت جزءا لا يتجزأ عن كيانها الحضاري الإنساني الأمر الذي جعل الحديث عن مشكلة دينية أو قومية لهذه الأقليات صعبا و ناذرا.

القوى الخارجية هي الأخرى لمست هذه الحقيقة و شكلت لها صعوبة و عائقا في اختراق جسد الأمة العربية عن طريق الأقليات الدينية أو القومية حتى في إطار الحكم العثماني متمايز قوميا عن العرب، لم تظهر مشكلة الأقليات في الوطن العربي إلا بعد انهيار الدولة العثمانية.

بسبب تبني سلاطين الدولة العثمانية في بداية الأمر سياسة الانفتاح على الأقليات الدينية و القومية و تركوا لها حرية الاحتفاظ بعقيدتها الخاصة لا سيما بعد أن أصبح العمل وفق نظام الملل يشكل جوهر تعامل

---

[1] عوني فرسخ ، «« لأقليات في الوطن العربي ، تراكمات الماضي و تحديات الحاضر و احتمالات المستقبل » ، مجلة المستقبل العربي، العدد 199 ، 1989 ، ص38

[2] المرجع السابق ،ص 40

[3] المكان نفسه

الأقليات القومية : هناك من يعرفها أنها مبدأ إيديولوجي و سياسي ينعكس في أفكار و تصورات تجعل من حب الوطن القيمة الإجتماعية الأساسية ويعمل على زيادة ولاء الفرد للوطن ...

وترى la borne elles أن الأقلية القومية هم مجموعة أشخاص ينتمون إلى جماعة يكون ولاؤها بسبب جنسيتها إلى دولة غير تلك التي يقيمون فيها و التي تكون أقل عددا من السكان الموجودة في دولة الإقامة (انظر: رواحية أمال الأقليات والحق في تقرير المصير، مجلة الحقوق والعلوم السياسية: جامعة خنشلة، العدد11 جانفي 2019، ص.365.)

الحكم العثماني مع الأقليات الدينية[1] . والذي تبنته بغية التميز بين المواطنين و تقسيم الرعايا و الذي أعطى لكل طائفة تعيش في الدولة العثمانية حق إدارة شؤونها الدينية بنفسها و بناء مؤسساتها التربوية، الثقافية، و الاجتماعية... ، لكن هذا النظام الذي نعتبره الآن نموذجا متطورا للتعايش بين الأديان و المذاهب و الطوائف تحول في فترة ضعفها إلى بابا مفتوحا للتدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية و عبئا ثقيلا على و حدتها،[2] سعى الاستعمار الأوروبي إلى إثارة الثغرات الطائفية والعنصرية بين شعوب السلطنة و أقلياتها مستخدما في ذلك المنطق الذي نجح في استخدامه لتفريق شعوبها، خاصة الشعب العربي وهو **مبدأ فرق تسد** امتدت آثار هذا المبدأ على أبناء الوطن العربي إلى ما بعد استقلال الدولة العربية حتى عجزت معظم حكومات الوطن العربي على احتواء أقلياتها و فشلت في سياسة إدماج تلك الأقليات في المجتمع العربي على الرغم من أن هذه الأقليات كانت مندمجة منذ بداية الرسالة الإسلامية حتى أن اللغات المتعددة التي كان سكان الجزيرة العربية يتكلمون بها ذابت و اندمجت باللغة العربية الأم ثقافيا وحضاريا [3]

لقد كان هدف القوى الغربية هو تفكيك وحدة المجتمع العربي وإعادة تشكيله على أساس الطوائف و الأقليات والعصائب رغبة في القضاء على حلم مشروع الدولة العربية الموحدة.

بدأت القوى الغربية على بث كل عوامل التفرقة والتناحر في المجتمع العربي، وقد لقت مشاريعها نجاحا ملحوظا بعد أن بدأت تقترن سياسات التتريك الأمر الذي أدى لعدم إمكانية احتواء الصراعات الدينية و العرقية التي بدأت بالظهور و اتخذت ثلاثة أشكال أساسية:

1. الصراع بين الأقليات فيما بينها رغبة كل منها في ترجمة ما تتمتع به من حماية إلى مزيد من النفوذ والإمتيازات ومن ذلك الصراع الذي اشتد في لبنان بين الموارنة والدروز[4].
2. الصراع بين الأقليات والسلطة العثمانية طلبا للاستقلال أو لبعض التنازلات على الأقل من أمثلة ذلك تحالف الأكراد و الأشوريين مع بريطانيا و روسيا ضد الدولة العثمانية عام 1835.[5]
3. الصراع بين الأقليات و بين الإستعمارية في تطبيقها لسياسة فرق تسد فقد حاول المستعمرون الفرنسيون استغلال الأقليا عبر تمرير مخططهم لتفتيت وحدة المغرب العربي بتعزيز الميول الانفصالية للبربر بالتركيز على بعض الاختلافات الثقافية لا سيما بعد أن نجح المخطط الفرنسي في تقسيم سوريا الكبرى إلى كيانات عدة إلا أن السياسة الفرنسية فشلت في المغرب العربي حيث رفض البربر الدعوات الفرنسية و ازدادوا تمسكا بالتاريخ العربي الإسلامي[6].

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي ، الأقليات و الأمن القومي العربي ، مرجع سابق ذكره ، ص 63

[2] سعد الدين إبراهيم ، ملل و النحل والأعراق ،القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 2005 ، ص 81

[3] مرجع نفسه ، ص82

[4] دهام محمد دهام العزاوي ،مرجع سبق ذكره ، ص64

[5] نفين مسعد ،مرجع سبق ذكره ، ص49

[6] المرجع نفسه ص50

مع بداية القرن العشرين استكملت القوى الأوروبية الغربية سيطرتها السياسية شبه الكاملة على الوطن العربي فسح المجال أمامها لتوسيع التجزئة والتبعية من خلال استغلال الأقليات في تمرير مخططاتها فازدادت المشاريع التقسيمية و مخططات التفتيت للوطن العربي، وظهرت اتفاقية سايكس بيكو 1916 و أعلن وعد بلفور 1917 الخاص بالاستيطان الصهيوني في الأرض العربية، قسمت سوريا الكبرى إلى أجزاء متعددة، كما اشتعلت الحرب الطائفية في لبنان بين المسلمين و المسحيين، تحرك الأكراد في العراق رافعين مطالب قومية وسعي المستعمرون إلى فصل جنوب سودان عن شماله تحت دعاوي دينية و عنصرية في الوقت نفسه استمرت محاولات المستعمرين لتفكيك وحدة المغرب العربي بالتركيز على تمايز الثقافي بين العرب والبربر .نجد أن الضعف الحضاري والتمزق السياسي الذي ألم بالأمة العربية جراء التدخلات الأجنبية المستمرة قد افقدت المبادئ التي يقوم عليها الإسلام والذي قدم نموذجا فريدا في استيعاب التمايزات الثقافية والدينية و بناء وحدة وطنية قومية قائمة على الاحترام لحقوق الإنسان بغض النظر عن التمايز الديني أو العرقي، فاعليتها و قدرتها حولت الأمة إلى مجموعة من الدول والشعوب و القبائل المتصارعة فيما بينها مما سهل للقوى الخارجية تحقيق أهدافها و مشاريعها التفريقية[1] . و بقيت هذه الدول العربية تعاني و لم تستطع التخلص من آثار المشكلات الطائفية و العرقية الموروثة عن الاستعمار و تبنت نظمها السياسية ممارسة سياسة خاطئة في حل مشكلات الأقليات بعد الاستقلال عبر أساليب الدمج القسري وهذا ما أبقى الباب مفتوح أمام استمرار التدخلات الأجنبية واستمرا حالة عدم الاستقرار السياسي وحروب الأقليات كسيمة مميزة للكثير من الأقطار العربية.

ليس هناك تعريف علمي واحد لأية أقلية في الوطن العربي وهناك جماعات تصنف في خانة الأقليات و تعد بعشرات الملايين .

*** ما هي الأقليات في الوطن العربي ؟**

بالنظر إلى جغرافيا الأثنية للعالم العربي يصح القول أن الأكثرية في المنطقة تكون من العرب المسلمين بمذهبيهم الكبيرين،ا لسني (بمدارسه الفقهية الأربعة) و الشيعي غير الباطني (الشيعة الجعفرية و الزيدية تحديدا)[2]

أما كل الجماعات الأخرى العربية أو غير العربية، مسلمة أو غير مسلمة، فتندرج ضمن ما يمكن و صفه بالأقليات.

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي ،مرجع سبق ذكر ، ص67- 66

***اتفاقية سايكس بيكو 1916**: تم عقدها بين شهر نوفمبر 1915 و شهر ماي 1916 بين البريطاني مارك سايس و الفرنسي فرونسوا جورج بيكو كاتفاق سري بين المملكة المتحدة وفرنسا بمصادقة الأمبراطورية الروسية لأجل تقسيم منطقة الهلال الخصيب بين بريطانيا و فرنسا (أفنان أبو مفرح، إتفاقية سايكس بيكو) https:// mawoloo3.com الإتفاق على اقتسام الدول العربية الواقعة شرقي المتوسط وتحديد مناطق النفوذ لكل دولة ، فرنسا (سوريا ولبنان) ، بريطانيا (جنوب أ و وسط العراق) روسيا تركيا..

وعد بلفور 1917 : هو بيان بريطاني صدر في نوفمبر 1917 ينص على تقديم بريطانيا دعمها لليهود لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين حيث بعث وزير الخارجية البريطاني آرثر جيمس بلفور رسال زعيم اليهودي بريطاني في مفاد هذه الرسالة مناقض لمعاهدة سايكس بيكو (أحمد أشرف ، تعريف وعد بلفور ، http s :// mkale.com)

[2] مسعود ظاهر ، « حريطة الأقليات في الوطن العربي ، فسيفساء من الأعراق واللغات و الديانات شكلت هوية ... » ، جريدة العرب الدولية ، العدد 9635 ، 15 أفريل 2005.

ففي كل دولة من دولنا العربية تقريبا توجد على الأقل أقلية عرقية واحدة.

* **فما هي أبرز هذه العرقيات ؟**

1)**الأكراد** : هي أكبر أقلية عرقية في العالم و رغم ذلك فهم لا يملكون دولة خاصة أو كيانا سياسيا موحدا يعترف به العالم كله، يتوزع الأكراد في وطننا العربي بين دولتي سوريا والعراق في مناطقها الشمالية بالإضافة إلى ذلك يتواجد الأكراد في مناطق مز تركيا وإيران مع حلم تاريخي بإقامة دولة مستقلة على أرض مشتركة لهذه الدول.

العرق الكردي نابع من العرقيات الإيرانية و هي تلك الشعوب التي تتحدث باللغة الإيرانية، يقدر عدد الأكراد في العالم بحوالي 27 مليون نسمة منهم حوالي 6 مليون في سوريا و العراق .[1]

2)**الشيعة**: رغم التواجد الكبير للشيعة في العراق و سيطرتها على الأوضاع السياسية فيها إلا أنه هناك دول تتواجد فيها الشيعة كأقلية منها السعودية يمثلون حوالي 5.4 %من إجمالي عدد سكانها و هناك مصادر أخرى تشير إلى أن نسبتهم تصل إلى حوالي 15 % من إجمالي السكان. من مقدساتهم الخاصة في المملكة ، المسجد النبوي الشريف، قبر الحسن بن علي بن أبي طالب وقبر علي بن الحسين، و قبر جعفر الصادق.

يتواجدون كذلك في البحرين يمثلون حوالي نصف سكانها إلا أنهم لا يحضون بالحقوق السياسية و الاجتماعية التي يمتلكونها غيرهم من أهل السنة، بالإضافة إلى الإمارات العربية المتحدة حوالي15 % من إجمالي السكان المسلمين والكويت بنسبة40 % من إجمالي نسبة السكان[2].

3)**البربر والأمازيغ** : يتواجد البربر كمجموعة أقلية في دول المغرب العربي ، موسوعة البربتينكا تشير إلى أنه من ناحية الهوية فإن البربر يمتلكون أقلية عرقية في دول المغرب العربي حيث يمثلون 40% من سكان المغرب و30 % من سكان الجزائر و 5 % من سكان تونس و10 % من سكان ليبيا ، فإن مجموعهم في هذه الدول طبقا للهوية يبلغ حوالي 20 مليون[3].

4)**الأرمن** : هم شعب ينتمي إلى العرق الآري ، جاء تواجدهم في الوطن العربي من خلال ضم مناطق شمال العراق، سوريا، فلسطين ، لبنان إلى دولة أرمانيا ما بين القرن 7 ق م حتى القرن الأول ميلادي عام 301 م .

اعتنقت أرمانيا الديانة المسيحية رسميا لتصبح بالتالي جميع الأرمن مسيحيين حتى يومنا هذا .

---

[1] ساسة بوست ، « خريطة أبرز الأقليات العرقية و المذهبية في الوطن العربي » ، نشر يوم 16 ماي 2015 ، تم التصفح يوم 10 فيفري 2018 ، من موقع Https://www.google.com/amp/S/www.sasapost.com

[2] المرجع نفسه

[3] سمر أبو ركبة ، « الأقليات في الوطن العربي لإثارة منطقة الأقليات » ،جريدة دنيا الوطن ، تاريخ النشر 21 ماي2011

بتواجد الأرمن في عدة دول عربية كأقليات قليلة يبلغ عددهم في لبنان 156 ألف نسمة و في سوريا 100ألف نسمة و في العراق 20 ألف نسمة وفي مصر 6500 نسمة و الأردن 5 آلاف نسمة وفي فلسطين حوالي 3 آلاف نسمة بالإضافة إلى 2000 من الأرمن يعشون في الإمارات[1]

5)**اليزيديون** : هي مجموعة دينية كردية تتركز في مناطق بالعراق و سوريا ينتمون عرقيا إلى أصل كردي له جذور هندية أوربية، على الرغم من تأثرهم الثقافي بمحيطهم المتكون من مزيج من الثقافات العربية والآشورية ، السريانية يرى البعض أن الديانة اليزيدية التي يتبعها اليزيديون هي ديانة منشقة و منحرفة عن الإسلام كما يراها البعض أنها خليط من عدة ديانات قديمة مثل الزردشتنية والمانوبة والمترائية ،يبلغ عددهم حول العالم 700 ألف إلى مليون شخص .[2]

6)**العلويين** : هي إحدى الطوائف الشيعة الجعفرية الاثنى عشر والتي تتميز عن باقي الطوائف بإيمانهم بالدعوة الباطنية والتي تعني سرية تعليم وممارسة العبادة والتي تأتي من أجل حمايتهم من الأخطار السياسية المحيطة بهم .

لا يعترفون أيضا بنظام المرجعيات الدينية كما أن كتبهم الفقهية قليلة نسبيا، نتيجة لسرية هذه الطوائف، فقد وجهت لها العديد من الاتهامات على مر التاريخ، يتركز العلويون في الجبال الساحلية السورية، ويقدر عددهم بحوالي11,5 % من إجمالي سكان سوريا [3].

7)**الدروز** : هي طائفة دينية لها أتباع في كل من لبنان و سوريا و فلسطين والأردن.

كلمة الدروز تأتي نسبة إلى نشتكين الدرزي الذي إنشق عن دعوة طائفة الموحدين في عصر الدولة الفاطمية في خلافة الحاكم بأمر الله.

الطائفة الدرزية قامت لاحقا بقتل نشتكين الدرزي لإعتباره مرتدا عن الإسلام نتيجة لخروجه عن تعاليم الإسلام من هنا فإن الدروز يسمون أنفسهم الموحدين الدروز وأنهم اتباع الحاكم بأمر الله الفاطمي و يعتبرون أن السيد المسيح موتبيهم وهو أساس كل ديانات.

يبلغ عدد الدروز في سوريا حوالي 700 ألف نسمة و في لبنان حوالي 250 ألف نسمة و في فلسطين حوالي 130 ألف نسمة و في الأردن حوالي 20 ألف نسمة .[4]

8)**الشركس**: هم مجموعة شعوب تشمل سكان القفاز مثل أديغة و الشيشان ، غالبية الشركس يدينون بالدين الإسلامي بتواجدهم في العراق، حيث يقدر عددهم بحوالي 30 ألف نسمة كما يتواجدون بأعداد ضئيلة في الأردن و سوريا .[1]

---

[1] خريطة أبرز الأقليات المذهبية والعرقية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره

[2] المرجع السابق

[3] المرجع نفسه

[4] اكتشف أكب خمسة أقليات ف العالم العربي ، جريدة الحرة ، العراق ، نشر يوم 18 نوفمبر 2015 ، مأخوذ من الموقع Https://www.google.com /amp/S/www. تم التصفح يوم 2021/10/15، على الساعة 16:41

9)**النوبيون** : هم أهل منطقة النوبة التي تمتد على ضفتي نهر النيل في المنطقة الرافعية بين أقصى شمال السودان و أقصى جنوب مصر.

ليس هناك إحصائيات دقيقة ، كما يبلغ عدد في مصر والسودان لكن عدة من الإحصائيات غير الرسمية تشير إلى أنهم ما بين 2 و 5 ملايين تقريبا .[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بيانات أخرى توضح نسبة الأقليات في بعض الدول العربية منها :

العراق : يوجد فيها المسيحيون غير العرب بنسبة 3 % ، الصائبة المندائيون أقل من 1 % ، الأكراد حوالي18 % ، الإيرانيون 1,5 % ، التركمان 2 %. [3]

الأردن :فيها المسيحيون بنسبة1,5 %، الشركس 1,6 % الشيشان أقلية ضئيلة ، الأرمن0,5 % ، الأكراد 0,3 % ، التركمان 0,12 %.

لبنان: فيها الدروز بنسبه 6% ، العلويين بنسبة ضئيلة أقل من 1 %، المسيحيين العرب حوالي % 33، المسيحيين غير العرب حوالي5 % ، الاكراد 1% ، الترك أقل من 1 % .

مصر : النوبيون 2 % ، البربر أقل من 0,5 % ، أفارقة وغجر 2 %، الأقباط1 % ، الترك أقل من 1 %.

السودان :فيها البجا6 % ، الهوسا4 % ، النوبيون 3 % ، الفور 2 % ، شعوب صحراوية أخرى % 4، القبائل النيلية و شبه النيلية 16 % ، البانتو 2 % ، الوثنيون كلهم من غير العرب 25 % ، المسحيون 5 %.

المغرب : البربر بنسبة36 % الطوارق بربر من البدو الرحل أقل من 1 % ، اليهود 0,2 % ، الأوروبيون (الأغلبية) مسيحيون بنسبة1 % ، الأفارقة الزنج أقل من 1 %. [4]

موريتانيا : تعرف هي الأخرى العديد من الأقليات منها ما يطلق عليها المولدون (عرب و بربر)بنسبة 40%، الأفارقة الزنج 20 % ، البربر بمن فيهم الطوارق 2,5 %.[5]

تميزت علاقة الأقليات بالمجتمعات العربية بالعديد والكثير من المحددات والنواحي المفصلية التي أدت إلى تفاعل هذه الأقليات مع مجتمع الأغلبية والعكس حيث يمكن النظر إلى ذلك من خلال عدة زوايا تعكس هذه الأقليات وذلك على مستوى التفاعلات اليومية بين الأفراد داخل المجتمع المكون من خليط الأقليات المتنوعة كما يمكن اعتبار العامل الديني طرف في إثارة بعض الإشكاليات العصبية، على اعتبار الغالبية المسلمة في

---

[1] مسعود طاهر ، مرجع سبق ذكره

[2] المرجع نفسه

[3] ساسة بوست ،خريطة أبرز الأقليات العرقية والمذهبية في الوطن العربي ، مرجع سبق ذكره

[4] صلاح عبد العاطي ، الأقليات و حقوق الإنسان في المجتمع العربي، مجلة الحوار المتمدن ،مرجع سبق ذكره ، ص10 ، يوم التصفح 16 فيفري2019

[5] حوزيف يعقوب ، حسين عمر ، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول ، بيروت لبنان، المركز الثقافي العربي ، 2004 ، ص206

البلدان العربية إلى جانب وجود بعض الأقليات الدينية الأخرى، كذلك الأمر بالنسبة للأقليات القومية والثقافية قد ينعكس هذا الأمر على طبيعة العلاقة المجتمعية من خلال عده جوانب على سبيل المثال الصعيد الفعلي طبيعة الممارسة المتبعة تجاه بعض الأقليات القومية والتي تنوعت بين الاضطهاد و التهميش وصولا في بعض الحالات إل الإبادة والطرد...

الأقليات الدينية و طبيعة علاقتها بالمجتمعات العربية

شكلت الأقليات الدينية في المجتمعات العربية والإسلامية أقليات أصيلة للمجتمع الذي اعتبر الإسلام فيه دين الغالبية من سكانه وعلى ذلك فإن علاقته بالبلدان الأخرى الموجودة لم تشير أي إشكال يمكن من خلاله الحديث عن وجود اضطهاد ديني كما يروج له البعض وذلك انطلاقا من التعاليم الإسلامية الرائدة في هذا المجال إضافة إلى وجود العديد من التيارات والطوائف داخل الإسلام نفسه، والتي ارتبطت اشكالياتها كثيرا بالتوجهات السياسية لا الدينية.[1]

يلعب الدين دورا تكامليا أو معرقلا : بمعنى أنه قد يكون عاملا أساسيا للوحدة أو الانقسام بين أبناء الجماعة الواحدة، الحالة التي يلعب فيها الدين دورا تكامليا أي أنه يسود على صعيد الوحدة الوطنية دين واحد بين جميع أو معظم أفرادها، بمعنى أنه يشكل عوامل تماسكها و قوتها، من جانب آخر هذا لا يعني أن الجماعة الوطنية التي تشهد أكثر من دين واحد تكون دائما عرضة للإنقسام و التناحر، و إنما يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية ... هنا يصبح الدين أحد العوامل التي تساعد أو تعرقل مسار الوحدة الوطنية و ليس كلها مثلا : لعب الإسلام دورا تكامليا واضحا لدى ظهوره في حياة الأمة العربية، ثم أصبح في وقت وجيز يشكل عاملا من عوامل توحدها.

يشكل التنوع الاثني مصدر غني وإثراء للواقع العربي غير أنه قد يشكل في ذات الوقت تهديدا لحاله الاستقرار في معظم الدول العربية نفس الشيء قد ينطبق على التنوع الديني حيث يمكن أن تعتبر الأقليات الدينية إسلامية كانت أو غير إسلاميه مصدرا من مصادر التهديد للإستقرار السياسي داخل الدول العربية. [2]

الحديث عن الاقليات الدينية الإسلامية أو ما يطلق عليها الطوائف الإسلامية غير السنية يمكن القول أن ذلك لا يشكل تهديدا للاستقرار سواء السياسي أو الديني السائد بالدولة العربية، كون ذلك يعد إثراء للمدرسة الدينية تعدد و اختلاف في المذاهب، بناء على هذه الفرضية تبني المشروع القائم على التفتيت للمنطقة العربية هذا التنوع لخلق النزاعات بين الأقليات والطوائف الإسلامية، حيث تنامت مسألة الصراع الشيعي السني وإن كان هذا الصراع قائم منذ القدم إلا أن ثوراته دائما ما تأتي بإيعاز من خارج حدود الدول العربية

[1] زينب حذير، « الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، (غير منشورة)، في الحقوق تخصص قانون العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2017 - 2016 ، ص179

[2] دهام محمد دهام العزاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص70

خير مثال على هذا النموذجين اللذين يجسدان طبيعة العلاقة بين الطوائف الإسلامية غير السنية داخل الدول العربية هما : **الشيعة / العلويون**[1]

الأقليات القومية والثقافة وطبيعة علاقاتها بالمجتمعات العربية

تضم المنطقة العربية بحدودها السياسية من العراق إلى المغرب ومن سوريا إلى الصومال عدة جماعات لا تتحدث باللغة الأصلية وإن كان معظم أفرادها يتحدثون باللغة العربية كلغة ثانية، يبلغ الحجم الكلي للجماعات اللغوية التي لا تدين اللغة العربية كلغة أصلية 30 مليون من مجموع سكان المنطقة العربية يتركز معظم هؤلاء في عدة مناطق.

* **المنطقة الأولى** : في شمال العراق وشمال شرق سوريا (الأكراد)

تميزت العلاقة بين الأكراد ومحيطها العربي بنوع من الود والتقارب وهذا راجع في غالبيته إلى إحساس كل طرف بالميزة التعددية التي يشملها المجتمع العربي، من حيث تعدد اثنياته ومذاهبه، وقوميته، إلا أنه ما جعل العلاقة تتسم بطابع التوتر وصولها إلى مستوى الإشكالية هو طبيعة تعامل النظام السياسي داخل الدولة مع الاقلية الكردية داخله مثل ما هو الحال في العراق و سوريا، أو من جهة أخرى طبيعة تعامل بعض القيادات الكردية مع النظام السياسي وحدود مطالبها التي في غالبية الأوقات لا تجد لها أي قبول أو استجابة من قبل النظام السياسي.[2]

* **المنطقة الثانية:** في شمال أفريقيا (**الامازيغ**)

تميزت العلاقة التي تربط العرب و الامازيغ داخل أقطار المغرب العربي بالإيجابية رغم وجود بعض الإشكاليات إلا أنها تبقى علاقة طبيعية في إطار ديمقراطي تعددي، يسمح فيه لكل طرف بطرح رؤيته لطبيعة العلاقة مع التركيز على ضرورة إبراز الجانب الثقافي الذي يمثل أساس أية إشكالية يمكن أن تحدث وتؤثر في الترابط الذي امتد منذ القرن السابع ميلادي.[3]

* **المنطقة الثالثة** : في جنوب وغرب السودان =(القبائل الزنجية) إلى جانب هؤلاء توجد جماعات أصغر حجما تمثل إثنيات متفرقة أهمها الاستوريون، السربان، الأرمن، التركمان والشركس.

ينظر بشكل عام إلى طبيعة الأقليات اللغوية غير العربية المتواجدة في المنطقة العربية على أنها تتبنى مطالب قومية تتعدى مرحلة الاعتراف بلغتها وثقافتها إلى الحد الذي يصل إلى حق تقرير المصير وتكوين دولة مستقلة خاصة بها

حيث تعبر اللغة في نظرها ليست مجرد نظام لساني تواصلي، إتمامي مكون وحامل ثقافي هوياتي، تعكس من خلالها وضعها السياسي والوظيفي والرمزي وكذا وضعها الاجتماعي.[4]

---

[1] زينب حذير، مرجع سبق ذكره ، ص187

[2] سعد إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سبق ذكره ص.200

[3] زينب حذير، مرجع سبق ذكره ، ص202

[4] المرجع نفسه، ص204 - 203

واقع الكثير من الأقطار العربية اليوم يثير التساؤل الآتي هل يحق لنا الاستمرار في إلقاء اللوم على دور القوى الخارجية لتبرير ما يحصل في مجتمعنا العربي وتفرقه وتباعد بين مكونات المجتمع الوطني ؟ أم أننا نتجه لإلقاء اللوم على بعض النظم الوطنية التي أضاعت المورث الإسلامي الذي عالج مشاكل التعدد والتمايز المجتمعي بروح إنسانية وحفظ لنا مجتمع متماسك لقرون طويلة ؟ وفشلت في حل مشكلنا واتجهت نحو السلطوية والاحتكارية ؟ أم أن كل من القوى الخارجية وبعض النظم العربية مجتمعة معا تحالفت لإبقاء الواقع العربي الراهن على ما هو عليه من تشتت وتشرذم؟

أشرنا في بداية الأمر إلى أن سبب ما تشهده المجتمعات العربية من عدم التكامل راجع إلى القوى الخارجية بفعل مخلفاتها الاستعمارية .

إلا أن هذا لا يجعلنا بدورنا كسياسيين نغفل و نغض البصر عن دور النظم السياسية في دفع الواقع العربي نحو التشرذم بفعل ممارساته القمعية و عدم تطبيقه للقواعد المعترف بها في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة و الأقليات على وجه الخصوص كالمساواة و حرية التعبير و التوزيع العادل ...

هذا ما يدفعنا إلى إلقاء الضوء على دور النظم العربية في تعاملها مع مشكلة الأقليات على الصعيد العربي في المطلب اللاحق.

المطلب الثاني : توجهات النظم السياسية العربية اتجاه الأقليات.

تثير العلاقة القائمة بين الأقليات و النظام السياسي* في إطار المنطقة[1]العربية عدة تساؤلات سواء على صعد الاهتمام الأكاديمي أو العمل السياسي منها : إلى أي مد تقضي العلاقة الايجابية التي تربط النظام السياسي بوحدات المجتمع وجماعاته المختلفة إلى تحقيق الاستقرار و الأمن للوطن العربي ؟

و في تساءل آخر إلى أي مدى تؤدي العلاقة السلبية إلى تحكم توجهات النظام السياسي بتلك الجماعات و بما تتضمنه من حالات تهميش و تضييق في فرص المشاركة السياسية و سوء توزيع الثروات الاقتصادية في تحقيق ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، و خلق أوضاع مضطربة تفسح المجال للقوى الخارجية لاختراق الأمن القومي العربي ؟

بعد الإستقلال السياسي لمعظم الأقطار العربية كان الأمل الجماعي يتمثل في إقامة مجتمع وطني خال من الفروقات والتمايزات بتمتع أفراده بحقوق المواطنة القائمة على المساواة و الحرية الكاملة للمشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة ببناء مستقبل الدولة الوطنية بمعنى آخر كان الهدف منصبا على تأسيس هوية يتحدد في

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي ،مرجع سبق ذكره ،ص51

النظام السياسي :لما كانت تعني ظاهرة توزيع و ممارسة السلطة فقد ظهر منهجان لتعريف هذه النظم ،النظم السياسية بالمعنى الضيق رائده هو نتسشلي يرى أنه علم يتصل بدراسة الدولة من خلال نسب العلاقة بين السياسة و الدولة إلى عهد قديم يعود بداياته إلى أرسطو من هنا حصر تعريف النظم السياسية بشكل واحد من أشكال السلطة وهو الشكل القانوني معتبر النظام يقوم على توزيع السلطة داخل الدولة ...

كما أنه حصر النظام السياسي بصورة واحدة من صور السلطة وهي السلطة القانونية التي أسسها الدستور أو الوثائق الرسمية مهملا السلطة بمعناها الواسع بما فيها النفوذ السياسي و القوة .(انظر : محمد بدران ، النظم السياسية المعاصرة ، مركز الأهرام للترجمة و النشر: القاهرة ، ص 20)

ضوئها طبيعة الانتماء بتكوين المجتمع السياسي على نطاق وطني تكون فيه المواطنة قائمة على المشاركة السياسية.[1]

أصبحت هذه الأهداف في الوقت الحالي كما يبدو من ممارسات معظم النظم العربية اللاحقة في حكم الماضي أو جزءا من التراث السياسي على أثر بروز حالات التسلط و الاحتكار لدى تلك النظم فمن الناحية الواقعية، أنه بدلا من الاتجاه نحو الديمقراطية ثم التوجه نحو النظم العسكرية الأوتوقراطية و نظم الحزب الواحد، وعوض تثبيت حالة الاستقرار اتجهت الأوضاع نحو اللاإستقرار جزاء الانقلابات و حركات التمرد، و بدلا من التوجه نحو بناء المجتمع الوطني المتماسك من خلال دمج وحداته الاجتماعية فيلا قالب وطني واحد ظهرت أزمة بناء الدولة القطرية ما نجمع عنها بروز مجموعة من الصراعات وحروب الأقليات، نتيجة لعجز معظم النظم العربية عن بناء الدولة ومؤسساتها وأجهزتها الحديثة، أصبحت تلك الدولة مجرد أداة في يد نخب ضيقة الأفق تعتمد في تثبيت شرعيتها على الهويات الفرعية والولاءات التقليدية التي تنتمي إليها الأمر الذي دفع بأن يحل الولاء للجماعات الفرعية (العشيرة، القبيلة، الطائفة، الأقلية) محل الولاء للدولة أو الوطن الواحد وبالتالي تفاقم أزمة الهوية حينها يعجز النظام السياسي عن أداء وظائفه ويصبح غير قادر على تحقيق الرضا من جانب الجماعات الأخرى المتعايشة في إطار المجتمع السياسي مما يؤدي إلى تناقص شرعيته.[2]

يزداد الأمر تعقيدا حينما تبدأ الهويات الفرعية بتهديد البنيان الاجتماعي وممارسة أعمال العنف ضد النظام وهو ما يقضي إلى اندلاع حرب أهلية تقود البلاد إلى حالة من التمزق،[3] فأساس تلك المشكلة هو بقاء ذلك الشعور المتأصل بالانتماء إلى الجماعات الفرعية أو ما يعرف بالأقلية بسبب فشل نظم العربية بعد مرحلة الاستقلال في إنماء الشعور المشترك بالهوية الوطنية الواحدة و تعميق الوعي الوطني والثقافة السياسية المشتركة. كلما ازدادت ممارسات النظام السياسي عنفا وتسلطا كلما انجذب المواطن إلى جماعته الفرعية وولائها الأصغر ، بدلا من توجهه إلى مولاة وطنه الأكبر الذي بقي يشعر فيه بالاغتراب، هذا ما عبر عنه الدكتور برهان غليون بقوله << في فترة النهوض السياسي القومي بعد الحرب العالمية الثانية والطموح إلى بناء سلطة شعبية ووطنية، كان الميل شديدا لدى مختلف الأقليات إلى الانصهار، وحدث الأمر ذاته في فترة النهوض الوطني ضد الاستعمار إذ كان هذا الصراع يخلق نوعا من الإجماع القومي بدعم الشعور بالانتماء إلى جماعة واحدة ضد الانتماءات الجزئية المتعددة و لم تعد الانتماءات الفرعية إلى السطح بشكل عنيف إلا مع وصول هذا المشروع إلى الإخفاق وعاد الكل إلى قواعده التقليدية قليل الإيمان بالمستقبل وغير واثق به، وقد عمق إخفاقا لمشروع

النظام السياسي بالمفى الواسع :يرى أن النظام لا يقتصر على الحكومة و إنما يتسع ليشمل النظم السياسية الصغيرة كالأسرة ، النادي ... و الجماعات الأخرى التي يمارس فيها سلطة فرد على آخر، (انظر على الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ،ص 40)

[1] دهام محمد دهام الغزاوي ، مرجع سبق ذكره ،ص69.

[2] مها عبد اللطيف الحديثي ،« مشكلة التعاقب على السلطة و أثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث » أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 1994 ، ص 31

[3] المرجع نفسه، ص 32

الوطني الاستقلالي هذا الشعور ففقدت الأقلية أي مثال أعل جديد و اضطرب للعودة لتتشبث بالمثل الجزئية التي تضمن لها شيئا من المناعة ضد الانحلال والضياع و شيئا من السلطة ضد الدولة التي لم تعد تعبر عنها أو التي أدركت أنها لا تعبر عنها >>[1]

فالفجوة التي طبعت ملامحها على الواقع السياسي في العديد من الأقطار العربية أخذت تتمثل في التباعد بين السلطة الحاكمة " الحاكمين " و الجماهير " المحكومين" الأمر الذي أدى بالدولة إلى فقدان هيبتها و ضعف مركزها كقوة عليا لتنظيم المجتمع، فضعف الدولة و هزال نظامها السياسي و استناده إلى الولاءات الضيقة ساهم إلى حد ما في إبقاء و تكريس مشكلة عدم الاندماج الوطني في كثير من الأقطار العربية .[2]

انصرفت معظم النظم العربية إلى تثبيت ركائز حكمها على أساس انتمائها الاثني، و حصرها للمشاركة السياسية في إطار من العلاقة الرعية وعدم اكتراثها بتنمية شعور وطني موحد بين الجماعات و الأقاليم المختلفة و لجوئها إلى الأساليب القمعية و السلطوية ضد الأقليات مما جعل التصادم و عدم التوافق هو الصفة التي تحدد علاقتها بهذه الأقليات حيث لا تسمح الأقليات للنظم السياسية بحق ممارسة السلطة، لذا فإن هذه الأقليات لا تتوانى عن استخدام وسائل العنف و التمرد ضد النظم العربية متى ما تسنت لها الفرصة بذلك: مثال على ذلك النظام السياسي في لبنان يضرب لنا مثالا لأزمة الاندماج و التكامل الوطني بسبب التباعد القيمي الحاصل بين النظام السياسي و الأقليات أو الجماعات التي يضمها المجتمع اللبناني فمعظم الجماعات اللبنانية لا تقر بالشرعية السياسية لهذا النظام ولا تعترف له بالولاية و السلطان عليها.[3]

يعد التباعد الثقافي بين الأقليات والنظام السياسي من أهم الأبعاد الأساسية لأزمة عدم الاندماج أو التكامل الوطني في المنطقة العربية فإن لهذه الأزمة أبعاد مختلفة منها:

1/ البعد السياسي: الممثل في قضية المشاركة أو التمثيل السياسي للأقليات فقد أصبحت الممارسة القمعية ضد الحقوق والحريات السياسية والتوجيه نحو تبني أنظمة الحكم الأوتوقراطية ذات التوجه الانعزالي والمتبني على نظام الحزب الواحد السمة الأساسية لمعظم النظم العربية.[4]

كما بات واضحا أن فرض القوانين الاستثنائية وحالات الطوارئ بدعوة المحافظة على الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية قد أصبحت من الأمور الطبيعية في ظل تصاعد حالات القمع العنيف من قبل بعض النظم العربية وفرض الاستجابة للمطالب التي تنادي بها بعض الأقليات لتحسين مشاركتها السياسية بما يتلاءم مع

---

[1] برهان غليون ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات،بيروت: دار الطليعة،197 9 ، ص 76-77

[2] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 71-72

النظم السياسية العربية : هي في طبيعتها منقسمة إلى قسمين أنظمة ملكية و أميرية و أنظمة جمهورية و في مسألة علاقة النظم السياسية العربية بموضوع الأقليات فقد نجد بعض النظم نفسها مضطرة إلى التعامل مع التشكلات المجتمعية المختلفة داخلها بمنطق الإقصاء و التهميش أما نتيجة ظروف تشكل هذه الأنظمة والتي قد تصل إلى السلطة بطرق غير شرعية في بعض الأحيان و تستمر فيها أو تخوف من بعض الارتباطات لجماعات أقلية معينة داخل الدولة تسهم في ممارسة لعض الضغوط الخارجية على تلك الأنظمة الأمر الذي يستهدف وجودها. (انظر : على الدين هلال ونيفين مسعد ،النظم السياسية العربية و قضايا الاستمرار والتغيير ، مرجع سبق ذكره.)

[3] المرجع نفسه، ص72

[4] زكي حنوش،« حقوق الإنسان العربي و ترسيخ العملية الديمقراطية و الحرية السياسية » ، مجلة دراسات عربية ، العدد 65 ، بيروت: دار الطليعة، 1998، ص12

وزنها النسبي، حيث نجد أن هناك تميزا سياسيا ضد الاقليات ومنها للمشاركة في الحياة السياسية وحرمان أبنائها من الدخول في بعض مجالات العمل السياسي والتي غالبا ما تكون حكر لأبناء الأغلبية أو الجماعات المسيطرة، كما هو الحال في السلك الدبلوماسي أو القوة المسلحة أو أجهزة الأمن الأخرى ...[1]

2/البعد الجغرافي : الممثل في تركز أقليات أو جماعات معينه في مناطق جغرافية محددة على سبيل المثال لا الحصر يرتكز الأكراد في شمال العراق، النيليون في جنوب السودان، البربر في المغرب العربي (المغرب – الجزائر) ففي ظل تفاقم مشكلات الاندماج الإقليمي الناجمة عن ضعف شبكات الاتصال والمواصلات في كثير من الأقطار العربية وعدم مقدرة بعض النظم العربية على بسط سلطانها على كافة أقاليم الدول تبرز مشكلة الأقليات،[2] وما يزيد الطين بلة عندما نجد أن مشكلة التفاوت الإقليمي تبنى في الكثير من الأحيان على اختلافات أثنية، فالنظم الحاكمة في مركز الدولة أي العاصمة حيث مركز السياسة والاقتصاد... غالبا ما تنتمي إلى جماعات تختلف اثنيا عن جماعات أو أقليات أخرى تنعزل في أقاليم أخرى بعيدة ما يميز العلاقة بينهما العداوة والتوتر المستمر... حيث نجد هذه الأخيرة أي "الأقليات المنعزلة" تعاني من التخلف والتهميش من حيث الخدمات المقدمة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكذا مجال الخدمات...[3]

فمن الواضح أن ضعف النظام السياسي في وصوله إلى أقاليم الدول المختلفة بسبب انعدام القدرات المالية أو بسبب سياسات التميز التي تعتمد عليها تؤدي في المحصلة النهائية من قبضه الدولة على الأقاليم البعيدة التي تتواجد فيها جماعات بعيدة عن المناطق الحضرية مما يخلق حالة من الغضب لدى أبناء هذه الجماعات في نهاية المطاف إلى التمرد والعصيان بوجه النظام السياسي قد يصل الأمر ببعض الأقليات إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو حتى الانفصال بناء على دعاوي عرقية أو ثقافية تقدم مشكلة القبائل النيلية في جنوب السودان مثلا بارزا على هذا

3/ البعد الاقتصادي و الاجتماعي: الناجم عن انعدام العدالة التوزيعية للثروات و الخدمات و القيم لأبناء الأقليات مما يولد لديهم إحساس بالظلم الاجتماعي.

ثمة مؤشرات كثيرة تدل على ذلك منها: إن مناطق الأقليات تعد في الغالب من أكثر المناطق تخلفا، كما أنها تحوز على نصيب متدني من خطط برنامج التنمية فضلا عن إبعاد أبناء الأقليات عن الانخراط في الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية و تخصيصها لأبناء الأغلبية أو الجماعة الحاكمة .[4]

فكلما تركت تلك الفروقات للتجذر دون حل، فقدت الدولة طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية حيث يأخذ الصراع عندها طابعا اثنيا عندما تضطر الأقليات، وسط أنظمة حكم سلطوية، طائفية للانغلاق على ذاتها و التعبير عن خصوصيتها، فيتحول الصراع بذلك الصراع الإجتماعي من صراع بين الطبقات

---

[1] المرجع نفسه، ص13

[2] حنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص228

[3] المكان نفسه

[4] المرجع نفسه، ص 229

الاجتماعية إلى صراع عصبوي بين جماعات ة أقليات مختلفة وهو ما يحصل اليوم في العديد من الدول العربية: لبنان، سوريا، الجزائر السعودية، السودان...[1]

حيث تلجأ كثير من النظم العربية ،و بهدف ضمان استمرارية في الحكم إلى انتهاج شتى الوسائل ومنها بطبيعة الحال، وسائل الإبعاد أو التهميش للأقليات و منعها من المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الثقافية للمجتمع الوطني: الأمر الذي عقد من مشكلة الأقليات وجعلها من أكثر المشكلات التي استعصت على الحل السياسي في الواقع العربي المعاصر.[2]

يمكن إجمال أسباب الصراع بين الأنظمة السياسية العربية و الأقليات في النقاط التالية:

1- غياب الحرية و الديمقراطية عن أنظمة الحكم جعلها تضع مشاكل الأقليات في ثلاجات شديدة التجمد من خلال تدابير أمنية مشددة و لكن ما أن يتغير أسلوب الحكم حتى تصبح قضية الأقليات مطلبا سريعا و حيويا.

2- عدم ثقة الأنظمة العربية المعاصرة من الأقليات الموجودة داخل إقليمها و بالتالي تعتبر خطر على نظام السياسي القادم.

3- ترى أنظمة الحكم العربية أن طرح موضوع الأقليات للنقاش قد يضعف الشعور بالمواطنة، ما نريد من تغذية الشكوك الطائفية و العرقية الموجودة بين الأقلية و الأغلبية في المنطقة العربية.[3]

4- تحالف الأقليات مع القوى الخارجية بهدف تحقيق الانفصال عن الوطن الأم.

5- خروج الاستعمار من الدول العربية إلا أنه زرع في قلبها المشاكل الداخلية و جعلها عرضة الحروب والصراعات من خلال مبدأ فرق تسد، من هنا فإن الاستعمار أمسك بورقته قبل الأخيرة ألا و هي الأقليات لإثارة النزاعات الانفصالية بين الأقليات و الدول القطرية.

6- طبيعة تعامل بعض أبناء الأغلبية العربية أو نخبها مع الأقليات و اتجاههم في الغالب نحو تجاهل بعض الأهداف المشروعة للأقليات.[4]

موضوع الأقليات عبارة عن قنبلة موقوتة في معظم أنحاء المنطقة العربية، ستنفجر هذه القنبلة سياسيا مدويا وقائلا لذا على دول المنطقة أن تسارع إلى نزع فتيلها

اتبعت النظم السياسة العربية في سعيها حل مشكلة الأقليات أساليب متنوعة تباينت بين الليونة و القسوة لكنها في الغالب كانت أساليب قسرية تمثلت في سياسات الاستبعاد و الدمج الإكراهي رغم بعض

---

[1] برهان غليون، مرجع سبق ذكره ، ص90

[2] المرجع السابق

[3] عز الدين أبو سمهدانة، الأقليات و الأبعاد الاجتماعية للامن القومي العربي ، غزة جامعة الأزهر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني www-k.astal.com/hndex.php.htm.2010 ، تم التصفح يوم 2021/9/12، على الساعة 18:47 .

[4] المرجع نفسه

المبادرات المقترحة الخاصة بالحل السلمي عن طريق الحكم الذاتي أو فدرالي عن طريق استخدام القوات المسلحة للقضاء على حركات التمرد المثارة من قبل بعض الأقليات وتوظيفهم في مناطق أخرى منعا للتركيز السكاني بحيث يكونوا تحت المراقبة تحت أجهزة النظام تحسبا لقيام أي صراع أو تناحر بين أبناء الأقليات بهدف شق الصفوف وتفكيك الجبهة الداخلية لحركة الأقليات و إضعاف قدراتها على مواجهة النظام.[1]

زيادة على سياسات القمع المستخدمة ضد الأقليات لجأت بعض النظم السياسية العربية إلى سياسات التهميش الثقافي من خلال وضع الحواجز أمام الأقليات لممارسة تقاليدها و الإفصاح عن ذاتيها بشكل علني و بقيت الثقافة السائدة و الشعارات المطروحة تنبع في غالبيتها من الجماعة المسيطرة أو النظام السياسي الذي يمثلها دون إفساح المجال الكامل للمشاركة الثقافية من قبل الجماعات الأخرى.[2]

رغم ما اتبعته النظم العربية من سياسات التهميش والقمع والإبعاد إلا أنها من جانب آخر قدمت الكثير من الحجج و أعطت لنفسها التبريرات الشرعية للقيام بمثل هذه الأعمال القمعية ضد الأقليات كان في مقدمتها :

توجيه إصبع الاتهام للأقليات بالعمالة للقوى الخارجية: باعتبارها " الأقليات " المنفذ الذي تعبر منه[3] باستمرار كل المحاولات التدخلية للقوى الإقليمية والدولية الأمر الذي يبرز اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع هذه التدخلات حسب وجهة نظرهم فإن الاعتراف بحقوق الأقليات يعرض المجتمع الوطني لمزيد من التجزئة والتشرذم الأمر الذي يتناقض مع سعي النظم العربية لبلورة مفهوم الوحدة الوطنية، بل إن بعض النظم العربية ذهبت في تبريرها لمنع الأقليات من ممارسة حقوقها إلى التأكيد على أن الاعتراف بحقوق الأقليات يعد تعوضا عن مسار الوحدة العربية والسعي نحو الدولة القومية الواحدة، مهما كانت التبريرات المقدمة من قبل الأنظمة العربية فإن أساليب القمع و الإبعاد التي تمارسها ضد بعض الأقليات ساهمت إلى حد كبير في ابتعادها عن التفاعل والتجاوب مع مؤسسات وبنى النظم العربية وكذا إبعادها عن الاندماج في المجتمع الوطني، الأمر الذي دفع بعض قياداتها للجوء إلى الدعم الخارجي كوسيلة ضغط سياسي يهدف الحصول على بعض المطالب الاقتصادية مثل الحصول على نصيب متوازن من الثروات و المطالب السياسية مثل الحصول على نصيب عادل من السلطة يتناسب مع وزنها السكاني و المطالب الثقافية منح كياناها من التعبير عن خصوصياتها الثقافية.[4]

أصبح لأسلوب التعامل مع مشكلة الأقليات خصوصية مميزة في الواقع العربي بحيث أصبحت مشكلة الأقليات من أبرز المشكلات السياسية التي تفرض نفسها على الاستقرار و الأمن القومي العربي :

---

[1] حسن توفيق، إبراهيم ، مرجع سبق ذكره، ص 230

[2] المرجع نفسه ، ص229

[3] معن نشور،« أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الإطار العربي »، مجلة المستقبل العربي، العدد 2020 ، ديسمبر 1995 ، ص 19.

[4] وليم سليمان قلادة، حوار علمي حول الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام ،العدد 92 ، الصادرة في أفريل سنة 2003 ، ص279

فالأهمية التي تحظى بها مشكلة الأقليات على ما سواها من مشكلات الواقع العربي الراهن يمكن إرجاعها إلى الحقائق التالية :

- كثرت الحروب و الصراعات ذات العلاقة بالأقليات في المنطقة العربية و التي تعبر عن تأزم العلاقة بين بعض الأقليات و النظم العربية
- النظرة المتدنية التي تحظى بها الأقليات من قبل النظم العربية و ضعف الاهتمام بتلبية مطالبها السياسية والاقتصادية و كذا الاجتماعية .
- تحمل الأقليات الوزر الأعظم من الممارسات الخاطئة لمعظم النظم العربية لا سيما تلك المتعلقة بالانتهاك المتواصل لحقوق الإنسان و حرياته الأساسية.
- كثرة التدخلات الخارجية للقوى الإقليمية و الدولية و توظيفها المستمر لبعض قيادات الأقليات كقنوات تدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية بهدف زعزعة استقرار الواقع العربي.[1]

بناءا على ما سبق ذكره نلاحظ أن معظم ممارسات النظم العربية اتجاه الأقليات لايمكن فصلها عن مسار تصرف سلوك الكثير من أبناء (الأغلبية) في المجتمع العربي و نظرتها المتدنية للأقليات مما ينعكس عنه تعصب و تميز هذه الأخيرة (الأقليات).

تتفاوت درجة طبيعة وخطورة مطالب الأقليات السياسية و الاجتماعية و الثقافية، وبناءا على هذا التفاوت فإن معاملة الأنظمة السياسية لأقلياتها تختلف من دولة لأخرى

فالدول التي تطالب فيها الأقليات بالتمتع بحرية أكبر في الحفاظ على مميزاتها الخاصة بها دون استعمال وسائل قمعية لتحقيق ذلك،لا تواجه عادة بالاضطهاد والقمع من قبل الدولة بل تعاملها بليونة من أجل استيعابها ودمجها في المجتمع.[2] هذه المطالب تنادي بها عادة الأقليات في ديار الشتات أو الأقليات التي يكون أعدادها قليل مقارنة بالأغلبية أو بأقليات أخرى تشاركها الجنسية و المجتمع في غالبيتها تكون هذه المطالب ترتكز على حماية حقوق الإنسان وعدم انتهاك الحقوق الفردية لأفرادها وتمتعها بجميع حقوق المواطنة حتى لا تكون موضوعة على الهامش كما تعمل للحفاظ على مميزاتها التي تجعلها تختلف عن الأغلبية و الهدف من ذلك هو المساواة التامة مع بقية أفراد المجتمع، و التمتع كذلك بالحرية التي تحميها القوانين الدولية.

تتقدم الأنظمة السياسية بناءا على ذلك بخطوة تعرف بعمليات الاستيعاب والدمج والتي تكون بغية تكوين ثقافة موحدة و أنظمة تعليم ومنهاج و أساليب تربوية موحدة وعمليات استيعاب مادية تصهر الجماعات ببعضها إما بإلحاقها بهوية الجماعة الرئيسية أو بتكوين هوية جديدة، كما تقوم على عمليات استيعاب مؤسسي بإنشاء مؤسسات يشارك فيها جميع الأفراد من مختلف الجماعات على أسس غير أثنية.[3]

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات و الأمن القومي العربي...، مرجع سبق ذكره، ص79

[2] إبراهيم غرايسة،« القوى والضعف في التعددية الاثنية » ، يومية العرب القطرية، العدد 7732، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2009 ، ص 10.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

ويرى ويل كيملكا أنه يمكن تحقيق الاندماج بين الأقليات المتعددة داخل المجتمع الواحد من خلال توفر شرطين أساسيين هما

1- قبول الأقلية بالتكيف مع الثقافة المهيمنة في المجتمع

2- قبول الأكثرية لفكرة توسيع نطاق حقوق الأقلية بالعيش على نحو تعاوني معها.[1]

إعطاء الأقليات صوتا حقيقيا داخل مؤسسات الدولة يلعب دورا مهما في تعزيز التوافق الاجتماعي و الاستقرار السياسي، هذا التوافق الاجتماعي يكون من خلال الاحترام المتبادل بين الأقلية والأغلبية المكونين لمواطني الدولة الواحدة،[2] وهذا ما نصت عليه المادة "4" من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات حيث جاءت بنودها على النحو التالي

1- على الدولة أن تتخذ – حيثما دعت الضرورة – تدابير تضمن أن يتسنى للأشخاص المنتمين إلى أقليات ممارسة جميع حقوق الإنسان و الحريات الأساسية الخاصة بهم ممارسة تامة و فعالة دون أي تميز وفي مساواة تامة أمام القانون [3].

2- على الدولة اتخاذ تدابير لتهيئة الظروف المواتية لتمكين الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التعبير عن خصائصهم ومن تطوير ثقافتهم و لغتهم و دينهم وتقاليدهم و عاداتهم إلا في الحالات التي تكون فيها ممارسات معينة منتهكة للقانون الوطني و مخالفة للمعايير الدولية.

3- من خلال هذه البنود تتضح المعاملة الواجب إتباعها من طرف الدولة اتجه أقلياتها والتي في الواقع وخاصة في دول العالم الثالث ناذرا ما يتم تطبيقها وهذا ما يجعل الأنظمة السياسية تدخل في صراعات مع أقلياتها[4].

أما الإستراتيجية الثانية التي تنتهجها بعض الدول في التعامل مع أقلياتها هي إستراتيجية القصر على الهيمنة وهي الأكثر شيوعا و تمارسها الاثنيات الكبرى والأقليات الحاكمة على غرار ما حدث في تجربة اليمن بعد توحيد شطريها الشمالي و الجنوبي بالعنف والإكراه.[5] مثال على ذلك الأقلية العلوية الحاكمة في سوريا تشكل ما بين 8 إلى 9بالمئة من سكان إلا أن النظام السياسي يعامل الأقلية الدرزية و الأكثرية السنية التي تمثل حوالي 70 % من المواطنين في سوريا بقسة.[6]

---

[1] حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : حدلية الاندماج والتنوع، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن، ص368

[2] جورج أندرسون ، مقدمة عن الفيديرالة، ترجمة مها تكاد ، كندا ، منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007 ، ص 48.

[3] تيد روبرت حير، الأقليات في خطر، ترجمة : مجدي عبد الحليم ، القاهرة: مكبة مديولي ، سنة 1999، ص 353

[4] المكان نفسه

[5] مسعود ضاهر، خريطة الأقليات في الوطن العربي، مجلة هاوار الجديدة ، العدد 5 ، الصادرة بتاريخ حوان 2005 ، ص15.

[6] ليانة عوردون و آخرون، واقع التعددية الدينية و القومية في الوطن العربي، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد 2 الصادرة بتاريخ حوان 2005، ص 8

تلعب الأنظمة السياسية أحد العوامل المهمة في تحقيق الأمن بالأخص تلك النظم التي تتسم بالشفافية و القائمة على أسس ديمقراطية تحترم الأغلبية و تراعي حقوق الأقلية فهذه النظم تشكل عاملا حاسما في تحقيق استقرار الدولة على المستوى الداخلي والخارجي.

إن طبيعة النظم السياسية وكيفية تعاملها مع مختلف التحولات والمستجدات الداخلية والخارجية تساهم بدور مهم في إحداث الاستقرار بالمنطقة العربية التي تشهد تنوع اثني، عرقي، ديني، كما تشهد أيضا تنوعا في طبيعة النظم السياسية بين أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية و...

تختلف النظم السياسية في تعاملها مع الأقليات الدينية و العرقية وكيفية التعامل مع مطالباها بين الاستجابة لهذه المطالب من خلال الاندماج والمساواة في المشاركة السياسية و بين نظم تقوم على سياسة الإقصاء و التهميش.[1] وعليه معظم النظم السياسية في المنطقة العربية نجدها تحد من اقتراب الأقليات من السلطة السياسية و بالإسقاط يمكن القول أن طبيعة النظم السياسية و قدرتها على التعامل مع هذه الأقليات بطريقة سلمية و قدرته عل إدارة الصراعات القائمة داخل الدولة بين الأقليات و الأغلبية من شأنه أن يحافظ على الاستقرار السياسي داخل الدولة و بالتالي القدرة على التحكم في هذه الأقليات ومنه الحفاظ على الاستقرار والتماسك داخل الدولة.[2]

للإجابة على التساؤلات التي تم تناولها في بداية طرح موضوع علاقة النظم السياسية العربية بمشكلة الأقليات:

نسجل أن أخطر ما يمكن أن تواجهه الدولة هو عجز نظامها السياسي عن بناء مؤسسات تمكنها من تحقيق الرضا و الإجماع من جانب الأقليات أو جماعات أخرى، الأمر الذي قد يخلق ضعف في الترابط الاجتماعي والسياسي داخل الدولة مما يؤدي إلى أن يسود الاختلاف و التنافر و بالتالي النزاع داخل المجتمع ومن هنا يتضح بأن تعامل الأنظمة السياسية مع جماعات الأقليات تلعب دورها في تحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين.[3]

يرى بعض الدارسين بأن بعض الدول التي ترعى خصوصيات الأقليات وظروفها قد تلجأ إلى إتباع سياسات تعامل قد تكون نتائجها وخيمة، فإتباع سياسة الاضطهاد و القمع و التمييز من قبل النظام السياسي في مواجهة مطالب الأقليات بإمكانه أن يولد الشعور بالحرمان و لا نريد تصاعد نسبة التوترات و النزعات بين هذه الجماعات والسلطة الحاكمة.

يمكن القول إجمالا أن العلاقة التي بين الأقليات والنظم السياسية داخل المنطقة تراوحت بين السلبية و الإيجابية وذلك نظر لتعدد العوامل التي أثرت على هذه العلاقة، وكان لذلك تداعيات على مجرى الأحداث

[1] حسان بن نوى ، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص 118

[2] المكان نفسه

[3] نفين عبد المنعم مسعد، الأقليات و الاستقرار في الوطن العربي، مركز البحوث و الدراسات الإستراتيجية، 1988 ،ص155

الاجتماعية والسياسية داخل إقليم الدولة الواحدة، تراوحت هذه التداعيات هي الأخرى بين الإيجابية و السلبية.

أما هذه العوائق الحقيقة يتوجب على الدول العربية و أنظمتها السياسة السعي الحثيث لاستخدام جميع الوسائل الكفيلة لتحسين نوعية الحياة الأقليات المتواجدة على أراضيها من خلال تبنى خطوات عملية التي تكفل تمتع أبناء الأقليات بحقوقهم السياسة و الاقتصادية و كذا صياغة آليات قانونية لحماية الأقليات على المستوى العربي هذا ما يدفع إلى إلقاء الضوء على أهم التداعيات التي ألقت بضلالها على العلاقة بين مجتمع الأقلية و مجتمع الأغلبية وانعكاسها على وضعية الأقليات في المنطقة العربية بالإضافة إلى تسليط الضوء على الآليات القانونية لحماية الأقليات على المستوى العربي هذا ما نتناوله بالتفصيل في المطلب اللاحق:

المطلب الثالث:المخرجات و التأطير القانوني للأقليات

أولا : التداعيات:

تنوعت التداعيات التي أثرت على وضعية الأقليات في المنطقة العربية منها تداعيات على المستوى الفكري وتداعيات على مستوى الممارسات الفعلية. تتجلى في هذه التداعيات في أبرز صورها:

1/ التداعيات على المستوى الفكري: تنحصر التداعيات على المستوى على الفكر في المعضلات المفهومية حيث تعددت المفاهيم وذلك لارتباطها بالمناخ الفكري العربي والإسلامي السائد كالقومية والإسلام والعروبة والعدالة الاجتماعية... وتداعياتها على المناخ الفكري السائد في المنطقة العربية من الملاحظ أن الفكر القومي العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى الوقت الحالي لم يوجه اهتمام كافي لمسألة التنوع الأثني، القومي والثقافي الديني الطائفي والسلالي في المجتمع العربي فإن النزعة إلى طبعت هذا الفكر وتجاهلها للتنوع الاثنى وعدم الاعتراف به مع التقليل من شانه فقد ظهرت لهذا التنوع التداعيات سلبيه اثرت على الفكر القومي ولا تزال تواجه هذه التداعيات[1] .

يتضح من خلال هذا أن إشكالية الأقليات داخل المنطقة العربية ارتبطت دائما بطبيعة العلاقة التي تجمع بين كل من مجتمع الأقلية مع مجتمع الأغلبية فهذا الأخير والذي يحتوي العديد من العلاقات داخل سواء ارتبطت بالمناخ الفكري السائد أو بطبيعة النظام السياسي، وعليه فإن الإشكاليات مرتبطة ببعضها البعض كما يمكن لها أن تعيق حركة الاستقرار داخل إقليم الدولة، ونحن بصددنا للحديث عن الدول العربية لا يمكن بأي شكل من الأشكال لعلاقة أو إشكالية كهذه إلا أن تزيد من درجة عدم الاستقرار خاصة و أن المنطقة العربية تشهد العديد من الصراعات و التنافسات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. [2]

[1]. زينب خذير، الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، (غير منشورة) ، في الحقوق تخصص قانون العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2016 -2017 ،ص 206

[2] المرجع نفسه، ص 210

وكنظرة مستقبلية للواقع الفكري السائد في المنطقة العربية تعطينا انطباعا أوليا بمدى حدة التعصب الأثني والثقافي والديني و إن كانت لم تتخذ طابع العنف إلا أنها تسير لهذا الاتجاه والذي يقوم على عدة عوامل منها الخلط بين المفاهيم السابقة الذكر، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية بدوافع عدة منها ما هو إنساني أو ما هو ثقافي وكذا درجة الوعي الثقافي وتفاوتها بين عموم المواطنين، كذلك التراتبية الاجتماعية والسياسية كما تتجلى التداعيات على المستوى الفكري في المعضلات الاجتماعية. فإن الاختراق الغربي للأقاليم العربية أدى إلى تآكل كثير من الأنماط التقليدية للتنظيم الاجتماعي للأقليات الدينية والثقافية وهذا ما يشار إليه في أدبيات العلوم الاجتماعية بعملية التعبئة الاجتماعية*.[1]

فيما يتعلق بالأقطار العربية فإن من أحداث المعضلات الاجتماعية التي تواجهها بخصوص مسألة الأقليات هي ذلك السباق بين عمليتي التعبئة الاجتماعية و عملية الدخول في علاقات وأنماط جديدة من ناحية و تحقيق العدالة التوزيعية من ناحية أخرى، فإذا كانت الأولى أسبق من الثانية بالنسبة لأي جماعة أقلية فإن هذه الأخيرة تنظر إلى ذلك كما لو كان قسط في مسعى مشروع ما وهذا ما يتولد عنه نوع من الإحباط لدى أبناء الجماعة والإحباط بدوره يؤدي إلى السخط الذي يؤدي إلى توليد طاقة عدوانية داخل المجتمع، تظهر أولا في شكل توترات ثم قد تتحول إلى سلوك عنيف قد يصل إلى مظاهر السلاح المسلح مثال على ذلك جماعات أقلية يبدو إحساسهم بالظلم والحرمان مثل قبائل جنوب السودان ، أكراد العراق ، شيعة لبنان ، والتي تظهر عليها مؤشرات التخلف وتدني مستوى المعيشة والدخل وكذا نصيبها من السلطة ومن تم يظهر سخطها واحتجاجها إن لم نقل لجوئها إلى السلاح .[2]

كما أن هناك حالات لا يظهر ذلك جليا عليها بحيث لا يمكن للمراقب الخارجي أن يحسم الرأي فيها حتى ولو تفهمها مثل بربر منطقة قبيلة الجزائر ، الأقباط في مصر تبدو هذه الجماعات ذات توقعات وطموحات مرتفعة وذات إنجازات فعلية فأفراد هذه الجماعات هم في المتوسط أحسن من أفراد الأغلبية تعليما ودخلا ... ومع ذلك فهم قلقون ومتوترون ساخطون في علاقتهم بالأغلبية .[3]

---

[1] برهان غليون، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات، مرجع سبق ذكره

* التعبئة الاجتماعية: تأخذ مظاهر عديدة كالهجرة إلى المدن تحول الإنتاج من المظاهر البدائية إلى اقتصاديات السوق ... الاندماج في الاقتصاد الوطني و العالمي و الحراك الاجتماعي ، التعرف لوسائل الإعلام الجماهيرية و الاختلاط و التفاعل مع جماعات ثانوية ، بهذا المعنى فهي تنطوي على مزيد من السيولة بين الجماعات الأثنية و غير الأثنية وبين الأفراد داخل كل جماعة ... الدخول في علاقات اجتماعية جديدة ، طبقية ، سياسية ، مهيئة ... معايرة للأنماط . العلاقات الأثنية والعشيرة القبلية ... كما تضع الأفراد في تفاعل مع السلطة السياسية مباشرة أو من خلال هذه الجماعات الجديدة. (انظر: عصام السليماني ، مفهوم التعبئة الاجتماعية و دواعيها ، مدونة محيط المعرفة ، 27 مارس 2015).

[2] سعد الدين إبراهيم ، التعددية الاثنية في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 55

[3] المرجع نفسه، ص 56

المجتمع المدني: في القرن 18 اكتسب مفهوم المجتمع المدني معنى يشير إلى موقع الوسط بين مؤسسات السلطة و بقية المجتمع، نجد عند توكفيل اقترابا من المعنى الحديث والمتبادل اليوم يركز على أهمية المنضمات المدنية النشيطة و دورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة، وفي الأدبيات الحديثة ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم انطونيو غرامشي إذ اعتبر المجتمع المدني مجتمع برجوازيا بالأساس واعتبره مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية بينما الدولة مجال تحقيق السيطرة (أنظر العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة لندوة المشروع القومي و المجتمع المدني تنظيم قسم الدراسات الفلسفية، كلية الأدب و العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 7-12 ماي 2000 ،ص 63.)

وفي صفوة الحديث فإن التعبئة الاجتماعية بكل ما ينطوي عليها من إضعاف لأنماط التنظيم الاجتماعية التقليدية كالقبيلة أو العشيرة أو الطائفة ... لابد أن يواكبها تبلور أنماط تنظيم اجتماعي حديث مثل النقابات العمالية الأحزاب السياسية ... فمثل هذه الأنماط التنظيمية الحديثة هي التي تحمي الأفراد وتكون ملاذ له و تدافع عنه وعن مصالحه تجاه الجماعات الأخرى، تعرف هذه الأنماط الحديثة في بعض أدبيات العلوم الاجتماعية بإسم مؤسسات المجتمع المدني، وهي مؤسسات وسطية بين الفرد و الدولة.

2/ التداعيات على مستوى الممارسات الفعلية:

نقصد بها جل الأحداث و الوقائع التي حصلت نتيجة الاحتكاك المباشر بين مجتمعي الأغلبية و الأقلية من خلال التواتر والمصادمات الناشئة إما نتيجة ظروف محلية أو تدخلات خارجية، حيث شملت هذه الممارسات في غالب الأحيان الأقليات داخل المنطقة العربية على تنوعها ما بين الديني و القومي و اللغوي.

2/1 اتجاه الأقليات الدينية: في حديثنا عن الأقليات الدينية في المنطقة العربية فلابد من أن تجدر الإشارة إلى أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو العلاقة بين المسلمين والمسحيين كون أن غالبية سكان المنطقة العربية هم مسلمين. [1]

لو عدنا إلى التاريخ كانت العلاقة بين المسلمين و الأقليات غير المسلمة في جل البلدان العربية تتميز بدرجة من التسامح و الوئام بغض النظر عن بعض المحاولات الخارجية التي كانت تعمل على زعزعة هذه العلاقة إلا أنه مع تشكيل كيان الدولة العربية الحديثة في مرحلة الاستقلال تباينت هذه العلاقة لدرجة تشكلت معها ديمومة في التوتر والصراعات بين الجانبين المسلم و غير المسلم نأخذ مصر كمثال على ذلك، تراوحت العلاقة فيها بين المسلمين والأقباط ما بين الهدوء تارة و التوتر تارة أخرى نشير هنا إلى بعض الأحداث التي تقع وتتسبب في أحداث دموية كسبب بناء وترميم كنائس أو تغيير الديانة، التفجير الذي تعرضت له إحدى الكنائس و الذي أدى إلى مقتل العديد من المسحيين...

سرعان ما نتخذ هذه الأحداث طبعا طائفيا و يصورها الكثيرين على أنها فتنة طائفية و اضطهاد المسلمين للمسحيين ... إلا أنها في الأساس هي عصبيات قبلية أو تصرفات فردية لا علاقة لها بالديانة أو الوضع الطائفي بمصر. [2]

لكن مهما بلغ التعصب حده لدى الطرف الآخر يمكن الإقبال على مثل هذا الفعل فطبيعة الحال فإن التدخل الخارجي له الدور الأبرز في هذا الإطار خاصة إذا ما علمنا أن جل المنطقة العربية مستهدفة في الاستقرار السياسي والديني.

فمعظم الأحداث التي تقع داخل المنطق العربية سواء استهدفت المسلمين أو المسحيين أم اليهود أو أي ديانة أخرى فإن لم يكن السبب تعصبات قبلية فهي بالتأكيد أطراف خارجية سعت و مازالت تسعى إلى تهديد

---

[1]. زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص 216 - 217

[2] نجح حمادي ، بداية اضطرابات طائفية في مصر، (جريدة إيلاف الإلكترونية)، مأخوذ من الموقع: Www. Elaphe .com.

حالة الاستقرار داخل هذه الدول، ونشير إلى أن معظم الديانات داخل الأقطار العربية هي ديانات أصلية ومتعايشة منذ قرون، أي أن الجميع مواطنين من الدرجة الأولى داخل هذه الأقطار، وهذا ما يؤكد أي مساس يصيب إحدى هذه الديانات إنما بالأساس يمس الوحدة والتلاحم الذي يميز البلاد على الصعيد الروح.[1]

2/2 اتجاه الأقليات القومية: تتمثل أهم التداعيات في علاقة مجتمع الأغلبية اتجاه الأقليات القومية في تبني بعض هذه الأقليات لمطالب تؤسس الانفصال عن إقليم الدولة أو الضغط على الدولة من عدة اتجاهات في سبيل مكتسبات تراها الأقليات حقا لها يجب أخذها من قبل الدولة، حيث أهم مسببات هذه الدعوات الانفصالية والمطالب بالاستقلالية هي عدم قبول الدولة لهم بالدرجة التي يرغبون بها و في مقابل ذلك فإن الدولة تراها مطالب يمكن أن تمس بسيادة الدولة أو بشكلها الدستوري والتنظيمي، الوضع في السودان خير مثال على ذلك، القبائل الزنجية جنوب السودان، انعكاس طبيعة العلاقة المتردية بين شمال السودان و جنوبه وعدم القدرة على إيجاد حلول ملائمة تكفل وتضمن استقرار البلاد وذلك راجع إلى طرفي الصراع في السودان بين حكومة مركزية لا تراعي تطلعات وأمال الجنوبيين و خصوصيتهم الثقافية وبين الجنوب بقيادة مرتبطة ارتباط وثيقا بالخارج الأمريكي والصهيوني والذي ما فتئ يستمر في مشاريعه وخططه التقسيمية للمنطقة (انفصال السودان).[2]

2/3 اتجاه الأقليات اللغوية: غلب على علاقة الأقليات اللغوية طابع التجاذب الثقافي فجل مطالب هذه الأقليات تجاه الدولة تتمثل في الاعتراف بثقافتهم ولغتهم إما كلغة رسمية أو وطنية في البلاد، مع أنهم يعتبرون مواطنين من الدرجة الأولى داخل هذه البلاد، فالدولة كثير ما تستجيب لهذه المطالب إلا أن الإشكالية تبقى قائمة في العلاقة بين الطرفين حيث ترجع إما لتعصب بعض قيادات هذه الأقليات في مطالبها أو وجود تيارات على الصعيد الآخر و على نفس الدرجة من التعصب ترفض هذه المطالب وتعتبرها مساس بوحدة البلاد واللغة و القومية العربية، فعلى صعيد الدول العربية نجد أن أهم و أكبر تلك الأقليات اللغوية في شمال أفريقيا و بتركيز أكثر في المغرب و الجزائر، فقد يأخذ التعصب أشكالا مختلفة، طابع العنف مثل ما حدث في الجزائر أو طابع العداء للموروث العربي الإسلامي مثل تبنته الحركات الأمازيغية في المغرب.[3]

فإن أشكال التعصب هذه على اختلاف أنواعها عند الأقليات اللغوية تلقى بظلالها على العلاقة مع المجتمع المتواجدة فيه، إلا أنه في غالب الأحيان يتم احتواء معظم الإشكاليات التي تقع باعتبار المطالب الثقافية مصدر إثراء للواقع الثقافي داخل البلاد بحيث تنظر إلى هذه المطالب على أنها متواضعة إذ ما قورنت بمطالب الأقليات

[1] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[2] المرجع السابق، ص 222- 224

[3] عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2000، ص 58

المطالبة أو الدعاية في معظمها إلى تقرير المصير و الانفصال عن الدولة الأم و تكوين دولة مستقلة خاصة بهم أي المطالبة بحقهم في تقرير المصير .[1]

تشهد الأحداث الجارية وقوع اضطرابات وعدم استقرار في بعض الدول بسبب وجود صراع بين الأقليات والأغلبية و غالبا لا يتوقف هذا الصراع عند حدود الدولة التي توجد بها خلاف بين الأقلية و الأغلبية، بل يمتد ليشمل أكثر من دولة.

و إن كانت من واجب الدولة أن تهتم بتنظيم العلاقة بين الأغلبية والأقلية إلا أن أغلب الدول في تنظيمها لهذه العلاقة قد تغفل عن عمد أو عن حسن نية الخصوصية الذاتية لأقلياتها الأمر الذي يضر أشد الضرر بحقوق الأقليات مما يدفع هذه الأخيرة بالاتجاه صوب القانون الدولي طلبا للحماية من حكوماتها.

ثانيا: الحماية القانونية لحقوق الأقليات في المنطقة العربية

بروز الأقليات على أنهم نقاط توتر قابلة للانفجار في كل لحظة، جعل النظرة الدولية لهذا الموضوع تتغير بعد أن تم تصنيفه ضمن مشكل داخلي نتيجة رواسب ذهنية سياسية أو رواسب تاريخية أو بسبب سوء التشريع في النظام القانوني للدولة، لكن عندما تم تدويل هذه الأقليات فالأمر لا يكن وليد الصدفة بل جاء جراء انتهاكات مست حقوق الإنسان عامة والأقليات خاصة، الأمر الذي حولها من مشكلة داخلية إلى مشكلة دولية، مما جعل الأنظار تتجه أكثر إلى الموضوع لاسيما مع تصاعد موجات المطالبة بالحرية والعدالة و المساواة التي أصبحت السمة الأبرز. مع اكتساب موضوع الأقليات الاهتمام الدولي خصوصا مع تزايد وثيرة الخطاب الديمقراطي ودعاوي الحرية والتحرر مع المتغيرات العالمية تم التركيز على حقوق الإنسان وخصوصا حقوق الأقليات التي أصبحت جزءا لا يستهان به في سبيل تحقيق الاستقرار.من بين موضوعات حقوق الإنسان تتمتع دراسة الأقليات بمكانة خاصة وذلك للارتباط الوثيق بين احترام حقوق الأقليات والاستقرار الدولي[2].

فإن موضوع حقوق الأقليات جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

تعرف هذه الأخيرة على أساس أنها تلك الحقوق الأساسية المعلنة و المقبولة لدى المجتمع الدولي كحقوق للإنسان كمالها علاقة و طيدة بموضوع حماية الاقليات التي ورد لها تعريف من قبل لجنة حقوق الإنسان على أنها حماية المجموعات غير المسيطرة، و التي رغبتها في التمتع بالمعاملة المتساوية مع الاكثرية بصفة عامة ترغب في معاملة خاصة أيضا، يمكن معها أن تحتفظ بخواصها الأساسية التي تميزها عن الاكثرية وهذه الحماية تمنح دون تفرقة للأشخاص المنتمين لهذه المجموعات و التي ترغب في هذه الحماية.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 59

[2] أحمد الأغا، الأقليات في الدول العربية بين الحماية الدولية والممارسة السياسية للدول، د ب ن: نور للنشر و الطباعة، 22-08-2019، ص 200.

[3] إيسماعيل الفاروقي و آخرون، الأقليات رؤى إسلامية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2008، ص 76.

كانت معظم التطورات و المحاولات العالمية في إطار عصبة الأمم لحماية الأقليات سياسة أكثر منها إنسانية، بل كانت هذه الحماية ذاتها مقصورة على مجموعات معينة، بل إن الأقليات ذاتها استعملت لغايات سياسية حتى أن البعض لعب دورا نشطا كطابور خامس ضد أوطانهم.[1]

أصبح مقبولا بصيغة عامة بعد الحرب العالمية الثانية أن الأقليات ذاتها ليست مصدر الحروب ما لم تستخدمها لهذه الغاية جولة أخرى تهدد الأوضاع القائمة " أي استخدام الأقليات كورقة ضغط " الأمر الذي غير الأهمية السياسية لحماية الأقليات التي كانت محور الاهتمام في نهاية الحرب العالمية الأولى ليحل محلها التركيز على حمايتهم لأسباب إنسانية. طبعا في البداية كانت هذه الحماية مقصورة على أقليات معينة و لكن مع الوقت عممت هذه الحماية بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين.[2]

فظهرت شعارات منادية لحماية الأقليات و حقوق الأقليات و هي شعارات تعني أن هذه الأقليات مهددة من قبل الأكثرية، و يشار إلى هذه الأكثرية على أنها كتلة واحدة كبيرة و متجانسة تهدد الأقليات الصغير والضعيفة.[3]

لقد تزايد الاهتمام الدولي وكذا الإقليمي بموضوع حماية الأقليات نتيجة للترابط الذي ينبثق بين الأمن والسلم الدوليين ومسألة حقوق الأقليات وخصائصها بعدما أقرها المجتمع الدولي. فكان لابد من توفير الجو المناسب لها لكي تتمتع بها وذلك عن طريق توفير الحماية لها، الأمر الذي من أجله عقدت عده اتفاقيات بعضها ذات طابع دولي والبعض منها إقليمي.

سعى القانون الدولي من خلال النظريات الفقهية والاتفاقيات الدولية والممارسات القضائية أن يحمي الأقليات إلا أن هذه الحماية كانت تذوب مرة في نطاق حقوق الإنسان وتظهر مرة كحق خاص وأصيل للأقليات دون غيرها.[4]

اهتم المجتمع الدولي بحماية الأقليات مع مطلع اهتمامه بحقوق الإنسان على اعتبار أنه جزء لا يتجزأ منه كانت أول خطوة في هذا المجال ما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر فيينا سنه 1815 وما جاء في معاهده باريس سنه 1856 وما تم فرضه في مؤتمر برلين 1878.[5]

كانت الولادة الحقيقية للنظام حماية الأقليات في ظل عصبة الأمم حيث نجد أساسه في نص المادتين 86 و 93 من معاهده فرساي سنه 1919 وذلك من خلال النص على وجوب إدماج تراها الدول ضرورية لحماية مصالح السكان ذات الطبيعة العرقية أو اللغوية أو الدينية.[6] بينما نجد أساسه الشكلي في مضامين بعض

---

[1] المرجع نفسه ، ص.78.

[2] المكان نفسه

[3] حسن العصامي، الأقليات في الوطن العربي و سؤال الهوية ، جريدة أنباء تونس،21 جويلية 2017، 12:46، مأخوذة من موقع :www.ropitslis.com

[4] المرجع نفسه.

[5] أحمد وافي، حماية الدولة لحقوق الإنسان و مبدأ السيادة، الجزائر: دار هومة، 2005، ص 157.

[6] المرجع نفسه، ص 160.

الاتفاقيات الخاصة والتي قبلتها الدول التي بها أقليات وضمنتها عصبة الأمم عن طريق مجلس العصبة حيث يحق للأشخاص المنتمين إلى الأقليات حق تقديم العرائض المتعلقة بتطبيق نصوص مختلف. المعاهدات التي تخص وضعهم، وقد تم إنشاء لجنة الأقليات والتي تتولى مهمة فحص العرائض قبل عرضها على مجلس العصبة وإبداء الرأي فيها إذا كان الانتهاك يستحق التدخل أم لا، كما أصدرت الجمعية العامة لعصبة الأمم سنة 1933 قرار يأهل من خلاله الدول غير الموقعة على نظام حماية الأقليات مراعاة قواعد العدل في معاملتها للأقليات الخاضعة لسيادتها[1].

شكلت حماية الأقليات ذريعة للكثير من الدول من أجل التدخل سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المنضمات الدولية، الأمر الذي أدى إلى خلق جو يسوده التوتر و تهديد للاستقرار في أغلب الأحيان، مما دفع بهيئة الأمم المتحدة إلى تبني نظاما جديدا يتعلق بالأقليات مغايرا تماما للنظام الذي كان سائدا في عهد عصبة الأمم بحيث أن الحماية لم تعد تقتصر على الأقلية بكونها مجموعة متميزة و أنها للأفراد المنتمين لها بوصفهم أفرادا أي أن حماية الأقليات أصبحت تتم من خلا حماية أشمل وأهم أي أصبحت مرتبطة بموضوع حماية حقوق الإنسان. [2]

تجدر الإشارة إلى أن ميثاق هيئة الأمم لم يحدد مواد خاصة في بنوده تتعلق بحماية الأقليات، وسبب في ذلك حسب ما يفسره البعض يعود إلى بروز سيادة الدولة بقوة واسعة، فقد يمكن اعتبار ذكر لفظ الأقليات أو حمايتها تدخلا في الشؤون الداخلية وأدات لزعزعت الاستقرار الدولي.[3]

بعدها جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 يعتبر اللبنة الأولى لكافة الحقوق خاليا من أي إشارة للأقليات مذيبا إياها في حقوق الإنسان عامة بحيث يستفيد منها الجميع بما فيهم الأقليات. جاءت المادة الثانية (2) من الإعلان العالمي مبينة ذلك بقولها "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق و الحريات الواردة في هذا الإعلان دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أوالدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني و الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال والنساء فضلا عما تقدم فلن يكون هناك أي تمييز أساسه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي لبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصايا أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود"[4] .

نستنتج من خلال ما سبق أن الحماية تشمل الجميع وأن الحقوق الإنسانية ملك للجميع دون تفرقة سواء كان الأفراد مواطنين أو مهاجرين أو أجانب أو أقليات في أي بلد مستقل أو مستعمر أو ناقص للسيادة.

---

[1] محمد غاري ناصر، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، بيروت: منشورات الحلبي، ط1، 2010، ص183

[2] خلواتي مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي، مجلة حيل حقوق الإنسان، العدد 30 ، ص 65

[3] المرجع نفسه، ص 66

[4] عبد العزيز حسن صالح،« المركز القانوني للأقليات دراسة مقارنة بين القانون الروماني و الشريعة الإنسانية » ، أطروحة (غير منشورة)مقدمة لنيل درجة الدكتورة في الحقوق، كلية الحقوق جامعة أسيوط: القاهرة، سنة 2012

كما جاءت اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية سنة 1948 قبل يوم واحد من صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتؤمن الحماية الجنائية للأقليات دون أن تشير إلى لفظ الأقليات إلا أن نص المادة الثانية 2 لا يدع مجالا للشك على أن يفهم بأنه تأمين الأقليات حيث جاء نص المادة كالآتي: " تعني الإبادة الجماعية أيا من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو اثنية أو عنصرية أو دينية ... " فهذا النص أشار إلى الحماية الكلية والجزئية والأقليات ذات الطبيعة القومية و الاثنية والدينية والعنصرية إلا أنه لم يشر إلى الأقليات ذات الطبيعة اللغوية لكن يمكن إدراجها ضمن الجماعات العنصرية.[1]

جاء بعد ذلك العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية سنة 1966 ليستدرك كل ما فات من خلال المادة 27 والتي تعد المادة المركزية والأساسية في مجال حماية الأقليات حيث تناولت المادة لفظ الأقليات الأمر الذي لم يسبق في الاتفاقيات التي سبق ذكرها كما أنها كفلت لهذه الجماعات جملة من الحقوق،[2] جاء نصها كالآتي:

لا يجوز في الدول التي توجد فيها أقليات اثنيه أو دينية أو لغوية أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعته[3] .

هذا على الصعيد الدولي أما على الصعيد الإقليمي فنجد الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات والتي تبناها مجلس أوربا في 1 نوفمبر 1995 والتي دخلت حيز النفاد في1 فبراير 1998 وقد نوهت بشكل خاص على المساواة في التعليم، وحق الأقليات في تعليم لغتهم حسب المادة 12، 13، 14 و كذا الاتفاقية الأوربية للغات الأقليات وكذا الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان و الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والبروتوكول الملحق به.[4]

رغم الجهود المتعددة التي ساهمت في تطوير موضوع حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي فإن هذا الأخير لا يزال قاصرا فلابد من تقنين التشريعات الدولية بغض النظر عن الاعتبارات السياسية و الإيديولوجية والدينية للدول الأطراف، واعتماد اتفاقيات دولية ذات قوة قانونية تتعلق بالأقليات و حمايتها، بحيث تجدر الإشارة هنا إلى غياب الديمقراطية وانتشار النزاعات المسلحة و الحروب الأهلية و استخدام الأنظمة الاستبدادية وكذا القوى الاستعمارية للأقليات كورقة ضغط مما يؤدي إلى خدمة مصالحها السياسية ودورها في تأزم قضايا الأقليات كما هو الحال في المنطقة العربية.[5]

---

[1] قرار الجمعية العامة رقم 260 المتضمن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و المعاقبة عليها، المؤرخة في 9 ديسمبر 1948

[2] حلواني مصعب، مرجع سبق ذكره، ص68

[3] اللجنة المعنية بالحقوق المدنية و السياسية، الدورة التاسعة و الأربعون (1993) التعليق العام رقم 23 المادة 27 (حقوق الأقليات)، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسون

[4] حلواني مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 65

[5] نائل جرجس،« حقوق الأقليات في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان » ، مجلة صور، الاثنين 30 تشرين 2012.

فالثقافة العربية مبنية على قيم أخلاقية و عل فلسفة حياتية تتميز باحترامها للملكية الفردية و التآزر بين الغني والفقير و عدم التمييز بين أصناف الناس من خلال عرقهم أو لونهم .

تركز الثقافة العربية في مجال حقوق الإنسان على خصوصية الرؤية الإسلامية للإنسان التي حرمت استعباد الإنسان كما فرضت على الدولة حماية للإنسان وصون كرامته وحقوقه ومكانته.[1] كل هذه الأفكار مستمدة من القرآن الكريم في قوله تعالى " ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا.[2] "

الإسلام هو خاتم الرسالات السماوية، مترل من قبل الله تعالى، لم يطرأ على دستوره "القرآن الكريم" أي تحريف أو تغيير، بقي بذلك الدين الوحيد الصحيح للبشر جميعا، و الإسلام يناهض أي تمييز بين البشر على أساس عرقي أو لوني أو قومي ... و الناس في نظره سواسية حتى في مسألة العقيدة فإن الإسلام يرجع الفروق الطائفية إلى عوامل ثانوية.[3]

يشجع الإسلام المسلمين لإقامة علاقة طيبة قائمة على أساس المساواة و المحبة و الأخوة الصادقة، و أن يعالجوا مشكلة التكامل الإنساني بمفهوم واضح، و هذه المسؤولية هي مسؤولية الجميع.

إن نظرة الإسلام نظرة معتدلة متسامحة وواقعية في معاملتها للجماعات الأقلية، كنتيجة لهذه النظرة الإسلامية لم يكن هناك في التاريخ الإسلامي قتل جماعي لأقلية دينية في بلاد المسلمين. بل إننا حتى اليوم نشهد وجود العديد من الجاليات غير المسلمة في قلب دار الإسلام منذ بدايته، حتى أن لغاتهم و مؤسساتهم مازالت باقية إلى اليوم.

إن أهم حق أساسي للأقليات الدينية هو قبولها كما يفعل الإسلام حيث أن هذا القبول سيقود إلى حرية ممارسة الدين و حرية الثقافة واللغة ... [4]

بناءا على ما جاء في القرآن الكريم و السنة و الفقه الإسلامي تبلورت عدة مواثيق و بيانات في مجال الحقوق الإنسان من أهمها:

- إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام الصادر عن رابطة العالم الإسلامي عام 1979.
- البيان الإسلامي العالمي الصادر عن المجلس الإسلامي الأوروبي الصادر في لندن عام 1980.
- إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن مؤتمر العالم الإسلامي عام 1990.[5]

---

[1] المرجع نفسه

[2] القرآن الكريم:سورة الإسراء، الآية 70.

[3] إسماعيل الفاروقي، الأقليات رؤى إسلامية، مرجع سبق ذكره ص 78-79.

[4] المرجع نفسه، ص 79-81.

[5] نذير بوبعالي، حماية حقوق الأقليات بين الإسلام و القانون الدولي العام، أطروحة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر، سنة 2008،ص121

عملت الدول العربية الإسلامية كغيرها من البلدان و التجمعات الدولية على تفعيل و تضمين مبادئ حقوق الإنسان عامة و حقوق الأقليات خاصة، ذلك ضمن اتفاقيات ومواثيق أقرتها وصادقت عليها، على اعتبار أن ذلك يعد مطلبا أساسيا في عالم تحكمه المواثيق خاصة بالمنطقة العربية و الإسلامية لمراعاة الخصوصية لهذه المناطق حيث توجد بعض المواثيق الدولية التي تراعي خصوصية البلدان العربية و الإسلامية.[1]

فعلى الصعيد العربي برزت محاولتان تمثلتا في الميثاق العربي لحقوق الإنسان و مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب في الوطن العربي إلا أن هذه المواثيق العربية المتعلقة بحقوق الإنسان لم تقدم كل ذلك الشيء المطلوب تقديمه خاصة أن المنطقة العربية عانت ومازالت تعاني من غياب أو بالأحرى نقص في المواثيق والمقررات المعنية بحقوق الإنسان العامة وحقوق الأقليات الخاصة. فلا شك أن المحاولات العربية في هذا المجال يمكن أن تضيفي نوع من الحماية المطلوبة لحقوق الأقليات متضمنة ذلك من خلال التنصيص أولا على حماية فاعلة لحقوق الإنسان والشعب في المنطقة العربية خطوة بالاتجاه الصحيح من أجل تلك الحماية المطلوبة.[2]

1/ الميثاق العربي لحقوق الإنسان

يمثل الميثاق العربي لحقوق الإنسان ثمرة جهود الدول العربية في مجال حقوق الإنسان.

كان الميثاق عبارة عن مشروع في إطار الجامعة العربية حيث تم إعداد المشروع تنفيذا لقرار صاد عن مجلس الجامعة العربية 11 مارس 1979 بواسطة اللجنة العربية لحقوق الإنسان.[3] وقد اصدر مجلس الجامعة قرار بإحالة المشروع إلى الدول العربية في 31 مارس 1983، رغم المصادقة عليه و دخوله حيز التنفيذ إلا أنه مزال الجدل و الغموض يلف هذا الميثاق من حيث مدى التزام الدول بتطبيقه.[4]

ما يهمنا في هذا الصدد هو ما يتعلق بحماية حقوق الأقليات:

لقد نص الميثاق في مادته الثالثة "على أن تتعهد كل دولة طرفا في هذا الميثاق بأن تكفل لكل إنسان موجود على أراضيها و خاضع لسلطتها حق التمتع بكافة الحقوق و الحريات الواردة فيه دون أي تميز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر دون أي تفرقة بين الرجال و النساء"،[5] نستنتج من هذا النص أنه ينبغي أن يتمتع الجميع بأي من هذه الحقوق دون أي تمييز.

خص ميثاق الأقليات في النص الآتي: " لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين إلى الأقليات من التمتع بثقافتهم و ممارسة تعاليم دينهم، وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق. "المادة 25.[6]

---

[1] زينب حذير، الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص 148

[2] المرجع السابق

[3] السيد محمد حبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، الإسكندرية: منشأ المعارف، 1990، ص 298

[4] المرجع نفسه، ص298

[5] الميثاق العربي لحقوق الإنسان النسخة الأحدث، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشر،، تونس، 23ماي 2004.

[6] المرجع نفسه

جاءت هذه المادة متأثر بصياغة المادة 27 من العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية و التي سبق الإشارة لها

إن هذا النص يضع التزاما سلبيا على عاتق الدول العربية بعدم إعاقة أو وضع عراقيل أمام الأقليات نحو التمتع بالثقافة أو إتباع التعاليم الدينية.

بناءا على ما سبق يمكن القول: أن التحركات العربية باتجاه حماية الأقليات قد ترسخت بصدور الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إلا أنه من وجهة نظرنا هذا لا يعد كافيا خاصة و أن الحديث عن الأقليات في المنطقة العربية يأخذ أهمية كبيرة حيث أن هذا المجتمع يعج بالكثير من الإشكاليات المعلقة بمسألة الأقليات و ذلك لكثرتها وتنوعها ما بين أقلية اثنية، لغوية، دينية ....وعليه فإن ذلك يتطلب رقابة فاعلة و ديناميكية.

2/ مشروع ميثاق حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي:

يعد المشروع بالإضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان موضوعان أمام الدول العربية للاختيار بين احدهما أو التوفيق منهما في مشروع واحد و هذا تم حينها تمت المصادقة على الميثاق العربي لحقوق الإنسان بتونس لكن رغم ذلك يبقى مشروع ميثاق حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي مرجعا مهما لاتفاقيات حقوق الإنسان في المنطقة العربية بالإضافة إلى احتوائه العديد من المواد المنصوص عليها في الميثاق العربي لحقوق الإنسان و حماية الأقليات و الآليات الدولية للرقابة على تنفيذ المشروع.[1]

فيما يتعلق بحقوق الأقليات في مشروع ميثاق حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي فإننا نجد أن المشروع لم ينص صراحة على الأقليات وإن كان هناك نص على حماية الجماعات الوطنية و لعل السبب في ذلك هو رغبة واضعي المشروع في عدم إثارة الدول العربية التي تشعر بحساسية تجاه الأقليات المجودة فيها.[2]

وقد جاء نص إحدى مواد مشروع ميثاق حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي على النحو التالي الجماعات الوطنية التي تشعر بروابط عرقية أو ثقافية تجمع أفرادها الحق في الحفاظ على ثقافتها الخاصة و التمتع بها و استخدام لغتها بين أفرادها (المادة 35 من مشروع الميثاق ...). [3]

نستنتج من نص هذه المادة: أن التعامل مع مسألة الأقليات يجب أن يراعي العديد من الاعتبارات ولعل أهمها ضرورة عدم التمييز بين جماعة الأقليات و جماعة الأغلبية حتى على مستوى النصوص ناهيك على أرض الواقع لأنه بنظرها هو الضمانة الضرورية و الجادة للحفاظ على و حدة المجتمع العربي و سلامته بعيدا عم

[1] محمد شريف بسيوني، الوثائق المعنية بحقوق الإنسان، المجلد 2، القاهرة: دار الشروق، 2003، ص- 315.

[2] المرجع نفسه، ص.316.

[3] مجموعة حقوقيين ومثقفين، مشروع ميثاق حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي ، سيراكوزا ، 5-12 ديسمبر، hrlibrary.umn.edu/arabe/ar abe-draft.html

الإشكاليات المرتبطة بموضوع التمييز، الأمر الذي ينعكس على استقلالية القرار السياسي للدولة و تجنب الضغوط والتدخلات الخارجية الراغبة في السيطرة على الاستقرار السياسي للدولة.[1]

رغم مصادقة معظم الدول العربية على الميثاق العربي لحقوق الإنسان و الذي تخص المادة 25 منه بحقوق الأقليات ككل، و التأكيد على التمتع بثقافتها أو إتباع تعاليم دياناتها، لكنها لم تلامس عمق المشكلات المتعلقة بالأقليات، كما أنها لم تعمل على حماية وجودها و هويتها و ضمان مشاركتها الاجتماعية و السياسية و التي تحد من خضوعها إلى قيود و انتهاكات لحقوقها وتصل حد إلغاء وجودها ساهمت الظروف الاجتماعية والسياسية التي مرت بها المنطقة العربية في تحويل الأقليات إلى مشكلة متجذرة لها انعكاساتها من الناحية الاجتماعية والقانونية و السياسية، و التي ازدادت تأججا مع ثورات الربيع العربي التي كشفت الغطاء عن بوادر التوتر الطائفي و شكلت تهديدا لحقوق الأقليات الدينية في أكثر من دولة.[2]

إن بروز مصطلح حماية الأقليات و ما رافقه من مظاهر لحماية الأقليات في الخطاب العام لبعض الأحزاب كخاطب راشد الغنوشي بأن حزبه سيعترف بالتنوع الديني في تونس و الإشارة إلى حقوق الأقليات في الدستور المغربي الجديد و اعتبار اللغة البربرية لغة رسمية في الدولة و الإشارة إلى التنوع السوري في مسودة الدستور السوري التي لاقت قبولا من البعض.[3] بالإضافة إلى ما أشارت إليه مسودة الدستور الجزائري لحقوق الأقليات باعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية في البلاد و التي لم تتحدد معاملها إلا بعد الانتخابات في الفاتح من نوفمبر 2020 .

لا يعد هذا انتقالا نحو فهم جديد للواقع و متغيراته و إنما تقسيمها للمجتمعات على أساس أقليات و أكثرية مما يؤدي إلى زيادة مشكلة إنعام التعايش و توسيع الشرح المجتمعي خصوصا في المجتمعات المتنوعة التي يتداخل فيها الاثني بالديني و المذهبي ففي سوريا على سبيل المثال كان استخدام مصطلح حماية الأقليات من الأكثرية السنية الذي أطلقه النظام السوري أثر بأرز في تحويل معطيات الصراع و تغيير مساره و تحويله لصراع مفتوح أدى إلى تحويل سوريا إلى ميدان حرب متعددة الجبهات يتداخل فيها الداخلي مع الإقليمي و كذا الدولي.

مصطلح حماية الأقليات الذي ترافق مع بروز التيارات المتطرفة الرافضة للآخر و حالة الخوف العام و العالمي من الإرهاب الديني جعلته يلاقي صدى واسعا من قبل العديد من المنظمات الحقوقية و الدول الغربية فالتركيز على حماية الأقليات على أساس طائفي أو عرقي دون العمل على توفير الحقوق للجميع، جعلها تتجاوز مهامها(المنظمات الحقوقية) فحقوق الإنسان غير قابلة للتجزئة.[4]

---

[1] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] هوازن حداج، حماية الأقليات ... الاستعمار المظلل، (جريدة العرب)، سوريا ، يوم 28 فبراير 2017 ، من الموقع: www/a/arab.co uk

[3] المرجع السابق

[4] المرجع نفسه

يتضح مما سبق أن الأقليات يتمتعون بجميع حقوق الإنسان التي نصت عليها الاتفاقيات و المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، بالإضافة التي يمتعهم بحماية القانون و التشريعات المحلية في بلدانهم باعتبارهم مواطنين فيها كذلك يتمتعون بالحقوق الخاصة التي تهدف إلى الحفاظ على وجودهم و هويتها بالرغم من وجود الضمانات الدولية و الإقليمية و المحلية لحقوق الأقليات.

إلا أننا نلاحظ أن حقوق الأقليات في أغلب دول العالم و من ضمنها المنطقة العربية مهمشة، و أن جميع الأساليب التي استخدمت ضد الأقليات لم تجدي نفعا لا القمع و لا التهميش، قد حل هذه المشاكل. و بالتالي فإن عملية الاندماج في الجسد القومي قد فشلت أيضا، لأن هذه الأقليات لها نزعة الحفاظ على الهوية بشكل كبير و كذلك نزعة الاستقلال و الانفصال، لذلك يجب احترام حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، لأن هذا الاهتمام هو السبيل الوحيد للتعامل مع مشاكل الأقليات

المبحث الثاني: الأقليات و أبعادها الجيوسياسية على الاستقرار السياسي العربي

بفضل الأهمية البالغة التي تحظى بها المنطقة العربية نتيجة التنوع الثقافي بين العرقيات و الإثنيات الذي له الأثر الكبير على الاستقرار الداخلي و الإقليمي و حتى الدولي، فقد شكلت الأقليات أحد المعادلات المهمة في التأثير على أمن المنطقة التي تتعدى تأثيرها حدود الدولة إلى الإقليمي و النظام الدولي لما تحدثه هذه الأقليات من حالة عدم الاستقرار في البيئتين الداخلية و الخارجية و هو ما دفعنا إلى ضرورة تسليط الضوء على مدى التأثير الذي تخلقه الأقليات على الصعيدين الإقليمي و الدولي في هذا المبحث بعدما تم الوقوف على مدى تأثير الأقليات على المستوى الداخلي في المبحث الأول.

هذا ما سنتناوله بالتفصيل في المطلبين الأول و الثاني.

أما المطلب الثالث نسعى إلى إعادة ترتيب الصورة التي عرضناها في المباحث السابقة حول مستويات التحليل الرئيسية التي ساهمت في بلورة مشكلة الأقليات في المنطقة العربية و هي المستوى الداخلي و الخارجي الإقليمي الدولي، و في هذا المطلب نجد من الضروري إعادة عرض الصورة على نحو جديد في إطار شقين يتناول الأول تحديد رؤية مستقبلية لمشكلة الأقليات في المنطقة العربية من خلال مجموعة من السيناريوهات التي أعدت لهذا الغرض.

أما الشق الثاني حاولنا فيه ربط نتائج تلك السيناريوهات بقضية الأمن و الاستقرار العربي و التحديات التي تواجهه مع اقتراح بعض المقترحات الأولية التي على الدول العربية أتباعها للحد أو التقليص من الأثر السلبي لمشكلة الأقليات على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية.

المطلب الأول : البعد الإقليمي الأقليات و تأثيرها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية

أولا: دور الجوار الجغرافي و مشكلة الأقليات

تعد دراسة طبيعة العلاقات السياسية التي تربط العرب بدول الجوار الجغرافي بمثابة المنطلق الأساسي لتعامل العرب ببقية دول العالم.

يبدو للوهلة الأولى أن علاقة الأقطار العربية على الدول الكبرى أكثر كثافة أمنيا و اقتصاديا و سياسيا، بحكم علاقة التبعية التي تربط بينهما، فالوطن العربي تحيط به مجموعة من الدول المتباينة في القوة و النفوذ و التي تختلف عنه من حيث الهوية و التميز القومي .[1]

يربط العرب بدول الجوار الجغرافي علاقات متينة و مترابطة فرضتها حقائق الجغرافيا و التاريخ، حيث شكلت هذه الحقائق ضغوطات قوية لإيجاد علاقات مشتركة بشقيها (التعاوني و الصراعي) بين الطرفين ففي جانبها الصراعي تميزت العلاقة بينهما بوجود ميولات نحو التنافر و العداوة المتجذرة، مصالح قومية متنافسة و أيديولوجيات متضاربة، حاولت عن طريقها بعض دول الجوار عبر مراحل مختلفة أن تضرب بها الأمة العربية و تحقق مصالحها على حسابها "علاقة قائمة على أساس المصالح " .

أما في جانبها التعاوني: فالتاريخ لا ينكر أن العلاقة بين العرب و دول الجوار قد شهدت حقب تعاون و ترابط منذ المراحل الأولى لتحرك الموجات البشرية العربية إلى بلاد فارس و السواحل الأفريقية و الدولة البيزنطية، مع ظهور الإسلام و انتشاره في بداية القرون الوسطى في هذه المنطقة، ثم انتشر فيها بعد بين القبائل التركية و هذا ما عزز و كثف من العلاقات الروحية و الثقافية بين العرب و دول الجوار الجغرافي.[2]

و في العصر الحديث على الرغم من ضعف و توتر علاقات الاعتماد المتبادل بين العرب و دول الجوار في المجالات التجارية و الاقتصادية إلا أن هناك ترابط في الميدان السياسي بين الطرفين و هذا ما يوضحه إطار المنظمات الدولية و الإقليمية مثل منظمة الأمم المتحدة، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة الوحدة الإفريقية....."
[3]إضافة إلى اشتراكهم في خصائص سياسية أخرى من هذه السمات على سبيل المثال لا الحصر:

- دول ذات تجانس قومي وديني محدود: يعني إنها لا تزال تعاني من مشكل الاندماج القومي، فهي تضم عددا من الأقوام و الجماعات المختلفة عرقيا و دينيا و طائفيا و قد نجم عن هذا التنوع الإثني بروز مشكلة أساسية عانت منها العرب و دول الجوار تتمثل في ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الناجمة عن ضعف قيم الديمقراطية والتعاقب الإسلامي على السلطة فضلا عن كثرة الحروب الأهلية و الصراعات الداخلية الناجمة عن

[1]عبد المنعم سعيد، العرب و دول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987، ص19.
[2]المرجع السابق ، ص 19-20.
[3]المرجع نفسه، ص.35

اللاتكافئ بين وحداتها الاجتماعية في عالم اليوم أخذت دول الجوار تطرح الكثير من التأثيرات على الأمن القومي العربي.[1] يمكن حصر هذه التأثيرات في مايلي:

- التطلع إلى دور إقليمي و دولي على حساب العرب.
- بروز التنسيق السياسي و العسكري و الاقتصادي مع إسرائيل من أجل إضعاف الأمن القومي العربي و دفعه نحو التفكك.
- إثارة الخلافات و المشكلات الحدودية، يتجلى ذلك في مطالبة دول الجوار بأقاليم عربية.[2]
- التدخل في الشؤون الداخلية العربية و إتباع سياسات ترمي إلى تفويض مقومات الوحدة الوطنية للكثير من الأقطار العربية ذات الثقل الإقليمي المنافس و لعل التدخل في الشؤون الداخلية عن طريق دعم الأقليات المتمردة و استقبال عناصرها و تدريبهم و تسليحهم . يعد من أبرز الوسائل التي تستخدمها دول الجوار الجغرافي للتأثير على الأمن و الاستقرار العربي .[3]

حقيقة الأمر ما ساعد على إمكانية استخدام الأقليات كورقة ضغط باتجاه إحداث الخلل في النسيج الاجتماعي العربي هو ذلك التداخل العربي و الديني الحاصل في المناطق الحدودية بين العرب و دول الجوار مثال على ذلك فالأكراد ينتشرون في المناطق الحدودية لكل من سوريا و العراق و إيران و تركيا و قد أصبحوا يمثلون أقليات في كل من هذه الدول تتطلع إلى دولتها الموحدة المستقلة كذلك الحال مع العرب الذين يسكنون في إقليم عربستان "خوزستان" الإيراني و الذي يصل عددهم إلى أكثر من 3 ملايين نسمة.[4]

فضلا عن النسبة الكبيرة من العرب الذين يعيشون في لواء الإسكندرية الواقع تحت السيطرة التركية فإن هناك أقليات غير عربية استوطنت عبر التاريخ في البلاد العربية و مازالت إلى اليوم تحتفظ بالكثير من خصائصها و صفاتها المميزة، ففي الدول الأفريقية مازالت الامتدادات القبيلة عبر الحدود تشكل أحد أبعاده ظاهرة التداخل العرقي بين العرب و دول الجوار.[5]

رغم الإجراءات المتعددة التي اتخذها الدول العربية و دول الجوار لإنهاء أو تسوية مشكلة الأقليات و التي في غالبيتها إجراءات قمعية ... بقى الشعور بالهوية الواحدة و الانجذاب نحو الوطن الأم من العوامل الدالة على بروز و تصاعد حركة الأقليات كإحدى المشكلات التي تواجه العرب و دول الجوار من هنا و قبل الخوض في الحديث عن الدور الإقليمي في تأجيج مشكلة الاقليات و تأثيرها على الأمن و الاستقرار القوميين، لابد لنا من

---

[1] المرجع نفسه، ص39.

[2] دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات و الأمن القومي العربي .....، مرجع سبق ذكره، ص 99.

[3] -المرجع السابق، ص .100

[4] المرجع سابق، ص101

[5] عبد السلام إبراهيم بغدادي،« مشكلة القاليات في القرن الإفريقي .... » ، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 9 السارقة ، 1998 ص 31

[*] الأكراد: كلمة كرد ذكرت لأول مرة من قبل المؤرخ اليوناني إكزونوفون في كتابه لناباس . تعد المجموعة الكردية من أهم المجموعات العرقية و القومية في منطقة الشرق الأوسط (أنظر : حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا، القاهرة: مكتبة مذيولي، ط1 ، 2002، ص 17.)

تحديد بعض السمات التي تجمع دول الجوار في تعاملها مع مشكلة الأقليات عبر الحدود الدولية المشتركة بينها و هي كالآتي :

- احتلت مشكلة الأقليات مرتبة متقدمة في قائمة المشكلات السياسية التي تواجهها بعض الحكومات العربية و دول الجوار نظرا للتكلفة العالية التي ولدتها هذه المشكلة على مستوى الأصعدة العسكرية و الأمنية و السياسية على سبيل المثال: المشكلة الكردية حظيت باهتمام أربع دول مجاورة العراق-تركيا-غيران-سوريا فاستنزفت الكثير من إمكانياتها المالية و الاقتصادية لتمويل العمليات العسكرية ضد الحركات المسلحة للأكراد عبر الحدود المشتركة.
- شكلت الإجراءات المتشددة الأداة الرئيسية في تعامل الحكومات العربية و دول الجوار مع مشكلة الأقليات القائمة على حدودها.[1]
- لم تسلم الأقليات في الوطن العربي و دول الجوار من محاولات الاستيعاب الثقافي و الإيديولوجي عبر طرح الشعارات التي تؤكد على الانتماء الواحد و الأصول المشتركة، حيث أن وسائل الاستيعاب الثقافي لم تنجح بشكل كاف في التقليل من مطالب الأقليات العرقية و الدينية حيث استشرت أمالها بالتحرير و الاستقلال الذاتي مع بروز نزعة التعصب القومي الفارسي و التركي و غيرها.[2]
- ساهمت الطبيعة التصادمية للعلاقات بين العرب و دول الجوار و الناجمة عن التنافس القومي و الطموح الإقليمي فضلا عن اختلاف التوجهات السياسية بحكم الارتباطات الخارجية و نظرة القوى الكبرى لأهمية و دور الطرفين في تعذر إمكانية التلاقي بين العرب و دول الجوار لإيجاد الحلول لمشكلة الأقليات، فلم تطرح حتى الآن أي صبغة للتعاون الإقليمي لتطويق هذه المشكلة، بل على العكس شكلت مسألة الأقليات عقدة مستعصية على الحل في العلاقات ما بين الطرفين و غالبا ما استخدمت ورقة ضاغطة للتأثير المتبادل على أمن الطرفين، و قد ازدادت خطورة الاستخدام السياسي لمسألة الأقليات في العلاقات العربية و دول الجوار حينما بدأت أطراف خارجية تتدخل لدعم السياسات التي تقوم بها بعض دول الجوار لاستثمار الأقليات المتواجدة في الوطن العربي وحثها على التمرد و رفع راية العصيان لوجه النظم السياسة، حيث يشار هنا إلى الدور الواسع التي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية و معها الكيان الصهيوني في تقديم الدعم لبعض دول الجوار لإثارة مشكلة الأقليات في الوطن العربي بهدف ضرب الأمن القومي العربي و خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي."[3]

فالمخطط الصهيوني الهادف إلى تصفية و تدمير الوجود العربي من خلال تفجير الحروب الأهلية و الصراعات الداخلية قد وجد تعاطف مع طموحات بعض دول الجوار -لاسيما تلك التي تمتلك تاريخا متضامنا مع العرب الراغبة في إضعاف الواقع العربي و تقليل تأثيراته السلبية على طموحاتها الإقليمية.[4]

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] سعد ناجي جواد،« مسألة الأقليات في الوطن العربي و أثرها في الأمن القومي » ، مجلة العلوم السياسية، العدد2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988 ص 98.

[3] المرجع نفسه ، ص99.

[4] دهام محمد دهام العزاوي ، مرجع سبق ذكره، ص 109.

أتاح الواقع العربي المتردي و ما يشهده اليوم من ضمور في فاعلية السياسة الموحدة و ضعف إمكانيات التلاقي بين الأقطار العربية بحكم تجذر الخلافات "العربية–العربية" و تكريس حالة التجزئة القطرية و التبعية للمصالح الأجنبية فرصة لبعض دول الجوار أن تمرر سياستها التدخلية و إثارة الحروب الأهلية أملا في تحقيق بعض المكاسب الإقليمية و في مقدمتها ضرب و إضعاف النظام الإقليمي العربي القائم على الهوية و التميز القومي العربي و استبداله بنظام جديد يسمح بإدخال دول و كيانات غير عربية.

أصبحت عملية دعم الأقليات و الحركات الانفصالية الناجمة عنها تعبر عن هدف و رغبة دول الجوار التي لا تتراجع عن استغلالها كورقة ضاغطة ضد بعض الأقطار العربية، الأمر الذي تولدت عنه عدة إشكاليات سياسية و اقتصادية و اجتماعية التي طبعت العلاقات العربية بدول الجوار ، كان لها تأثيرها الواضح على الأمن القومي العربي.[1]

لتوضيح الآثار السلبية التي خلقتها هذه الإشكاليات ارتأينا تقسيمها إلى ثلاثة أبعاد مختلفة و هي كالآتي:

1- **البعد السياسي:** رغم الدور التاريخي الذي مارسته بعض الأقليات المتواجدة في الوطن العربي و دول الجوار بامتداداتها الاثنية عبر الحدود المشتركة من دور في التقارب الثقافي بين الطرفين فالدعم الذي قدمته دول الجوار إلى بعض الأقليات في المنطقة العربية في شتى الميادين و تبنى مطالبها الخاصة جعل العلاقات بين الطرفين تتميز بالتوتر و ارتفاع حدة الخلافات السياسية.

لعب احتلال بعض دول الجوار لأقاليم عربية و بقاء أقليات في تلك الأجزاء المحتلة تسعى للالتحاق بعمقها الحضاري العربي دورا في تأجيج حدة الخلافات السياسة العربية مع دول الجوار.[2]

2- **البعد الاقتصادي:** في خضم تحليلنا لطبيعة العلاقات العربية بدول الجوار لا يمكن إغفال بعض الأهداف الاقتصادية التي تسعى دول الجوار لتحقيقها عن طريق استخدامها السلبي لورقة الأقليات في علاقاتها مع العرب مثال على ذلك العلاقات "العربية–الإيرانية " لم تكن ايران غافلة عن استخدام الأقليات كورقة للضغط على العرب بهدف حصولها على بعض المكاسب الاقتصادية في منطقة الخليج وسط العرب، فقد وجدت إيران أن أفضل طريقة لتحقيق المكاسب تكمن في استخدام المسألة الكردية كورقة ضغط على الحكومة العراقية لاستتراف مواردها و قدراتها المختلفة و لإجبارها فيما بعد على توقيع اتفاقية لتقسيم المياه في منطقة شط العرب ذي الأهمية الإستراتيجية الاقتصاد الإيراني و بالفعل فما إن تم توقيع اتفاقية الجزائر 1975 حتى توقفت إيران عن تقديم الدعم المسلح للتمرد في شمالي العراق مما أدى إلى انهياره و هروب قادته إلى إيران.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 109 -.1101.

[2] أسامة دامو وسعدي الدستور، الأقليات و الأبعاد الاجتماعية الأمن القومي العربي، جامعة الأزهر، 2007 مأخوذ من الموقع:
Www.kastal.com/hndex.php.htm

[3] المكان نفسه.

3- **البعد الاجتماعي:** يتمثل في تركيز بعض دول الجوار على تحقيق قدر من التباعد بين وحدات المنطقة العربية، و إثارة الخلافات بينهما بالتركيز على بعض أوجه التناقض العرقي و الديني، يتمثل هدف ذلك في رغبة بعض دول الجوار في أن يكون لبعض الأقليات التي تشكل امتدادا أثنيا لها بعض السيطرة على الحياة السياسية و الاجتماعية بما يضعف سيطرة العنصر العربي .[1]

خلاصة القول أن دور الدول الجغرافي في إثارة مشكلات الأقليات في المنطقة العربية قد أصبح من الأمور التي لا يمكن تجاهل أثارها السلبية على الاستقرار و الأمن القومي العربي، خصوصا مع تصاعد حالة الوهن في الجسد العربي الناجمة عن تكريس التجزئة العربية و تصاعد الخلافات "العربية-العربية " و ازدياد التبعية و تعرض النظام العربي لمخاطر التفتيت من قبل المحاولات الخارجية الرامية إلى إدخال عناصر غير عربية تكون لها الريادة في قيادة العالم العربي، فضلا عما باتت توجهه الدولة القطرية من ضعف و اختراق في ظل تصاعد المشكلات السياسية التي أخذت تواجهها، وعجز النظم السياسية عن إيجاد الحلول الملائمة لها و في مقدمتها ازدياد حدة الحروب و الصراعات التي تثيرها الأقليات و التي فسحت المجال للقوى الخارجية للتدخل و تغير موازين القوى الداخلية لصالح حركتها السياسية.

أدى التوظيف المستمر و الدعم المختلف الذي قدمته دول الجوار الجغرافي الأقليات في المنطقة العربية التي بلورتها على شكل حركات سياسة و عسكرية منظمة بدأت تضغط على بعض النظم العربية باتجاه تحقيق أهدافها و تطلعاتها حتى و إن كانت على حساب مكونات الوحدة الوطنية و استقرار الأمن القومي العربي.[2]

ثانيا: آليات التدخل الإقليمي لتحريك الأقليات

لاحظنا سابقا بأن دول الجوار الجغرافي أدت دورا مؤثرا في تشجيع مشكلات الأقليات في المنطقة العربية و ذلك قصد تحقيق أهداف محددة إما استخدامها كأوراق الضغط سياسي أو لتجزئة أقاليم الأقطار العربية المجاورة.

قبل الخوض في توضيح الآليات أو الوسائل التي اتبعتها دول الجوار في دعم و إثارة حروب الأقليات في المنطقة العربية ينبغي الإشارة إلى الحقائق التالية:

1- تخضع الآليات المستخدمة لتحريات الأقليات إلى مدى نوعية العلاقة التي تربط بين العرب و دول الجوار "سلبية-ايجابية " فقد نجد أن بعض من هذه الدول لجأت في أوقات معينة حيثما كانت تتحكم في علاقاتها مع العرب النظرة السلبية إلى أسلوب الدعم المباشر عبر تقديم الأسلحة و معدات التجهيز و تسهيل

[1] عز الدين بوسمهدانة، الأقليات و الأبعاد الاجتماعية الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره.
[2] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 115.

مهمتها في مقاومة الحكومات العربية،[1] في مقابل ذلك نجد أن هذه الدول نفسها قد أوقفت أو خففت من ذلك الدعم في الأوقات التي طرأت على علاقتها السياسية مع العرب بعض التحسين "النظرة الايجابية.[2]

2- إن بعض دول الجوار لا تمكن إمكانية التأثير الفعال لتحريك الأقليات في المنطقة العربية بالاعتماد على نفسها من خلال استخدام وسائلها العسكرية والاقتصادية والإعلامية المتواضعة لولا دعم المقدم من طرف القوى المعادية للعرب وفي مقدمها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية المالكين لوسائل التقدم العلمي والتكنولوجي في ميدان التجسس والمراقبة والدعاية الإعلامية والثقافية حيث استغلت هذه القوى حالة الفتور في العلاقات العربية مع بعض دول الجوار لتدفع بهذه الدول إلى إثارة حروب و صراعات الأقليات في المنطقة العربية.[3]

وفيما يخص أهم الوسائل و الآليات التي اعتمدتها دول الجوار في تحريك الأقليات بالمنطقة العربية فيمكن رصدها في النقاط الآتية :

1/ وسائل الدعم السياسي : تتمثل في

1/1 قيام بعض دول الجوار بتبني المطالب التي تنادي بها قيادات بعض الأقليات الموجودة في المنطقة العربية من خلال الاتصال المباشر بتلك القيادات و توفير الضمانات التي تساعدها على التمرد وخلق الأزمات مثل فتح مكاتب دائمة لها، وضمان حمايتها و دعمها ماليا لتمكينها من أداء مهمتها في زعزعة أمن و استقرار بعض الأقطار العربية، شن حملة سياسية وإعلامية مؤيدة لتوجهات ومطالب الأقليات المتمردة بهدف تسوية سمعة بعض النظم العربية و اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان و اضطهاد الأقليات الموجودة في مجتمعاتها[4].

1/2 قيام بعض دول الجوار بتبني مطالب الأقليات المتواجدة في مجتمعاتها.

1/3قيام بعض دول الجوار بتبني مطالب الأقليات في المحافل الإقليمية والدولية. مثال: الدور الذي لعبته السنغال في تبني المطالب السياسية للأقليات المتواجدة في المنطقة العربية حيث تقوم بدعم المطالب السياسية للأقليات الزنجية في موريتانيا من خلال فتح مكتب لجبهة سياسية معارضة للنظام السياسي الموريتاني الجبهة الأفريقية لتحرير موريتانيا (FLAM)،[5]أو تبني مطالبها الخاصة بالانفصال عن موريتانيا. كما اتجهت للقيام بحملة سياسية و إعلامية للتشهير بالنظام الموريتاني، و اتهامه بإتباع سياسة التفرقة العنصرية وتميز ضد الأقليات الزنجية فيوفي ميدان المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحساب العناصر العربية المالكة لعناصر القوة والنفوذ[6] .

---

[1] المرجع نفسه، ص.116.

[2] حسين توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص235.

[3] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص117.

[4] إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية و السياسة الدولية و الحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1 ، 1985 ، ص.85.

[5] عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا، مرجع سبق ذكره ، ص195.

[6] المرجع نفسه، ص 196.

2/ وسائل الدعم العسكري: تبرز هذه الوسائل في أوقات الأزمات السياسية الحادة بين الدول المجاورة

تسعى الحركة الانفصالية إلى استخدام القوة العسكرية لإجبار النظام السياسي على الاستجابة لمطالبها الخاصة هنا تقوم دول الجوار بتقديم الدعم العسكري المباشر لتلك الأقليات بهدف ممارسة الضغط على الدولة المعنية لتحقيق بعض المكاسب السياسية سواء على الصعيد الداخلي (إسقاط النظام الداخلي لدولة الجوار ...) أو على الصعيد الداخلي، يرتبط هذا بتطلعات دولة الجوار إلى تحقيق مكانة عالية على حساب جيرانها، يشمل الدعم العسكري في الغالب على تقديم الأسلحة والمعدات و الخبرة العسكرية في ميدان التجسس والمتابعة ... كذلك فتح معسكرات خاصة في الدول المجاورة لتدريب العناصر المتمردة، كذلك تقديم الدعم المالي من أجل شراء الأسلحة والمعدات....[1]

مثال: الدعم الذي قدمته أثيوبيا لحركة التمرد في جنوب السودان عبر الأسلحة والمعدات ومعسكرات التدريب والمساهمة المباشرة لبعض وحدات الجيش الأثيوبي في القتال لجانب المتمردين، وفي الآونة الأخيرة يمكن القول : أن الدعم الأثيوبي قد أتخذ مع الدعم المقدم من قبل كل من أوغندا و أرتيريا حيث تهدف هذه الدول إلى إسقاط النظام السوداني.[2]

3/ الوسائل الإعلامية والثقافية: دول الجوار لم تغفل أهمية التأثير الثقافي في شن حروب الدعابة واستخدام وسائل الإعلام بغية تزيف وعي المواطنين و إخضاعهم لنمط من التفكير الضيق الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تقسيم الصفوف الداخلية للمجتمع العربي وفقدانه لتوازنه الاجتماعي والسياسي من خلال إثارة التغيرات العرقية و الطائفية وتضخيم الأخطار السياسية المرتكبة بحق بعض الأقليات. تنتج وسائل الدعاية و الغزو الثقافي الموجهة من قبل دول الجوار عندما تتوفر بعض الأجواء الملائمة لذلك[3] و في ذلك على سبيل المثال لا الحصر كالآتي:

- إتباع النظم السياسية للممارسة القسرية في تعاملها مع بعض الأقليات الأمر الذي يخلق حالة من التذمر وفيما بعد يتم الرضوخ الطوعي للدعاية المضادة التي تركز على إبراز عيوب النظام.
- ضعف إمكانية الرد الإعلامي والتوعية الوطنية المضادة مما يفسح المجال الإعلامي المضاد بالتوغل في صفوف المجتمع، من العوامل المساعدة على نجاح الدعاية المضادة توزيع الأقليات على دولتين أو أكثر[4]

4/ الوسائل الاقتصادية: تؤدي الحروب والصراعات الداخلية دورا مؤثرا في انتهاك اقتصاد الدولة صاحبة الحرب حيث تكلفها هذه الأخيرة (الحرب)تخصيص مبالغ مالية ضخمة من الميزانية العامة بغية شراء الأسلحة

[1] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص119.
[2] المرجع نفسه، ص 120.
[3] زينب حذير ، مرجع سبق ذكره
[4] المرجع نفسه

والمعدات هذا ما ينعش على تدني قدرتها في توفير النمو الاقتصادي والاجتماعي لشعبها مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية كالزيادة معدلات البطالة و الهجرة...

مما يزيد حدة المشكلات الاقتصادية لجوء دول الجوار إلى استغلال الحروب الأهلية لزيادة الأعباء الاقتصادية للدول المعنية بتلك الحروب من خلال تهيئة الظروف لإغراق الأسواق بالعملة المزورة بهدف تعجيز الاقتصاد وتدميره كخطوة أولى لإضعاف الدولة ذات المشكلة.[1]

مثال: تمارس إيران أدوارا مهمة في هذا الشأن من خلال استغلال حركة التمرد الكردي المسلح في شمال العراق بهدف خلق المصاعب الاقتصادية للعراق مستغلة الوضع المتدهور الذي تعيشه المنطقة الشمالية للعراق المتمثل في غياب الحكومة المركزية وعدم قدرة التنظيمات الكردية المحلية على ضبط العمليات العسكرية والأمنية الاقتصادية في المنطقة[2] .

ثالثا:صراع القوى الإقليمية وتأثيره على إشكالية الأقليات :

انعكست جل الصراعات الإقليمية التي شهدتها المنطقة الإقليمية على الزعامة والتفرد انعكاسا مباشرا على مسألة الاستقرار السياسي لا سيما أن المنطقة العربية تشهد موجه من الاضطرابات والصراعات على مستوى الصعيدين الداخلي والخارجي أي الصراع مع القوى الخارجية وبالتالي فقد برزت معالم اضطرابات أثنية و عرقية نتيجة لهذه الصراعات[3].

1- توجه أقطار عديدة نحو الريادة والزعامة :

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة موجة عارمة من المتغيرات الإستراتيجية التي بدورها أوجدت مجالا جيوسياسا معقدا ومتشابكا تضيق في إطاره اهتمامات الأنظمة السياسية إلى حدود جغرافيتها الطبيعية في محاولة للحفاظ على مكونات وحدتها ولكن بنفس الوقت حتمت متطلبات الأمن و المكانة على تلك الأنظمة التوسع إلى الفضاء الإقليمي انطلاقا من اعتبارات تاريخية و اديولوجية. مرتبطة بالعقيدة الأمنية و السياسية لتلك الأنظمة السياسية الأمر الذي نجم عنه نوع من التنافس يرقى إلى مرحلة الصراع.[4]

تتميز الصراعات الإقليمية عن الدولية في ضيق مساحة هذا الصراع ليس بكونه منحصر على مستوى إقليم المتصارعون و إنما راجع لقلة عناصره و أهدافه فهو لا يتعدى كونه صراع على قضية حدود أو نفوذ سياسي في جزء معين من مساحة الأقاليم كما أنه يرتبط في الغالب بالأمن سواء أمن النظام السياسي ذاته أو الأمن الوطني القومي للأطراف المتصارعة . لا يمنع من انتقال تأثيرات هذا الصراع على طبيعة الاستقرار

: [1]سعد ناجي جواد، مسألة الأقليات في الوطن العربي وأثرها على الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص 97.

[2]المكان نفسه

[3]غازي دحمان،« الصراع الإقليمي واقعه ومستقبله» ، موقع مركز الجزيرة الدراسات، نشر يوم 8-2-2009، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:WWW.aljazeera.net تم التصفح يوم2019/3/20، على الساعة20:20.

[4]زينب حذير، مرجع سبق ذكره ، ص 267- 268.

السياسي في المنطقة العربية كونه يمس بالأسس الرئيسية لكيان الدولة المعنية بالصراع وقد تتخذ تلك الصراعات طابعا أكثر حدة حينما يتعلق الأمر بالتوجهات القومية و ما يتفرع عنها من اعتبارات دينية و عسكرية و سياسية و اقتصادية .[1]

المنطقة العربية لم تسلم بطبيعة لحال من هذا لنمط الصراعي خاصة مع بدء تشكل الكيانات السياسية فيها حيث مرت العلاقات "العربية – العربية"، بمرحلة حرب باردة انتهت إلى صراعات ساخنة كحرب اليمن أخذت هذه الظاهرة إشكالا مختلفة بعد انعكاساتها على الأنظمة الكبرى في المنطقة لاسيما مصر – العراق* .

اعتبرت مصر من الدول الأقطاب في المنطقة العربية و كذا القائدة لقاطرة القومية العربية و مرجعية دعم للأنظمة الراديكالية في المنطقة وهذا ما سمح لها بممارسة دورها الطلائعي باعتبارها حاملة لتطلعات الوحدة العربية وهذا ما أكسبها ثقل كبير ودخولها في صراعات مع إسرائيل و بالتالي سعيها لتغيير محاور الصراع الإقليمي وخروجها من ساحة المواجهة وسماح لدول عربية إقليمية جديدة تسعى إلى ملئ الفراغ الذي تركته مصر مثلا العراق دخولها كقوة بديلة عن قوة مصر و سعيها إلى تحويل مركز الثقل العربي من مصر إلى العراق. أخذت تتضح ملامح صراع إقليمي" عربي – عربي" بقيادة كل من العراق و سوريا ضد مصر بإلتفاته من العالم العربي بأكمله، سعت العراق لتأكيد زعامتها من خلال دخولها في حروب دفاعية عربية مما منحها عنصر قوة على المستوى العربي، إلى أن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أدى لإنهاء خطر القوة العراقية في المنطقة وفرض الحصار عليها.[2]

شكلت هزيمة العراق جراء الغزو الإنجلو أمريكي عليها فرصة للتطلعات الإيرانية التي كانت تسعى دائما إلى الخروج عن حدودها الوطنية و هذا ما دفعها لتطلع إلى دور إقليمي واسع بفضل إمكانيتها المادية التي تمتلكها و بالتالي ازدياد النفوذ الإيراني في العراق خصوصا و المنطقة بالشكل العام و بذلك تدخل إيران بقوة أكبر في مجال الصراع الإقليمي على الدولة القطب في الإقليم و تطلعها نحو تبوء صفة الزعامة و الريادة في المنطقة يتضح ذلك من خلال تصريحات بعض قادتها وشعورهم بهذا التفوق و يعتبر هذا حق مشروع لإيران خاصة على مستوى هذا المحيط الذي تشكل غالبية الدول العربية و الإسلامية حيث يمثل الواقع العربي بنية خصبة لهذا التنافس الإقليمي و قد يتعدى ذلك إلى التدخل في الشؤون العربية الداخلية من خلال استغلال الحلقة الأضعف فيه و المتمثلة بالتعدد العرقي و القومي و الطائفي.[3]

على صعيد آخر فقد دخلت تركيا هذا السياق الإقليمي من أجل نفوذ و السيطرة و ذلك اعتبارا للإرث التاريخي التي كانت تمثله تركيا في المنطقة. التوجه التركي في قضايا المنطقة لا يمكن عزله عن تصورات القوى

---

[1] غازي دحمان ، مرجع سبق ذكره

*دارت هذه الحرب في شمال اليمن بين الموالين للمملكة اليمنية و الفصائل الموالية للجمهورية العربية اليمنية سنة 1962 إلى 1970 بتدخل أطراف عربية اتخذت من هذه الحرب ساحة للصراع فيما بينها : فقد دعم النظام المصري الفصائل اليمنية لمواجهة الموالين للملكة اليمنية المدعوة هي الأخرى من النظام السعودي .

[2] زينب حذير ، مرجع سبق ذكره، ص-ص268-269.

[3] مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ثنائية التفتيت و الاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ،2008 ، ص-ص40-42

الإقليمية الأخرى سواء كان ذلك على مستوى تنمية العلاقات مع المحيط أو على صعيد التدخل في الشؤون الداخلية.

يثبت وجود هذه القوى على الساحة الإقليمية عن طريق تحريك مسألة الأقليات.

2/ انعكاسات الصراع الإقليمي على مسألة الأقليات في الدول العربية

ساهمت الطبيعة التصادمية للعلاقات بين العرب ودول الجوار، الناجمة عن التنافس القومي و الطموح الإقليمي على غرار الاختلافات السياسية نتيجة الارتباطات الخارجية ونظرة القوى الكبرى لأهمية الطرفين و العمل على استحالة تلاقي العرب بدول الجوار من أجل إيجاد حلول لمشكلة الأقليات العالقة بينهما سواء بفضل تفاهمات ثنائية أو مؤتمرات إقليمية، لحد اللحظة لم تطرح ولا صيغة للتعاون الإقليمي للحد من الظاهرة بل على العكس من ذلك شكلت مسألة الأقليات عقدة مستعصية الحل في العلاقة بين الطرفين و في غالب الأوقات ما استخدمت هذه المسألة كورقة ضاغطة للتأثير المتبادل على أمن و استقرار الطرفين .[1]

أصبحت مسألة الأقليات أكثر خطورة على العلاقات العربية مع دول الجوار بفعل الأيادي الخارجية التي أخذت تتدخل لدعم السياسات التي تقوم بها دول الجوار لاستشارة الأقليات المتواجدة في الدول العربية، مثلا حثها على رفع راية العصيان في وجه النظام السياسي، نشير هنا إلى الدور الواسع الذي أقدمت عليه الولايات المتحدة الأمريكية بالتحالف مع الكيان الصهيوني في تقديم الدعم لبعض دول الجوار لإثارة مشكلة الأقليات في الدول العربية بهدف ضرب الأمن القومي العربي و خلق حالة عدم الاستقرار السياسي، لا سيما في الأقطار العربية التي رفضت السياسة الأمريكية و الصهيونية في البلاد العربية كالدعم الذي حظيت به إيران في عهد الشاه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و الكيان الصهيوني بغية تحريك مسالة الأقليات في العراق " المشكلة الكردية ".[2]

تضمن الاتفاق الأمريكي الصهيوني الإيراني مجموعة من النقاط و هي كالآتي :

* تقديم إيران تسهيلات كافية لإيصال الدعم إلى الحركة الكردية المسلحة كتوفير الأسلحة و تجهيزات العسكرية مع السماح لعناصر أجهزة الأمن الإسرائيلي بالعبور عبر الحدود المشتركة مع العراق كحجة لتقديم الاستثناء للأكراد و حمايتهم من القوات العربية.[3]

* قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الأموال المطلوبة للإنفاق على هذه العمليات ودفع ثمن الأسلحة والمعدات ... من خلال وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. كان للدور التعاوني الإيراني الإسرائيلي سواء قبل الثورة الإسلامية في إيران انعكاسا واضحا على وضعية الأقليات في علاقتها بالأنظمة السياسية العربية أو بعدها

[1] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص 174

[2] صلاح المختار،« علاقة الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي » ، مجلة شؤون السياسة ، العدد 6-7 ، مركز دراسات الجمهورية، بغداد 1996 ، ص6

[3] المكان نفسه

نفس الأمر يمكن أن ينطبق على تركيا حيث برز التعاون التركي الإسرائيلي في دعم حركات التمرد في العديد من الدول العربية حيث أجمع الطرفين على هدف مشترك وهو العمل على زعزعة الأمن و الاستقرار الداخلي في الدول العربية من خلال محاكاة النهج الإيراني، يتضح ذلك في استخدام نفس الآليات و الوسائل من حيث التدريب والدعم اللوجيستي . [1] مثال:الدور الذي تلعبه تركيا في سوريا حيث لقيت الدعم الإسرائيلي، فقد هدف التدخل التركي في سوريا من أجل إزاحة القوة الكردية و زعزعة الاستقرار الأمني لسوريا و العمل على تقسيم المنطقة، تقدر مساحة سوريا بحوالي 50 ألف كلم مربع، يحتل الأكراد ما يقدر ب 45 ألف كلم مربع من سوريا.[2]

في هذا الإطار لا يمكن إنكار الصراع الإقليمي " العربي – العربي " و انعكاساته على إشكالية الأقليات بالنظم السياسية العربية و بالتالي انعكاسها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية يمكن الإشارة هنا على التجاذبات السياسية التي كانت تشهدها المنطقة العربية بين الفينة و الأخرى حيث كانت تسعى جاهدة للعب دور الزعامة في المنطقة.[3]

ما ساعد في حقيقة الأمر على استغلال الأقليات كورقة ضاغطة لإحداث خلل في النسيج الاجتماعي العربي هو ذلك التداخل العرقي و الديني الحاصل على مستوى المناطق الحدودية بين الدول العربية مع دول الجوار.

فالبعد التاريخي للجوار هو الذي جعل الجماعات تتحرك بجانبي الحدود ثم استقرارها بعد ترسيم الحدود، أصبحت تمثل امتدادات ديموغرافية من حيث الصفات و السمات اللغوية و العرقية ... لكل طرف على الأطراف الأخرى تنتشر الأقلية الكردية في العديد من المناطق الحدودية لكل من سوريا و العراق و إيران و تركيا و أصبحوا يمثلون أقليات في كل هذه الدول أملينا في إنشاء دولة لهم مستقلة و موحدة.

في مقابل الأمر هناك أقليات غير عربية استوطنت عبر التاريخ في المنطقة العربية و مازالت لحد اليوم تحتفظ بالكثير كمن خصائصها و صفاتها المميزة لها مثال المجموعة الزنجية ذات الأصول السنغالية تشكل نسبة لا بأس بها في موريتانيا.[4]

يعد التدخل العرقي من الأمور الطبيعية التي فرضتها الظروف التاريخية كعامل الهجرة المتبادل بين الناطق الحدودية بسبب التلاقي الفكري و الثقافي إضافة إلى المصالح الاقتصادية المتشابكة بين الشعب العربي و الشعوب المجاورة لها إلا أن هذا التداخل أخذ مجرى آخر و أبعاد سلبية من بروز الدولة و مطالبتها المستمرة بإعادة رسم

[1] سعد ناجي جواد، مسألة الأقليات في الوطن العربي و آثارها في الأمن القومي، مرجع سبق ذكره، ص98.

[2] قناة النهار، في دائرة الضوء ، يوم 2019/10/22على الساعة 19:00.

[3] سعد ناجي جواد، مرجع سبق ذكره، ص99.

[4] عبد المنعم سعيد، العرب و دول الجوار الجغرافي، مرجع سبق ذكره، ص22.

حدودها السياسية مع جيرانها لتتلاءم مع واقعها القومي و الديمغرافي إضافة إلى تحريك بعض المشاعر للجماعات العرقية و مطالبتها بالاستقلال الذاتي أو الانفصال و خلق دولة مستقلة.[1]

على الرغم من الإجراءات المتعددة التي أخذتها الدول العربية و بقية الدول المجاورة للعمل على تسوية و إيجاد حل لمشكلة الأقليات التي كانت في غالبيتها إجراءات قمعية، يبقى الشعور بالهوية الواحدة و الانجذاب نحو الوطن الأم من العوامل الدالة على بروز و تصاعد حركة الأقليات كإحدى المشكلات التي تواجه العرب مع دول الجوار.

4/تأثير وانعكاسات الأقليات على الاستقرار الإقليمي:

وجود أقليات و بروزها متعلق أساسا بالدولة التي تظهر فيها و التي في إطارها تحدد العلاقة بين الأقليات و دولها فعلى المستوى الداخلي للدولة تظهر مطالب الأقليات بأشكالها المختلفة و قد تكون الدولة سبب في نمو شعور قومي متميز للأقليات من خلال إتباعها لسياسات تقضي بها على الأقليات مما يدفع هذه الأخيرة إلى الالتحام والترابط لمقاومة الدولة التي تنتمي إليها. تتفاوت درجة خطورة الأقليات و مطالبها السياسية و الاجتماعية فالأقليات التي تطالب بالمساواة و العدالة التوزيعية " التوزيع الجغرافي " لا تشكل تهديد للدولة إلا أنه عدم الاستجابة لمطالبها هو الأمر الذي يؤدي في أغلب الأحيان إلى رفع المطالب كالمطالبة بالانفصال من خلال الالتحام و تعبئة جميع أفراد هذه الجماعة ووقوفها في وجه الدولة و مقاومتها.[2]

الارتباط الطائفي أو السياسي للطوائف و القوميات مع بعض الدول أو مجموعات منها قد يكون له انعكاسات على طبيعة العلاقات البينية و الاستقرار بين الدول في الإقليم الواحد كنتيجة للحراك السياسي للأقليات فيها مثال على ذلك التجاذبات السياسية بين الطوائف ي لبنان تتعلق موضوعاتها بتدخلات سوريا و إيران و المملكة السعودية في الشأن الداخلي للبنان ...[3]

بناءا على ما سبق فإن المحدد الأساسي الذي يحدد إطار علاقات الدول في المنطقة هو الجماعات الأقلية فيها مثال الأقلية الكردية يبقى تهديدها مستمر على مستوى الاستقرار الداخلي للدول من جهة وعلى مستوى العلاقات فيها بينها من جهة أخرى .

المطلب الثاني: البعد الدولي للأقليات و انعكاساتها على استقرار المنطقة العربية

ارتبطت قضية الأقليات في المنطقة العربية بأبعاد عدة أهمها البعد الدولي و الذي شكل عنصرا بارزا في إثارة مسألة الأقليات وقد تعددت مراحله.

شكلت مسألة الأقليات في المنطقة العربية بكل تجلياتها مسرحا لكل أشكال التدخلات اعتبارا لعدم وجود رؤية واضحة داخل الدول العربية لإمكانية إيجاد حلول للمسألة، الأمر الذي عقد المشكلة و طرح في

---

[1] المرجع نفسه، ص23.

[2] أحمد بن نعمان، التعصب و الصراع العرقي و اللغوي لماذا وكيف ؟، الجزائر: شركة دار الأمة، 1997 ، ص 70.

[3] أحمد عبد البديع،« الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي » ، مجلة السياسة الدولية، مصر / مركز الدراسات السياسة، العدد 144، أكتوبر 1993 ، ص 165.

نفس الوقت سيناريوهات عديدة تمكن من تقديم آليات يتم الاعتماد عليها لتحقيق الاستقرار السياسي داخل المنطقة العربية.

أولا: دور المتغيرات الدولية في إثارة مشكلة الأقليات

لعبت المتغيرات الدولية كغيرها من التغيرات دورا بارزا في تأجيج مسألة الأقليات في المنطقة العربية نحاول تحديدها في النقاط التالية :

1/ المتغيرات النظرية و انعكاساتها على إشكالية الأقليات

شهد حقل العلاقة الدولية* العديد من المتغيرات النظرية و التي تعتبر بمثابة الأطروحات النظرية التي جاءت لتفسير الواقع الدولي و طبيعة النظام الدولي القائم بمرتكزاته و مكوناته.

نتيجة لتداخل الحاصل بين نظريات تفسير النظام الدولي القائم و بين مختلف القضايا الواقعية عالميا و إقليميا نجد أن المنطقة العربية عموما كانت محلا لاختبار مدى انطباق هذه النظريات على الواقع الدولي و الإقليمي إضافة إلى التفاعلات التي تشهدها المنطقة العربية مكان من الطبيعي أن تعتمد على هذه النظريات لتفسير بعض الظواهر و الأحداث التي تعيشها المنطقة.[1] وهذا يدفعنا لطرح التساؤل الآتي:

ما هي أهم النظريات التي يمكن الاعتماد عليها للربط بين المخططات التي تستهدف المنطقة العربية و بين توجهات الدولة الجديدة؟ و ما مدى تأثير هذه النظريات على إشكالية إعادة تقسيم المنطقة العربية و تفعيل مسألة الأقليات فيها؟

أ- نظرية صدام الحضارات

صاحب النظرية صمويل هنتكتون يرى بأن الصراع بين الحضارات ليس فقط حول النفوذ السياسي بل أيضا بسبب الثقافة و القيم الحضارية و الاجتماعية و العقائد الدينية و المذاهب الفكرية.[2]

كما يرى هنتكتون بأن الصراعات العسكرية بين الحضارتين الإسلامية و الغربية سيستمر في المستقبل و أن فتورها أمر مستحيل، أما العلاقة بين الحضارتين سوف تتعقد أكثر لأسباب ديموغرافية.[3]

منحت هذه النظرية تفسير لا يقاوم باتجاه أسباب الصراعات الدولية و الإقليمية القائمة حيث أرجعتها إلى العامل الحضاري و الديني المحض و أن نقاط إلتماس بين الحضارات و الثقافات هي نفسها نقاط التوتر و الصراع.[4]

---

[1] زينب حيدر، مرجع سبق ذكره، ص.ص306-307

*العلاقات الدولية : تشمل كل صور العلاقات الدولية و المجتمعات و الشعوب و الجماعات الحاضرة في الساحة الدولية أو بالأحرى التي يضمنها المجتمع الدولي، فهي مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسة و غير سياسة من رسمية و غير رسمية (أنظر : نادية محمود مصطفى، مدخل في نظرية العلاقات الدولية، مذكرات غير منشورة ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم س 1992، ص11

[2] صمويل هنتكتون، صدام الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت شايب، القاهرة: سطور، ط2 ، 2009، ص6

[3] مالك عبيد أبو شهيوة، نقد الفكر الغربي المعاصر: منطلقات وآليات صدام الحضارات ....، ليبيا- بنان: دار أكاكوس و دار الرواد،2001 ص20.

[4] المرجع نفسه، ص21

ولعل أهم المخاطر التي ذكرها هنتكتون تكمن في التخوف من الوحدة الإسلامية من هنا تأتي أهمية الربط بين المحفزات التي وفرتها نظرية صدام الحضارات و بين المخططات السياسية التي تستهدف المنطقة العربية الإسلامية.[1] حيث فتحت هذه النظرية بابا واسعا أمام المخطط الغربي للبحث في نقاط الضعف التي تزخر بها المنطقة العربية سعت هذه النظرية و غيرها من الطروحات الفكرية إلى العمل على عدم قيام وحدة إسلامية وتمزيق العالم العربي إلى دويلات متنافسة وذلك بتشجيع ودعم قوميات معينة على التمرد من اجل الحصول على حكم ذاتي مثل الأكراد، الدروز، العلويين، الأقباط، القبائل الجنوبية السودانية. ولعل ما يفسر طبيعة الربط بين نظرية صدام الحضارات و ما يرتبط بها من أفكار و بين مخطط التقسيم الذي يستهدف المنطقة العربية، و القائم عل أسس أثارت المشكلات بين المكونات الجغرافية و الديمغرافية للمنطقة و يتخذ ذلك مسألة الأقليات كأهم المداخل التي من شأنها إعاقة أي مشروع وحده أو الاستقرار في المنطقة.[2]

بغض النظر عن صحة هذه النظرية من عدمه إلا أنها يمكن أن تفسر فعليا خلفيات السياسية الغربية في المنطقة تجاه موضوع الأقليات و التركيز على خلق إشكاليات عديدة لدول المنطقة من أولوياتها لينتج عنها تراجع أوليات الوحدة و استحالتها في كثير من الأحيان في المقابل تترع الغبار عن التباينات العرقية و المذهبية داخل الحضارة الإسلامية.

ب- نظرية التفوق الأمريكي: انهيار الإتحاد السوفيتي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتبوأ مركزا فريدا و بذلك أصبحا القوة الأولى و الوحيدة في العالم، هذا يعني أن مصير الصراعات الدولية بين القوى الكبرى في التاريخ الحديث لصالح الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن تفوقها القطبي يدفعها إلى التدخل في مختلف النزاعات الدولية و الإقليمية لتامين تفوقها موظفة بذلك وسائل و أدوات متعددة سياسية، اقتصادية، ثقافية *.

أصبح تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط و هذا لم يكن من فراغ و إنما من إستراتيجية محكمة امتدت منذ عقود وذلك من أجل ضمان ديمومتها،[3] لعبت الولايات المتحدة الأمريكية على ورقة الأقليات في سبيل تقسيم المنطقة سياسيا مما يتيح ها تحقيق أهدافها إضافة إلى تأمين المحيط الكياني الإسرائيلي عبر إضعاف الخصوم و إنهاكهم بمسائل داخلية تثير بالأساس المشاعر المذهبية و العرقية لدول المنطقة فإنه من الواضح أن السياسة الأمريكية بدأت تتطلع إلى إعادة رسم الخريطة السياسية و أحيانا الجيوسياسية للمنطقة بما يناسب تطلعاتها و مصالحها فتاريخها اتبعت الولايات الأمريكية مبدأ المحافظة على الاستقرار كمميز أساسي لسياستها في منطقة الشرق الأوسط. تميزت هذه الرؤية الأمريكية من خلال احتواء كافة الأزمات

---

[1] صمويل هنتكتون، صدام الحضارات ...، مرجع سبق ذكره، ص7

[2] المرجع نفسه، ص15

* سقوط نظام الثنائية القطبية و بروز نظام الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية : الحرب الباردة .

[3] هادي قبسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة و الواقعية ،بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، ص35

الناجمة عن وضعية الأقليات المذهبية والعرقية و الدينية ضمن سياسة أمريكية واضحة تتبنى مطالب هذه الأقليات و تصوراتها بالانفصال عن دولها الأم.[1]

ثانيا: السياسة الدولية اتجاه مسألة الأقليات في المنطقة العربية.

عرف الامتداد الدولي لمشكلة الأقليات في الدول العربية عدة أشكال حيث أن بعض القوى الغربية استغلت هذه المعضلة لتفتيت المنطقة من خلال عدة مشاريع كمشروع الشرق الأوسط أو من خلال تبني سياسة يرجى العمل بها تباعا كمشروع التفتيت و التقسيم التي أخذت بها إسرائيل منذ عقود.[2]

إن سياسة الإمعان في التفتيت على أساس عرقي و مذهبي و ديني على أن الأولويات الأمريكية الإسرائيلية: تأتي تحت عنوان نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان، لكن ما تشهده المنطقة العربية و مجتمعاتها يعكس خطورة رياح الفتن العربية و المذهبية من العراق إلى السودان ومن مصر إلى لبنان، و المؤسف أن بعض القوى العربية داخل السلطة و خارجها توفر المزيد من الظروف لتعميق الفجوة المذهبية لعوامل تاريخية و حسابية شخصية.

1/ الدور الإسرائيلي في إثارة إشكالية الأقليات :

منذ بداية نشأة المشروع الصهيوني في فلسطين ارتبط بالخلفيات الدينية والثقافية والإستراتيجية والسياسية و الغربية و خصوصا الفرنسية و البريطانية.

أصبح لهذه الدولة قاعدة غربية في قلب المنطقة العربية مخططها لتفتيت و تفكيك و شرذمة الكيانات السياسية الموجودة في المنطقة بهدف إدامة وجودها وتفوقها.

سعت إسرائيل منذ قيامها للعمل على تبني سياسة تفتيت المنطقة العربية بهدف ضمان بقائها وذلك من خلال تقوية النزاعات العرقية الاثنية في المنطقة وفي الوقت ذاته قيام الأقليات المتواجدة في تلك المنطقة المطالبة بحقها في تقرير مصيرها و العيش ضمن إطار معين خاص بها[3].

تراوحت السياسة الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية بين ازدواجية التنظير الفكري لمشاريع التفتيت وبين الممارسة الفعلية

السياسة الإسرائيلية في المنطقة العربية[4]

التنظير الفكري لمشاريع تفتيت المنطقة	الممارسة الفعلية للمشاريع
صاغها المستشرق برنارد لويس والتي خطط	لم يقف الأمر عند مجرد التنظير والتخطيط
فيها لتقسيم الشرق إلى أكثر من 30 دولة	بل عملت إسرائيل بعد سنوات قليلة للأخذ

[1] نفين عبد المنعم مسعد، مقال بعنوان(السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر) ، ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ن ص200.

[2] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص316

[3] زينب حذير، الحماية القانونية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص- ص316-317

[4] المرجع نفسه، ص317

أثنية و مذهبية وذلك لحماية المصالح	بهذا المخطط إلى طريق التنفيذ و الممارسة
الأمريكية والإسرائيلية.	الفعلية باتجاه يرمي إلى تفكيك المنطقة و
القول أن الصور الجغرافية الحالية للمنطقة	محاولة خلخلة الأنظمة السياسية للدولة
لا تعكس حقيقة الصراع حيث أن الواقع	المحيطة بها كان ذلك بدأ بلبنان على
متناقض مع العمق فعلى السطح هناك كيانات	اعتبارها الحلقة الأضعف في الجامعة
سياسية لدول مستقلة إلا أنه في العمق توجد	العربية من خلال دفعها للمطالبة بإقامة
أقليات لا تعتبر نفسها من هذه الدول، تقسيم	دولة مسيحية و في حالة نجاح هذا **المشروع**
هذه الأقليات إلى دويلات ليس لها أدنى	سوف يؤدي لا محال إلى تغيير حاسم في الشرق الأوسط الاسرائليين لم تكن
مقومات الدول مما يسهل عملية تفتيتها وكسب ا	
أرباح لصالح إسرائيل و تفتيت المنطقة	نظرهم للبنان كنقطة البدء في مشروع
العربية و نهب ثرواتها.[1]	تفتيت المنطقة وإنما هدفهم تحريك الأقليات
	لتدمير المجتمعات المستقرة.[2]

فإن جل مشاريع التسوية بين العرب و إسرائيل لم تغير شيئا من التخطيط الاستراتيجي الصهيوني لتفتيت و شرذمة العرب و المسلمين.

يتضح مما سبق أن سياسية إسرائيل قائمة في مشروعها على أساس تقسيم المنطقة العربية إلى دول صغيرة و متناحرة من خلال الدعم العسكري الذي قدمته لمعظم الأقليات في الدول العربية كلبنان و السودان ... و جعل هذه السياسة هدفا ثابتا في تعاملها مع قضية الأقليات العربية، إلا أن الهدف البعيد لإسرائيل من ترويج مثل هذه السياسات هو تفتيت المنطقة إلى مجموعة من الدويلات الطائفية و العرقية و ضمان هيمنتها على هذه الدويلات ومن هنا حرض إسرائيل على التدخل في كل الخلافات الاثنية القائمة في المنطقة العربية.

التفت السياسة الأمريكية في كثير من الحالات بل كانت خادمة للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية[3].

2/ السياسة الأمريكية تجاه الدول العربية: (مشروع الشرق الأوسط الكبير).

اتسمت السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة العربية بنوع من الحيرة بكيفية التعامل مع شعوب المنطقة ورسم مستقبلها بمعزل عن شعوبها، الأمر الذي استوجب عليها ابتكار طرق و أدوات لتفكيك الأمة و إعاقة وحدتها ونهوضها الحضاري و تنمية اقتصادها، طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير، تأكيد لسير في اتجاه المخطط القديم والدعائم لدفع المنطقة العربية نحو التفكيك و الشرذمة،[4] أما عن الأهداف

[1] محمد السماك، الأقليات بين العروبة و الإسلام، بيروت: دار الطليعة، 199، ص131

[2] سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، مرجع سبق ذكره، ص 210.

[3] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص320-322.

[4] شمعون بتريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة ،محمد حلمي عبد الحافظ، عمان: الأهمية للنشر و التوزيع، ط1، 1994 ، ص15.

المعلنة للمشروع دعوته نحو إصلاح المنطقة سياسيا، اقتصاديا ونشر المعرفة ... الخ وهي أمور قابلة للانتقاد لكن في حقيقة الأمر يحمل المشروع بعدين، بعد جغرافي سياسي، يتعلق بحاجة الطرف الأمريكي الصهيوني لتحديد اتفاقية سايكس بيكو أي تفكيك المنطقة العربية، و بعد ثقافي يتعلق بإعادة تعريف هوية المنطقة بعيدا عن لونها الأساسي " **العربي – الإسلامي.**" كلا البعدين يشكلان محتوى مشروع الشرق الأوسط الكبير نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذا البعد تسعى بشتى الطرق لتثبيت وجودها في المنطقة، ويأتي ذلك من خلال التواجد الأمريكي العسكري الدائم إضافة إلى تثبيت الوجود لإسرائيل كحليف إستراتيجي للسياسة الأمريكية[1] .

نجد أن إدخال دول كإيران و تركيا و باكستان هو خير دليل على السياسة الأمريكية الرافضة لمسألة اة وبالتالي نجد تطلعات القومية غير العربية في المنطقة مع هذه السياسية الأمريكية و الحديث بالتالي عن حقوق الأقليات الكردية التركمانية ... إلخ.

الحديث عن الهوية الإسلامية للمنطقة العربية لا يمكن أن يستمر في ظل وجود إسرائيل ضمن مشروع الشرق الأوسط.[2]

تأصيل المغزى الباطني للمشروع حماية حقوق الأقليات من خلال كيانات خاصة بهم تجمعهم وبالتالي حماية جميع حقوق الكيانات والمذاهب واختزال ذلك في هوية الشرق الأوسط أوسطية تذوب من خلالها جميع هذه الهويات هذا ما يشكله مشروع الشرق الأوسط بصفة عامة مثل حالة السودان انفصال شمالها عن جنوبها (سياسة التفتيت) وما يمكن أن تشهده دول أخرى في المنطقة كونها تقع ضمن مخطط التقسيم.[3]

التوجه الأساسي للسياسة الأمريكية هو الوقوف موقف العداء إزاء التنسيق و التضامن العربي فمنذ توجهها نحو المنطقة وهي تستخدم أسلوب التعامل المنفرد مع العرب على أساس أنهم لا يشكلون كتلة أو كيان واحد فضلا عن محاولاتها الرامية إلى تفكيك أواصل المنطقة والتمييز بين المشرق العربي والشمال العربي الأفريقي كدمج بعض النظم العربية في خدمة المصالح الأمريكية وتشجيع منطقة الأقلية من خلال إثارة الطائفية والعنصرية ومحاولة استقطاب بعض العناصر من الأقليات في الوطن العربي وجعلها كأداة أو مصدر لتفكيك الوحدة العربية من خلال التركيز على بعض الخصائص الذاتية لتلك الأقليات إعطائها أبعاد تناقض مع الواقع والخصائص الوطنية للمجتمع العربي الذي تعيش فيه تلك الأقليات[4] .

مثال: السياسة الأمريكية اتجاه مصر البلد العربي ذات الثقل السياسي في توجيه السياسة العربية فهذه الأخيرة تعد من الأقطار العربية الأكثر تجانسا في وحدتها إلا أنها لم تسلم من أحداث الفتن الطائفية والدينية

---

[1] إبراهيم علوش،« حقوق أقليات أم مشروع تفكيك » ، جريدة الصوت العربي مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.frearabvoie.ong/arabi/maqal تم التصفح يوم2019/10/20، على الساعة 22:22

[2] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص325.

[3] المرجع نفسه، ص- ص325-326.

[4] علي الدين هلال، أمريكا و الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1979،ص106

والتي كانت أحد عواملها التدخلات الخارجية فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد جمال عبد الناصر الممثل للتيار القومي العربي باستخدام وسائل التحريض الفكري من خلال التأكيد على التمييز الديني بين المسلمين والأقباط في المجتمع المصري... تصاعد الحديث عن ما يسمى بالمشكلة القبطية، لم تكتفي الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الأمر بل تبنت بشكل رسمي سياسة التحريض والتدخل.[1]

ولم تبقى بعيدة عن مخططات الدوائر الأمريكية الرامية إلى بعث وحدتها الوطنية وتماسك مجتمعها ودفعها نحو حالة من عدم الاستقرار السياسي. لم يكن يخفى على أحد الدور الذي مارسته الولايات المتحدة الأمريكية في دعم حركات التمرد وإثارة مسالة الأقليات في كل من لبنان والعراق والسودان... وغيرها من البلدان العربية الأخرى .فالرؤية الأمريكية تقوم على جعل المنطقة العربية تدور في دوامة الحروب والصراعات، انطلاقا من فرضية مفادها التعددية التي يكون عليها المجتمع العربي قد تفسح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تشكيل الطابع القومي العربي على نحو يخدم مصالحها كما يفسح المجال أمامها لزرع قيم سياسية جديدة للتفتيت على حد قول الدكتور فاضل الجمالي « تنفيد سياسة لينة البلدان العربية أي تفتيتها إلى دويلات صغيرة قائمة على أسس طائفية وعنصرية[2] »

فالحديث عن الإستراتيجية الأمريكية لتفتيت و تجزئة المنطقة العربية يتعدى ما ذكر من أمثله إلى نماذج أخرى في الصومال، الجزائر ... وغيرها من الدول العربية.

لم يعد خفيا على أحد أبعاد لعبة المصالح الدولية التي تمارسها كل من الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا في التنافس على الجزائر فما يحصل في الجزائر لا يعد أن يكون تنافسا مصلحيا لتكريس النفوذ.

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حسمه لصالحها من خلال تكثيف جهودها في دعم بعض الجماعات السياسة التي تسعى للوصول إلى السلطة و إزالة النظام السياسي المدعوم من قبل فرنسا[3] .

تمت صياغة المشاريع التفتيتية لهذا القطر بالتركيز على التمايزات أو التقسيمات الموجودة في الهوية الجزائرية (علمانية، دينية، عربية، بربرية، ليبرالية، اشتراكية ...) من جهة، و التفاوتات الطبقية و التناقضات الكامنة في البنية الاجتماعية والسياسية الناجمة في الأصل عن مخلفات الاستعمار الفرنسي الذي قسم البلاد ورسم الحدود[4] .

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات و الأمن القومي العربي ... ، مرجع سبق ذكره، ص142

[2] المرجع نفسه، ص145

[3] أحمد مهابة،« الجزائر تحت المجهر الأمريكي– الفرنسي » ، مجلة السياسة الدولية، العدد 118 ، أكتوبر،1994، ص133

[4] المكان نفسه

شهدت الجزائر نتيجة ذلك الدولة الأقوى اقتصاديا في شمال أفريقيا المستندة إلى ماضي نضالي بارز، موجة عاتية من الحروب الأهلية و الحقد والكراهية الإسلامية المسلحة من جهة أخرى، مما عرض الجزائر لخطر التفكك الداخلي[1] .

ندرك مما سبق أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الأمة العربية قائمة على استغلال التناقضات الداخلية و الترويج لها محاولة في ذلك إضفاء طابع الشرعية الدولية للتدخل باسم المجتمع الدولي وبحجة نشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والأقليات: إشاعة مفهوم الديمقراطية الاثنية و الذي يعني أن لكل جماعة أثنية الحق في التعبير عن ذاتيتها الخاصة بأسلوب ديمقراطي[2] .

فحقوق الأقليات شيء و الاستقواء على الأمة بقوى الهيمنة الخارجية شيء آخر مختلف تماما. فمن حق الأقلية على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمديدها أبدا للخارج[3].

في مجمل القول فإن المخططات الأمريكية و الصهيونية(إسرائيلية) هما وجهان لعمل واحدة فما خطط و يخطط الآن من مشاريع لتقسيم المنطقة العربية إلى دويلات طائفية و عرقية و ما تعيشه المنطقة من حروب أهلية وصراعات دموية في بعض الأقطار، يؤكد على الدور المشترك للدوائر الأمريكية و الصهيونية في تفعيل ذلك بهدف إسقاط فكرة الوحدة العربية وإجهاض مشروعها عبر تكريس الكيانات السياسية المحلية القائمة على أسس طائفية و دينية و عرقية ...

فالمتتبع للواقع العربي يلاحظ أن مخططات للتجزئة و التقسيم لضرب الوحدة العربية و إشعال نيران التناقضات العرقية و الطائفية و القبلية ... أصبحت حقيقة الواقع في ظل تصاعد موجة حروب الأقليات، و الانبعاث السياسي لمطالب بعض الأقليات في العديد من الأقطار العربية مثلا: السودان، مصر، العراق، البحرين، لبنان الجزائر... إلخ أخذت هذه الدول تتعرض لمخاطر التفكيك مما يظهر الموقف السلبي الذي تعيشه الدولة القطرية العربية[4] .

غدا الخيار الأنسب المطروح أمام العرب لمواجهة الآثار الخطيرة للسياسة الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان والأقليات هو ترصين وتحصين البيت العربي.

فإن اعترفنا بدور العوامل و الضغوطات الخارجية في تأجيج و تفعيل مشكلات الأقليات في الواقع العربي ومنع إرساء التجارب الديمقراطية أو حتى إجهاضها كما حصل في الجزائر، فإنه علينا من جانب آخر أن نعترف بواقعية أن الواقع العربي هو أيضا يقدم السند الأساسي لأمريكا وحلفائها للتدخل في الشؤون الداخلية للمنطقة فالفجوات التي يشهدها ميدان حقوق الإنسان وحماية الأقليات في المنطقة العربية كثيرة وكثيرة جدا، و

[1] مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص57

[2] دهام محمد دهام الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص140

[3] حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص.65

[4] دهام محمد دهام، مرجع سبق ذكره، ص.191

هي لا تعطي للقوى الخارجية الفرصة للطعن فالأقطار العربية، من بين هذه الثغرات نشير على سبيل المثال إلى أن ثمانية أقطار عربية " أقطار الخليج العربي الستة إضافة إلى موريتانيا و جيبوتي " من بين أكثر من عشرين قطرا ما زالت عازفة عن الانضمام إلى المواثيق الدولية الأساسية لحقوق الإنسان.

كما أن بعض الأقطار العربية تتحفظ حتى بالنسبة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي لا يترتب عليه أي آليات و يكاد يكون بمثابة إعلان نوايا[1] .

كلها عوامل تفتح الباب على مصرعيه أمام القوى الخارجية لاستغلال ميدان حقوق الإنسان والأقليات كورقة للضغط على المنطقة العربية من خلال المبررات اللازمة للتدخل * بدعوى أو بحجة حماية الحقوق المنتهكة للإنسان و الأقليات من هنا فإن إعطاء المواطن العربي حقه في التعبير عن حرياته العامة وفسح المجال أمام الأقليات للتعبير عن محاولات للاختراق و التدخل الخارجي الذي لا يستهدف الأمن الوطني للأقطار العربية فحسب و إنما المساس بالأمن و الاستقرار القومي العربي على العموم.

فإذا ما عدنا إلى الصعيد العملي على المستوى العربي نلاحظ أن المواطن العربي مازال مبعدا عن المشاركة في اتخاذ القرارات سواء سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية... المتعلقة بمصيره ومستقبله كما أنه مازال يعاني في أنحاء متفرقة من المنطقة لانتهاكات خطيرة في حقوقه وحرياته ومازالت الكثير من الجماعات والأقليات رغم الإعلانات والإجراءات الدستورية المرفوعة تعاني في الحصول على حقوقها المشروعة للمقارنة مع الأغلبية، إضافة إلى تضييق المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني تشكل سمة لأغلب الأنظمة السياسية العربية .

ثالثا – تأثير و انعكاسات الأقليات على الاستقرار الدولي

تأثير الأقليات ليس له بعد داخلي أو إقليمي فقط بل له تأثير أبعد من ذلك، برز التأثير الدولي للأقليات كانعكاس للانتشار الواسع الذي تعرفه المنطقة العربية، فقد تم إحصاء الكثير من المجموعات العرقية و الأقليات والعديد من الديانات و المعتقدات كما أكدت العديد من الدراسات الحديثة في مجال النزاعات على أن المحرك لها والدافع إلى زعزعة استقرار النظام الدولي هو أقلي، أثني، طائفي، قومي مما يؤدي إلى توليد الشعور بالوعي الذاتي لكل أقلية وهذا ما تكون له في غالب الأحيان انعكاسا على بنيان الدولة، بالإضافة إلى أهمية العوامل الدولية في تأجيج ورفع حدة المطالب للأقلية، [2] و نظرا لأن المنطقة العربية تشكل ساحة صراع دولي و محط اهتمام عالمي فإن مصلحة القوى الكبرى تستدعي التحكم في إدارة النزاعات الداخلية فيها وتوجيهها حسب مصالحها الإستراتيجية دون أن تهدد أمنها الدولي.

---

[1] المرجع السابق، ص197.

* **التدخل الإنساني**: ذلك المفهوم الذي يهتم بتبرير التدخل في الشؤون الداخلية لدولة، ما على أساس إنساني، احتل هذا المفهوم اهتماما كثيرا في الساحة الفكرية و التطبيقية حتى تخوف البعض أن يصبح نمطا في العلاقات المستقلة لا سيما في ظل تزايد دور المساعدات الإنسانية مع تعدد أشكالها ... و زيادة الاهتمام الغربي الأمريكي بحقوق الإنسان، مما يوحي بأن مبدأ التدخل الإنساني قد بدأ يحظى بتأييد المجتمع الدولي.

[2] محمد السماك، الاستغلال الديني في الصراع السياسي،بيروت: دار النفائس، 2000 ،ص 165.

فالجماعات الأقلية في المنطقة العربية تسعى إلى الاستقرار بدعم من القوة الخارجية لانتزاع الحقوق أو تحقيق مصالح من منطلق أن حق الأقليات على الأغلبية أن تتمتع بحقوق المواطنة كاملة ومن حق الأغلبية على الأقلية أن لا تمديدها إلى الخارج .[1]

إذ كان للأقليات في الكثير من الأحيان تأثير على الوحدة الوطنية للدول فإنه بطبيعة الحال سوف يمتد تأثيرها إلى خارج الدولة وبإمكان ذلك أن يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الدولي و يعزز من تفجير النزاعات و الحروب عبر العالم، تتزايد خطورة الأقليات على المستوى الدولي عندما تتجاوز نشاط الجماعة الأقلية حدود الدولة إلى طلب الدعم و المساندة من سلطات الدول المجاورة أو عندما تتوجه إلى ممارسة أعمال العنف عبر الحدود الوطنية، أو عندما تكون حركة اللاجئين من هذه الدول إلى الدول الأخرى و هو الأمر الذي يعتبر أكثر المسائل خطورة والتي تهدد الاستقرار الدولي لأن ذلك من شأنه أن يفسح المجال أمام التدخل أو التهديد باستخدام القوة بحجة حماية الأقليات و هذا الأمر بدوره يؤدي إلى توتر علاقاتها مع بقية الدول و يهدد الاستقرار الدولي. [2]

ما يمكن ملاحظته من هذا الجانب أن انتشار الأقليات عبر العالم و سعيها إلى تحقيق أهدافها يشكل تهديدا للاستقرار الدولي مما جعل المجتمع الدولي يندد برفض هذه الأقليات و لا يعترف بها خاصة تلك التي تربط بمطالب ذات طابع انفصالي يهدد استقرار الدولة الصلبة و بقية دول النظام الدولي .[3]

و عليه نستخلص مما سبق أن الأقليات لها تأثير كبير على النظام الدولي خصوصا إذا كانت ذات منطلقات عقائدية تنطلق من جانبها الديني الإيديولوجي و إذا قوبلت بالرفض و الاضطهاد السياسي من قبل النظم فهذا يؤدي إلى تأجيج الصراع من الدولة الأم و نقل شرارته إلى بقية دول الإقليم في النظام الدولي .

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لمشكلة الأقليات في المنطقة العربية

أولا: الأقليات و سيناريوهات المستقبل

تسعى الدراسات المستقبلية لاستشراف أفاق و دروب المستقبل الممكنة و المحتملة لذلك فإن مختلف صور المستقيل تتوقف إلى حد بعيد على القرارات التي تتخذ في الحاضر انطلاقا من عدة احتمالات متعددة علينا إدراكها.[4]

---

[1] المرجع السابق.

[2] محمد سماك، الأقليات بين العروبة و الإسلام، مرجع سبق ذكره، ص190.

[3] وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب 1987 ، ص17.

[4] وليد عبد الحي،مستقبل المكانة الإقليمية لإيران 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010 ، ص20.

فإن دراسة مستقبل الظواهر أو الوقائع السياسية لم يعد ينطوي على جهد صانع بل أصبحت تخضع لتحاليل علمية منطقية، بناءا على خلفيات الظاهرة إضافة إلى العوامل التي أسهمت في بلورتها، فالمستقبل يمثل الحصيلة التراكمية للأحداث وأهم المتغيرات التي يعرفها المجتمع[1] .

وعليه فإن الباحث في دراسته لمستقبل مشكلة الأقليات و انعكاساتها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية ستقوم بتقديم رؤية استشرافية مستقبلية لهذه الظاهرة من خلال الاعتماد على تقنيات السيناريو * لا شك أن السعي لاستشراف مستقبل مشكلة الأقليات في المنطقة العربية تحتاج إلى نظرة موضوعية عميقة، تأخذ بنظر الاعتبار رصد مجمل المتغيرات والعوامل التي أثرت سلبا أو إيجابا على تطور المشكلة سواء كانت عوامل داخلية أو خارجية. ولتحديد السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الأقليات في المنطقة العربية نتبع الخطوات الآتية:

1) بداية الأمر نطرح التساؤل الآتي: ما هو تقييم مستقبل الأقليات و انعكاساتها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية؟

2) تحديد الموضوع : استشراف مستقبل الأقليات في المنطقة العربية

3) تحديد المتغيرات :

المتغيرات التي آثرت على تطور مشكلة الأقليات في المنطقة العربية

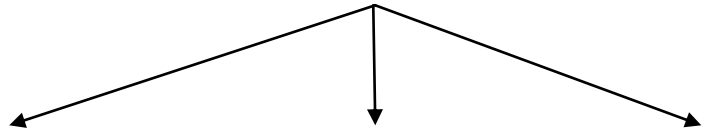

متغيرات البيئة الأقلية	متغيرات البيئة الداخلية	متغيرات البيئة الدولية
نشير إلى دول الجوار الجغرافي في تأجيج الأقليات في المنطقة العربية	هنا نشير إلى البيئة السياسة كالأنظمة السياسية السياسة التي تعرفها الدولة العربية إضافة إلى البيئة المجتمعية و الاقتصادية	نشير هنا إلى انعكاسات المتغيرات الدولية على البيئة الداخلة للمنطقة العربية

أسهمت كل من العوامل الداخلية والخارجية بدرجات متفاوتة في تصعيد مشكلة الأقليات في المنطقة العربية. فلا يخفى على أي منا أن الحقبة الاستعمارية التي عاشها معظم دول المنطقة العربية وما رافقها من مشاريع تقسيميه للأراضي العربية و ترسيم للحدود قد خلفت مشكلات ظل يعيشها الجسد العربي فترات

[1] سعد الدين إبراهيم ، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1915 ، ص11.

* لسيناريو : عبارة عن طريقة تحليلية تمكن في تتبع مسار العام لتطور الأحداث و الظواهر انطلاقا من وضعها و حالتها الحالية وصولا إلى رصد سلسلة من توقعات للمستقبلية لهذه الأحداث والظواهر: هو عبارة عن فرضيات تمكن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين وصف لوضع مستقبلي، أسلوب يعتمد على الابتكار في صياغة مستقبل الظاهرة.

زمنية لاحقة، إذ تعد مشكلة الأقليات من أهم تركات و مخلفات الحقبة الاستعمارية.[1] إلا أن هذا لا يبرأ دور بعض النظم العربية في دفع تلك المشكلة إلى الظهور والتبلور إذ هناك أسباب خارجية إضافة إلى عوامل داخلية تفاعلت بصورة ديناميكية في تصعيد معضلة الأقليات.[2]

يصعب إلى حد ما التأثير و التحكم في توجيه العامل الخارجي إلى أنه في المقابل ذلك من الممكن التحكم في العامل الداخلي و توجيهه في مسار يعمل على إيجاد حلول أو تخفيف من حدة هذه المشكلات وتحقيق الاندماج و الوحدة الوطنية: إلى أن استطلاعنا على التجربة العربية في هذا الميدان نلاحظ أنها عكس السير تماما حيث أن ممارسات بعض النظم العربية اتجاه أقلياتها لا تسير بهذا الاتجاه .

فالتحولات الديمقراطية لديها بطيئة إن لم تكن عكسية، طبيعة النظام السياسي تأثر في طريقة التعامل مع الأقليات.[3]

فكلما استفاد النظام السياسي من التعددية المجتمعية يشكل عاملا قويا يساعد على بقائه و تقويته (النظام السياسي الديمقراطي وليس التسلطي)، و كلما كان بقاء النظام السياسي قائما على الفوضى و الفساد القمعي وعدم الاستجابة و إعطاء الأقليات لحقوقها، إضافة إلى توفر العوامل الجغرافية و التموقع، التوظيف الخارجي والعامل العددي للأقلية فهذا يؤدي إلى زوال النظام السياسي.[4]

فتوجهات النظم السياسية العربية نحو انتهاج سياسات الإهمال و التهميش و الأبعاد ضد الأقليات آخذة بالنمو مع ما يترتب عليها من نتائج سياسية و اقتصادية، مما يؤشر أو يوحي بتفاقم مشكلات الأقليات في المستقبل القريب.

ما يزيد الأمر تعقيدا في الواقع العربي ترافق الممارسات السلطوية من قبل الأنظمة مع التوجه عدة قوى خارجية (دولية + إقليمية) من مصلحتها تطوير تلك المشكلات المتعلقة بالأقليات و العمل على تأجيجها خدمة لأهدافها الإستراتيجية في المنطقة العربية أي استغلال تلك الأقليات كورقة ضغط على المنطقة.

---

[1] نشأ أول اهتمام بالدراسات المستقبلية في الغرب و الولايات المتحدة الأمريكية خاصة المتعلقة بالإستراتيجية الأمريكية المناسبة لمواجهة الأخطار المحتملة على الصعيد الدولي، تركيز الدراسات المستقبلية على الأوضاع المتوقعة للحياة البشرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا تتناول الطبيعة إلا بقدر ما تمثل بيئة أو وسطا يتعامل معه الإنسان ويسعى إلى التحكم فيه، إنها تلك الدراسات التي تتناول المستقبل في آجال زمنية تتراوح بين 5 سنوات إلى 50 سنة. (أنظر دينار محمد جبر ، تفعيل منهج التصور المستقبلي ف دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 38-39 ص 354 . وإبراهيم محمد منصور ، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 424 ، 2014 , ص 37- 38.

[2] دهام محمد دهام الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص366-367.

[3] المرجع نفسه، ص367

[4] د : سمير عياد،(تدخل في مناقشة رسالة دكتوراه في السياسة الدولية)، الموسومة بالنزاعات الاثنية وتأثيرها على مستقبل الدول – حالة تركيا و العراق – لطالب مهديد سعيد ، (غير منشورة) كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، قاعة المناقشات، رقم 1، يوم 2019/12/4 على الساعة 9:30-12:30.

أولا : سيناريو استمرار الوضع الراهن أو القائم *

يستمد هذا السيناريو قوته من عدة عناصر تقوم عليها المنطقة العربية ، منها حروب الأقليات و صراعات داخلية وهي قابلة للاستمرار و التواصل نتيجة لعدم تغيير جذري لطبيعة المصالح المطروحة على مستوى الساحة السياسية مثال على ذلك :

1- طبيعة نظر القوى الخارجية إلى الصراعات الداخلية القائمة في المنطقة العربية أو حتى نظرتها المستمرة لمطالب بعض الأقليات.

2- طبيعة تعامل بعض النظم السياسية العربية مع جماهيرها بشكل عام أو مع الأقليات بشكل خاص.[1]

مازالت الساحة العربية مليئة بالتناقضات الداخلية، تقف في مقدمتها استمرار انتهاكات حقوق الإنسان و تعطيل الممارسات الديمقراطية في مقابل ذلك ممارسة سياسة الإبعاد ... نجم عن استمرار الظاهرة السلطوية في الواقع العربي أن تولد ما يشبه القبول لغالبية فئات الشعب دون قدرة إلى إحداث التغيير، فقد أخذت بعض النظم تتمرس في إجراءات القمع لإسكات الأفواه المعارضة ووضعها أمام خيارين مختلفين :[2]

أ- إما الرضوخ لسياساتها

ب - أو الهروب إلى خارج حدود الدول القطرية .

دفع الواقع العام إلى إبقاء الواقع الخاص لبعض الأقليات التي ظلت تشعر بالابتعاد عن المجتمع السياسي. نظرا لاستمرار ممارسات بعض النظم في انتهاجها منهجا قائما على التهميش و التدريب و الإبعاد ...

كقراءة للواقع العربي الراهن فإن المسار السلطوي للنظم السياسية إن كان في طور التغيير نتيجة لبعض الثورات الشعبية المتتالية في العديد من دول المنطقة العربية المطالبة بالإصلاح و التغيير، إلا أنه لا تلوح في الأفق أي مؤشرات على إمكانية التغيير الجذري لسياسة و مسار هذه النظم الذي تطبعت عليه و هيأت نفسها سياسيا وعسكريا و أمنيا بغية للاستمرارية، إضافة إلى ذلك طبيعة الضغط الدولي المتراوح بين الشدة و اللين و الذي في غالبه ما يكون مسايرا للطبيعة التسلطية لهذه النظم حفاظا على مصالحه و مكتسباته في المنطقة.[3]

القوى الكبرى و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تبقى متخوفة من أي حالة تحسن قد تطرأ في الواقع العربي، وحذرة من أي ممارسات ديمقراطية حقيقية تعيد إلى الإنسان العربي إرادته المسلوبة و إلى بعض الأقليات حقوقها المشروعة و حذرة كذلك من أي خطوة عربية مشتركة يمكن معها تجاوز حالة الضعف التي

---

*سيناريو استمرار الوضع القائم يعرف على أنه يتعلق باستمرار الأوضاع الراهنة من حيث ما تحمله من تفاؤل أو تشاؤم مع العجز عن التغيير ، قاعدته الأساسية هي بقاء الأشياء على حالها، مشاهد هذا السيناريو تجري كامتداد للماضي سيناريو يفترض الثبات : بالتالي يرفض هذا السيناريو استمرار علاقة الأقليات بمجتمعاتها العربية في نفس الاتجاه.

[1] دهام محمد دهام الغزاوي، مرجع سبق ذكره، ص368.

[2] المكان نفسه.

[3] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص328.

تشهدها المنطقة العربية بالشكل الذي يعيد صياغة الأمور العربية على نحو قد يؤثر في المصالح الأمريكية، في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى حذرة من إمكانية انحدار المنطقة إلى مزيدا من التجزئة والتشرذم حين أن مزيدا من التجزئة في المنطقة حساسية و حيوية كالمنطقة العربية قد لا يكون في صالح الإستراتيجية الأمريكية نظرا لإمكانية تدهور الأمور بصورة لا تخدم السياسة الأمريكية كما تشكل عائقا أمام تحقيق أهدافها.[1]

وقد تبين من خلال ما سبق قوله كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى التدخل المباشر في كل مسألة أكراد العراق، جنوب السودان ... و غيرها تحت دعاوي عدة كالتدخل الإنساني و حق تقرير المصير إلا أنها تداعيات التفتيت لمصالحها في المنطقة العربية، من هنا فإن خيار المحافظة على منطق التجزئة القطرية مع ما يصاحبها من حالة تفرقة و تشتيت إضافة إلى الصراعات الداخلية يعد الخيار القائم و لأنجح بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية في المرحلة الراهنة.[2]

من جانب آخر فإن التحركات السياسية لبعض الدول الجوار للعب دور إقليمي متميز على حساب الدور العربي تؤذي إلى استمرارية هذا المشهد فمثلا: دول كإيران و تركيا و أثيوبيا مازالت متحفظة من قيام دولة عربية قوية وموحدة تضع حد للتجاوزات الإقليمية المستمرة و التدخلات بشقيها المباشر و غير المباشر.

كما أن ازدياد حالة التجزئة و التشرذم التي تعرفها المنطقة العربية توحي بتفكك العديد من الدول العربية نظرا لطابعها الديمغرافي الهش من جهة و إلى كثافة التدخلات العرقية و الدينية الموجودة على طرفي الحدود المشتركة مع الأقطار العربية من جهة أخرى.[3]

إضافة إلى ذلك مزال هناك عنصر آخر يؤكد فرضية استمرار الوضع الحالي و هو مجتمع الأقلية نفسه حيث أنه في بعض المجتمعات تزداد مسألة التطرف المطلبي لبعض هذه الأقليات و قياداتها، وإن صح التغيير كلها و ليس بعضها فحسب من جملة هذه المطالب التي تعتبر في حد ذاتها انتهاكا لسيادة الدولة المطالبة بالانفصال والتمسك بمبدأ تقرير المصير، يسهم هذا التطرف الدعم الخارجي المقدم لهذه الأقليات و الارتباطات الإقليمية و الدولية لها و الذي يهدف إلى خلق فتيل التوتر في المنطقة العربية أو بحجة تقديم الدعم الإنساني إلا أن كليهما يصفران عن نفس النتيجة من حيث إدامة ظاهرة عدم الاستقرار في المنطقة العربية.[4]

و عليه فإن الفرضية التي بنينا عليها دراستنا، تقوم في جزء كبير منها على أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية قد ساعدت في تأجيجها و استمرارها تداخل الأبعاد الداخلية و الخارجية و اشتراك النظام السياسي بممارساته التسلطية القمعية في العديد من الدول العربية، إضافة إلى الأقليات و تطلعاتها المتطرفة في بعض الأحيان في إدامة الظاهرة " عدم الاستقرار ".

---

[1] دهام محمد دهتام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 369.

[2] المرجع السابق..

[3] المرجع نفسه، ص ص369-.370.

[4] زينب حدير، مرجع سبق ذكر، ص329.

و قد حاولنا جاهدين في أغلب متون الدراسة أن نكون حرصين على إثبات صدق هذه الفرضية. فلا شك أن استمرار المؤثرات السلبية لتلك الأبعاد يكون لها الأثر الأكبر و المهم في استقرار مشهد التواصل و الاستمرار مع مشكلة الأقليات و انتظام حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية.

ثانيا: سيناريو تفكك الوضع الراهن *

هذا السيناريو لا يمكن اعتباره مشروعا خارجيا، فالمنطقة العربية مرت في بعض مراحلها التاريخية بجملة أو سلسلة طويلة من النزاعات الأهلية و حالات من الانقسام و التشرذم، قبل أن تتدخل القوى الاستعمارية لتأجيجها أو اختلاقها.[1]

يمكن اعتبار حالة التنافر و التناقض من سمات المنطقة و تاريخها بقدر حالة الوحدة أو أكثر في الغالب، بناءا على هذا من الممكن و ليس مستبعدا أن يتكرر حصول هذا السيناريو، لاسيما و أن مراحله الأولى قد بدأت تظهر وتتحقق عمليا من خلال إبرام عدة اتفاقيات، اتفاقية ساكس بيكو ووعد بلفور و الاتفاقيات الدولية اللاحقة ...التي جاءت بالدول القطرية، قسمت المنطقة العربية إلى وحدات سياسية مجزأة و متباعدة، و من الممكن أن تتحقق مراحله اللاحقة في ظل الانهزام و التراجع الحاصل في الواقع العربي إضافة إلى حالة التصدع التي أخذت تعانيها العديد من الكيانات القطرية وحدتها الوطنية، كما تصاعد الحديث عن مشاريع إعادة صياغة رسم الخريطة السياسية العربية و هيكلها و وفق معطيات جديدة تدعم تحقيق الأهداف الإسرائيلية و الغربية الرامية إلى تجزئة المنطقة العربية إلى كيانات صغيرة و متأخرة لا يجمعها أي رابط قومي أو سياسي.[2]

فالسياسة الإسرائيلية و العربية على وجه العموم تسعى إلى استغلال الواقع العربي الراهن بهدف ضرب الوحدة العربية، و إجهاض أي محاولة و حدوية بين الأقطار العربية، عبر تكريس الانقسامات و العصبيات القبلية والعشائرية والطائفية والعرقية القائمة في الواقع العربي، يمكن تضمين ذلك كله من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية و التي مازالت تعمل جاهدة على تحقيقه .[3]

ففي خضم التحولات الكبيرة في النظام الدولي و الإقليمي بات من السهل إدراك أن إسرائيل قد أعادت تحديد خطتها التقسيمية للدول العربية، بعد أن وجدت كل الظروف العربية الراهنة مهيأة لتحقيقها كالانقسام الحاصل في معظم الدول العربية، إضافة إلى احتلال العراق والقوة الفريدة للترسانة العسكرية الأمريكية، الرعاية الأمريكية لإسرائيل و ما نجم عنها من بروز دور أمريكي لتثبيت الهيمنة على العالم ككل و المنطقة العربية على وجه التحديد و هو ما يحدث فعلا، ففي ظل هذه الظروف الإقليمية و الدولية السائدة تبدو خطة إسرائيل نحو

* سيناريو التفكك أو يسمى سيناريو الإخفاق فهو يمثل عجز النظام عن الاستقرار أو فقدانه القدرة على الاستمرار (انظر: إبراهيم محمد مسحي، أساليب الدراسات المستقبلة السيناريوهات والنماذج، http//kenanaonline.com)

[1] دهام محمد دهام العزواي، مرجع سبق ذكره، ص 372.

[2] غسان سلامة، المجتمع و الدولة في المشرق العربي ،بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1978 ص-ص 282-283.

[3] المرجع نفسه، ص283.

المنطقة العربية أكثر قبولا للتحقيق، لاسيما بعد بروز كيان عراقي مقسم بين الأكراد و الشيعة و السنة، استمرار حالة التجاذب السياسي و الطائفي في لبنان و إثارة النزاعات الطائفية في سوريا وعدد من دول الخليج إضافة إلى النزاعات الدينية في مصر بين المسلمين و الأقباط و عودة القتال في السودان بين جنوبه و شماله،[1] فضلا عن استمرار الحديث عما يسمى بالمشكلة البربرية في بلاد المغرب العربي.

و رغم ما بدا من قبول عربي لفكرة التعايش مع إسرائيل وفق منظور حديث قائم على الشراكة الاقتصادية والتعاون الأمني و السياسي، إلا أن خطة التفتيت تبقى هي الحاكم الرئيسي في إستراتيجية التفكير و العمل الإسرائيلي تجاه دول المنطقة العربية.[2]

تبقى الرؤية الأمريكية القائمة تجاه المنطقة العربية تمثل جوهر هذا السيناريو لاقترانها بقدرات دولة عظمى تأهلها لتحقيق أهدافها بصورة ديناميكية استنادا على قدرات عسكرية واقتصادية و إعلامية، رغم أن المخطط الأمريكي للمنطقة يدخل في إطار مخطط إستراتيجي كونه قائم على استخدام قضايا حقوق الإنسان و الأقليات وحق تقرير المصير كآلية من آليات التدخل، لخلخلة البيئة الداخلية لبعض الدول المعادية والرافضة للسياسة الأمريكية، إلا أنه تبقى للمنطقة العربية خصوصيتها المميزة، لاسيما تمتعها بموقع استراتيجي متميز كما تعد منبع للنفط و مخزن السلاح الأمريكي.[3]

من هنا فإن الإستراتيجية الأمريكية لإحكام الطوق على الواقع العربي المجزأ و تهيئة هذا الواقع لمزيد من التفكك والتشرذم هو أمر لا يمكن استيعابه عن التفكير الاستراتيجي الأمريكي، فالملاحظ لارتفاع نسبة حروب الأقليات والصراعات الداخلية في المنطقة العربية و التدخلات الأمريكية في ميدان حقوق الإنسان و حماية الأقليات يدرك حقيقة الدوافع التي تصبوا إليها الإستراتيجية الأمريكية.[4]

منذ التسعينات و الأوضاع العربية تسير نحو الانهيار، حيث نجد دولا مفككة كالصومال و أخرى مهددة بالتفكك مصر، الجزائر، العراق، منها ما تفكك فعلا السودان إضافة إلى دول تشهد مشكلات داخلية معقدة لبنان البحرين، اليمن .

إن الحديث عن القوى الخارجية في تحقيق هذا السيناريو لا نلغي و نبعد إمكانية تحقيقه من داخل البيت العربي من خلال استمرار الممارسات السلطوية و القمعية التعسفية لبعض النظم العربية اتجاه أقلياتها وتوجهها نحو تكريس المزيد من سياسات الاستبعاد و التهميش و التحيز ضد أبناء الأقليات، ناهيك عن تجاهلها لإمكانية إرساء حلول ديمقراطية و إنسانية تقطع جذور بعض أزمات التنمية السياسية التي تعانيها الشعوب العربية وبعض قطاعاتها وفئاتها المحرومة سياسيا و اقتصاديا، بالشكل الذي يرفع الشك حول مطالبها السياسة.

---

[1] زينب خذير، مرجع سبق ذكره، ص332.

[2] المكان نفسه.

[3] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص382.

[4] المكان نفسه.

فالاستمرار في ذلك النهج من شأنه أن يقوي نزعة الشك لدى أبناء الأقليات، و تدفعهم للانفصال و تكوين كيانات جديدة تحقق طموحاتهم، و طموحات بعض القوى الدولية التي لا تشك أنها ستتراجع عن دعم تلك المطالب، سواء بتدخل عسكري مباشر أو بموقف دولي و إقليمي ضاغط، في كلتا الحالتين تأييد لحالة عدم الاستقرار السياسي.[1]

ثالثا: سيناريو انتهاء حروب الأقليات

يبدو هذا الطرح خاليا لدى البعض إذ يتساءلون كيف سيتم إنهاء اشتغال الحروب و الصراعات العربية الداخلية في ظل الظروف التي تعيشها المنطقة العربية؟ كيف يمكن تصور قيام بعض النظم العربية بالترفع عن مصالحها الضيقة

و سيرها نحو الحلول الديمقراطية كسبيل لإنهاء مشكلة الصراعات والحروب و تأسيس شرعية سياسية حقيقية ؟ وهل يمكن إدراك أن بعض القوى الكبرى ستكف عن اللعب بخيط المشكلات المثارة حول الأقليات في المنطقة العربية خدمة لمطامعها و أهدافها الإستراتيجية في المنطقة ؟ وهل يمكن تصور أن قادة الأقليات المتطرفين سيتخلون عن الهالة السياسية و الدعم المالي و المعنوي المقدم لها من قبل الغرب ؟[2]

قد تبدو هذه المسألة منطقية جدا إلا أنه يبدو أن تحقيقها فيه شيء من التندر في ظل تداعيات المسألة و تشابك عواملها.

يمكن القول أن في عالم السياسة كل شيء جائز « ما يبدو غريبا في العالم اليوم قد يصبح ضرورة في الغد »

لتدعيم حجتنا نرجع إلى التراث العربي الإسلامي، إن الدولة العربية الإسلامية شهدت في تاريخها الطويل قبل دخولها قرون الظلام والتخلف، استقرارا واضحا لوحدتها السياسية، حيث عاشت الأقليات في كنف حكم إسلامي لم يميز بين فرد و آخر أو جماعة و أخرى إلا بمقدار ما كان يقدمه الأفراد و الجماعات من عمل مثمر و بناء لخدمة الأمة. يعد العمل الصالح مقياس مكانة الفرد بغض النظر عن لونه و انتهائه فهذا المقياس قد أعطى الفرصة لأبناء الأقليات أن يبدعوا في إنتاجهم و بالتالي تبوئهم مراكز عالية في الدولة العربية الإسلامية[3].

هذا النهج سمح للأمة العربية الإسلامية بالحفاظ على استقرارها الداخلي و مواجهة أعدائها، فلم نسمع في تاريخنا أن دولة خارجية تدخلت في شأن الدولة العربية الإسلامية أيام عزها لتحريك جماعة أو أقلية. وفي عصرنا الراهن فإن هذا المشهد ليس بعيدا عن التحقيق رغم مرارة الواقع العربي، فقد تحقق سابقا ومن الممكن إعادة تطبيقه على نحو يأخذ بالحسابات تداعيات المسألة و تشابك عواملها ففي ظل تحقق هذا المشهد لا يمكن نفذ التأثيرات الخارجية، لاسيما بعد أن تأخذ بعض الأقليات حقوقها الكاملة و على قدم المساواة مع الآخرين

[1] زينب حذير، مرجع سبق ذكره، ص- ص333 -334.
[2] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكر، ص- ص 383-384.
[3] المرجع نفسه، ص384.

فكل ما تسعى إليه بعض الأقليات لاسيما المتمركز في إقليم محدد لا يتعدى وفق اعتقادنا، إمكانية الحصول على حقوقها و مطالبها في الحيز المكاني الذي نتمركز فيه.[1]

ليس من الصعب أن نشهد تحقق سيناريو السلام الداخلي، و انتهاء حروب الأقليات، فالتاريخ العربي الإسلامي قد لنا هذا المشهد، و بعض التجارب الديمقراطية التي انتهجتها بعض النظم العربية قدمت لنا مثل هذا التصور و ما علينا إلا إتباع آثار السلف و خطاهم في تجاوز معضلة الأقليات.

إلا أن الشعب العربي بجماعته " الأغلبية أو الأقلية " بات يدرك أن احتواء النزاعات عبر أساليب التعايش المشترك و تحقيق التفاهم و الانسجام و الاعتراف بالآخر و تبد مظاهر التميز و التهميش أصبح ضرورة من ضروريات العصر الراهن، إلا أنه في الوقت نفسه مازالوا يدركون أن مثل تلك الضرورة مازالت بحاجة إلى إرادة حقيقية تضعها النخب العربية الحاكمة التي تقع عليها مسؤولية الشروع في قرار الحلول السلمية و الديمقراطية التي تنهي النزاعات و تفسح المجال لإمكانية العيش المشترك.

كما يمكننا أن نقوم بوصف الوضع المستقبلي لمشكلة الأقليات و تأثيرها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية الممكن و المحتمل من خلال توضيح المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع.

1- السيناريو الممكن: القائم على إفراض أن مشكلة الأقليات في المنطقة العربية ستبقى على حالها، فإن المتغيرات المختلفة ستبقى تتحرك بنفس اتجاهها ووترها دون أن يصيبها أي تغير أو تطرأ عليها تغيرات مفاجئة و قد يسير الواقع العربي و فق السيناريو الممكن أو ما يطلق عليه الاتجاهي و يمكن أن تتبع هذا السيناريو على محوران.

أ- السيناريو المتفائل: افتراض استمرار الوضع على حاله مع عدم قدرة المتغيرات على تغيير هذا الوضع.

ب-السيناريو المتشائم: افتراض تنامي دور المؤشرات السلبية ليغير مجرى مشكلة الأقليات في المنطقة، إمكانية حدوث اضطرابات داخلية متطورة قد تغير من طبيعة الأنظمة السياسية العربية على جميع الأصعدة الاجتماعية و السياسية و كذا حتى الاقتصادية و هذا ما يعكس على طبيعة تعاملها مع الأقليات، تدخل أطراف خارجية.

2- السيناريو المحتمل : يتمثل في تحسين متواصل لعلاقة الأقليات بالمنطقة العربية مع تجنب أي توترات مع الدول المجاورة أو المحاذية كما أنها ستميل إلى تصالح تدريجي مع بيئتها العربية.

رغم كل هذا إلا أن مستقبل الأقليات في المنطقة العربية و تأثيرها على استقرارها السياسي لا يزال بلفه الغموض و الضباب المكثف بسبب تطور مستجدات و أوضاع ما يحدث في داخل المنطقة العربية إضافة إلى ما يحدث في دول الجوار (البعد الداخلي، البعد الإقليمي، البعد الدولي).

[1] محمد حابر الأنصاري، (إشكالية التكوين المجتمعي العربي، أقليات أم أكثرية متعددة)، منشور في عدنان السيد و آخرون، النزاعات الأهلية العربية : العوامل الداخلية و الخارجية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص- ص 36-37.

فمن الصعب الاستشراف بمستقبلها وفهم طبيعة المرحلة التاريخية التي تعيشها معظم الدول العربية، فتسارع الأحداث و تطورها يسير في اتجاه ظهور معدلات تغيير جديدة و نظرا لذلك فإنه من الصعب تقديم أي أحكام نهائية بخصوص تحديد ملامح التغيير في المنطقة العربية، فمصير و مستقبل الأقليات في المنطقة العربية مازال مفتوحا على جميع الأصعدة و الاحتمالات مما يسمح بقراءته قراءة موضوعية تساعد على كشف ملابساته و تتبع سلم تطوره و استشراف مستقبله.

ثانيا: المقترحات الوطنية الشاملة لإنهاء إشكالية الأقليات و تحقيق الاستقرار السياسي للمنطقة العربية

بعد استعراضنا في ما سبق ذكره لحالة التردي التي يعيشها الواقع العربي و محاولة صياغة رؤية مستقبلية لوضع الأقليات فيه من خلال رسم بعض السيناريوهات الممكنة و المحتملة، فلا بد لنا هنا من وقفة نلتمس من خلالها بعض الحلول و المقترحات التي يمكن الاسترشاد بها لمعالجة حالة التجزئة و التردي المشار إليها و الاستعانة بها كوسائل كفيلة لتحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة و الحد من مشكلة الأقليات و انعكاسها على الأمن و استقرار المنطقة العربية.

ليس من السهل صياغة وسائل وآليات تكفل تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة العربية " بالدرجة التي تنهي معها فعلا جميع الإشكاليات المتعلقة بعلاقة الأقليات بالنظم السياسة، و إنما محاولة صياغة إطار عام لمرحلة جديدة في المنطقة العربية يسودها الاستقرار هذا فضلا عن أن الاستقرار السياسي هو بحد ذاته إشكالية كبرى و مستعصية عن التفكك، بما أن الأشكال الرئيسي في العلاقة بين الأقليات و النظم هو السبب الأول لعدم تحقيق الاستقرار السياسي، فإن تعميم و ترسيخ العمل بالمبادئ الديمقراطية من شأنه الإسهام ولو قليلا في نجاح و تحقيق الاستقرار للمنطقة العربية إضافة إلى مقترحات أخرى، كتفعيل دور المجتمع المدني، ليشكل بدوره صمام الأمن و حلقة الربط بين مطالب الأقليات و تطلعاتها وبين توجهات النظم السياسية ".[1]

قبل انطلاق معالجتنا وتقديم الحلول المقترحة، علينا أن نضع في اعتبرنا مسألتين في غاية الأهمية:

المسألة الأولى: إن الحلول المقترحة لإشكالية الأقليات لا يمكن أن تتجاوز واقع المنطقة العربية بوضعها الراهن. رغم تأكيدها على الأبعاد القومية لتلك الإشكالية، كما أن أي حل سياسي للنزاعات الخاصة بالأقليات لا يبدأ بالحل الوضعي أي بالمشروع في تحقيق صيغة التآلف والتعايش المشترك في مشروع الوطن الواحد بين البنى العضوية على اختلافها لا يكتب له النجاح المنشود و سيظل معلقا على آمال قومية بعيدة التحقق في ظل الواقع العربي الراهن، من هذا المنطلق باتت الدولة القطرية هي الخيار الأساسي لانطلاق مشاريع الحلول السلمية و الديمقراطية لإشكالية الأقليات فحاجتنا إلى تأسيس التواصل بين المشروع الوطني و

[1] زينب حدير، مرجع سبق ذكره، ص334.

القومي بهدف الخروج من دوامة حروب الأقليات ووقف التنمر السياسي لمشكلة الأقليات في الواقع العربي بات أمرا ضروريا .[1]

أما **المسألة الثانية:** فهي أن السير في طريق الحل السلمي و الديمقراطي لإشكالية الأقليات لا يمكن اعتباره بأي حال تنازلا من النظم السياسية العربية لضغوط الجماهير العربية أو لضغوط بعض القوى الخارجية وإنما يأتي تحقيق هذا الحل في إطار الالتزامات الوطنية التي يقع عبئ تحقيقها على النظم العربية لضمان مقومات وحدتها الوطنية و أمنها الداخلي مما ينبغي التفريق بين الاستخدام السياسي الذرائعي لقضايا حقوق الإنسان و الأقليات من قبل بعض القوى الخارجية ضد بعض النظم العربية و بين مبادئ حقوق الإنسان كضرورة لازمة تقتضيها الوحدة الوطنية للأقطار العربية.[2]

من هذا المنطلق يتوجب على الكثير من النظم العربية السعي لتبني الخطوات العملية التي تكفل تمتع أبناء الأقليات بحقوقهم السياسية والاقتصادية و إعطائهم فسحة من الديمقراطية.

ليعبروا عن آرائهم في الفكر والمعتقد استنادا إلى مبدأ المساواة وعدم التمييز بين جميع الأفراد في المنطقة.[3]

إن المنطلق الأول في تحقيق ذلك هو تجريد بعض النظم العربية من طابعها العصبوي وإقرارها مبدأ التعايش السلمي الديمقراطي المستند على اعترافها بحق الأقليات في التميز والتفرد انطلاقا من الإقرار الإلهي والتسليم الإنساني بذلك[4]

فالنظم العربية ينبغي لها أن تتجرد من ذاتيتها لتعبر عن الوعي و الضمير الجماعي و المصالح العليا لمجتمعاتها، و أن تترفع عن الانغماس في الصراع الداخلي كطرف فيه و مغذيا له و تسعى إلى احتواء كل ما من شأنه أن يثير أسباب التمايز بين الجماعات و التقريب بينها من هنا تصبح قضية بناء و تعميق الثقافة الوطنية المشتركة قضية جوهرية ينبغي على النظم العربية تحقيقها.[5]

فضلا عن جنوح الأقليات لتمسكها بالدعم الخارجي لتأكيد مطالبها الذاتية إلا أن استخدام الوسائل السلمية لبناء و تطوير ثقافة وطنية شاملة يعد الطريق الأجدى لخلق الانسجام بين فئات المنطقة إذا كحل أولى لمشكلة الأقليات في المنطقة لا بدمن إيجاد ثقافة وطنية شاملة تتميز بالعملية و العقلانية و الموضوعية تستند على المساواة و تعمل على تحقيق الحرية والتجرد التام من كل أنواع التعصب الطائفي و القبلي أو الإقليمي.[6]

إن نجاح النظم العربية في مهمتها تلك سيقضي حتما إلى تهيئة المناخ أمام تحقيق الممارسة الديمقراطية الشاملة فإن الإيمان بالخيار الديمقراطي القائم على التعددية واحترام الرأي الآخر.

---

[1] محمد حابر الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص41-44.

[2] رياض هادي،« الديمقراطية و التنمية » ، مجلة آفاق عربية، العدد 9 : بغداد 1993، ص5.

[3] جميل حسين،« حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات و الممارسة » ، مجلة المستقبل العربي، العدد 63، 1984، ص 38.

[4] دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سبق ذكره، ص 380.

[5] المرجع نفسه، ص381.

[6] عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا، مرجع سبق ذكره ، ص268.

و إزالة أسباب التمييز العنصري و ممارسات الأبعاد و التهميش ينبغي أن يكون في مقدمة الأولويات التي تسعى النظم العربية إلى تحقيقها، نشدد هنا على الخيار الديمقراطي كضرورة وطنية عربية لازمة.

آن أوان الركون إلى النهج السلمي الديمقراطي كطريق ناجح مفضي إلى حل حروب الأقليات فضلا عن كونه نهجا يتبع لبعض النظم العربية، إمكانية إعادة تقييم مواقفها السابقة إزاء الأقليات على نحو يدفع إلى تلبية مطالبها المشروعة في المساواة مع الأغلبية العربية. [1]

فالقضاء على التمييز العنصري و توفير المساواة لأبناء الأقليات و إفساح المجال لهم للمشاركة في حياة المجتمع السياسية و توفير فرص اندماجهم الثقافي و الاقتصادي في المجتمع الوطني، سوف يساعد على توسيع نطاق المواطنة،[2] فبإمكان الدول العربية من تجنب البعد الداخلي أو العوامل الداخلية للمساهمة في بروز الأقليات من خلال اتخاذ سياسات كفيلة بدمج هذه الأقليات دمجا قوميا في إطار مفهوم الأمة الواحدة و ذلك بتحقيق أعلى درجة ممكنة من المساواة و عدم التهميش و لعل هذا يتوقف على مدى ما يتوفر لدى الدولة من قدرات و مدى ما يمتلكه من آليات توزيع هذه القدرات و غيرها من الموارد و مدى ما يستشعر به كافة الأقليات بالمساواة مع غيرها، و في هذا الإطار تكمن أهمية توقيع اتفاقيات ملزمة لحماية حقوق الأقليات سواء بين الدول العربية أو مع دول الحوار.

نتيجة لهذا التنوع من الأقليات ومشكلاتها والتكوينات القومية والدينية والمذهبية وثقافاتها في المنطقة العربية والتداخل والتعدد في انتماءاتها، تبقى الأسئلة الأكثر إلحاحا في مجتمعاتنا العربية والتي تطرح نفسها "هل أدركنا حجم المشكلة ؟ وهل نحن جاهزون لطرحها ومناقشتها ؟ " وهل نحن مستعدون لتقديم بعض التنازلات لحل مشكلاتنا ؟ هل ثمة معالجات ممكنة ومتوازنة وواقعية يمكن الأخذ بها لحل قضية الأقليات في بعدها الوطني؟

يبدو أن الأمر ليس كذلك فمن الصعب حل موضوع الأقليات إلا في إطار:

- الدولة الديمقراطية التي يتم فيها منح جميع الأقليات القومية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية واعتبارهم مواطنون متساوون في الحقوق.
- الإقرار بالتعددية الثقافية والسياسية في إطار وحدة الكيانات السياسية القائمة يبدو أنه الإطار الأكثر ملائمة للحلول العقلانية والواقعية وغير مكلفة كبديل عن الصيغ الانفصالية أو العنيفة من كل الأطراف المعنية .[3]
- تعزيز الوعي الثقافي المشترك و ترسيخ مبادئ الحوار الديمقراطي و احترام الرأي الآخر فضلا عن احترام كل جماعة للجماعات الأخرى و لثقافاتها و اللجوء إلى الحلول الوسطية لمواجهة القضايا

---

[1] وائل أحمد علام، حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 305.

[2] يوسف أبو يوسف، الأقباط و القومية العربية، دراسة استطلاعية. مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1987، ص 211.

[3] خليل حسين، لنعترف بمشكلة الأقليات في وطننا العربي، صحيفة الركوبة ، تاريخ النشر 2013/01/25 ، يوم التصفح 15 / 12 /2019 ، على الساعة 11:54 مأخوذة من الموقع : http s//alrakoba.net/849831

التي يختلف عليها بين الجماعات نفسها و بينها و بين السلطة المركزية يمكن أن يسهم في تحقيق الاحتقان المجتمعي.[1]

– يرتبط احترام حقوق الأقليات ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان مفهوما و ممارسة و بالتالي إن ضمان ذلك يأتي من خلال تنظيم العلاقة بين الفرد و الدولة وفقا لما تحدده القوانين العادية* القائمة على المواساة بين الجميع أمام القانون، كذلك إنهاء جميع أشكال التمييز بحق الأقليات. باعتبار أن صراع الطوائف والأقليات يولد الحواجز داخل المجتمعات.

– الاستفادة من تجارب البلدان التي يعيش فيها أغلبية السكان في انسجام مقبول مع أقلية واحدة أو أكثر هذه التجارب تلخصت بمنح الحقوق التي أقرها المجتمع الدولي و نادى بها الإعلان الخاص بحقوق الأقليات والتي تتمثل في:

- حق الأقلية في الوجود
- حقها في التمتع بالثقافة واللغة وتطويرهما
- الحق في ضمان التمثيل السياسي في الدولة [2]

المجتمع المدني و مؤسساته له دور هام، حيث تصب جهود المجتمع المدني باتجاه تكريس مفاهيم المواطنة و المساواة بغض النظر عن الخلفية الاثنية أو الدينية أو المذهبية، لكن هذا الربط بين المجتمع المدني و الدولة والهوية الاندماجية ليس صائبا دوما، إذ قد تؤدي إلى نتائج عكسية فالمجتمع المدني ليس لاعبا مستقلا عن اللاعبين الرئيسيين فيه و انتماءاتهم و ثقافتهم و مصالحهم المختلفة و لكن عزمي بشارة يرى أن تعريف المجتمع المدني يتلخص في المقابلة بذاتها مع الدولة لا يعني إلا تدهور المجتمع إلى مرتبة الانتماءات العضوية للأفراد أو إلى مرتبة القومية الاثنية مقابل الدولة متعددة القوميات.[3]

- يجب أن تسعى مجتمعاتنا العربية لبناء الخطط الجادة والواعدة لبناء قوة بشرية وطنية قادرة ومؤهلة.
- وضع خطط تنموية حقيقية وفعالة تهتم بالدرجة الأولى بالأجزاء لمهمشة من الوطن وتفرع الشعور بتمييز جهة عن جهة أخرى.

---

[1] المرجع نفسه

*القوانين العادية: أو التشريع العادي وهي الوسيلة التي يشرع بها البرلمان في المجال المخصص له(انظر:د.ناصر، القانون الدستوري، الجزء الثاني، محاضرات منشورة، جامعة يوسف بن خدة: الجزائر 1ن سنة2015-2016، ص18.

[2] خليل حسين، مرجع سبق ذكره

[3] صلاح عبد العاطي، الأقليات و حقوق الإنسان في المجتمع العربي، "مجلة الحوار المتمدن" ، تاريخ النشر : 2006/06/23 ، يوم التصفح 2019/12/15 ، مأخوذ من الموقع 68180: http://mahewar.org/sasp?aid

- تغيير الروابط والعوامل المشتركة بين كل مكونات المجتمع: الإسلام: مع الأقليات القومية، العروبة: مع الأقليات الدينية والمذهبية، الثقافية :العربية الإسلامية والتاريخ المشترك مع الجميع.[1]

إرساء مفهوم الوحدة الجاذبة ذات البعد الإنساني والمضمون الاجتماعي والعادل وتحقيق المصالح المشتركة لكل فئات المجتمع وتضمين بذلك لحمة المجتمع وتماسكه حتى في إطار الدولة القطرية، فلا بد على دول المنطقة العربية أن تجد الحل لنفسها بنفسها من خلال تجنب العوامل الداخلية المساهمة في بروز هذه الأقليات. بغية زعزعة أمن واستقرار المنطقة والعمل على تعزيز الروابط المشتركة بين كل فئات المجتمع والقضاء على الفوارق والتمييز بين الأغلبية والأقلية والاعتراف بحقوق هذه الأخيرة،[2] من خلال تبني نظام ديمقراطي عادل و حقيقي نظام يخضع فيه جميع أبناء الشعب إلى سلطة القانون أي فرض واقع ديمقراطي ينعم به جميع المواطنين بالحرية و العدل و المساواة و احترام حقوق الإنسان، حيث أن الديمقراطية و حقوق الإنسان يشكلان ركائز أساسية لدولة القانون التي تعتمد الحوار و التسامح و المساواة أسلوبا في التعامل مع رعاياها التي تستطيع أن تحقق العدالة الاجتماعية، كما أنهما مكملان لبعضهما البعض و يساعدان على تكريس الولاء الجغرافي للهوية الوطنية الديمقراطية على اعتبارها أساس الانسجام و الاندماج الاجتماعي و الحل المأمول لمشكلة الأقليات في كل عموم المنطقة العربية.[3]

خلاصة الفصل الثالث:

نستنتج من خلال ما سبق دراسة ما يلي:

- ظاهرة الأقليات في المنطقة العربية هي ظاهرة إشكالية بالدرجة الأولى
- علاقة الأقليات بمجتمعاتها العربية أوجدتها العديد من المحددات التي فرضتها ظروف نشأة وتكوين تلك المجتمعات بالإضافة إلى المحددات الخارجية إقليميا ودوليا عن طريق استغلال مسألة الأقليات كورقة الضغط على الدول العربية وفق مخططات تشجيعية للأقليات في مطالبها نحو الانفصال عن الدولة الأم.
- شكلت المنطقة العربية مطمعا للكثير من القوى الدولية الكبرى حيث سعت بشتى الوسائل في سبيل السيطرة والهيمنة بدافع الزعامة و الريادة في المنطقة.
- رغم أن المجتمع العربي محل أطماع وتطلعات بعض الجهات الخارجية الرامية إلى تكريس حالة التجزئة للوحدة العربية وإثارتها لمسألة الأقليات واستغلالها لتحقيق بعض مكاسبها السياسية

[1] سمر أبو بركة، الأقليات في الوطن العربي ، إثارة منطق الأقليات ، جريدة دنيا الوطن، مرجع سبق كره.

[2] المرجع السابق

[3] أسماء أبو يوسف، حقوق الأقليات المسلمة في آسيا المواثيق الدولة و معطيات الواقع، مرجع سبق ذكره، ص122

والاقتصادية، كما أنها تعمل على تهديد استقرارها السياسي إلا أن هذا لا يجعلنا ننفي أن التهديد الفعلي في الغالب ما يأتي من داخل هذا المجتمع ومن طبيعة العلاقة التي تربط الأقليات بمجتمعاتها سواء على صعيد الأفراد أو صعيد النظم السياسية وطبيعة ممارستها بمدى مساهمتها في تأجيج قضية الأقليات أو السعي نحو إيجاد حلول ملائمة لها.

- واجهت الأقليات في المنطقة العربية العديد من التحديات في إثبات وجودها داخل النظم السياسية وذلك بسبب تعدد مطالبها بين الانفصالية والاندماجية وذلك حسب طبيعة النظم السياسية وقدرتها على التعامل مع هذه المطالب بما يضمن حقوق هذه الأقليات وحمايتها داخل المنطقة وتحقيق أهدافها.
- تأثير الأقليات على الاستقرار في المنطقة لا يمس الحدود الداخلية لدولة من خلال تهديد وحدتها الترابية واستقرارها الداخلي بل يتعدى تأثيرها الحدود الوطنية إلى الحدود الإقليمية والدولية.
- إن الأخطار المحدقة بقضية الأقليات وتأثيرها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية بحاجة إلى حل جذري و ملموس لهذه القضية المعقدة، فرغم الوضع الحالي للمنطقة العربية إلا أن هذا لا يمنع من البحث عن حلول كفيلة بإنهاء هذه المشكلة أو التقليص منها و العمل على تهيئة المناخ الملائم لتحقيق الاستقرار السياسي من خلال ترسيخ جملة من القيم الملائمة لتهيئة المناخ كتشكيل إرادة شعبية واعية بما تقرره المخططات الدولية الرامية إلى تمزيق و تجزئة المنطقة، و اعتماد أنظمة حكم ديمقراطية و بالتالي تحقيق الاستقرار السياسي المنشود في المنطقة العربية.

تبقى مشكلة الأقليات قضية حيوية من القضايا العربية المعاصرة وما زالت في مد وجزر حتى هذه اللحظة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للمنطقة العربية التي لا تكاد تخلو منها أي دولة عربية، فاعتبار الجزائر جزء حيوي من المجموعة هي الأخرى تواجه العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية ومشكلات أخرى تعاني منها دول عربية أبرزها مشكلة الأقليات وهذا ما سنعرج له بالتفصيل في الفصل الرابع كنموذج لدراستنا.

الفصل الرابع

الأقليات و استقرار الجزائر (دراسة حالة)

تمهيد:

تصور هذه الدراسة نموذجا من نماذج التطبيق على الأقليات في الجزائر وما يمكن أن تؤدي إليه من مشكلات تعاني منها الدولة ونظامها السياسي مثلما تعاني منها الأقلية ذاتها.

يوصف المجتمع الجزائري بأنه صورة مصغرة لإفريقيا نظرا لاتساع حجم التنوعات الاثنية فيها على شاكلة التنوعات الموجودة في المنطقة العربية، وتظهر دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي للجزائر إن اتساع مساحته وغنى موارده الطبيعية فضلا عن تنوعه المناخي والنباتي قد شكل عبر التاريخ عامل جذب لأعداد كبيرة من المهاجرين الأفارقة والعرب المسلمين للاستقرار فيه، ومن تم الاندماج مع السكان الأصليين، قد ساهم هذا الاندماج من التفاعل الديناميكي والتلاحم القومي إلى ظهور المجتمع الجزائري بصورته الحالية كخليط من الأجناس والألوان والعادات والتقاليد واللغات المختلفة حيث بلغ مجموع سكان الجزائر حسب إحصائيات عام 2022 حوالي 43 مليون نسمة يدين غالبيتهم بالإسلام في حين تتوزع النسبة الباقية بين مجموعة من الأديان المختلفة.

لقد دفعت التكوينات الاجتماعية والانقسامات الدينية واللغوية لجعل الجزائر واحدة من أكثر الأقطار العربية تنوعا في الثقافة السياسية، فهي من الدول العربية المميزة التي تتمحور فيها الهوية الثقافية، الوطنية، القومية، يضاف لذلك التنوع الديني بين المسلمين وغير المسلمين على ذلك التباين العرقي والثقافي، هذا إلى جانب التباين التقليدي بين الشمال والجنوب / الشرق والغرب.

إن دراسة مسألة الأقليات في الجزائر كمشكلة سياسية تتفاعل في إطارها مجموعة مشكلات تاريخية وحضارية واجتماعية واقتصادية ودراستها بشكل متأن عبر رصد تفاعلاتها وتداخلاتها هو أمر ضروري لمعرفة أسباب تبلور المسألة وصولا إلى وضع مسلمات الحل السلمي الديمقراطي لها.

الجزائر شأنها شأن باقي البلدان العربية، عرف تاريخها حضور مجموعات بشرية تجسد أقلية دينية وعرقية في علاقاتها بالأغلبية، وبكل العناصر المكونة للمجتمع على ضوء ذلك نقف في هذا الفصل على محاولة رصد أهم المفاهيم المؤطرة للأقليات التي عاشت في كنف المجتمع الجزائري سواء الدينية أو العرقية، باعتبارها جماعات شكلت أقلية ضمن مجتمع غالبيته من المسلمين.

المبحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية للجزائر

في هذا المبحث سنحاول دراسة الجزائر من جانب المحددات والمقومات التي تتميز بها من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : مقومات المجتمع الجزائري

الجزائر دولة حديثة الاستقلال فهي جزء لا يتجزأ من دول المنطقة العربية و الأفريقية.

تعتبر الجزائر بوابة أفريقيا بصورة عامة و بلدان الساحل الأفريقي بصورة خاصة مما يجعلها ذات مكانة هامة حيث أنها تزخر بمؤهلات هامة مقارنة ببقية الدول الأفريقية.

أولا المؤهلات الجغرافية:

تتميز الجزائر بموقع ذا أهمية جيواستراتيجية و خصائص حيوية تجمع بين ميزات ناذرة استمدتها من موقعها فهي واحدة من أهم و أكبر البلدان العربية و الأفريقية منذ انقسام السودان حيث تقدر مساحتها ب 2381741 كلم مربع تحتل المرتبة عالميا و الأولى عربيا و أفريقيا.

"تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الأفريقية خطي الطول 9 درجة غرب غرينتش و 12 درجة شرقه، و بين دائرتي عرض 19 و 37 درجة شمالا، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم ، أما امتدادها الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200 كلم على خطي الساحل و 1800 على خط تندوف غدامس "[1]

تحيط بالجزائر عدة دول ب سبب اتساع مساحتها فمن الشرق تحدها تونس على طول 965 كلم و ليبيا ب982 كلم من الغرب المملكة المغربية ب 42 كلم و الجمهورية الصحراوية و من الجنوب النيجر ب 956 كلم و مالي 1379 كلم و موريتانيا ب 463 كلم و من الشمال البحر الأبيض المتوسط ساحل طوله 1200 كلم. موقع الجزائر جعل منها دولة ذات أهمية استراتيجية تتمتع بخصائص حيوية تجمع بين ميزات ناذرة ، فهي : جسرا إتصال و محوريين أوروبا و أفريقيا و بين المغرب و الشرق الأوسط.[2]

يتميز موقع الجزائر بأبعاده الفعالة و المؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول هو :بعد الهوية و الانتماء بمحوريه.

المحور المغاربي :حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير و مركزه الاقتصادي و البشري وهي الممر الطبيعي بينه و بين الشرق الأوسط و أفريقيا.

المحور العربي الاسلامي : وهو محور الانتماء للحضارة العربية الاسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية و جعلت منها رافدة التواصل و الإثراء مع العالم الاسلامي.

---

[1] ديانا، "موقع الجزائر الاستراتيجي "، منتدى أولاد رباج : الجزائر من الموقع الالكتروني: maroua/mountad.net يوم 2018/10/10

[2] عبد القادر حليمي ،" الجغرافيا في الجزائر " الموسوعة العربية ، المجلد السابع، ص 572 من الموقع الالكتروني http://www.arab.ency.com

البعد الثاني هو : بعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية و البشرية[1] بدوره ينقسم إلى محورين وهما كالآتي:

المحور المتوسطي :حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءا من الحضارات العالمية الفعالة في المنطقة، مازالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية و الاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط.

المحور الأفريقي: حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الأفريقي وعلى دعم وسائل الاتصال و الربط مع دول الحوار الأفريقي.[2]

تشكل محصلة هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي في الميدان السياسي و الاقتصادي أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر و في تحديد وزنها الإقليمي و كذا الدولي.

تعد الجزائر قوة إقليمية و متوسطية، و هي عضو مؤسس في الإتحاد الأفريقي وعضو مؤسس في إتحاد المغرب العربي و عضو في جامعة الدول العربية و منظمة الأمم المتحدة منذ استقلالها.

يرجع أصل تسمية الجزائر إلى القرن السادس عشر حين أصبحت مدينة الجزائر عاصمة الدولة السياسية الجديدة التي شكلها الأتراك الجزائريون.

الجزائر في اللغة العربية جمع لكلمة جزيرة حيث كانت أربع جزر مشرفة على ميناء الجزائر " الجزائر العاصمة " القديم، استولى الأسبان سنة 1509 م على أكبر جزيرة المسماة بجزيرة الصخرة و أقاموا عليها حصنا وجهزوه بالمدافع من ثم أصبحت القصبة نواة مدينة الجزائر تحت تهديدهم فاستنجد أهل المدينة بالإخوة بربروس و تمكن خير الدين بربروس بالتعاون مع الجزائريين و بدعم من الدولة العثمانية من طرد الأسبان وردم الفواصل بين الجزر و اتخذ من المدينة عاصمة للدولة واضعا بذلك أسس الدولة الجزائرية الحديثة بحدودها الحالية تقريبا.[3]

الموقع الجيواستراتيجي للجزائر جعلها تتمتع بمؤهلات طبيعية متنوعة و تكسب قوة اقتصادية إفريقية عربية كبيرة.

ثانيا : المؤهلات الطبيعية و الاقتصادية للجزائر

طبيعيا تتمتع الجزائر بمناخ متنوع يتميز بشتاء معتدل و ممطر نسبيا و حرارة بين 21-31 مئوية صيفا و بين 02-12 مئوية شتاء, صيفها جاف و حار.

---

[1] معلومات عن الجزائر " وقع الجزائر تقع الجزائر في وسط شمال غرب ..."،من موقع https://m.facebook.com يوم التصفح 2020/12/20

[2] المرجع نفسه

[3] الجزائر https://m.marfa.org
يعود أصل تسمية الجزائر إلى مؤسس الدولة الزيرية بلكين بن زيري حيث أسس عاصمتها عام 960 م على أنقاض مدينة إيكوزيوم(تعني جزر طائر النورس)الفينيقية فسميت جزائر بني مزغنة لوجود أربع جزر صغيرة غير بعيدة عنها وهو ما أكده ياقوت الحموي (1179-1229 م) في معجمه للبلدان و الادريسي في نزهته للمشاق ثم توسعت التسمية في العهد العثماني إلى كافة تراب الدولة نسبة للعاصمة.

تتألف التضاريس الطبيعية للجزائر من سهول و سلاسل جبال و هضاب في وسط الصحراء تشكل 80 بالمائة من مساحة الجزائر في الجنوب، فأرض الجزائر عبارة عن صحراء واسعة.[1]

تعتبر الجزائر من أغنى دول العالم من حيث غنى وتنوع الموارد الطبيعية فيها، ترتكز ثرواتها خاصة في القسم الجنوبي من البلاد أي في الصحراء، وهذا ما يفسر جانبا من الثروات الإقليمية الحالية في الساحل، إذا كانت ولا تزال مطمعا للدول الاستعمارية لما تزخر به أرضها باطنيا و خارجيا من ثروات هائلة.[2]

تعرضت هذه الثروات للنهب المنظم سواء من خلال الاحتلال المباشر أو الجريمة الاقتصادية الموجهة من طرف القوى الرأسمالية الكبرى، و الشركات المتعددة الجنسيات خاصة في الموارد الطاقوية، وهذا ما شجع تنامي ظاهرة الفساد الاقتصادي * الذي يستترف خيرات البلاد و يحرم الفرد و المجتمع من الاستفادة بشكل صحيح و عادل من خيرات البلاد.[3]

غالبا ما نقرأ تعليقات الصحافة العالمية عن الواقع الجزائري بالدولة الغنية والشعب الفقير ولعل هذه النقطة من أهم و أبرز التحديات التي تواجه اشكالية التنمية الإقتصادية في الجزائر لأن المراكز الإقتصادية الحيوية و مركز صنع القرار مستغلة من طرف أشخاص يعملون لصالح جهات أجنبية مقابل أرباح شخصية ضيقة لا تخدم الصالح العام ولعل قضايا الفساد التي مست في الآونة الأخيرة شخصيات سياسية وإدارية على أعلى مستوى خير دليل على سوء استغلال السلطة و ضعف التسيير و المراقبة.[4]

كما تزخر الجزائر بمعادن متنوعة جدا إذ يتم استخراج أكثر من 30 معدن تستخدم في مختلف الحاجيات البشرية منها الحديد، الملح، الزنك، الذهب الخام ... إلخ.[5]

إذ ثروات الجزائر تجلب الكثير من التوترات الإقليمية مثل التوترات التي تحصل بين الحين و الآخر مع بعض دول الجوار كدولة المغرب التي تتعالى فيها بعض الأصوات المطالبة بضم إقليم تندوف الحدودي و قصية الصحراء الغربية

كما تشمل الجزائر على ثروة مائية و زراعية، فالإنتاج الزراعي في الجزائر متنوع بين الحبوب و الأشجار المثمرة (الزيتون، الكروم، الحمضيات، النخيل) المحاصيل الزراعية الصناعية الطماطم الصناعية، التبغ، الشمندر السكري .

كما تتواجد فيها مجاري مائية عديدة و ثروة حيوانية متنوعة. هذا ما يتعلق بالمقومات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر.

---

[1] الجزائر ,مرجع سبق ذكره

[2] المرجع نفسه

• **الفساد الاقتصادي :** هو استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة تتخذ أشكالا متعددة كالحصول على الرشوة من خلال تقديم خدمة و غيرها وقد عرفه الإقتصاديين منقد و انعام الشهباني هو استغلال السلطة للحصول على الربح والمنفعة لصالح شخصا أو جماعة بطريقة تشكل انتهاكا للقانون و لمعايير السلوك الاخلاقي الراقي . أنظر : حلمي مجدي , الفساد أنواعه و أسبابه و آليات مكافحته , دار النشر للجامعات : 2008 , ص 25

[3] عبد القادر حليمي , مرجع سبق ذكره

[4] الجزائر مرجع سبق ذكره

[5] الجزائر تفتح قطاع التعدين للمستثمرين الاجانب من الموقع الالكتروني :http://www.aljazeera.net/ebusiess

أما **اقتصاديا** : تكسب الجزائر قوة إقتصادية حيث تمتلك الجزائر أكبر إقتصاد في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا نجيريا و أقوى إقتصاد قومي في شمال أفريقيا.[1]

ينبع غنى الجزائر من احتياطياتها الضخمة من النفط حيث يشكل قطاع المحروقات العمود الفقري الذي يقوم عليه الاقتصاد الجزائري إذ يشمل حوالي 60 بالمائة من الميزانية العامة و 95 بالمائة من إجمالي الصادرات.

تمتلك الجزائر خامس احتياطي عالمي من الغاز الطبيعي و يحتل المرتبة الثالثة في قائمة مصدري الغاز الطبيعي في العالم و رابع عشر 14 في تصدير البترول .[2]

وفي أواخر الثمانينيات 80 انتقلت الجزائر من سياسة الإقتصاد الاشتراكي الموجه إلى إقتصاد السوق و حررت التجارة.[3]

يشكل الغاز الطبيعي و النفط و مشتقاته 95,7 بالمائة من قيمة صادرات الجزائر للخارج، وهي بذلك دولة نفطية و عضو في منطقة الدول المصدرة للنفط الاوبك و تتم المبادلات التجارية الجزائرية أساسا مع الدول الأوربية و في مقدمتها فرنسا و ألمانيا و إيطاليا و هولندا ثم الولايات المتحدة الأمريكية.

إلى جانب المحروقات تصدر الجزائر الحديد و الزئبق والفوسفات و التمور أما معظم وارداتها فتمثل في الموارد الغذائية وموارد التجهيز كما تم مؤخرا الكشف عن مخزونات من الغاز الصخري و التي تضع الجزائر في المرتبة الثالثة عالميا بعد الصين و الأرجنتين من حيث مخزونات تلك الطاقة غير التقليدية.[4]

المجال الاقتصادي الجزائري متعدد و واسع يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة و الطاقة و المناجم و الزراعة و الأشغال العمومية و الري و السياحة و النقل و الصيد البحري و المالية والبناء و غيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات المجتمع و خلق الثروة و توفير مناصب الشغل و في النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي الحاجات الضرورية للمجموعة الوطنية و يضمن سيادة الدولة و أمنها في جميع المجلات.[5]

شغل هذا الهدف بال صانع القرار الجزائري و مازال حيث تم التخطيط البرامج ووضع استراتيجيات و تكوين إطارات و بناء مؤسسات و إنشاء المصانع من أجل تحقيق التنمية بما يتلاءم و المعطيات الداخلية للبلاد و طاقاتها المادية و البشرية ، و بما يواكب العوامل الخارجية التي يرتبط بها تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي و القدرات التكنولوجية و المعرفية التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني.[6]

---

[1] مارتينا تسيمرمان , منى صالح , الجزائر – امكانيات إقتصادية ضخمة تقابلها تحديات كبيرة , مراجعة : عبده جميل المخلافي , نشر يوم 2010/02/28 من الموقع الالكتروني http://www.google.com/amp/s/amp.dw.com

[2] الجزائر :مرجع سبق ذكره

[3] مارتينا تسيمرمان وممنى صالح ، مرجع سبق ذكره

[4] عمر شلبي، "دليل مبسط للتعرف على السياسة في الجزائر" , صحيفة رصيف 22، يوم النشر 31 ماي 2017 يوم التصفح 25 جانفي 2020 على الساعة 22:22 من الموقع الالكتروني : http://rossef22.net/article/amp/7833

[5] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي " الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ,ص 19-15

[6] المجلس الوطني الإقتصادي و الإجتماعي " الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001,ص42

ثالثا : المؤهلات السياسية

عاشت الجزائر تاريخا حافلا بالدماء و الكوارث بدءا من حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، حتى نهاية العشرية السوداء و لا تزال حتى اليوم تقاتل الجماعات المتطرفة في أطراف حدودها، كل تلك الاضطرابات السياسية ساهمت في تشكيل النظام السياسي الجزائري كما شكلت رؤيتها السياسية نحو القضايا الداخلية والخارجية.[1]

غموض كبير حول طبيعة النظام السياسي بالجزائر و في طريقة اشتغاله و تعامله مع القضايا التي تعرفها الدولة سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

النظام الرئاسي هو النظام السياسي الذي يقره الدستور للجزائر، حيث يحتل رئيس الجمهورية هرم السلطة التنفيذية، مثلما يمنحه الدستور صلاحيات واسعة جعلته يمثل مركز ثقل النظام السياسي، كما ينص الدستور أيضا على التعددية السياسية و المؤسسة البرلمانية لكن تبقى الخطوة للرئاسة فيما يخص العلاقة بين المؤسسة التنفيذية و المؤسسة التشريعية .[2]

لكن إذا ما نظرنا دستوريا إلى النظام السياسي الجزائري فإنه يبدو على الرغم من رئاسته المتشددة ديمقراطيا، نلاحظ أن الواقع يخالف ذلك حيث أنه لا تزال مؤسسة الرئاسة لا تتمتع بتلك القوة التي يخولها الدستور أمام مؤسسة الجيش مثلا، كما لا يزال الحزب الوحيد الممثل في جبهة التحرير الوطني هو الذي يحكم الجزائر منذ الاستقلال و إن نشأت أحزاب سياسية أخرى علاوة على أن الممارسات الديمقراطية مثل حرية التعبير و العدالة الاجتماعية لا تزال ضعيفة في الجزائر ، شأنها شأن معظم البلدان العربية.[3]

في الوقت الذي كانت فيه رياح الربيع العربي تهب على البلدان العربية قبل أن تتحول إلى ريح عشواء في بعضها كانت كل الأنظار متوجهة إلى الجزائر التي ينظر إليها أنها تحت الحكم العسكري لكن بعكس التوقعات خرج النظام الجزائري بأقل التنازلات، حيث لم تعرف الجزائر إلى مظاهرات محدودة جدا تم احتوائها بسرعة، تحاشت الجزائر حدوث عمليات تغيير تظاهرات الشوارع مثلما حدث في تونس و مصر و اليمن و رأت في إنهيار نظام القذافي خطرا محدقا فألغت العمل بحالة الطوارئ في مطلع 2011 التي كانت سارية المفعول قبل ذلك بعشرين عاما و تراخت قبضة الأمن على الحياة العامة و فسح المجال لحرية الانتقاد فقد باشر بعض كبار المسؤولين بتوجيه نقد لاذع لطريقة عمل الحكومة في مسعى لإمتصاص الغضب...[4]

هذا ما جعل الكثيرين من استغراب في ردة فعل الشعب الجزائري الباردة خصوصا أنه يعيش أوضاع مشابهة لباقي شعوب المنطقة إلا أن السبب الحقيقي في عدم حدوث ربيع عربي بالجزائر كما يرى المراقبون جراح 20 سنة من الدم و الحرب الأهلية غير المعلنة تبقى الحامي الأكبر للنظام الجزائري من هزات شعبية و رفض غالبية

[1] ساسة بوست "كيف تسير السياسة في الجزائر ؟ 8 أسئلة تجيبك " نشر يوم 18 أفريل 2015 يوم التصفح 2020/01/18 من الموقع الالكتروني : http//www.google.com/amp/s/wwwsasapost.com

[2] محمد عتريس ، معجم بلدان العالم آخر التطورات السياسية ، أحدث البيانات الإحصائية جغرافي ,إقتصادي .

[3] ساسة بوست، مرجع سبق ذكره

[4] عمر شابي، دليل مبسط للتعرف على السياسة في الجزائر، مرجع سبق ذكره

الجزائريين أطروحات الربيع العربي لأنهم يرونها مؤامرة تستهدف إضعاف الدول العربية،م ما زاد يقينهم بذلك تغيير المسار السياسي في مصر و تدهور الوضع في تونس المجاورة كما رأو بأم أعينهم الربيع يتحول إلى شتاء قارص في كل من سوريا و ليبيا و اليمن .[1]

يعد الهاجس الأمني مشكل الدولة الجزائرية فانتعاش نشاط الجماعات المتطرفة في أراضيها الحدودية الشاسعة يشكل تهديدا حقيقيا للجزائر بالإضافة إلى القلق الداخلي المتمثل في الصراعات العرقية بين الأمازيغ و العرب التي تستهدفها منطقة غرداية .[2]

مستقبل الجزائر يتحدد بمدى نجاح تعامل الدولة مع هذه القضايا و احتوائها حيث يرتبط استقرار أراضيها الحدودية كمالي و ليبيا بأمنها القومي بالإضافة إلى هذه المقومات السالفة الذكر، فإن المجتمع الجزائري مجتمع عريق و أصيل لديه مقومات يقوم عليها و يستمد منها قوته، كما لديه خصائص تميزه عن غيره من المجتمعات وهي خصائص تعبر عن أصالة هذا الشعب و تواصله مع الشعوب الأخرى.

يمكن تلخيص المقومات المجتمع الجزائري في المقومات التالية :

و التي حصرها الدستور الجزائري حينما قال وكان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقرير مصيرها و تتويجا عظيما واجهت به الاعتداءات على ثقافتها و قيمها و المكونات الأساسية لهويتها وهي الإسلام العروبة، الأمازيغية.

أ- الإسلام : هو دين الله الخالد، الذي ارتضاه المجتمع الجزائري دينا منذ بداية ظهوره طواعية من غير إكراه وكان سبب توحده و نهوضه و تطوره و كان دائما صمام الأمان في وجه كل الهجومات الشرسة التي كانت توجه إليه عبر الأزمنة. [3]

ب- العروبة :إن العروبة لا تعني بالأساس الجنس أو العرق بقدر ما تعني عروبة اللسان، تلك اللغة التي نزل بها الوحي و أصبحت لغة كلام الله لا لغة جنس و أصبحت عنوان هوية أمة بأكملها عموما والشعب الجزائري خصوصا الذي ناضل عبر الأزمنة للحفاظ على هذه الهوية، و كانت مصدر توحيد لأفراد الشعب .

ت- الأمازيغية : هي المقوم الثالث للشعب الجزائري و مكون أساسي لأفراده [4]

كما بين الدستور الجزائري الانتماء الحضاري للمجتمع الجزائري حين نص على أن الجزائر أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير و أرضا عربية، وبلاد متوسطية إفريقية تعتز بإشعاع ثورتها ثورة أول نوفمبر و يشرفها الاحترام الذي أحرزته و عرفت كيف تحافظ عليه بإلتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم.

---

[1] المرجع نفسه
[2] ساسة بوست، مرجع سبق ذكره
[3] مقومات المجتمع الجزائري , الموقع الالكتروني http://www.onefdedu.dz
[4] المرجع نفسه

كما نص الدستور تتمتع الجزائر بخصائص تميزها عن باقي المجتمعات الأخرى نجمعها في ما يلي:[1]

- المجتمع الجزائري مجتمع حر ومصمم على البقاء حرا.
- المجتمع الجزائري ناضل دوما في سبيل الحرية و الديمقراطية .
- المجتمع الجزائري يحس بالمسؤوليات و يتمسك تمسكا عريقا بالحرية و العدالة الاجتماعية.
- المجتمع الجزائري متحصن بقيمة الروحية الراسخة، و المحافظ على تقاليده في التضامن و العدل.
- المجتمع الجزائري يقدم تضحيات جساما من أجل أن يتكفل بمصيره الجماعي في كنف الحرية و الهوية الثقافية الوطنية، ويشيد مؤسساته الدستورية الشعبية الأصيلة.
- المجتمع الجزائري يتضامن مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي و الاقتصادي و الحق في تقرير المصير، و ضد كل تمييز عنصري.

إن تمسك المجتمع الجزائري بأصالته و مقوماته و تاريخه، هذا لا يعني جموده و عدم تطلعه إلى المستقبل فهو دائم التطور و متفتح على العصرنة ومقبل على كل جديد، لأن الحياة سلسلة متصلة ومتطورة عبر الزمن، ولا يمكن للشعب الجزائري أن يتخلف عن هذه السلسلة، و هو يسعى إلى تطوير أنماط حياة أفراده بما يجلب له الرفاهية و السعادة، ولكن من غير انفصال عن الجذور و التاريخ أو ذوبان في قيم المجتمعات الأخرى البعيدة عن قيمه وحضارته، و هذا ما نص عليه الدستور الجزائري في القول : الشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة و المحافظة على تقاليده في التضامن و العدل واثق في قدرته على المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي في عالم اليوم و الغد.[2]

المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لتاريخ الجزائر و بناء الهوية الوطنية

إن ملامسة تاريخ الجزائر أفرز مقاربات متباينة تحاول كل واحدة منها فهم الحدث التاريخي، هذا التعدد و التباين ناتج أساسا عن إحدى الأسباب التالية مجتمعة أو مفترقة

- التموقع ضمن مجموعة أثنية معينة تنتمي لفسيفساء الجزائر العرقية و الدفاع عن تواجدها التاريخي الذي يعطي لها قوة تواجدها الحالي و شرعية بقائها و سيادتها.
- الدفاع عن مرحلة تاريخية معينة باعتبارها الفاصل و القطيعة في مسار "الوطن" و بالتالي إعطاء الشرعية لكل من عايش تلك المرحلة هو أو أحد أبنائه... ما يضمن له امتيازات خاصة و يعطي له و لأمثاله الحق في السيادة على الآخرين.

[1] المرجع نفسه
[2] مرجع سابق

- التمسك بايديولوجية مجموعة سياسية ذات مصالح سلطوية أو جيوسياسية و الدفاع عن مبادئها و معتقداتها و كأنها الحل الوحيد لقيادة البلاد.[1]

أنتجت هذه الخلفيات اتجاهات أو مقاربات عدة في فهم سيرورة تاريخ الجزائر لعل أهمها:

1- المقاربات البربرية : تقوم على اعتبار منطقة شمال إفريقيا ذات أصول بربرية أمازيغية خالصة، وحسب رأي المقاربة فإن هوية هذا الشعب قد تعرضت للتشويه المعتمد، و البربر غير قابل للذوبان قاوم عبر تاريخه هذا الانسلاخ ورفضه، كما اعتبر مسألة الحدود زمنية فقط ومتغيرة، أما البربر فامتداداتهم لا تعترف بالفواصل السياسية أصحاب هذه المقاربة يعتقدون أن الاحتلالات التي مرت بالمنطقة لم تغير في التركيبة و الهوية الأصلية لهم فهم يرفضون أي مرجعية أخرى للبربر سواء كانت عرقية أو لغوية أو غيرها ما عدا المرجعية البربرية ذاتها. أهم رواد هذه المقاربة : الحسين بن شيخ ملويا ، محمد الهادي حارش [2] وغيرهما من المؤرخين و السوسيولوجيين...

2-المقاربة العربية : من الرواد البارزين لهذه المقاربة عثمان سعدي، أحمد بن نعمان ... وغيرهما.

يعتقد أصحابها أن الأصل العربي هو السمة المميزة لشعب شمال إفريقيا عامة و الجزائر خاصة، فالبربر عرب في انحدارهم و تدل على ذلك التقاطعات اللغوية و التماثلات القريبة في العادات و التقاليد المتوارثة بين الشعبين، وما الفتح العربي إلا عودة الحلقة لبدايتها الأولى لهذا قاوم البربر كل الشعوب عدا العرب لاشترك الذهنية والعمق الانثروبولوجي بينهما.[3]

كما يركزون أصحاب هذا الإتجاه على التداخل بين الدين و اللغة، فلضمان تواصل الأمة و استمراريتها لابد من التركيز على التداخل العربي المشترك و ضم الجميع إلى نفس الصف نتيجة هذا الخط نشأ الاتجاه الوطني التمجيدي المتطرف و الذي يلغي كل الانتسابات العرقية و اللغوية المتوالية على أرض الجزائر و لا يؤمن إلا بدولة واحدة و بثقافة واحدة و مجتمع واحد عبر التاريخ منذ الأزل، و يرفض أي نقد للتاريخ، فلا وجود في رأي أصحاب هذه المقاربة للسلبيات في تاريخ هذا المجتمع الذي هو إلا انتصارات متتالية، على عكس الاتجاه المعتدل الذي يرى ضرورة مراجعة التاريخ الجزائري وفق الثقافة العربية الإسلامية دون إقصاء الآخر .[4]

3-المقاربة الكولونيالية : (**الاستعمارية**) من أشهر رواد هذه المقاربة شارل أندري جوليان (تاريخ شمال إفريقيا) و ستيفال جيزال (التاريخ القديم لشمال إفريقيا) وجورج مارسي (شمال إفريقيا الفرنسية).

تعد المقاربة الكولونيالية الأكثر انتشارا و تحذرا، تتميز بالعقلانية في ظاهرها أو العملية في أدواتها.

---

[1] خواجة عبد العزيز بن محمد،قراءات في المجتمع الجزائري : مجموع مقاربات سوسيو-انثروبولوجية، نور للنشر و التوزيع : ألمانيا، 2017 ص4

[2] الحسين بن شيخ آت ملوي، القانون العرقي الأمازيغي : الكاتب الأول في القانون الجزائري: دار هومة : بوزريعة الجزائر ،2001

[3] محمد هادي حارش، دراسات و نصوص في تاريخ الجزائر و بلدان المغرب في العصور القديمة، دار هومة : بوزريعة الجزائر , 2001

[4] المرجع نفسه

تشكلت عبر عدة مراحل خلال الاحتكاك الفرنسي ثم الهيمنة على أرض الجزائر، تدعى المقاربة أن أصل البربر " جرماني " فالتقارب اللغوي و التركيبة الجسدية حسب المقاربة هي دليل على ذلك .[1]

كما ترى أن تاريخ هذه البقعة ما هو إلا تاريخ تعاقب احتلالات أو استعمارات متوالية، إذ لا يمكن لشعبها أن يحكم ذاته بذاته فهو دوما يحتاج لمن يقوده، ولا وجود لدولة تسمى " الجزائر " عبر التاريخ و ما التقدم الذي تعيشه اليوم إلا صناعة فرنسية تمت خلال الفترة الاستعمارية و التي نقلت هذا الشعب من حالة التخلف و الهمجية إلى حالة النظام و التحضر استمرارية لما قامت به " روما " يوما ما وأوقفه الوندال و العرب بهجراتهم في القرن الحادي عشر (11م)، فحسب نظرها فإن هذا الشعب في وضعه الحالي خليط من شعوب عدة مع بقاء الارتباط الأوروبي به مترسخا، ومن الواضح أن هذه الإدعاءات مجرد تبريرات لتواجد الاستعمار و استمرار بقائه في المنطقة .[2]

4-مقاربة المدرسة التاريخية الجزائرية

دعا إليها العديد من المفكرين ومارسها البعض فعليا فقط، من أهم روادها أبو القاسم سعد الله محمد العربي الزبيري، يحي بوعزيز ... و غيرهم.

يحاول أصحاب هذه المقاربة معالجة الحدث التاريخي موضوعيا بإيجابياته و سلبياته دون رفض النقد، لكن دون قبول الأطروحة الاستعمارية مع اعتبار الجزائر عملية تلاحم و تمازج لعدد من الشعوب المتعاقبة مثلها مثل أي حضارة أو أمة أخرى في العالم، انتهت بتشكيل دولة وطنية مستقلة (أمة وطنية) ذات هوية مشتركة روادها أكاديميون تخرجوا من عدة جامعات لكن الجيل الجديد منهم من مخرجات الجامعة الجزائرية وهم في تزايد مستمر.[3]

دولة الجزائر قاموسيا و مدرسيا هي منتوج سياسي في لحظة تاريخية محددة و لم يكن بالضرورة هيكلا ثقافيا متجانسا. فهو يضم ثقافات متعددة، و مراحل تاريخية متباينة تتقلص و تزيد وفقا للحركة السياسية و تعاقب الدول.

الإشكالية التي تطرح نفسها عند دراسة تاريخ " الجزائر " تتمثل في مسألة الحدود التي كانت عبر الزمن في تغيير مستمر فإذا كانت الفواصل الجغرافية المضبوطة اليوم نشأت بوادرها في العهد العثماني بالشمال، فإن التقطيع الدقيق للجنوب لم يتم إلا خلال المرحلة الكولونيالية أي مرحلة الاحتلال الفرنسي ما يعني أن الدولة الجزائرية المعاصرة بنمطها الحالي لم تبرز للوجود إلا حديثا " أقل من قرنين ".

تطرح هذه الاشكالية سوسيولوجيا مستويين من التعقيد.

[1] خواجه عبد العزيز بن محمد، مرجع سبق ذكره ص 5
[2] المكان نفسه
[3] المرجع السابق, ص 06

المستوى الأول – سياسي : بتمثيل في الحدود السياسية عبر التاريخ : يلخص هذا المستوى السؤال الآتي : هل تاريخ مختلف المناطق الجزائر مشترك ؟ أم أن لكل منطقة تاريخها الخاص بها ؟ أم أن هذا التاريخ مجرد تداخلات مستمرة مع جيرانها خاصة مع المغرب العربي عامة ؟

فنحن هنا مضطرون في كل مرحلة من مراحل دراسة التاريخ الجزائر للعودة إلى الجوار تذويبا أحيانا للكل وأحيانا أخر تقطيعا له أو تجزيئا للجزء ...فتاريخ الجزائر هو تاريخ الشمال الأفريقي كله تارة وتاريخ جزء من الجزائر وتونس أو المغرب أحيانا أخرى وهكذا وبالتالي هل تاريخ الشمال الجزائري أم هو تاريخ الجزائر كله بما في ذلك الجنوب ؟ ومشكلة الحدود تطرح طولا كما تطرح عرضا...[1]

المستوى الثاني – ثقافي :يتمثل هذا المستوى في درجة التعدد الثقافي الذي تشهده الجزائر مما يجعلنا نتساءل علميا هل هناك مجتمع أو مجتمعات جزائرية ؟ هل توجد ثقافة أو ثقافات جزائرية متباينة ومتعددة وحتى متناقضة في ما بينها أحيانا ؟؟ !

يجعلان هذا المستويان تقسيم مراحل تطور التاريخ الجزائري خاصة الثقافي منه جد صعب وقصد الخروج من هذا توجه الكثيرون إلى المراحل الكبرى الشبيهة بالتصنيف المدرسي والأكثر تداولا في مؤلفات التاريخ العام. أصبحت بذلك المراحل الكبرى لتاريخ مختزلة في خمس مراحل وهي :

1) مرحلة ما قبل الفتح الإسلامي
2) مرحلة الفتح الإسلامي بمختلف دويلاته
3) مرحلة العهد العثماني أو التركي حسب البعض
4) المرحلة الكولونيالية الفرنسية بإختصار تدعى المرحلة الإستعمارية
5) مرحلة الاستقلال

ناذرا ما تخرج تصنيفات المفكرين عن هذا المنحى بما في ذلك التصنيفات الثقافوية وقد نستثني منها نسبيا التصنيف الماركسي الذي يعتمد على أنماط الانتاج و درجة تشكل الإديولوجيا[2].

- **الهوية الوطنية الجزائرية**

منذ استقلال الجزائر ومشكلة الهوية مطروحة و بشدة هذا ما يستلزم علينا كجزائريين الكشف عن الهوية القومية الحقيقة و إبرازها.

الهوية هي ذلك الإحساس الجماعي بالوحدة بناءا على هذا فإن هوية الأمة الجزائرية هي ذلك الإحساس المتبادل بين أفرادها و المشترك مع الواقع الإجتماعي و قيم الشعب الثابتة و المحصورة بالرقعة الجغرافية.

[1] Zahir Ihaddaden ,L'histoire décolonisée du Maghreb (L'Algérie de 1510 à 1962).Ed. Dahlab ,Alger.2013,p6

[2] عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث ، دراسة سوسيولوجية ، ترجمة فيصل عباس ، دار الكداثة : بيروت لبنان ، ط 2،1982

قد آن الأوان للأجيال الجديدة في الجزائر أن تتعرف على المقومات الإسلامية العربية و البعد الأمازيغي التي بنيت عليها الشخصية الجزائرية و كونت كتلة الأمة المتحدة جغرافيا و عرقيا و اجتماعيا فمعرفة البنية الأساسية لهوية الأمة تساعد على الاتحاد و الانصهار داخل المجتمع تحت راية واحدة و رقعة و مبادئ واحدة، كما يتسنى للجزائري لامتلاك القوة للدفاع عن مكاسب الأمة الجزائرية و الوقوف ضد أعدائها من الداخل و الخارج.

يجب على هذه الأجيال عدم الرجوع إلى الوراء بالذاكرة التاريخية حتى يكون مستقبله نحو التطور والنهوض وليس الخضوع والاستبداد عاشت الجزائر عبر الزمن العديد من المآسي والمحن كانت من أعسر وأسود أيام تاريخها عندما وطئت الأقدام السوداء للاستعمار الفرنسي أراضيها الذي كاد أن يفقد الجزائر القومية الأصلية لكن البداية قبل ذلك كانت على يد إخوان الوطن في الإسلام وهم الأتراك الذين فهموا الإسلام وادخلوا عليه عاداتهم أثناء الحكم العثماني في مرحلة الضعف مما جعل الجزائر فريسة انتقام خاصة بعد تدهور الأوضاع أثناء ضعف الدولة العثمانية[1].

أضافت إلى محاولة الهيمنة الداخلية المتمثلة في الصراعات الفئوية و الجهوية حول السلطة وتعدد الايديولوجيات حول البناء السياسي وكذا الاقتصادي للجزائر ، كما أدى هذا إلى سوء فهم المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية .

من هنا كان تطلع نحو الحقيقة الجزائرية للكشف عن مكونات الهوية القومية، كانت مخاوف الجميع سواء المسؤولين الجزائريين أو الساسة الأوروبيين وكذا العرب الذين ينتمون إلى العالم النامي رغم بساطة الحقيقة.

الشعب الجزائري لم يختلف في أي مرحلة من الزمن حول حقيقة هوياته سواء قبل الاستقلال أو بعده أو حتى أثناء التعددية الحزبية التي اعتبرت بمثابة التعبير الحر والتلقائي حول شخصية الفرد الجزائري وطريقة تفكيره في تسيير شؤون الدولة الجزائرية المعاصرة[2].

بناء على هذا لا يمكن فرز الهوية الوطنية عن عادات وأعراف الشعب المكتسبة منذ القدم كما لا يمكن إبعادها عن تعاليم الدين الاسلامي العريق ولا عن العروبة والعربية، وكذا الثقافة الأمازيغية و الإسلامية العربية التي إكتسبتها الأمة بالتجارب الشاقة عبر السنين الطويلة و المد التاريخي البعيد، كما تلعب الحتمية الجغرافية دورها العام في تحديد الهوية الوطنية " سبق الإشارة إليها في المطلب الأول " وتأثيرها على عاداتها وثقافتها ونمو شخصيتها حسب موقعها الجغرافي إذ تقع الجزائر في وسط العالم وتعتبر بذلك همزة وصل بين العالم المتقدم والعالم الثالث أي أنها عنصر مؤثر و متأثر للثقافة والسياسة والاقتصاد بين هذين العالمين كما تعتبر نواة التفاعل بين القطبين الدينيين هما : قطب مسيحي شمالا بأوروبا ، وقطب إسلامي جنوبا على شمال ووسط أفريقيا والعالم العربي أيضا[3].

---

[1] سليمان عميرات، "الشخصية الجزائرية بين الأصالة و العصرنة "، مأخوذ من الموقع الالكتروني ، يوم التصفح 20 مارس 2020 على الساعة 23:29 الهوية الجزائريةslimaneamirat.simplesite.com

[2] المرجع سابق.

[3] المرجع نفسه.

بناء على ما سبق ذكره نلاحظ أن الهوية الوطنية الجزائرية قد تشكلت بملامحها التي نجدها عليها الآن بتوفر عوامل ساهمت في تشكلها والتي ميزتها عن باقي الدول الأخرى.

أولا: عوامل تشكل الهوية الوطنية الجزائرية عبر التاريخ.

مرت الجزائر بحقب تاريخية كانت بمثابة عامل مهم و أساسي في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية هذه المراحل تم الإشارة إليها سابقا لكن سنحاول هنا تناولها بالتفصيل وهي كالآتي:

1- مرحله ما قبل التاريخ: تم في هذه المرحلة تبيان البقايا المستكشفة في منطقة تيغينيف بولاية معسكر، إن الجزائر عرفت حياة البشرية منذ أكثر من500000 عام كما تعود الرسوم الصخرية في الطاسيلي إلى 6000 ق.م[1].

2- المرحلة القرطاجية الرومانية والمماليك النومدية: أهم ما ميز هذه المرحلة وصول القرطاجيين و تأسيسهم مدينة هيبون (عنابة) واعتراف روما بالسيطرة التجارية لقرطاجة على غرب البحر المتوسط ، عرفت هذه المرحلة توالي حملات الاحتلال الوندالية و البيزنطية و مواجهة السكان لها بشراسة و دفاعهم و مقاومتهم لها[2].

3- مرحلة الحكم الإسلامي: جاء الفتح للمغرب في القرن التاسع حيث جاءت البعثة الأولى إلى تونس تحت قيادة عبد الله بن صرح وذلك بعد موت الرسول صلى الله عليه وسلم وكان الهدف من هذه البعثة صيانة الجبهة الجنوبية لمصر و سوريا واللتان تم فتحهما حديثا من إحتلالهما من قبل البيزنطيين، وبعد ذلك قضي العرب على الوجود البيزنطي في قرطاج على يد حسان بن نعمان، ثم أرسل الخليفة الأموي القائد عقبة بن نافع للمغرب الأوسط وتميزت هذه المرحلة بتعاقب مملكتين الرستمية والفاطمية وحكم الحماديين و المرابطين و الموحدين و الزيانيين قبل أن تدخل الجزائر تحت حماية السلطان العثماني لمقاومة تهديدات الغزو الإسباني 1518- 1830.[3]

ثم جاء العرب الفاتحون يحملون رسالة الإسلام واندمجوا مع الأمازيغ السكان الأصليين الذين تبنوا هذا الدين ولغته في نفس الوقت لم يتخلوا عن أمازيغيتهم وشكلوا مزيجا واحدا مع العرب.

4- **مرحلة الاستعمار الفرنسي:** لقد استغلت فرنسا ضعف الجزائر وقامت باحتلالها عام 1830 قابلها الشعب الجزائري كعادته برفض الاستعمار ومقاومته رغم ما قامت به السلطات الاستعمارية التي اغتصبت الأرض والعرض لكن الإشكالية في الاحتلال الفرنسي لم تكن في هذا فقط بل حاولت أن تستعمر البلد ثقافيا

[1] منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات ، الميادين ، التحديات)، مركز الأبحاث والدراسات السياسات : بيروت، ط1، 2015 ، ص40 .

[2] المكان نفسه

[3] عمر عسوس، أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر ، ص 50 من الموقع الالكتروني :
http//:www.univ.skikda.dz/doc.site/nevues.sh/article21.pdf تم التصفح يوم .3/3/2020 على الساعة 00:06.

وسياسة " فرق تسد " ومن تم سممت الثقافة المحلية و خاصة منها تلك المتعلقة باللغة لتنشر على حساب ذلك ثقافتها هي محاولة طمس الهوية الوطنية حيث حولت المساجد إلى كنائس و شرعت القضاء على اللغة العربية و استبدالها باللغة الفرنسية وهدم العلاقات الاجتماعية و مضايقة الشعائر الدينية ،[1]فما كان على الشعب الجزائري إلا أن يواجه الاستعمار وسياسته بقوة فقد قاوم مقاومة شعبية وسياسية إلى أن قامت الثورة والمقاومة المسلحة في 1954 والتي توجت باستقلال الجزائر عام 1962 .

5- مرحله الجزائر المستقلة: بعد حصول الجزائر على الاستقلال اتخذت من الطابع الجمهوري نظام لحكمها مرت بمرحلتين أساسيتين في تاريخها هما: مرحلة الأحادية الحزبية و مرحلة الانفتاح والتعددية الحزبية، [2] كما عملت على بناء هوية وطنية لأبعاد جزائرية من خلال التخلص من مخلفات الاستعمار التي تركتها فرنسا داخل الجزائر.

كان للتاريخ الأثر الكبير في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية حيث أن تاريخ الأمة الجزائرية مستمد من تاريخ الأمة الأمازيغية الضاربة في أعماق تاريخ منطقة شمال إفريقيا كما نجد أن ثقافة القتال قد لعبت دورا هاما في انصهار عناصر المجتمع الجزائري حيث الشعور بالخطر يسهل بعث كوامن الوحدة فالشعب الجزائري وعلى مراحله التاريخية تعرض لأنواع عدة من الاحتلال فكانت المقاومة والقتال لغته دون أن نهمل دور الدين في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية فالدين الإسلامي يعد دينا شاملا دين وحدة لا تفرقة فقد وحد بين مختلف التجمعات العرقية وجعلها تنصهر وتذوب في وعاء واحد هو الوطنية[3].

فاندماج العربي الفاتحين بالأمازيغي وتشكيلهم شعب واحد كان له الأثر الكبير في تشكيل الهوية الوطنية.

من هنا نستنتج أن الإسلام – اللغة العربية – الأمازيغية مثلت أهم عناصر الهوية الوطنية الجزائرية.

ثانيا: عناصر الهوية الوطنية الجزائرية.

1- الإسلام:

ليس هناك مقياس صالح لكل الأماكن في تكوين القومية هناك العديد من البلدان العربية تعدد فيها الديانات مثل مصر سوريا، لبنان، السودان... وغيرهم فإلى جانب الإسلام هناك المسيحية أو القبطية في مصر.

لكن للإسلام تأثير عميقا وواسعا في كل المجتمعات التي اعتنقته وذلك بفضل قيمه وتعاليمه ومبادئ العدل والرحمة والمساواة التي جاء بها دون تمييز بين العرق أو الجنس أو اللون فلا تمايز أو تفاضل إلا بالنفوذ[4] .

[1] غضبان رضوان،" صراعات الهوية في المجتمع الجزائري" ، نشر يوم 23 ماي 2018 في الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net/amp/blogs ،يوم التصفح 10 أكتوبر 2020 على الساعة 00:15.

[2] منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره ص41 .

[3] محفوظ رموم، أشكلة الهوية في الجزائر بين الأمازغة و العروبة و العولمة ، في الموقع الالكتروني /htpp://www.aranthropos.com ، يوم التصفح.2020-07-12 ، على الساعة 15:30.

[4] عبد الله بن عمر،(المكان والزمان في الثقافة الجزائرية "مقاربة انثروبولوجية")، أطروحة دكتوراه . غير منشورة ، جامعة تلمسان ,2010 ص 118

جاء الإسلام على يد العرب الذين قدموا إلى شمال إفريقيا لينشروا رسالتهم فتمازجوا مع السكان الأصليين أي الأمازيغ الذين اعتنقوا هذا الدين الجديد وساهموا في نشره في كامل ربوع الوطن وخارجها ليكون شعبا واحدا مع العرب دينه الإسلام .

دخل الإسلام للجزائر عبر الفتوحات الإسلامية واعتبر المكون الأساسي للهوية الوطنية الجزائرية حيث يمثل بقيمه الثقافية والحضارية جمهور وروح الهوية الوطنية وهو أحد العوامل المهمة المشكلة لوحدة المجتمع الجزائري[1].

بناء على ذلك أصبح في الجزائر لا يوجد غير الإسلام دينا فهو الدين الوحيد والعامل الرئيسي في تأليف القلوب بين أفراد مجتمع الأمة الجزائرية بهذا لم يعد الدين في الوطن عامل ثانوي لتكوين الشخصية والقومية وإنما له أسس وقواعد ساهمت مباشرة وبقوة في البناء الاجتماعي فإن الإسلام جاء للناس كافة[2].

جعل الله من الإسلام دين للعالمين في الدنيا والآخرة حيث جاء في القرآن الكريم لقوله سبحانه وتعالى " : اليَوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا[3]."

كما أن الإسلام له ثلاثة ميادين للنشاط والتطبيق حسب ما جاء عن العلامة " محمد الغزالي " هي ميدان العقائد، ميدان العبادات، ميدان المعاملات، نجد الشعب الجزائري من المتمسكين بشدة بعقيدتهم كما يعد ميدان المعاملات بين الأفراد حاجز حضاري ساهم في البناء الثقافي والعمران الجزائري منذ أن دخل الشعب الجزائري الأمازيغي الأصل في هذا الدين الجديد وعمل على نشره وحمايته منذ ذلك الحين نشأت في الأمة الجزائرية علاقة لا متناهية بين الشعب والإسلام كما نجد العلامة" عبد الحميد بن باديس " دافع عن القيم الإسلامية كإحدى ركائز الهوية الوطنية فقد كرص حياته خدمة الإسلام والعروبة والجزائر والذي أنشأ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وتعبيرا عن منهجه السياسي التحرري جاء في إحدى قصائده المشهورة[4].

الشعب الجزائري مسلم ***و إلى العروبة ينتسب

من قال حاد عن أصله ***أو قال مات فقد كذب

الجزائر دولة إسلامية فقد جاء في دستورها بأن الإسلام دين الدولة وأي تعديل دستوري يمنع المساس بالإسلام، عزة الإسلام وشرفه بالنسبة للجزائريين فوق كل اعتبار .

---

[1] المكان نفسه.

[2] سليمان عميرات، الشخصية الجزائرية بين الأصالة والعصرنة ، مرجع سبق ذكره.

[3] القرآن الكريم سورة المائدة : الآية 3.

[4] سليمان عميرات ، مرجع سبق ذكره

2- العروبة:

تعتبر اللغة العربية لغة الفاتحين الذين جاؤوا إلى الجزائر لنشر الإسلام تعتبر أبرز مقومات الشخصية الوطنية العربية هي اللغة الوحيدة المشتركة للمجتمع الجزائري[1].

عبر دستور الجزائر عن اللغة العربية في مادته الثالثة بأنها اللغة الوطنية و الرسمية للجزائر فهي بذلك العنصر الأساسي لإبراز الشخصية الوطنية ونضجها وهي جزء من الكيان الجزائري، العربية باعتبارها اللغة الرسمية فهي في نفس الوقت أداة تداول الآراء و التفاهم بين المجتمعات الاجتماعية والسياسية المختلفة و المتواجدة داخل القطر الجزائري كما تلعب دورا حاسما في التكوين الوطني، و بهذه اللغة الحضارية فرضت الجزائر نفسها وأكدت على وجود شخصيتها المستقلة عن الاستعمار الفرنسي ،[2] وبقي المجتمع الجزائري محافظا على عروبته و لغته داعيا إلى إعتبارها لغة رسمية في المدارس و الإدارة، يقول البشير الإبراهيمي **إن لغة العرب قطعة من وجود العرب وميزة من مميزاتهم و مرآة لعصورهم الطافحة بالمجد و العلم و البطولة والسيادة** ، رغم المحاولات الاستعمارية طمس عروبة المجمع الجزائري و لغته العربية وذلك بنشر اللغة الفرنسية و جعلها لغة التدريس الوحيدة في الجزائر، إلا أن الجزائريين تمسكوا باللغة العربية وصانوها بل رأو فيها هويتهم العربية[3] وهذا ما أشار إلى الراحل الهواري بومدين في قوله "**لا مجال للمقارنة أو المفاصلة بين اللغة العربية و أي لغة أجنبية أخرى فرنسية أو إنجليزية أو... و ستبقى الفرنسية كما كانت في ظل الاستعمار لغة أجنبية لا لغة الجماهير** "[4]

تعتبر اللغة العربية تكريسا للهوية الوطنية، هذا ما نص عليه الميثاق الوطني حيث يعتبر أن اللغة العربية " عنصر أساسي للهوية الثقافية للشعب الجزائري و لا يمكن فصل شخصيتها عن اللغة التي تعبر عنها و يضيف أن الخيار بين اللغة العربية ولغة أجنبية أمر غير وارد ولا رجعة في ذلك ".[5]

3- الأمازيغية:

يعتبر بعض المؤرخين أن الأصل العرقي لأغلب الجزائريين هم بربر أو أمازيغ كما أطلقت عليهم هذه التسمية دلالة على لغتهم العجمية وطابعهم التحرري، وهم السكان الأصليين لشمال إفريقيا، تنحدر سلالتهم من حضرموت باليمن، يربطهم مع عرب الجد سام الذي تنسب إليه اللغة السامية التي تعد مصدر اللغتين العربية و الأمازيغية بعد ظهور الدين الجديد عند العرب، قرر قادة الإسلام أن يساعدوا البربر في إفريقيا ضد

---

[1] عز الدين صحراوي، (اللغة العربية في الجزائر التاريخ و الهوية)، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 5 جوان 2009 ص8.

[2] سليمان عميرات ، مرجع سبق ذكره.

[3] عز الدين صحراوي ، مرجع سبق ذكره، ص8-9..

[4] المرجع نفسه ص 9

[5] الخداوية زيدي، "اللغة العربية و ترسيخ الهوية الوطنية في ظل التعدد اللغوي"، من الموقع الالكتروني : http://revu.ummto.dz/index.phplp/article/view/ يوم التصفح 2020/10/20 على الساعة00:52.

كفاحهم الاستعماري الأوروبي ومحاولة تحريرهم من عبودية الاستعمار والجهل، جاء الفتح الإسلامي إلى الجزائر مع عقبة ابن نافع حوالي سنة 688 ميلادي أي بعد خمسون سنة فقط من ظهور هذا الدين العفيف.[1]

عرف الأمازيغ صدق الرسالة الإسلامية ونبلها انفتحت قلوبهم للإسلام ودخلوا فيه تاركين الديانات السابقة من مسيحية ويهودية ... وغيرهما و تابعو أنفسهم الفتوحات الإسلامية عبر المغرب الأقصى و الأندلس تحت لواء القائد البربري طارق ابن زياد الذي ينحدر أصله من مدينة خنشلة كما عهدت بعض الولايات و الأمور الإدارية إلى الأمازيغ الذين تعلموا العربية بسرعة، انصهر العرب في هذا الجنس بالمصاهرة و التعاون الذي كان شديد القوة و الثقة للمساواة و الإشتراك في تسيير شؤون الدولة و أمور الشعب .

لم يبقى أمازيغي لم يتعلم لغة القرآن إلا قليل منهم الذين يسكنون على الجبال البعيدة التي يصعب على الريفيين التأقلم السريع مع هذا الجنس الجديد و لغتهم بالرغم من إسلامهم.[2]

أصبح بذلك الأمازيغ لا يفرقون بين الإسلام و العروبة لكن هناك فئة قليلة استطاعت أن تفرق بين عروبة العرق و عربية اللسان، مع الشعور بالانتماء المشترك العميق للأصل الأمازيغي بشتى الوسائل الثقافية والتعامل الاجتماعي السياسي و حتى في الميدان العسكري. كما أن كل الجزائريين مهما كان إنحدارهم العرقي الذين امتزجوا مع الأمازيغ وانصهروا فيهم، هم اليوم مسلمين فأغلب الجزائريين إن لم نقل كل الجزائريين مسلمين ولا يوجد في الجزائر إلا المجتمع المسلم على خلاف بعض دول المشرق العربي مصر و السودان ... وهذا ما يبرز التفاعل الجزائري و دينها الإسلامي على عكس ما هو عليه الوضع في المشرق العربي الذي توجد به أقلية مسيطرة سياسيا سواء المسيحية في لبنان و سوريا و العراق و الأقباط في مصر و اليهود بفلسطين الذين أسسوا الكيان الإسرائيلي بقوة العنصرية الصهيونية، أما الجزائر فيوجد بها سوى الجنس الأمازيغي المسلم الحر.[3]

إلتفاف الأمازيغ حول العربية لم يكن وليد الصدفة و إنما هو تغيير صادقا عن الأصل الذين إنحدروا عنه سوريا وهي السامية ، إذ أننا لا يمكن أن نفرق بين الناطقين بالعربية في الجزائر هم عربا عاربة أم عربا مستعربة ، إذ أن أساس التفريق بين الأمرين يكمن في العرق بما أن أصل الأمازيغ عرب اليمن ثم حدث بعد الفتوحات الإسلامية إمتزاج كامل في اللغة والدين ، وزاد ذلك خلال قيام الدولة الرستمية الإسلامية و انصهار الثقافتين و كذا التأثير في الميدان العلمي وتكوين تاريخ وحضارة واحدة كما أنه هناك عدة لهجات مستعملة في اللغة الأمازيغية على امتداد قطر الجزائري دون الكلام عن الأمازيغ المغاربة وغيرهم فإن الجزائر بها عدة طوائف يفرقها اللسان وتجمعها الكلمات العربية المستوحاة منها خاصة قبائل جرجرة والحضنة والصومام والشاوية الأوراس والنمامشة في الشرق والساورة وتافنة في الغرب وكذا ميزاب غرداية و توارق الواحات و الهقار إلى جانب اللغة العربية المتفرقة بالزيبان و المتيجة و التيطري و الابدوغ و الونشريس و غيرها.[4]

[1] سليمان عميرات ، مرجع سبق ذكره

[2] المرجع نفسه

[3] المرجع نفسه

[4] المرجع سابق.

لم يأتي اعتراف الجزائر باللغة الأمازيغية فجأة بل جاء عبر مراحل في عام 1996 تم الإعتراف بالأمازيغية في الدستور الجديد بوصفها مكونا الهوية الوطنية إلى جانب العروبة والإسلام وفي عام 2002 وبعد اعتمال شغب دامية في منطقة القبائل اعترفت الدولة الجزائرية بالأمازيغية كل لغة وطنية ثانية بقرار من الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة[1] حيث أقر تعديل الدستور في 10 أبريل 2002 في المادة الثالثة مكرر منه تقر بأن تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطورها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني . فاللغة الأمازيغية تشير إلى تاريخ الجزائر العميق وتذكر بأن سكان الجزائر الأصليين هم الأمازيغ ، و لا يوجد تعايش لغوي بينهما[2].

وفي عام 2009 أطلقت الجزائر قناة تلفزيونية حكومية تبث برامج الأمازيغية بكل فروعها علما أن هناك لهجات أمازيغية عدة في الجزائر كما أقر تعديل الدستور سنة 2016 على جعل اللغة الأمازيغية لغة وطنية حيث استحدث دستور 2016 مجمع جزائري لهذه اللغة يوضع تحت سلطة رئيس البلاد وأقر ذلك الدستور أن الأمازيغية تعد مكونا مهما للهوية الجزائرية شأنها في ذلك شأن العروبة والإسلام[3].

كما ضمت مسودة دستور الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون التي استحالة إلى الاستفتاء الشعبي يوم 01 نوفمبر 2020 أقر الرئيس لاحقا أن الدستور أصبح ساري المفعول على أن الأمازيغية لغة وطنية ورسمية صماء غير قابلة للتعديل أو المساس.

رغم أن ترسيم اللغة الأمازيغية يعود إلى دستور 2016 إلا أن الفئة الرافضة خرجت عن صمتها بعد الإطاحة بالرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة ودعت لإلغاء هذا الإجراء، حظيت هذه المادة بالنصيب الأكبر من الاهتمام وقسمت الرأي العام بين مؤيد اعتبر أنها جاءت لصد محاولات ضرب وحدة الأمة الجزائرية واتجاه معارض يرى أن اللغة العربية اللغة الرسمية والوحيدة المعترف بها ولا ينبغي تقسيم المجتمع الجزائري[4].

أرجع محمد العقاد مستشار الرئيس عبد المجيد تبون أسباب إدراج اللغة الأمازيغية في خانة المواد الصماء غير القابلة للتعليل مستقبلا إلى رغبه الرئيس في تحصينها وقال في تصريحات رسمية أن الرئيس وجه اللجنة بعدم المساس بعناصر الهوية واللغة الأمازيغية التي كانت مدسترة ، وذلك بعدم تركها للمزايدة و الاستغلال من طرف أحزاب سياسية و أطراف خارجية و ختم تصريحه بالقول " يجب أن نسحب هذه الورقة من يد المتطرفين[5] ."

كشفت النقاشات التي طرحها الدستور الجديد حول موضوع اللغة الأمازيغية بكل ما يميزها من إيجابي و سلبي عن شيء مركزي لا تزال تعيشه الجزائر السياسية و الثقافية حتى آن وهو مسألة الهوية كجرح سياسي و ثقافي

[1] إيناس شري ،" ماذا تعرفون عن الامازيغ في الجزائر " نضر يوم 9 مارس 2018 على الساعة 5 :24 جريدة رصيف 22.
[2] منصور لحضاري ، مرجع سبق ذكره.
[3] إيناس شري ، مرجع سبق ذكره
[4] ربيعة خريس ، مسودة دستور تبون تعيد الجدول بشأن الدولة الجزائري إلى الواجهة "،صحيفة بوست" ، نشر يوم 2020/09/16 ، التصفح يوم 19 جانفي 2021 ، على الساعة 23:23 من الموقع الالكتروني : https://www.noonpost.com/comtent/372861/3famp
[5] مرجع نفسه

لا يزال مفتوحا و نازفا في الجزائر و أن قضية الهوية لم تحل بشكل جذري بل في كل مرة وفي كل مرحلة يتم تأجيلها إلى فترة لاحقة و قضية الهوية في الجزائر ليست مسألة جيل بعينه فكما شغلت الجيل الأول السياسي والثقافي (جيل الثورة التحريرية) شغلت أيضا الجيل السياسي الثاني الذي نشأ سياسيا و تكوينا و تعليما في مرحلة الدولة الوطنية تقريبا[1] .

كما إكتشفنا في هذه الأيام بعد صدور مسودة الجديد بأن مسألة الهوية حاضرة و بشكل قوي لدى الجيل الجديد أيضا أي الجيل الذي تكون بشكل أساسي في مدرسة جزائرية معربة ، ما يميز هذا الجيل الثالث عن سابقه أنه ستثمر وسائل التواصل الإجتماعي بشكل جيد من أجل رفع مطالبه ، كما أنه جيل فتح عينه على الربيع الأسود الربيع الأمازيغي . النقاش الهوياتي الذي تطغى عليه الحماسة و التجاذبات سينتقل لاحقا إلى تناول المسألة الجادة التي يجب توفرها للإجابة عن سؤال الهوية ، لعل أولها مسألة المنظومة التعليمية حيث أصبح من الضروري و بكل شجاعة سياسة و علمية تربوية إعادة النظر في المدرسة الجزائرية لكي نتكيف مع ظرف هوياتي جديد أي مدرسة بلغتين وطنيتين ، فالمدرسة الجزائرية منذ نشأت الدولة الوطنية المستقلة عام 1962 كانت مدرسة قائمة على توجه عروبي أغفل الجانب الأمازيغي في التعليم والتكوين ، وهذه المسألة ليست بالمهنة السهلة[2].

كما سينتقل النقاش إلى طرح تصور للبدائل الثقافية التي يمكنها أن تستجيب لظرف سياسي جديد أي بدائل ثقافية لجزائر جديدة كإعادة النظر في سياسة الكتاب والنشر باللغتين (العربية و الأمازيغية) كما يجب النظر أيضا إلى في منظومة الاعلام بإعتباره خريطة الطريق لجزائر جديدة بدستور جديد.

حرك دستور الجزائر الجديد نقاشا حول " الهوية " كان يجب أن يكون فمهما كانت النقاشات ساخنة حتى الآن إلا أن هذا يعد أمر إجابي لأن مواجهة المرض ليست بتجاهله و لكن بمجابهته و متابعته و تحليله.[3]

على العموم كان للتاريخ الدور الكبير في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية بمقوماتها و عناصرها الأساسية المتمثلة في الإسلام و اللغة العربية والامازيغية.

أزمة الهوية في الجزائر خلقت منذ الحكم العثماني و قدوم خير الدين بربروس و عروج بربروس إلى الجزائر سنة 1516 حيث ترتب عنه ولاء الجزائريين للحكم التركي ، و مع الانحطاط تدنى الحياة السياسية في الجزائر [4] من ثم سقوط الجزائر تحت بطش الاحتلال الفرنسي الذي عمل بكل الامكانيات المادية و البشرية لمحو الشخصية الوطنية منها حملات التبشير و تعليم اللغة الفرنسية ووقف المدارس العربية ، كما لا يزال الفرنسيون رغم طردهم منذ نصف قرن يسعون لخلق أسباب الخلاف و الفرقة بين أمازيغ الجزائر ومن تعرب لسانهم و

[1] أمين زاوي ،ماذا بعدما أصبحت الامازيغية من الثورات الدستورية في الجزائر؟ صحيفة اندينندنت عربية ، نشر يوم 14 ماي 2020علة الساعة 00:00 مأخوذة من الموقع الالكتروني : https://www.independentarabla.com.mode/119346 تم التصفح يوم 2020/11/20على الساعة 10:45

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع السابق

[4] عميرات سليمان، مرجع سبق ذكره

عاداتهم .[1] بالمقابل رغم محاولات الاستعمار لطمس الهوية الوطنية ومحو اللغة العربية و حتى الأمازيغية ، إلا أن هذا زاد من إلتفاف الشعب وتمسكه بمقوماته الهوياتية الأساسية ، وحد الإسلام الشعب و استطاع أن يزيل الفوارق وهذا ما ساعد على وحدة المجتمع الجزائري ، فالدين الإسلامي يعتبر صمام الأمان لضمان الهوية الوطنية موحدة تكفل أبناء الشعب الواحد ، كما أن انصهار العرب مع الأمازيغ كون نسيجا متجمعا واحدا،[2] هكذا تشكلت الهوية الوطنية الجزائرية بمقوماتها الأساسية "الإسلام – العروبة – الأمازيغية " عبر التاريخ.

المطلب الثالث: تركيبة المجتمع الجزائري

لعبت الفتوحات الإسلامية والهجرة ... دورا بارزا في تنويع خارطة المجتمع الجزائري ، و جعلت منه يحمل صفتي التنوع و الاختلاف التي أدت إلى حركية و تفاعل بين المجموعات القبلية التي تم بينهم التعايش و الإندماج جراء التغيرات السكانية و الحالفات و عمليات إختلاط النسب بالتزاوج و تبادل أنماط الإنتاج ، مما جعل نسيج المجتمع الجزائري يختلف عن المجتمعات الأخرى .[3]

فقد نجد في المجتمع الواحد تنوعا واختلافا في الأفكار و المذاهب و العقائد و الأعراف.

الاختلاف و التنوع بين البشر ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ القدم ، حيث يعتبر ظاهرة صحية في حد ذاتها لا تمثل مشكلة و لكن تظهر المشكلة حينما يؤذي ذلك التنوع و الاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع و استقراره.

يعتبر المجتمع الجزائري نسيج متعدد الإنتماءات ، حيث يتكون من دوائر إنتماء مختلفة قومية و وطنية و سياسية و طائفية و جهوية و عروشية ... و غيرها . بعض هذه الدوائر تتقاطع ، مما يجعل الفرد ينتمي إلى دوائر إنتماء مختلفة في آن واحد كأن يكون مثلا وطني و طائفي و سياسي و جهوي و لهذه القومية و ذلك العرش.[4]

تشكل هذه الدوائر بالنسبة للفرد الواحد شرائح في تكوين هويته ، يكون ترتيبها من حيث الأهمية فقد تختلف من فرد لآخر.

فالمجتمع التعددي يتكون من جماعات تحتفظ بهوياتها الخاصة ن لكنها في نفس الوقت تمكن من التوفيق بين الهوية الخاصة و الهوية العامة و من إقامة دولة مركزية ومن التفاهم حول بعض الأسس و التشديد على ضرورة الإندماج.

في المجتمع الجزائري قد تعرض للاستعمار الذي فرسخ سياسة "فرق تسد" ولعب دور وتر البناء الاجتماعي بدوائره مهددا وجودنا القوم و هويتنا القومية الأمر الذي دفعنا سواء بوعي أو بغير وعي من محاولة تغليب

---

[1] المرجع نفسه.

[2] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية ، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر، 2003 ص 147.

[3] شتوح احمد عبد اللطيف ، " تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع و الصراع "، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 10 جانفي 2015 : جامعة الأغواط ، ص 94.

[4] المرجع نفسه ، ص 94-95

الهوية القومية على بقي الانتماءات الطائفية أو السياسية أو الأثنية بل والتنكر لهذه الانتماءات على اعتبار أنها تتعارض وتضعف الانتماء القومي.[1]

يعتبر المجتمع الجزائري حاليا أقرب لنموذج المجتمع التعددي الذي سبق الاشاره إليه خاصة و أنه لم يصله ما يسمى بالربيع العربي لكن يبقى دائما في منطقة الخطر إذ لم تحتوي الدولة الوطنية صراعات الأثنية التي أعيد انتاجها مؤخرا.[2]

أولا : التركيب السكانية للمجتمع الجزائري

تتميز الجزائر بتركيبة متنوعة يتشابه المجتمع الجزائري بشكل متقارب مع المجتمعات المغاربية على غرار بعض الفروق داخل المجتمع الجزائري لاحتكاك الأجناس التي عاشت الأرض وكذا العزلة التي اختارتها فئات بالإضافة إلى أنواع التواصل التي شددتها فئات أخرى.[3]

1- تعداد السكان : بلغ عدد سكان الجزائر عند الاستقلال عام 1962 نحو تسعة ملايين نسمة ، فمنذر الاستقلال استمر متوسط معدل النمو السكاني السنوي في الارتفاع بنسبة 3 % حتى منتصف الثمانينيات القرن الماضي قبل أن ينخفض إلى ما دون 2 % منذ منتصف تسعينات القرن ذاته في العقود الأخيرة . تراجع معدل المواليد ليصل إلى ما دون 1،2 % مع حلول عام 2010 فقد بلغ عدد سكان الجزائر 36،6 مليون نسمة حسب نتائج إحصائيات فبراير 2010.[4]

مع مطلع سنة 2016 بلغ عدد سكان الجزائر 40،4 مليون نسمة حسب الديوان الوطني للإحصائيات و في سنة 2017 بلغ 41،3 مليون نسمة و مع دخول سنة 2018 بلغ عدد سكان الجزائر 42،2 مليون نسمة.[5]

أعلن ديوان الاحصائيات الجزائري أن عدد سكان المنطقة بلغ 43،4 مليون نسمة مطلع سنة 2019، تزايد عدد السكان بنسبة 43،9 مليون نسمة مطلع جانفي 2020.

وحسب ما نقلته وكالة الأنباء الرسمية عن ديوان الإحصاء فإنه وفق هذه الوتيرة من النمو الديموغرافي سيصل عدد سكان الجزائر إلى 44،7 مليون نسمة مطلع جانفي 2021. ووفق مصدر ذاته فإن من المتوقع أن يبلغ عدد سكان الجزائر 3،51 مليون نسمة عام 2030 وحوالي 57،6 مليون نسمة عام 2040.[6]

2- توزيع السكان : من المعلوم و كما أشرنا إليه سابقا أن الجزائر تتمتع بمساحة شاسعة و هي تقع في شمال غربي القارة الأفريقية هذه المساحة الشاسعة و الموقع الاستراتيجي انعكس على التوزيع الجغرافي لسكان الجزائر

---

[1] حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز الدراسات العربية : بيروت 18 ،1948 ص 17
[2] شتوح أحمد عبد اللطيف ، مرجع سبق ذمره ص 95
[3] حليم بركات مرجع سبق ذكره
[4] سكان الجزائر ، مرجع سبق ذكره .
[5] النمو الديموغرافي في الجزائر ، الإذاعة الوطنية الجزائرية ، الموقع الالكتروني :
www.radiologue.dz/news/ar/article/20161225/98215.html يوم التصفح 2020/06/15
[6] عبد الرزاق بن عبد الله ،الجزائر ... تعدد السكان يلامس 44 مليون مطلع 2020 وكالة الاناضول ، نشر يوم 2020/11/05 في موقع :
https://www.aa.com.tn/ar/2020/1837086 يوم التصفح 2020/12/4

حيث هناك مناطق جزائرية تكثر فيها نسبة السكان و بالتالي ارتفاع درجة كثافتها السكانية بالمقابل هناك مناطق أخرى يقل فيها عدد السكان و بالتالي تنخفض كثافتها السكانية بتوزع سكان الجزائر بشكل غير متساوي انطلاقة على الأراضي الإقليمية يعيش 91 % من السكان على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بنسبة 12 % من اجمالي مساحة الأراضي في البلد . و 45 % من السكان يعيشون في المناطق الحضرية أي 24182736 مليون شخص يعيش حوالي 1،5 مليون في المناطق الصحراوية إضافة إلى الطوارق المثقلة عبر الحدود تقدر بنسبة توزيع السكان حوالي 13،6 نسمة /كم مربع إلا أن هذا الرقم لا يعكس حقيقة الواقع.[1]
حسب كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تستحوذ الجزائر العاصمة علة نحو 2،7 مليون نسمة (تقديرات 2018) ثم تليها قسنطينة بنحو 980 ألف نسمة ، ثم وهران ب 881 ألف نسمة ، بشكل عام فإن نسبة 2،72 % من مجموع السكان يعيشون في المناطق الحضارية .[2]

ثانيا : التركيبة العرقية للمجتمع الجزائري

تتشابه الجماعات العرقية مع العرقيات المتواجدة في بقية بلدان المغرب العربي.

يعتبر معظم الجزائريين أنفسهم عربا و يتحدثون اللهجة العامية العربية و الأقلية الكبيرة (25–30%) يتحدثون اللغة البربرية و يتميزون بإتباع التقاليد الثقافية التي كانت سائدة قبل مجيء العرب .[3]

للجزائر درجة محدودة من التنوع الأثني بين السكان ، علاوة على ذلك أدت حالات الزواج بين المجموعات إلى انخفاض في مجموعة الأقليات المتميزة .

على العموم الجزائريون هم من أحفاد الأمازيغ و العرب ، بالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت عناصر من الفنقيين و الرومان و البيزنطيين و الوندال و الأتراك فضلا عن المجموعات أثنية أخرى من أفريقيا جنوب الصحراء ... وغيرها في تكوين الشعب الجزائري .[4]

يتكون سكان الجزائر من :

1– الأمازيغ: يعتبر الأمازيغ (البربر) السكان الأصليون للجزائر و الذين تميزوا بمقاومتهم للغزاة و المستعمرين عبر التاريخ و يشكلون نسبة 25 % من إجمالي سكان الجزائر [5]، يعيشون بصفة أساسية في منطقة القبائل و الأوراس و الوحات الصحراوية و العرب ، يرجع معظمهم في الأصل إلى قبائل بنوقيس مثل بنو هلال و بنو سليم كما توجد جماعات عرقية تشمل الأمازيغ الذين قدموا للجزائر في فترات مبكرة.[6]

---

[1] ديموغرافيا الجزائر مرجع سبق ذكره .
[2] مرجع سبق ذكره
[3] السكان في الجزائر مرجع سبق ذكره.
[4] المرجع السابق
[5] محمد سويدي ، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر ، الجزائر : ديوان المطبوعات الجزائري ، 1984 ، ص 71
[6] ديموغرافيا الجزائر ، مرجع سبق ذكره .

يعتبر الأمازيغ سكان شمال أفريقيا منذ القرن الخامس قبل الميلاد تعرض شمال أفريقيا للإحتلال و الغزو من طرف الرومان و الوندال و البيزنطيون الأمر الذي دفع القائد البربري الأمازيغي سيفاكس لمقاومة جيش الرومان ، كما حارب الملك الامازيغي البربري يوغرطة كل البعثات الرومانية ، وبعد خسارة حربهم على يد القائد الروماني ماريوس كايوس ، تعرض شمال أفريقيا بعد ذلك للاحتلال الوندالي و البيزنطي إلى أن جاءت الفتوحات الإسلامية على يد العرب الفاتحين في القرن السابع ميلادي .[1]

سكن البربر الأراضي التي تعرف اليوم بالجزائر قبل العرب بوقت طويل ، لكن اختلفت الآراء حول تسمية البربر، فقد يرى بعض الباحثين أن كلمة بربر أطلق الرومان ومن بعدهم اليونان على جميع الشعوب التي استعمرتها في الشرق الأدنى و شمال أفريقيا من غير الرومان ، حيث أن هذه الشعوب غريبة على لغتهم .[2]

في هذا الصدد يرى عبد الرحمان الجلالي أن كلمة بربر أطلقها اليونانيون على كل إنسان أجنبي لا يتكلم لغتهم ومن تم عرفت الأمم التي خرجت عن طاعة الرومان باسم باربايكوم أي بلاد البربر .[3]

أما في اللاتينية فكلمة Barbare تعني الغرباء عن الحضارة الإغريقية الرومانية أو المتوحشون .[4]

تجدر الإشارة هنا إلا أن البربر لم يعرفوا أ، غيرهم قد أطلقوا عليهم اسم البربر إلا بعد حلول الاستعمار الفرنسي ، هذا ما دفع بعض المصادر الجزائرية للإشارة إلى أن أصل التسمية (بربر)جاء منذ الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 وذلك بغية إحداث شرخ عنصري من خلال الحديث عن تواجد قومي مستقل اسمه البربر . يفضلون البربر تسمية الأمازيغن جمع أمازيغ و التي أشار إليها بن باديس و التي تعني الرجل الحر أو الشريف أو النبيل أو ابن البلد .[5] ارتبط لفظ البربر بالسكان الذين لا يجدون لغة اليونان و ربطوها بالوحشية و ذلك لأن البربر كانوا يستمتون في الدفاع عن وطنه ، فحاول الاستعمار الفرنسي توظيف تسمية البربر بغرض التفرقة بين الشعب الجزائري و حلول دون التفافي حول قضية الوطنية و المتمثلة في محاربة الاستعمار و الحصول على الاستقلال.

كما اختلف الباحثون في أصل الأمازيغ ، حيث ترى مجموعة منهم التي ارتبطت بالمرحلة الاستعمارية الفرنسية حاولت أن ترجع الأمازيغ إلى أصول أوربية وذلك لسبب استعماري من أجل شرخ في صفوف الوحدة الوطنية التاريخية بين أبناء الشعب العربي المغاربي هذا من جهة و محاولة ربط المغرب العربي بفرنسا من جهة أخرى.[6]

---

[1] محمد سويدي ، مرجع سبق ذكره

[2] منصور الخضري ، مرجع سبق ذكره ، ص 41

[3] عمر عسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص51

[4] المكان نفسه

[5] نايل محمد شامة ، البربر في المغرب العربي تحديات القرن ، ص 158.

[6] عبد السلام بغدادي ، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 127

ذهب أغلبية الباحثين للتأكيد أن بان الأمازيغ من أصل سامي ، هاجروا من جنوب الجزيرة العربية إلى شمال أفريقيا و لقد نسبوا إلى أصل سامي كنعاني أي قدموا من بلاد كنعان أو إلى أصل سامي حميري قدموا من اليمن .[1]

الإتجاه الاول : يمثل الباحثين الذي يؤكدون أن أصل الأمازيغ سامي كنعاني ، من بينهم الباحث عبد الرحمان الجيلالي حيث يرى أن البربر هم أول من سكن شمال أفريقيا وهم ساميون من ابناء مازيغ بن كنعان حيث قدموا أنفسهم لعمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد فتح مصر على أنهم أحفاد مازيع بن كنعان وأنهم اصحاب البلاد الواقعة بين الخليج العربي و المحيط الأطلسي ، و يؤكد عبد الرحمان الجيلالي أن الأمازيغ أمة عظيمة انتقلت من جنوب فلسطين إلى أفريقيا في فترات مختلفة و دفعات متفرقة ومنهم الكنعانيين الذين طردوا من ديارهم بفلسطين بعد أن تغلب عليهم العبرانيون فطردوهم إلى شمال أفريقيا عن طريق مصر.[2]

كما نجد الباحث علي خشيم يؤكد في كتابه لسان العرب الأمازيغ و سفر العرب بأن الأمازيغ في شمال أفريقيا هم من الهكسوس الكنعانيين الذين حكموا مصر خمسة قرون و بعد سقوط عاصمتهم (هور) غادروا الشام و بنوا مدينة " أوشليم – القدس " و أصبحوا يعرفون ب اليبوسيين ثم هاجر قسم كبير منهم ولا سيما قبيلة الهوارة الهكسوسية الكنعانية إلى شمال أفريقيا و لا تزال هذه القبيلة الهكسوسية حتى يومنا هذا متواجدة في صعيد مصر .[3]

الاتجاه الثاني : الذي ينسب الأمازيغ إلى أصل سامي حميري حيث يرى أن سكان بلاد المغرب إنما أصلهم من بلاد اليمن في حين يرى جمع من الباحثين أن الأمازيغ ينتسبون إلى سلالتين :

الأولى : السلالة المندبة الأوروبية التي نزحت إلى أفريقيا من آسيا ثم أوربا

الثانية : سلالة سامية

إلتقت السلالتان بالمغرب وهذا ما يفسر حسبهم اختلاف الخصائص البشرية.

رغم الاختلاف في أصل الأمازيغ و نسبهم إلا أنه يمكن القول أنهم السكان الأصليون لشمال أفريقيا بما فيهم الجزائر و استماتوا في الدفاع عنها صد كل الغزوات التي تعرضت لها ، و اندمجوا بعد ذلك مع العرب الفاتحين ليشكلوا مزيجا للهوية الوطنية الواحدة ،[4]فقد اندمج الامازيغ و انصهروا مع العرب الفاتحين ، معتنقين الدين الإسلامي و متبنيين لغته و مطبقين تعاليمه و قيمه.

بمرور الوقت إختلط العرب و البربر و كونوا خليطا متميزا ، من هنا اصبح الأمازيغ مه أحفاد السكان الاصليين للجزائر .

ينقسم القبائل في الجزائر إلى فروع كثيرة منها :

---

[1] المكان نفسه

[2] عمر عسوس ، مرجع سبق ذكره

[3] المرجع نفسه ، ص52

[4] أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي : بيروت 1996 ، ص206

1 القبائل: معظمهم مزارعون يعيشون في المناطق الجبلية في الجزء الشمالي من البلاد بين الجزائر العاصمة و قسنطينة لديهم نظام العروش حيث تتحدى القرى القبائلية المبنية على قمم الجبال أوقات الشدة للأمور الطارئة ، هذا النظام ديمقراطي صلب متين ، لم تفلح الدولة في كسره

2 الشاوية : أقل تجمعا ، يستوطنون جبال الأوراس في الشمال الشرقي و المناطق المحاذية لها ، عاش الشاوية في عزلة أشد من القبائليين و القليل منهم تعرف الفرنسية والعربية .[1]

3 بني ميزاب : سكان الخط الشمالي للصحراء قرب وادي ميزاب الذي أعطاهم إسمه ، واحة غرداية مدينتهم الأهم و يعرفون الإباضية .

4 الطوارق : شبه منعزلون يسمون الرجال الزرق بسبب اللون النيلي للباسهم ،[2] يسمون كذلك بالرجال المحجبة (القبائل الملثمة) نظرا لاستعمال الرجال دون النساء الغطاء كعادة ن يسكنون جبال الأطلس الصحراوي من جنوب غرب ليبيا إلى مالي ، تواجدهم المكثف في الطاسيلي و قمم الهقار ، مجتمعون كقبائل متمثلة في ثلاث فئات : النيلاء – الوكلاء – العبيد و الخدم . كانت نساء الطوارق قديما ، أحظ نساء الجزائر للتشريف الذي تحظى به و المساواة التي تعامل بها مع الرجال ، كان الطوارق قوافل بين غرب أفريقيا و شمالها ، لكن هذا تراجع بعد القرن العشرين بسبب الاستعمار و تأثير الاستقلال ... و جفاف الواحات فقد تغيرت الوضعية ، ليصبح الرحالة الطوارق مستوطني تمنراست و جانيت.[3]

5 أولاد نايل : ينتشرون في الجلفة والمسيلة و بسكرة و بعض المناطق بالمدينة البويرة و الأغواط ، هم شعب بدوى أو شبه بدوى يعيشون في مرتفعات أطلس الصحراء التي أطلق عليهم أسمهم أولاد نايل .

6 الشلحة : يتواجدون في بني بوسعيد ، جبال عصفور ، تلمسان .

7 شناوة : مجموعة عرفية أمازيغية يتواجدون في الجزائر بجبال الشناوة بالقرب من مدينة تيبازة التي تبعد بحوالي 70 كلم عن الجزائر العاصمة ولهم اصول أمازيغية ، يسمون أشنوين .[4]

قاوم الأمازيغ جنبا إلى جنب مع العرب الاستعمار الفرنسي ، مدافعين على وحدة بلادهم الترابية و هويتهم الوطنية و دينهم الإسلامي رغم كل محاولات المستعمر بزرع الفتنة و التشكيك في هويتهم و انتماءاتهم.

على العموم لا توجد أرقام دقيقة حول نسبة الامازيغ في الجزائر ، تقول بعض المصادر أن عددهم 6 ملايين ، فيما تقول مصادر أخرى أن الأمازيغ يشكلون 27 % من السكان و أن عددهم 8 ملايين و تذهب مصادر أخرى إلى القول أن الامازيغ يشكلون 40 % من الجزائريين.

يتمركز الأمازيغ بشكل أساسي في منطقة القبائل الكبرى الممتدة على مناطق البويرة – تيزي وزو – بجاية و في ولايات سطيف – جيجل و يسكن عدد منهم في منطقة تيبازة غرب العاصمة الجزائرية.[5]

---

[1] عمر عسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص50

[2] المكان نفسه

[3] سكان الجزائر ، مرجع سبق ذكره

[4] المرجع نفسه

[5] إيناس شري ، ماذا تعرفون عن الأمازيغ في الجزائر، مرجع سبق ذكره

2- العرب

يشكل العرب الأغلبية الساحقة من سكان الجزائر وهذا ما أكد عليه كل المؤرخون ، حيث يقول المؤرخ و المفكر الجزائري الكبير و عضو جمعية العلماء المسلمين توفيق مدني أن الاغلبية الساحقة من سكان الجزائر عرب " العرب هم الاغلبية في بلاد المغرب العربي منذ أيام الفتح الإسلامي الأولى وتغلغلوا بين السكان الأولين (الأصليين)يعلمونهم الدين و يجمعونهم حول القرآن و سنة محمد صلى الله عليه وسلم ".[1]

جاءت الجيوش العربية فاتحين لشمال أفريقيا و\لك لنشر الدين الاسلامي على يد عقبة بن نافع واندمجوا وانصهروا مع السكان الأصلين [2]، فسكنت بها العديد من الفروع العربية عرب الفتح و كان هؤلاء يفضلون الاستقرار في المدن و اندمجوا مع سكانها و أسسوا الكثير من الحاميات و نبع منهم الكثير من العلماء و الأسماء التميمي البوني عائلة عربية عريقة من قبيلة بني تميم العربية استقرت في مدينة عنابة ، كذلك عائلة سيدي بومدين الغوث من قبيلة الانصار العربية التي شاركت في الفتح الجزائر الذي سميت عليه مدينة تلمسان أو مدينة سيدي عقبة شرق الجزائر و التي سميت على فاتح الجزائر عقبة بن الفهري من قبيلة فهر العربية . [3]

خلال العصور الأولى للفتح خصوصا بعد الفتح الأندلس مرت بالجزائر العديد من البطون العربية بفرعيها اليمانية و الشامية، كما دخلت الجزائر بحت نفوذ و سلطة دولة الاغلبية وهم سلالة عربية من قبيلة بني تميم ن كما استقرت فيها الكثير من الأشراف (الشرفة – المرابط الذين اسسوا فيها بعض المدن و المماليك سوق حمزة -->مدينة البويرة حاليا ، مدينة الشريف سيدي أبوفاريك و هي تعرف حاليا بمدينة بوفاريك بالبليدة ، مدينة عين الحوت بتلمسان.[4]

كما لا ننسى نزوح الكثير من زعماء الخوارج و الشيعة و الإباضية ... و أتباعهم بمختلف مذاهبهم من المشرق فارين إلى الجزائر .

شهدت الجزائر في القرن الخامس هجري تحولا عظيما في تركيبها حيث دخلت إلى الجزائر القبائل القيسية العدنانية وهم من ذرية عدنان من نسل سيدنا اسماعيل بن ابراهيم عليهما السلام و هي التي كان لها الفضل الكبير في تعريب الجزائر وشمال أفريقيا تعريبا كليا ومن أهمهم قبائل بنو هلال وهم من أصول حجازية تحتوي على عدة فروع أشهرها قبائل الأثيج و قبائل رياح –قبائل زغبة–قبائل قرة إلخ ، انتشرت قبائلهم في عموم أرض الجزائر من شرقها إلى غربها ومن شمالها إلى جنوبها ، لحد اليوم مازالت الكثير من القبائل الجزائرية تحمل

---

[1] هذه هي الجزائر ، ص 29 ن مشار إليه في غرب الجزائر ،قصر الشلالة القبلية نشر يوم 3 ماي 2014 على الساعة 00:17 ن مأخوذمن الموقع https://mfacebook.com يوم التصفح 2020/10/17

[2] يحي أبو زكريا، الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ، الناشرين : دبان 2000 ، ص 6

[3] القبائل العربية في الجزائر و المغرب العربي ، نشر يوم 2013/09/24 مأخوذ من الموقع : https://tnibusalgeriennes.wordpress.com2013/9/24iles-tnibus-delalgerie-vi-vsiecle-de-ehigire تم التصفح يوم 2020/6/18 على الساعة 10:45

[4] المرجع نفسه

أسماءهم مثلا أولاد ماضي أكبر قبيلة في الحضنة التي ينتمي إليها الرئيس الراحل بوضياف ، وقبيلة أولاد عدى التي ينتمي لها الرئيس الراحل هواري بومدين من قبائل بنو هلال و هو أول من ترجم القرآن للغة الانجليزية.[1]

لم تكن هذه القبائل الوحيدة التي هاجرت إلى الجزائر بل رافقتهم عدة قبائل من مختف الأصول العربية كقبائل بنو سليم اشهرهم اليوم قبائل الشعائية في غرداية وورقلة ، قبيلة الأعشاش خنشلة وباتنة ، قبيلة العلاونة خلف النمامشة جنوب باتنة كذلك قبيلة النهودة ومرداس في الطارف و عنابة ... بالإضافة إلى قبائل أخرى قبيلة غوسل التي مركزها اليوم مدينة الرمشي شمال تلمسان قبيلة أنجادالتل مركزها مدينة مغنية غرب تلمسان و قبيلة لحرار في تيارت و البيض ، قبائل البرابيش من بني حسان في تمنراست و أدرار ... وغيرها من القبائل المنتشرة في وسط وغرب وجنوب الجزائر لحد هذا اليوم .[2]

كما رافقتهم قبائل عرب اليمانية موجودة في ولايو البويرة و عين الدفلة و قبائل فزارة تسمى عليهم بحيرة جنوب عنابة و قبيلة عدوان و طرود هاتين القبيلتين هم اليوم يشكلون سكان واد سوف ... وغيرهم ما القبائل .[3]

حاولنا إيجاز مختلف القبائل العربية التي ذكرت في كتب المؤرخين و التي مازالت فروعها موجودة في الجزائر إلى غاية اليوم .

تعربت بادية الجزائر بعدما تعربت مدنها إبان الفتح بفعل انتشار تلك القبائل و فروعها في أرجاء أرض الجزائر .

تشمل الجزائر على جماعات عرقية أخرى كالأترك إمتزاجهم مع الأهالي يسمى كول أوغلي كذلك سلالات من أصول أوربة فرنسية كورسيكية ، إسبانية ، مالطية قدرت نسبتهم بحوالي 1 % مت إجمالي عدد السكان، كما كانت الجزائر موطنا لجماعات يهودية . أغلب المؤرخين يتفقون أن أوائل يهود الجزائر جاءوا إليها من الفينيقيين ناذرا ما يتم ذكرها في الكتب الرسمية إلا أنه كانت لليهود إمارات و دويلات خصوصا تلك التي أسسوها في إقليم الجيتول توات و ميزاب بأدرار و غرداية و إمارة في جبل الأوراس لقبيلة جراوة اليهودية .[4]

بناءا على ما سبق ذكره نستنتج أن المجتمع الجزائري يسيطر عليه عرقين أساسيين هما فئة العرب القادمة إلى شمال أفريقيا مع الفتوحات الإسلامية و استقرا بالمغرب العربي، وفئة البربر أي الأمازيغ الذين يمثلون السكان الاصليين في الجزائر [5]، فالعرب و الأماويغ يمثلون نسبة 99 % من إجمالي سكان الجزائر ، في حين يمثل الأوروبيين نسبة 1 %.[6]

---

[1] أبو القاسم ، سكان الجزائر : ليسو لا عرب ولا أمازيغ بل ، مرجع سبق ذكره

[2] المكان نفسه.

[3] المرجع نفسه

[4] الجماعات العرقية في الجزائر الموقع الالكتروني : https://m.marefa.org نشر يوم 2011/08/23 تم التصفح يوم 2020/10/28 على الساعة 15:25

[5] عمر عسوس ، مرجع سبق ذكره ، ص 50

[6] سكان الجزائر ، مرجع سبق ذكره

هكذا هو التاريخ فسنة التدافع ماضية في الناس إلى يوم الدين، فلسنا الأوائل و لن نكون الأواخر و تلك سنة الله في خلقه...

لكن لنا الجزائر وطنا و أما للجميع لا فرق فيها بين أبيض ولا أسود و لا عربي أو أمازيغي أو ندالي أو فينيقي إلا بالتقوى: الجزائر مزيج من العرقيات فيها العبرانيين و الأمازيغ و الكنعانيين و الفينقيين الرومان و الجرمان و الوندال و البيزنطيين و العرب و العثمانيين الأتراك ...

يحضر هنا قول الشيخ عبد الحميد بن باديس رحمه الله " تكاد لا تخلص أمة من الأمم لعرق واحد، و تكاد لا تكون أمة من الأمم لا تتكلم بلسان واحد، فليس الذي يكون الأمة، و يربط أجزاءها، ويوحد شعورها ويوجهها إلى غايتها هو هبوطها من سلالة واحدة. و إنما الذي يفعل ذلك هو تكلمها بلسان واحد. ولو وضعت اخوين شقيقين يتكلم كل واحد منهما بلسان و شاهدت ما بينهما من اختلاف نظر و تباعد تفكير، ثم وضعت شاميا و جزائريا مثلا ينطقان باللسان العربي و رأيت ما بينهما من إتحاد و تقارب في ذلك كله . لو فعلت هذا لأدركت الفرق العظيم بين الدم و اللغة في توحيد الأمم".[1]

لو نظرنا إلى حال الكثير من الأمم الأوربية و في مقدمتها فرنسا فإننا سنجد خليطا من دماء كثيرة إلا أن هذا لم يمنعها من أن تكون أمة واحدة .

وقال الشيخ عبد الحميد بن باديس أيضا " إن أبناء يعرب و أبناء ماويغ قد جمع بينهم الإسلام منذ بضع عشرة قرنا ، ثم دأبت القرون تمزج ما بينهم في الشدة و الرخاء ، و تؤلف بينهم في العسر و اليسر و توحدهم في السراء و الضراء ، حتى كونت منهم منذ أحقاب بعيدة عنصر مسلما جزائريا ، أمه الجزائر و أبوه الإسلام وقد كتب أبناء يعرب و أبناء مازيغ آيات اتحادهم على صفحات هذه القرون بما أراقوا من دمائهم في ميادين الشرف لإعلاء كلمة الله وما أسالوا من محابرهم في مجالس الدرس لخدمة العلم ، فأي قوة بعد هذا يقول عاقل تستطيع أن تفرقهم ؟ لولا الظنون الكواذب و الأماني الخوادع بإعجابا لم يتفرقوا وهم اقوياء ، فكيف يتفرقوا وغيرهم القوي كلا و الله بل لا تزيد كل محاولة للتفريق بينهم إلا شدة في اتحادهم و قوة رابطتهم .[2]

ثالثا– التركيبة الثقافية للمجتمع الجزائري (الإنتماء_الثقافي)

الدين: أما الديانة المنتشرة في الجزائر فهي الإسلام حيث 99 % من الشعب الجزائري من المسلمين و هناك أقليات صغيرة بنسبة 1 % تدين ديانات أخرى بما فيها المسيحية و اليهودية ، فالإسلام دين الدولة الجزائرية و أغلبية المسلمين في الجزائر من السنة و المذهب المالكي الذي يعتبر المذهب الاساسي للإفتاء لدى الدولة ، كما توجد أقلية تتبع المذهب الحنفي و هم بعض سكان من ذوي الاصول التركية و نجد أيضا نسبة مقليلة تتبع المذهب الحنبلي [3]، هناك مجموعة صغيرة من المسلمين الذين يعيشون بشكل أساسي في منطقة غرداية فئة قليلة

[1] أبو القاسم ، مرجع سبق ذكره
[2] المرجع نفسه
[3] سكان الجزائر، مرجع سبق ذكره

بني ميزاب يتبعوا المذهب الإباضي الذي يتميز عن المذهبين السني و الشيعي ينحدر الإباضيون الجزائريون من القبائل البربرية التي كانت تشكل جزء من الامبراطورية الرستمية التي كانت متمركزة في منطقة تيارت في القرن الثامن.[1]

اما الشيعة فعددهم غير رسمي ، دخل المذهب الشيعي الأثني عشري إلى الجزائر خصوصا بعد نجاح الثورة الإيرانية .[2]

يلعب الدين دورا هاما في المجتمع الجزائري كإطار ثقافي و جوانب عديدة من الحياة اليومية.

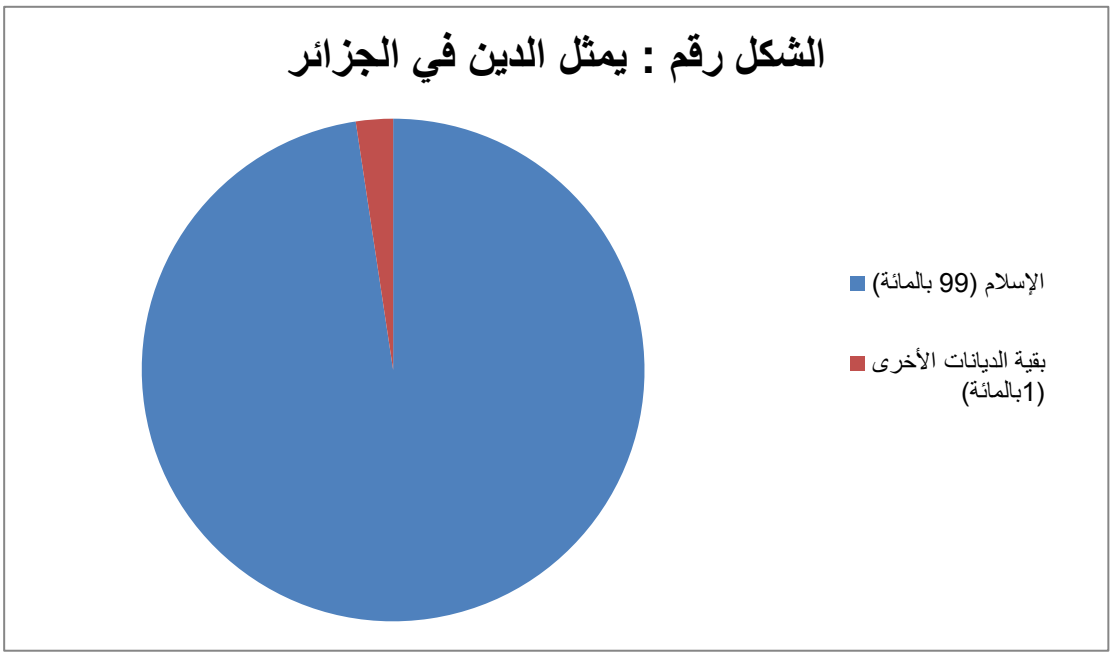

الإسلام دين غالبية الشعب الجزائري حيث يملي طريقة الحياة في المجتمع الجزائري ، يعد جزء لا يتجزأ من الهوية الإجتماعية و الثقافية للجزائريين .

الإسلام موجود في دستور الجزائر حيث تنص المادة 2 من الدستور على أن الإسلام دين الدولة كما يضيف في المادة 51 من الدستور الحالي الإشارة إلى حرية العقيدة و الرأي على أنها مضمونة ، كما أنه يساوي بين مواطني الدولة حيث تقوا المادة 37 من دستور 2020 كل المواطنين سواسية أمام القانون و لا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو أي شرط أو ظرف آخر شخصي أو إجتماعي.[3]

الاستثناءات المحدودة ، كما تتبع سياسة الأمر الواقع في التسامح بالسماح في حالات معينة للمجموعات غير المسلمة بأداء شعائرها الدينية في الجزائر العاصمة بشكل مفتوح أمام العامة و بشمل تقوم الجاليات المسيحية و اليهودية بأداء طقوسها الدينية دون تدخل من الحكومة.[4]

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه
[3] المرجع نفسه.
[4] الجزائر ، مرجع سبق ذكره

الدين في الجزائر ليس منفصلا عن الدولة بدليل وجود وزارة تهتم بالشؤون الدين الإسلامي و باقي الأديان وزارة الشؤون الدينية الجزائرية [1]، فنظرا إلى اهمية الإسلام بالنسبة للأغلبية و بهدف التقليل من شأن التيارات الإسلامية ، استمرت الدولة في تعزيز إعتمادها للإسلام ، ومن أهم معالم هذه السياسة الواضحة هو بناء مسجد جديد وكبير في مدينة الجزائر ، كما تم إنشاء مجلس يظم أهم علماء الشريعة الإسلامية –كخلف لجمعية العلماء ما قبل الاستقلال – للإفتاء في مسائل اجتماعية .[2]

اللغة: يشكل الفضاء اللغوي في الجزائر تنوعا و تعددا سوسيولسانيا بين الازدواجية والثلاثية اللغوية الامازيغية ، العربية ، الفرنسية ، و بحسب الدستور الجزائري فالعربية و الامازيغية لغتان و كنيتان رسميتان ، أما واقعيا فتحتل اللغة الفرنسية مكانة في الفضاء المجتمعي و لديها وجود في الوسط الاعلامي و الثقافي فمثلا الجريدة الرسمية في نسختها الاصلية تعتمد اللغة الفرنسية وليس العربية كون النسخة العربية هي ترجمة نصية عن النسخة الفرنسية [3] وذلك راجع لأسباب تاريخية مرتبكة بالفترة الاستعمارية ، حيث مازالت اللغة الفرنسية منتشرة بشكل ملحوظ نسبيا في بعض المناطق الكبرى و المتوسطة كمدن تلمسان و وهران في الغرب و تيزي وزو و بجاية و العاصمة في الوسط و مدينة قسنطينة و عنابة في الشرق و بشار والعين الصفراء في الجنوب الجزائري ، هذا التنوع الجغرافي اللغوي يعود إلى تواجد القوى الإدارية الكولونيالية في تلك المناطق ، كما قد يكون ذلك راجع إلى عامل المصاهرة و العلاقات الزوجية بين الجزائريين و الفرنسيين .[4]

تتنوع اللغات العربية و الفرنسية وحتى الأمازيغية على الفضاء العمومي بل وقد تتداخل العناصر الثلاثة في جلسة واحدة و لا طغيان للفرنسية في المجال العام إلا في حدود ضيقة.

لكن تبقى اللغة الرسمية و السائدة في الجزائر هي اللغة العربية منذ دستور 1963 حيث يتحدث حوالي 72% من اجزائريين باللغة العربية .

تعد اللغة العربية الوسيلة الرئيسية التي تربط الفرد بالجماعة فهي تخرج ما بداخل الفرد الجزائري للنور و تصل صوت الحقيقة و ما يريده من الآخرين ولما كان الشعب الجزائري يعتبر بلغته الأساسية فكان لا بد أن يحافظ عليها من أي تقليل مثل إقتحام لغة أخرى.[5]

---

[1] المرجع نفسه

[2] السكان في الجزائر ، مرجع سبق ذكره

[3] عمار لشمون الخريطة اللغوية في الجزائر ، مأخوذ من الموقع : https://ultnaalgeria.ultrasawt.com نشر يوم 6 أفريل 2019 تم التصفح يوم 2020/09/20 على الساعة 23:42

[4] المرجع نفسه

[5] دعاء أشرف ، "تاريخ اللغة العربية في الجزائر" ، جريدة المرسال ، نشر يوم 15 جويلية 2020 على الساعة 23:56 ماخوذ من الموقع : http//www.almrsal.com/post/927288 يوم التصفح 31 جانفي 2021 على الساعة 23:39

أظهر المحللين الجزائريين فضل اللغة العربية في الحفاظ على هوية الوطن و أن جميع اللغات الأخرى أيا كانت انجليزية أو فرنسية فهي لا تمثل القاعدة العريضة من هذا الشعب وان تلك اللغة هي التي تربط الجزائر بجميع الشعوب الاخرى و التي تجعل له القيمة بين مختلف الأوطان الشقيقة .[1]

ظهر دور اللغة العربية الرئيسي في الحفاظ على الهوية الوطنية و المواجهة الاستعمارية ، و أنها اللغة التي تمثل العروبة و تحافظ عليها .

من هنا أصبحت هي اللغة الرسمية في جميع الهيئات و المدارس المتواجدة في الدولة الجزائرية و جاءت الفكرة الاساسية في الحفاظ على اللغة العربية التي ترجع أصلها لمئات السنين منذ زمن القبيلة و ظهور الإسلام و إنتشاره.[2]

إلى جانب اللغة العربية تنتشر عدد من الغات بالدولة الجزائرية كاللغة الامازيغية فقد اصبحت مي اللغة الثانية بعد اللغة العربية في عام 2002 و كلغة رسمية في ثانية في دستور 2016 يتحدث بها ما يقارب 20% من سكان الجزائر تتمركز بشكل ملحوظ في منطقة القبائل و جبال الأوراس كما يستخدمها الطوارق (أمازيغ الصحراء) في الصحراء الكبرى ،كما تتنوع لهجتها اللسانية في الجزائر بين القبائلية ، الشاوية ، الميزابية ، التارفية ، الشلحية ...[3]

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه
[3] إناس شري ، ماذا تعرفون عن الامازيغ في الجزائر ، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني:الأقليات في الجزائر بناء أم تكوين مجتمعي ؟!

المطلب الأول:صناعة الأقليات في الجزائر

تعرضت الجزائر عبر تاريخها الطويل إلى الكثير من الحملات الاستعمارية التي استهدفت وجودها وحضارتها وخيراتها غير أن أشرسها كان الاستعمار الفرنسي الذي سخر كل إمكانيته وقدراته من أجل سلب انتماء الجزائر وشخصيتها.

تعتبر سياسة التنصير أحد أبرز وأهم الوسائل التي اعتمدت عليها إدارة الاستعمار لتحقيق هذا الهدف، تمثل هذا التنصير في وضع الكنائس العالمية الكاثوليكية والبروتستانتية من خلال محاولات تلك القوى توظيف المنصرين من أجل خلق أقليات مسيحية في البلاد العربية ومنها الجزائر تكون ظهيرا قويا للاستعمار.

يعد التنصير مشروعا استيطانيا عمل من خلاله الاستعمار الفرنسي على توطين الديانة المسيحية والثقافة الفرنسية في الجزائر من أجل تحقيق مقولة أن الجزائر قطعة من فرنسا.[1] وتحويل الجزائريين عن دينهم وصدهم عن عقيدتهم وإنكار اللغة العربية وإحلال اللغة الفرنسية محلها حيث كان من أشد القرارات الفرنسية إيلاما وجرحا لعواطف المسلمين عامة والعرب خاصة هو القرار الذي نص على اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في بلاد عربية هي الجزائر.[2]

كما قامت الإدارة الاستعمارية بالعديد من الحملات لمحاربة الحركة الإصلاحية والزوايا ورجالها والتنكيل بالشيوخ والمعلمين وإحلال الكنائس ومراكز التنصير محلها خاصة في المناطق التي راهنت على تنوعها اللغوي لتجعل منه تمايزا واختلافا تخلق به بؤرا لتمزيق الوحدة الوطنية المقصودة بذلك مناطق القبائل والأوراس، حيث أعلنت الحرب على شيوخ الزوايا بأشكال مختلفة فيها اعتقالا وسجنا وتنكيلا ونفيا... مثال على ذلك فقد أبعد عن الأوراس الشيخ الصادق بلحاج هو وأولاده وتعرضوا للنفي، كما نفي الشيخ الهاشمي دردور إلى جزيرة كورسيكا وأرسل الشيخ محمد أومزيان إلى كاليدونيا...[3]

بناءا على ما سبق ذكره نلاحظ أن العلاقة بين سياسة التنصير والأقليات تبدو على أنها علاقة وثيقة حيث تبين الوثائق والحقائق أن التنصير يبعد كونه مجرد دعوة دينية بقدر ما هو عمليات تستهدف البلاد الإسلامية في استقرارها وأمنها وثقافتها وعقيدتها وتاريخها ومنظومتها الوجودية كاملة.

بعودنا إلى ما تناولناه في الفصول السابقة "الفصل الثاني" عند تحديدنا لمفهوم **الأقليات ن**لاحظ أنه لا يوجد تعريف جامع وشامل لمصطلح الأقليات فقد تعددت التعاريف، هناك من عرفها وفق معيار العدد، وهناك من عرفها وفق معيار الأهمية ... ومع ذلك فقد اجتهد بعض المهتمين في ضبط تعريف جمعوا فيه العناصر التي يمكن أن تكون الأقلية وهي كالآتي:

---

[1] سيعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1، 2000، ص223.
[2] انظر نص التقرير ضمن نصوص ووثائق مديرية الوثائق لولاية قسنطينة رقم "7-8-9"، 1982، ص11.
[3] سيعيدوني ناصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص83.

- أن يكون أفرادها مواطنون يدينون بالولاء للوطن
- أن يكون عددها أقل مقارنة بباقي السكان
- أن يتميزوا في العرق والثقافة واللغة والدين
- أن يكونوا بعيدين عن مراكز النفوذ والقرار[1]

وعليه جاء تعريف الأقلية بأنها مجموعة من المواطنين تقل عدديا عن بقية سكان الدولة التي ينتمون إليها ويكون لهؤلاء الأفراد من الخصائص العرقية والدينية أو اللغوية ما يميز بينهم وبين سكان الدولة مع ضرورة اتحادهم في الشعور والتضامن والترابط من أجل الحفاظ على هذه الخصائص وتنميتها.[2]

ولأن الجزائر تتميز بشبه انسجام بين أهلها من حيث الدين مع بعض التنوع في العرق واللغة عرفته بعض المناطق الجزائرية فقد سعى الاستعمار الفرنسي لإيجاد أقلية وتحويل التنوع على اختلاف معتمدا في ذلك على بعض الأسس نشير إليها لاحقا

أولا–أسس مشروع صناعة الأقليات في الجزائر:

اعتمدت القوى الاستعمارية على مقولة "فرق تسد" التي تعني ضرورة البحث في مواضع الخلاف العرقية والطائفية والمذهبية في الأمة الواحدة أو الشعب الواحد بهدف استغلالها في بث الفرقة بينهم ومن ثمة التمكين لنفسها بعد أن يستفحل الخلاف بين أبناء الأمة الواحدة.

يعتبر الاستعمار الفرنسي من أشد من عمل على وتر التنوع العرقي واللغوي في الجزائر بخلق ما يسمى بمقولة "البربر والعرب" تعد هذه الأخيرة المقولة التي أوصلت إلى تقسيم الجزائريين إلى قسمين:

سكان أصلين وهم البربر أصحاب الأرض وآخرين دخلاء ومحتلين وهم العرب، ومن بعدهم الأتراك العثمانيون وهي النتيجة التي بمثابة الورقة الرابحة في أيدي المنصرين الذين سرعان ما اختطفوها لتكون إحدى وسائل تنصير المسلمين في الجزائر.[3]

عملت المؤسسة الاستعمارية التنصيرية في سبيل تفعيل مقولة "فرق تسد" على أرض الواقع على تجنيد مجموعة ممن تسميهم علماء وأكاديميين للعمل على البحث والحفر في مناطق التنوع الجزائرية بهدف إثبات مسيحية تلك المنطقة وعلاقتها بالحضارة الرومانية وقطع صلتها بالعالم العربي أو امتدادها الشرقي الإسلامي، وقد خلصت إلى بحوث ودراسات تضمنت الكثير من المغالطات التاريخية، وقامت تلك الدراسات بالبحث في تاريخ الشمال الإفريقي وهي الدراسات التي وصلت إلى أن الجزائر هي أقرب إلى أوروبا المسيحية منه إلى الشرق الإسلامي وأن الفتوحات الإسلامية هي احتلال فرض على البربر الإسلام

[1] أحمد وهبان، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط2، مرجع سبق ذكره، ص- ص80 81.
[2] حسام منداوي، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية: القاهرة، 1997. ص79.
[3] خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1871، مطبعة دحلب: الجزائر، د س ن، ص154.

بقوة السيف وإرهاب الكلمة وأن البربر قبلوه تحت الضغط والإكراه. وكان من أولئك الباحثين ضباطا وسياسيين ورحالة ورجال دين، ركزوا على البحث في عادات الناس وتقاليدهم في منطقة القبائل ودراسة حاجياتهم وأنماط معيشتهم وسلوكياتهم الاجتماعية اليومية. والحفر في الجذور التاريخية والدينية... وغير ذلك.

يعد الضابط "كاريت" من أبرز من اهتم بمنطقة القبائل، وهو الذي رأى أن بلاد القبائل ظلت بعيدة عن الفرنسيين مدة طويلة وأنه آن الأوان لاستردادها لتكون المساعد الكبير في تنفيذ مشاريع فرنسا في الجزائر والشريك الوحيد في جميع أعمالها.[1]

ومن المهتمين أيضا نجد "البارون اوكابتن" صاحب المؤلفات الكثيرة عن بلاد القبائل والذي صرح في إحدى مؤلفاته "أن سكان القبائل الذين عرف إسلامهم بالفتور يميلون إلينا بعاداتهم وأخلاقهم"[2]

تتمثل تلك العادات والخلاق في التسامح الديني والطموح وحب العمل والانفتاح الفكري وغيرها من الصفات التي هي أقرب إلى صفة الأوروبي ذي الأصول الرومانية في مقابل صفات أخرى تميز العربي والمحتل وهي التعصب الديني كالتطرف المقيت، الكسل واللامبالاة والانغلاق الفكري والتشدد...

كما نجد منهم "الجنرال دوما"الذي قال في شأن القبائل" كلما حفرنا هذا الجذع القديم وجدنا تحت القشرة الإسلامية الأصول المسيحية، وبهذا نصل إلى أن سكان القبائل جرمانيو الأصل عرفوا المسيحية قديما وقد قبلوا القرآن ولكنهم لم يعملوا به..."[3]

كان منهم رجال الدين الذين أجهدوا أنفسهم في محاولة لإثبات مسيحية القبائل، يظهر على رأسهم "الأب دوقا" الذي ذهب إلى أن الديانة المسيحية ستعمل على فرنسة القبائل وألح على ضرورة التكثيف من التعليم الديني...[4]

وقد كان للسياسيين رأيا في الأصول التاريخية للقبائل، فقد صرح أحد الداعين للاستعمار "الدكتور واريني" بالقول (ربما هم مسلمون [أي القبائل] ولكنهم يحملون وشاما على شكل صليب فوق الجبهة، على الوجنتين... وبربر جرجرة يبدون استعدادا حسنا للرجوع إلى المسيحية).[5]

يبدو أن تلك الدراسات قد زودت المنصرين والقائمين عليه في الجزائر بقاعدة قد تكون صلبة للانطلاق في عملية التنصير، فالتشابه بل التطابق في العادات والصفات وطرق التفكير معناه: أن القوم لديهم نفس الدين وإنما الاحتلال والغزو العربي ومن بعده التركي هما العاملان اللذان حالا دون تمسك هؤلاء بدينهم الأصلي وهو المسيحية، وقد حان الوقت لفرنسا راعية الكاثوليكية في إفريقيا أن تعمل على نطاق القبائل وذلك بردهم إلى دين آباءهم وأجدادهم ومن ثمة إيجاد أقلية مسيحية ترعى مصالح فرنسا.

---

[1] المرجع السابق

[2] اوكابتن، بلاد ومجتمع القبائل، باريس، 1857، ص80 (نقلا عن خديجة بقطاش مرجع سبق ذكره)

[3] Le générale Daumas, La grande Kabylie étude historique, Paris, 1843, p89.

[4] Voire : le père Duga : la Kabylie et le peuple kaple, Paris, 1877.p89

[5] Warnier ; l'Alger devant, l'empereur ; Paris ; 1865, p15.

أعدت تلك الدراسات وثائق أوهمت الاستعمار الفرنسي بإمكانية تمسيح المنطقة، ولا تزال بعض الشخصيات والنخب في الجزائر تصدق تلك الدراسات وتراهن عليها من أجل إيجاد أقلية مسيحية في الجزائر.[1] السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما الذي تراهن عليه فرنسا، ومعها القوى الكبرى في العالم من خلال محاولاتها في خلق أقليات مسيحية في الجزائر؟

تراهن فرنسا ومعها القوى الكبرى على محاولة صناعة أقلية في الجزائر، فهناك من يحاول صناعة أقلية مسيحية تركز على منطقة القبائل. وهناك أيضا من يحاول العمل على صناعة أقلية شيعية (المشروع الإيراني) تحت إطار مذهبي والتي يتم استغلالها لاحقا لأشياء أخرى حتى تهدد استقرار الأمن القومي للجزائر، تعمل إيران منذ سنوات على تكوين عناصر شيعية في الجزائر، كما ركضت نحو مرحلة صناعة شبكات سرية تعمل على نشر التشيع في عدة ولايات جزائرية من خلال استقلال الجزائريين الذين يترددون على سوريا والعراق ولبنان... حيث قامت بتكوين جزائريين في الجوازات وقامت بتلميع بعض الأسماء كمشاهير في وسائل الإعلام، وصار لاحقا لهم دورهم في تسهيل مهمات إيرانية داخل التراب الجزائري كالعمل على اختراق الأجهزة الأمنية حيث يقومون بتجنيد أبنائهم في جهاز المخابرات... ساعد في ذلك التركيز على المدارس والجامعات ودور الثقافة.[2] الهدف من التركيز على التشييع الديني هو صناعة عدد كبير من المتشيعين وهذا هو رهان المخابرات الإيرانية، فقد كانت نتائج "مشروع التشييع" 1996، أن عدد المتشيعين الذين أحصتهم مصالح الأمن لا يتجاوز ألف شخص عبر تكامل التراب الوطني، لكن في عام 2010 وصل عددهم إلى 3000 شخص في 40 ولاية من بين 48 ولاية آنذاك أغلبيتهم الساحقة ترددوا على طهران وقم والنجف أما عام 2015 فقد تجاوز عددهم 5 آلاف متشيع في الأربعين ولاية نفسها، وقد وصل عددهم منذ ديسمبر عام 2017، إلى حوالي 7 آلاف متشيع وهذا حسب محاضر أمنية كانت تتابع هذا الملف وتعد عنه التقارير.[3]

بدأ الحديث في شهر نوفمبر 2015 عن وجود أقلية شيعية في الجزائر وهذه هي المرحلة التي تراهن عليها إيران حيث أرسلت المخابرات الإيرانية عضو الحرس الثوري المدعو "أمير موسوي" كملحق ثقافي من أجل مهمة تحويل المتشيعين الجزائريين إلى طائفة محمية بموجب القانون الدولي الخاص بالأقليات وتتمتع بحقوقها في ممارسة عباداتها يعني هذا أن الشيعة في الجزائر سيطالبون بحقوقهم بصفة رسمية بدل السرية التي فتحوها في بعض ولايات المنطقة التي كانت في مرحلة معينة تفتح فقط في المناسبات الدينية مثل "عاشوراء".[4]

---

[1] خديجة بقطاش، مرجع سبق ذكره، ص159.

[2] المرجع نفسه، ص160.

[3] د- أنور مالك، "إيران تستهدف المن القومي الجزائري"، الخليج اونلاين، مأخوذ من الموقع الإلكتروني https ://alkaleejonline.net نشر يوم الأحد 31-01-2016 على الساعة ،18:05، يوم التصفح 15-10-2021، على الساعة 21:07

[4] المرجع السابق

أصبحت الجزائر في مرمى التخوفات من انتشار المذهب الشيعي الاثني عشر المدعوم من قبل إيران، حيث صار الأمن القومي الجزائري مهدد من قبل إيران، فحيثما تنجح إيران في صناعة كيان للولي الفقيه داخل دولة إلا وورطتها في صراعات مختلفة، سرعان ما تتحول إلى حرب طائفية مدمرة.[1]

- نجحت المخابرات الإيرانية لحد اللحظة من صناعة أقلية شيعية بالجزائر
- أصبح التشييع موجودا في الجزائر اعتمادا على سياسة التقارب بين الجزائر وإيران
- وجود نشاط قوي بين المحلق الثقافي الإيراني في الجزائر والذي يشير إلى أن الملحقية الثقافية الإيرانية أصبحت مؤثرا لنشر التشيع بالجزائر بدلا من نشاطها الدبلوماسي الذي بعثت من أجله
- حالة النشاط الشيعي في الجزائر برزت بكثرة بعد ما عرف بالربيع العربي نظرا للأوضاع الأمنية التي تشهدها دول المنطقة كليبيا وتونس من انهيار أمني
- يبدو أن إيران مصممة على أن يكون لها موطئ قدم في شمال إفريقيا العربي منها الجزائر. فبعد محاولات حثيثة لنشر التشيع في مصر وتونس والمغرب إلا أنها لم تسجل نجاحات تذكر فقد جاء الدور على الجزائر، لعلها تستطيع أن تمرر مخططها في الدخول إلى ساحتها الداخلية الهيمنة على القرار السياسي لاحقا عبر استغلال الثغرات العرفية بين الأمازيغ والعرب بالإضافة إلى استغلال فساد بعض المسؤولين في الحكم، اللعب على ثنائية المذهب والعقيدة عبر استهداف نشر التشيع بين البربر هو بمثابة ورقة ومخطط إيراني من أجل إحداث صدام بين أبناء الوطن الواحد.
- وجود شيعة جزائريين يحتم على الدولة النظر بعين أخرى لمشروع التشيع والتحرك بشكل قوي ضد الوجود الإيراني في الجزائر.[2]

بالإضافة إلى هذا فهناك أيضا من يريد صناعة صراع بين العرب والبربر وهناك من يريد صراع داخل الأطروحة البربرية القبائل الشاوية بني ميزاب...

نجد التنصير ينشط كثيرا في بلاد القبائل لخلق أقلية قبائلية توصف أنها أقلية على المستوى العرقي بأنها بربر وعلى الجانب الآخر بأنهم أقلية نصرانية أو مسيحية لهم ديانة مختلفة تظل تستعمل دائما كورقة ضغط واستقرار في مواقف سياسية واقتصادية للتعامل مع الوضع في الجزائر لزعزعة استقرار الأمن القومي الجزائري.

[1] المرجع نفسه.

[2] "التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل والدور الإيراني" مأخوذ من الموقع الإلكتروني: https ;//sunnahorsnniah.com نشر يوم 15 أفريل 2019، يوم التصفح: 2012/111/25، على الساعة 21:31

ثانيا–أهداف الأقليات في الجزائر

بناءا على مفهوم الأقليات نلاحظ أن حملات التنصير في الجزائر تستهدف بيئات سكانية تختزل التنوع العرقي واللغوي الذي تعرفه ولايات الجزائر لتصنع منه أقلية تحول بها هذا التنوع إلى اختلاف وصدام بين سكان الجزائر، وهي الأقلية التي تراهن عليها فرنسا ومعها القوى الكبرى من أجل تحقيق أهدافها في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة، كتحجيم الدور والقرار السياسي وتعزيز الهيمنة، والإبقاء على حالة الانقسام والتوتر الاجتماعي وهي الأهداف التي تعد هدفا استراتيجيا ظلت القوى الكبرى تعمل عليه ألا وهو إحكام السيطرة والإبقاء على حالة الهيمنة التي باشرها الاستعمار منذ بداية القرن الثامن عشر ولذلك حصرت أهدافها في الأهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتي سنتناولها بالتفصيل لاحقا.

1/ الأهداف السياسية:

تتحدد سياسة أي بلد وفقا لتحقيق عنصرين اثنين سياسيين هما:

1- الاستقلال التام: يقصد به الاستقلال الترابي والجغرافي والمحافظة على الوحدة الترابية من التفكيك والتجزئة.[1]

2- السيادة الوطنية: المقصود بها قدرة هذا البلد أو ذلك على ممارسة سيادته كاملة على أراضيه والتحكم في قدراته الاقتصادية واستغلال خيراته الطبيعية وتحديد علاقاته الخارجية مع دول الجيران واختبار المحاور والتحالفات... وغيرها.[2]

إلا أن السياسة بهذا المعنى تتناقض مع مصالح الدول الكبرى التي تقوم على مركزية ووحدانية القرار بما يتلاءم مع مصالحها على كل الأصعدة وفي جميع الاتجاهات، وبالتالي تعمل تلك القوى بكل الطرق وبشتى الوسائل على تحقيق هدف السيطرة والهيمنة الذي تضمن لها الحفاظ على مصلحتها.[3]

عملت الجهات التنصيرية في هذا الاتجاه على الاجتهاد في تنصير بعض الجزائريين الذين يتهيؤون ليكونوا مشروع أقليات مسيحية لصالح فرنسا والقوى الكبرى.

تعتبر الأقليات بؤرا للفوضى واللاإستقرار في المجتمع لأنها تهيئ الأجواء للجهات الغربية الرسمية وغير الرسمية للتدخل في الشأن الداخلي من خلال دعم تلك الأقليات ماديا ومعنويا، وربطها بجماعات المصالح في الغرب وداخل البلاد نفسه. إن عمليات الدعم المادي لا تكون علنية في الغالب إلا أن الدعم المعنوي يكون علنيا عبر إحراج الدول المعنية في المحافل الدولية والهيئات العالمية والحقوقية على تصور أنظمة تلك الدول على أنها أنظمة رجعية واستبدادية غير محترمة لحقوق الإنسان التي نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية يتولى مهمة الدعم المعنوي وسائط غير رسمية تسمى هيئات ومنظمات ورموز حقوقية في

[1] مارتن غريفيتش وتيرى اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث: أبو ظبي، 2008، ص202.
[2] أحمد الرشدي، التطورات الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة الحوار العلمي، قسم العلوم السياسية: القاهرة، ص10.
[3] بقطاش خديجة، حركة التبشير في الجزائر 1830-1871، مرجع سبق ذكره، ص160.

العالم بغية عزل تلك الدولة وتغليب تلك المجموعات المصطنعة (الأقليات المصطنعة) عليها الأمر الذي يوفر بؤرة للتوتر الدائم والاضطراب المستمر كما يخلق حالة من اللاإستقرار في تلك الدولة لتبقى مشكلة تمثل قنبلة موقوتة في تلك الدولة قابلة للانفجار في أي لحظة تمتلك القوى الكبرى فيها جهاز التحكم عن بعد تفجيرها في اللحظة الموالية لها.[1]

تتحقق الأهداف السياسية بأن تبقى تلك المجموعات ورقة ضغط ومساومة تمارس من خلالها الدول الكبرى الابتزاز السياسي وهي التي تحدد لها علاقاتها وتحالفاتها وتحجم دورها إقليميا ودوليا كما تسحب منها القرار في القضايا والمسائل الوطنية والقومية وتمنعها من اتخاذ خطوات عملية باتجاه تلك القضايا كقضية التنصير مثلا في هذا الشأن يحضر قول الأستاذ "محمد السروتي" المتخصص في شؤون التنصير في حوار أجرته معه جريدة التجديد المغربية "من نماذج التدخل الأجنبي غير المباشر في القضايا الداخلية للبلدان ما يصدر في شكل تقارير سنوية تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية في العالم ويصدر ملحقا للتقرير السنوي لحقوق الإنسان حول العالم... وخطورة التقرير تكمن في كونه لا يعتبر مصدرا للمعلومات التي تهم الحريات الدينية... بل على أساسه تتحدد طبيعة تعامل القوى الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، بل الأكثر من ذلك قد تتسبب هذه التقارير في اتخاذ عقوبات اقتصادية وهي سلاح سياسي للاستعمال ضد كل من يعارض سياسات الولايات المتحدة الأمريكية".[2]

كما صرح أسقف الجزائر حسب ذات المصدر "بأن القائمين على التنصير في الجزائر من المدفوعة أجورهم من قبل جهات أجنبية ما يعني أنهم يعملون من أجل صناعة أقلية توكل إليها مهمة إرباك الدولة سياسيا"[3]

2/ الأهداف الثقافية:

يتحدد مفهوم الثقافة من مجموعة من العناصر تشكل هوية المجتمع محمل تلك العناصر تتمثل في التاريخ والدين واللغة، كما تمثل تلك العناصر القلاع الحقيقية لأي شعب من الشعوب نتحصن بها ضد محاولات السلخ والمسخ الثقافي ومن ثمة التهديد الوجودي برمته ويعتبر عنصر الدين أبرزها فهو يشكل هوية الأمة الإسلامية، فقد تتحدد هوية الغرب بموقعه الجغرافي بينما تتحدد هوية العالم الإسلامي بالدين.[4]

يعد الدين الإسلامي بالنسبة للجزائريين هوية منذ أن دخل فيه الناس أفواجا عقب الفتوحات، وبقي منذ ذلك الوقت قلعة وحصنا احتمى به الجزائريون أي أن الإسلام أصبح دين الدولة الجزائرية واعتبر المكون الأساسي للهوية الوطنية الجزائرية، هذا ما جعل الجزائريين يدخلون في تجربة طويلة مع الاستعمار الفرنسي في حربه على الإسلام في الدفاع عنه، لا تتوقف مشاريع الاستهداف بل تكثفت واتخذت طابع صناعة أقليات تصنع منها بؤر لتغيير المشهد الثقافي والعمل على تغيير التكوين الفكري والثقافي للشعب

[1] المرجع السابق ص 161.
[2] المرجع نفسه ص160.
[3] المرجع نفسه، ص161.
[4] خالد خواني، "مفاهيم الثقافة والمصطلحات المرتبطة بها"، مجلة القارئ والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، المجلد 4 العدد 3 سبتمبر 2021، ص82.

الجزائري، فلا شك أن الدعوات الدينية بما لها من تأثير روحي تسهم كثيرا في عملية التغيير الثقافي والفكري، ولذلك تولت الجهات التنصيرية مهمة تشكيل العقل الجزائري على الصورة التي تتلاءم والمصالح الثقافية والإستراتيجية للدول الكبرى وقد ركزت تلك الجهات التنصيرية على المناطق التي تعرف وتشهد التنوع العربي واللغوي وفي نفس الوقت تعاني فئات من سكانها ضعفا في استقرار الهوية، وهو الأمر الذي شكل لهذه الجهات عاملا مهما ومناسبا لمحاولات صناعة أقلية في تلك المناطق حقيقة أن صناعة أقلية تحمل ثقافة موازية لثقافة باقي السكان وفكرا يختلف عن فكرهم هو ما يمهد الطريق للقوى الكبرى للتدخل في الشؤون الداخلية بحجة ما تسميه حماية الحقوق الثقافية والدينية، والعمل على تعزيزها وذلك بالدعوة إلى تشريعات وقوانين تكفل مزيدا من الحريات الشيء الذي يعطي الانطباع بالنسبة لتلك المجموعات بأن تلك الدول تشكل الحامي لحقوقها ووجودها ومن ثمة صناعة نوع من الشعور بالاحترام لتلك الدول والحكومات، وبهذا تعمل تلك القوى على تحويل جزء كبير من جسم الشعب إلى عدو لبلده سياسيا وثقافيا ومن ثم تهديد الهوية الوطنية والقومية للبلد.

لعل ما شهدته وتشهده الجزائر من حالات اضطراب وتوتر في مناطق معينة من البلاد منذ ما يسمى بالربيع الأمازيغي 1980 وما قبله إلى غاية اليوم يعكس الوجه الثقافي التفكيكي الذي عملت المؤسسات الاستعمارية الرسمية وظهيرها المتمثل في الجهات التنصيرية على صناعته وتكريسه أثناء الاحتلال ولا يتوقف حتى بعد الاستقلال وقد قويت شوكته بعد حالة الانفتاح على ما يسمى بالحريات الدينية التي يشهدها العالم ومنه الجزائر.[1]

3/الأهداف الاجتماعية:

تسعى القوى الكبرى من خلال الأقليات حديثة التنصير إلى تحقيق جملة من الأهداف حيث تتلقى الأقليات المصطنعة كل الدعم المادي والمعنوي من أجل استتراف دولها وحكوماتها وإضعافها عن طريق إحداث توتر دائم في البلاد والتفنن في خلق الفتن والاضطرابات والدعوات المتكررة إلى طلب الحماية من الجهات الأجنبية وهو ما من شأنه أن يلهي تلك الدول وحكوماتها عن الاهتمام بالشؤون اليومية الحقيقية التي يعيشها المواطنين ويشغلها كذا الالتفات إلى قضايا التنمية وتطوير الخدمات، وهي الورقة التي تستغلها وتستعملها القوى الكبرى لضرب وتوجيه الانتقادات للحكومات والدول المعنية مفادها أنها حكومات عاجزة عن الاهتمام بقضايا ومشاكل مواطنيها.[2]

يزيد سقف الانتقادات في الصعود إذا كان البلد غنيا

يؤدي التراجع في الخدمات اليومية وعدم التمكن من إحداث أي تطوير على المستوى المعيشي للمواطنين إلى إحداث حالة من الفقر والتهميش الاجتماعي وتكريس الطبقة الاجتماعية مما يدفع بهم إلى الانتفاضة

[1] محمد الميلي، "سلسلة مقالات بعنوان الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية والجذور"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، سنة 1982.
[2] هنداوي حسام، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية: القاهرة، 1977، ص220.

ضد حكوماتهم، كما يعمل على تفشي حالات الاحتقان والشعور بالظلم أكثر وفي مجمل القول فإن انتشار الفقر والاحتقان السياسي مع ما يجلبه من آفات اجتماعية كلها تعد قنابل موقوتة تهدد الأمن والاستقرار الاجتماعي وتجعل البلد يعيش حالة من اللاإستقرار والفوضى.

من جهة ثانية فإن النجاح في اكتساب مجموعة سكانية في مجتمع مسلم ثقافة جديدة ودينا جديدا ولغة جديدة يولد بالضرورة شعورا بالارتباط بمن يحملون تلك العناصر أكثر مما يشعره بالارتباط بأهلهم ومجتمعاتهم ووطنهم الذي يرون فيه مجتمعا مغايرا ومختلفا عنه ما يولد شرخا داخل النسيج الاجتماعي ابتداء من الأسرة الواحدة إلى الحي الواحد إلى المجتمع الواحد وصولا إلى الأمة الواحدة، وهو ما يهدد الأمن الاجتماعي ويقضي على الترابط والانسجام داخله. ولا نعمم ذلك على حالات تنصير وقعت في بلادنا تنتج عنها براءة الوالدين والأمل عن من غير دينه وتنصر ومثل هذه الحالات قد تكون فرائس سهلة المنال لتكون ظهيرا لأصحاب المصالح والقوى الكبرى.[1]

ففي ظل وجود تلك المجموعات المصطنعة تغيب الكثير من حالات الأمن، حيث يفتقد الأمن والاستقرار السياسي بسحب القرار السياسي وتكريس التبعية، وبتآكل الأمن الاجتماعي بالفقر والتهميش والانقسام ويهدد المن الثقافي بتفكيك الهوية وتمزيقها فإذا فقد الفرد هويته وفقد المجتمع تماسكه وفقدت الدولة قرارها فقد انهارت منظومة الدولة مما يعني أن التنصير هو صناعة استعمارية بامتياز وأنه مشروع تفكيكي وأنه وسيلة الاستقواء على الوطن بقوى خارجية وأن دوره وظيفي أبعد من كونه دعوة دينية، الهدف منه ضرب الهوية الجزائرية ومحاولة صناعة لغم داخل الجزائر وخلق صراعات في غنى عنها بعد المشاريع المعادية للجزائر والتي أدفعتها الثمن غالي كمرحلة الاستعمار ثم مرحلة الإرهاب... والعديد من المراحل التي حاولت المساس بأمن واستقرار الجزائر.

المطلب الثاني: التقسيم الاثني والطائفي في المجتمع الجزائري.

تتشكل البنية الاجتماعية في الجزائر أساسا من القبيلة والعرش، فالمجتمع القبلي بمعناه الواسع كان ومازال أقوى الانتماءات وأثبتها عبر العصور التاريخية منذ القدم حتى الآن.[2]

وبالنسبة للمجتمع الجزائري بعنصريه العربي و الأمازيغي كان تنظيمه منذ القدم قبليا يتميز بالتنظيم والتماسك و لم يكن مجتمعا تراتبيا وهرميا بالشكل المتعارف عليه لدى المجتمعات الأخرى.

يعرف المجتمع الجزائري بأنه مجتمع متجانس ثقافيا يقوم على التنوع حيث تتعدد فيه اللهجات القبائلية الترقية، الميزابية، الشلحية..."تنوع في اللغة" وكذلك تنوع الأفكار والثقافة... رغم هذا الاختلاف إلا أنه هناك قواسم مشتركة بين الهويات الثقافية و لم يكن هذا التنوع يوما من الأيام سببا في الصراع بين أبناء

[1] المرجع نفسه، ص221.
[2] شتوح أحمد عبد اللطيف، "تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد10، سنة2015، ص95.

الجزائر لأن الإسلام وحدهم تحت راية "لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم"، على الأقل مدة من الزمن وكذا وحدتهم الأزمات والمصير المشترك.

تعايش مختلف الجماعات المشكلة للمجتمع الجزائري لمدة طويلة من الزمن يعبر عن التنوع الثقافي وكذا المعرفي من عمران ولباس وفن... بهذا التنوع أنتجت أنماط ثقافية عامة وأخرى فرعية في وعاء شكل الهوية العامة للمجتمع الجزائري.

لكن ما إن وطأت أقدام الغزاة المستعمرين أرض الجزائر تغيرت كل المعطيات، حيث تعتبر السياسة الاستعمارية في الجزائر السبب الرئيسي في تغيير المعطيات البشرية والعمل على تحطيم بيئة المجتمع الجزائري والقضاء على الأسس المادية التي يقوم عليها وتجديد القيم الحضارية التي يستند إليها والسعي إلى تفكيك وحدتها وطمس هويتها لبسط نفوذها الاستعمارية الكولونيالية في المنطقة من أجل إحكام قبضتها، فقد استغلت التنوع العرقي والثقافي بالجزائر وعملت على خلق صراعات عرقية وإيديولوجية من شأنها إشعال فتيل الانقسامات وضرب وحدتها وتفكيك التركيبة "السكانية العرقية" للمجتمع الجزائري لتفرقة بين أبنائها من خلال استغلال مكونات الشعب الجزائري خاصة ثنائية الأمازيغ والعرب مركزة على الاختلافات القائمة بينهم من حيث اللغة والعادات والتدين ونسبة الولاء للسلطة المركزية ساعية إلى إبراز هذا الاختلاف في صورة تعارض وصراع من أجل تفكيك بنية المجتمع الجزائري وزعزعة أمنه واستقراره.

لا يكتف الاستعمار الفرنسي من تحطيم الثقافة الوطنية فحسب بل واصل التمييز العنصري بين سكان الجزائر فعمل على نشر اللغة الفرنسية وتشجيع اللهجات المحلية بدلا من اللغة العربية.[1]

جراء الاعتماد على العديد من السياسات كسياسة التجنيس والإدماج الكلي [وسياسة التمييز العنصري بين العرب والبربر حيث برز التمذهب البربري من جهة و التمذهب العربي الإسلامي من جهة أخرى، كما تعد سياسة إنشاء الكيان القبائلي عند "لافيجري" من أنكر سياسة المستعمر الفرنسي حيث سعى إلى إبراز أن سكان القبائل كيان منفصل عن العنصر العربي بالجزائر][2] بالإضافة إلى سياسة التنصير التي أشرنا لها سابقا والتي عملت من خلالها فرنسا على إظهار الفوارق العرقية والثقافية بين الأهالي وخلق الثغرات الجهوية وإثارة الروح الإقليمية خاصة بين المناطق التي تختلف فيها اللهجات المحلية مما يسهل عملية التجزئة والتفرقة بين أبناء الشعب الواحد وتقسيمهم إلى أعراق عديدة قبائل الطوارق، بني ميزاب... وضرب هذا بذاك وبين الفئات نفسها (خلق صراع بين العرب والبربر أو خلق صراع داخل الأطروحة البربرية نفسها "القبائل"، "الشاوية"، "بني ميزاب"...) خلق أقليات على المستوى العرقي، هذا بالدعوة إلى الانفصال من جهة والمطالبة بحقوق الأقليات من جهة أخرى.

[1] المرجع نفسه، ص105.

[2] سعيد مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر، دار الشروق للنشر والتوزيع: الجزائر، ط1، 2009، ص250 (نقلا عن شتوح عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص105)

أولا: قضية الأمازيغ

تعتبر المسألة الأمازيغية من القضايا الشائكة في مجتمعات المغرب العربي عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث ولدت جدلا كثيرا لا يجد له لحد الآن حلا نهائيا وجذريا تعود جذوره على المستوى الوطني إلى فترة الاحتلال الفرنسي الذي عمل على"انماء الروح البربرية وإذكاء الحس الهوياتي البربري وبث في نفوسهم بذور التمييز والإحساس بسموهم على الآخرين" مرورا بمرحلة الاستقلال وما صاحبها من تطورات وصولا إلى مرحلة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي.

فغداة الاستقلال كانت مسألة الأمازيغ من المسائل التي لا يسمح النقاش فيها واعتبرت من المواضيع التي تهدد وحدة الشعب الجزائري.

وبقيت المسألة عالقة جدا بعد الاستقلال، برفض السلطة الرسمية إدخال الثقافة الأمازيغية في قاموسها السياسي كأحد مكونات الهوية الوطنية، فأصبحت فرنسا وجهات أخرى مركزا للتعبير عن المطلب الأمازيغي الوضع الذي أدى إلى تحريك مختلف فئات المجتمع في مناطق التواجد الأمازيغي بالجزائر مطالبين بإعادة النظر في الاعتراف بهويتهم الأمازيغية، إلا أن هذا المطلب بدأ يعرف منحنى آخر في عهد التعددية حيث انبثقت عن الأحزاب السياسية عدد من الحركات والتي تجد دعمها من الخارج هذه الحركات أصبحت تطرح مطالب أخرى بعيدة عن البحث عن الهوية، أخذت هذه المطالب بعدا مميزا و علنيا في شكل حركات احتجاجية طرحت إشكالية الهوية الأمازيغية من خلال الحركات البربرية التي شارك فيها الأديب مولود معمري وبعض الفنانين والمثقفين بالإضافة إلى نشطاء سياسيين كسعيد سعدي... وكذا محمد راشدي مسؤول الحزب الاشتراكي. مثال على هذه الاحتجاجات، مظاهرات19 ماي 1981 ببجاية، تيزي وزو، البويرة، أحداث 1988 التي لا يخلو منها البعد الاثني، كما نجد أحداث الربيع الأسود 2001-2003 الذي شهد بدوره مواجهة دامية وهذا ما وسع الهوة بين السلطة ومنطقة القبائل في الجزائر، ورسخ العداء لكل ما هو عربي

كما كانت هناك جماعات تروج لفترة الانفصال أمثال "سالم شاكر" و"فرحات المهني" الذين أسسوا النزعة الانفصالية والدعوة للاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل.

يعد هذا مشكلة حقيقية قد تكون بمثابة تهديد فعلي على استقرار الأمن المجتمعي الجزائري، إذا ما طرحت هذه المسألة مرة أخرى في ظل الظروف الدولية وما تعيشه الجزائر من تهديدات نابعة من دول الجوار التي تعيش انفلاتا أمنيا رهيبا.

- للحفاظ على لحمة الشعب الواحد داخل الدولة يحتم عليها احترام كافة الأعراف ومختلف الأطياف المكونة للمجتمع، الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم تطمح دائما إلى الحفاظ على هويتها التي تعتبر مزيجا بين العرب والأمازيغ، لدى كان لزاما على الدولة الجزائرية ضمان وحدة الشعب الجزائري

والدفاع عن حقوق المواطنين وقيم الحرية والديمقراطية وذلك بالاهتمام بكل أطياف المجتمع واشتراكهم في اتخاذ القرارات.

يمكن القول أن الجدل السياسي في الجزائر بشأن المطلب الأمازيغي تحول إلى بعد إيديولوجي في حين يجمع أغلب الجزائريين على الابتعاد عن استغلال وتسييس الهوية الأمازيغية وصد أي تقسيم للجزائر، هناك من يستغل المسألة ويحاول تحويلها إلى عرقية مقيتة باستعمال بعض المفردات التي تخلط بين الهوية والعنصرية وتصف كل فكرة مخالفة بأنها من صنع العملاء أو الاستعمار[1].

أضحت المسألة الأمازيغية في الجزائر من المواضيع التي لا تحتمل المماطلة، نظرا لسعي العديد من الأطراف لتحويل مسارها من البحث عن الهوية إلى التوظيف السياسي، السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يمكن أن تكون هوية شعب ما مصدر رعب له بهذه الصيغة المفتعلة؟ إذا كانت الهوية في كل بلاد العالم عامل استقرار وتضامن واتحاد فكيف لها أن تكون في الجزائر عامل قلق واضطراب؟

لمعرفة أي مجتمع يجب البحث في تاريخه وذلك من خلال معرفة الجذور التاريخية والمحطات التي مرت بها عبر التاريخ وتنظيمها في مختلف المستويات، فلا يمكن معرفة مجتمع مادون المرور على البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي.

يكتسي موضوع الأمازيغ أهمية خاصة لاعتبارات عديدة يأتي في مقدمتها ما حدث لهم (أي الأمازيغ) من توتر، للاهتمام في البلدان المغاربية العامة، وفي الجزائر بوجه خاص في دساتيرها وبرامجها التعليمية فهي اعتبارات قد عززت من الحاجة إلى مزيد للتعرف على أصول البربر ورحلتهم المديدة في التاريخ، ومعرفة العناصر المكونة لثقافتهم ذلك كونهم ليسوا بالأقلية الزهيدة التي يسهل إقصاؤها أو غض الطرف عنها أو احتوائها بشتى أنواع الإقصاء،[2] حيث يعتبر الأمازيغ من الأجناس الأولى التي وجدت في القارة الإفريقية وتواجدهم يرتكز في شمال إفريقيا، يمكن القول أن أصل الأمازيغ يرجع إلى العصور الحجرية الأولى وحتى الفتح الإسلامي،[3] فبعد هذا أدرك القبائل الأمازيغ أن العرب ليسوا غزاة وإنما يحملون رسالة دين فقط فتوقفوا عن مقاومتهم لهم واعتنقوا الدين الجديد واندمجوا مع العرب الفاتحين، فامتزجوا بهم وانصهروا وذابت هويتهم في هوية واحدة. ولكن بقوا محافظين على خصوصياتهم الثقافية واللغوية، إلا أن زيادة عددهم على مر السنين خلق نوع من التباين بين الأمازيغ في حد ذاتهم بالإضافة إلى الاحتلال الفرنسي الذي عمل جاهدا على تشتت هذه الوحدة والتآلف بين أبناء الشعب الواحد من خلال سياسته المعروفة ب "فرق تسد"

[1] العربي عقون، الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية، التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع: المغرب، ط1، ص63.
[2] غابرييل كامب، البربر ذاكرة وهوية، (ترجمة عبد الرحيم حرزل)، دار إفريقيا الشرق: المغرب، 2014، ص9.
[3] فضيلة شبابحة، الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي (الجزائر نموذجا)، دار الجندي للنشر والتوزيع: عمان، ط1، 2015، ص34.

فإن طبيعة دراستنا تفرض علينا التعمق في معرفة أصول الأمازيغ عامة وأما زيغ الجزائر خاصة، فقبل التطرق للجذور التاريخية للقضية القبائلية، علينا أن نشير إلى ما تعنيه كلمة قبائل والتي تدل على مجموعة من السكان البربر المتمركزون في منطقة معروفة بالجزائر تسمى بلاد القبائل، وكثيرا ما يطلق على القبائل اسم "**زواوة**" وهي قبيلة من **كتامة** ويقال أنها فرع من قبيلة ضربية و لم تظهر تسمية القبائل قبل القرن السادس عشر، فالأتراك هم أول من استعمل هذا المصطلح.[1]

مثلما اختلف الباحثون في أصل تسمية الأمازيغ فإنهم يختلفون في أصول نشأتهم أيضا، وهذا راجع لمشكلة المصادر حيث اشتكى كثير من الباحثين المحدثين وخاصة منهم الجزائريون أنهم لا يعرفون إلا القليل عن البربر وأنه هناك حلقات مفقودة في تاريخنا ونقاط من الظل كثيرة يرجع معظمها إلى التخريب الذي طال الوثائق بمختلف أشكالها ومضامينها من طرف يد واعية تمام الوعي من ذلك التخريب، وهو بالأساس استهداف هوية هذا المجتمع، وهذه العملية نمت في القديم كما في العصر الحديث على يد من استندت إليهم فرنسا الاستعمارية أن تنظر كيفما تشاء بالنسبة لمسألة أصل السكان.[2]

يمكن القول أن أمازيغ الجزائر ينقسمون إلى مجموعات وتبقى اللغة هي المعيار الأساسي في هذا التصنيف وهو الشيء الذي يجعل "قبائل الجزائر" تمثلهم عدة مجموعات، لكل مجموعة لهجة خاصة بها على الرغم من الاشتراك في الأصل الواحد، من بين أهم التجمعات السكانية الأمازيغية والتي تم الإشارة إليها سابق منطقة القبائل والتي تعد بلاد الأمازيغ بلا منازع وأهم مدنهم تيزي وزو، بجاية، البويرة، شمال سطيف، شمال برج بوعريرج، الجزائر العاصمة، بومرداس. إلا أن ذلك لا يمنع من انتشارهم في أماكن أخرى.[3]

من هذه التجمعات نجد أيضا الأمازيغ الشاوية، أمازيغ بني ميزاب، أمازيغ الطوارق، أمازيغ، تقرقرانت، أمازيغ منطقة جبال شنوة وبيسة أمازيغ عرب الجزائر.[4]

هذا فيما يخص تمركز أمازيغ الجزائر.

ولو عدنا إلى جذور القضية القبائلية او ما أصطلح عليها بالأزمة القبائلية أو الأزمة البربرية نسجل أنه تعود إلى الفترة الاستعمارية، حيث بدأ تنامي الحس البربري في حزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية، ففي الفترة الممتدة منذ 1948 إلى 1950 مر الحزب بمعضلة خطيرة وهي البربرية والتي تعبر عن انحراف تعصبي ملون بالصبغة العنصرية والنزعة الشيوعية، ظهرت هذه النزعة في جامعة الحزب بفرنسا، ثم عمت على كامل القطر الجزائري بعمل طائفي كان يرمي للتخريب والتمرد المكشوف على الحزب.[5]

---

[1] بدر الدين مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص36.
[2] رفيق بن حصر، مرجع سبق ذكره، ص 16.
[3] انظر حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية إلى أين؟ دار سندباد للنشر: عمان، 1999، ص27
وعبد الغني الإدريسي، "الأمازيغ"، مقال نشر على الموقع الإلكتروني ستار تايمز www.startimes.com2013 تم الاطلاع يوم 2021/10/22.
[4] فضيلة شبابحة، مرجع سبق ذكره، ص48.
[5] يحيى بوعزيز، الإيديولوجيات للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، د س، ص92.

عمدت فرنسا إلى تهميش الأغلبية الناطقة بالعربية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، ذلك بغية إعطاء فرصة لظهور نخبة أمازيغية قبائلية مفرنسة بهدف مساعدتها على تمرير سياستها الاستعمارية غير أنه حصل العكس حيث أنه هذه النخبة المثقفة الصاعدة القبائلية عملت جنبا إلى جنب مع النخبة المعربة في تفجير حرب التحرير.[1] تعبيرا عن هذا يقول الدكتور ناصر الدين سعيدوني: " كانت خطة فرنسا تهدف إلى إيجاد تيار جزائري في مظهره وأصوله ولكن فرنسي في قناعته وتوجهاته ولقد استطاع هذا التيار أن يستقطب جماعات من الشباب نشأت في أحضان المدرسة الفرنسية ذات التوجهات اللائكية في منطقة القبائل بالخصوص.[2]

إن هذه المجموعة من الشباب كانت تحمل توجه خاص بها يعبر عن وجهة نظرها والمتمثلة في طرح البعد البربري للجزائر حيث تأسس أول تنظيم عام 1948 بقرية **تعروست** بالقبائل حيث ضمت 15 عضو بقيادة (وعلي بناي) وحضر كل من "آيت عمران" "عمار ولد حمودة" "رشيد علي يحيى" توصلوا إلى إنشاء حركة التجديد البربري والتي تهدف إلى إعطاء الصبغة البربرية للجزائر.[3]

كما ساهم هؤلاء الشباب في تفجير ما يسمى بأزمة الانتماء البربري، وطرحوا الهوية البربرية كضرورة لأول مرة. فمنذ أن احتلت فرنسا الجزائر عمدت إلى تفرقة الشعب الجزائري وضرب هويته العربية الإسلامية وذلك عبر هويته البربرية، كان ذلك عبر إنماء الحس البربري بالهوية البربرية الأمازيغية والتنكر ومحاربة الهوية العربية الوطنية.

استعملت السلطات الفرنسية العديد من السياسات لضرب الهوية الوطنية للجزائر في كافة ربوع الوطن إلا أنها ركزت بكثرة على منطقة القبائل حيث طبقت هناك إستراتيجية ذكية لاستمالة البربر الأمازيغ وكثفت جهودها لتنمية الحس البربري. فقامت بفرنسة المنطقة عبر تنشئة جيل مفرنس يؤمن بالهوية البربرية ويسمو الجنس البربري على الجنس العربي، الذي اعتبروه غازي ومستعمر كغيره من المستعمرين الذي مرورا بالمنطقة وتواجدوا بها. بذلت فرنسا هذه الخطة "فرنسة المنطقة القبائلية" لأجل حسابات بدأت تظهر لاحقا هدفها صناعة صراع بين القبائل والعرب.

إلا أن هذه السياسات الاستعمارية فشلت و لم تحقق غايتها الرئيسية في تشتيت وحدة الشعب الواحد حيث قوبلت النزعة البربرية بوعي كبير لدى فئة من العرب والقبائل على حد سواء والذين شكلوا حاجز يحول دون تصارع البربر مع العرب ومما أدى إلى توحيد صفوف الشعب الجزائري هو انفجار الثورة والالتفافة حولها كرجل واحد، فقد استمات القبائل بجانب العرب في الكفاح لأجل حريتهم، كان معظم قادة الثورة من القبائل وبالتالي أحبطت خطط فرنسا الاستعمارية....في المقابل لا يمكن إنكار حقيقة أن

[1] عادل زقاغ، القضية الأمازيغية اللازمة في التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو اقتصادي، دار قانة للنشر والتوزيع: باتنة الجزائر 2008، ص133.

[2] أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية الخلفيات الأهداف الوسائل البدائل، برج الكيفان، الجزائر، ص- ص 7475.

[3] رابح لونيسي، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص43.

منطقة القبائل هي الجزء الأكبر الذي تأثر بالثقافة الفرنسية والتي نجحت اللوبيات الفرنسية في صناعته كتيار معارض للدولة الجزائرية في فكرة التعريب حيث ناهض فكرة أن الجزائر دولة عربية والذي يسميها البعض بالتيار الفرونكوفو بربري يتميز بالعنصرية حارب الوجود العربي وحارب العربية كلغة، كما أنها نجحت في زرع الشك والحيرة في نفوس البربر حول أولوية هويتهم البربرية على الهوية العربية الوطنية[1].

منذ أن وطأت أقدام الاستعمار الفرنسي أرض الجزائر إلى غاية اليوم مرت القضية القبائلية في الجزائر بعدة محطات تاريخية.

عملت فرنسا كل ما بوسعها لبسط نفوذها وسيطرتها على كامل التراب الوطني مركزة على تفكيك وحدة الشعب وضرب هويته معتمدة في ذلك على القبائل أي البربر كونهم أقلية قابلة للاندماج مع سياستها حسب رأيهم و لم تتوانى على وضع الخطط والمشاريع لتحقيق أهدافها بعد أن بثت في نفوسهم النزعة البربرية والحس بالهوية البربرية من بينهم جيل يؤمن بالأفكار البربرية و الفرنسية.

لكن بعد انطلاق الثورة التحريرية وتفجيرها عاد الشعب العربي والقبائل إلى لحمتهم الواحدة صفا واحدا ضد فرنسا لمواجهة الاحتلال[2].

وما إن تم نجاح الثورة التحريرية وطرد المستعمر الفرنسي وشرع في بناء جزائر مستقلة موحدة، عاد الحديث مرة أخرى إلى إدماج الهوية الأمازيغية والمطالبة بإدماجها ضمن الهوية الوطنية للشعب الجزائري.

مباشرة بعد تولي الرئيس أحمد بن بلة الحكم في الجزائر راح يجسد أفكاره المتمثلة في عروبة الجزائر، قام باستدعاء ألاف الأساتذة العرب من مصر العراق، سوريا. للمساهمة في قطاع التعليم هدفهم من ذلك تعريب الجزائر والقضاء على تركة ومخلفات الاستعمار "الأفكار الفرانكفونية" التي جسدها أتباع فرنسا ممن تأثروا بمنظومتها الفكرية[3]، كما دافع أحمد بن بلة عن اللغة العربية واعتبرها اللغة الوطنية الرسمية، أما فيما يخص اللغة الأمازيغية فقد كان ضد طرح أي لغة أخرى ماعدا اللغة العربية، لكن هذا لا يمنعه من الاعتراف بأصوله البربرية بقوله: "أنا بربري في الأصل وتراثي البربري تدعيم لأصالتي العربية والإسلامية"[4]

كان انتماء الرئيس بن بلة لتيار العروبي المدافع عن الهوية العربية الإسلامية الجزائرية واضح ومجسد من خلال تصريحاته وخطاباته لكن هذا الانتماء أثار حفيظة التيار البربري القبائلي ودفعه ليقوم بحركة تمردية مسلحة بقيادة "آيت أولحاج" ولكنها سرعان ما أخمدت بعد قيام حرب الرمال مع المغرب الأقصى وكانت تعبيرا على سخط ورفض التيار البربري وتجاهل السلطة لهويتها البربرية ومطالبه المشروعية حسب اعتقاده.[5]

[1] أنور مالك، مرجع سبق ذكره.
[2] رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص65.
[3] يحيى زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[4] مرجع سبق ذكره، ص18.
[5] رفيق بن حصير، مرجع سبق ذكره، ص69.

وبعد تولي الرئيس هواري بومدين رئاسة الحكم عقب الانقلاب العسكري والذي اصطلح عليه بالتصحيح الثوري عام 05 جوان 1965. استمر في مشروع التعريب لأن مخلفات فرنسا كانت ثقيلة، فقد خلفت وراءها مجموعة من الفرانكوفونين المتأثرين بمنظومتها الفكرية والدين طالبوا بالإبقاء على اللغة الفرنسية، لتعود من الجديد المطالبة بالأمازيغية اثر القيام بمناقشة حول الميثاق الوطني سنة 1976 والتي كانت فيها إجابة الرئيس الراحل هواري بومدين على النحو التالي: "إن الجزائر بلد عربي مسلم، ولا يجمع بين العرب ويوحد أجزاءها إلا اللغة العربية فبدلا أن نتزل إلى مستوى اللهجات المحلية لإحيائها، يجب أن نرتفع إلى مستوى اللغة العربية الفصحى التي توحد بيت المجتمع الجزائري وبين أفراده وأفراده المجتمع العربي من المحيط إلى الخليج أي تجاهل المطالب البربرية في دمج هويتها في الهوية الوطنية.

تشابه دستور 1963 مع دستور 1976 فيما يتعلق بتهميش اللغة الأمازيغية وعدم إدراجها كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية مما جعل الأوضاع تتعقد وتعالت الأصوات البربرية المنددة بالرفض خاصة في الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي أكد فيه أن اللغة العربية هي اللغة الأولى والوحيدة ولا يمكن مقارنتها بلغة أخرى فرنسية كانت أو قبائلية"[1]

تجاهل المطالب البربرية القبائلية التي جاءت بها الحركة القبائلية البربرية والمتمثلة في إبراز ودمج الهوية الأمازيغية والاعتراف بلغتها كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية وبثقافتها البربرية في كل من دستور سنة 1963 ودستور 1976، جعل الأحقاد تبلغ درجتها القصوى لينفجر الوضع في أحداث خطيرة كادت تؤدي بالجزائر إلى التفرقة والتشتت بسبب هذه النزعة البربرية وعدم احتوائها من طرف السلطات الوطنية وهي:

أ* **أحداث الربيع الأمازيغي 1980**: إن شعور الأمازيغ "القبائل" بالتهميش وعدم إدراج هويتهم البربرية وعدم الاعتراف بلغتهم جعلهم يحسون بنوع من الاحتقار لكل ما هو عربي وأصبحوا ينظرون للتيار العروبي نظرة ملؤها الحقد والكراهية، رسمتها أيادي الاستعمار خلال الفترة الاستعمارية ولازالت لحد الآن تغذيها لتبث التفرقة في أوساط الشعب الجزائري

يعتبر البربر أنفسهم أقلية وطنية، والأقلية حسب ما سبق ذكره هي تلك المجموعة التي تقيم في إقليم هذه الدولة ويرتبطون بعلاقات وثيقة ودائمة بهذه الدولة عن طريق المولد، الجنسية، الإقامة الدائمة ويشكلون بصورة واضحة عدد اقل من سكان الدولة كما يظهرون خصائص أثنية ولغوية تختلف عنها لدى باقي السكان، فضلا على أنهم يمتلكون هوية ثقافية خاصة بهم فشعورهم بأنهم أقلية عرقية لغوية مهضومة الحقوق ومهمشة وعدم استجابة السلطة لمطالبهم جعلهم يفجرون الوضع في 20 أفريل 1980

[1] عبد العلي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، مكتب الجزائر للدعاية والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص79.

في أحداث لم تسبق أن عاشتها الجزائر من احتياجات أطلق عليها ما يسمى بالربيع العربي الأمازيغي الذي حمل مطالب هذه الفئة البربرية في شكل مظاهرات واحتجاجات.[1]

تعود انطلاقة أحداث 20 أفريل 1980 إلى تاريخ 03 مارس 1980 حينما منع القبائلي مولود معمري من إلقاء محاضرة حول الأدب الشعبي القبائلي الأمازيغي في جامعة تيزي وزو، مما دفع بالطلبة والأساتذة للقيام بوقفة احتجاجية على توقيف المحاضرة تحولت إلى مواجهات ومناوشات عنيفة وكبيرة بين أجهزة الأمن والمحتجين، ذلك وسط فوضي شعبوية كبيرة تخللتها إشاعات لتضخيم الحدث واستمراره وتوجيه أصابع الاتهام للنظام على أنه قتل واعتقال...[2]

استطاعت الحركة البربرية القبائلية تحريك الشارع القبائلي للخروج في مظاهرات لمواجهة الأمن، لتصبح مدينة "تيزي وزو" مغلقة ومحظورة بسبب الفوضى والاحتياجات...

تمحورت شعارات هذه المحاضرات حول مطالب الحركة القبائلية والمتمثلة في مطالبة الأهالي بالاعتراف بلغة تمازيغت رسميا والسمو بها إلى مصاف اللغة الوطنية الرسمية والخروج بها من دائرة اللهجة المحلية الضيقة.[3]

إن شعور سكان منطقة القبائل بالانعزال وعدم دمج هويتهم وبعدهم الأمازيغي القبائلي وعدم الاستجابة لمطالبهم الهوياتية حرك في نفوسهم الحقد والكراهية تجاه السلطة واتجاه التيار العروبي الذي رأوا فيه خصم وعدو ينافسهم ويطمس هويتهم الأمازيغية. [4]

تأسست مباشرة بعد هذه الأحداث "الحركة الثقافية البربرية" وذلك إثر انعقاد مؤتمر **إعكرون** في مدينة تيزي وزو من 01 إلى 30 أوت وقد حملت طرح سلمي للمسالة الثقافية والهوية الأمازيغية وتمثلت مطالبها في الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب الاعتراف بالهوية الأمازيغية، وإدخال اللغة الأمازيغية إلى المدارس والتلفزيون.[5]

اعتبارا من عام 1988 ومع الاعتراف بالتعددية السياسية، أظهرت السلطة بعض التسامح مع "الحركة الثقافية البربرية" (الأمازيغية) التي قادت الحركات الاحتجاجية.[6]

لكن في العالم التالي جاء دستور 1989 الذي لم يحمل أي جديد بذكر للمطالب القبائلية و لم يعطي أي اهتمام للغة الأمازيغية، بل ركز على أن اللغة العربية هي لغة وطنية وإنها تمثل إلى جانب الدين الإسلامي "مقومات الهوية الوطنية".[7]

---

[1] منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص169.
[2] رابح لونيسي، مرجع سبق ذكره، ص - ص114-115.
[3]- منصور الحضاري، مرجع سبق ذكره، ص- ص.. 119169
[4] حاتم رشيد، مرجع سبق ذكره، ص20.
[5] توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين إحياء والتأجيل، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، دمشق، عمان، ص77.
[6] "منطقة القبائل في الجزائر-من الربيع الأمازيغي إلى الحراك،" مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http ://a m p-p-d w.com.cdn.ampptaject.org تم التصفح يوم 2022/06/19، على الساعة 12:44.
[7] عز الدين المناصر، مرجع سبق ذكره، 146.

نجد أن دعاة الأمازيغية أرادوا استغلال فترة التسعينات نتيجة توع ظاهرة الإرهاب في الجزائر للضغط على السلطة للاستجابة لمطالبهم.

شهدت منطقة القبائل عدة احتجاجات أهمها إضراب تلاميذ المدارس في ربيع عام 1995 في خضم الحرب الأهلية دعت الحركة البربرية إلى مقاطعة الدراسة، فاندلعت تظاهرات حاشدة واضطرابات عامة في منطقة القبائل من أجل الثقافة الأمازيغية وضد الإرهاب "أطلق عليه مقاطعة المحفظة".

عمل الرئيس "اليمين زروال" على تهدئة الوضع وذلك بإدخال اللغة الأمازيغية في التعليم بمنطقة القبائل، كما أنشأ المحافظة السامية للأمازيغية وقد تم إضافة برامج إعلامية وإخبارية باللهجات الأمازيغية المختلفة وتم إدراج اللغة الامازيغية في التعليم بمنطقة القبائل، كما انشأ المحافظة السامية للامازيغية وقد تم إضافة برامج إعلامية وإخبارية باللهجات الامازيغية المختلفة وتم إدراج البعد الأمازيغي كأحد مقومات الهوية الوطنية، ورد ذلك في دستور 1996، حيث جاء في ديباجته "كان أول نوفمبر 1954 نقطة تحول فاصلة في تقريرها مصيرها، وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها وقيمها والمكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام واللغة العربية واللغة الأمازيغية..."[1]

أشار دستور 1996 إلى الأمازيغية كمقوم من مقومات الهوية الوطنية، وهو ما لم يشر له دستور 1963 ولا دستور 1976 ولا حتى دستور 1989، فدستور 1996 كان الاستثناء غير أنه لم يوضح مكانة ومرتبة اللغة الأمازيغية ولا تصنيفها.

رغم إسهامات دستور 1996 للإشارة للهوية الأمازيغية القبائلية إلا أن السياسة الموجهة لمعالجة هذه المشكلة الثقافية الأمازيغية قد أخفقت وذلك لأنها ليست مشكلة سياسية، فإنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية كان الغرض منها مصادرة المطلب الأمازيغي حتى لا يتحول إلى مصدر إزعاج للسلطة وإعاقتها وإعاقة مؤسساتها، وليس لهدف ازدهار اللسان الأمازيغي والسمو باللغة الأمازيغية.[2]

الحلول التي أوجدتها السلطة ليست حلولا جذرية وفعلية، إنما هي محاولة لإسكات المطالب الأمازيغية فقط هذا ما سرع في انفجار أحداث الربيع الأمازيغي الأسود 18 أفريل 2001، تعود تفاصيل الحادثة إلى يوم 18 أفريل 2001 حيث أصيب طالب في المرحلة الثانوية يبلغ من العمر 18 عاما يدعى "ماسينيسا قرماج" بجروح خطيرة جراء إطلاق النار عليه في مقر الدرك الوطني في "بني دوالة" وهي بلدة جبلية بالقرب من

تيزي وزو، شرق الجزائر العاصمة، كان الشاب "قرماج" قد أوقف بعد مشاجرة بين الشباب والدرك، وتوفي بعد يومين بالتزامن مع ذكرى الربيع الأمازيغي 20 أفريل 1980[3]، فقامت احتجاجات في كامل

[1] سليمان الرياشي وصالح فيلالي وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999، ص191.

[2] المرجع نفسه، 192

[3] منطقة القبائل في الجزائر، من الربيع الأمازيغي إلى الحراك، مرجع سبق ذكره.

مناطق القبائل وحدثت مواجهات بين المتظاهرين والأمن، هذه المواجهات والحوادث الدامية أدت إلى مقتل ما يقارب حوالي 127شخص، وأدت إلى إخلاء المنطقة من الدرك الوطني لاسترضاء الشعب القبائلي الغاضب.[1] فالمتتبع للأحداث يلاحظ أن الوضع كان مبالغ فيه، إذ أن التخريب والاحتجاجات الغاضبة وتركيز الهجوم على جهاز الدرك الوطني... وكثير من الممارسات التي تدل أن الوعي القبائلي المشحون والمفتعل حرك من طرف النخبة الفرانكفونية، التي تنشط في الخفاء والتي وظفت الطرف لم يخدم مصالحها من إحداث توازن داخل السلطة لخدمة مصالحها، فلا يعقل أن مقتل أحد الرموز القبائلية "معطوب الوناس" لم يثر من المظاهرات والاحتجاجات ما أثاره مقتل الشاب "ماسينيسا قرماح".

أبرزت هذه الأحداث تنظيم حركة العروش والتي ظهرت كبنية اجتماعية وسياسية وتقليدية، طرحت بديلا تمثيليا من المجتمعين السياسي والمدني القائمين في المنطقة. إذ يقول الباحث هواري عدي: "لقد تأسست العروش في منطقة القبائل عندما عجزت الأحزاب عن لعب دورها كأحزاب معارضة، فعندما نغلق العقل السياسي يتدخل الشارع في شكل أعمال الشغف".[2]

ظهرت هذه الحركة في ماي 2011، وقلصت من هامش مناورة الأحزاب وأصبحت الناطق الرسمي باسم القضية القبائلية وكانت انطلاقتها قوية في مسيرة 2011/06/14. والتي أظهرت إلى الوجود ما يسمى "بأرضية مطالب القصر" والتي تحتوي على ثلاث محاور أساسية هي:

- ضد الظلم
- اللاعقاب
- مطالب ديموقراطية وأخرى اجتماعية واقتصادية.[3]

كان للتغذية الخارجية أثر واضح في كل تحريك المشهد القبائلي حيث دعمت فرنسا الجمعيات والرابطات الممثلة للقضية الأمازيغية لرفع مطالبها كالأكاديمية البربرية في باريس 1967 وجماعة الدراسات البربرية في جامعة باريس سنة 1973 وجماعة اتحاد الشعب الأمازيغي 1978، وكل الجمعيات مدعومة من فرنسا لتنفذ أجندتها في تفريق الشعب الجزائري.[4]

لعل أبرز هذه الحركات حركة من أجل الاستقلال الذاتي لمنطقة القبائل الجزائريةMAK سنة 2001 برئاسة فرحات مهني، حيث تبنى ثقافة الاستئصال وكرس الطابع الجهوي للقضية القبائلية وتدعيم أطروحة

[1] منصور الحضاري، مرجع سبق ذكره، ص169.
[2] منصور لخضاي، مرجع سبق ذكره، ص، ص169- 170.
[3] الطيب معاش، (المسألة الأمازيغية في الجزائر من المطلب إلى ترسيم الجذور، المسار، الاعتراف وموقف النخب)، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات: الجزائر، عدد 2022/01/13، ص118.
* أرضية مطالب القصر: مسيرة ضخمة للضغط على السلطة وفرض المطالب جاءت بهذا الاسم نسبة إلى مدينة القصر ببجاية (المرجع نفسه)
[4] رفيق بن حصير، مرجع سبق ذكره، ص112.

الانفصال والانعزال والاستقلال وعرف بولائه لفرنسا وللخارج وبطلبه المساعدة من إسرائيل لتحقيق مشروعه.[1]

خرجت المطالب البربرية عن هدفها ومطلبها الأول والمتمثل في إدماج هويتهم البربرية والاعتراف باللغة الأمازيغية إلى أبعد من ذلك، إذ أن بعض الجمعيات والحركات ذات الولاء الفرنسي والمشبعة بالثقافة الفرنسية طالبت بالانفصال والاستقلال وإقامة دولة أمازيغية ذات هوية بربرية وهذا ناقوس خطر على أمن واستقرار الجزائر ككل.

باتت هذه الحركات والجمعيات المدعومة بشكل واضح من طرف فرنسا تنشط في العلن وتنشر أفكارها الانفصالية دون أي رقابة أو مساءلة أو عقاب، خاصة في ظل تنامي حقوق الإنسان والحريات العامة وكذا حرية الجمعيات.

وللحفاظ على أمن الجزائر واستقرارها قرر الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على إحلال السلام في البلد من خلال تشكيل لجنة تحقيق وعهد برئاستها إلى الخبير القانوني "محند أسعد" وهو من منطقة القبائل.[2]

أعلن الرئيس سابق بوتفليقة في 12 مارس 2002 أنه قرر تضمين تعديل الدستور مادة تعترف بالأمازيغية كلغة وطنية دون أي هدف إلا لخدمة الوطن والمصلحة الوطنية وفي 08 أفريل من نفس السنة اعترف البرلمان بالأمازيغية كلغة وطنية ثانية إلى جانب اللغة العربية تتويجا لنضال استمر قرابة 40 عاما في منطقة القبائل.[3]

يمكن القول بأن الاعتراف بالطابع الوطني للأمازيغية هو نوع من الاستغلال السياسي للقضية وذلك بهدف كسب رهان التشريعات التي كانت مقررة في نفس السنة.

بعد سنوات من النضال السلمي والدعوات المتكررة من أجل الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية جاء التعديل الدستوري في 07 فبراير 2016 ليضفي الطابع الرسمي للغة الأمازيغية حيث صادق البرلمان بأغلبية ساحقة على مراجعة جديدة للدستور نصت على أن الأمازيغية هي الآن لغة رسمية بينما اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية وتظل اللغة الرسمية للدولة في ضوء ذلك صرح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة قائلا: (أن هذا التعديل قد أرسى نهائيا امتلاك الشعب الجزائري برمته للغة الأمازيغية التي هي أيضا لغة وطنية ورسمية كعامل تماسك إضافي لوحدته الوطنية وفي الوقت ذاته تكلفت الدولة بترقيتها وتطويرها) وهو الرأي الذي ذهب إليه المجلس الدستوري الذي رأي أن اعتبار اللغة الأمازيغية هي كلغة وطنية ورسمية والعمل على توفير شروط ترقيتها، تصب في إطار حماية وترقية مكونات الهوية الوطنية.[4]

فقد رحب الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية سي الهاشمي عماد بالقرار واعتبره مكسبا مهما يعزز الوحدة الوطنية في الجزائر، كما أعتبر القرار عاملا منهجيا سيسمح بإحداث تغيير فعال ومنظم للغة الامازيغية،

---

[1] المرجع نفسه، ص112.
[2] منطقة القبائل في الجزائر، من الربيع الأمازيغي إلى الحراك، مرجع سبق ذكره.
[3] المرجع نفسه.
[4] "رأي المجلس الدستوري رقم 16/1 المؤرخ في 2016/1/21 ويتعلق بمشروع القانون المتضمن لتعديل الدستوري"، للجريدة الرسمية رقم 6 لسنة 2016.

كما رحب الكثير من المثقفين الجزائريين بالقرار واعتبروه تصحيح لخطأ ارتكب في حق مكون رئيسي من مكونات الهوية الجزائرية.

يبدو جليا أن تعامل السلطة السياسية مع القضية الأمازيغية هو عبارة عن ورقة سياسية لسحب البساط فقط وعلى نحو مؤقت من تحت أقدام التيار الأمازيغي الانفصالي، وأن النظام الجزائري لا ينظر إلى المسألة الأمازيغية بجدية ولا يملك أي إستراتيجية لبناء الوحدة الوطنية على أساس الاعتراف بالتعددية الإثنية وحمولاتها الثقافية واللغوية.[1]

عرفت منطقة القبائل في أواخر عام 2017 احتجاجات عارمة واضطرابات طلابية إثر رفض البرلمان الجزائري لمشروع تعديل قانون المالية لسنة 2018 اقترحه حزب العمال ينص على:" أن تسهر الدولة على تعميم تدريس اللغة الأمازيغية في كل المدارس العمومية والخاصة، على أن يكون التدريس إجباريا في إطار تطبيق مخطط تدريجي"

جاء رد اللجنة المالية المكلفة باستقبال اقتراحات النواب برفض هذا الاقتراح بداعي أن "السلطة العمومية بذلت وتبذل جهودا معتبرة في مجال تدريس اللغة الأمازيغية، حيث تتضمن المناهج التربوية برامج تدريس هذه اللغة الوطنية، فضلا على ثمة هيئة وطنية تتمثل في المحافظة السامية للغة الأمازيغية تتولى القيام بمهمة ترقية اللغة الأمازيغية وتطويرها".[2]

إن الاحتجاجات التي عرفتها عدة مناطق من الجزائر تيزي وزو– باتنة – الجزائر العاصمة – البويرة تمثلت في إضرابات ومسيرات سلمية لمدة أكثر من أسبوعين من طرف تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات وعدد معتبر من السياسيين والنقابات العمالية وكذا نشطاء حركة "الماك" الانفصالية، أدت إلى حدوث انزلاقات خطيرة بولاية البويرة خاصة في صفوف طلبة الجامعة مما دفع بإدارة مجلس الجامعة إلى إصدار قرار بتعليق الدراسة وكل الأنشطة البيداغوجية والعلمية وكافة أشكال التظاهر ابتداء من شهر ديسمبر 2017.[3]

أثبتت هذه المسيرات أن المطالب الأمازيغية لم تنتهي بعد رغم ترسم اللغة الأمازيغية بموجب التعديل الدستوري، وأن الأمازيغ مازالوا لا يثقون في وعود السلطة الحاكمة التي ماطلت في تجسيدها على أرض الواقع، كما أثبت الحراك أنه يطالب بالاندماج أكثر في المجموعة الوطنية من خلال تعميم استعمال اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني عكس حركة الماك الانفصالية التي حاولت ركوب الحركة والتي تشبثت بموقفها المطالب بالانفصال.

رغم كل هذه الاحتجاجات التي باتت تنبؤ بالتصعيد اتجاه السلطة المركزية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في ربيع 2019 و لإضعاف وسائل التعبئة التي تستخدمها القوى المعارضة بمنطقة القبائل جاء

[1] عمر أزراج، المعركة القادمة في الجزائر بعد ترسيم الأمازيغية، /قال منشور جريدة العرب الالكترونية، بتاريخ 2016/01/01، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ://alarab.co.uk تم التصفح يوم 2022/08/20 على الساعة 01:33.

[2] ناصر حابي وآخرون، الحركات الأمازيغية في شمال إفريقيا، منشورات الشهاب، الجزائر 2018 ص124.

[3] "البويرة: المحتجون يصعدون ويقطعون الطريق السيار"، جريدة الخبر، العدد 8719، الصادر بتاريخ 2017/12/14.

الإعلان عن ترسيم بداية السنة الأمازيغية "يناير" كعطلة مدفوعة الأجر في مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية بتاريخ 27ديسمبر 2017 وبذلك شكل بداية سنة 2018 التي تتوافق مع السنة الأمازيغية الجديدة 2968 بداية مرحلة جديدة للإدراج الفعلي للبعد الأمازيغي في المجال الرسمي، حيث انعقد مجلس وزاري خصيصا لبحث مسألة توسيع تعليم اللغة الأمازيغية أين تقرر تخصيص مناصب جديدة للأساتذة للتدريس بداية من 2017 الدراسي لسنة 2019/2018 ولأول مرة في تاريخ الجزائر أصدرت وزارة الداخلية بيانا باللغة الأمازيغية حول إجراءات قرعة الحج يوم 2018/01/09 احتفلت الجزائر ب"يناير" رأس السنة الأمازيغية الجديدة التي أعلنت على أنه يوم عطلة نهاية العام 2017 لأول مرة في بلد بشمال إفريقيا موطن الأمازيغ.

تم الاحتفال بمناسبة يناير لفترة طويلة في الجزائر لاسيما في المناطق الناطقة باللغة الأمازيغية حيث كان هذا اليوم عطلة بحكم الأمر الواقع. لكن الرئيس السابق بوتفليقة أعطاها طابعا رسميا حيث أعلن أنه يوم عطلة في الجزائر وذلك بهدف توطيد الوحدة الوطنية وفي يوم 30 أفريل صوت النواب لصالح إضافتها إلى قائمة الأعياد الوطنية وبذلك أصبح يوم يناير عطلة مدفوعة الأجر يوم 16 فبراير 2019 تجمع آلاف المتظاهرين بشكل عفوي معارضين عهدة رئاسية خامسة لبوتفليقة في ولاية بجاية (خراطة منطقة قبائلية) وفي 22 فبراير امتد الاحتجاج إلى الجزائر العاصمة ثم انتقل إلى بقية البلاد، حتى تحول إلى حركة شعبية غير مسبوقة عرفت أو ما اصطلح عليها بالحراك الشعبي تطالب بتفكيك النظام القائم منذ الاستقلال عام 1962.[1]

استطاع الحراك الشعبي أن يوقف مشروع الولاية الخامسة، من خلال تقديم الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" استقالته والإطاحة بنظامه وعلى ضوء ذلك شهدت الجزائر انتخابات رئاسية يوم12 ديسمبر 2019 والتي فاز فيها الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" عرض الرئيس مسودة دستور التي أحيلت إلى استفتاء شعبي بعد صياغتها النهائية فقد تمت دسترة هذه الحركة الشعبية كما تضمنت مقترحا يقضي بإدراج اللغة الأمازيغية كلغة رسمية ضمن المواد غير القابلة للتعديل أو ما يعرف بالمواد الصماء غير القابلة للمساس، جاءت هذه الخطوة بعد أربع سنوات فقط من اعتماد اللغة الأمازيغية لغة رسمية شأنها شأن العربية، إضافة على إصدار قانون يحدد كيفية العمل بهذه اللغة مما أعتبر انتصارا لسكان منطقة القبائل الذين نادوا بذلك منذ سنوات.[2]لكن هذا الأمر أثار جدلا واسعا بين مؤيد ومعارض فالرأي المؤيد للمادة (04) اعتبر أنها جاءت لصد محاولات ضرب وحدة الأمة الجزائرية ويفتح الباب واسعا أمام نزع فتيل النزاعات، بل ويعزز مكانة الإسلام واللغة العربية في المنطقة (الجزائر) ويرسي قاعدة متينة لوحدة شعوبها وتكتلها مرة أخرى في نطاق دولة موحدين جدد كما صنعها الأجداد الأمازيغ والعرب[3]، يقول الباحث "أرزقي فراد" في هذا الشأن إن لمصلحة الجزائر يجب أن نتخلص من تلك الأصوات المتعصبة التي نستخدمها كورقة سياسية ولا تفتح نقاشا أكاديمي حقيقي حول جذور اللغة

[1] منطقة القبائل في الجزائر من الربيع الأمازيغي إلى الحراك، مرجع سبق ذكره.
[2] ربيعة خريس، مسودة دستور تبون تعيد جدل نشأة الهوية الجزائرية إلى الواجهة، مرجع سبق ذكره.
[3] محمد سليم قلالة، "الأمازيغية لغة موحدة ومكانها طبيعي في الدستور" جريدة الشروق: الجزائر، نشر يوم 2020/19/24، العدد 8129 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http : //www.echoroukonline.com تم التصفح يوم:2022/06/19، على الساعة 00:54.

الأمازيغية ونفض الغبار عليها بعدما دفعت الثمن غاليا بسبب غياب ثقافة الحوار، وما زاد الطين بله هو غياب الأبحاث العلمية التي تشرح العمق الأمازيغي للجزائر في ظل وجود عدة لهجات حيث تختلف اللغة الأمازيغية التي يتكلمها سكان الصحراء عن اللغة التي يتكلمها سكان الشمال وكحل لذلك يرى الباحث ضرورة جلوس الباحثين بهدوء على طاولة واحدة قبل التوجه إلى سن القوانين والمواد الدستورية.[1]

كما تحدث في ذات الشأن "رابح لونيسي" أستاذ العلوم السياسية بجامعة وهران أن الرئيس تبون قطع الطريق بهذا القرار أمام بعض الإقصائيين والرافضين للأمازيغية بجعلها ضمن المواد غير القابلة لأي تعديل، بعد أن تركها الرئيس السابق محل تلاعب... وأبرز الأستاذ أن الهدف من هذا التعديل هو تعزيز الوحدة الوطنية التي أصبحت مهددة بفعل التهميش الذي تعرض له البعد الأمازيغي في الجزائر منذ استرجاع الجزائر استقلالها رغم أن الأمازيغية تشكل حسبه مع العربية والإسلام الاسمنت الذي تسقط أمامه كل محاولات ضرب وحدة الأمة الجزائرية.

واعتبر المتحدث أن البعد الأمازيغي لا يجب حصره في اللغة فقط بل هو أيضا بعد ثقافي وعمق تاريخي يجب إعطاءه أهمية أكبر كي تتصالح الجزائر مع ذاتها وتنتهي نهائيا من هذا المشكل الهوياتي الذي اختلف بسبب تعصب البعض أو ضعف الرؤية السياسية واخذ أبعاد خطيرة مهددة للجزائر ووحدتها ومستقبلها.[2]

أما التيار المعارض يرى أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة المعترف بها ولا ينبغي تقسيم المجتمع الجزائري على هامش هذه التناقضات ووفقنا لموضوع دراستنا السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يعتبر الناطقون بالأمازيغية (أقلية)؟

تعتبر بعض الدراسات الأمازيغ في المغرب العربي أقلية تدافع عن حقوقها ووجودها فهي تعاني التهميش والإقصاء في مجتمعاتها وعلى النقيض من ذلك هناك بعض المفكرين يرفضون فكرة اعتبار الأمازيغ أقلية من بينهم الأستاذ "حسين عبد الرزاق" بل يقترح إطلاق مصطلح مجموعة قومية عليهم.

ولو عدنا إلى تعريفنا لمفهوم الأقليات في الفصول السابقة تبرز لنا عناصر أربعة يبنى عليها مفهوم الأقلية وهي كالآتي:

العنصر الكمي: البعد الديمغرافي

البعد الثقافي الهوياتي: تتميز الأقلية لغويا أو دينيا

البعد الاجتماعي: اختلال ميزان القوى بين الأقلية والأكثرية وما ينتج عنه من حرمان وإقصاء.

البعد السياسي: حرص الأقلية على بقاء خصوصيتها

[1] محمد علال، "دسترة اللغة ـ لماذا تثير الأمازيغية الجدل في الجزائر"، سكاي نيوز العربية، نشر يوم 2020/09/10، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ;//www.skynewsarabia.com.cdn.ampproject.org تم التصفح يوم2022/07/15 على الساعة 23:28.

[2] محمد سالم، "دستور جديد للجزائر جاهز للمناقشة..ما أبرز مواده المثيرة"، نشر يوم 08ماي2020 مأخوذة من الموقع الالكتروني: http ://arabi21-com.ampproject.org تم التصفح يوم 2022/07/20، على الساعة: 00:03

بناء على هذه العناصر لا ينطبق أي تعريف من هذه التعريفات بشكل كلي على الأمازيغ غير أن في كل تعريف عنصر أو أكثر ينطبق عليهم، فالبعد الديمغرافي للمفهوم لا ينطبق على الأمازيغ إطلاقا، فهم أكثرية على اعتبار أن الأصل العرقي لأغلب سكان الشمال الإفريقي أمازيغي. أما البعد الثقافي فينطبق عليهم جزئيا حيث أن أكثرية الأمازيغ قد تعربت منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا في حين بقيت أقلية تتداول اللغة الأمازيغية وتختلف نسبتها من بلد لآخرّ، كما عم الدين الإسلامي مختلف المجتمع الأمازيغي منذ القرن السابع ميلادي يستوقفنا هنا قول ابن خلدون "فقد قبلوا بالإسلام دينا وعم المذهب المالكي شمال إفريقيا كما تبنى بعض الأمازيغ المذهب الإباضي..." ويكاد البعدان الاجتماعي والسياسي ينطبقان عليهم بشكل كلي فعلاقاتهم في أغلب الأحيان خاصة الأقلية التي تتحدث الأمازيغية ليست متكافئة مع من يتكلمون العربية، يمكن أن نلخص: إلى أن الأمازيغ أكثرية ديموغرافيا وأقلية سياسيا وثقافيا، ولعل الملاحظة الأهم في نهاية الموضوع هي أن الأمازيغ لا يمكن اعتبارهم بسهولة أقلية، فهم كما سبق أغلبية عرقية تعرب لسان جزء منهم بسبب اختلاطهم بالمدن ذات الوجود العربي، في حين بقيت الدواخل محافظة على أمازغيتها اللسانية مع الانتماء إلى الإسلام حضاريا.[1]

ثانيا: قضية بني ميزاب

المزابيون اتنولوجيا بربر (أمازيغ) من الفرع الخامس لزناتة من بني واسين فهم عموما سلالة مصعب مزاب ابن بادين بن محمد بن زهيق بن أوسين بن أزلتين بن مرسه بن زكية بن رشيق بن جنة جد زناتة، إنما أيضا مع خليط من البربر المجتمعين من مناطق مختلفة بعد سقوط الدولة الرستمية مشكلين وحدة متجانسة لغويا واجتماعيا وحتى عرقيا أحيانا، أما مذهبيا فكانت بدايتهم واصلة عطائية ثم إباضية وهبية وتاريخيا مر بني ميزاب بالمراحل التالية:[2]

1- **مرحلة القوى المتفرقة:** ما قبل تأسيس القرى
2- **مرحلة التأسيس المذهبي:** المرحلة التي أصبحت فيها كل القرى إباضية كغرداية (تغردايت 1053م)
3- **مرحلة التحديد الديني الأول:** بدأت مع سعيد الحربي 1520م و تدعمت خاصة مع أبي زكرياء يحي بن صالح الأفضلي (1788)
4- **مرحلة التعاقد وحماية الذات:** مرحلة الدخول في معاهدات مع الدولة العثمانية نسبيا مع الأمير عبد القادر، ثم مع فرنسا قبل الاحتلال من (1857 -1882)

[1] "الأمازيغ ومفهوم الأقلية"، نشر يوم 2005/11/27، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ://www.aljazeera.net.cdn.am$$roject.org تم التصفح يوم 2021/06/20 على الساعة 21:30

[2] خواجة عبد العزيز، الضبط الاجتماعي ومعوقاته في المجتمعات التقليدية نظام العزابة، بوادي ميزاب (الجزائر) نموذجا، دراسة سوسيو-أنثروبولوجية، نور للنشر، ألمانيا مكتبة الكتاب العربي، بني يزقن، غرداية.

5- **مرحلة التحديد الديني الثاني:** تتداخل مع المرحلة السابقة وتبدأ مع المصلح "امحمد بن يوسف اطفيش" (1820-1914)

6- **مرحلة الانغلاق على الذات:** عرفها خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1883-1962)

7- **مرحلة التكوين السري والتكوين الذاتي:** وذلك بعد الاستقلال خوفا من الحزب الواحد إلى غاية نهاية الثمانينات

8- **مرحلة الانفتاح غير المنظم:** وهي الفترة الحالية تفتح كلي وشبه فوضوي.[1]

معالجة قضية بني ميزاب تحتاج تحليلا دقيقا وزمنا أطول حيث يجب التفرقة بين الدوائر الأساسية لتناول الموضوع فميزاب ينظم داخل دوائر متعددة: الإباضية، البربرية، الجنوب، غرداية... فكل دائرة لها خصوصياتها ولها قواسمها المشتركة مع الدوائر الأخرى كما أن الموضوع متعدد الجوانب ديني، جغرافي، عمراني، اثني...[2]

سنحاول جاهدين حصر موضوعنا في الدراسات التي عالجت الميزابين في منطقة غرداية بأطيافها المتعددة.

تعد قضية بني ميزاب بغرداية من أثقل الملفات التي واجهت الدولة الجزائرية. لما تحمله من تعدد الأسباب والظروف المحيطة بها وكذا نوعية الأطراف المتنازعة. حيث أن النزاع بين بني ميزاب والعرب الشعابنة أخذ طابع مذهبي طائفي بالدرجة الأولى، أنه حمل في طياته أسباب أخرى لا تقل أهمية وخطورة.

تعتبر غرداية الواقعة في جنوب الجزائر منطقة إستراتيجية ومهمة بالنسبة للجزائر والجزائريين، تحمل في طيات مدنها تاريخيا عريقا وآثار تدل على عمق حضارة هذه المدينة بالإضافة إلى ذلك فإنها تحمل أجمل معاني التعايش بين مزيجين مختلفين الأمازيغ المزابين الإباضين والعرب الشعابنة المالكين. حيث استطاعوا أن يعيشوا في مكان واحد رغم الاختلاف العرقي والطائفي والمذهبي ورغم المناوشات التي تظهر بين الحين والآخر.

ولاية غرداية تنطق بالميزانية "تايزدايت"وبالفرنسية Ghardaïa هي ولاية بشرق الجزائر، يقع فيها وادي ميزاب أحد مواقع التراب العالمي بالجزائر حسب منظمة اليونسكو.[3]

تقع ولاية غرداية شمال صحراء الجزائر،يبعد مقر ولاية مدينة غرداية ب 600 كلم جنوب الجزائر العاصمة تقدر مساحتها الإجمالية ب 86.105 كم^2، امتدادها من الشمال إلى الجنوب يقدر ب450 كم ومن الشرق على الغرب ب200 إلى 250 كم ترتفع على مستوى سطح البحر ب486 كم، تحدها كل من ولاية الجلفة والأغواط شمالا وولاية البيض وأدرار غربا أما شرقا تحدها ولاية ورقلة وجنوبا ولاية تمنراست.[4]

---

[1] المرجع نفسه

[2] خواجة عبد العزيز، قراءات في المجتمع الجزائري، مجموع مقاربات سوسيو-أنثروبولوجية، نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، 2017، ص216.

[3] منصور حضاري، مرجع سبق ذكره، ص171.

[4] ولاية غرداية، الموقع الإلكتروني: http s ://m.marefa.org تم التصفح يوم: 10 أكتوبر 2021.

حسب إحصائيات سنة 2020 بلغ عدد سكان ولاية غرداية حوالي 375.988 نسمة.[1]

يطلق مصطلح المزابيون على كل من يسكن وادي ميزاب والتعبير السائد شعبيا بني ميزاب.

تعتبر مناطق ولاية غرداية ولا سيما مناطق العطف وبني يزقن والقرارة وبريان ومليكة وبوتورة وغرداية... الموطن الأصلي لبني ميزاب الذي يتصل نسبهم ببني مصعب والتي طاولها التحريف لتصير مزاب بسبب نطق الأمازيغ في الأغلب لحرف الصاد زايا فقالوا مصعب ثم مصاب ثم مزاب ثم ميزاب.[2]

تحول بني ميزاب من الاعتزال إلى تبني المذهب الإباضي جملة واحدة وبكل سهولة بمجرد قدوم الشيخ "أبي عبد الله محمد بن بكر" إلى بادية بني مصعب، ظهر المذهب الإباضي في القرن الأول الهجري في البصرة إذ يعتبر من أقدم المذاهب الإسلامية على الإطلاق ونسبة إلى إمامه عبد الله بن إباض والذي عاصره معاوية بن أبي سفيان تعود علة التسمية إلى المواقف الكلامية و الجدالية والسياسية التي اشتهر بها عبد الله بن اباض في تلك الفترة.[3]

امتد اعتناق الميزابيين للإباضية إلى مخلفات سقوط الدولة الرستمية عام 296ه/909م، حيث اضطر من بقي من أبنائها إلى الفرار بأنفسهم من تيهرت عاصمة الرستميين ليستقروا ب "وارجلان" والتي تعرف حاليا بورقلة حيث احتضنهم أهلها، إلا أنهم تقدموا إلى الشمال بعدما زالت أسباب الفرار ليستقروا في بادية "بني مصعب" التي أرشدوا أهلها بعد إن استأنسوا بهم واستلطفوهم لحسن اسلامهم وطيب أخلاقهم فدعوهم لاعتناق الإباضية في القرن الرابع هجري، فالتحم المزابيين والإباضيين.[4]

يتميز المجتمع الميزابي بمجموعة من الخصوصيات التي تحافظ على نسيجه المجتمعي من بين هذه الخصائص:[5]

1- هيئة العزابة: تعد من أهم وأعلى وأشهر الهيئات الدينية والسياسية ببني ميزاب، يعرف المكونون لهذه الهيئة عند أوساط العامة من الميزابيين باسم "اعزابن" في حالة الجماعة وفي حالة الواحد منهم يسمى "أعزاب" وهم يمثلون العلماء والأئمة وأهل الرأي والمشورة من الشعب.

تقوم العزابة بمهام عديدة ومتنوعة وأدوار كثيرة وذلك في مختلف مجالات الحياة الخاصة بالمجتمع الإباضي. منها المهام الدينية والتعليمية والاجتماعية والسياسية. كما يتجسد دورها ميدانيا في المجالات التطبيقية

1/1 الشؤون الدينية: تتمثل في الفتوى، تعليم القرآن...

---

[1] سميحة ناصر خليف، عدد سكان ولايات الجزائر، نشر يوم 04 مارس 2021، تم التصفح يوم 15 أكتوبر 2021، على الساعة 14:42 من الموقع الإلكتروني: http s ://mawdoo3.com

[2] منصور لحضاري، مرجع سبق ذكره، 171.

[3] المكان نفسه.

[4] منصور لحضاري مرجع سبق ذكره، ص172.

[5] المرجع نفسه، ص173.

1/2 الشؤون التشريعية: تتمثل في وضع القوانين والأحكام العرفية المعروفة باتفاقيات "وادي ميزاب" لتجريم الجرائم وتسيير المعاملات بتحديد المكاييل والمعايير والموازين الملزمة لتعاملات بني ميزاب التجارية والتبادلية فيما بينهم وفق مالا يتعارض مع التشريعات الوطنية.

1/3 الشؤون الاقتصادية: تتمثل في توزيع الزكاة والإشراف على نفقات الزواج وتحديد المهور ونفقات الكفالة والحضانة والإشراف على الأسواق العامة في مدن بني ميزاب ومراقبة الأسعار.

يعتبر دورها فعال ومهم وهذا ما أدى إلى تماسك المجتمع الإباضي (الميزابي) عبر قرون، وهذا ما جعله يحظى بمميزات خاصة وذلك بفضل نظام العزابة.[1]

2- مجلس العشيرة: العشيرة الميزابية هي عبارة عن مجموعة كبيرة من الأسر، ينحدرون من جد واحد في الغالب، تربط بينهم علاقات القرابة والرحم، ولكل عشيرة دار هي ملك لها من إنشائها وتكون كبيرة نسبيا تعقد فيها مجالس إدارتها وحفلاتها كما تستعمل المدينة أيضا في حفلاتها واجتماعاتها إن احتاجتها، لكل عشيرة أوقاف خاصة بها من أبناء العشيرة وصندوق من تبرعاتهم لإصلاح الدار وتجهيزها بكل ما تحتاجه من مستلزمات من أثاث وغيره، ولكل عشيرة مجلس خاص بها يتكون من حكمائها وزعمائها وذوي الرأي منهم كما لها رئيس ينتخب فيما بينهم[2]

3- المجلس الديني النسائي: يمثل هيئة نسوية تعنى بالأمور الدينية للنساء، التي تحول طبيعة المجتمع الميزابي **دون** مباشرتها والخوض فيها من طرف الرجال من بين مهامها بيان الأحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات...[3]

4- نظام الحراسة: "جمعية الشباب" هو هيئة دينية علمية اجتماعية تقوم بأعمال عدة، كحراسة التجمعات السكانية والبساتين والقيام بالخدمات العامة كخدمة المقابر واصلاحها، إصلاح الطرقات العامة، مجابهة الأعراض الاجتماعية والأخلاقية الدخيلة كالآفات الاجتماعية.[4]

تعد هذه الهيئات بمثابة صمام الأمان لوحدة وتماسك المجتمع الميزابي، إذ أن هذه الهيئات والتي اختصت كل واحدة فيها بأدوار منوطة بها جعلت المجتمع الميزابي مجتمعا منظما وموحدا، بالإضافة إلى حفاظها على طابع المحافظة الذي يتميز به المجتمع الميزابي بدرجة كبيرة.

تعايش المزابيون مع غيرهم من الجزائريين على تنوع مذاهبهم وألسنتهم وتمثل انسجامهم في وقوفهم جنبا إلى جنب ضد الاستعمار الفرنسي إبان الثورة التحريرية، حيث كانوا بمثابة حجر تعثر أمام المخططات الفرنسية الرامية إلى فصل الصحراء الجزائرية عن باقي التراب الوطني، وكان من أعلام المنطقة المناهضين للاستعمار "الشيخ إبراهيم بن عمر بيوض" (1899/1981) نجد كذلك مفدي زكرياء شاعر الثورة الجزائري، الياذ الجزائر الذي أشاد بنضال بني ميزاب ومواقفهم الوطنية.[5]

---

[1] صالح بن عمر السماوي، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب، د.د. ن، الجزائر، ط1، 2005، ص635.
[2] حمو محمد عيسى النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، ج1، دار البعث: الجزائر، ص164.
[3] المرجع نفسه، ص165
[4] منصور لحضاري، مرجع سبق ذكره، ص173.
[5] المكان نفسه.

إن التمازج بين الميزابيين الإباضيين والعرب المالكين لم يمنع من تطاير الرماد وتصاعد لهيب الصراع إثر مواجهات دامية عاشت على وقعها مدينة غرداية جنوب الجزائر، حيث شهد المجتمع الغرداوي أحداث دموية بين المزيجين حتى قبل الثورة وبعدها على غرار الأزمة التي حدثت في 1985، وحادثة القرارة 1989، والتي كانت عبارة عن صورة موضحة للاختلاف بين المجتمعين.

*** أحداث بريان 2008:**

تقع مدينة بريان على بعد 600 كم جنوبي الجزائر العاصمة، وهي إحدى مدن وادي ميزاب القديمة، بدأ إنشاء هذه المدن في القرن الحادي عشر ميلادي إثر اندثار الدولة الرستمية الإباضية في 909 واستيلاء الفاطميين على عاصمتها تيهرت من بين الأقاليم التي لجأت إليها القبائل الأمازيغية الإباضية الهاربة من بطش الفاطميين إقليم واد ميزاب فامتزجت بأهله وأقنعتهم بمذهبها وبنت فيه قرى محصنة إحداها "بريان"، دفعت قلة موارد العيش في فترة الاستعمار الفرنسي إلى هجرة الإباضيين إلى مدن أخرى، حيث شهد وادي ميزاب هجرة العديد من الرحالة بفضل ازدهاره مقارنة بغيره من أقاليم الجنوب.[1]

عملت الدولة (الجزائر/ غرداية) على الحد من وزن المؤسسات الإباضية الخاصة وإن تفادت القضاء عليها لأسباب سياسية، كما سهرت على توازن المنطقة بتقسيم المناصب المنتخبة بين الإباضيين وغيرهم.

أهم ما جاء به الاستقلال هو تغيير التوازن الديموغرافي في وادي ميزاب.[2]

أدى تطور الجنوب بفضل عوائد النفط إلى توطن سكان المنطقة الناطقين بالعربية في المدن الميزابية واشتغالهم فيها كموظفين وتجار... لم تتسبب هذه الهجرات أول الأمر في مشكلات طائفية.

الرخاء الذي كانت تشهده الجزائر بفضل استثمار المداخيل النفطية في التنمية جعل حدوثها أمرا شبه مستحيل، لم تظهر الحساسيات بين الإباضيين وجيرانهم السنة إلا مع بداية الأزمة الاقتصادية في منتصف سنوات 1980 وما تلاها من تفشي للبطالة وتدهور للخدمات العمومية.

تحولت الإصلاحات الليبيرالية بالمدن الميزابية إلى تجمعات بشرية لا يقل مستوى الفقر والبطالة فيها عن سواها من مدن الوطن وباستشراء الأزمة بدأ الإباضيين يتميزون بثرائهم النسبي مقارنة مع أوضاع بقية الشرائح من غير الإباضيين، لا يعني هذا أن كل الإباضية أغنياء إنما يدل على أن مؤسساتهم ساهرة على استمرارية نظام التضامن التقليدي وأنهم ينشرون "السلم الاجتماعي" داخل طائفتهم لحماية مصالحهم الاقتصادية.[3]

خلال الاقتراع المحلي لسنة 1990، فضل الإباضيين التصويت لمرشحين مستقلين منهم، فيما صوت باقي الأهالي لقوائم أخرى وبالأخص قائمة حزب "جبهة الإنقاذ الإسلامية". أشعل هذا الشرخ الانتخابي شرارة

[1] ياسين تملالي، "الجزائر: أحداث بريان والأسباب الخفية للعنف الطائفي"، قناة الأخبار، يوم النشر: 2حزيران 2008، يوم التصفح يوم 04 ديسمبر 2021 على الساعة 22:41 من الموقع الإلكتروني: http ;//al-alkhabar.com/opinion/163687

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

مواجهات دامية في مدينة "بريان" والملاحظ أن أحداث العنف في المدينة ذاتها اتخذت شكل نزاع بين مناصري العمدة الإباضي المنتخب على قائمة حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" (حزب علماني يرأسه سعيد سعدي)وبين معارضيه وأغلبهم من "العرب السنة".[1]

كما هو الحال في العديد من الدول العربية، كثيرا ما يخرج "الغضب الاجتماعي" عن وجهته ويتحول إلى "غضب مذهبي".

ينظر السنة اليوم إلى الإباضيين على أنهم عنصريين منغلقون يرفضون أن يشاركهم غيرهم ما ينعمون به من خيرات وعلى العكس من ذلك ينظر الإباضيين إلى السنة كغزاة شوهوا مدن ميزاب وحولوها على مراكز تهريب وتجارة غير شرعية.

تجددت سلسلة الأحداث والمواجهات الطائفية والعرقية الدامية بمنطقة "بريان" بغرداية، بين العرب المالكيين والأمازيغ الإباضيين كان أعنفها التي وقعت في عام 2008، حيث اندلعت أحداث الشعب في مدينة "بريان" بين شباب العرب والشباب الميزابيين ليلة المولد النبوي الشريف عام 2008، قتل على إثرها شباب ميزابي لكن سرعان ما تدخلت السلطات الجزائرية وأدهمت قوات الأمن بالمنطقة، غير أن هذا كان متأخرا و لم يقم بالتشديد الواجب توفره بالمنطقة التي كانت فيها الفتنة كالنار من تحت الرماد وبالتالي لم يساهم تدخلها في استقرار الوضع، فقد توالت واستمرت موجة العنف وبلغت حدتها حيث قام ملثمون بإحراق حوالي مئة منزل خصوصا تلك المتواجدة بالحي الشعبي "المداغ" فحسب شهود عيان استهدفوا منازل وعائلات إباضية وأجبروهم على ترك منازلهم ليعيشوا في مجتمعات خارج مدينة "بريان".[2]

كما تعرض المالكية إلى أعمال عنف كرد فعل غاضب من طرف الشباب الإباضيين الذين حاولوا الاستنجاد بقوات الأمن لكن هذه الأخيرة لم تتدخل، فأظفرت النتيجة عن سقوط أربعة قتلى في صفوف الميزابيين وقتيل واحد في صفوف العرب بالإضافة إلى أعمال التخريب والحرق والنهب التي طالت المساكن، المحلات التجارية، السيارات...[3]

روجت بعض وسائل الإعلام إلى أن الفتنة طائفية وبالتالي ساهمت بشكل كبير في تغذية الصراع، ليتم استغلاله من بعض الأطراف التي سعت لضرب استقرار المنطقة وزعزعت أمنها، غير أن حكماء المنطقة أنكروا إرجاع هذه الفتنة إلى أسباب طائفية واختلافات مذهبية وأرجعوها إلى مجرد تصرفات طائشة لشبان أساؤوا التعبير عن غضبهم، وأبرزوا أن الانتماء الوطني الجزائر، يسموا على الكل. يقول في ذلك د سليمان بوصوفة "الإباضية والمالكية متساكنون منذ قرون في واد ميزاب التي تبعد عن الجزائر العاصمة حوالي 550

---

[1] المرجع نفسه.

[2] سليمان بوصوفة،« الجزائر- أحداث غرداية في الجزائر طائفية أم سياسية؟ » ،قناة الحوار TV برنامج أضواء على الأحداث يناقش أحداث بريان - غرداية في الجزائر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ;//m.youtube.com يوم 23 ديسمبر 2021 على الساعة 23:07.

[3] المرجع نفسه.

كم في الجنوب الشرقي حتى أن مدينة بريان اشترك في بنائها الإباضية ثم المالكية وعلى حد قوله "الطائفية في المنطقة شيء جديد يتحدث عنه الجزائريين"[1]

وفي ذات السياق أبرز "الشيخ ناصر حريزي الغمام" ممثل نظام حلقة العزابة في قوله "هـذه الأحـداث لا يختلف اثنان أنه لا صلة لها بالإسلام ولا بالوطن وهذا أمر غير مقبول تماما لا شرعا ولا منطقا، خاصة بـين سكان المنطقة الواحدة... أؤكد أن هناك ممن لهم نظرة ضيقة للأمور من يحاول استغلال الانتمـاء الـديني والعرقي لنشر الفتنة" كما نجد الحاج سماحي صالح ممثل الهيئة المالكية يقول "هناك فئة معينة تحاول التفرقة بين الطائفتين الإباضية والمالكية" كما يقول الشيخ "تواتي بن تواتي" مفتي الأغواط "ليس هناك فجوة بين المالكية والإباضية وما حدث في بريان لا ينطلق من المذهب المالكي ولا من المذهب الإباضي، بل اختصم الناس من أجل الدنيا والسياسة والتجارة..."[2]

على غرار أحداث 2008 ضلت الأوضاع تتفاقم حيث تجددت المواجهات بين أتباع المذهبين (الإباضـي/ المالكي) في أفريل 2009، ما أدى إلى مقتل شخصين وخرج أكثر من خمسة وعشرون شخصا وتخريـب العديد من المحلات التجارية.[3]

وبتدخل السلطات الجزائرية من وزارة الداخلية كطرف مباشر ووالي الولاية وسـلطات الأمـن المحليـة و الجهوية لإعادة الأمن والاستقرار بعد موجات العنف المستمرة في المنطقة نجحوا في القيام بجمع شمل أعيـان الطرفين والبحث في كيفية تهدئة الأوضاع وإرجاع الأمن والاستقرار الذي افتقدته المنطقة، وهو ما تجسد في التوصل لعقد اتفاق بوساطة وزير الداخلية الجزائري السابق "دحو ولد قابلية" بتاريخ 29 يونيـو 2010، بين عقلاء وأعيان الطرفين وتحت إشراف والي الولاية استمر هذا العقد قرابة سنة حيث نص على عدة بنود أهمها: المصالحة والتعايش ونبذ الفتنة، حل المشاكل والخلافات بالحوار بين أعيان الطائفتين من خلال تكثيف اللقاءات، تجنب كل مظاهر العنف ونشر ثقافة السلم بين أهالي المنطقة.

لم يصمد هذا الاتفاق طويلا حتى تجددت المواجهات في أواخر سنة 2013.

أحداث غرداية 2014/2013

لم تستقر المنطقة استقرار كاملا وتاما بعد التوقيع على معاهدة الصلح بين الطرفين لإطفاء نار الفتنة في بريان بل استمرت أوضاع اللاأمن واللااستقرار مع بعض المشادات والأعمال التخريبية والنهب مـن فتـرة إلى أخرى.

في سنة 2013 نهاية أكتوبر وعلى امتداد سنة 2014 عاشت كل من غرداية مع بـني يـزجن وبونـورة وملكية بن بريان والقرارة أحداثا أليمة كللت كلها بالفتنة الكبرى التي لا تزال نيرانها مشتعلة.[1]

---

[1] المرجع السابق

[2] منصور لحضري، مرجع سبق ذكره، ص، ص174- 175.

[3] عثمان لحياني«ضحية خامسة على خلفية أحداث غرداية جنوبي الجزائر » ، يوم النشر 10 أفريل 2014، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net.cdn-amppoject.org يوم التصفح: 2021/10/14، على الساعة: 11:17.

عرفت منطقة غرداية منذ نوفمبر 2013 أحداث مؤلمة ومؤسفة، صاحباتها تعديات على الممتلكات حرقا ونهبا وإتلافا سواء في السكنات أو المحلات أو الحركات التجارية أو المستثمرات الفلاحية... والأدهى في الأمر امتداد الفساد لتطال قبور الموتى ليكشف عنها ويعبث بها، ثم تأتي المحاولات لحرق مستندات ديوان سهل وادي ميزاب الذي يضم وثائق هامة لما صنف تراثا عالميا كما هو معلوم،هذا على سبيل الذكر...[2]

كانت مباراة كرة القدم بين الأمازيغ والعرب شرارة انطلاق موجة أخرى من موجات التصادم والاشتباك الدموي بين الطرفين وذلك في 22 نوفمبر 2013 بملعب 22 فبراير بمدينة القرارة حيث حدثت اشتباكات عنيفة بين الطرفين عقب انتهاء المباراة، خلفت موت الشاب محمد عبد الرحمن البالغ من العمر 35 سنة، لتنتقل هذه الاشتباكات بعد أسبوع فقط إلى مدينة غرداية على خلفية نشوب اشتباكات بين سكان "حي ثنية المخزن" وشباب "قصر مليكة العليا" وذلك بسبب نزاع على قطعة أرض تابعة لمحيط مقبرة تقع بين الحيين المذكورين، ومعه عادت احتجاجات واسعة للمطالبة بتوفير الأمن في المنطقة، وتم اقتحام تظاهرة عيد "الزربية" من طرفين حقوقيين مطالبين بإطلاق سراح عدد من الموقوفين في الأحداث حينها.

تواصلت الاشتباكات وتصاعدت المواجهات وأصبحت في بعض المناطق تأخذ شكل حرب الشوارع مع قوات الأمن، وبالتالي دخلت المنطقة في وضع مضطربا بدأ بإعلان اتحاد التجار ولجنة التنسيق والمتابعة عن دخول تجار غرداية في اضراب عام شهر ديسمبر وذلك احتجاجا على تدهور الوضع الأمني في المنطقة، نزوح أكثر من 1200 أسرة من جانب الطرفين بسبب الهجمات المباغتة لمجموعة الملثمين، بالإضافة إلى بروز تنظيمات إلكترونية متطرفة تنشط في الشبكة العنكبوتية تدعو إلى استعمال القوة والعنفمن أجل الانتقام.[3]

أريد لهذه الأزمة أن تمتد خارج "القرارة" بعد تنظيم مجموعة من الميزابيين وهم ناشطون في "حزب الأفافاس" لتجمع جماهيري تضامني مع ضحايا هذه الحوادث في بداية ديسمبر 2013.[4]

اشتعل أزمة غرداية إثر احتجاجات قام بها تجار غرداية ضد تكرر الأعمال السلبية والنهب التي طالت محلاتهم وعدم توفير الأمن النوعي للأنشطة الاقتصادية، بينما تنشط جماعات تعاطي المخدرات بلا رادع أمني فاعل وسط غرداية كل هذا تزامن مع عملية الإفراج عن قائمة المستفيدين من السكن الاجتماعي وأراضي البناء الذاتي في منتصف شهر ديسمبر 2013.[5]

اندلعت شرارة الاشتباكات الأولى لأزمة أمنية بدأت بين حيين (حي بابا صالح المزابي/ وحي بن مرزوق العربي) في قصر غرداية القديم يومي 24/23 ديسمبر 2013 والتي صاحبتها أكثر من عشر موجات من

---

[1] عبد الوهاب بن الشيخ عبد الرحمن بكلي، « أحداث غرداية الأخيرة: أحداث ومحطات مجلس أعيان الميزابيين الإباضية لقصر غرداية » ، نشر 23 ديسمبر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني http ;//ayanemzabghardaia.org تم التصفح يوم:14 جانفي 2021 على الساعة 00:54

[2] المرجع نفسه.

[3] لماذا استعصى حل أزمة غرداية، 2012، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:
https ;//www.echoroukonline.com/ara/articles/486778.html تم التصفح يوم: 2021/11/25 على الساعة 00:34.

[4] قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015، ص10.

[5] المكان نفسه.

التصعيد للعنف الأهلي محليا، حيث عبر أطرافها عن رغبتهم التدميرية للذات المحلية والوطنية بشعارات "ارحل خوارج" "ارحل رعاع" وهي شعارات مستفزة لمشاعر كلا الطرفين سواء كان الطرف عربي أو أمازيغي، مخلفة عشرات القتلى ومئات الجرحى وإخراج ونهب مئات السيارات والمتاجر والورشات الصناعية، ومقابر مزابية مدنسة وطرق مقطوعة ومدارس ممنوعة من كلتا الجانبين.[1]

لتمتد هذه الأزمة سنتين رغم كل محاولات إطفاء نيرانها إلا أنها تعود بين الحين والآخر على شكل حوادث واشتباكات بين الطرفين تتخللها فترات هدوء وسكينة مؤقتة، لتندلع موجة أخرى هي الأكثر دموية والأكثر خطورة منذ بدأ الأزمة وذلك يوم 07 جويلية 2015. عندما فتح ملثمون ومسلحون ببنادق صيد النار على السكان في مدينة القرارة وبريان.[2]

استمرت الاشتباكات يومين متتالين بين الطرفين ولاسيما بمدينة القرارة الواقعة شمال شرق غرداية. حيث سقط أغلب القتلى وقدر أنذاك بحوالي 22 قتيل والعشرات من الجرحى.[3]

تعود بذلك الاضطرابات وحالة اللاأمن مجددا المنطقة كما تعود معها الأحداث الدامية والاشتباكات العنيفة وأعمال الحرق والنهب والتخريب والقتل، لتدخل المنطقة في أخطر مرحلة عرفتها المدينة كادت تؤدي بها إلى الانهيار.

بناءا على ما سبق ذكره نوجز أهم المراحل التي مرت بها الأزمة في غرداية وفق تحقيب مرحلي من حيث معيار الحوادث المفصلية الكبرى ضمن مسلسل حوادث أزمة غرداية الممتدة على أربع مراحل وهي كالآتي:[4]

المرحلة الأولى: هي مرحلة اندلاع الأزمة يوم 23 ديسمبر 2013 إلى موعد الانتخابات الرئاسية يوم 17 أفريل 2014.

المرحلة الثانية: كانت مرحلة بداية العمل بالعهدة الرابعة للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة واحتدام الجدل بين السلطة والمعارضة حول مستقبل الإصلاحات السياسية والدستورية إلى اندلاع الانتفاضة الوطنية غير المسبوقة منذ الاستقلال لأعوان الشرطة انطلاقا من غرداية إلى المرادية 13-15 أكتوبر 2014.

المرحلة الثالثة: تعد مرحلة ما بعد الصدمة الأمنية نتيجة انتفاضة رجال الشرطة والاستجابة الفورية لمطالبهم، إلى مرحلة اندلاع انتفاضة الغاز الصخري ابتداء من مدينة عين صالح في الثلاثي الأول من سنة 2015.

المرحلة الرابعة: هي مرحلة خفوت نتفاضة الغاز الصخري إلى حدوث مجزرة القرارة أوائل شهر جويلية سنة 2015 فهناك من فسر القضية على أنها طائفية تعود إلى عقود من الزمن، بل أيادي خارجية تحركها وما فشل في إعلانه من ربيع عربي في الشمال سيتحول إلى ربيع أمازيغي في الجنوب، في حين هناك من فسرها

---

[1] المرجع نفسه، ص11.

[2] أزمة غرداية، في الموقع الإلكتروني: http ://www.dw.com/ar تم التصفح يوم 05 جوان 2021 على الساعة 01:10.

[3] كيف تعامل السلطات مع أحداث غرداية، 15 جويلية 2015، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;www.bbc.com/arabic/intrracyivity تم التصفح يوم 05جوان 2021، على الساعة 01:14.

[4] قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، مرجع سبق ذكره، ص13/11.

على أنها تناطح مصالح مادية تجارية خلقت خطابا طائفيا غذاه فساد السلطات المحلية نتيجة التوزيع غير العادل للربيع.[1]

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماهي حقيقة ما يجري في مدينة بني ميزاب؟ وماهي الأسباب التاريخية والسياسية وراء نزاع المالكين مع الإباضيين؟ وهل هو نزاع طائفي أم نزاع مصالح؟

ان انفجار أحداث غرداية وتحولها إلى أزمة في وقت وجيز كان بسبب تراكمات وليس وليد الظروف، وما زاد من خطورة هذه الأزمة هو انفجارها والعالم العربي يشهد حراك اجتماعي ما أصطلح عليه "بالربيع العربي" إضافة إلى نشاط الجمعيات المطالبة بحقوق الإنسان والأقليات.

فمن الأسباب الهامة للنزاع بين الطرفين، ترجعها بعض الأصوات إلى اختلاف المذاهب حيث ترى أن الصراع في غرداية هو صراع مذهبي إلا أن الدكتور والإعلامي "عبد العالي رزاقي" يرى عكس ذلك من خلال قوله "الصراع هو اجتماعي وليس له أي علاقة بالمذهب كوننا نرى ان الخلافات التي ظهرت في المنطقة ترتكز بالأساس على أملاك بين العرب والأمازيغ الإباضيين، رغم أن الطرفين معروف عليهما تعايشهما السلمي في المنطقة منذ قرون.[2]

وفيما ينظر إليها البعض على أن أسباب الصراع طائفي فإن المتابع للشأن السياسي والمحامي "عبد الرحمن حديبي" يرى أن منطقة غرداية ليست وحدها من تشهد مثل هذه الاضطرابات، فالجزائر تسجل في كل يوم عشرات الحركات الاحتجاجية متحدثا أن الصراع ليس عرقيا أو طائفيا أو مذهبيا، إذ أن الشعب الجزائري يتميز بالتنوع الثقافي مثل غيره من الأمم والشعوب في منطقة البحر الأبيض المتوسط.[3]

وهناك من يرجع أسباب الصراع بين الطرفين إلى السبب الاقتصادي إذ يرى المختص في علم الاجتماع "ناصر جابي" "أن النزاع في غرداية هو نزاع بين الفقير والغني، إذ أن النزاعات الدائمة بين الطرفين تعود إلى وجود مكونين اجتماعيين في المدينة أحدهما ميسور الحال (الميزابين) والآخر فقير يتمثل في (العرب)، فالفوارق الاقتصادية كبيرة بين الطرفين وهي التي تؤجج هذه النزاعات"، ويحاول "ناصر جابي" إرجاع جذور هذه الفوارق إلى كون الميزابيين ميسوري الحال ويشتغلون في التجارة ولديهم موارد اقتصادية كبيرة منذ القدم، في حين أن العرب المالكيين كانوا يشتغلون في الزراعة البسيطة ويربون الإبل والماشية في البوادي، لكن حين دخلوا المدينة وجدوا أنفسهم فقراء مقارنة مع الميزابيين وقد نظر إليهم المزابيون على أنهم ينافسونهم على الموارد الاقتصادية.[4]

---

[1] « في جذور الصراع بغرداية، هل تعود الأسباب إلى المذهب والعرق أم إلى مصالح سياسية » ، نشر يوم 2015/07/12، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ;//arabic-cnn.com.cdn.ampporject.org تم التصفح يوم: 2021/10/20 على الساعة 13:41.

[2] المرجع السابق.

[3] المرجع نفسه.

[4] عنقار ولد سيدي الجاش، غرداية- نزاع بين أمازيغ وعرب أم صراع اقتصادي؟ نشر يوم: 09 جويلية 2015، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;//wwwradiosawa.com/a/algeria-ghardaia-confrortations-amazigh-arab/274949.html تم التصفح يوم: 2021/11/11 على الساعة 15:00.

أما سياسيا لا يمكن أن ننسى نمو الوعي السياسي لدى الشباب وانضمامهم إلى حزب FFS جبهة القوى الاشتراكية زعيمه التاريخي القبائلي الراحل "آيت أحمد حسين".[1]

وفي ذات السياق (سياسيا) حاولت بعض الأصوات داخل النظام الجزائري تحميل المسؤولية لجهات أجنبية لم تسميها مدعية أن الهدف هو زعزعة استقرار الجزائر، وهذا ما شهدته اتهامات رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي والموالي للنظام السابق "أحمد أويحيى" أنه هناك أطراف خارجية تحاول زعزعة استقرار الجزائر، بقوله هناك تمويل مشبوه وضخ أموال تصل إلى حوالي 5ملاين سنتيم يوميا للمشاغبين، وإن هناك أطراف تستغل ورقة الأقلية لمنح حجة التدخل الأجنبي.[2]

ثم الرد على هذا من قبل الأستاذ "رياض هويلي" عبر صفحته على شبكة التواصل الاجتماعي بقوله "إذا كانت السلطة ترى وتعلم ما يحاك هناك فلماذا تأخرت في التدخل؟ ولماذا لا تكشف للرأي العام عن هذه المعطيات منذ البداية وتنتظر حتى سقوط ضحايا كثر؟"

وعلى خلاف ذلك فإن المعارضة ترى أن المشكل يكمن في نظام الحكم الذي لم يعرف كيف يسيطر على الأوضاع ما دفع "لخضر بن خلاف" رئيس جبهة العدالة والتنمية لاعتبار أن ما حدث بالمهزلة حيث قال: "إنها مهزلة في ظل غياب السلطة التي لم تتمكن من الوفاء بوعودها من قبل ونحن ندين ما يحدث بشدة ونأمل أن تحل الأمور بشكل سريع".[3]

تبلورت أسباب أزمة غرداية الممتدة من 2013 إلى 2015 أيضا في كونها مرتبطة بسابقاتها من الأزمات الأخرى فما هي إلا انعكاس لأزمة انتقالية، تتمظهر في جملة من الهزات الأمنية الشاملة التي تشهدها الأنساق "العربية-الإسلامية" والانساق "المغاربة-الساحلية" والنسق "الوطني الجزائري" فصلا عن كون تلك الأنساق كلها متفاعلة أيضا وتتأثر بتغيرات النسقين الأوسع "القاري الإفريقي" و"الدولي الجديد".[4]

نرى أن أزمة غرداية في النسق الجزائري الإقليمي تحدث ضمن عملية إعادة تشكيل واسعة للخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية والجيوإقتصادية والجيوثقافية للمناطق الإفريقية، فقد وجدت الدولة الوطنية نفسها إزاء ديناميكيات تفتيتية هيمنته فوق وطنية من جهة أخرى ذلك أن الكلمات الهاجسية المتداولة في السياق المغاربي-الساحلي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى2015 هي حقوق الأقليات، حقوق الإنسان، العدالة، المساواة، الحقرة، التهميش، الدمقرطة، الحكم الراشد، الفدرالية، الانفصال، الحكم الذاتي، تجزئة المجزأ، الاستقلال عن المستقل.[5]

فالمتابعون لتوصيف الطبيعة الجوهرية لأزمة غرداية الأخيرة، قد اختلفوا حول تفسيرها هل هي: فتنة بين المالكية والإباضية أو نزاع بين عروش عربية أو أمازيغية أو مؤامرة خارجية (مغربية، فرنسية، أمريكية،

[1] قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، مرجع سبق ذكره، ص6
[2] في جذور الصراع بغرداية...، مرجع سبق ذكره
[3] المرجع نفسه.
[4] قاسم حجام، مرجع سبق ذكره، ص13.
[5] المرجع نفسه، ص14.

صهيونية...الخ) أو صراع بين الحضارة والبداوة أو صراع بين أحياء مختلفة الأعراق أو صراع بين الأغنياء والفقراء أو صراع أجيال. أو نزاع طائفي أو حالة تحاسد بين مجتمعين الأول مهيكل والآخر غير مهيكل أو نزاع هوياتي أو أزمة غرداية هي أزمة جزائرية يؤكد العارفون بأزمات التنمية في المجتمعات النامية عموما والمجتمعات المغاربية ـــــــــ الساحلية والعربية الإسلامية خصوصا أن أزمة غرداية الأخيرة هي في الحقيقة أزمة بالجمع أي أنها أزمة مركبة: أمنية وسياسية وتربوية واقتصادية، نفسية، ثقافية، عقدية، أخلاقية، إدارية، اجتماعية ...الخ. أزمة عنف هيكلي وطني أي أزمة عنف عميق شامل، أزمة اجتماع سياسي لسكان مدن مزاب بكل أطيافهم. أما مكانيا هي أزمة محلية، مركزها غرداية لكنها حاصلة في سياق أزمات انتقالية وطنية وإقليمية، أما زمانيا فهي أزمة ممتدة نحو سنتين كما أنها حدثت في ظرف استثنائي جد حساس ومقلق تعلق بالعهدة الرابعة للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" وطبيعته الإصلاحات السياسية محل الاحتجاج المستر، كما أنها أزمة تتفاقم في بيئة أزمات إقليمية كالأزمة في مالي وليبيا، متأثرة بتداعيات موجات انتفاضات الربيع العربي بين عامي 2013/2011 وبداية المد العكسي له من سنة 2013 إلى 2015.[1]

حسب تصورنا وبناء على ما سبق ذكره فإنه لتجنب التطور السلبي في أحداث غرداية والخروج عن فرضية انتقال النزاع من نزاع مافيوي محرك من طرف أيادي خارجية لضرب الاستقرار والأمن القومي، إلى نزاع يستثمر في التنوع الاجتماعي والفسيفساء الثقافية ويجر الجزائر إلى هاوية الأزمة العرقية والمذهبية سواء في غرداية أو خارجها ومحاولة إنتاج بؤر توتر تعمل على خدمة أجندة سياسية داخلية قائمة على أهداف التجزئة والانفصال، الذي هو عامل مهدد للعمق التاريخي والثقافي والديني الجزائري، وكذا خدمة مصالح سياسية واقتصادية خارجية قائمة على إفراغ الهوية الجزائرية من محتواها، وبعث سياسة فرق تسد. لا بد من العمل على وضع مقارنة أمنية وسوسيولوجية تحد من الصراع القائم في المنطقة حيث أنه كان من المفترض وضع إستراتيجية شاملة لقضية غرداية عقب أحداث بريان 2008 وأواخر 2013 بعد الوصول إلى التسوية الوقتية وعدم استئصال الورم من جذوره وذلك لضمان أهداف ومكتسبات سلطوية.[2]

فالحديث عن مستقبل غرداية هو شيء مستحيل دون العمل على تضمين حاصرها والاستعانة بتاريخها تاريخ شهد تعايش وعمل مشترك وتقارب مذهبي لا يمكن اعتبار أن المذهب هو سبب الأحداث الدامية المتكررة فإن غرداية قد رهنت مستقبلها ومستقبل الجزائر في المنطقة والنظام الدولي بشكل عام (استفادة أطراف كثيرة من هذه الأحداث للضرب والسقوط الأمني للدول العربية بفعل تزايد وتيرة النزاعات العرقية والطائفية).[3]

[1] المرجع نفسه، ص ـ ص 14 - 15.
[2] المرجع نفسه، ص15.
[3] محمد سنوسي، غرداية: "مستقبل مرهون بحلول الماضي والحاضر"، جريدة رأي اليوم نشر يوم: 15 جويلية 2015، تم الاطلاع عليه من الموقع الالكتروني: http ;//www.raialyoum.com يوم 2021/12/13 على الساعة: 14:48.

بما أن الذي جرى في منطقة غرداية مؤخرا فإن المنطقة تقف اليوم أمام أربعة سيناريوهات لحقبة ما بعد الأزمة.[1]

1- سيناريو القطيعة الشاملة

2- سيناريو القطيعة الحزبية المحدودية

3- سيناريو التعايش والمصالحة الشاملة

4- سيناريو العودة إلى وضع ما قبل الأزمة

ومنه احتمال تكرر حالة التنافس الصراعي لا التنافس التعايشي ويتوقف ترجيح هذا السيناريو أو ذلك على مدى المزاوجة بين الحزم الأمني والعدالة القضائية والحقوقية والتنموية للمنطقة ككل بعيدا عن الاقتصاد الريعي المكبل لطاقات الشعب الجزائري.

ثالثا: قضية الطوارق

الظروف الأمنية السائدة في منطقة الساحل جعلتها تعرف حركات من الحروب والدماء والتي عبرت عنها مجموعة الدول على طول شريط الساحل الإفريقي المتميزة بإثنياتها وعرقياتها المختلفة والمتميزة كذلك بعد وجود هوية واحدة مشتركة.

أبرز ما يميز المنطقة تلك الحركات المتمردة للطوارق والتي حملت مجموعة من المطالب الاجتماعية في بادئ الأمر لتتحول بعد مرور الزمن إلى مطالب انفصالية وانقسامية بهدف تأسيس دولة خاصة بالطوارق تحمي خصوصياتهم بعدما شردهم الاستعمار ووزعهم عبر خمسة دول.

ترتبط هذه الحركات فيما بينها ارتباطا وثيقا بسبب طبيعتها الإثنية الأمر الذي قد ينعكس على طوارق الجزائر مما يجعلها تشكل تهديد مستقبلي للأمن المجتمعي الجزائري خاصة والأمن القومي عامة، خاصة بعد وجود بعض التوظيف من الخارج بهدف ضرب وزعزعة استقرار الجزائر وأمنها القومي.

اهتم الباحثين الأوربيين خاصة الفرنسيين منهم بموضوع الطوارق على عكس الباحثين العرب، اهتماما ملحوظا، لما لبلادهم من موقع جغرافي هام وما تحتويه من ثروات معدنية هائلة الأمر الذي أكسبها مكانة تجارية هامة.[2]

مفهوم الطوارق Touareg هي جمع طارقي، أي رجل من قبيلة تارجا، وهي أصغر فروع قبائل صنهاجة الواقعة في الصحراء الممتدة من المحيط الأطلسي الى اغدامس في القرن 7ه.[3]

[1] قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره، ص. ص 17-18.
[2] برياش رتيبة،« مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري » ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد التاسع، ديسمبر 2017، ص243.
[3] المرجع نفسه، ص243.

اعتبر "ابن خلدون" أن أصولهم عربية، من جنوبي الجزيرة العربية منذ عهود قديمة قبل الفتح الإسلامي، وأكد "ابن خلدون" أن قبائل صنهاجة البربرية هم أجداد الطوارق وقد كانت تعيش أول الأمر في أقصى جنوبي المغرب العربي، ثم انتشر أفرادها في الصحراء الكبرى.

ومنهم من يرى أن الطوارق هم أجداد المرابطون الذي حكموا المغرب وعملوا على تأخير سقوط الأندلس وعلى نشر الإسلام في كثير من مناطق غرب السودان.[1]

يقصد بالطوارق في مفهوم آخر الرجال الزرق كناية عن غلبة اللون الأزرق على من يلبسه الطوارق.

ذهب البعض إلى احتمال أن التسمية قد اشتقت من اسم الوادي الذي سكنته بعض القبائل الملثمين قديما وهو وادي "ورغة" ويسمى بالطارقية "تارقة"، معناه الوادي أو مجرى النهر.[2]

أما في العصر الحديث فقد ظهرت أبحاث وأراء مختلفة عن الطوارق معظمها دراسات، بعضها يذكر أن الطوارق هم أحفاد الجرمنت الليبيين سادة الصحراء في العصور القديمة.

يربطهم آخرون بالهكسوس، الذين طردوا من مصر في عهد الفراعنة، يشير رأي آخر إلى أنهم من أصل فينيقي... وغير ذلك من الآراء.

أما عن موطنهم الأصلي، تعد الصحراء الكبرى موطنهم الأصلي منذ عهود قديمة. لأن الماء والكلأ كانا متوفرين فيها منذ القدم، ولكن عندما أخذ القحط يمتد إليها اضطر سكانها إلى التراجع لأطراف الصحراء. حتى وصلوا إقليم السافانا جنوبا، وما يليها شرقا من مالي ونيجر، أو كما يسميها "ابن خلدون" بلاد السودان.

تمتد منطقة تجوال الطوارق ألاف الكيلومترات، من جنوبي المغرب إلى تشاد وحوض النيجر في إفريقيا، ومن فزان الليبية إلى المحيط الأطلسي غربا.[3]

عاش الطوارق متنقلين في الصحراء الكبرى دون حواجز، لكن بعد خروج الاستعمار واعتماده الحدود الدولية الحديثة التي لم تراعي تواجد هذه الفئة حيث فرقتهم بين دول عدة على مستوى حوالي خمس دول.

أصبح أكثر من نصف مليون منهم يعيشون في جمهوريتي النيجر، والمالي وما يفوق عن أربعين ألفا في الجزائر، ومثلهم في ليبيا، نحو مئة وخمسين ألف نسمة ومازال نحو مئة ألف منهم يعيشون هائمين فوق أرض صحراوية تزيد مساحتها على مليون ومئتي ألف كم^2 ولا تكاد تقف في وجههم أي حدود أو حواجز.[4]

أما في الوطن العرب فإن أهم مراكزهم مدينة غات التي تقع على واحة في الطرف الصحراوي الجنوبي الغربي من الأراضي الليبية، ومنطقة الهقار في أقصى جنوبي الجزائر.[5]

يتوزع الطوارق على خمس دول إفريقية هي: النيجر، مالي، الجزائر، ليبيا، بوركينافاسو.

[1] محمد فرعون، "الطوارق" الموسوعة العربية، المجلد الثاني عشر، دمشق، 2005، ص5.
[2] برياش رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص243.
[3] محمد فرعون، مرجع سبق ذكره، ص5.
[4] برياش رتيبة، مرجع سبق ذكره، ص 244.
[5] المكان نفسه.

يشكل الطوارق مجموعة أمازيغية مهمة في إفريقيا وجنوب الصحراء وهم أكثر انفصالا عن العرب بحكم المناطق النائية التي يعيشون فيها عكس أمازيغ الشمال الذين احتكوا واختلطوا مع العرب لكثرتهم في الشمال.[1]

يتألف مجتمع الطوارق من عدة طبقات:

طبقة الإيموهار: وهي الطبقة الأرستقراطية المختارة والتي تحظى بأعلى الامتيازات.

طبقة الإيمزاد: وهي الطبقة التي تتألف من الأتباع.

طبقة الإيكلان: وهم في العادة من الزنوج المنحدرين من قبائل أخرى وهم ملكا لزعيم القبيلة ويقومون بالأعمال حيث العبد لا يباع ولا يشترى عند الطوارق ولكن يمكن العتق وتحريرهم.

طبقة الإينهاطن: هم أرباب الحرف وليس لهم مركز اجتماعي معين.[2]

طبقة العبيد: تأتي في آخر قاعدة النسيج وهم مجموعة من الأجانب تم جلبهم إلى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الأخرى.[3]

بناء على ما سبق ذكره نشير إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات تفسر القضية الطارقية وهي كالآتي:[4]

الاتجاه الأول: يعتبرها قضية سياسية وظفتها الأنظمة السياسية لأغراض خاصة، يمثل هذا الطرح "مانودياك" من خلال مؤلفه "Touarg laAragedi" يعتبر الكاتب من طوارق النيجر.

الاتجاه الثاني: يعتبرها قضية إثنية مثل طبيعة الدول الإفريقية التي تعاني نفس السبب وتأثير الفقر ومسألة الحداثة الاجتماعية، ويمثل هذا الاتجاه أندري سال بفون في كتابه "مسألة الطوارق في النيجر"

الاتجاه الثالث: فيحاول الجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ويتمثل العامل البيئي في التصحر الذي ضرب مناطق كثيرة يسكنها الطوارق وهذا ما أكده "فايما مابفا" في كتبه.

لو عدنا إلى بروز القضية الطارقية ، إن نزاع الطوارق في المنطقة الساحلية وتحديد مالي والنيجر تعود جذوره الأولى إلى مرحلة الاستعمار الفرنسي، حيث رفض الطوارق الاستعمار واعتبروه شكلا من أشكال العبودية وقاموا بالعديد من المحاولات التمردية في مناطق ("فركون" بمالي) و("كوسن" بالنيجر).[5]

دخلت منطقة الطوارق من جوان سنة 1957 في نظام حكم ذاتي يشمل المناطق الصحراوية التي تمتد من الجنوب الجزائري إلى مالي وتشاد والنيجر، وأفشل هذا المشروع المسمى "OCRS" يعني "المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء" وذلك من طرف قادة الطوارق أمثال "محمد علي طاهر" شيخ قبيلة "تلمزي" ليتجدد المطلب بالاستقلال بعد رحيل الاستعمار الفرنسي وخاصة بعد توزع وانقسام الطوارق بين "النيجر ومالي".[6]

---

[1] رفيق بن حصير، مرجع سبق ذكره، ص79.

[2] همام هاشم الألوسي، الطوارق: الشعب والقضية تاريخا منسيا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا، دار أبي رفراف للطباعة والنشر: المغرب، ط1، 2010، ص – ص 156-158.

[3] بوقارة حسين، « مشكلة الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي » ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008، ص6.

[4] طريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص55.

[5] ايدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص119.

[6] المرجع نفسه، ص120.

قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بتقسيم عشوائي للمنطقة إذا لم تراعي خارطة توزيع الأقليات والإثنيات والنتيجة دول مصطنعة تحمل بذور الانقسامات والأطماع الخارجية، وهذا ما انعكس على المجتمعات والقبائل، من بينهم الطوارق حيث وجدوا أنفسهم مشتتين بين خمس دول ذات سيادة وهي الجزائر، ليبيا، بوركينافاسو، النيجر، مالي.[1](والتي سبق الإشارة لها سابقا).

توزع الطوارق على خمس دول مستقلة، جعلهم يشعرون كأنهم أقلية اثنية مهمشة طمست هويتها وذابت بل وفي بعض الدول خاصة نيجر ومالي هضمت حقوقها كما هضمت خصوصياتها تميزت علاقة الطوارق بالأنظمة المتوالية بالتوتر وعدم الرضا وتجلى ذلك بشكل واضح وكبير في دولتي مالي والنيجر، وقد بادر القائد الطارقي "كال انتصار" بتمرد للانفصال عام 1959، في منطقة "أدع أغورس" بمالي، كان أول تحرك سياسي للطوارق سنة1963 مطالبين بحقوقهم السياسية، إلا أن حكومة الرئيس السابق "مود بوكيتا" قمعتهم عسكريا بحلول عام 1964، ومع بداية تسعينات القرن الماضي نشطت حركة طائفية مسلحة في كل من مالي والنيجر.[2]

في بداية التسعينات كانت بداية التمرد الحقيقي لطوارق مالي، حيث تمرد طوارق شمال وانتهت بتوقيع اتفاقية بين الطوارق المتمردين وحكومة "موسى ثراوي" في تمنراست بالجزائر في جانفي 1991 (اتفاق سلام) والتي استكملت بملحقات سميت ب"الميثاق الوطني" بعد أن تجدد الصراع بين الطرفين بعد الاتفاقية الأولى.[3]

تجدد الصراع مجددا في 23 ماي 2006 وذلك بعد إعلان كل من الزعيمين المتمردين " إبراهيم آغ باهنغا" و"الحسن فاغاغا" الحرب من جديد ضد الحكومة المالية بعد فشل وساطة غير معلنة قام بها زعيم طارقي هو "إياد آغ فالي" حيث فشل في اقناع الرئيس المالي "أمادو توماني توري" بمطلب زعيمي التمرد في لقاء جمع الطرفين يوم 22 ماي 2006 في "قصر كولوب" الرئاسي لينتهي هذا الصراع بعد توقيع اتفاقية سلام بالجزائر في جويلية 2006.[4]

لتتدخل بعدها الوساطة الليبية بين الطرفين والتي أسفرت عن بروتوكول تفاهم وقع عليه الطرفان في 20 مارس 2008 بطرابلس والذي وضع حد للهجوم الذي قام به المتمردون الطوارق على مركز عسكري للعيش المالي وقع على 16كلم شمال مدينة "كبدال" تعد من أكبر مدن الشمال المالي وهو ما يشكل خرقا لاتفاقية الجزائر.

بقيت الأوضاع تتراوح بين التوتر أحيانا والهادئة تارة أخرى إلى غاية شهر مارس من سنة 2012، حيث قام مسلحون من الطوارق المنتسبين للحركة الوطنية لتحرير "أزواد" بالإطاحة بالرئيس "أماد وتوماني توري" في انقلاب عسكري تزعمه القائد العسكري "أمادوهياسوغو" إضافة إلى مسلحون طوارق وأغلبهم يحمل الجنسية

[1] ايدير أحمد، مرجع سبق ذكره، ص120.
[2] ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص56.
[3] إبراهيم ولد الحاج، "أزمة شمال مالي – انفجار الداخل وتداعيات الإقليم" مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2012، ص2.
[4] سيدي أحمد ولد أحمد السلام، أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة" مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2002، ص – ص 2، 3.

الليبية والجنسية المالية، هنا يتضح جليا تأثير سقوط "معمر القذافي" حيث انسحبت كتائب ذات عدد معتبر من المسلحين الطوارق الليبيين مباشرة بعد سقوط النظام الليبي ومعهم جميع معداتهم الحربية ليهزموا الجيش المالي الضعيف للإطاحة بحكومة الرئيس "توماني توري" ولقد تزعمت "الحركة الوطنية لتحرير الأزواد" هزيمة الجيش المالي الذي انسحب تارة لأول مرة بشكل تام إقليم الأزواد" تحت سيطرة الحركات المسلحة.

رغم عدم دقة وموضوعية الإحصائيات سواء من الناحية الرسمية أو العالمية المتعلقة بهذه الأقلية، فإن أغلب المصادر تشير إلى أن عددهم تراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد ما يقارب 400000 نسمة ب مالي وخمسين ألف ب ليبيا، 35000ب بوركينافاسو، وحوالي 25000 بالجزائر.[1]

هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن عددهم الإجمالي هو ثلاثة ونصف ملايين نسمة يتوزعون بنسبة أكبر 85% بمالي والنيجر، أما البقية فيتوزعون عبر الجزائر وليبيا.[2]وهم يتواجدون في المناطق الجنوبية الصحراوية في كل من الجزائر وليبيا. ففي الجزائر يتواجدون ب **الهقار** أما في ليبيا يتواجدون بمنطقة **فزان**، أما في مالي فيتواجدون في **أزواد وآدغاغ** أما في النيجر بمنطقة **أيتير**.[3]

تشكل الطوارق شريحة مهمة تتوزعا عبر مواقع إستراتيجية مهمة، الأمر الذي جعلها مترابطة إقليميا في جماعات تجمع بين بينها خصائص وميزات متشابهة، فتوزعها عبر مناطق من الساحل الإفريقي المترابطة جغرافيا جعل منها مصدر اهتمام وفي نفس الوقت مصدر خطر.

الطوارق مجتمع بدوي يتكلمون لغة أقرب إلى البربرية القديمة، تعرف باسم "التامارشق"Tamashek ولهم أبجدية خاصة بهم تتألف من 24 حرفا تدعى "تفناغ" Tifinagh يتكلم قسم منهم اللغة العربية والقسم الآخر (الجنوبي) لغة الهاوس المنتشرة في غربي إفريقيا.[4]

يدين جميع الطوارق بالإسلام، بغض النظر عن أصولهم الإثنية، وتسود بينهم الملامح العربية، مع ملاحظة أن طوارق النيجر ومالي أشد سمرة من سواهم من الطوارق نتيجة لاختلاطهم بالزنوج.[5]

وبالنسبة للجزائر تشهد هي الأخرى تجمع للطوارق فهم جزء من تركيبتنا المجتمعية، لهم من الأهمية مالهم، وهم جزء من هويتنا رغم خصوصياتهم اللغوية لكنهم يمثلون أحد أهم مكونات المجتمع الجزائري، يتوزعون بصفة كبيرة في المناطق الصحراوية الجزائرية: الهقار، تمنراست، أدرار.[6]

[1] بوقارة حسين، مرجع سبق ذكره، ص 6.
[2] المكان نفسه.
[3] رفيق بن حصير، مرجع سبق ذكره، ص 79.
[4] رتيبة برياش، مرجع سبق ذكره، ص245.
[5] المكان نفسه.
[6] طريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص62.

يعتبر الطوارق الجزائريون جزائريين أكثر من أي اعتبار آخر[1]، وهم من فئة البربر الأمازيغ الذين يقطنون الصحراء الجزائرية وهم قبائل ملثمة يطلق عليها تسمية الرجال الزورق، وتسكن في سلسلة جبال الأطلس الصحراوي.[2]

يبلغ عدد الطوارق كما أشرنا سابقا حسب أغلب الكتابات 1.5 مليون نسمة منهم 25 ألف فقط بالجزائر، وبالتالي يتوزعون في النيجر ومالي ثم ليبيا وبوركينافاسو.[3]

تشكل منطقة الساحل الإفريقي مجالا حيويا للدولة الجزائرية، تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الإفريقية بحدود شاسعة على منطقة الساحل الإفريقي والتي تتجاوز 4000 كلم[2]هذه الأهمية جعلت الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث في المنطقة[4]، فإن تمرد الطوارق للتعبير عن مطالبهم منذ البداية بأعمال مسلحة في كل من النيجر ومالي طرح تهديدات كبيرة وتحديا أكبر، انعكست سلبا على كامل دول الجوار بما فيهم الجزائر، ذلك لطبيعة النزاع الذي يحمل صبغة إثنية حيث يرتبط الطوارق عبر توزعهم ارتباطا اثنيا قويا فيما بينهم بين خمس دول التي ينتشرون فيها مما يجعل تأثرهم ببعضهم أمر مفروغ منه.

فقد سعت الدولة الجزائرية للمحافظة على الاستقرار وتوازن كياناتها السياسية وإبعاد جميع التدخلات الدولية في المنطقة إدراكا منها لحساسية الموقف، من خلال التدخل عبر الوساطة لإيجاد حل سلمي يرضي الطرفين المتنازعين وجميع الفرقاء على طاولة الحوار، كل مرة يتجدد فيها النزاع المسلح، كما أنها كانت الراعي الرسمي لمجموعة من الاتفاقيات وعملت على إحلال السلم في منطقة الساحل التي شهدت وما تزال تشهد اضطراب أمني وموجات من الحروب الدموية، الأمر الذي يؤثر على الأمن القومي الجزائري وذلك لارتباط التمرد بالحركات الطارقية المتواجدة على الساحل الإفريقي اثنيا.[5]

تندرج السياسة الجزائرية ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بدول الجوار وهو ما أفادت به الجزائر في العديد من المحافل الدولية والإقليمية والقائمة على مايلي:[6]

1- مبدأ حسن الجوار وإقامة تعامل جهوي وحل النزاعات بالطرق السلمية

2- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل كان

3- عدم المساس بالحدود خاصة تلك الموروثة عن الحقبة الاستعمارية باعتبار ان منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، فهي تعتبر من أعقد التحديات

[1] منصور لحضاري، مرجع سبق ذكره، ص175.
[2] عمر عسوس، مرجع سبق ذكره، ص50.
[3] رتيبة برياش، مرجع سبق ذكره، ص147.
[4] المرجع نفسه، ص248.
[5] منصور لحضاري، مرجع سبق ذكره، ص176.
[6] مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، الملتقى الوطني الثاني حول: "دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحديات الراهنة، المركز الجامعي تمنغراست يوم 22/12 فيفري 2013.

التي تواجه الأمن القومي الجزائري، بل ويعتبر حضورها خطيرا منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات أخرى.[1]

انطلاقا من احترام مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار في ظل هذا الواقع انقسم موقف الطوارق إلى موقفين:

- موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى
- موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية (حتى وإن كان اغلبية الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تواكب التقلبات المناخية)[2]

أصبحت معضلة الأمن المجتمعي أكبر عائق يهدد الدول الإفريقية خاصة بعد تمردات الطوارق المسلحة في كل من النيجر ومالي، مما دفع بالجزائر إلى القيام بعدة جهود جبارة خاصة في السعي إلى حل الأزمة المالية (مالي) حيث انتبهت الجزائر إلى الخطر الذي يهددها في صحرائها بفضل احتوائها إلى فئة الطوارق فقد حاولت بعض الدول لتوظيفهم بغية ضرب الوحدة الترابية للجزائر وتحقيق مصالح معينة في المنطقة من خلال الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة باستعمال ورقة الطوارق.

حيث تسعى فرنسا المستعمر القديم للمنطقة والتي تدرك مدى ثراء الصحراء بالمواد الأولية، جاهدة للتدخل في المنطقة ودعم الحركات الطارقية وتحريضها، معتمدة في ذلك على الخصوصيات المجتمعية للطوارق وهذا لتحقيق مشروع الانفصال الذي يقسم وحدة الوطن، مما يسهل عليه استغلال موارد المنطقة حيث حاولت إنشاء منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية يتنقل فيها للطوارق بحرية تامة بعدما ينفصلون في دولة واحدة،[3] الغاية من هذا المشروع التقسيم لأنها تدفع الطوارق لإقامة دولة خاصة بهم، مما يعني أن الجزائر تصبح معرضة لخطر التقسيم وهذا يمس أمنها واستقرارها المجتمعي والقومي.

كما تبحث فرنسا عن أي فرصة ممكنة للتشويش على الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع الطارقي في كل من مالي والنيجر، لإنهاء حسابات جيواستراتيجية ترفض أن تكون الجزائر قوة إقليمية في المنطقة.

نجد كذلك الولايات المتحدة الأمريكية هي الأخرى تدخلت في هذه المنطقة الساحلية الصحراوية للحفاظ على مصالحها مبررة ذلك بالحرب على الإرهاب ومكافحته، حيث نشرت قوات عسكرية هناك وقامت بضربات استباقية في المنطقة حفاظا على مصالحها.[4]

---

[1] يحيى زبير، « الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب » ، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012ص3 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ://studies.aljazeera.net/ar/reports/28/11/2012 تم التصفح يوم 2022/01/15 على الساعة 21:38.

[2] رتيبة برياش، مرجع سبق ذكره، ص249.

[3] منصور لحضري، مرجع سبق ذكره، ص- ص 176 177.

[4] ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص43

اللعب على ملف الطوارق لم يقتصر على فرنسا الاستعمارية أو الولايات المتحدة الأمريكية بل امتد لدول الجوار حيث نجد المغرب هي الأخرى تحاول توظيف هذا الملف من خلال تحريض طوارق الجزائر ضد النظام السياسي وتجلى ذلك في تصريح الملك الحسن الثاني في قوله: " إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية في المغرب فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم"[1].

فمساندة الجزائر لقضية الصحراء الغربية، جعلت المغرب يضغط عليها باستعمال ورقة الطوارق لتهديد أمنها وزعزعته لإجبارها على التراجع والتخلي على موقفها الثابت حيال قضية الصحراء الغربية.

كما نجد أيضا المخطط الليبي المتمثل في طرح العقيد السابق "معمر القذافي" إنشاء وطن طارقي والذي رفضته الجزائر وحالت دون تحقيقه، لتجدد مساعي القذافي عبر أوساط مقربة منه حيث سعت إلى استغلال مناسبة وفاة أمين العقال وزعيم الطوارق الجزائريين "الحاج أحمد موسى أخاموخ"في 28 ديسمبر 2005 لبث أفكار انفصالية والتي قادها ممثلون من طوارق مالي والنيجر وضباط سامون من الجيش الليبي القادمون على متن طائرة خاصة لتقديم العزاء وهنا استغلوا الفرصة لبعث مشروع توحيد مطالب الطوارق في حصولهم على الحكم الذاتي تمهيدا للاستقلال الكلي، تأسيس وطن قومي على أساس الاثنية والانتماء الطارقي للقبائل الصحراوية المستوطنة للساحل الإفريقي، يعد هذا المشروع تكملة المخطط الفرنسي الرامي إلى إنشاء منظمة مشتركة للمناطق الصحراوية.[2]

كما قام القذافي بإنشاء معسكرات لتدريب الطوارق وتشجيعه لظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى دولة مستقلة لهم ذلك وسيلة منه لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه خاصة الجزائر.

فقد ورث الطوارق جملة من الخصائص القتالية لتلك المرحلة التي أخذ فيها القذافي على عاتقه مسؤولية تدريب الطوارق على القتال، وما زاد من المخاوف الأمنية الجزائرية من الطوارق وتهديداتهم ومن تداعيات الحرب الأهلية الليبية هو عودة الجماعات الطارقية إلى كل من مالي والنيجر في أوت 2011 وهو ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة.[3]

كما قام "معمر القذافي" بتقديم نفسه على أنه صديق للطوارق ويساندهم في جميع القضايا التي يناضلون من أجلها وفي هذا الشأن تم فتح قنصلية في مدينة "كيدال المالية" مع العلم أنه لا توجد جالية ليبية في هذه المدينة إنما الأمر كان يتعلق بمنافسة النفوذ الجزائري في المنطقة.[4]

كما زادت أحداث جانفي 2012 من مخاطر تأثير طوارق مالي على الجزائر، وهذا نظرا إلى الأعداد الهائلة للنازحين الماليين إلى الجزائر خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبالتالي من المنطقي نزوح الطوارق

[1] رفيق بن حصير، مرجع سبق ذكره، ص81.
[2] منصور لحضاري، مرجع سبق ذكره، ص- ص 177 178.
[3] رتيبة برياش، مرجع سبق ذكره، ص- ص 249 – 250.
[4] مبروك كاهي، مرجع سبق ذكره.

إلى معاقل الطوارق بالجزائر وهو ما يمكن أن يشكل نقطة تحول إستراتيجية في المنطقة ككل وبالتالي إمكانية نقل العنف إلى الحدود الجزائرية.[1]

إلا أن صناع القرار في الجزائر تعاملوا مع قضية الطوارق بالتعاطف ومنه فإن الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري امتازت بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري على عكس ذلك تعرضت الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الإقصاء والتهميش من طرف حكومتها.[2]

إلا أن الجزائر كانت أكثر ذكاء في التعامل مع هذه المخططات الرامية لضرب أمنها واستقرارها المجتمعي باستغلال الملف الطارقي واللعب عليه وبالتالي زعزعة أمنها القومي ككل، لكنها تصدت لهذه المخططات عبر دبلوماسيتها التي وظفتها أحسن توظيف لتجنب الوقوع في فخ هذه المؤامرات التي كان الغرض منها تقسيم الجزائر وذلك عبر دفع الطوارق للانفصال وبالتالي زعزعة الوحدة الوطنية.

هذا فيما يتعلق بالتقسيم العرقي أما التقسيم الطائفي (المذهبي) بالجزائر سنعرج له لاحقا:

تعيش مجموعة من الأقليات الدينية في الجزائر على وقع مضايقات وملاحقات مستمرة بتهمة زرع المعتقدات الدينية الخاطئة في أذهان الشباب الجزائري المسلم في المقابل يدافع نشطاء عن حقهم في المعتقد، لأن هذه الأقليات حسبهم تتمسك بوطنيتها وانتمائها دون أن تشكل خطر على الاستقرار. [3]

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماهي أبرز الأقليات الدينية التي تبحث عن الاعتراف في الجزائر؟

1- **الإباضية:** بكسر الهمزة أو فتحها، يقول طفيش الإباضية بكسر الهمزة على أنه الأصح.[4]

تسمية اصطلاحية تطلق على أتباع الإمام أبي الشعثاء جابر بن الأزدي (ت 93ه/711م)في العقيدة والفقه والحضارة، جاء في معجم إعلام الإباضية قسم المغرب عرف أتباع الإباضية في التاريخ منذ صدر الإسلام وكانت جماعتهم تسمى أهل الحق وتسمى أهل الدعوة، أهل الاستقامة و لم تختر لنفسها اسم الإباضية بل دعاها به غيرها نسبة إلى "عبد الله ابن إباض" ثم قبلته نزولا لأمر الواقع، فكان الإباضية ينسبون أنفسهم إلى الفكر لا إلى زعيم أو إمام، ويعتقد الإباضية أن منهجهم هو الفهم الصحيح للإسلام كما أوضحت مصادره الأساسية من الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين.[5]

الإباضية مذهب إسلامي أصيل، تصدر المذاهب الإسلامية في نشأته، كان ذلك على يد الإمام "التابعي جابر بن زيد" لكنه ينسب إلى عبد الله بن إباض بن تيم... نسبة غير قياسية وإنما بسبب ما اشتهر به ابن إباض من مراسلات سياسية، دينية مع الخليفة "عبد الملك بن مروان" ونقده لأسلوب الحكم الأموي الذي ابتعد عن

---

[1] رتيبة برياش، مرجع سبق ذكره، ص250.
[2] المرجع نفسه، ص256.
[3] «3 أقليات دينية تبحث عن الاعتراف بالجزائر هل تعرفها » ، أصوات مغاربية، نشر يوم 15 ديسمبر 2017، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;//www.maghrebvoices.com.cdn. تم التصفح يوم: 2022/06/20 على الساعة: 00:12.
[4] معجم مصطلحات الإباضية، الجزء الثاني، سلطنة عمان: وزارة الشؤون الدينية، 2008، ص951.
[5] المرجع نفسه، ص 952.

نهج الخلفاء الراشدين ودعوته الحكام الأمويين للعودة إلى سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده...[1]

يبدو أن بدايات استعمال أتباع جابر بن زيد للفظ الإباضية كان مع نهايات القرن 3ه و9م وذلك عند عمروس بن فتح النفوسي (ت:283ه/896م) في كتابه الدينونة الصافية ثم في كتاب الجامع للكدمي (ق4ه/10م) وكتاب الموازنة لابن بركة (ق4ه/10م) وخلف أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي جابر بن زيد في إمامة المذهب، فكان العامل في نشر الإباضية في المشرق والمغرب، انطلاقا من البصرة في العراق إلى عمان بحدودها السياسية القديمة التي تصل إلى خراسان وأسهمت التجارة العمانية في إيصال الإسلام إلى بلاد الهند وماليزيا والصين وإلى بعض الجمهوريات الإسلامية المحاذية لروسيا الاتحادية حاليا وإلى مناطق واسعة من إفريقيا الشرقية خاصة كينيا وتنزانيا ومدغشقر وجزيرة زنجبار[2]

انتقل المذهب الإباضي مع حملة العلم إلى بلاد المغرب واعتنقه **البربر في شمال إفريقيا**:ليبيا تونس، الجزائر، ومنها انتقل إلى مصر، الأندلس، بلاد السودان الغربي كالسنغال، مالي، النيجر التشاد وغانا.

تستند الإباضية في منهجها المعرفي إلى المصادر المتفق عليها بين المسلمين الكتاب، السنة والاجتهاد بأوسع معانيه واتسمت هذه المنهجية بالاعتدال بين إلزام النص وإعمال الرأي والتعليل باعتماد الدليل الشرعي في كل الأحوال ولما عرفت الإباضية بيئات عديدة ومجتمعات متباينة واعتنقتها أجناس مختلفة كان ذلك عاملا أسهم في ثراء فقها وبروزها الحضاري.

مرت الإباضة بمراحل ومحطات عديدة، أهمها:[3]

أولا: مرحلة التأسيس: في القرن الأول وبداية القرن الثاني وتشمل مرحلة البصرة وانتشار المذهب على يد حملة العلم في المشرق والمغرب.

ثانيا: مرحلة إقامة الإمامات: في القرن الثاني2ْوالثامن8ْ كإمامة طالب الحق باليمن والإمامة الأولى والثانية في عمان التي استمرت إلى القرن الرابع عشر 14ْوالعشرون 20ْ وإمامة الرستميين في بلاد المغرب في القرنين الثاني والثالث هجري والثامن والتاسع ميلادي.

ثالثا: مرحلة الأزمات والمواجهات: مع انضمت حاولت إزالة دولة الإباضية كالفاطميين في بلاد المغرب والعباسيين في بلاد المشرق وكلها كانت في القرن الثالث هجري والتاسع ميلادي، تحقق للفاطميين إسقاط الرستميين الأمر الذي لم يتحقق للعباسيين في شأن الإمامة بعمان إذ أن الإباضية هناك دخلت في أزمة ازدواجية السلطة بحيث عاشت عمان تحت سلطة الإمامة في شق من جغرافيتها وعرف الشق الآخر نظام الملك المتوارث

[2] المرجع نفسه، 953.

[3] مجموعة باحثين، معجم مصطلحات الإباضية، الشروق للإعلام والنشر ـ دار الصحافة فريد روبوس: القبة، الجزائر، ج1، ط1، 2008، ص ص 32.

تحت أسرة الباهة.. أولا ثم أسرة البوسعيديين التي أقامت سلطة قوية بداية من القرن (الثاني عشر هجري/والثامن عشر ميلادي)

رابعا: مرحلة التجمعات في بلاد المغرب: انتقلت الإباضية إلى تجمعات تحت سلطة هيئة من المشايخ أطلقوا عليها تسمية العزابة، أشرفت على المجتمع في كل جوانبه الدينية والاجتماعية والسياسية إلى اليوم.

بقي العلماء يشرفون بشكل مباشر على المجتمع الإباضي مشرفا تحت نظام الإمامة ثم السلطنة ومعزبا تحت نظام العزابة.

من أبرز علماء الإباضية بالمشرق الإسلامي: بعد إمامها جابر بن زيد وتلميذه الإمام أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، الربيع بن حبيب الفراهدي ق2ه /8م ومحمد بن محبوب ق3ه/9م محمد بن سعيد الكدمي ق4ه/10م محمد بن بركة البهلوي ق4ه/10م وسلمة بن مسلم العوتبي ق6ه/11م وأحمد بن عبد الله الكندي ق6ه/12م ومحمد بن إبراهيم الكندي ق6ه/12م والإمام عبد الله بن حميد السالمي.[1]

أما في المغرب الإسلامي فمن علمائهم: الإمامان عبد الوهاب بن عبد الرحمن وابنه أفلح ق2ه/8-9م وأبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي مؤسس نظام الحلقة وأبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني ومعاصره أبو عمار الكافي ق6ه/12م وعبد العزيز بن إبراهيم التميمي، وسليمان بن عبد الله الباروني وإبراهيم بن عمر بيوض وعلي يحيى معمر- وغيرهم.[2]

أسهم الإباضية بتراثهم في الفكر الإسلامي وكذا الفكر السياسي بناء كيانات الإمامة، وتطبيق السياسة الشرعية كما لهم دور بارز في نشر الإسلام وحضارته وذلك في حقول التجارة والعمران والنظم الاجتماعية والتربوية.[3]

تقول صحيفة الإيكونيميست إن عدد الإباضين في العالم يصل إلى نحو 3ملايين شخص.[4]

كيف وصلت الإباضية إلى الجزائر؟:

بعدما كانت الإباضية تابعة لسلطنة عمان وصلت إلى شرق إفريقيا هنا تقول دائرة المعارف البريطانية إن المعاملة التفضيلية من جانب دولة بني أمية للعرب على حساب الأمازيغ رغم اعتناق أغلبهم الإسلام فضلا عن احتكار العرب للسلطة دفعت الأمازيغ للتمرد في طنجة بقيادة رجل عرف باسم ميسرة المطغري الذي كان متأثرا بدعوة الخوارج وبحلول عام 742م كان هؤلاء الثوار قد استولوا على الجزائر الحالية وباتوا يهددون القيروان في تونس.[5]

في ذات الوقت كانت دعوة الاباضية قد انتشرت بين الأمازيغ وخاصة هوارة ونفوسة في منطقة غرب ليبيا الحالية والتي كانت تعرف باسم تريبوليتانيا.

---

[1] المرجع نفسه، ص4.
[2] المرجع نفسه، ص 5.
[3] المرجع نفسه، ص6.
[4] جاد محيدلي، ما هو المذهب الإباضي، وكيف نشأ عبر التاريخ؟ "جريدة النهار"ر، نشر يوم 2019/06/01، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www-annahar-com.cdn.ampproject تم التصفح يوم: 2021/11/15 على الساعة 00:30.
[5] « كيف وصلت الاباضية إلى الجزائر؟ » ، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http s://www.bbc.com/31/5/2019 تم التصفح يوم: 2021/11/25 على الساعة 23:39.

كان الاباضية قد أسسوا مدينة ورقلة في وسط شرق الجزائر في الصحراء في القرن العاشر الميلادي وقد تعرضوا للهجوم من قبل العرب السنة في القرن الحادي عشر فهربوا إلى غرداية حيث توجد واحات ميزاب الخمسة في وسط الجزائر، وهناك أسسوا مدينة "بني أسغوين" [1]

يعتبر المذهب الإباضي هو أول مذهب ينشأ في الدولة الإسلامية حيث تأسس في القرن الأول الهجري، إذ نسب إلى إمامه "عبد الله بن إباض" وهو أول مذهب فكري عقائدي سياسي كانت له آراءه المستقلة في العقيدة والحكم.[2]

يرجع تاريخ تواجد المذهب الإباضي في شمال إفريقيا خاصة الجزائر إلى عصر الدولة الأموية أو ما قبلها، أعلن الإباضية قيام أول دولة لهم في 140ه فعقب هجمات من الدولة العباسية وسقوط دولتهم الأولى، أسس الإباضيون دولتهم الثانية الدولة الرستمية عاصمتها "تاهرت" مدينة تيارت في الجزائر مطلع القرن العاشر الميلادي، أسسها عبد الرحمن بن رستم الفارسي ودام حكمها قرنا ونصف قرن من (296/144ه) و(909/776ه).[3]

لعب أتباع المذهب الإباضي دورا في إنهاء الاستعمار الفرنسي بالجزائر، فقد برزت شخصيات وطنية لامعة في صفوفهم، منها الشاعر الجزائري الكبير مؤلف النشيد الوطني "مفدي زكريا" والشيخ "إبراهيم بيوض" قائد ثورة الإصلاح في الصحراء ضد الفرنسيين، وتولي منصب أول وزير للتربية عام 1962 بعد استقلال الجزائر، كما رفض الشيخ بيوض أحد تيار علماء الإباضة موقفا بطوليا ضد مشروع الرئيس الفرنسي "شارل ديغول" بخصوص فصل الصحراء الجزائرية وإلحاقها بفرنسا وأكد على وطنية الإباضية ضد مشروع التقسيم الفرنسي.[4]

كما وقف أعيان الإباضية ضد سيناريو تقسيم الجزائر في التسعينات من القرن الماضي، عبر تأسيس دولة للقبائليين شرق الجزائر تضم 6ملايين ساكن وأخرى للعرب في بقية البلاد.[5]

هناك ما يزيد عن مليون إباضي يقطنون وادي ميزاب بالجزائر، كما يتواجد الإباضيون في عدد ولايات الجنوب والشمال وفي العاصمة الجزائر، كمدينة وهران، خنشلة، القرارة، بريان، ورقلة، ميزاب، وتعتبر منطقة غرداية معقل الإباضية.[6]

بعدما كان المذهب الإباضي منتشرا في منطقة ورقلة (بن ورجلان على بعد 600 كيلومتر جنوب شرقي مدينة الجزائر) قبل سقوط الدولة الرستمية، وبعد سقوطها لجأ عدد من وجهاء هذا المذهب وأتباعه إلى جنوبها،

[1] المرجع نفسه.
[2] حقائق عن المذهب الإباضي في الجزائر، البوابة للشرق الأوسط، نشر يوم 8جويلية 2015 مأخوذ من الموقع من الموقع الإلكتروني: -www albawaba-com.cdn.ampproject.org تم التصفح يوم 2022/01/13 على الساعة 15:33
[3] علي يحيى معمر، الإباضية في الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1986، ص155.
[4] حقائق عن المذهب الإباضي في الجزائر، مرجع سبق ذكره.
[5] المرجع السابق
[6] المكان نفسه.

وأصبحت مدينة ورقلة معقلا من معاقل الإباضية، برز الإباضيون في الحياة الاقتصادية والفكرية لاسيما قبل نزوح أعداد كبيرة منهم إلى قرى وادي ميزاب.[1]

على بعد أربعة عشر كيلومترا جنوب ورقلة خطط الإباضيون عاصمتهم الجديدة وهي "سدراتة" التي عرفت في القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين ازدهارا كبيرا فأنشأوا فيها حضارة عظيمة وأقاموا نظاما محكما وشيدوا قصورا بديعية ومنازل رفيعة، وغرسوا بساتين ومزارع معتبرة، غير أن الاضطرابات والفتن التي عرفتها المنطقة في فترات لاحقة، نتيجة النزاعات والملاحقات السياسية والمذهبية جعلت الكثير منهم يترح إلى منطقة وادي ميزاب التي تبعد 200 كيلومتر بعد تأسيس قراها السبع.

تقع منطقة وادي ميزاب كما أشرنا لها سابقا حوالي 600كيلومتر بجنوبي الجزائر. في ناحية تسمى الشبكة نظرا لشبكة من أودية عديدة تتخللها وقد حولها بنو ميزاب إلى بساتين ومزارع، وأسسوا فيها سبع مدن خمسة منها متجاورة وهي: العطف، بنورة، غرداية، وبني يزقن ومليكة، واثنتان تبعدان عن المجموعة وهي مدينة القرارة ومدينة بريان.[2]

حسب ابن خلدون عن اسم مصاب هو ميزاب يرجع إلى القوم الذين استقروا في وادي ميزاب، وهم من البربر و أنضاف إليهم قبائل أخرى من زناتة كانت موجودة في المنطقة قبل بني رستم وهم إباضية.[3]

والتجأت عائلات من تيهرت إلى وادي ميزاب بعد سقوط الدولة الرستمية ثم قدمت هجرة إباضية من وارجلان قبل تخريب سدراتة تمسك بنو ميزاب بتقاليدهم وهندستهم المعمارية الأصيلة، كما تمسكوا بمذهبهم الإباضي.[4]

كان لأحداث غرداية الأخيرة في الجزائر بين العرب المالكيين والأمازيغ الإباضيين الأثر الكبير في فتح النقاش مرة أخرى حول الطوائف والمذاهب الإسلامية، ومن بينها الطائفة الإباضية المنتشر في عدد من المناطق العربية على غرار الجزائر.

يمكننا القول أن التجاذبات بين السلفيين والإباضيين لم تتوقف طوال القرون التي خلت إلا أن أسباب التجاذب كانت أكبر في الحالة الجزائرية لأن الإباضية هناك لم يكونوا مختلفين في المذهب فحسب وإنما اختلفوا في العرق أيضا، باعتبارهم من المواطنين الأمازيغ، الأمر الذي أضاف مصدرا آخر للحساسية بين الجانبين.[5]

كما سبق ذكره فقد اندلعت مواجهات عنيفة بين العرب المالكيين والأمازيغ الإباضيين في ولاية غرداية راح ضحيتها 22 شخصا وجرح 700 آخرين.[6]

---

[1] محمد بلغراد: "الحركة الإباضية في تاهرت وسدراتة وغرداية" مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 41 خاص بتاريخ ورقلة – سدراتة، 1988، ص46.

[2] ROCHEMANUELLE.LEM'ZAB architecture ibadite en Algérie ;libnairiearthoud ;Paris ;1973 ;p44.

[3] عبد الرحمن بن خلدون، تاريخ ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني: بيروت، 1987، الجزء 8، ص127.

[4] عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة: بيروت، 1975، ج1، ص- ص 234-238.

[5] بعد أحداث ولاية غرداية بالجزائر، ماذا تعرف عن العقيدة الاباضية، نشر يوم 20 جويلية 2015 مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;//www.5asapost-com.cdn-ampproject.org.

[6] المرجع نفسه.

يرى الباحث الجامعي "محسن قدارة" أن المذهب الإباضي هو الأكثر تعميرا في المنطقة المغاربية، مؤكد أن حصره في منطقة غرداية غير سليم صحيح أن معقل الإباضية هو غرداية، لكن المذهب منتشر كذلك في كل من العاصمة الجزائر، وهران، ورقلة بالجنوب، ويضيف ذات المتحدث أن الجزائر أو المغرب الأوسط، كما كان يسميها المسلمون تعاملت بصرامة مع أوائل المسلمين الوافدين إلى هذه المنطقة لكن السكان من الأمازيغ تقبلوا الإسلام الإباضي بانفتاح أكبر، ويرجح المتحدث أن يكون استحسان الأمازيغ لتعامل التجار الرستميين الأوائل كان وراء اعتناقهم الإسلام على الطريقة الاباضية.[1]

وترى الباحثة بالقطب الجامعي بجيجل "نسيمة طاهري" أن الإسلام انتشر في منطقتنا تقصد "شمال إفريقيا" بطريقة سلمية على أيدي الإباضيين وهو ما لا نجده وارد في مناهج التدريس لدينا، وفي سياق حديثها تشدد طاهري على ضرورة العودة إلى الوقائع التاريخية التي تشير إلى عدم رضوخ الأمازيغ الأوائل لسلسلة الغزوات التي كان شنها المسلمون لفتح الشمال الافريقي وذلك رغم الانتصارات التي حققها "عقبة بن نافع" على القائد الأمازيغي كسيله"[2]

وفي ذات السياق يقول الإعلامي المهتم بالأقليات الدينية بالجزائر نور الدين ختال إن مسألة اعتناق الأمازيغ للإباضة يجب أن تدرس من منظور أكبر على المستوى التاريخي، لا يجب حصر المسألة في الجزائر، ويؤكد المتحدث قائلا الجدير أن نتساءل لماذا كل أمازيغ الجنوب المغاربي يعتنقون الإباضية؟ فحتى أمازيغ ليبيا يعتنقون المذهب ذاته وهم يشكلون الأغلبية في منطقتنا من حيث الإتباع.

كما يشير "نور الدين ختال" إلى أن أمازيغ الإباضية يعيشون في تناغم مع المذهب المالكي الأكثر انتشارا في المنطقة المغاربية. ربما يعود ذلك إلى تحالفهم مع دولة الموحدين.[3]

يوضح الباحث الليبي "مادغيس أو مادي" أن الأمازيغ تقبلوا الإباضية لما تحمله من إسلام متسامح.

هذا فيما يتعلق بالمذهب الإيباضي فالجزائر، وسنعرج لاحقا إلى مذهب آخر.

2- الأحمدية:

دخول مذاهب وطوائف بشكل يكاد يكون ممنهجا أثار تساؤلات عن الجهات التي تقف وراء محاولات ما اصطلح عليه مذهبة المجتمع الجزائري.

يتبع أكثر من 98% من الجزائريين المذهب المالكي، و2% من المذهب الإباضي، فيما يجعل المجتمع الجزائري من أكثر المجتمعات تجانسا وتآلفا في عقيدتها ومعيشتها.

[1] محرز مرابط، « ما سر اعتناق أمازيغ الجزائر للمذهب الإباضي-لا المالك» ، صحيفة أصوات مغاربة، نشر يوم 7 أوت 2017، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http s ;//www.maghrebvoices.com تم التصفح يوم: 2022/01/30 على الساعة 15:22

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

كانت محاولات الاختراق التقليدية المعروفة في التاريخ الحديث للجزائر تتمثل في قيام منظمات للتبشير للمذهب الكاثوليكي خاصة في منطقة القبائل شرق الجزائر، مستغلة فترة الإرهاب في التسعينات ما اصطلح عليها بالعشرية السوداء، رغم تبرأ الكنيسة الكاثوليكية من التبشير في الجزائر.

غير أن دخول مذاهب وطوائف منها الغريبة والمجهولة بشكل يكاد ممنهجا أثار الكثير من التساؤلات عن الجهات التي تقف وراء هذه المحاولات، والوسائل التي تستعملها في إقناع الجزائريين من بين هذه الطوائف نجد الطائفة الأحمدية.

يعتبر البعض الأحمدية أو كما يطلق عليها رسميا الجماعة الإسلامية الأحمدية من الطوائف الإسلامية الأكثر جدلا في العالم الإسلامي فالجزائر هي الأخرى لم تسلم من هذا الجدل الديني-السياسي.

فلو عدنا إلى أصل الطائفة:فقد عانت الطائفة من الاضطهاد منذ نشأتها في أواخر القرن 19، بين من يعتبرها خارجة عن الدين الإسلامي ومن يصنفها كديانة مستقلة عن باقي الديانات السماوية.[1]

ظهرت الأحمدية في إقليم البنجاب بالهند، تحديد في بلدة قاديان سنة 1889على يد "ميرزاغلام أحمد القادياني" وهي طائفة تعتبر نفسها إسلامية وتؤمن بميرزا أحمد رسولا بعد محمد رسول الله "صلى الله عليه وسلم ".[2]

عاش ميرزاغلام في الفترة الممتدة بين 1835-1908وقد بايعه أنصاره رسولا عليهم في 23مارس 1889، بعد أن قدم على نفسه على أنه المهدي المنتظر الذي يتوقع المسلمون ظهوره في أخر الزمان

يرى الأحمديون أنفسهم أتباع الإسلام الحق وأن الرسول ميرزاغلام أحمد جاء بتوجيه إلهي لتطهير الدين من البدع الأجنبية وإحياء تعاليم الإسلام الأصلية التي كانت في عهد الرسول محمد عليه الصلاة والسلام. بعد وفاته، تولى قيادة الطائفية خمسة خلفاء أحمديين، وآخرهم "ميرزا مسرور أحمد" المقيم حاليا بلندن.[3]

انتقلت الجماعة الإسلامية الأحمدية إلى عدة بلدان عربية منها الجزائر في عام 2007 انتقلت الدعوة الأحمدية إلى الجزائر بفضل محطة تلفزيونية تبث أفكار الجماعة. لكن لم يكن هناك أحد مدركا لوجود هذه الجماعة إلى حين صب الإعلام المحلي تركيزه وهجومه عليها اعتبارا من جوان 2016.[4]

شكل عام 2016 بداية كشف السلطات الأمنية في الجزائر عن شبكات الطائفية الأحمدية أو القادنية حيث لا يكاد يمر أسبوع واحد دون أن يعلن القبض على المزيد من أتباعها.

---

[1]« أكثر الطوائف إثارة للجدل بالجزائر... ماذا تعرف عن الأحمديين » ، مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http://www.maghrebvoices-com.cdn.ampproject.org نشر يوم: 01 ديسمبر2020 تم التصفح يوم: 2022/07/15 على الساعة 22:56.

[2] المرجع نفسه.

[3] المكان نفسه.

[4] مصطفى عبد الخليل،«الطائفة الأحمدية في الجزائر... اضطهاد متواصل خارج مظلة قانونية » ، مأخوذ من http s ://eahm.org نشر يوم: 31 جويلية 2021، تم التصفح يوم 18 جويلية 2022 على الساعة 23:07.

اللافت أن الأحمدية لا تتمركز في جهة محددة من البلاد، مثلما أنها لا تستثني فئة عمرية.[1]

رغم تعرض الجزائر لاحتلال صليبي طويل زمنيا ماكر في الانتشار ومنهجي في تخطيطه للقضاء على الهوية الجزائرية وإحلال الفرنسية والنصرانية والعلمانية مكانها. إلا أنه فشل في ذلك وظلت أرض الجزائر سنية لكن العقد الأخير شهد تمزقا خطيرا في النسيج الثقافي والهوياتي الجزائري تنوعت مظاهره وتعددت أسبابه من ذلك: انتشار الأحمدية.

يرى بعض الدعاة أن أول ظهور للأحمدية في الجزائر يعود إلى الثمانينات بالضبط في بلاد القبائل، لكن ذلك الظهور كان نادرا وغير لافت خاصة مع قوة الصحوة الإسلامية في تلك الفترة، غير أن السنوات الأخيرة عرفت انتشارا لافت لهم في مختلف المناطق، ففي منتصف سنة 2016م استيقظ الجزائريون على خبر بثته عناصر الدرك الوطني بولاية البليدة مفاده تفكيك شبكة تنتمي للأحمدية بذات الولاية، تم توقيف تسعة جزائريون بتهمة المساس بالأمن والسلم الاجتماعي.[2]

شكل ذلك مفاجأة لدى الجزائريين، لكن الأخبار لم تتوقف عند هذا الحد بل تواصلت التحقيقات المعمقة من طرف الجهات الأمنية في ثلاث ولايات والتي خلصت إلى العثور على مقر الطائفة الأحمدية في منطقة الأربعاء بولاية البليدة، بعد التحقيق معهم اعترفت الشبكة بتخطيطها لفتح مركز دعوى من أجل الدعوة إلى الديانة الأحمدية التي ينتمي إليها حوالي ألف شخص في الجزائر حسب اعترافاتهم.[3]

1/ انتشار الأحمدية بالجزائر

أ / الأحمدية تتسلل إلى عمق الجزائر

في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2016 أعلنت عناصر الشرطة في ولاية المسيلة القبض على جماعة تابعة للطائفة الأحمدية مكونة من ستة أفراد كانت تنشط عبر المنطقة بعد تلقيها معلومات مفادها عزم مجموعة من أتباع الأحمدية أداء صلاة الجمعة بمنزل أحد أفرادها ببلدية سيدي عامر، وقد تم اكتشاف مجموعة مكونة من ستة أفراد يؤمهم صاحب المنزل، وبعد القبض عليهم وتفتيش المنزل تم حجز مجموعة من الكتب والمطويات التي تدعو إلى الأحمدية، كما تبين أن أفراد هذه الجماعة ينحدرون من مناطق جزائرية مختلفة، وقد اعترف أفراد الجماعة بأن مصدر ارتباطهم بالأحمدية إحدى القنوات الفضائية الأحمدية وكذا صفحات مواقع التواصل الاجتماعي وبعض المواقع الإلكترونية المشبوهة.

ب / الأحمدية تتغلل في الشرق الجزائري

في الثاني من أكتوبر 2016 أعلنت المصادر الأمنية عن خبر القبض على عشرين جزائريا من أتباع الأحمدية في ولاية سكيكدة شرق الجزائر، وقد ذكر الإعلام الجزائري أن المعنيين قد تم القبض عليهم داخل منزل كبير

---

[1] عبد الحميد بن محمد، ا« لأحمدية في الجزائر- خطر حقيقي أم تضخيم إعلامي؟ » مأخوذ من الموقع: -http s ://www.aljazeera net.cdn.ampproject.org. تم التصفح يوم: 2022/06/15. على الساعة 00:44.

[2] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، القادنية تهدد الجزائر،« مجلة البيان » ، عدد 2017/4/27 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ;//www.albayan.co.uk/article2.aspxpid=5751. ، تم التصفح يوم: 2022/08/20 على الساعة 15:30.

[3] المرجع نفسه.

وسط المدينة، وهم يؤدون الطقوس الأحمدية مع حجز مصحف محرف وسجل لاشتراكات المعنيين، إضافة إلى بعض المنشورات المستعملة في الترويج للأحمدية.

أفضى التحقيق مع هؤلاء إلى اعترافهم بحقائق خطيرة منها تطبيقهم الحرفي للأحمدية، كما تم التعرف على رأس الأحمدية في الجزائر وهو رجل في الثالثة والأربعين من عمره.

لم تمر إلا أيام قليلة على هذه الحادثة حتى أعلن في العاشر من شهر نوفمبر 2016 عن القبض على مجموعة من جديدة من الأحمديين في ذات الولاية. وفرار مجموعة أخرى، يعني هذا وجود نشاط كثيف لأتباعها وسند خفي لها، مع إصرار على نشرها وضرب الجزائر في هويتها ووحدتها.

ج / الأحمدية تتغلغل في الغرب الجزائري :

أوقفت أجهزة الدرك الجزائري لولاية غيليزان شهر ديسمبر من عام 2016 أربعة أشخاص من أتباع الطائفة الأحمدية يقطنون في نواحي ولاية غيليزان غرب الجزائر، بالإضافة إلى حجز كتب ووثائق ترمي إلى زعزعة إيمان المسلمين مع الإساءة إلى الأنبياء والاستهزاء بالمعلوم من الدين. زيادة لمجموعة من الخطب تخص الأحمدية.

حسب الأحمديون فإنهم يعترفون أن بداية النشاط الحقيقي للأحمدية فقد بدأ باكرا عن طريق بعض الجزائريين المغتربين الذين عادوا للبلاد. وآخرين ظلوا يترددون على الجزائر باستمرار، على رأسهم المغترب في ألمانيا "سمير بوخطة" الذي بايع الأحمدية سنة 1991 حتى توفي سنة 2015 بألمانيا مخلفا أسرة أحمدية وأتباعها في كل من تونس والجزائر والمغرب فقد كان له نشاط كبير في المغرب العربي خاصة بالجزائر باعتراف زعيمهم في الجزائر "محمد فالي".[1]

تقوم الطائفة الأحمدية بتوزيع المنشورات والأقراص والكتب، عبر عناصر جزائرية معادية للإسلام، مقابل منحهم مبالغ مالية تصل إلى حوالي ألفي دولار، كما تقدم لهم الهدايا مثل السيارات الفاخرة... وغيرها لإغراء الضعفاء.[2]

ينشط الأحمديون في القرى النائية والأرياف مستغلين الجهل المنتشر، والتنمية الغائبة هناك، كما يقومون بإغراء المسلمين بشتى وسائل الإغراء، ويقومون بتوزيع الأقراص المضغوطة والمنشورات كما حدث في منطقة القبائل.[3]

أضحى موضوع الطائفة الأحمدية في الجزائر محل جدال فقد اختلفت القراءات في الجزائر بين مما يرى أن القضية تم تضخيمها، وأن النظر إليها كمسألة أمنية دليل عن عجز تحصين المرجعية الدينية للجزائريين.

في هذا الشأن يقول المختص في الجماعات الإسلامية "نور الدين ختال" أن السلطات الجزائرية كانت على علم منذ سنوات بتحرك جماعة الأحمدية لكنها تأخرت كثيرا لوضع حد لهذه الجماعة الخارجة عن القانون.

---

[1] المرجع نفسه.
[2] عبد الحميد بن محمد، مرجع سبق ذكره.
[3] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سبق ذكره.

يضيف ختال أن هناك أوامر عليا أعطيت إلى المصالح الأمنية بالتحرك ضد هذه الجماعة بعد سنوات من البحث والتحري وجمع المعلومات.

كما يؤكد أن التهديد الذي تمثله الجماعة يكمن في ولائها لقيادة خارج الجزائر وتحويلها لأموال... من إلى الجزائر، بعيدا عن مراقبة الأجهزة الأمنية والبنوك حيث تتم العملية عن طريق أفراد ينتمون إلى الطائفة الأحمدية.[1]

يؤكد الباحث والأستاذ الجامعي "محمد أمين مقراوي" من جانب آخر أن وجود الأحمدية في الجزائر بدأ مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي غير أنه تميز بالضعف الشديد بفضل قوة الصحوة الإسلامية.

ويضيف أن الأحمديين استعادوا نشاطهم بداية من عام 2007 حسب اعتراف أميرهم وقتها محمد فالي مشيرا إلى تزايد نشاطهم بفعل بعض المغتربين الذين يأتون من أوروبا.

يشدد الأستاذ مقراوي على أن نشاط هذه الطائفية تميز بالسرية إلى أن انفجرت القضية كما ذكرنا سابقا في ولاية البليدة سنة2016، حيث تم القبض على تسعة أحمديين اعترفوا بأشياء كثيرة أخطرها أن عددهم يتجاوز الألف، بينما تقدر الزعامة الأحمدية في الخارج عدد الجزائريين الذين اعتنقوا الأحمدية خمسة آلاف شخص

يكشف الأستاذ مقراوي الذي أعد دراسة مفصلة عن نشاط الأحمدية في الجزائر، أن قيادة هذه الطائفية في الخارج تصر على مواجهة الحملة الأمنية ضد أتباعها، حيث يقول زعيمهم في أحد خطبه بعد استنكاره باعتقال أتباعه إنه إذا اقتضى هذا الأمر تضحيات منا فسنقدمها بإذن الله وهو ما يرى فيه تهديدا واضحا وإصرارا على استهداف البلد في إسلامه ووحدة ترابه.[2]

يعتقد أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة الجزائر "نور الدين بكيس" أن الحديث عن انتشار الأحمدية أمر تم تضخيمه بشكل كبير من قبل الإعلام"

ويؤكد الأستاذ بكيس أن الهدف هو اشغال الرأي العام بما يسمح للنظام السياسي بكسب ورقة إضافية تدعم طرحه القائم على السيطرة بشرعية الخطر الخارجي والمؤامرة الأجنبية، إلا أنه (بكيس) لا ينفي الانتشار المحدود للطائفة الأحمدية في الجزائر، ويرجع ذات المتحدث هذا إلى الانفتاح الإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي، غير أنه يشكك في قدرة المعالجة الأمنية على مواجهة معتقدات دينية فاسدة.[3]

3- الشيعة:

لطالما كانت مسألة المذهبية مسألة ثانوية في مجرى النقاشات القائمة في الأوساط الجزائرية، سواء من قبل المثقفين أو من جانب المسؤولين السياسيين، حيث أن معظم اهتماماتها كانت تنصب عادة حول الإصلاح السياسي والاقتصادي، ومسائل التعثر الديمقراطي وقضايا التنمية يبدو أن الجزائر لم تحافظ على مناعتها ضد

[1] عبد الحميد بن محمد، الأحمدية في الجزائر- خطر حقيقي أم تضخيم إعلامي؟ مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع نفسه.
[3] المرجع نفسه.

الصراع المذهبي القائم واقعيا في منطقة الشرق الأوسط على الرغم من تاريخها المعروف بتهادن المكونات الدينية داخل الجمهورية الجزائرية، سيما المكون المالكي كمذهب يشار إلى أنه المذهب الرسمي والمذهب الإباضي، الصراع الذي تحمل رايته قوتان إقليميتان هما المملكة العربية السعودية دولة سنية والجمهورية الإسلامية الإيرانية باعتبارها دولة تتخذ من المذهب الشيعي الاثني عشرة مذهبا رسميا لها.[1]

الغالبية من سكان الجزائر مسلمون يعتنقون المذهب المالكي، وهو المذهب الأساسي، كما أنه هناك أقليات تتبع مذاهب أخرى منها المذهب الإباضي الذي تم الإشارة إليه، يعد مذهب أهل منطقة ميزاب في الجنوب الجزائري كذلك يوجد في الجزائر بضعة آلاف من المسحيين، أما الشيعة في الجزائر بضعة اليوم فهم أقلية آخذة في الازدياد بفضل حركة الاستبصار التي ليست منتشرة بل متفجرة على كامل التراب الجزائري وذلك لما يجده الجزائريون في مذهب أهل البيت من منهج فكري صحيح.

1-3 الجذور التاريخية للمذهب الشيعي في الجزائر (تغلغل الشيعة في الجزائر).

كان للمذهب الشيعي تواجد كبير في الجزائر خلال مرحلة الدولة الرستمية (776/908م) التي أسسها الإباضيون وجعلوا من تيهرت "تيارت" حاليا عاصمة لهم ومهدا لثقافتهم وفكرهم في الشمال الإفريقي، حتى قام الداعية الشيعي "أبو عبيد الله الشيعي" صاحب الفاطميين بالقضاء على دولتهم عام 908م وتحول الإباضيون نحو الجنوب الجزائري واستقروا في منطقة وادي ميزاب "غرداية" وكانت هناك دويلة أخرى قامت في الجنوب الغربي للجزائر وجنوب المغرب إلى جانب الدولة الرستمية، سميت دولة سجلماسة أو دولة المدارية (758-909م) وهي دولة كالرستمية أسسها شيعة لكنهم على المذهب الصفري وقد قضى الفاطميون عليها كذلك.[2]

قيام الدولة الفاطمية في منطقة شمال إفريقيا (910-973م) كانت محطة للمذهب الشيعي الذي كان يعتقنه الفاطميين قبل أن يقوموا بغزو مصر واحتلالها.

لعب الفاطميون حسب مصادر أخرى دورا خبيثا في محاربة المذهب السني ونشر التشيع من خلال الترويج لمذهب الإسماعيلية، نسبة للإمام إسماعيل بن جعفر الصادق، كما تذهب تلك المصادر إلى تأكيد أن بربر شمال إفريقيا اعتنقوا المذهب الشيعي وبايعوا الفاطميين على النصرة والولاء.[3]

أول دولة أسسها الشيعة في التاريخ كانت ب"سطيف" بدائرة العلمة تحديدا في بني عزيز، هذه حقيقة يذكرها المؤرخون، منهم ابن خلدون.[4]

---

[1] مسالة التشيع في الجزائر، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية"، العدد 8694، نشر يوم02020/03//09. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ://www.politics.com تم التصفح يوم 2022/05/20 على الساعة 23:24.

[2] « التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل ـ والدور الإيراني » ، نشر يوم: 26 أفريل 2019، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ://sunnahorsnian.com/site/s/ تم التصفح يوم: 2022/05/17 على الساعة 15:30.

[3] المرجع نفسه.

[4] "شيعة الجزائر، مركز المهدي للدراسات"، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http //m-mahdi.info/sada –al mahdi/articles-688 تم التصفح يوم: 2022/06/05، على الساعة 22:03.

يرى هؤلاء أن دخول الشيعة إلى قارة إفريقيا كان بأمر من الإمام "جعفر بن محمد الصادق" فقد كلف اثنين من أتباعه بالذهاب إلى المغرب العربي لنشر الفكر الإسلامي الشيعي فيه، فدخلا الجزائر واتجه إلى قبيلة كتامة الممتدة بين بجاية إلى دلس غربا وعنابة شرقا إلى حدود الحضنة و الأوراس من ناحية الجنوب والجنوب الشرقي وقالمة وسوق أهراس شرقا، كانت لهم مواطن في هذه المنطقة. منها المدن الكبرى المعروفة اليوم مثل قالمة-سوق أهراس-القالة عنابة-سكيكدة-جيجل-قسنطينة-سطيف... [1]

2-3 خريطة الوجود الشيعي في الجزائر

كان الحضور الشيعي في الجزائر محتشما ويمكن ملاحظته في بعض الولايات مثل الجزائر العاصمة باتنة تبسة خنشلة تيارت سيدي بلعباس غير أن عددا من المواقع الشيعية عبر شبكة الانترنت من بينها موقع مركز الأبحاث العقائدية وهو أكبر المواقع الشيعية بالإضافة إلى شبكة شيعة الجزائر، عبر تقارير نقلتها هذه المواقع تقول بأن المذهب الشيعي يزداد انتشارا بشكل سري في قطاعات واسعة من المجتمع الجزائري. بعد أن نقله إليهم مدرسون وموظفون قدموا للعمل من العراق وسوريا ولبنان.[2]

يرى المشرف العام على شبكة شيعة الجزائر والذي يسمى نفسه "محمد العامري" أن التشيع في الجزائر مستمر وهو أكثر من منتشر بل منفجر في كامل أرجاء التراب الجزائري، منتقلا عبر كل الطبقات الاجتماعية فسابقا كان يدور بين طبقة الشباب أما الآن فقد دخلت بيوت بكاملها في التشيع".[3]

تقول بعض المصادر الجزائرية أن مدينة سيدي خالد التابعة لولاية بسكرة جنوب الجزائر تعتبر المركز الروحي لشيعة الجزائر.

ذكر المهتم بقضايا التشيع في الجزائر الباحث "نور الدين مالكي" أنه يعقد ما يقارب أزيد من 150 تجمعا سنويا للشيعة، في مختلف مناسباتهم الدينية، مؤكدا أن شهر محرم هو شهر المآتم بالنسبة للشيعة ويكثر فيه تجمع هؤلاء المتشيعين الجدد منهم وحتى القدامى.[4]

أوضح الباحث مالكي أن أحد معاقل الشيعة في الجزائر بمدينة تبسه أقصى شرق الجزائري وبالتحديد دائرة الشريعة، وذلك بحكم المنطقة حدودية مع الجارة الشرقية تونس حيث يتم تهريب أعداد كبيرة من كتب الشيعة ولنشر المذهب، مؤكدا أن هناك أستاذين في الفلسفة من أبرز المتشيعين، بالإضافة إلى مدينة باتنة ونشاط ضعيف في مدينة سطيف حيث يوجد مهندس معماري يوزع كتب و مطويات بالإضافة لكل من مدينة عنابه بالتحديد في الحجار، برج بوعريريج، البويرة، أما في العاصمة فيتواجدون في بئر الخادم والحراش.

---

[1] التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل والدور الإيراني، مرجع سبق ذكره.
[2] عبد المالك حداد، « التشيع يخترق المجتمع الجزائري » ، موقع البينة نقلا عن مجلة الراصد، الموقع الالكتروني: http://www.albainah.net//ndex.aspx?function=item&id=16777&/ang تم التصفح يوم: 2022/6/5 على الساعة 15:30.
[3] التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل والدور الإيراني، مرجع سبق ذكره.
[4] عبد الفتاح زيراوي ونور الدين مالكي، «هذه معاقل الشيعة في الجزائر وهنا يجتمعون » ، جريدة البلاد الجزائرية، مأخوذ من الموقع الالكتروني:http://www.elbilad.net/article/détail?id=6022 تم التصفح يوم 2022/09/16 على الساعة: 15:04.

أشار ذات المتحدث إلى أن ولايات الغرب الجزائري هي الأكثر عرضة للمد الشيوعي بالأخص ولايات وهران مستغانم، بلعباس، عين تموشنت، معسكر، وتيارت.[1]

قال الناطق الرسمي باسم جبهة الصحوة الحرة السلفية غير المعترف بها في الجزائر "عبد الفتاح حمـــداش" في أكتوبر سنة 2013 "إن عدد الشيعة في الجزائر لا يتجاوز ال3 آلاف على عكس ما تروج له بعض المصـــادر ومواقع الإنترنيت التابعة لهم والتي تقول إن عددهم بات يناهز ال80 ألفا مستدركا "لكن رغم ذلك فـــإنهم يبقون خطرا حقيقيا لأن منهجهم يقوم على معاداة أهل السنة وقتلهم...[2]

من جهتها أكدت وكالة أنباء براثا العراقية أن آلاف الجزائريين تشيعوا بفعل أنشطة جمعيات رسمية، وأخـــرى تنشط في سرية، وذكر تقرير للوكالة، نقلاكما وصفته مصادرها الخاصة في الجزائر، أن التشيع ينتشر بســـرعة كبيرة في عدد من المدن الجزائرية الكبرى كالعاصمة وهران سطيف باتنة. وأن الأنشطة الثقافيـــة وخطـــاب المقاومة من أسباب تحول الجزائريين إلى المذهب الشيعي.[3]

تقدر إحصائيات مختلفة عدد شيعة الجزائر ب 75 ألف شيعي، غير أن مختصين في الشأن الإيراني من بينهم المحلل السياسي الجزائري "يحيى بوزيدي" يؤكدون أن هذا الرقم كبير جدا ولا يمكن التسليم بـــه، فالأرقـــام المعقولة تشير إلى أن أعدادهم تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف متشيع ويرى بعض السياسيين و المســـؤولين الجزائريين أنهم أفراد متناثرون لا يشكلون أي خطر على الوحدة الوطنية.[4]

بدأ التشيع في الجزائر بالظهور العلني بعدما كان مستترا، من خلال وقوف البعض علـــى عـــدة شـــواهد كالفيديوهات وكتابات حائطية، إحداها تم تسجيله في ولاية خنشلة شرق البلاد ورصدت وســـائل الإعـــلام الجزائرية الظاهرة وقالت أن الأمن الجزائري فتح تحقيقا في منشورات تدعو للتشيع خصوصا في ولايتي غرداية وبسكرة جنوب البلاد أما في تلمسان غرب الجزائر حسب ما أفادت به جريدة الخبر "أن القضاء نظر في قضية تهديد شرطي يعتقد أنه اشتغل على تحقيق يخص ملف التشيع".

ذكر عن أحد المتشيعين أنه كانت تتواجد بولاية تبسة 15 عائلة مطلع سنة 2004، تعتنق المـــذهب الشـــيعي ليصل عددهم لأن حوالي 800 عائلة، بعد ما كانوا خلال الثمانينات والتسعينات يعدون على أصابع اليد.[5]

3-3 أبرز الشخصيات المتشيعين في الجزائر:

يعد المتشيع "هاني إدريس"أبرز المتشيعين الجزائريين في البلاد، والذي كان له علاقات وطيدة مع مهندس شيعي في ولاية وهران، وشيخ شيعي في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية.[6]

---

[1] المرجع السابق

[2] مسألة التشيع في الجزائر، المرجع نفسه.

[3] المكان نفسه

[4] الخطر الشيعي على الجزائر يطل برأسه من جدران الشوارع، "ميدل آيست"، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://middle-east-online.com/?id=170383 تم التصفح يوم: 2022/10/16 على الساعة 16:30.

[5] رمضان بلعمري،« شيعة الجزائر يخرجون للعلن بعد سنوات من العمل السري » ، العربية نت، نشر يوم: 2016/01/27 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/arnortn.africa/ تم التصفح 2022/10/16 على الساعة 15:47.

[6] 3« مع بدأ تحقيقات موسعة... الجزائر في مرمى التشيع ومخاوف من صراع مذهب، بوابة الحركات الإسلامية، نشر يوم 27 أفريل 2015، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://www.islamist-movements.com/28110 تم التصفح يوم 2022/10/15 على الساعة 15:00.

هناك كذلك **الصادق سلايمية** كان ينشط في حركة الإصلاح الوطني التي كان يترأسها **عبد الله جاب الله** بالإضافة كذلك إلى **جمال بن عبد السلام** وهو رئيس حزب سياسي حاليا والذي كان في وفد زيارة الأسد المخترق من طرف المتشيعين

هناك كذلك **عدة فلاحي** المستشار الإعلامي السابق لوزير الشؤون الدينية والمدافع بشكل ما عن المتشيعين بالإضافة إلى "**محمد العامري**" هو المشرف على شبكة شيعة الجزائر الالكترونية[1]

4-3 عوامل الشيعة في الجزائر:

تعد الثورة الإيرانية 1979، وغزو العراق سنة 2003 وإعدام الرئيس العراقي 2006 وبداية الربيع العربي سنة 2011 كلها عوامل جعلت الأصوات المستنكرة والمحذرة من وجود مد شيوعي يحاول التغلغل في المجتمع الجزائري المتمسك بخلفيته المالكية تصبح أكثر وضوحا بعدما كان الحديث عن شيعة الجزائر يعتبر أمرا مستبعدا أو لا يغدو عن كونه حالات فردية كظاهرة التنصير التي تم الإشارة إليها في كثير من الأحيان...

تعاظم الأدوار الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط بالعراق، سوريا، لبنان، اليمن، جعل الكثير يعتبر أن الجزائر مرشحة لتكون العاصمة الخامسة حيث توصف بغداد ـــــ دمشق ـــــ بيروت ـــــ صنعاء مناطق نفوذ ضخمة لإيران ولولاية الفقيه التي تنقل الخطر الشيعي من كونه خطر عقدي هوياتي إلى خطر سياسي استراتيجي، من منطق أن الجماعات الشيعية في كل العالم تصبح محركة من طرف الولي الفقيه في إيران.[2]

يعد الدور الإيراني عاملا مهما في انتشار التشيع في الجزائر، ففي شمال مدينة طهران وفي شارع **ميرداماد***يثير مبنى صغير اهتمام سكان الحي حيث لا تعلوه لافتة تفصح عن هويته رغم أن طبيعته توحي بأنه مبنى إداري حكومي في ذلك المبنى تعمل وحدة تابعة لمكتب المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران "آية الله علي خامنئي" تحمل هذه الوحدة اسم كتامة.

يسلط الباحث "عبد العزيز الخميس" الضوء على تلك الوحدة ودورها كذراع إيرانية خفية تعبث في المشهد المغاربي، حيث يعمل موظفو الوحدة (كتامة) على إعداد خطط تحت إشراف مكتب المرشد العام لنشر التشيع الاثني عشري الجعفري في المغرب العربي، تتضمن هذه الخطط الدعم المعنوي والمادي لشبكات التشيع المنتشرة في المغرب العربي وتكثيف النشاط التبشيري عبر أوروبا حيث تستهدف الجاليات المغاربية في فرنسا وبريطانيا وألمانيا كما غرس مدير الوحدة عدة دبابيس على مواقع مدن في تونس والمغرب والجزائر.[3]

تزايد الحديث عن حركة مشبوهة تقوم بها بعض الجهات المرتبطة بإيران في نشر التشيع بشكل سري في الجزائر لتصدير الفكر الشيعي واختراق النظام المجتمعي المعروف بتمسكه بالمذهب المالكي (السني)، في هذا السياق يذكر الكاتب والحقوقي الجزائري "أنور مالك" أنه توجد خلايا سرية لنشر التشيع في الجزائر وأكد في

---

[1] المرجع السابق

[2] مسألة التشيع في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

*ميرداماد: فيلسوف إيراني برز في عهد الصفويين.

[3] التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل ـ والدور الإيراني، مرجع سبق ذكره.

شهر نوفمبر من عام 2014، أن ما حققته إيران من مكاسب في نشر التشيع بين الجزائريين خلال 15 عاما لم يسبق له مثيل في الجزائر التي بلغت مرحلة الخطر.[1]

يعد نشر التشيع من محاولات الاختراق السياسي الإيراني، فقد سعى المتشيعون مع الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر في أواخر ثمانينيات القرن الماضي التغلغل بين قواعد حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذي كان يسيطر على الساحة والترشح في الانتخابات المحلية والبرلمانية غير أن تلك المحاولات لم تتوج بوصول عناصر متشيعة إلى أي منصب قيادي، في نفس الفترة وقفت إيران إلى جانب الجبهة الإسلامية للإنقاذ تطور الوضع لاحقا إلى أزمة سياسية بين البلدين، انتهت إلى قطع العلاقات بينهما إلى غاية سنة 1999، مع وصول الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى السلطة.[2]

تذهب بعض المصادر التي تورط الحرس الثوري الإيراني في دعم الحركات المسلحة وتدريب أشخاص وبعض القيادات المتهمة بالتشيع ومحاولة السيطرة على التنظيمات وتوجيهها، كما تقوم السفارة الإيرانية بالجزائر بتنظيم رحلات دراسية إلى المؤسسات الدينية في إيران، تقوم مؤسسة الإمام الحسين والتي مقرها في القم بإيران بمساعدة طلاب العلوم الدينية في مختلف دول العالم من بينها الجزائر، في هذا السياق أشار السفير السعودي السابق في الجزائر عبد الله الناصر إلى أن "إيران تقدم ألف منحة دراسية سنويا للطلاب الجزائريين، كما أنه حسب مصدر جريدة الشروق أشارت إلى وجود 50 متشيع جزائري في القم غير أنه يبدو هذا الرقم ضئيلا جدا لو افترضنا أنه كان ينتقل من 1980 إلى 2010 جزائريين (2) فقط للدراسة في القم.[3]

يعتبر ملف المد الشيعي أهم التحديات التي تواجه الجزائر في علاقتها مع إيران بحيث تبحث إيران من جعل الجزائر بوابة لها في الشمال الإفريقي.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا الجزائر؟ ما الغاية من جعل الجزائر هدفا شيعيا تقصده قوى التشيع وتثبت أطراف داخلية لخدمة غاية مشروعها عبر جعل أكبر عدد من الجزائريون يتحولون إلى المذهب الشيعي الذي تتخذه إيران مذهبا رسميا لها؟

للإجابة على هذا السؤال لا يجب أن يقتصر التحليل على الشق الهوياتي المرن بل يجب أن يتعداه نحو تحليل سياسي منطقي لا ينفصل عن السياق الاستراتيجي لكامل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذا سلمنا بأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقف وراء نشر التشيع باعتبارها حصنا دينيا شيعيا تتوجه له أنظار جميع الأقليات الشيعية في العالم عبر رابط ولاية الفقيه، فإنه لابد من أن ننطلق من منطلقات هذه الدولة نفسها، التي يمكن أن تلخص في خمس نقاط أساسية:[4]

---

[1] حقيقة التشيع في الجزائر، "مجلة البيان"، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www.albayan.co.ux/mobile/article.aspxpid=4875 تم التصفح يوم 2022/10/10 على الساعة 20:30.

[2] بوزيدي يحيى،« البحث عن الذات: المتشيعون في الجزائر وأزمة الهوية » ، موقع الإسلام في المغرب، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www.islammaghribi.com تم التصفح يوم: 2022/09/15، على الساعة 23:15.

[3] المرجع نفسه.

[4] مسألة التشيع في الجزائر، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية"، مرجع سبق ذكره.

1- مصلحة إيران

2- تعزيز قوتها الإقليمية

3- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج

4- الشيعة السياسية باعتبارها إيديولوجية وأداء في العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران

5- العداء للسياسة الأمريكية

إذا ما تم إقصاء العداء للسياسة الأمريكية وقضية المعابر المائية كون الجزائر دولة شمال إفريقية، سنجد الركائز الثلاثة الباقية تخدم فكرة تشييع الجزائر، حيث أنه من مصلحة إيران وجود طائفة شيعية قوية وصلبة ترتكز عليها سياسات إيران في منطقة المغرب العربي ترتبط بها روحيا وحتى سياسيا، هذا ما من شأنه جعل إيران تحكم قبضتها على كامل المنطقة العربية من الخليج إلى المغرب، أي من صنعاء وصولا إلى الجزائر.

مما ينتج عنه جعل القوى الخليجية مطوقة من كامل النواحي، خاصة أن الجزائر تجاور المملكة المغربية التي توصف كونها شريكا استراتيجيا لدول مجلس التعاون الخليجي: بمعنى تسعى إيران لإعادة بسط نفوذ مذهبهم في الجزائر.[1]

5-3 مراحل تمدد المذهب الشيعي في الجزائر

تشير بعض الدراسات إلى أن فترات تمدد المذهب الشيعي في الجزائر تحدد بأربع مراحل هامة وهي كالآتي:[2]

* **المرحلة الأولى:** من 1962 إلى 1979: اقتصر التشيع في هذه المرحلة على الجهود الفردية المعزولة من خلال النشاط الدعوي الذي كان يمارسه الشيعة من المشرق الذين استقدمتهم الجزائر للعمل في مختلف المؤسسات التربوية والتعليمية خاصة الثانويات والجامعات. من الطبيعي أن تحصل بعض حالات التشيع لكنها تبقى محدودة جدا يرجع ذلك إلى عدم وجود غطاء مؤسساتي (سياسي/ ديني) يرسم الخطط ويضع الاستراتيجيات، بالإضافة إلى غياب نموذج شيعي سياسي مؤثر في الساحة الإقليمية والعالمية إضافة إلى تركيبة المجتمع السنية، لذلك شهدت هذه الفترة ظهور مختلف تيارات الحركة الإسلامية السنية في الجزائر كالإخوان المسلمين والسلفية بمختلف تشكيلاتها التنظيمية أو على الأقل من خلال قيادات دعوية بينما لم تشهد أي حضور شيعي مماثل.

***المرحلة الثانية:** من 1979 إلى 2000: تميزت هذه المرحلة بصعود قوى لنموذج الثورة الإسلامية في إيران وما صاحبه من شعارات وتحركات لتصدير الثورة والدعاية لاستنتاج النموذج من طرف حركات الإسلام السياسي الذي مثله نموذج الجبهة الإسلامية لإنقاذ التي كانت ترتبط أغلب قياداتها بمعرفة شخصية بالخميني وكانت تحتفي كثيرا بأنصاره غلب على التشيع في الجزائر خلال هذه الفترة طابع التشيع السياسي وهو تشيع

[1] المرجع نفسه.

[2] قاسمي سعيد، « النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي العربي » ، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس 2018، ص102.

عاطفي غير مؤسس على قناعات فكرية ومذهبية وإنما ينتشر من خلال بريق النموذج والتجربة الإيرانية، خصوصا في ظل الرؤية التي سيطرت على المجتمع الجزائري والتي تشبه الثورة الإيرانية بالثورة الجزائرية.

***المرحلة الثالثة:** من 2000 إلى 2011: تعد مرحلة الذروة في صعود المد الشيعي، فقد أضيف إلى عامل انتصار الثورة الإيرانية عامل آخر يمثل وترا حساسا في وجدان الشعب الجزائري، نظرا لارتباطه بالقضية الفلسطينية إذ رفعت عملية الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان من أسهم حزب الله لدي عموم الجزائريين، فقد زاد هذا الصعود النتيجة التي اسفرت عنها حرب 2006 بين الحزب وإسرائيل وقد شهدت هذه المرحلة نشاطا مكثفا لتشييع الجزائريين استثمارا في الحدثين البارزين وما أسهم في زيادة الافتتان بالنموذج الإيراني الشيعي التزايد المضطرد في الدور الإيراني في الشرق الأوسط وقدرتها على إدارة ملفها النووي وتهديدات الرئيس أحمدي نجاد بحرق إسرائيل في تحد من إيران للقوى الغربية، وهي معطيات ذات رمزية كبيرة وذات أثر بالغ في الجمهور الجزائري.[1]

***المرحلة الرابعة:** من 2011 إلى الآن تميزت هذه المرحلة بالظهور العلني لشيعة الجزائر واحتفالهم بأعياد عاشوراء وممارسة الطقوس الشيعية علانية في ولاية تموشنت، صدور تصريحات من الزعيم الشيعي مقتدي الصدر والداعية لاحترام الحرية الدينية لشيعة الجزائر ودعوته إياهم إلى عدم الخضوع وهو ما قوبل بموجة غاضبة على المستوى الجماهيري أظهرت الرفض الشعبي لهذا التيار الوافد بالإضافة إلى النشاط المكثف للملحق الثقافي الإيراني في الجزائر "أمير موسوي" الذي لعب دورا بارزا في الترويج للمذهب الشيعي في الجزائر.

تتجلى الإشارة للأمم التي تعكس سعي المتشيعين للانتشار بشتى الوسائل في نشاطهم الدعوي واقتحامهم المجال السياسي بطرق غير مباشرة بمحاولة اختراق أحزاب سياسية وتأسيس جمعيات التي نقام فيها طقوسهم، فقد سجل في عديد الولايات وجود نقاط لإقامة شعائرهم كان أبرز ما عرفته ولاية عين تموشنت في الغرب الجزائري.[2]

6-3 تداعيات المد الشيعي على الأمن المجتمعي الجزائري:

يشير مناهضو المد الشيعي بالجزائر إلى أن الأمن المجتمعي الجزائري في خطر حيث أن تزايد عدد الأشخاص المعتنقين لهذا المذهب، من شأنه تقويض ركائز الهوية الجزائرية، هذا الادعاء يحتاج ربما إلى أدوات تفحصه وتحلله خاصة فيما يتعلق بقضية الأمن المجتمعي ومنه الأمن الديني الذي بات الشعار الأكثر بريقا في عملية تجريم المد الشيعي، باعتباره قادر على جعل التشيع يبدو مرادفا في وعي المتلقي لهدم الموروث الديني والتركيبة الهوياتية للمجتمع الجزائري.[3]

يطلق مفهوم الأمن المجتمعي على قضايا تتعلق بالهوية/الهجرة/الأجندة الأمنية الجديدة في أوروبا وقد تم تطويره استجابة لسلسلة من النزاعات الوطنية...

---

[1] المرجع نفسه، ص- ص 102 - 103.
[2] المرجع نفسه، ص103.
[3] مسألة التشيع في الجزائر، مرجع سبق ذكره.

يعرف المختصون في الدراسات الأمنية الأمن المجتمعي: بأنه قدرة المجتمع في الحفاظ على طبيعته الجوهرية تحت ظروف متغيرة وتهديدات واقعة أو محتملة ففي الوقت الذي كانت الدولة هي الفاعل المستهدف بالتهديد في الأمن السياسي، العسكري، الاقتصادي، البيئي، يكون المجتمع هو المعنى بالعملية الأمنية فيما يخص الأمن المجتمعي، هذا الأمر يفتح المجال للحديث عن الأمن الهوياتي وكذا الأمن الديني،[1] هذا التوصيف النظري يتطابق إلى حد ما مع الواقع داخل الجزائر حيث ينظر إلى الأمر من منظور هوياتي "سني/ مالكي"، في مقابل هوية وافدة غير مرحب بها بصفتها دخيلة، المراد منها تهديم قيم المجتمع الجزائري وجعله يسير ضمن أجندة سياسية ترسمها القيادات الشيعية في الداخل الإيراني.

كان لي ذلك تداعيات على الأمن القومي الجزائري حيث:

جاء خبر توقيف السلطات الجزائرية ل400 جزائري عائدين من العراق وإيران بعد مشاركتهم في طقوس عاشوراء بكربلاء في نوفمبر 2017 على إثر العثور على منشورات تشييد ببعض الرموز والقيادات السياسية الشيعية[2] ليعيد طرح الجدل حول الدور الإيراني في زعزعة الاستقرار والوحدة المذهبية الجزائرية ويستدعي المخاوف القديمة من التمدد الشيعي وتداعياته على الأمن القومي الجزائري.

يمكن التنويه إلى أهم تلك التهديدات على النحو التالي:

* **التأثير على وحدة المجتمع الجزائري وتماسكه:** إن ملف التشيع وسعي إيران لتصدير مذهبها إلى الجزائر يتجاوز كونه قضية فردية تتعلق بتغيير المذهب، بل يتجاوز ذلك بكثير، فهو يتعلق بقضية تعد من صميم الأمن القومي الجزائري، حيث أن زعزعة الخريطة المذهبية التي تميز الجزائر منذ القرون كفيلة للمساس بأمنها القومي من خلال تأثيرها على أمنها "العقائدي" والهوياتي" الذي ميزه الانسجام بشكل عام ماعدا التباين اللغوي الذي يميز منطقة القبائل بلغتها الأمازيغية عن غيرها من المناطق الأخرى، خصوصا أن التجربة الإيرانية في كل من العراق وسوريا تكشف عن الكيفية التي تستخدمها إيران وتوظف عبرها علاقاتها بالأقليات والميليشيات الشيعية للتدخل

تزداد المخاوف من يكون التشيع دافعا قويا لإشعال حرب طائفية بالمنطقة فأي تحول قد يحصل في الخريطة المذهبية الجزائرية بالإمكان أن يصبح القاعدة لإحداث شرخ اجتماعي تصعب السيطرة عليه، خصوصا إذا كانت هذه القوى الجديدة ذات ارتباط بقوى خارجية وموالية لها مثلما هو الحال بالنسبة إلى علاقة الشيعة في الدول العربية مع المرشد الأعلى أو الولي الفقيه في إيران.[3]

[1] Barry Buzan, and leneHesen, the Evolution of International security studies (UK :Cambridge University press,2009) p.p212-213.

[2] عبد السلام سكية،« السلطات الجزائرية توقف مئات العائدين من كربلاء وقم » ، موقع جريدة الوطن الجزائرية، 23 نوفمبر 2017، تم التصفح يوم 2022/9/20، على الساعة 22:20.

[3] قاسمي سعيد، النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص ـ ص 103-104.

* **ولاء بعض الجماعات لإيران في الداخل الجزائري:** تزداد المخاوف من التشيع السياسي وما يرافقه من ولاء لأطراف خارجية بسبب طبيعة العلاقة بين إيران والمنتمين إلى المذهب الشيعي عبر العالم، فهي ترى نفسها وصية عليهم ولها معهم علاقة عضوية تشبه علاقة إسرائيل باليهود، لاسيما أن ولاء الشيعة أينما كانوا يكون للولي الفقيه في إيران، حيث تظهر التجارب أن الأقليات الشيعة يكون ولاءها للولي الفقيه ومن وراءه إيران أكثر من ولائهم لدولهم وتلك المعضلة ستجعل من السهل استخدام هؤلاء المتشيعين ضد الدولة الجزائرية وأمنها القومي ولمجتمعي وما دل على ذلك التجربة مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي انخرطت في علاقات مشبوهة مع النظام الإيراني رغم التباين المذهبي بينهما.[1]

* **إفساح المجال للتدخلات الخارجية:** قد تنجح إيران في محاولات تشييع الأقلية الأمازيغية من خلال التركيز الإيراني على منطقة القبائل، من خلال تحريض أمازيغ الجزائر لرفض البعد العربي للإسلام وحينها ستتقاطع خطة إيران مع خطط متطرفي الحركة البربرية الجزائرية ومحاولة ربط التشيع أو المذهب الشيعي بالقومية الفارسية، من ثم فالتحول إلى المذهب الشيعي هو في نفس الوقت رفض للثقافة والهوية العربية للجزائر التي يعارضها بعض المتطرفين من دعاة الأمازيغية وهو ما يعمق الشرخ من خلال إدماج المطلبين اللغوي والمذهبي وهو ما سيفسح المجال أمام التدخل الإيراني تحت ذريعة حماية الشيعة في الجزائر.[2]

* **عسكرة الطوائف الشيعية داخل الجزائر:** يمكن لإيران أن تنجح في عسكرة بعض الميليشيات وضمان ولائها مما قد يمثل تهديدا للأمن القومي الجزائري، نستدل بذلك على التجربة الإيرانية مع شيعة العراق ولبنان واليمن، فالخبرة التاريخية تؤكد أن إيران التي تبدأ دعمها لنشر المذهب الشيعي ضمن منظور تصدير الثورة عبر نشر الكتب عن آل البيت سرعان ما تنتهي الى تشكيل ميليشيات دموية بهدف الإطاحة بأنظمة حسب منظور الإيديولوجيا الإيرانية على أنها ضمن دائرة الأنظمة المتحالفة برموز الاستكبار العالمي وضمن سياق الرؤية الإيرانية التي تقدم نفسها وصية على كل معتنقي المذهب الشيعي الذي يضاف إلى قائمة أخرى من التهديدات التي تستهدف الوحدة المذهبية واللغوية الهوياتية في الجزائر.[3]

3-7 انعكاسات ملف التشيع على الملفات الاقتصادية والسياسية الجزائرية:

ينبه المحلل السياسي الجزائري "رضا بودراع" إلى مسألة يراها من وجهة نظره غاية في الخطورة وهي تسليم صفقة الأمن السيبيري في الجزائر إلى إيران حيث أصبحت قواعد بيانات الجزائريين في متناول الحرس الثوري والمخابرات الإيرانية.

كما أنه أخطر ما ينبه له بعض المتابعين لتطورات الوضع على الساحة الجزائرية هو لغز التوافق والتداخل بين المصالح الفرنسية والإيرانية في تشييع الجزائريين، حيث أن السفارة الفرنسية كان لها دور في فك قيود الحركة المفروضة على الملحق الثقافي لدى السفارة الإيرانية، هناك جهود كثيفة يرصدها بعض المتابعين بتعلق بمضاعفة

[1] المرجع السابق، ص104.
[2] المكان نفسه
[3] المرجع نفسه، ص-ص 104 - 105.

الجهود لتشيع سكان منطقة القبائل وهو مسعى يستهدف فيما يستهدفه إعادة توجيه للحركة البربرية المتطرفة المعروفة بولائها لفرنسا في نسختها العلمانية، لتصبح حركة بربرية متدينة ولكن بنسخة شيعية متناقضة مع التوجه العام للشعب الجزائري.[1]

يحاكي هذا السيناريو الجزائري بما حدث في تركيا تماما، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على مدار سنوات على استبدال عنصرها الفعال المتمثل في التيار الكمالي والحركات العلمانية المتطرفة بعد أن استنفذت دورها بتيار ديني يضمن استمرار الولاء لنفس المشتغلين وتمثل هذا في التيار فيما يعرف بحركة الخدمة.[2]

ا- على الصعيد الاقتصادي:

بالعودة إلى الوضع في الجزائر فيما يخص موضوع التشيع على الصعيد الاقتصادي حسب الناشط الحقوقي والإعلامي الجزائري "أنور مالك" تحول كثير من شيعة الجزائر إلى أثرياء يستغلون بعض شبكات الفساد ويشترون عقارات في مناطق إستراتيجية خاصة في الجزائر العاصمة ويفتحون الشركات لتوظيف الناس وإخضاعهم بالإغراء المادي ومناصب الشغل بل أن كبار تجار الذهب في بعض الولايات هم من الشيعة الذين تلقون الدعم المادي من إيران وسوريا والعراق ولبنان.

حسب ذات المتحدث فإن عددا من المتشيعين الجزائريين صاروا يدفعون خمس مداخيلهم لإيران من رجال المال والأعمال بعدما تلقوا رؤوس الأموال من المراجع الشيعية والآن يدفعون الخمس لأولياء نعمتهم.[3]

ب- أما على الصعيد السياسي:

تأتي مطالب الشيعة الجزائريين بالإضافة إلى الاعتراف الديني أنه لا يمكن عزلها عن المطالب السياسية، فقد شهدت بعض الانتخابات المحلية والتشريعية محاولات منهم لاختراق بعض الأحزاب السياسية وترشحهم في بعض القوائم وقد يكون هذا محاولة تمدد داخل الأجهزة الإدارية لتمكين المتشيعين وتسهيل نشاطهم بطرق مختلفة وربما يسعون إلى تأسيس أحزاب سياسية في المرحلة المقبلة.[4]

تمكن مؤخرا العديد من المتشيعين من اختراق العديد من المجالس المنتخبة فالعديد من المتشيعين تمكنوا من استغلال الانتخابات المحلية لاختراق المجالس المنتخبة وذلك على غفلة من الجميع.[5]

لم يقتصر أو يتوقف الأمر عند المجالس المنتخبة بل تعداه إلى الجامعات وهذا ما أكده "مسؤول جبهة الصحوة الحرة الإسلامية السلفية" عبد الفتاح زيراوي حمداش والمساجد والمدارس الخاصة وذلك بدعم من قبل الملحق الثقافي الإيراني في الجزائر.[6]

---

[1] تعرف على تاريخ الشيعة في الجزائر، جريدة أخبار الأسبوع، عدد 617، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://akhbanousboue.com تم التصفح يوم: 2022/07/15 على الساعة 15:24.

[2] المرجع السابق

[3] 7 آلاف شيعي في الجزائر، جزا يرس، نشر يوم: 2018/8/9، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/oknbanelyoum/251269 تم التصفح يوم 2022/7/20 على الساعة 23:16.

[4] مع بدأ تحقيقات موسعة... الجزائر مرمى التشيع ومخاوف من صراع مذهبي، مرجع سبق ذكره.

[5] المرجع نفسه.

[6] عبد الفتاح زيراوي ونور الدن مالكي، هذه معاقل الشيعة في الجزائر وهنا يجتمعون!، مرجع سبق ذكره.

3-8 أسباب تشيع بعض الجزائريين:

لمعرفة أسباب تشيع بعض الجزائريين، نشير إلى دراسة الدكتور **عبد الحفيظ غرس الله** المختص في سيسيولوجيا الإسلام بجامعة وهران "الوجود الشيعي في الجزائر" حيث يرى أن التواجد الشيعي في الجزائر لم يكن له وجود واضح قبل فترة الثمانينات حيث كان المجتمع الجزائري يعيش بمعزل تام عن أي تأثير طائفي خارجي إلى غاية بداية البعثات الدراسية من الجامعات الوطنية نحو مؤسسات التعليم العالي في دول بالمشرق العربي خاصة تلك التي لديها نسبة كبيرة من أتباع المذهب الشيعي مثل سوريا لبنان والعراق

يضاف إلى عامل الهجرة في إطار المنح الدراسية، عامل آخر حسب الباحث **غرس الله** وهو السفارة الإيرانية بالجزائر والتي وصف دورها بالمركزي في نشر التشيع ببلادنا وهذا من خلال تسويق النموذج السياسي للإسلام السياسي في إيران واعتباره نموذجا للعدالة الاجتماعية وفق الشريعة الإسلامية وهذا من خلال قيامها بنشاطات كثيرة.

وعن أسباب تشيع بعض الجزائريين يرى الأستاذ **غرس الله** تعود إلى ضعف المؤسسة الدينية في تأطير المفاهيم السنية عقائديا وفكريا جعلهم لا يحملون في الغالب هوية سنية قارة، معتبرا أن الهشاشة الهوياتية الدينية تجعلهم يستهلكون كل النماذج الوافدة من الخارج خاصة تلك التي تخضع لإستراتيجية قوية وتدعمها دولة وسياسة توسعية" كالنموذج الإيراني.[1]

أما الباحث في الأنثروبولوجيا الدينية بجامعة تلمسان **حمو فرعون** يعتقد أن التشيع في منطلقاته وفي أصوله وفصوله هو مذهب سياسي وليس مذهبا عقائديا، مؤكدا أن عقائد الشيعة التي أظهرت متأخرة في التاريخ قد أخذوها أصلا من المعتزلة.

بتصور الأستاذ حمو فرعون أن عوامل وأسباب انتشار المذهب الشيعي واعتناقه من قبل بعض الجزائريين كان نتيجة العولمة والثورة الخمينية وشعارات حزب الله وصراعه مع الصهاينة وكذا تواجد جماعة حزب الدعوة العراقي في السبعينيات والثمانينات بالجزائر.[2]

تكشف كتابات بعض الشيعة في الجزائر على شبكة الانترنيت عن الظروف والأسباب التي انتقلوا فيها من المذهب السني المالكي إلى المذهب الشيعي الجعفري أنها ناتجة عن علاقاتهم بأقربائهم وأصدقائهم أو بفضل احتكاكهم بالشيعة المقيمين بالبلاد أو بالسفر كما أن للمراجع والكتب الشيعية أثر في قبولهم فكرة التشيع نتيجة الخواء الروحي وفقر الخطاب الذي اتبع العشرية السوداء (الدموية)، ناهيك على انتشار الفضائيات الشيعية... كما أن العديد من الشباب تأثروا بنضال حزب الله اللبناني مما جعلهم يعيرون المذهب بقصد الانخراط في صفوفه أو المشاركة في نضاله المسلح ضد الكيان الصهيوني.[3]

---

[1] حمزة عتبي، شيعة الجزائر أقلية تعيش بصمت وسط التجاهل الرسمي والرفض الشيعي، نشر يوم 6 نوفمبر 2015، مأخوذ من الموقع الإلكتروني : CNN_arabic- CNN-cdn.ampproject.org تم التصفح يوم 2022/07/16 على الساعة 18:30.

[2] المرجع نفسه.

[3] عبد المالك حداد،« التشيع يخترق المجتمع الجزائري » ، موقع البينية نقلا عن مجلة الراصد، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ;//www.albainah.net//ndex ? fonctions=/tem&id=16777&l arg. تم التصفح يوم 2022/7/16، على الساعة 19:00

يبدو من خلال ما سبق ذكره أن إيران مصممة على أن يكون لها موطئ قدم في شمال إفريقيا العربي، بعد محاولات عديدة لنشر التشيع في مصر والمغرب وتونس إلا أنها لم تسجل نجاحات تذكر فقد جاء الدور على الجزائر، لعلها تستطيع أن تمرر مخططها في الدخول إلى ساحتها الداخلية للهيمنة على القرار السياسي لاحقا عبر استغلال النعرات العرقية بين الأمازيغ والعرب ومحاولة استغلال فساد بعض المسؤولين في الحكم، أضحى وجود شيعة في الجزائر أمرا واقعيا، حقق اختراقا مهما للنسيج الاجتماعي الجزائري الأمر الذي يحتم على الدولة الجزائرية النظر بعين أخرى للتشيع والتحرك بقوة ضد الوجود الإيراني في الجزائر.

المطلب الثالث:استراتجيات وخيارات الجزائر لتعمل مع هذه الفرق والطوائف الدينية.

أولا: إستراتيجية الجزائر لتعامل مع الأقليات العرقية.

1: إستراتيجية الجزائر لاحتواء قضية الأمازيغ:

بعد الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل وتطور القضية القبائلية وارتفاع وتيرتها، كان على الدولة الجزائرية أن تجد حلولا للمشكلة والتي كادت أن تعصف بأمنها، خاصة بظهور حركات عنصرية وتمردية تدعوا إلى الانفصال، فوجدت الجزائر نفسها أمام معضلة حقيقية كثيرا ما تجاهلتها و لم تعرها الاهتمام المطلوب.

شعور الأمازيغ بهضم هويتهم وذوبانها في الهوية العربية وشحن هذا الشعور وتغذيته من طرف فرنسا التي تبنت كل الحركات المطالبة و الناطقة بالقضية القبائلية، جعل السلطة الجزائرية تجلس إلى طاولة الحوار مع حركة العروش وبحث المسألة بأكثر جدية.

1-1 تفاوض السلطة مع حركة العروش:

توصلت الحكومة الجزائرية إلى اتفاق مع ممثلي منطقة القبائل التي كانت تشهد اضطرابات عام 2001 تمهيد للمضي نحو الاستفتاء حول مشروع العفو الشامل، فقد أعلنت الحكومة عن توصلها إلى اتفاق مع ممثلي حركة العروش يقضي بتطبيق أرضية القصر وهي مجموعة مطالب سياسية واجتماعية عبر عنها سكان المنطقة بعنف في ربيع 2001 وفي بيان صادر عن رئاسة الحكومة قال "إن رئيس الحكومة وحركة المواطنة للعروش اتفقا سويا على وضع آلية مشتركة تتكفل بمتابعة وتطبيق أرضية القصر وذلك في إطار الدستور وقوانين الجمهورية الجزائرية ".[1]

إلا أن البيان لم يوضح طبيعة الآلية المتفق عليها ولا كيفية تطبيق المطالب الواردة في أرضية القصر حتى ممثلو الحركة صرحوا أنهم يجهلون تفاصيل الآلية.[2]

يأتي هذا التفاوض في سياق مساعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حيث كلف أحمد أويحيى(رئيس الحكومة السابق) بملف التفاوض مع حركة العروش والنقاش على أهم مطالبها وذلك استجابة للوضع الخطر الذي

[1] بوعلام غمراسة، « اتفاق بين الحكومة وممثلي القبائل تمهيد للمضي نحو استفتاء العفو الشامل» ، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9547، يوم 17 يناير 2005.
[2] المكان نفسه.

فرض عليه، إذ أن الجزائر آنذاك لم تكن قد خرجت من العشرية السوداء ولا تستطيع الانفتاح ومواجهة أكثر من جهة فجلست لطاولة الحوار مع العروش و تناقشت معها على أبرز النقاط والمطالب لطي صفحة الماضي و المضي قدما في مشروع المصالحة الوطنية.[1]

2-1 ترسيم ودسترة الأمازيغية:

عند وصول الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999أعلن في خطاب له بمناسبة زيارته إلى ولاية تيزي وزو في 2 سبتمبر من نفس السنة أن الأمازيغية لن تكون يوما لغة رسمية وحتى إن طالبوا يجعلها لغة وطنية ولن يكون هذا الاستفتاء شعبي.[2]

غير أن أحداث الربيع الأسود 2001 قلبت موازين القوى وجعلته يتراجع عن قراره، ففي خطوة استباقية لامتصاص غضب الشارع قبل حلول ذكرى الربيع الأوسط، أعلن الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطاب له موجه للأمة يوم 12مارس2002 أنه سيعدل الدستور لتصبح الأمازيغية لغة ثانية دون اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي حيث قال "لقد قررنا بكل حرية وبكل قناعة إدراج الأمازيغية في الدستور كلغة وطنية ولا هدف لنا في ذلك سوى خدمة البلاد و المصلحة الوطنية ".[3]

هناك ثلاث عوامل أساسية دفعت بالرئيس السابق إلى التراجع عن فكرة الاستفتاء

_ دعاة ترسيم الأمازيغية كلغة وطنية في نفس مقام اللغة العربية لا يشكلون الأغلبية في أوساط الشعب

_ الخلاف حول هذه القضية ليس فقط بين الأمازيغ و السلطة بل بين الأمازيغ أنفسهم لأسباب لغوية وسياسية.

_تنص المادة 75 من دستور 1989 إن مشروع قانون التعديل الذي يعرف لاستفتاء شعبي ويصوت صده يسقط نهائيا ولا يمكن عرضه على الشعب مرة أخرى في نفس الولاية التشريعية.[4]

هذا ما جعل الرئيس السابق بوتفليقة يبرر موقفه من استبعاد الاستفتاء أي خوفه من أن يكون الرد غير ايجابي، حيث كان من المتوقع أن يعارض الشعب فكرة ترسيم الأمازيغية.

بعد سنوات جاء التعديل الدستوري لسنة 2016 ليضفي الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

نتيجة لهذا الوضع يمكن القول بأن الاعتراف بالطابع الوطني و الرسمي للأمازيغية هو نوع من الاستغلال السياسي للقضية حيث يبدو جليا أن تعامل السلطة السياسية مع الأمازيغية هو عبارة عن ورقة سياسية لسحب البساط فقط و على نحو مؤقت من تحت أقدام التيار الأمازيغي الانفصالي فالنظام الجزائري لا ينظر إلى المسألة الأمازيغية بجدية ولا يملك أي إستراتيجية لبناء الوحدة الوطنية على أساس الاعتراف بالتعددية الاثنية وحمولاتها الثقافية و اللغوية.[5]

---

[1] المرجع نفسه.
[2] عز الدين المناصرة، مرجع سبق ذكره، ص217.
[3] قانون التعديل الدستوري رقم: 16_01 المؤرخ في 2016/03/6 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2016.
[4] المرجع نفسه.
[5] عمر إزراح، المعركة القادمة في الجزائر بعد ترسيم الأمازيغية، مرجع سبق ذكره.

هذا إن دل على شيء فإنه يدل على عودة الاضطرابات ففي غضون شهر نوفمبر من عام 2017 عرفت منطقة القبائل احتجاجات عارمة.

أثبتت هذه المسيرات أن المطالب الأمازيغية لم تنتهي بعد رغم ترسيم اللغة الأمازيغية بموجب التعديل الدستوري وأن الأمازيغ مازالوا لا يثقون في وعود السلطة الحاكمة التي ماطلت في تجسيدها على أرض الميدان. تعد دسترة الأمازيغية مكسب لكنه هشا بالنظر لقلة الأطر المحددة لكيفية تطبيق القرارات الصادرة بهذا الشأن، إضافة إلى عدم توافق النخب الأمازيغية نفسها في مطالبها وفي مدى التعبئة والتنظيم والتوجه السياسي.

قامت السلطات الوطنية إلى جانب دسترة اللغة الأمازيغية بدفع العديد من القطاعات إلى الإعفاء الضريبي وكذلك الإعفاء عن تسديد مستحقات شركة "سونلغاز" وسحب قوات الدرك الوطني من المنطقة مؤقتا وذلك كسياسة تهدف من خلالها إلى احتواء الأزمة وشراء السلم الاجتماعي وتجنيب الجزائر مخاطر الدخول في أحداث دموية أخرى.[1]

فبمجرد جلوس السلطة إلى طاولة الحوار مع الطرف الثاني أي "حركة العروش" يدل أن الأمر قد تجاوز حده وأصبح يشكل خطر على أمن الجزائر خاصة في ظل ما يسمى حقوق الإنسان والضغوط التي تمارسها تلك الجمعيات المهتمة بحقوق الإنسان على السلطة الجزائرية.

فاستجابة السلطة لمجموعة من المطالب القبائلية هو دليل على أن الوضع كاد أن يكون خطرا على السلطة خاصة والدولة عامة، اعتبار البربر أقلية لكن باب الأقلية العددية التي تحمل خاصية لغوية تميزهم عن باقي سكان الجزائر، تجعل هذه الأقلية محمية بموجب حقوق الإنسان وأن أي هضم لحقوقها يعرض الجزائر إلى أخطار هي في غنى عنها.[2]

إن الاعتراف للحركة البربرية بمقومات الهوية الثقافية واللغوية قد يعطي لها الضوء الأخضر لتمرير مطالب بعض الحركات كحركة MAK والتي تطالب بالانفصال وهذا سيجعل الجزائر في مأزق حقيقي يتجاوز مأزق الهوية إلى مأزق الأمن وسلامة وحدتها الترابية.

فمعظم الحروب التي تحدث في الوقت الحالي لها علاقة بالبعد الهوياتي إذ أنها تقوم بأسباب إما طائفية أو عرقية أو اثنيه، ذلك لأن هذه الأقليات لطالما يصاحبها شعور النقص وهضم حقوقها حتى ولو كانت الدولة التي تنطوي تحتها موفرة لها كل شروط الاندماج وهذا شأن الأقلية البربرية في الجزائر.

إذ لا يوجد خطاب رسمي يعتبرهم أقلية عددية ذات صفة لغوية مختلفة بل في كل الخطابات الرسمية نجد أنها تشدد على البعد الهوياتي البربري للدولة الجزائرية وذلك لأن السكان الأصليون للجزائر هم بربر فالدولة لم تتنكر يوما لأصولها البربرية القبائلية بل تفتخر بها وهذا يظهر جليا في كل المحافل الرسمية وغير الرسمية غير أن شعور هذه الأقلية بالحس الهوياتي البربري الذي غذاه الاستعمار لاستعماله كورقة ضاغطة تخدم مصالحه في

[1] بدر الدين مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص63.-
[2] منصور خضاري، مرجع سبق ذكره، ص170.

البلاد بدأ ينم، في ظل توسيع حقوق الإنسان والقوانين الصادر لحماية الأقليات، تجد الجزائر نفسها أمام رهان جديد و مختلف عن الرهانات الأخرى إذ أنه يتوجب احتواء هذه الفئة و القضاء على شعورها بعدم الانتماء للوطن وتنمية ولاءها، وإيجاد إستراتيجية كفيلة بالوقوف كسد منيع أمام كل المحاولات الرامية إلى استغلال القبائل ضد وحدة الجزائر، تكون هذه الإستراتيجية مبنية على إبراز الهوية البربرية وعدم التنكر لها وإدماجها في الساحة السياسية والعمل السياسي جنبا إلى جنب مع السلطة.

في ظل التوتر و اللااستقرار الذي تشهده مدينة غرداية من فتنة داخلية بين العرب والأمازيغ فالملاحظ والمتتبع للأزمة يرى أنها نتيجة تراكمات منذ قرون مضت، فالاختلاف في العرق بين العرب والأمازيغ بالإضافة إلى الاختلاف المذهبي بين الاباضيين والمالكيين، إلا أنه أمر غير منطقي أن تسوق الأحداث من جانب طائفي عقائدي فقط في ظل وجود تاريخ يوحي بالالتحام والألفة بين العرب وبني ميزاب في غرداية منذ مئات السنين وكذا انصهارهم في نسيج اجتماعي واحد يشكل الهوية الوطنية وهذا ما يميز البعد الهوياتي للشعب الجزائري. بل هناك عوامل أخرى كالأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من أزمة غرداية متشبعة ومعقدة ومتداخلة فيما بينها .[1]

ناهيك عن تربص بعض الأطراف أرادت أن توقد نار الفتن سواء في منطقة القبائل سابقا أو في منطقة غرداية في السنوات الأخيرة لضرب الاستقرار والأمن الجزائري وجر الجزائر إلى هاوية الأزمات العرقية والمذهبية ومحاولة لإنتاج بؤر توتر تعمل على خدمة أجندات سياسية واقتصادية خارجية، الأمر الذي حتم وفرض على الجزائر وضع إستراتيجية شاملة لقضية غرداية وذلك عقب أحداث بريان سنة 2008 وتجددها في أواخر 2013 حيث اشتد النزاع بين الشعب الواحد، بعد الوصول إلى تسوية مؤقتة، لكن ظهر عائق سياسي هو خوض السلطة لغمار الانتخابات الرئاسية سنة 2014 ورصد جميع الآليات المادية والجهود المعنوية قصد ضمان الوضع القائم، تجلى هذا في زيارة مدير الحملة الوزير الأول السابق عبد المالك سلال إلى غرداية في وقت كان الوضع مشحون بالتوترات والاضطرابات وتقديمه لوعود كانت مضامينها ذات جوانب اقتصادية واجتماعية، لكن بعد انقضاء مرحلة الانتخابات وضمان بقاء السلطة للسلطة استمر مسلسل عجزها عن تقديم بديل سياسي ناجح لإطفاء مشاكل الجنوب بشكل عام وأزمة غرداية بشكل خاص هذا ما يجعل السلطة في قفص الاتهام وتحميلها مسؤولية إطالة عمر الأزمة وعدم استئصالها للورم وإنما تحذيره فقط لضمان أهداف ومكتسبات سلطوية، لذلك على الدولة الجزائرية الخوض في مسألة غرداية بجدية والبحث عن بدائل وحلول أخرى، جربت الحكومة من كل الحلول السلمية الممكنة فبدأ بالاستنجاد بوجهاء وأعيان المالكية والإباضية لما لهم من نفوذ وتأثير إلا أن ذلك لا يجدي نفعا، بعد فشل الوساطة وعدم التوصل إلى حل يرضي الأطراف المتنازعة وبعد تفاقم الأحداث الدموية التي راح ضحيتها العشرات من القتلى والمئات من الجرحى، والتخريب الكبير إضافة إلى النهب والتدمير، لم تجد السلطات حلا سوى بتدخل الجهاز الأمني فقررت إرسال قوات من

[1] عمر عسوس، مرجع سبق ذكره، ص66.

الشرطة والدرك إلى وادي ميزاب، غير أن ذلك لم يحدث احتراقا في جدار الأزمة، من هنا جاء الاستنجاد بالقوات الخاصة للجيش كآخر حل لهذه المعضلة، حيث أنهت السلطات العسكرية المكلفة بمتابعة الملف الأمني في غرداية إلى قيادة الناحية العسكرية الرابعة جزئ كبير من ملف الأزمة، يتعلق الأمر بإعادة إسكان المتضررين في مدينة القرارة مهد الاحتجاجات .وبعد إتمام سلسلة من الاعتقالات ساد هدوء خاصة في أوساط بعض الناشطين الحقوقيين الجزائريين، في حين تتواصل التحقيقات والتمشيطات الأمنية لبعض الأحياء فيما يراه المراقبون تغيرا نوعيا في إدارة الأزمة بعد إقرار مجلس الأمن الرئاسي المصغر لاستخدام القوة العمومية لاستئصال ما أسمته السلطات العمومية رؤوس التحريض والفتنة بين الجزائريين .[1]

يرى البعض أن الإنزال الذي قام به الجيش الجزائري في غرداية للسيطرة على الأوضاع بأمر من الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لن يكون له تأثير يذكر على الأقل في المدى المتوسط والبعيد ما لم تتبعه حسبهم سلسلة إجراءات ملموسة وعملية للتخلص من أسباب الأزمة والقضاء النهائي لها.[2]

كان بإمكان الحكومة إنهاء المشكلة في بداياتها قبل أن تأخذ منحاها هذا بكل السبل الممكنة، إما بالحوار أو بالقوة إذا تطلب الأمر، إذا كان الحوار بين الفرقاء قد فشل فيجب أن ينجح الحل الثاني مهما كان الأمر وهو فرض النظام بالقوة، طالما أن الدولة لها من الإمكانيات ما يؤهلها لإنجاح ذلك على اعتبار أن غرداية منطقة معزولة، كما أنها ليست بالكثافة السكانية التي تجعلها مستعصية على التغطية الأمنية الكافية، إلا أن تدخل السلطة كان متأخرا نوعا ما وهي التي تعرف بقراراتها السريعة هذا ما جعلها تكون محل انتقادات الجميع والذين حملوها مسؤولية ما يحدث واتهموها بالتواطؤ وذلك لأسباب مجهولة ربما تعود إلى ظروف التغيير التي كان يعيشها العالم العربي ودول الجوار في الوقت الذي انفجرت فيه الأزمة.

بالإضافة إلى وجود بعض التوظيف لهذه الأزمة، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية تتعامل بحذر شديد مع الأزمة كونها أزمة متعددة الجوانب والتأخر في التدخل وفرض سيطرتها الكاملة على المنطقة، لكن من جانب آخر هذا التدخل زاد من عمر الأزمة وساعدها على الانتشار في كامل ربوع غرداية، رغم تدخلها في نهاية الأمر وفرض السيطرة العسكرية على المنطقة، الأمر الذي جعل المنطقة تعيش نوع من الهدوء الآني والطرفي فقط بفضل سيطرة الجيش على بعض جوانب الأزمة وليس كلها لأن القضية ليست سطحية كما يعتقد البعض.

أخذت أزمة غرداية طابعا يجعلها قنبلة موقوتة قابلة للانفجار متى سمحت الفرصة والظروف، لأنها تحمل مجموعة من الأسباب المتعددة مذهبية طائفية إضافة إلى صفة العرقية بين العرب والأمازيغ ناهيك عن الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما استصعب حلها لهذا على الدولة الجزائرية إيجاد حلول نهائية وجذرية لمسح جذور هذه الأزمة المتجددة من خلال تبني إستراتيجية أمنية فعالة لمعالجة الأزمة بعمق وجدية من كل الجوانب وليس

[1] قاسم حجاج، مرجع سبق ذكره، ص01.

[2] سليمان حاج إبراهيم،« أزمة غرداية الجزائرية:سلطة غائبة وحلول سطحية في مواجهة تحريض طائفي مدمر » ، نشر في جويلية 2015، مأخوذ من الموقع الإلكتروني http://www.alguds.co.uk/p: 371001 تم التصفح يوم 2022/10/10 على الساعة 16:05.

الاكتفاء بالمعالجة السطحية لها، لأن استمرار أزمة غرداية لوقت أطول يعني تحولها إلى بؤرة توتر عرقي مذهبي مزمن قد يتجاوز حدود منطقة بني ميزاب ويعصف بالهوية الوطنية في منطقة غرداية ويلقي بتداعياته على استقرار البلاد برمتها وتكون عواقبه وخيمة على الأمن المجتمعي الهوياتي الجزائري في ظل ما تعيشه دول الجوار من حالات الانفلات الأمني .

2: إستراتيجية الجزائر لاحتواء قضية الطوارق :

أدركت الجزائر منذ الوهلة الأولى بخطورة التمردات في بلدان الساحل الإفريقي وما ينجر عنه من تهديدات تطال أمنها بمستوييه المجتمعي والوطني، فتعاملت معه بمنتهى الحذر وبتبني إستراتيجية ذكية حيث عملت على احتوائهم وإدماجهم كعنصر مهم في التركيبة المجتمعية الجزائرية.

لا يرى طوارق الجزائر في الانتماء القبلي الذي يتميزون به إلا مؤسسة اجتماعية يحتكمون إلى ضوابطها ما لم تتعارض مع المصلحة العليا للجزائر، فشعورهم القبلي يغيب أمام إحساسهم بالانتماء الوطني الذي يسمو ويعلو على القبيلة.[1]

شهدت المنطقة رغم ذلك في مطلع سنة 2006 ظهور ما يسمى بحركة أبناء الصحراء من أجل العدالة، التي ظهرت كتنظيم قام على أنقاض حركة المواطنة من أجل أبناء الجنوب التي سبق لها أن قامت ما بين 19-29فيفري 2004 بحملة من الاحتجاجات وعرفت إعلاميا بانتفاضة الجنوب، حملت مجموعة مطالب تمثلت في منح أبناء الجنوب الأولوية في التوظيف والعمل في الشركات النفطية المنتشرة عبر الصحراء، لقد سعت لاعتماد خيار المواجهة العسكرية أي المسلحة للعمل النضالي وكانت أول حركة تظهر في تاريخ الجزائر وما يلاحظ عليها أنها حملت مطالب اجتماعية بعيدة كل البعد عن الطموحات الانفصالية والمطالب السياسية، إلا أن هذه الحركة حلت وذلك بعد مساعي قادها عقال الطوارق بالتنسيق مع مسؤولين في رئاسة الجمهورية وأعلى هرم المؤسسة العسكرية لإرجاع هذه الحركة إلى الصواب.[2]

يمتاز طوارق الجزائر بكونهم اشتراكيون بالفطرة وذلك هو حال سكان الصحراء، إذ أنهم يتضامنون مع بعضهم البعض في معيشتهم ويتكافلون فيما بينهم ناهيك لامتثالهم لتعاليم الدين الإسلامي.

نجد أن الطوارق الجزائريون يتعاملون مع الدولة الجزائرية باندماج مطلق، حيث أورث الحاج أخاموخ خلفه من العقال والأعيان الطوارق الجزائريين حب الجزائر والوعي بضرورة الحفاظ على الوحدة والتماسك الوطني نجد قوله يبرز هذا التوجه: "الأكيد أن شباب الهقار لم يستطع أي أحد يخترقه أو يجنده ضد الجزائر لحد الآن، رغم المناورات والإغراءات المالية وتجنيد الطوارق في مالي و النيجر بدعم من جيراننا

[1] منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص176.
[2] المكان نفسه.

الجماهيرية الليبية لخلق صحراء كبرى دون حدود، لكن دور الجزائر بصفة عامة ودور الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة بصفة خاصة لما أتى للحكم استرجعت الجزائر زمام المبادرة في المنطقة لأنها صمام الأمن في إفريقيا.[1]

المميز في طوارق الجزائر أنهم حافظوا على خصوصياتهم الثقافية واللغوية حيث نجدهم يتكلمون اللغة الطارقية وحافظو على نمط معيشتهم المتمثل في الترحال والتجوال في الصحراء ونمط لباسهم، إلا أنهم يشعرون بالانتماء إلى الوطن الأم الجزائر بالرغم من وجود انتمائهم إلى القبيلة ولقد أورثوا حب الوطن لأبنائهم وحتى في انشغالاتهم ومطالبهم التي لم تتجاوز كونها مطالب اجتماعية، تمثلت في إدماج أولادهم في الشغل والتعليم وتوفير الصحة والظروف الملائمة للعيش ولم نجد أو نلمس الفكر الانفصالي الذي يوحي بمطالبة النظام بالانفصال والاستقلال كونهم أقلية لغوية متمركزة في الجنوب ولها خصوصياتها الثقافية .

سعت الجزائر لاحتواء طوارقها وإدماجهم في الدولة ككل منذ أن خرجت من الاحتلال الفرنسي، حيث عملت على تطوير بدو الطوارق لأن البداوة في المجتمع الجزائري تشكل قطاعا متخلف يتطلب سياسة مدروسة للتنمية، هذه السياسة عارضها الكثير من الأوروبيين ذوي النزعة الاستعمارية والذين كثيرا ما نادوا في كتاباتهم بضرورة الإبقاء على طبيعة بدو الطوارق ينتقلون بين دول الساحل الإفريقي وبعيدون عن الخدمات التي يتمتع بها سكان الواحات والمدن الجزائرية؛ بالتالي يكون انتماؤهم شكليا: مثال عن هذه الكتابات نجد ما كتبه النقيب الفرنسي " لوكوانترا " سنة 1953 تحت عنوان "طوارق الهقار مجتمع بربري صغير في مواجهة الإسلام والعالم العربي "[2]

نجد في مقابل هذه الكتابات الأوروبية التي تثير الطوارق مجموعة من الكتاب الإفريقيين قد تصدوا لهذه النزعة التي استهدفت تمزيق الشعوب الإفريقية عن طريق إحياء فكرة الانفصال حيث كتب الباحث النيجيري "بوبو رحمة " مبينا أهمية تكامل سكان الصحراء الكبرى من البيض والسود في مجتمعاتهم الكلية فقال "...إن مفهوم الطوارق أصبح يعني مفهوم العرب وذلك كحقيقة ثقافية للشعوب التي لها نفس الثقافة العامة ونفس الدين ....، كما أن العرب اليوم هم من البيض والسود ".[3]

لذا عملت الجزائر على الدفع بوتيرة تطوير الحياة البدوية للطوارق وإدماجهم في الهوية الوطنية كونهم جزء لا يتجزأ منها، بالرغم من اختلافهم اللغوي والثقافي لأن العوامل المشتركة التي تجمعهم أكبر بكثير من هذه الاختلافات ومن أهمها: الدين الإسلامي الذي وحد العرب والأمازيغ وجعلهم لحمة واحدة.

لكن هذا لا يعني أن نتجاهل ملف الطوارق ونتعامل معه بشكل عادي لأنه سينجر عنه نتائج وخيمة على الجزائر هي في غنى عنها، فعلى الدولة الجزائرية التعامل بذكاء واحتوائهم بشكل يضمن اندماجهم الكلي في المجتمع الجزائري، يكون ذلك بتحقيق مطالبهم الاجتماعية وتحسين ظروفهم المعيشية والصحية وعدم تهميشهم.

[1] المرجع نفسه، ص178.
[2] محمد السويدي، مرجع سبق ذكره، ص187.
[3] المكان نفسه.

قامت الجزائر لضمان الأمن في منطقة الصحراء الكبرى وتعزيز مسار استقرار سكان الطوارق باتخاذ إجراءات فورية وأخرى طويلة المدى ذلك من خلال برامج تنمية الجنوب.[1]

فبعد زيارة الرئيس السابق اليمين زروال إلى الجنوب الجزائري في ديسمبر عام 1994 وفي اجتماع مجلس الحكومة لأول مرة في ولاية أدرار يوم12جانفي 1995 تم تسطير برنامج طموح للتنمية وذلك بتخصص حوالي 35مليار دينار جزائري لتمويل المشاريع الكبرى في مجال الهياكل القاعدية كالمطارات والطرق والمشاريع السياحية والري...، جاء هذا المجهود ليعزز مسار توطين الطوارق الرحل واستجابة لرغبتهم في إدماج الطارقي كعنصر فعال في المجتمع الجزائري، نجد أيضا عملية الإصلاح الإداري التي جعلت من تمنراست وإيليزي ولايتين، إنشاء صندوق تنمية في الجنوب من خلال الأموال ليتم اقتطاعها من أموال النفط المصدر، زيادة في التمثيل البرلماني عبر غرفتيه، بالإضافة إلى أنهم يسيرون أنفسهم من خلال المجالس الشعبية البلدية و الولائية .[2]

تولت الإصلاحات وإدماج هذه الأقلية بعد مجيء الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم في 1999، استكملت عملية تطوير بدو الطوارق والنهوض بهم إلى مستوى أحسن، ففي زيارة بوتفليقة إلى ولاية تمنراست في 24فبراير 2004 وضع حجر الأساس لانجاز مشروع مركز جامعي في المدينة، أعقبه قرار وزير التعليم العالي والبحث العلمي بفتح ملحقة لجامعة الجزائر في مدينة تمنراست والتي انطلقت بها الدراسة ابتداء من الموسم الجامعي 2004_2005، افتتح مركز جامعي بولاية ايليزي بداية من الموسم الجامعي 2012_2013 والكثير من المشاريع التنموية الموجهة للجنوب الجزائري والتي تهدف إلى تطوير وتنمية وتعليم الطوارق.

أخذت هذه السياسات الداخلية الموجهة لاحتواء الطوارق ومطالبهم الاجتماعية الصفة التنموية، ليندمجوا في الحياة المجتمعية الجزائرية دون أن يشعروا أنهم أقلية مهمشة ومهضومة الحقوق .[3]

وجود أقلية هو بمثابة تهديد جديد والتي غالبا ما تؤدي إلى نشوب نزاعات داخلية تؤدي إلى اللااسقرار داخل الدولة الواحدة غير أن مشكلة الأقليات لم تطرح في الجزائر وذلك لأن المجتمع الجزائري يمتلك غالبية متجانسة، فالأقليات الموجودة بها لا تشكل تهديدا مباشرا لها؛ فالطوارق كأقلية في الجزائر لا تقوم بأي نشاط للإخلال بالاستقرار الداخلي، لكن هذا لا يعني أنها لا تشكل خطرا في المستقبل خاصة في ظل الظروف الأمنية التي تواجهها دول الجوار والانفلات الأمني الذي تعاني منه معظم هذه الدول كذلك في ظل الظروف الدولية وتنامي حقوق الإنسان والحريات العامة وحريات الأقليات التي تخدم أجندات التدخل الأجنبي والتوظيف الخارجي، فأي تهميش لهذه الفئة قد يؤدي إلى تنمية روح الحقد بداخلها تجاه الدولة الأم وبالتالي تنامي روح الانفصال الناجم عن عدم إدماجها في المجتمع.

---

[1]- نبيل بوبية، « »مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية » ، دراسة في طرق التوظيف، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول: حول إشكاليه الأمننة في المغرب العربي، الجزائر: جامعة قسنطينة، ص14.

[2]- المرجع السابق

[3]- منصور خضاري، مرجع سبق ذكره، ص179-180.

تعد المسألة الطارقية تحدي ورهان للدولة الجزائرية من رهانات تحقيق التماسك الوطني والأمن المجتمعي، ذلك للإمتداد عبر الوطن لهذه القبائل التي اتخذت من الساحل موطنا لها فتوزعت بين الجزائر_مالي_ليبيا_النيجر_بوركينافاسو.[1]

حيث أخذت النزاعات طابعا اثنيا الأمر الذي يجعل الجزائر في تهديد حقيقي لأمنها المجتمعي حتى وإن تميز طوارق الجزائر بحبهم لوطنهم وولائهم له وانتمائهم له وتفضيله على القبيلة، غير أن وجودهم متصلين بطوارق الدول المجاورة خاصة تلك التي تشهد انفلات أمني (النيجر_مالي) يجعل أمنها القومي ككل في خطر خاصة أمنها المجتمعي الهوياتي، إذ أنه يمكن في أي وقت ينفجر الحس بالهوية الطارقية والمطالبة بالانفصال، وهذا ما يؤدي إلى مآلات الجزائر في غنى عنها.[2]

أدركت السلطات الجزائرية منذ السنوات الأولى لبداية تمرد الطوارق على السلطات المركزية في كل من مالي والنيجر أنه قد يؤثر على الأمن الهوياتي الجزائري، حيث يتعلق الأمر بانتساب الطوارق لهوية منفصلة عن الهوية الوطنية وذلك قد يؤثر لا محالة على الأمن الداخلي للجزائر ويزعزع الأمن القومي الوطني ككل، ما حكم عليها إلقاء قدر من الأهمية لما يحدث بالحدود الجنوبية للبلاد. حيث أنه أي إثارة للطوارق المنتشرين عبر الساحل الإفريقي من شأنه أن يحرض ويثير طوارق الجزائر خاصة أن أقليات الطوارق تجمعهم علاقات وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب وهو ما قد يعود بآثار سلبية على أمن واستقرار المنطقة ككل.[3]

كان على الجزائر أن تبذل جهودها الدبلوماسية على كافة المستويات لاحتواء النزاع المتفجر من حين لآخر في مالي و النيجر وذلك لتأثير هذا النزاع على الأمن الحدودي والداخلي للجزائر، خاصة اللعب على ملف الطوارق حيث أن الطوارق يمثلون جزئ لا يتجزأ من المجتمع الجزائري ومنتشرين على مستوى الصحراء الجزائرية مما يجعل الأمني الهوياتي الجزائري ممتدا ومرتبطا بصفة كبيرة بأمن الدول في المنطقة الصحراوية، هذا ما يفسر لنا النشاط الدبلوماسي الجزائري المكثف في احتواء هذه النزاعات وخاصة نزاع الطوارق منذ السنوات الأولى لاندلاعه.[4]

تجلى هذا من خلال إسهامات الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة بين الفرقاء في مالي و نيجر، حيث عملت على إيجاد حل وسط وسلمي يحول دون استعمال السلاح وسفك الدماء أي أنها تبنت الخيار الأمني.

أصبحت الجزائر وصية على حل الأزمة المالية لتجنب انزلاق الاثنيات فهي أمام مسؤولية أمنية، فمنذ فترة طويلة كانت منطقة الساحل الشغل الشاغل للحكومات الجزائرية لأسباب متعددة حيث كانت الجزائر قلقة جدا إزاء تطور الأحداث فيما يتعلق بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في الشمال المالي، قضية الطوارق ليست جديدة إلا أنها اتخذت أبعادا خطيرة منذ خريف 2011 نتيجة لتداعيات الحرب الأهلية في ليبيا كالعودة

[1]- المرجع نفسه، ص181.
[2]- نبيل بوبية، مرجع سبق ذكره، ص21.
[3]ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص62.
[4]المرجع نفسه،ص63.

الجماعية للمقاتلين الطوارق المجهزين تجهيزا جيدا كما أنهم يتمتعون بخبرة قتالية متطورة وقد رجوا إلى كل من مالي والنيجر مما زاد المخاوف الأمنية عن الجزائر التي طالما كانت الإدارة الفعالة للقضية الطارقية إحدى ركائز إستراتيجيتها في المنطقة هذا ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة.

خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار بآلية الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد من سنة 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد والجبهة العربية الإسلامية الأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل: لقاء الجزائر العاصمة الأول من29 إلى 30ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من22 إلى 30يناير 1994، لقاء الجزائر الثالث من15 إلى 25مارس 1992، لقاء تمنراست من16 إلى 20 أبريل 1994، لقاء الجزائر من10 إلى 15ماي 1994، لقاء تمنراست من27 إلى 30يناير 1994، توج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26مارس1996.[1]

إلا أن عدم احترام الطرفين المالي والطارقي للاتفاقيات المبرمة بينهما كان يؤدي في كل فترة إلى الاضطراب مجددا ولتتدخل الجزائر على خط الوساطة بسرعة؛ لوعيها بخطورة النزاع الطارقي على أمنها القومي وعلى إثر اشتداد الصراع سنة 2006 قادت الجزائر وساطة أشرف عليها الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة شخصيا كدليل على اهتمام الجزائر الكبير بالدائرة الإفريقية لأمنها القومي وبتهديد الذي يشكله إقليم الأزواد بصفة خاصة وقد أفضت هذه الوساطة إلى التوقيع على اتفاق سلام بالجزائر يوليو2006 تحت اسم تحالف 23ماي من أجل التغيير الذي كان اثر المقاربة الجزائرية لإحلال الأمن في المنطقة واضحا فيه.[2]

ولتجسيد الاتفاق أنشئ مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتولى شؤون التنمية ويشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة

يبد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20فبراير 2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق: [3]

الأولى: تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو

الثانية: عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم

الثالثة: تنضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي، وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23 و24مارس 2008

[1] بوحنية قوى، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات.

[2] رشيد تلمساني، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت يناير 2008، ص 17-18.

[3] أمحند برقوق، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية، محاضرة (غير منشورة)، 2012.

لم يؤدي هذا الاتفاق إلى نتيجة فتشدد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس الشهر مارس 2008 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 24 إلى 28يوليو 2008، توجب بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، حرصا على تنفيذ هذه البنود تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من حوالي مائتي عضو من الطرفين بالتساوي.[1]

تسعى الجزائر دائما إلى إيجاد حل للأزمة المالية من خلال ثلاث محاور أساسية يتقدمها الحل السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي حيث ترى أن أي تدخل أجنبي يشكل تهديدا لأمن واستقرار الجزائر، حيث يعد موقفها هذا الرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما أنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من أن يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية، توحيد مشاعر الانفصال؛ لذلك فهي ترجح دائما السيناريو المثالي كما تراه الجزائر المتمثل في إيجاد حل سياسي سلمي.

لكن في الحقيقة كان عدم التزام الرئيس المالي أمادو تومان تورى بالتطبيق الحرفي للاتفاقيات التي توسطت فيها الجزائر بين الحكومة المالية والمتمردين الطوارق سببا رئيسيا في تفجير الأحداث بين الطرفين في بداية 2012 والتي أدت لتقهقر الجيش المالي ومن ثم الانقلاب العسكري الذي أطاح يوما في توري نفسه.

بقيت الجزائر دوما ترافع على ضرورة ترجيح الحل السلمي التفاوضي، من خلال التركيز على الحوار المباشر مع جميع الأطراف الفاعلة في النزاع، فمع النصف الثاني من 2014 تزعمت الجزائر مجموعة الوسطاء الإقليميين وذلك بهدف الوساطة بين الطرفين، غير أن تباعد وجهات النظر حال دون ايجاد حل نهائي للأزمة، حيث يرى الطرف الآزوادي أن الوسطاء يميلون للطرف الثاني للحكومة، لحد الآن لم تتخلى الجزائر عن سعيها للوساطة وإيجاد حل يرضي الطرفين، فرهان الجزائر في الوقت الحالي هو أمننة حدودها

ثانيا: إستراتيجية الجزائر لتعامل مع الأقليات الدينية.

تعد الجزائر من بين أهم دول العالم التي يتعايش كل أبنائها رغم اختلافهم العرقي واللغوي وحتى الديني...، في إشارة إلى الإباضيين في تناغم وتفاهم كبير بينهم لكن منذ أحداث غرداية بين العرب والاباضيين والتي خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة ...، بدأت الجزائر تستهدف في أمنها الدين الذي لا يمكن فصله عن أمنها القومي لأنه في حال زعزعته يتسبب في انقسام وتفكك الدولة الجزائرية، لا سيما وأن الدين الإسلامي كان بمثابة الحصن المنيع أمام كل محاولات تقسيم الجزائر.

لعل ما يؤكد بشكل فعلي بأن الجزائر باتت مستهدفة اليوم أكثر من أي وقت آخر بشكل كبير في أمنها الديني، هو ما تضمنه التقرير السنوي للخارجية الأمريكية حول واقع الحريات الدينية في العالم والتي اهمت فيه

[1] المرجع نفسه.

الجزائر باضطهادها للجماعات غير السنية فيها مما أسمته تضيق من الجزائر على بعض الطوائف الدينية كالأحمدية والشيعة، فقد ركز التقرير على معاملة الجزائر للأحمديين حيث وجهت الخارجية الأمريكية انتقادات كبيرة للجزائر في طريقة تعامل السلطات مع الطائفية الأحمدية، إذ يذكر أن الجزائر تمنع استيراد الأناجيل وترفض دفن مسيحيين في مقابر المسلمين وتعتقل أتباع الأحمدية بالإضافة إلى تعرض مسيحيين للتهديدات والتعصب إضافة إلى ذلك هناك العديد من التقارير الحقوقية انتقدت تعامل السلطات الجزائرية مع الأقليات الدينية واصفة إياه بالقمع والتضييق منها منظمة هيومن رايتس ووتش التي سارعت إلى نشر تغريدة على التويتر جراء إصدار محكمة عين تدلس الجزائرية، حكما يقضي بتعيين زعيم الطائفة الأحمدية في الجزائر محمد فالي مدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة الإساءة للدين الإسلامي والنبي محمد" عليه الصلاة والسلام" وجمع أموال دون ترخيص كما سبق وأن حكم على خمسة أتباع الأحمدية بالسجن بستة أشهر نافذة كما تزال محاكم جزائرية عديدة تلاحق أتباع الطائفة الأحمدية تطالب فيها سلطات الجزائر بإطلاق سراح زعيم الطائفة الأحمدية داعية إياها إلى الكف عن اضطهاد الأقليات الدينية.[1]

على إثر ذلك نشرت ذات المنظمة بيانا مفصلا تسرد فيه حيثيات ما أسمتها بالحملة القمعية التي تتعرض لها أقلية الأحمدية الدينية في الجزائر، في نفس البيان قالت سارة ليا ويتسن وهي مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة: يظهر اضطهاد أتباع الطائفة الأحمدية وخطاب الكراهية ضدهم من قبل الوزراء الجزائريين عدم تقبل ديانات الأقليات سواء ادعت أنها طوائف مسلمة أم لا وأوردت مثالا على ذلك ما قاله وزير الشؤون الدينية السابق محمد عيسى الذي وصف في تصريح له التواجد الأحمدي في الجزائر بأنه جزء من غزو طائفي متعمد.[2]

كانت منظمة العفو الدولية هي الأخرى قد أودت في تقرير لها، أنه قبض على أكثر من 280 شخصا من أصل ألفين أتباع الطائفة الأحمدية في الجزائر منذ بداية 2016 إذ حكم على ثلثهم بالسجن لمدة تصل في بعض الحالات إلى أربعة أعوام وبغرامات مالية وصلت إلى 300 ألف دينار جزائري فيما لا يزال يحاكم باقي الموقوفين.

إلا أن السلطات الرسمية في الجزائر لا تعترف مبدئيا بمظاهر التضييق على الحريات الدينية التي تفتقدها التقارير الحقوقية الدولية.[3]

بل إنها وصفت تقرير الخارجية الأمريكية حول الحريات الدينية بالجزائر بأنه يفتقد إلى الدقة ويحرض على الإخلال بالنظام العام.

---

[1] خالد بن شريف، آخرهم الأحمديون...لماذا تضطهد السلطات الجزائرية الأقليات الدينية، نشر يوم 09/12/ 2014 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s..//ultra algèria.ultraswat.com تم الإطلاع يوم 17 جوان 2022 على الساعة 19:51.

[2] المرجع نفسه.

[3] خالد بن شريف، سلطة الجزائر تطارد أتباع الأحمدية من هم الأحمديون، 30 جويلية 2017، المرجع نفسه، تم الإطلاع عليه يوم 07 جوان 2022، على الساعة 19:10.

قالت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، يرجع ذلك لأن السلطة الجزائرية ترى أن المذهب المالكي السني هو النهج الديني الوحيد للجزائر والسماح لأي اتجاه ديني آخر بالنشاط من شأنه تهديد استقرار البلاد يظهر هذا في تصريحات الوزير الأول السابق أحمد أويحي، الذي قال وهو يخاطب تجمعات شعبية في ولاية الجلفة إن "الجزائر مسلمة سنة مالكية ولن تسمح للشيعة أو الأحمدية أو أي تيار آخر أن يهدد أمنها"

صرح أبو عبد الله غلام الله في هذا السياق على أن السلطات الجزائرية ملزمة بحماية المجتمع من الطوائف التي تهدد تماسكه، مفوضا رجال الأمن باقتحام البيوت السرية للطائفة الشيعية واعتقالهم لما يحدثونه من فوضى في البلاد حرصا على الوحدة الوطنية التي تهددها هذه الطوائف.

سبقه لهذا التصريح محمد عيسى الذي أكد أن وزارته أنا ذاك تعكف على تتبع إستراتيجية لمحاربة كل الطوائف الدخيلة على المجتمع حتى لا يتم تقسيمه إلى طوائف، متوعدا بمقاضاة أي طائفة دخيلة على المجتمع الجزائري تنشط بطريقة سرية، بهدف الحد من مثل هذه الظواهر والقضاء على الانحراف في مهده. [1]

تغض السلطات الجزائرية في ذات الوقت الطرف عن تنامي التيار السلفي واستمرار وجود أتباع المذهب الإباضي، في هذا الصدد يبرر جلول حجيمي(رئيس نقابة الأئمة) هذا التفاضل بأن التيار السفلي الوهابي هو تيار السنة لكنه متشدد ومع ذلك فهو يختلف تماما عن الطوائف الأحمدية والشيعة... غير أن الإباضية المتمركزة في غرداية هي جزء من الخصوصية الجزائرية.

تشير الكتابات التاريخية أن المذهب الإباضي الذي أسسه عبد الله بن إباض التميمي "تم الإشارة إليه سابقا" له وجود تاريخي في الجزائر من خلال الدولة الرستمية التي كانت عاصمتها تيارت...

يرى الباحث في علم الاجتماع الديني (عبد الحفيظ غرس الله) في هذا الصدد أن الجزائريين خضعوا لعمليات تاريخية تكرس الوحدة الدينية والمذهبية والثقافية حتى أصبحت موقفا اجتماعيا وسياسيا غير أن هذا لم ينطبق على الإباضة لأنها جزء من المكون التاريخي والثقافي والديني للمجتمع الجزائري وهي مجموعة منصهرة اقتصاديا واجتماعيا في الفضاء الاجتماعي العام. [2]

تعود مسألة الأقليات الدينية في الجزائر وورودها في الخطاب الرسمي بغية محاربتها بحجة مخالفتها للمرجعية الدينية للبلاد، حسب الدكتور سيد أحمد أ بصير باحث في العلوم السياسية "لما بعد فترة التسعينيات وذلك في شكل انعكاس مباشر لحالة الأوضاع الأمنية والسياسية آنذاك على إعتبار أن الجزائر كانت ترى في مسألة توظيف الدين خطرا على المجتمع والنظام على الرغم من فكرة "حرية المعتقد".

حسب ذات المتحدث فإن المشكلة تظهر متشعبة منها ما هو هيكلي يتعلق بكيفيات التعامل مع طبيعة تلك التيارات الدينية وأصحابها بالإضافة إلى مشكلة غياب مرجعية دينية مؤسساتية بارزة ويقول أبصير " أن

[1] خالد بن شريف، آخرهم الأحمديون..لماذا تضطهد السلطات الجزائرية الأقليات الدينية، مرجع سبق ذكره.
[2] المرجع السابق

التخوف من هذه الطوائف هو أمني وسياسي بالدرجة الأولى والدليل على ذلك تراتبية الأدوار الأمنية التي يجب أن تلعبها مديريات الشؤون الدينية في إدارة ومراقبة المساجد.[1]

يعتبر الحديث عن الأقليات الدينية ومدى تمتعها بحرية ممارسة شعائرها في الجزائر من الموضوعات الحساسة التي يكتنفها الكثير من الغموض ويتحكم فيها العديد من الأطراف في الداخل والخارج.

إذا كان الأمر محسوما من الناحية القانونية حيث تكفل مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر حرية ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين كما أتاحت للحكومة سن قانون في2005 يحدد ضوابط إنشاء معابد دينية لغير المسلمين وممارسة الأقليات الدينية شعائرها، وهو الأمر الذي تم التنصيص عليه أيضا في الدستور الجديد2020، غير أن الواقع يعرف جدلا واسعا يحتل المشهد العام في العديد من المناسبات ويتطور إلى اتهامات بالعمالة للخارج والارتباط بمنظمات دولية تسعى لزعزعة استقرار البلاد من خلال خلق أقليات .[2]

يستحضر الأستاذ الجامعي عبد الرحمان طايبي في تصريح له بخصوص حرية المعتقد في الجزائر، إلى مقاربة ثنائية:[3]

الأولى: قانونية؛ مفادها أن القوانين ابتداء من أعلى وثيقة التي هي الدستور مرورا بقانون تنظيم ممارسة الشعائر الدينية تكفل هذه الحقوق الإنسانية ويؤكدها وجود دور عبادة لغير المسلمين مرخص لها قانونيا تمارس نشاطها بشكل عادي.

الثانية: اجتماعية؛ متعلقة بخوف غير مبرر في كثير من الأحيان للمخالف الديني، لاسيما المواطن من إظهار تدينه أو عقيدته في وسط اجتماعي أغلبيته من المسلمين لظروف نفسية وتاريخية وقد سجلت تصريحات رسمية لممثلي الديانة المسيحية المعتمدين يشيدون فيها بمستوى سقف الحرية الدينية وممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين بكل أريحية مثلا: الصينيين المقيمين في الجزائر أغلبهم من البوذيين والكونفوشيوسيين يلقون الترحيب والاحترام من قبل غالبية الجزائريين.

يعتقد الحقوقي سليمان شرقي في السياق ذاته أن ممارسة الشعائر الدينية لغير المسلمين متاحة وهي مضمونة بقانون 200 مشير إلى أن الدستور الجديد ينص صراحة على تكريس وحماية حرية المعتقد وسيكفل ممارسة العبادات في إطار ضوابط دستورية، أفرد لها في المادة 51ثلاثة بنود تتعلق بأنه لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي وحرية ممارسة العبادات مضمونة وتمارس بلا تمييز في إطار احترام القانون، فضلا عن مسؤولية الدولة عن حماية أماكن العبادة بحيث تضمن الدولة حماية أماكن العبادة بحيث تضمن الدولة حماية أماكن العبادة وحيادها وهو محاولة من المشرع لغلق الباب أمام المنظمات الحقوقية الغربية التي تستغل الأوضاع وتصدر تقارير سوداء سنويا تزعم وجود تضييق وانتهاك لهذه الحقوق.[4]

---

[1] المرجع نفسه.

[2] علي ياجي، « »الأقليات الدينية في الجزائر... بين ممارسة الشعائر وتهديد النسيج الاجتماعي« ، نشر يوم 13 جوان 2020، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: https://www.qposts.com تم التصفح يوم 22 أفريل 2022 على الساعة 00: 43.

[3] المرجع نفسه.

[4] المرجع السابق

يتضح لنا مما سبق أن الجزائر تعاملت مع هذه الأقليات العرقية والدينية من خلال تبني الخيار الأمني والسياسي للحفاظ على استقرارها السياسي والأمني، لكنها من جانب آخر أغفلت الخيار الاقتصادي فالحديث عن كون الولايات الحدودية هي الأكثر استهدافا بعمليات التشيع، يستحضر بإلحاح واقع التنمية في هذه المناطق شرقا وغربا، إذ أن المدخل التنموي يلعب دورا مهما في انسيابية الترويج لمعتقدات وأفكار بين أوساط الفئات المهمشة والتي لم تشملها القدرات التوزيعية والمشاريع التنموية التي تسطرها الحكومة الجزائرية، فالتنمية تعد عاملا حاسما في تثبيت تمسك الأفراد بمكوناتهم ومبادئهم في مواجهة قوى التغيير والعكس إلى حد ما صحيح حسب مجموعة التفكير البريطانية the legatum Institute في تقرير هام عام 2020 حول مؤشر الرفاه فإن الجزائر تحتل المرتبة 162 من بين 167 بلدا في تصنيف التسامح تجاه الأقليات الدينية والعرقية، مسجلا أن هذا التصنيف يجعلها واحدة من بين الدول الخمس الأقل تسامحا في العالم على المستوى الاجتماعي.

يقول في هذا الشأن الخبير في قضايا التنمية ماثيودومينيكي إن غياب التسامح والعنصرية الممنهجة التي تمارسها السلطات الجزائرية تجاه الأقليات الدينية والعرقية يشكلان عقبة رئيسية أمام العملية الديمقراطية في البلاد.[1]

على الجزائر تبني الخيار الاقتصادي التنموي من خلال إعداد خطة تنموية حقيقية شاملة لجميع مناطق الجزائر البعيدة عن العاصمة والمدن الكبرى كما يجب ضمان التوزيع العادل للثروات وهذا ما من شأنه تطوير المناطق المهملة بما في ذلك المناطق التي يتواجد فيها الأمازيغ والشيعة.

القيام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة لتحقيق الاستقرار حيث أن عدم الاستقرار السياسي في أي دولة وبروز حركات انفصالية قائمة على الدين أو المذهب أو العرق هو نتائج النظام السياسي لأي دولة، كذلك يجب على القائمين على الأمر في الجزائر الاقتناع بأن الحقوق الثقافية كدسترة الأمازيغية مثلا ليست كفيلة بمنع تسرب الأيدي المدعومة من طرف الخارج لإشعال الأمور الداخلية بالبلاد وإسقاطها في دوامة الفوضى أي لابد على الجزائر تبني مقاربة تجمع ما بين الحل الأمني والاجتماعي السياسي وكذا الحل التنموي الاقتصادي ومحاولة فتح هامش مناورة للنظام السياسي لأجل وضع موازنة اجتماعية وديمغرافية وتسوية الأوضاع لإعادة الاستقرار بلغة توافقية، مع التأكيد على الخطاب الديني المعتدل لمنع حدوث ربيع طائفي بالجزائر من خلال مقاومة الخطاب الطائفي يكون ذلك بالدرجة الأولى بالتحصين الذاتي للمرجعية الدينية الوطنية مع إعطائها البعد السياسي والقانوني حتى لا تتهم بالتعصب لأن المساس بالوحدة المذهبية بالتأكيد له تداعيات على التماسك الاجتماعي، بالإضافة إلى ذلك التأسيس لمنبر رسمي تحت سلطة الدولة في شكل مركز دراسات يقوم بإصدار بحوث ودراسات وعقد ندوات تهتم بالحوار المذهبي أو كما يسمى بالمصلحة المذهبية لتفكيك هذه القنبلة الموقوتة.

[1] « الجزائر تمييز ممنهج ضد الأقليات العرقية والدينية "منضمات دولية" »، وكالة المغرب العربي للأنباء، 19 مارس 2021، مأخوذ من الموقع الإلكتروني : maphews.malarlactual. تم التصفح يوم : 14 مارس 2022 على الساعة 23:03.

وفي الوقت نفسه التأكيد على أنه من مصلحة الدولة رعاية وصيانة المذهب الذي تنتمي إليه حتى لا تحدث فتنة ولكن تبقى القناعات الفردية محترمة ما لم تخرق قوانين الدولة.

يمكن أن تلخص ذلك في النقاط الآتية :

_تبني مقاربة أمنية وسياسية حقيقية

_اعتماد الخيار التنموي الاقتصادي لتنمية المناطق الحدودية وكذا المهمشة وضمان التوزيع العادل للثروات

_بناء منظومة ديمقراطية

_فتح حوار حقيقي مع هذه المجموعات العرقية والدينية.

خلاصة الفصل الرابع:

تعرف التركيبة المجتمعية الجزائرية نوعا من التنوع والتمايز والاختلاف، والتي هي في الأصل سمة طبيعية في أبناء الدولة، لكن في المقابل قد يؤثر هذا التنوع على استقرار المجتمع الجزائري كما قد يشكل تهديدا للهوية الوطنية وبالتالي قد يمس الأمن الوطني ككل في ظل ما تعيشه دول الجوار من نزاعات ذات طابع هوياتي واثني وحالة من الانفلات الأمني، فقد تمثل النزاعات الاثنية والمذهبية تحديا حقيقيا لاستقرار الجزائر بل إنها تؤثر سلبا على وحدة وتماسك النسيج الوطني لبلادنا، كما يمثل ملف المكونات الاجتماعية والثقافية أحد أهم أخطر التحديات التي تواجه الجزائر لاسيما أن المواجهات التي تدور رحاها بين الأقليات خاصة بين العرب والأمازيغ / العرب والطوارق ليست جديدة على المشهد السياسي والاجتماعي وحتى الأمني في الجزائر حيث باتت تظهر على الساحة الجزائرية بشكل جلي كلما أتيحت لها الفرصة، ولعل الظواهر الجديدة التي دخلت إلى المجتمع الجزائري مع ثورة المعلومات الحالية التي يشهدها العالم وظهور حركات اجتماعية ممتدة وعابرة للحدود وتنامي المخاوف لدى الأقليات بسبب تهديدات الهوية الوطنية تلعب جميعها دورا رئيسيا ومحوريا في تعزيز التوتر واللااستقرار بين المكونات الاجتماعية لاي دولة وليس الجزائر فقط إلا أنها تبدو في الجزائر أكثر وضوحا نظرا لتجددها بشكل مستمر وخير مثال على ذلك الصراع الدائر بين العرب والأمازيغ بولاية غرداية، إضافة إلى ذلك تشهد الجزائر صراعا بين الطوارق والعرب وكذلك بروز جماعات دينية عابرة للحدود كالأقلية الأحمدية التي تعد واحدة من العوامل التي ضاعفت من حجم استمرار الصراع وبالتالي زعزعة استقرار المنطقة(الجزائر)

فكان لزاما على الدولة الجزائرية استحداث استراتيجيات فعالة لمواجهة هذه التهديدات واحتواء هذا التنوع العرقي والديني وإدماج الكل في هوية وطنية واحدة تراعي الخصوصيات المجتمعية لكل من العرب والأمازيع مقوماتها اللغة العربية والأمازيغية والدين الإسلامي ويعتبر هذا الخير صمام الأمان الذي جعل من الهوية الوطنية هوية متماسكة وموحدة رغم بعض التهديدات المجتمعية.

وبناءا على هذا قد عالجت الدولة الجزائرية القضية القبائلية باحتواء الحس الهوياتي البربري وذلك عبر دسترة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية ، في حين احتوت الطوارق وأدمجتهم بتحقيق مطالبهم الاجتماعية وإشراكهم في الحياة السياسية والثقافية وبالتالي إدماجهم في الهوية الوطنية

إلا أن علاقة الجزائر بدول الجوار جغرافيا خاصة تلك التي تشهد حركات تمردية للطوارق كمالي والنيجر يجعل من الطوارق أكبر تهديد فعلي مستقبلي للجزائر، كما عالت أحداث غرداية بفرض السيطرة العسكرية على المنطقة لإعادة الأمن والاستقرار مع حملة اعتقالات طالت رؤوس الفتنة.

رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات الجزائرية لاحتواء هذا الجماعات سواء العرقية أو الدينية والتي طغى عليها الطابع الأمني غير أن هذه الإستراتيجية ليست كافية لتحقيق الاستقرار السياسي وكذا الأمن المجتمعي في ظل تنامي وعي هوياتي لهذه الجماعات، وبالتالي على الجزائر تكثيف جهودها بشكل يغلق الباب أمام أي توظيف خارجي يسعى لزعزعة استقرار الجزائر والعمل على ضرورة إيجاد حل أكثر نجاعة، يأتي في مقدمة

الحلول التي يجرى إهماله من جانب الحكومة وهو الحل التنموي، حيث أنه أذا غابت التنمية بمختلف أنواعها تظهر هذه النزاعات لاسيما الاثنية منها والعرقية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال دراستنا هذه التي تناولت موضوع الأقليات كأساس لها باعتبارها ظاهرة عميقة و مترسخة في كل المجتمعات وليس العربية فقط، لكن بدرجات متفاوتة الحدة والخطورة، وموضوع الاستقرار السياسي كعامل مرتبط ومتغير تابع للموضوع الأساسي، فإنها (أي الأطروحة)أخذت بعين الاعتبار تناول كلا الموضوعين من أوجه عدة في البحث، حيث تم العرض لها بداية من خلال التطرق إلى مختلف الاتجاهات النظرية المساهمة في التعريف بالموضوع لإعطاء سند نرتكز عليه في إنشاء الباقي رغم تشعب وتعقد الموضوع الذي تناولناه بالدراسة تم التوصل إلى توصيف أهم جوانبه وفقا للإشكالية المطروحة وخلصنا إلى:

*الاستقرار السياسي يعني إذن، تحقيق حالة التفاعل والتلاحم بين عموم سكان الدولة، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية المختلفة(بين أغلبية و أقلية) أو خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية، أو انتماءاتهم الإقليمية الجهوية، وبذلك فإن تحقيق الاستقرار السياسي لدولة معينة، لا يشترط دائما أن تكون الانتماءات الإثنية أو الأبعاد الثقافية السياسية الفرعية أو الإقليمية متطابقة أو واحد بالنسبة إلى جميع سكان الدولة، وإنما يكون هناك نوع من الإطار الثقافي- ثقافة وطنية شاملة لجميع السكان مع حق الأقليات أو الجماعات الاثنية الصغيرة بالاحتفاظ بثقافتها أو تقاليدها، وأنماط حياتها الخاصة، ولكن ضمن إطار الثقافة الوطنية الشاملة.

إن الاستقرار في المنطقة العربية المليئة بفسيفساء من الإثنيات و الأقليات مرهون بهيمنة هوية وطنية اندماجية خاصة لدى صناع السياسات العامة حيث الفرد أيا كان انتمائه العرقي والديني أو المذهبي مواطنا متساويا في الحقوق و الواجبات تحت كل الظروف حيث يصبح الولاء للمجتمع أو الأمة انطلاقا من قيم مشتركة موحدة لأفراد المجتمع.

تحديد ماهية ومفهوم الأقليات بدقة متماثلة ليس بالأمر السهل لأن هذه الظاهرة تتخذ مفاهيما مختلفة وذلك راجع لتشعب المفهوم واختلاف الخلفيات الفكرية للباحثين في موضوع الأقليات، لم يتفق فقهاء القانون الدولي العام على تعريف جامع ومانع لمصطلح الأقلية والسبب في ذلك يعود إلى اختلاف المعيار الذي يعتمد في تحديد هذا التعريف كما تعرفنا من خلال البحث على مختلف الصور التي أعطيت للأقليات فهذه الأخيرة لها أنواع عديد منها: الأقليات الغوية والتي تكون فيها اللغة هي الرابط بين أبناء الجماعة الفرعية في الدولة، وتوجد الأقلية الدينية والتي تظهر عندما يكون اختلاف ديني بين المجاميع السكانية في دولة معينة، كذلك توجد الأقلية القومية فهي تلك التي ظهر عندما تشعر جماعة أو فئة معينة بالانتماء إلى عرق أو أصل مشترك يجمع بينها وحدة اللغة أو الإقليم أو التقاليد الثقافية والاجتماعية، إضافة إلى الأقليات العرقية فهي تعتمد على العامل الوراثي في تمييزها عن باقي الجماعات.

كما تصنف الأقليات حسب تمركزها الجغرافي إلى: أقليات متمركزة وتكون موجودة في منطقة معينة من الإقليم، أقليات متفرقة وتكون متفرقة في إقليم الدولة ومنتشرة في عدة أقاليم، كما تصنف حسب وصفها الحركي فنجد حركات منصهرة أي مندمجة مع الأغلبية وحركات انفصالية وهي التي تطالب الانفصال عن الدولة، الأقلية على اختلاف أنواعها ومسمياتها إلا أن أهم عامل يلعب الدور البارز بين كل هذه الأنواع هو عامل الجنسية والذي يعتبر معيارا رئيسيا في تحديد انتماء الشخص لدولة التي يحمل جنسيتها وذلك خلاف الحال بالنسبة للأجانب أو اللاجئين أو المهاجرين إذ أنهم لا يتمتعون بجنسية الدولة التي يقطنون فيها.

كما تختلف مطالب الأقليات في المنطقة العربية بين أقليات ترتكز مطالبها على الاندماج في المنطقة مع مراعاة حقوقها والتوزيع العادل للثروة، والاعتراف بها كأقلية لها خصوصياتها التي تميزها عن الأغلبية، وأقليات ترتبط مطالبها بالانفصال والحكم الذاتي من خلال العديد من الوسائل السلمية أو العنيفة.

تؤمن كل تركيبة بشرية بان جنسها هو الأرقى أو دينها هو الاسمي وان أي محاولة لاحتوائها بالإكراه يؤدي إلى التصادم مع أقليات أخرى ليشكل بعد ذلك بيئة مناسبة للتدخلات الخارجية مما يزيدها تعقيدا وبالتالي يصبح الاستقرار معادلة صعبة التحقيق.

إن مشكلة الأقليات في المنطقة العربية عموما مصاحبة لمشكلة الأغلبية بمعنى مشكلة الأقلية هي الوجه الآخر لمشكلة الأغلبية.

*فمسألة الأقليات في المنطقة العربية عامة والجزائر خاصة لا تزال من أهم المواضيع التي تطرح للنقاش والتحليل، في ضوء ما تقدم تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

*العالم العربي يشكل مركزا جوهريا لتواجد العديد من الأقليات العرقية والدينية والطائفية واللغوية بسبب الخصوصية التاريخية والحضارية التي أفرزت هذه الجماعات والأقليات.

*إنكار قضية الأقليات أو تجاهلها والهروب من معالجتها أدى إلى بروزها أكثر فأكثر، كما أن سياسات التعصب القومي ضيقة الأفق ومحاولة دمج الأقلية بشكل قسري قد أدت إلى نتائج عكسية تجلت في تعاظم شعور الأقليات بهويتها وتزايد نزعتها الانفصالية.

*كما أدت سياسيات الاستبداد والظلم الاجتماعي وغياب الديمقراطية والفساد وفشل التنمية التي اتسمت بها بعض الدول العربية، إذ لم نقل كلها إلى تفاقم مشكلة الأقليات لاسيما في ظل تركز معظم مشاريع التنمية في المركز وإهمال الأطراف حيث الأقليات غالبا، فيبدو الأمر في كثير من الأحيان وكأنه انحياز من النظام للأكثرية ضد الأقلية.

*تحقيق الحماية القانونية للأقليات في أي دولة عربية يتطلب تكامل أبعاد الاثنية والثقافية والسياسية والإقليمية والوظيفية بمعنى وجود نوع من الاتفاق على ثقافة وطنية مشتركة بين أفراد المجتمع وبين جماعات الأقليات المختلفة

*إن الإجراءات القانونية المتبعة في شأن تنظيم وحماية حقوق الأقليات تحتاج إلى مزيد من المتابعة من جانب المجتمع المدني ممثلا في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات وكذلك مجلس حقوق الإنسان إضافة إلى لجنة القضاء على التمييز العنصري

*تبقى مسألة الأقليات قضية حيوية من القضايا العربية المعاصرة والتي مازالت في مد وجزر حتى هذه اللحظة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للعالم العربي حيث لا تكاد تخلوا منها أي دولة عربية

*رغم صعوبة الوضع الحالي للعالم العربي إلا أن هذا لا يمنع من البحث عن حلول كفيلة لإنهاء هذه المسالة، للحد من مشكلة الأقليات لابد على دول المنطقة العربية أن تجد الحل لنفسها بنفسها من خلال تجنب العوامل الداخلية المساهمة في بروز هذه الأقليات بغية زعزعة أمن واستقرار المنطقة والعمل على تعزيز الروابط المشتركة بين كل فئات المجتمع والقضاء على الفوارق والتمييز بين الأغلبية والأقلية والاعتراف بحقوق هذه الأخيرة من خلال تبني نظام ديمقراطي عادل وحقيقي نظام يخضع فيه جميع أبناء الشعب إلى سلطة القانون.

التوصيات:

*العمل العربي المشترك لمنع التردي والحيلولة دون مزيد من التصدع والتشقق

*إيجاد الآليات المساعدة في حل مشكلة الأقليات في بعض دول العالم العربي

*تعزيز بناء دولة المواطنة القائمة على المساواة في تحقيق الواجبات في الدول العربية، بعيدا عن التمييز القائم على أسس دينية أو عرقية،واعتبار العمل المخلص هو معيار المواطنة وليس الانتماءات العرقية

*تعزيز مسارات الإصلاح السياسي لتحقيق الديمقراطية من اجل مواجهة التمييز

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

القران الكريم

ثانيا: المراجع

الكتب

1) مجموعة باحثين، الأزمة الجزائرية:الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

2) وليد عبد الحي،مستقبل المكانة الإقليمية لإيران 2020، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية و الاستشراف، 2010 ، ص20.

3) .غريفيش مارتن وتيرى اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث: أبو ظبي، 2008،

4) ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، الجزء 41، 1981.

5) أبو القاسم سعد الله ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ،ط1 ، دار الغرب الإسلامي : بيروت 1996

6) أبو شهيوة مالك عبيد، نقد الفكر الغربي المعاصر: منطلقات وآليات صدام الحضارات ...، ليبيا- بنان: دار أكاكوس و دار الرواد،2001 .

7) أبو يوسف أسماء، حقوق الأقليات المسلمة في أساس المواثيق الدولية ومعطيات الواقع، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، ط1، 2010. .

8) أحمد أمل ومحمد إمام، الاثنية والنظم الحزبية في إفريقيا، دراسة مقارنة، مكتبة العرف للمعارف: القاهرة، 2010.

9) أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية الخلفيات الأهداف الوسائل البدائل، برج الكيفان: الجزائر.

10) إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية والسياسة الدولية والمفاهيم والحقائق الأساسية، مؤسسة الأبحاث العربية: لبنان، 1985.

11) الأغا أحمد، الأقليات في الدول العربية بين الحماية الدولية والممارسة السياسية للدول، د ب ن: نور للنشر و الطباعة، 22-08-2019.

12) أندرسون جورج ، مقدمة عن الفيديرالة، ترجمة مها تكاد ، كندا ، منتدى الأنظمة الفيدرالية، 2007.

13) باسم رزق عدلي مرزوق، الهوية الإفريقية في الفكر السياسي الإفريقي دراسة مقارنة، المكتب العربي للمعارف: القاهرة، ط1، 2010.

14) بحر سميرة، المدخل لدراسة الأقليات، مكتبة لأنجلو المصرية: مصر، 1982.

15) بدران محمد ، النظم السياسية المعاصرة ، مركز الأهرام للترجمة و النشر: القاهرة

16) بركات حليم، المجتمع العربي المعاصر، مركز الدراسات العربية : بيروت 18 ،1948

17) برنو فليب، المجتمع والعنف، ترجمة إلياس زحلاوي، دمشق: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط2، 1982.

18) بغدادي عبد السلام، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في أفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ،2000.

19) بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، 1830-1871، مطبعة دحلب: الجزائر، د س ن.

20) بن خلدون عبد الرحمان، تاريخ ابن خلدون، دار الكتاب اللبناني: بيروت، 1987، الجزء 8

21) بن نعمان أحمد، التعصب و الصراع العرقي و اللغوي لماذا وكيف ؟، الجزائر: شركة دار الأمة، 1997.

22) بن نوى حسان، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية: الإسكندرية، ط1، 2015.

23) بن هادية علي وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، معجم عربي مدرسي ألفبائي، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، ط7، 1991،.

24) بوحنية قوى، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات.

25) بوعزيز يحي ، الإيديولوجيات للحركة الوطنية الجزائرية من خلال ثلاث وثائق جزائرية، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، د س.

26) تلمساني رشيد، الجزائر في عهد بوتفليقة الفتنة الأهلية والمصالحة الوطنية، أوراق كارنيغي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، بيروت يناير 2008.

27) توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين إحياء والتأجيل، مطبعة اتحاد الكتاب العرب: دمشق، عمان.

28) تيد روبرت جار، أقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي، مكتبة مديولي: القاهرة، 1994.

29) تيد هندريش، العنف السياسي: فلسفته، أصوله، أبعاده، ترجمة: عيسى طنوش وآخرون، ط1، بيروت: دار المسيرة، 1986.

30) جابر الأنصاري محمد، (إشكالية التكوين المجتمعي العربي، أقليات أم أكثرية متعددة)، منشور في عدنان السيد و آخرون، النزاعات الأهلية العربية : العوامل الداخلية و الخارجية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

31) جابر سعيد عوف جابر، النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق، د د ن، د ب ن.

32) جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، دار الحداثة : بيروت لبنان ط 2،1982 .

33) جمال الدين محمد محمود ، الإسلام والمشكلات السياسية المعاصرة ، القاهرة- بيروت: دار الكتاب المصري واللبناني،1992 .

34) جوزيف يعقوب، حسين عمر ، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول ، بيروت لبنان، المركز الثقافي العربي ، 2004 .

35) الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، دار مكتبة الحياة: بيروت، 1975، ج1

36) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدوليةـــ ترجمة وليد عبد الحي المؤسسة الجامعية للدراسات، 1985.

37) حابي ناصر وآخرون، الحركات الأمازيغية في شمال إفريقيا، منشورات الشهاب: الجزائر 2018.

38) حاتم رشيد، الأزمة الجزائرية إلى أين؟ دار سندباد للنشر: عمان، 1999.

39) حارش محمد هادي، دراسات و نصوص في تاريخ الجزائر و بلدان المغرب في العصور القديمة ، دار هومة : بوزريعة: الجزائر ، 2001

40) حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في تركيا، القاهرة: مكتبة مذيولي، ط1 ، 2002.

41) حرب أسامة الغزالي، العنف والسياسية في الوطن العربي، عمان: منتدى الفكر العربي، 1987،

42) حسام منداوي، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية: القاهرة، 1997.

43) حسن توفيق إبراهيم، العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999

44) حسن موسى الصفار، الاستقرار السياسي والاجتماعي ضروراته وضماناته، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2005.

45) الحسين بن شيخ آت ملويا، القانون العرقي الأمازيغي: الكاتب الأول في القانون الجزائري، دار هومة : بوزريعة الجزائر، 2001.

46) حلمي مجدي، الفساد أنواعه و أسبابه و آليات مكافحته، دار النشر للجامعات : 2008

47) حمدي عبد الرحمان حسن، العسكريون والحكم في إفريقيا، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996.

48) حمو محمد عيسى النوري، دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا، ج1، دار البعث: الجزائر..

49) حنفي حسين، الهوية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، ط1، 2012.

50) حنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992

51) حيدر إبراهيم، وميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دار الفكر: دمشق، 2002.

52) خليفة عبد الرحمن ، إيديولوجية الصراع السياسي، القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 1999، ص: 211.

53) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع إشارة إلى تجربة الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003.

54) خواجة عبد العزيز بن محمد، قراءات في المجتمع الجزائري : مجموع مقاربات سوسيو-انثروبولوجية، نور للنشر و التوزيع : ألمانيا، 2017

55) خواجة عبد العزيز، الضبط الاجتماعي ومعوقاته في المجتمعات التقليدية نظام العزابة، بوادي ميزاب (الجزائر) نموذجا، دراسة سوسيوـــ أنثروبولوجية، نور للنشر، ألمانيا مكتبة الكتاب العربي، بني يزقن، غرداية.

56) خواجة عبد العزيز، قراءات في المجتمع الجزائري، مجموع مقاربات سوسيو-أنثروبولوجية، نور للنشر والتوزيع، ألمانيا، 2017، ص216.

57) دهام محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر: عمان، 2003.

58) دهاهم محمد دهام العزاوي، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، 2003.

59) الرشدي أحمد، التطورات الدولية ومفهوم السيادة الوطنية، سلسلة الحوار العلمي، قسم العلوم السياسية: القاهرة.

60) الرفاعي أحمد حسن، مناهج البحث العلمي: تطبيقات إدارية واقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، 1999.

61) الرياشي سليمان و فيلالي صالح وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999.

62) الزمخشري، أساس البلاغة، القاهرة: دار الشعب، 1960.

63) زين الدين بلال أمين ، ظاهرة الفساد الإداري في الدول العربية والتشريع المقارن، مصر: دار الفكر الجامعي، ط1، 2009.

64) الساعاتي حسين، تصميم البحوث الاجتماعية، دار النهضة العربية: بيروت، ط4، 2003، ص153

65) سعد الدين إبراهيم ، صور المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2 ، 1915.

66) سعد الدين إبراهيم ، ملل و النحل والأعراق ،القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، 2005 .

67) سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات، دار سعاد الصباح: الكويت، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية: القاهرة، 199218.

68) سعيد عبد المنعم، العرب و دول الجوار الجغرافي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1987.

69) سعيد مزيان، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر، دار الشروق للنشر والتوزيع: الجزائر، ط1، 2009، (نقلا عن شتوح عبد اللطيف)

70) السماك محمد، الأقليات بين العروبة و الإسلام، بيروت: دار الطليعة، 1999.

71) السماك محمد، الاستغلال الديني في الصراع السياسي،بيروت: دار النقاش، 2000 .

72) السماك محمد، الأقليات بين العروبة والإسلام، دار العلم للملايين: بيروت، ط1، 1990.

73) السماوي صالح بن عمر، العزابة ودورهم في المجتمع الإباضي بميزاب، د.د. ن: الجزائر، ط1، 2005.

74) سويدي محمد، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائري، 1984.

75) السيد محمد جبر، المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقاربة بالشريعة الإسلامية، الإسكندرية: منشأ المعارف، 1990.

76) شريف بسيوني محمد، الوثائق المعنية بحقوق الإنسان، المجلد 2، القاهرة: دار الشروق، 2003.

77) شعبان الطاهر الأسود، قضايا الأقليات بين العزل والاندماج، الدار المصرية اللبنانية: القاهرة، ط2، 2003.

78) شمعون بتريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة ،محمد حلمي عبد الحافظ، عمان: الأهمية للنشر و التوزيع، ط1، 1994

79) صالح عيوش أحمد، الحيالي عمر مهدي، تاريخ القضايا والأقليات الإسلامية المعاصرة، دار الفكر: عمان، ط1، 2015.

80) صامويل هنتغتون، النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة، ترجمة: فلود عبود، بيروت: دار الساقي، ط1، 1993.

81) صبري مقلد إسماعيل، الإستراتيجية و السياسة الدولية و الحقائق الأساسية، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ط1 1985.

82) صبري مقلد إسماعيل، العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنظريات، منشورات السلاسل: الكويت، 1985.

83) طالب عبد الله فهد العلواني، حقوق الأقليات في القانون الدولي العام دراسة مقارنة، دراسة الفكر الجامعي: الإسكندرية، ط1، 2014.

84) عابد الجابري محمد، فكر ابن خلدون العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2008.

85) عابد الجابري محمد، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة، ط6، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

86) عادل زقاغ، القضية الأمازيغية اللازمة في التحولات السياسية في الجزائر منظور سوسيو اقتصادي، دار قانة للنشر والتوزيع: باتنة الجزائر 2008.

87) عاشور مهدي محمد، التعددية الاثنية إدارة الصراعات وإستراتيجية التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية: القاهرة، د س ن.

88) عامر مصباح ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2006، ص.116.

89) عامر مصباح، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، ط2، 2010.

90) عبد الحميد محمد سامي، أصول القانون الدولي العام، الدار الجامعية: الإسكندرية، الجزء الأول، 1985.

91) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2003.

92) عبد الرحيم حسن كريمة، أثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث مشكلات وتجارب التنمية، بغداد: دار الحكمة، 1990.

93) عبد السلام بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية: لبنان، ط1، 1993.

94) عبد العلي دبلة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، مكتب الجزائر للدعاية والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.

95) عبد الغفار محمد أحمد، المادة المستديرة لحل مشكل جنوب السودان والأقليات في القانون الدولي العام، دار هومة: الجزائر، 2001.

96) عبد الله ثناء فؤاد، الدولة الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.

97) عبد المنعم مسعد نفين، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، مكتب النهضة المصرية: القاهرة–مصر، 1988.

98) عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، ط1، 2007.

99) عبيد أبو شهيوة مالك، محمود محمد خلق، الإيديولوجيا والسياسة، ليبيا: دار الجماهير للنشر والتوزيع، 199375.

100) عبيرات محمد و أبو نصار محمد، منهجية البحث العلمي، دار وائل للنشر: الأردن ط 2، 1999.

101) العربي ولد خليفة محمد، المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية ، ديوان المطبوعات الجامعية : الجزائر ، 2003

102) عز الدين أحمد جلال، الإرهاب والعنف السياسي، القاهرة: دار الحرية، 1986.

103) عقون العربي، الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية، التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع: المغرب، ط1.

104) العكرة أدونيس، الإرهاب السياسي، بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية، بيروت: دار الطليعة، 1993.

105) علام وائل أحمد، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، 1994،

106) على الدين هلال و نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التعبير ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط1 ، د س ن.

107) علي مجيد حسام الدين، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر : جدلية الاندماج والتنوع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، د س ن.

108) علي يحيى معمر، الإباضية في الجزائر، المطبعة العربية، الجزائر، 1986.

109) غابرييل كامب، البربر ذاكرة وهوية، (ترجمة عبد الرحيم حزل)، دار إفريقيا الشرق: المغرب، 2014.

110) غاري ناصر محمد، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، بيروت: منشورات الحلبي، ط1، 2010.

111) غريفش مارتن وفبري أوكالاهان، المفاهيم السياسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي: مركز الخليج للأبحاث، سنة 2008.

112) الغزالي محمد، الفساد السياسي في المجتمعات العربية الإسلامية، الجزائر: دار المعرفة، 2004.

113) غسان سلامة، المجتمع و الدولة في المشرق العربي ،بيروت: مركز دراسات الوحدة، 1978.

114) غليون برهان ، المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات،بيروت: دار الطليعة،1997 .

115) الفاروقي إسماعيل و آخرون، الأقليات رؤى إسلامية، القاهرة: نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، 2008.

116) فاضل الصفار، الحرية السياسية دراسة مقارنة في المعالم والضمانات، بيروت: دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر، ط1، 2008

117) فضيلة شبابحة، الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي (الجزائر نموذجا)، دار الجندي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2018.

118) فضيلة شبابحة، الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي (الجزائر نموذجا)، دار الجندي للنشر والتوزيع: عمان، ط1، 2015.

119) قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أوت 2015.

120) قبسي هادي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظة الجديدة و الواقعية ،بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، د س ن.

121) القمودي سالم، سيكولوجية السلطة، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط2، 2002.

122) كامل الخزرجي تامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004.

123) لونيسي رابح، دعاة البربرية في مواجهة السلطة، دار المعرفة: الجزائر، 2002.

124) مبروك غضبان، مدخل العلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع: الجزائر، 2007،.

125) مجموعة باحثين، حال الأمة العربية ثنائية التفتيت و الاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 2008

126) مجموعة باحثين، معجم مصطلحات الإباضية، الشروق للإعلام والنشر ـــــ دار الصحافة فريد روبوس: القبة، الجزائر، ج1، ط1، 2008.

127) محمد ناصر مهنا، الاتجاهات المعاصرة في تنظير السياسة، دار الوفاء للطباعة والنشر: الإسكندرية، 2007.

128) محمود الأقداحي هشام، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، ملحق خاص، بالمصطلحات السياسية، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

129) -محمود مصطفى عبد الجواد، الأحزاب السياسية في النظام السياسي الدستوري الحديث والنظام الإسلامي، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 19968.

130) محي الدين محمود شيماء، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا دراسة حالتي نيجيريا وموريتانيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارفط1، 2015.

131) مصباح عامر، نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008،

132) مصلح خضر الجبوري، الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط، الأكاديميون للنشر والتوزيع: عمان، ط1، 2014.

133) مناصرة عز الدين ، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب وإشكالية التعددية اللغوية، دار النشر و التوزيع: د ب ن، ط1، 1999.

134) منصور الخضري، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات ، الميادين ، التحديات)، ط 1مركز الأبحاث والدراسات السياسات: بيروت،2015 ، ص 40

135) المنوفي كمال، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة ، د د ن، القاهرة، 2006.

136) موريس أنجرس، منهجية البحث في العلوم الإنسانية، ترجمة صحراوي بوزيد، دار القصبة للنشر،: الجزائر، ط2، 2006.

137) ناجي عبد النور، مدخل إلى علم السياسية، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

138) ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي: بيروت، 1985.

139) النعيمي محمد عبد العالي، عبد الجبار توفيق البياتي، وآخرون، طرق ومناهج البحث العلمي، الأردن: مؤسسة الوراق،2009

140) نفين عبد المنعم مسعد نفين، مقال بعنوان(السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه الدول العربية بعد أحداث 11 سبتمبر) ، ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان صناعة الكراهية في العلاقات العربية الأمريكية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2

141) الهراس، القبيلة والدولة العصبية: قراءة في التحليل الخلدوني للمجتمع القروي المغاربي، ط1، نقلا عن محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون: العصبية والدولة، معالم النظرية الخلدونية في التاريخ الإسلامي، ط2، دار الناشر المغربية: الدار البيضاء، 1982.

142) همام هاشم الألوسي، الطوارق: الشعب والقضية تاريخا منسيا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا، دار أبي رفراف للطباعة والنشر: المغرب، ط1، 2010.

143) هنتكتون صمويل، صدام الحضارات – إعادة صنع النظام العالمي، ترجمة طلعت شايب، القاهرة: سطور، ط2 ، 2009.

144) هنداوي حسام، القانون الدولي العام وحماية حقوق الأقليات، دار النهضة العربية: القاهرة، 1977..

145) وافي أحمد، حماية الدولة لحقوق الإنسان و مبدأ السيادة، الجزائر: دار هومة، 2005،

146) وكاب

تن، بلاد ومجتمع القبائل، باريس، 1857 (نقلا عن خديجة بقطاش)

147) وليد عبد الحي، معوقات العمل العربي المشترك، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ب 1987 ، ص17.

148) وهبان أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث)، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002-2003، ص-ص: 64-65.

149) وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر دراسة في الأقليات والجماعات والحركات العرقية، مؤسسة شباب الجامعة: مصر، 2011.

150) وهبان أحمد، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة: الإسكندرية، 2011، ص.99.

151) يحي أبو زكريا، الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة ،الناشرين : دبان 2000 سيعدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي: بيروت، ط1، 2000.

152) يوسف أبو يوسف، الأقباط و القومية العربية، دراسة استطلاعية. مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 1987

153) يوسف أبو يوسف، الأقباط والقومية العربية: دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987.

154) يوسف حسن يوسف، حقوق الأقليات في القانون الدولي والشريعة الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث،د ب ن، 2013.

المراجع بالأجنبية:

1) Barry Buzan, and leneHesen, the Evolution of International security studies (UK :Cambridge University press,2009).
2) ROCHEMANUELLE.LEM'ZAB architecture ibadite en Algérie ;libnairiearthoud ;Paris ;1973 .
3) Le générale Daumas, La grande Kabylie étude historique, Paris, 1843,.
4) Voire : le père Duga : la Kabylie et le peuple kaple, Paris, 1877.p89
5) Warnier ; l'Alger devant, l'empereur ; Paris ; 1865
6) Zahin lhaddaden,L'histoire décolonisée du Maghreb(L'algériede 1510 à1 962).Ed.Dahlab,Aler.2013
7) Rufin Jean Christaph, minorités : nationalités états politique Etrangères, N°3, 1991.
8) documents de base, (paris : Ecole des Hautes études en sciences sociales. 2003/p 132, http://129.194.252-80/cat files/1344 pdf.
9) Nicolas Sambanis, PARTITION ASA SOLUTION ETHNIC WAR : An empirical, critique of the theoretical, literature world politics world 52, N°4, July 2000.
10) Francexa capotorti, Etude des droits des personnes appartenant oux minorités ethnique, religieuses et linguistiques, Nations
11) Nicolas schmitt; Protection : tout étable, institut de fédéralisme et, démocratie de fridourg (suisse), conférence su.
12) Unies, New York, 1991.
13) Carolina Curvale, Does political participation affect political, Stability, Departement of politics, New York, University.
14) J. Eli Margolis : Under standing political stability and inst
15) ability civil wars (London : Taylor and Francis, Vol 12, N° 03, September 2010.
16) Benton Helen, 1999, ENCYCLOPEDIA BRITANICA, London:.
17) Dictionnaire Larousse, Paris, Larousse, 1982

المجلات

1) إبراهيم محمد منصور ، الدراسات المستقبلية ماهيتها وأهمية توطينها عربيا، مجلة المستقبل العربي، العدد 424 ، 2014 .

2) أحمد عبد البديع،« الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي » ، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات السياسة، العدد 144، أكتوبر 1993.

3) باقدر أبو بكر محمد، "الأقليات وحقوق الإنسان"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة الجزائر، العدد 3 ديسمبر 1982.

4) البديع أحمد عباس، الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي"، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية: مصر، العدد 144، أكتوبر 1993.

5) برياش رتيبة،« مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري » ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد التاسع، ديسمبر 2017،

6) البكوش الطيب، هل العلاقة بين الديمقراطية والتنمية حدود، المجلة العربية لحقوق الإنسان، تونس، 1995.

7) بلغراد محمد، "الحركة الإباضية في تاهرت وسدراتة وغرداية" مجلة الأصالة، الجزائر، عدد 41 خاص بتاريخ ورقلة – سدراتة، 1988

8) بن الحسين القطاني علي، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 48، جويلية 2011.

9) بن داوود العربي و بوزغاية باية، إشكالية الهوية والعولمة الثقافية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية عدد خاص، الملتقى الدولي حول الهوية والمجلات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع.

10) بوشنافة شمسة ود: آدم فيي « إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988-2000 » ، مجلة الباحث، العدد 03،2004.

11) بوقارة حسين، « مشكلة الأقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي » ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 7، نوفمبر 2008

12) بولمعاني نذير، "العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، أفريل 2021.

13) بولمعاني نذير، "العالم الإسلامي والتوظيف السياسي لحقوق الأقليات في عصر العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة السابعة، العدد 45، أفريل 2021.

14) جاد عماد، "المتغيرات السكانية والصراعات السياسية"، مجلة السياسة الدولية، مركز دراسات الإستراتيجية: الأهرام، مصر، العدد 119، جانفي 1995.

15) جرجس نائل،« حقوق الأقليات في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان » ، مجلة صور، الاثنين 30 تشرين 2012.

16) جميل حسين،« حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات و الممارسة » ، مجلة المستقبل العربي، العدد 63، 1984.

17) جميل حسين،« حقوق الإنسان في الوطن العربي، المعوقات و الممارسة » ، مجلة المستقبل العربي، العدد 63، 1984.

18) حاج سليمان رائد نايف،« الاستقرار السياسي ومؤشراته » ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2592 يوم النشر 2009/03/21.

19) حداد عبد المالك، « التشيع يخترق المجتمع الجزائري » ، موقع البينة نقلا عن مجلة الراصد، الموقع الالكتروني:
http://www.albainah.net//ndex.aspx?function=item&id=16777&/ang

20) حسن كريم،« مفهوم الحكم الصالح » ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، أكتوبر 2004.

21) حسين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف الداخلي في الدول العربية، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد 21، ماي 1999.

22) حقيقة التشيع في الجزائر، "مجلة البيان"، مأخوذ من الموقع الالكتروني:
http://www.albayan.co.ux/mobile/article.aspxpid=4875

23) حنوش زكي،« حقوق الإنسان العربي و ترسيخ العملية الديمقراطية و الحرية السياسية » ، مجلة دراسات عربية ، العدد 65 ، بيروت: دار الطليعة، 1998.

24) خالد حنفي علي ،« الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا » ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 153، 2003.

25) خلواتي مصعب، الحماية القانونية للأقليات في القانون الدولي، مجلة جيل حقوق الإنسان، العدد 30.

26) خواني خالد، "مفاهيم الثقافة والمصطلحات المرتبطة بها"، مجلة القارئ والدراسات الأدبية والنقدية واللغوية، المجلد 4 العدد 3 سبتمبر 2021.

27) دينار محمد جبر، تفعيل منهج التصور المستقبلي ف دراسة العلاقات الدولية من الوجود الترفي إلى الضرورة الإستراتيجية، مجلة العلوم السياسية، بغداد، العدد 38-39

28) روابحية أمال، " الأقليات والحق في تقرير المصير"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية: جامعة خنشلة، العدد11 جانفي 2019.

29) رياض هادي،« الديمقراطية و التنمية » ، مجلة آفاق عربية، العدد 9 : بغداد 1993.

30) سعد الدين إبراهيم،« نحو دراسة سوسيولوجية لوحدة الأقليات في الوطن العربي » ، مجلة قضايا عربية، السنة 3، العدد 6، 1976.

31) سعد ناجي جواد،« مسألة الأقليات في الوطن العربي و أثرها في الأمن القومي » ، مجلة العلوم السياسية، العدد2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988.

32) سعد ناجي جواد،« مسألة الأقليات في الوطن العربي و أثرها في الأمن القومي » ، مجلة العلوم السياسية، العدد2، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1988.

33) سليماني عصام ، "مفهوم التعبئة الاجتماعية و دواعيها"، مدونة محيط المعرفة، 27 مارس 2015.

34) شامر إسماعيل الشامر ،« ا لتفتيت بالأقليات (الأقليات وعدم الاستقرار السياسي للدول) » ، مجلة روافد المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2019.

35) شايب الذراع يامينة، « المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية » ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 21، جانفي 2019.

36) شايب بشير،« مفهوم الأقليات وعوامل نشوئها » ، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.maspolitiques.com

37) شتوح احمد عبد اللطيف، " تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع و الصراع "، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 10 جانفي 2015 : جامعة الأغواط.

38) شتوح أحمد عبد اللطيف، "تركيبة المجتمع الجزائري بين التنوع والصراع"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد10، سنة2015.

39) شلبي محمد، الاستقرار السياسي عند الماوردي وألموند، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، الجزائر، العدد 01.

40) الصالح بوعافية محمد،« الاستقرار السياسي قراءة في المفهوم والغايات » ، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الخامس عشر (15)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 30 جوان 201

41) صحراوي عز الدين، "اللغة العربية في الجزائر التاريخ و الهوية"، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و الاجتماعية، العدد 5 ، جوان 2009.

42) صلاح المختار،« علاقة الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي » ، مجلة شؤون السياسة ، العدد 6-7 مركز دراسات الجمهورية، بغداد 1996.

43) صلاح عبد العاطي ،« الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي » ، مجلة الحوار المتمدن العدد 1590،نشر يوم 2006/06/23 على الموقع الالكتروني: www.m.ohewar.org.

44) صلاح عبد العاطي، الأقليات و حقوق الإنسان في المجتمع العربي، "مجلة الحوار المتمدن" ، تاريخ النشر : 2006/06/23 ، مأخوذ من الموقع 68180: http://mahewar.org/sasp?aid

45) طالب سلمان زينب، « الفساد كأحد معوقات الاستقرار السياسي في العراق » ، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 17، 2019.

46) طاهر مسعود، "خريطة الأقليات في الوطن العربي"، مجلة هاوار الجديدة ، العدد 5، الصادرة بتاريخ جوان 2005.

47) عبد السلام إبراهيم بغدادي،« مشكلة القاليات في القرن الإفريقي .... » ، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 9 السارقة ، 1998.

48) عبد العاطي صلاح، الأقليات و حقوق الإنسان في المجتمع العربي، "مجلة الحوار المتمدن" ، تاريخ النشر: 2006/06/23، مأخوذ من الموقع 68180: http://mahewar.org/sasp?aid

49) العربي بن داوود العربي و بوزغاية باية، "إشكالية الهوية والعولمة الثقافية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد خاص، الملتقى الدولي حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيو ثقافية في المجتمع.

50) عمارة محمد ، « الطائفية الدينية و الوحدة القومية » ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 3 ، جويلية 1988.

51) عوردون أليانة و آخرون، "واقع التعددية الدينية و القومية في الوطن العربي"، مجلة أوراق ديمقراطية، العدد 2 الصادرة بتاريخ جوان 2005.

52) عوني فرسخ ، ا« لأقليات في الوطن العربي ، تراكمات الماضي و تحديات الحاضر و احتمالات المستقبل » ، مجلة المستقبل العربي، العدد 199 ، 1989 .

53) غليون برهان، "الاثنية والقبلية ومستقبل الشعوب الذاتية"، مجلة التسامح، العدد 22، أفريل 2003.

54) فاليان بيتر،«حول الشرعية السياسية في تبرير السلطة السياسية وإنشائها ومصادر الشرعية وارتباطها بالآليات الديمقراطية والقومية » ، ترجمة علي الرواحي، مراجعة سيرين الحاج حسين، مجلة حكمة، 2019/918، http://hekma.org

55) قاسمي سعيد، « النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الأمن القومي العربي » ، مجلة الدراسات الإيرانية، السنة الثانية، العدد السادس، مارس 2018

56) القطاني علي بن الحسين، النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية، جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 48، جويلية 2011.

57) قلادة وليم سليمان، حوار علمي حول الأقليات و الاستقرار السياسي في الوطن العربي ، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام ،العدد 92 ، الصادرة في أفريل سنة 2003.

58) معاش الطيب، (المسألة الأمازيغية في الجزائر من المطلب إلى ترسيم الجذور، المسار، الاعتراف وموقف النخب)، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات: الجزائر، عدد 2022/01/13.

59) معن نشور، « أفكار حول تحصين الوحدة الوطنية في الإطار العربي »، مجلة المستقل العربي، العدد 2020 ، ديسمبر 1995.

60) مقراوي الوغليسي محمد الأمين، "القادنية تهدد الجزائر"،« مجلة البيان » ، عدد 2017/4/27 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ;//www.albayan.co.uk/article2.aspxpid=5751

61) مهاية أحمد، « الجزائر تحت المجهر الأمريكي- الفرنسي » ، مجلة السياسة الدولية، العدد 118، أكتوبر،1994.

62) الميلي محمد، "سلسلة مقالات بعنوان الجزائر والمسألة الثقافية: التناقضات الثقافية والجذور"، مجلة المستقبل العربي، العدد 45، سنة 1982.

63) ناجي عمرو محمد عبد القادر، « مفهوم عدم الاستقرار السياسي في الدول » ، مجلة الحوار المتمدن، تاريخ النشر 2008/02/12، مأخوذ من الموقع: www.alhewar.org .

64) نويري محمد، « تحليل النظام السياسي عند دافيد ايستون » ، مجلة الحوار المتمدن، 2009، من الموقع: http://www.alhewar.org

65) هادي رياض،« الديمقراطية و التنمية » ، مجلة آفاق عربية، العدد 9 : بغداد 1993.

66) هادي سهيلة، ا« لاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق » ، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة بسكرة، مجلد 10، العدد 3 سبتمبر 2018.

67) ياسين نوال طه،« السياسة عند ابن سينا » ، مجلة دراسات تاريخية، جامعة البصرة: العراق، المجلد 4، 2008.

68) الجرائد

69) محمود محفوظ، « في معنى الاستقرار السياسي» ، صحيفة الرياض، العدد 1819، 25 أبريل 2006.

70) ظاهر مسعود، « خريطة الأقليات في الوطن العربي ، فسيفساء مز الأعراق واللغات و الديانات شكلت هوية ... » ، جريدة العرب الدولية ، العدد 9635 ، 15 أفريل.2005

71) أبو ركبة سمر ، « الأقليات في الوطن العربي لإثارة منطقة الأقليات » ،جريدة دنيا الوطن ، تاريخ النشر 21ماي2011 .

72) غرايسة إبراهيم، « القوى والضعف في التعددية الاثنية » ، يومية العرب القطرية، العدد 7732، الصادرة بتاريخ 13 أوت 2009 ، ص 10.

73) نجح حمادي ، بداية اضطرابات طائفية في مصر، (جريدة إيلاف الإلكترونية)، مأخوذ من الموقع: Www. Elaphe .com.

74) العصامي حسن، "الأقليات في الوطن العربي و سؤال الهوية" ،(جريدة أنباء تونس)،21 جويلية 2017، 12:46، مأخوذة من موقع :www.ropitslis.com

75) علوش إبراهيم،« حقوق أقليات أم مشروع تفكيك » ، (جريدة الصوت العرب) ، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.frearabvoie.ong/arabi/maqal .

76) عمر شابي، "دليل مبسط للتعرف على السياسة في الجزائر"،(صحيفة رصيف 22)، يوم النشر 31 ماي 2017 يوم التصفح 25 جانفي 2020 على الساعة 22:22 من الموقع الالكتروني : http://rossef22.net/article/amp/7833

77) هوازن خداج،حماية الأقليات ... الاستعمار المظلل، (جريدة العرب)، سوريا ، يوم 28 فبراير 2017 ، من الموقع: www/a/arab.co uk

78) حسين خليل، لنعترف بمشكلة الأقليات في وطننا العربي،(صحيفة الركوبة) ، تاريخ النشر 2013/01/25 ، مأخوذة من الموقع : http s//alrakoba.net/849831

79) شري إيناس،" ماذا تعرفون عن الامازيغ في الجزائر " (جريدة رصيف)22.

80) خريس ربيعة، "مسودة دستور تبون تعيد الجدول بشأن الدولة الجزائري إلى الواجهة" (صحيفة ن بوست)، نشر يوم 2020/09/16 ، من الموقع الالكتروني :

81) https://www.noonpost.com/comtent/372861/3famp

82) أمين زاوي ،ماذا بعدما أصبحت الامازيغية من الثورات الدستورية في الجزائر؟ (صحيفة اندينذنت عربية) ، نشر يوم 14 ماي 2020علة الساعة 00:00 مأخوذة من الموقع الالكتروني : https://www.independentarabla.com.mode/119346

83) أشرف دعاء ، تاريخ اللغة العربية في الجزائر، (جريدة المرسال)، نشر يوم 15 جويلية 2020 على الساعة 23:56 مأخوذ من الموقع : https://www.almrsal.com/post/927288

84) أنور مالك، "إيران تستهدف المن القومي الجزائري"، الخليج اونلاين، مأخوذ من الموقع الإلكتروني https://alkaleejonline.net نشر يوم الأحد 31-01-2016 على الساعة 18:05

85) أزراج عمر، المعركة القادمة في الجزائر بعد ترسيم الأمازيغية، مقال منشور (جريدة العرب الالكترونية)، بتاريخ 2016/01/01، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ;//alarab.co.uk

86) البويرة: المحتجون يصعدون ويقطعون الطريق السيار"، (جريدة الخبر)، العدد 8719، الصادر بتاريخ 2017/12/14.

87) قلالة محمد سليم، "الأمازيغية لغة موحدة ومكانها طبيعي في الدستور" (جريدة الشروق): الجزائر، نشر يوم 2020/19/24، العدد 8129 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http : //www.echoroukonline.com

88) علال محمد، "دسترة اللغة ـــــ لماذا تثير الأمازيغية الجدل في الجزائر"،(سكاي نيوز العربية)، نشر يوم 2020/09/10، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

i. s ;//www.skynewsarabia.com.cdn.ampproject.org

89) سنوسي محمد، غرداية: "مستقبل مرهون بحلول الماضي والحاضر"،(جريدة رأي اليوم) نشر يوم: 15 جويلية 2015، تم الاطلاع عليه من الموقع الالكتروني: http ;//www.raialyoum.com

90) محيدلي جاد، ما هو المذهب الإباضي، وكيف نشأ عبر التاريخ؟ (جريدة النهار)

91) ، نشر يوم 2019/06/01، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http;//www-annahar-com.cdn.ampproject

92)

93) مرابط محرز، « ما سر اعتناق أمازيغ الجزائر للمذهب الإباضي-لا المالكي» ، صحيفة أصوات مغاربة، نشر يوم 7 أوت 2017، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http s ;//www.maghrebvoices.com

94) زيراوي عبد الفتاح مالكي نور الدين، «هذه معاقل الشيعة في الجزائر وهنا يجتمعون » ، (جريدة البلاد الجزائرية)، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www.elbilad.net/article/détail?id=6022

95) سكية عبد السلام،« السلطات الجزائرية توقف مئات العائدين من كربلاء وقم » ، موقع (جريدة الوطن الجزائرية)، 23 نوفمبر 2017

96) تعرف على تاريخ الشيعة في الجزائر،(جريدة أخبار الأسبوع)، عدد 617، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://akhbanousboue.com

97) غمراسة بوعلام، « اتفاق بين الحكومة وممثلي القبائل تمهيد للمضي نحو استفتاء العفو الشامل» ، (جريدة الشرق الأوسط)، العدد 9547، يوم 17 يناير 2005.

98) اكتشف أكبر خمسة أقليات ف العالم العربي،(جريدة الحرة) ، العراق ، نشر يوم 18 نوفمبر 2015 ، مأخوذ من الموقع

99) Https://www.google

الملتقيات:

1) بوضياف مليكة،« الحكم الراشد والاستقرار السياسي » ، مداخلة ألقيت في ملتقى الحكم الراشد والاستقرار السياسي: جامعة شلف، 2006

2) بوية نبيل، « »مسألة الطوارق في المقاربات الأمنية للدول المغاربية » ، دراسة في طرق التوظيف، ورقة بحثية قدمت في الملتقى الأول: حول إشكاليه الأمننة في المغرب العربي، الجزائر: جامعة قسنطينة.

3) عبد المنعم مسعد نيفين،« ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن » ، مداخلة ألقيت في أعمال الندوة المصرية الفرنسية الخامسة بالقاهرة، يومي 19-1993/11/21.

4) العياشي عنصر، ماهو المجتمع المدني ؟ الجزائر نموذجا، ورقة مقدمة لندوة المشروع القومي و المجتمع المدني تنظيم قسم الدراسات الفلسفية، كلية الأدب و العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 7-12 ماي 2000.

5) كاهي مبروك، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، الملتقى الوطني الثاني حول: "دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحديات الراهنة، المركز الجامعي تمنغراست يوم 22/12 فيفري 2013

الأطروحات:

1) حذير زينب، « الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية" ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم ، (غير منشورة)، في الحقوق تخصص قانون العلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2016 – 2017 .

2) عبد العزيز حسن صالح،« المركز القانوني للأقليات دراسة مقارنة بين القانون الروماني و الشريعة الإنسانية » ، أطروحة (غير منشورة)مقدمة لنيل درجة الدكتورة في الحقوق، كلية الحقوق جامعة أسيوط: القاهرة، سنة 2012

3) عبد القادر بدر الدين إكرام، « ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر » ، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1991.

4) عبد اللطيف الحديثي مها ،« مشكلة التعاقب على السلطة و أثرها على الاستقرار السياسي في العالم الثالث » أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ، 1994.

5) عبد الله بن عمر، المكان والزمان في الثقافة الجزائرية (مقاربة انثروبولوجية) أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان،2010.

6) مرابط رابح، أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة حالة كوسوفو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه (غير منشورة)، علوم، في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر: باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، سنة 2009.

7) نذير بوبعالي، حماية حقوق الأقليات بين الإسلام و القانون الدولي العام، أطروحة (غير منشورة) مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإسلامية ، جامعة الجزائر، سنة 2008.

التقارير

1) رأي المجلس الدستوري رقم 16/1 المؤرخ في 2016/1/21 ويتعلق بمشروع القانون المتضمن لتعديل الدستوري"، للجريدة الرسمية رقم 6 لسنة 2016.

2) قانون التعديل الدستوري رقم: 16_01 المؤرخ في 2016/03/6 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2016

3) قرار الجمعية العامة رقم 260 المتضمن اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية و العاقبة عليها، المؤرخة في 9 ديسمبر 1948

4) اللجنة المعنية بالحقوق المدنية و السياسية، الدورة التاسعة و الأربعون (1993) التعليق العام رقم 23 المادة 27 (حقوق الأقليات)، مكتبة حقوق الإنسان، جامعة منيسون

5) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999 ,ص 19-15

6) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي " الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001,ص42

7) الميثاق العربي لحقوق الإنسان النسخة الأحدث، اعتمد من قبل القمة العربية السادسة عشر،، تونس، 23ماي 2004.

8) نص التقرير ضمن نصوص ووثائق مديرية الوثائق لولاية قسنطينة رقم "7-8-9"، 1982

المحاضرات

1) حجاج قاسم، الأقليات والأمن الدولي، محاضرات (غير منشورة)، تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية، 2016- 201

2) محمود مصطفى نادية، مدخل في نظرية العلاقات الدولية، مذكرات(غير منشورة)، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد و العلوم س 19927

3) عياد سمير ،(تدخل في مناقشة رسالة دكتوراه في السياسة الدولية)، الموسوعة بالنزاعات الاثنية وتأثيرها على مستقبل الدول – حالة تركيا و العراق – لطالب مهديد سعيد ، (غير منشورة) كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية ، قاعة المناقشات، رقم 1، يوم 2019/12/4 على الساعة 9:30-12:30.

4) برقوق أمجند، المعضلات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي والإستراتيجية الجزائرية، محاضرة (غير منشورة)، 2012.

الموسوعات والقواميس

1) . **الموسوعة العربية العالمية**": مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع: الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1999، ج2.

2) ابن منظور، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، الجزء 41، 1981

3) عبد السلام عال، بازجي أمال، "الأقليات"، **الموسوعة العربية**، المجلد 3، ص.87، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.arab.ency.com

4) عبد القادر حليمي عبد القادر، " الجغرافيا في الجزائر " **الموسوعة العربية**، المجلد السابع من الموقع الالكتروني http://www.arab.ency.com

5) عتريس محمد، معجم بلدان العالم آخر التطورات السياسية، أحدث البيانات الإحصائية جغرافي-اقتصادي

6) فرعون محمد، "الطوارق" الموسوعة العربية، المجلد الثاني عشر، دمشق، 2005.

7) الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**، ج الأول، المؤسسة العربية للدراسات للنشر: بيروت، 1990، ص.244

8) مادة أقلية، انظر نص الحديث في إلى عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، جامع أحكام القرآن ، المجلد بيروت: دار الكتب العلمية، 1988

9) **معجم مصطلحات الإباضية**، الجزء الثاني، سلطنة عمان: وزارة الشؤون الدينية، 2008.

10) **المنجد الأبجدي**، دار المشرق: بيروت، لبنان، ط1، 1967،

المقالات:

1) بلقزيز عبد الإله،« في أنواع العنف السياسي ومراتبه » ، موسوعة العراق: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،08 جويلية 2015 مأخوذ من الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/7951

2) ساسة بوست "كيف تسير السياسة في الجزائر ؟ 8 أسئلة تجيبك " نشر يوم 18 أفريل 2015 من الموقع الالكتروني : http//www.google.com/amp/s/wwwsasapost.com

3) اكتشف أكبر خمسة أقليات ف العالم العربي، جريدة الحرة ، العراق ، نشر يوم 18 نوفمبر 2015 ، مأخوذالموقع

4) Https://www .google.com /amp/S/www

5) مجموعة حقوقيين ومثقفين، مشروع ميثاق حقوق الإنسان و الشعب في الوطن العربي ، سيراكوزا ، 5-12 ديسمبر، hrlibrary.umn.edu/arabe/ar abe-draft.html

6) .هوازن خداج، حماية الأقليات ... الاستعمار المظلل، (جريدة العرب)، سوريا ، يوم 28 فبراير 2017 ، من الموقع: www/a/arab.co uk

7) جابر سعد عوض، النظم السياسية المقارنة والتطبيق، -المشار إليه في الموسوعة السياسية على الرابط، https://political.encyclopedix.org

8) بدر جمال، الطائفية: أسبابها وآثارها ووسائل تجاوزها، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https:// drsabri khalil.wordpress.com

9) البديعي يوسف، الطرح المبني عن حقيقة المتنبي الموسوعة الشاملة: موقع الوراق، مأخوذ من الموقع الالكتروني: www.islampont.com

10) الشيمي محمد نبيل، الطائفية وآثارها التدميرية على نسيج المجتمعات عامة وكيف نعالج مسبباتها، المركز الديمقراطي العربي، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://democratica.deRp:22853

11) العلواني طه،« الجميل والخبيث في مفهوم الاستقرار السياسي » ، مأخوذ من الموقع: .Palshslars.com/01/pdf?type

12) العلواني طه جابر، مفهوم الأقليات، إسلام أون لاين نت، www.islameonline.net

13) أبو بكر محمد، في مفهوم الأقليات، رؤية ترشيد وتجديد، تاريخ النشر: الاثنين 23 نوفمبر 2015، من الموقع الالكتروني: http://roayamagazine.biogspot.com

14) المعركة شبكة انتفاضة فلسطين،« العنف السياسي أسبابه وآثاره، أهدافه وسبل مكافحته » ، تاريخ النشر: 11 سبتمبر 2013، مأخوذ من الموقع:

15) http://alma3raka.net/splp/php?page=art/cleid-article:78

16) عبد الإله بلقزيز،« في أنواع العنف السياسي ومراتبه » ، موسوعة العراق: مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية،08جويلية2015مأخوذمن الموقع: http://rawabetcenter.com/archives/7951

17) مقتدر رشيد، « الإرهاب والعنف السياسي، مقاربة مفاهيمية ونظرية » ، مأخوذ من الموقع: http://www.aljabribed.net

18) نويري محمد،«تحليل النظام السياسي عند دافيد استون » ، مجلة الحوار المتمدن، 2009، من الموقع: :http://www.alhewar.org

19) آل غالب،الاستقرار مفهوم نحتاجه، جريدة المدنية: السعودية، مأخوذة من الموقع: www.almadina.com

20) الشاهير ساهر إسماعيل، « الاستقرار السياسي معاييره ومؤشراته » ، مؤسسة دام برس الإعلامية، تاريخ النشر: 2016/08/31 مأخوذ من الموقع: http://www.admpress.net

21) ساسة بوست، « خريطة أبرز الأقليات العرقية و المذهبية في الوطن العربي » ، نشر يوم 16 ماي 2015 من موقع الإلكتروني: Https://www.google.com/amp/S/www.sasapost.com

22) أبو سمهدانة، الأقليات و الأبعاد الاجتماعية للأمن القومي العربي ، غزة جامعة الأزهر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني

23) . www-k.astal.com/hndex.php.htm.2010

24) دامو أسامة وسعدي الدستور، الأقليات و الأبعاد الاجتماعية الأمن القومي العربي، جامعة الأزهر، 2007 مأخوذ من الموقع:Www.kastal.com/hndex.php.htm

25) غازي دحمان،« الصراع الإقليمي واقعه ومستقبله» ، موقع مركز الجزيرة الدراسات، نشر يوم 8-2-2009 مأخوذ من الموقع الإلكتروني:WWW.aljazeera.net

26) مسحي إبراهيم محمد، "أساليب الدراسات المستقلة السيناريوهات والنماذج"، http//kenanaonline.com

27) حسين خليل، لنعترف بمشكلة الأقليات في وطننا العربي، صحيفة الركوبة ، تاريخ النشر 2013/01/25 مأخوذة من الموقع : http s//alrakoba.net/849831

28) دياناد، "موقع الجزائر الاستراتيجي "، منتدى أولاد رباج : الجزائر من الموقع الالكتروني: Maroua/mountad.net يوم 2018/10/10

29) معلومات عن الجزائر"، وقع الجزائر تقع الجزائر في وسط شمال غرب ..."، من موقع https://m.facebook.com

30) تسيمرمان مارتينا، صالح منى، الجزائر – إمكانيات اقتصادية ضخمة تقابلها تحديات كبيرة مراجعة: عبده جميل المخلافي، نشر يوم 2010/02/28 من الموقع الالكتروني .http://www.google.com/amp/s/amp.dw

31) ساسة بوست "كيف تسير السياسة في الجزائر ؟ 8 أسئلة تجيبك " نشر يوم 18 أفريل 2015 يوم التصفح 2020/01/18 من الموقع الالكتروني : http//www.google.com/amp/s/wwwsasapost.com

32) عميرات سليمان، الشخصية الجزائرية بين الأصالة و العصرنة، مأخوذ من الموقع الالكتروني slimaneamirat.simplesite.com

33) عسوس عمر ، أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر ، ص 50 من الموقع الالكتروني http//:www.univ.skikda.dz/doc.site/nevues.sh/article21.pdf

34) غضبان رضوان ، صراعات الهوية في المجتمع الجزائري ، نشر يوم 23 ماي 2018 في الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/amp/blogs

35) رموم محفوظ، أشكله الهوية في الجزائريين الأمزغة و العروبة و العولمة، في الموقع الالكتروني .:htpp://www.aranthropos.com/

36) بن عبد الله عبد الرزاق، الجزائر ... تعدد السكان يلامس 44 مليون مطلع 2020 وكالة الأناضول ، نشر يوم 2020/11/05 في موقع :

37) https://www.aa.com.tn/ar/2020/1837086

38) هذه هي الجزائر ، ص 29 ن مشار إليه في غرب الجزائر، قصر الشلالة القبلية نشر يوم 3 ماي 2014 على الساعة 00:17 ، مأخوذ من الموقع https://mfacebook.com

39) لشموت عمار، " الخريطة اللغوية في الجزائر"، مأخوذ من الموقع : https://ultnaalgeria.ultrasawt.com نشر يوم 6 أفريل 2019

40) الإدريسي عبد الغاني، "الأمازيغ"، مقال نشر على الموقع الإلكتروني ستار تايمز www.startimes.com2013

41) سالم محمد، "دستور جديد للجزائر جاهز للمناقشة...ما أبرز مواده المثيرة"، نشر يوم 08ماي2020 مأخوذة من الموقع الالكتروني: http ;//arabi21-com.ampproject.org

42) ناصر خليف سمحة، "عدد سكان ولايات الجزائر"، نشر يوم 04 مارس 2021، من الموقع الإلكتروني: http s ;//mawdoo3.com

43) تملالي ياسين، "الجزائر: أحداث بريان والأسباب الخفية للعنف الطائفي"، قناة الأخبار، يوم النشر: 2حزيران 2008، يوم التصفح يوم 04 ديسمبر2021 على الساعة 22:41 من الموقع الإلكتروني: http ;//al-alkhabar.com/opinion/163687

44) سليمان بوصوفة،« الجزائر ــ أحداث غرداية في الجزائر طائفية أم سياسية؟ » ،قناة الحوار TV برنامج أضواء على الأحداث يناقش أحداث بريان ــ غرداية في الجزائر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ;//m.youtube.com

45) عثمان لحياني«ضحية خامسة على خلفية أحداث غرداية جنوبي الجزائر » ، يوم النشر 10 أفريل 2014، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: www.alarabiya.net.cdn-amppoject.org

46) بن الشيخ عبد الوهاب و بكلي عبد الرحمن، « أحداث غرداية الأخيرة: أحداث ومحطات مجلس أعيان الميزابيين الإباضية لقصر غرداية » ، نشر 23 ديسمبر، مأخوذ من الموقع الإلكتروني http ;//ayanemzabghardaia.org

47) عنقار ولد سيدي الجاش، "غرداية- نزاع بين أمازيغ وعرب أم صراع اقتصادي؟" نشر يوم: 09 جويلية 2015، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;//wwwradiosawa.com/a/algeria-ghardaia-confrortations-amazigh-arab/274949.html

48) ولد الحاج إبراهيم ، "أزمة شمال مالي – انفجار الداخل وتداعيات الإقليم" مركز الجزيرة للدراسات، 12 فبراير 2012

49) سيدي أحمد ولد أحمد السلام، "أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة" مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2002، ص ـــــ ص 2، 3.

50) يحي زبير، « الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب » ، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012

51) مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ;//studies.aljazeera.net/ar/reports/28/11/2012

52) مصطفى عبد الخليل،«الطائفة الأحمدية في الجزائر... اضطهاد متواصل خارج مظلة قانونية » ، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ://ealhm.org نشر يوم: 31 جويلية 2021

53) عبد الحميد بن محمد، ا« لأحمدية في الجزائر- خطر حقيقي أم تضخيم إعلامي؟ » مأخوذ من الموقع: http s ://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org.

54) بلعمري رمضان، « شيعة الجزائر يخرجون للعلن بعد سنوات من العمل السري » ، العربية نت، نشر يوم: 2016/01/27 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http://www.alarabiya.net/arnortn.africa/

55) بوزيدي يحيى،« البحث عن الذات: المتشيعون في الجزائر وأزمة الهوية » ، موقع الإسلام في المغرب، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www.islammaghribi.com

56) حداد عبد المالك،« التشيع يخترق المجتمع الجزائري » ، موقع البينية نقلا عن مجلة الراصد، مأخوذ من الموقع الإلكتروني:

57) http ;//www.albainah.net//ndex ? fonctions=/tem&id=16777&l arg.

58) سليمان حاج إبراهيم،« أزمة غرداية الجزائرية:سلطة غائبة وحلول سطحية في مواجهة تحريض طائفي مدمر » ، نشر في جويلية 2015، مأخوذ من الموقع الإلكتروني http://www.alguds.co.uk/p: 371001

59) بوحنية قوى، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات.

60) خالد بن شريف، "آخرهم الأحمديون...لماذا تضطهد السلطات الجزائرية الأقليات الدينية"، نشر يوم 09/12 /2014 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s..//ultra algèria.ultraswat.com

61) ياجي علي،« الأقليات الدينية في الجزائر... بين ممارسة الشعائر وتهديد النسيج الاجتماعي« ، نشر يوم 13 جوان 2020، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: https://www.qposts.com

القنوات التلفزيونية:

قناة النهار، في دائرة الضوء ، يوم 2019/10/22على الساعة 19:00

المواقع الإلكترونية:

www. Annabaa.org

1) المعركة شبكة انتفاضة فلسطين،« العنف السياسي أسبابه وآثاره، أهدافه وسبل مكافحته » ، تاريخ النشر: 11 سبتمبر 2013، مأخوذ من الموقع:
http://alma3raka.net/splp/php?page=art/cleid-article:78

2) رشيد مقتدر،« الإرهاب والعنف السياسي، مقاربة مفاهيمية ونظرية » ، من الموقع: http://www.aljabribed.net

3) موقع الالكتروني: www.annabas.org

4) معلومات عن الجزائر , " وقع الجزائر تقع الجزائر في وسط شمال غرب ..."،من موقع https://m.facebook.com

الجزائر https://m.marfa.org

5) الجزائر تفتح قطاع التعدين للمستثمرين الأجانب من الموقع الالكتروني http://www.aljazeera.net/ebusiess:

6) مقومات المجتمع الجزائري , الموقع الالكتروني http://www.onefdedu.dz

7) القبائل العربية في الجزائر و المغرب العربي ، نشر يوم 2013/09/24 مأخوذ من الموقع : https://tnibusalgeriennes.wordpress.com2013/9/24iles-tnibus-delalgerie-vi-vsiecle-de-ehigire

8) الجماعات العرقية في الجزائر الموقع الالكتروني : https://m.marefa.org نشر يوم 2011/08/23

http:// www.paisba/kans/geisergrition. Approches théoriques sur les conflits ethnique et les refugis refugies.

9) منطقة القبائل في الجزائر–من الربيع الأمازيغي إلى الحراك،" مأخوذ من الموقع الالكتروني:

10) http: //a m p-p-d w.com.cdn.ampptaject.org

11) "الأمازيغ ومفهوم الأقلية"، نشر يوم 2005/11/27، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http //www.aljazeera.net.cdn.am$$roject.org

12) ولاية غرداية، الموقع الإلكتروني: https: //m.marefa.org

13) لماذا استعصى حل أزمة غرداية، 2012، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: httpS: //www.echoroukonline.com/ara/articles/486778.html

14) أزمة غرداية، في الموقع الإلكتروني: http ;//www.dw.com/ar

15) كيف تعامل السلطات مع أحداث غرداية، 15 جويلية 2015، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;www.bbc.com/arabic/intrracyivity

16) في جذور الصراع بغرداية، هل تعود الأسباب إلى المذهب والعرق أم إلى مصالح سياسية » ، نشر يوم 2015/07/12، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s ;//arabic-cnn.com.cdn.ampporject.org

17) «كيف وصلت الاباضية إلى الجزائر؟ » ، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http s;//www.bbc.com/31/5/2019

18) «أ كثر الطوائف إثارة للجدل بالجزائر... ماذا تعرف عن الأحمديين» ، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http://www.maghrebvoices-com.cdn.ampproject.org

19) الخطر الشيعي على الجزائر يطل برأسه من جدران الشوارع، "ميدل آيست"، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://middle-east-online.com/?id=170383

20) 7 آلاف شيعي في الجزائر، جزا يرس، نشر يوم: 2018/8/9، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: https://www.djazairess.com/oknbanelyoum/251269

21) الجزائر تميز ممنهج ضد الأقليات العرقية والدينية "منضمات دولية" »، وكالة المغرب العربي للأنباء، 19 مارس 2021، مأخوذ من الموقع الإلكتروني : maphews.malarlactual

22) مسألة التشيع في الجزائر، "الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية"، العدد 8694، نشر يوم02020/03//09. مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http s //www.politics.com

23) التشيع في الجزائر الواقع والمستقبل ـــــ والدور الإيراني » ، نشر يوم: 26 أفريل 2019 مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http ;//sunnahorsnian.com/site/s/

24) "شيعة الجزائر، مركز المهدي للدراسات"، مأخوذ من الموقع الإلكتروني: http //m-mahdi.info/sada –al mahdi/articles-688

25) العربية و ترسيخ الهوية الوطنية في ظل التعدد اللغوي من الموقع الالكتروني: http://revu.ummto.dz/index.phplp/article/view/

26) أقليات دينية تبحث عن الاعتراف بالجزائر هل تعرفها » ، أصوات مغاربية، نشر يوم 15 ديسمبر 2017، مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;//www.maghrebvoices.com.cdn.

27) بعد أحداث ولاية غرداية بالجزائر، ماذا تعرف عن العقيدة الاباضية، نشر يوم 20 جويلية 2015 مأخوذ من الموقع الالكتروني: http ;//www.5asapost-com.cdn-ampproject.org.

28) بدأ تحقيقات موسعة... الجزائر في مرمى التشيع ومخاوف من صراع مذهب، بوابة الحركات الإسلامية، نشر يوم 27 أفريل 2015، مأخوذ من الموقع الالكتروني: https://www.islamist-movements.com/28110

فهرس المحتويات

مقدمة .....أ
الفصل الأول الاستقرار السياسي: دراسة في المفهوم والغايات 15
تمهيد 2
المبحث الأول: مفهوم الاستقرار السياسي 3
المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي 3
أولا: تعريف الاستقرار 3
ثانيا: تعريف الاستقرار السياسي 5
المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالاستقرار السياسي 16
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الاستقرار السياسي 20
أولا: أبعاد الاستقرار السياسي 20
ثانيا: مؤشرات الاستقرار السياسي 24
المبحث الثاني: الاستقرار السياسي: التحديات والمقاربات 31
المطلب الأول: متطلبات الاستقرار السياسي 31
المطلب الثاني: معيقات الاستقرار السياسي "العوامل المؤثرة على ظاهرة الاستقرار" 34
أولا: العوامل الداخلية 35
ثانيا: العوامل الخارجية 39
المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للاستقرار السياسي 40
خلاصة الفصل الأول: 46
الفصل الثاني: مفاهيم ومنطلقات أساسية حول الأقليات 47
تمهيد 48
المبحث الأول: مفهوم الأقليات 49
المطلب الأول: تعريف الأقليات 49
أولا/ التعريف اللغوي للأقلية: 49
ثانيا/ التعريف الاصطلاحي للأقلية: 50
المطلب الثاني: تصنيف الأقليات وعلاقتها ببعض المصطلحات المرتبطة بها 66
أولا: تصنيف الأقليات 66
ثانيا: علاقة الأقليات ببعض المصطلحات المرتبطة والجماعات 70

المطلب الثالث: مطالب الأقليات ووسائل تحقيقها 79
أولا: مطالب الأقليات 79
ثانيا: وسائل الأقليات..... 83
المطلب الرابع: العوامل المحددة لمسألة الأقليات..... 84
المبحث الثاني: المقاربات النظرية لدراسة وتفسير الأقليات..... 86
المطلب الأول: تفسير اقتراب الجماعة لمفهوم الأقلية 87
المطلب الثاني: تفسير اقتراب الواقعية لمفهوم الأقلية. 89
المطلب الثالث: المقاربة النظمية لتفسير الأقليات..... 93
خلاصة الفصل الثاني:..... 95
الفصل الثالث الأقليات والاستقرار السياسي في المنطقة العربية..... 97
تمهيد 98
المبحث الأول : واقع الأقليات في المنطقة العربية..... 99
المطلب الأول: العلاقة بين الأقليات و المجتمعات العربية..... 99
المطلب الثاني : توجهات النظم السياسية العربية اتجاه الأقليات. 111
المطلب الثالث:المخرجات و التأطير القانوني للأقليات..... 120
أولا : التداعيات: 120
ثانيا: الحماية القانونية لحقوق الأقليات في المنطقة العربية 124
المبحث الثاني: الأقليات و أبعادها الجيوسياسية على الاستقرار السياسي العربي..... 132
المطلب الأول : البعد الإقليمي الأقليات و تأثيرها على الاستقرار السياسي للمنطقة العربية..... 133
أولا: دور الجوار الجغرافي و مشكلة الأقليات 133
ثانيا: آليات التدخل الإقليمي لتحريك الأقليات..... 137
ثالثا:صراع القوى الإقليمية وتأثيره على إشكالية الأقليات :..... 140
المطلب الثاني: البعد الدولي للأقليات و انعكاساتها على استقرار المنطقة العربية..... 144
أولا: دور المتغيرات الدولية في إثارة مشكلة الأقليات..... 145
ثانيا: السياسة الدولية اتجاه مسألة الأقليات في المنطقة العربية. 147
ثالثا – تأثير و انعكاسات الأقليات على الاستقرار الدولي..... 152
المطلب الثالث: رؤية مستقبلية لمشكلة الأقليات في المنطقة العربية..... 153
أولا: الأقليات و سيناريوهات المستقبل..... 153
أولا : سيناريو استمرار الوضع الراهن أو القائم * 156

ثانيا: سيناريو تفكك الوضع الراهن * 158
ثالثا: سيناريو انتهاء حروب الأقليات 160
ثانيا: المقترحات الوطنية الشاملة لإنهاء إشكالية الأقليات و تحقيق الاستقرار السياسي للمنطقة العربية 162
خلاصة الفصل الثالث: 166
الفصل الرابع الأقليات و استقرار الجزائر (دراسة حالة) 168
تمهيد 169
المبحث الأول : دراسة جيوبوليتيكية للجزائر 170
المطلب الأول : مقومات المجتمع الجزائري 170
أولا المؤهلات الجغرافية: 170
ثانيا : المؤهلات الطبيعية و الاقتصادية للجزائر 171
ثالثا : المؤهلات السياسية 174
المطلب الثاني : المقاربات النظرية المفسرة لتاريخ الجزائر و بناء الهوية الوطنية..... 176
أولا: عوامل تشكل الهوية الوطنية الجزائرية عبر التاريخ. 181
ثانيا: عناصر الهوية الوطنية الجزائرية. 182
المطلب الثالث: تركيبة المجتمع الجزائري 188
أولا : التركيب السكانية للمجتمع الجزائري..... 189
ثانيا : التركيبة العرقية للمجتمع الجزائري..... 190
ثالثا- التركيبة الثقافية للمجتمع الجزائري (الإنتماء الثقافي) 196
المبحث الثاني:الأقليات في الجزائر بناء أم تكوين مجتمعي ؟! 200
المطلب الأول:صناعة الأقليات في الجزائر 200
أولا-أسس مشروع صناعة الأقليات في الجزائر: 201
ثانيا-أهداف الأقليات في الجزائر 205
المطلب الثاني: التقسيم الاثني والطائفي في المجتمع الجزائري. 208
أولا: قضية الأمازيغ 210
ثانيا: قضية بني ميزاب 223
ثالثا: قضية الطوارق 235
المطلب الثالث:استراتجيات وخيارات الجزائر لتعمل مع هذه الفرق والطوائف الدينية. 264
أولا: إستراتيجية الجزائر لتعامل مع الأقليات العرقية. 264
ثانيا: إستراتيجية الجزائر لتعامل مع الأقليات الدينية..... 274

خلاصة الفصل الرابع: 280
الخاتمة 283
قائمة المصادر والمراجع 286

الملخص:

الأقليات في المنطقة العربية موضوع يتجدد فيه الاهتمام وكذا المساءلة لطبيعة الأنظمة الحاكمة داخل هذه الجغرافية، إننا أمام إشكالات تتعلق بتجربة الاختلاف والتنوع والانفتاح الديمقراطي.

الحالة الجزائرية ليست منفصلة عن نظيراتها في المنطقة إلا ما تعلق بطبيعة المعالم ضمن ثقافة محلية تحاور موروث التجربة وراهنية التحول تحقيقا لغائية الاستقرار السياسي.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار السياسي، الأقليات، ثقافة التعدد، استراتيجيات الحل

Summary:

Minorities in the Arab region are a topic of renewed interest and accountability for the nature of the ruling regimes within this geography. We are faced with problems related to the experience of difference, diversity, and democratic openness.

The Algerian case is not separate from its counterparts in the region except in relation to the nature of the features within a local culture that interacts with the legacy of experience and the currentity of transformation in order to achieve the goal of political stability.

Keywords: political stability, minorities, pluralistic culture, solution strategies

Résumé:

Les minorités dans la région arabe sont un sujet d'intérêt renouvelé et de responsabilité quant à la nature des régimes en place dans cette géographie. Nous sommes confrontés à des problèmes liés à l'expérience de la différence, de la diversité et de l'ouverture démocratique.

Le cas algérien n'est pas distinct de ses homologues de la région, sauf en ce qui concerne la nature des caractéristiques d'une culture locale qui interagit avec l'héritage de l'expérience et l'actualité de la transformation afin d'atteindre l'objectif de stabilité politique.

Mots-clés : stabilité politique, minorités, culture pluraliste, stratégies de solutions.